التنبيه

في الفقه الشافعي

للإمام أبي إسحاق
إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزأبادي الشيرازي

وبهامشه

تحرير ألفاظ التنبيه

للإمام يحيى بن شرف النووي

اعتنى بهما

أيمن صالح شعبان

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
ص.ب: ٩٤٢٤/١١ - تلكس: Nasher 41245 Le
هاتف: ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ - ٨٦٨٠٥١ - ٨١٥٥٧٣
فاكس: ٦٠٢١٣٣/٩٦١١/٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمد عبد الله ورسوله .

﴿ يا أيها الذين ءامنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ﴾ .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءاً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا ﴾ .

﴿ يا أيها الذين ءامنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيمًا ﴾ .

أما بعد : فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

كتاب التنبيه للحافظ الإمام المذهبي أبي إسحاق الشيرازي من أشهر المتون الفقهية عند الشافعية .

فقد دارت في فلكه المصنفات بعد وضعه ، ورزق من عالي الصيت مالا يعرف لغيره من المتون .

فهذا الإمـام النواوي يحرر ألفاظه ، ومن بعده العماد ابن كـثير يُخَرّج أدلته ، وفي طبقته السبكي يوشح على تحرير النواوي .

وبهذه الكلمات أنوه على أهمية هذا الكتاب المبارك وحري أن يقال :

إن المتن المذهبي لعب دوراً هامًا في المسيرة العلمية لحياة الأمة الإسلامية إلى وقتنا هذا .

فقد كان طوراً من أهم وأطول الأطوار التـي ظهرت ابانة عصر تدوين الرواية الذي قل من بعده الاعتناء بالآثار وركن العلماء إلى التـقليد ، فتمهد الزمان بتقـدير العزيز العليم ـ لهذه المقومـات ـ ليكشف لنا عن طور جديد ليلائم حاجة الأمة العلمية .

فقـد فترت الهـمم عن تحصـيل المطولات ، واضمحـلت الذاكرة عن حفظ عشرات آلاف الأحاديث حتى ظهرت « الأربعينيات » .

وعم في الناس التـقليد المذهبـي لمعرفـة المكلَّف ما عليـه من أحكام ، فكان دور العلماء في تبسيط العلوم الإسلامية وتطورها لتناسب حاجة الأمة، ومن هنا ظهر المتن المذهبي .

وهذا « التنبيـه » من أهم المصنفات في هذا الباب عند الشافعية ، أقدمه في شكل جديد من الاعتناء حيث ذيلناه بتحرير ألفاظه للإمام النواوي .

فهذان سـفران جليـلان أقدمهـمـا على استحـياء أن يذكـر اسمـي على كتـابهـما ، وحـسبي أن أكـون جليـسًا لهمـا : « فهم القوم لا يشـقى بهم جليسهم » .

والله من وراء القصد .

وكتبه الفقير إلى عفو ربه

أبو صالح أيمن صالح شعبان

ترجمة الإمام النواوي

الإمام الحافظ الأوحد القدوة شيخ الإسلام علم الأولياء محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي صاحب التصانيف النافعة .

مولده :

في المحرم سنة إحدي وثلاثين وست مائة وقدم دمشق سنة تسع وأربعين فسكن في الرواحية يتناول خبز المدرسة ، فحفظ التنبيه في أربعة أشهر ونصف ، وقرأ ربع المهذب حفظًا في باقي السنة على شيخه الكمال إسحاق بن أحمد ، ثم حج مع أبيه وأقام بالمدينة النبوية شهرًا ونصفًا ، ومرض أكثر الطريق فذكر شيخنا أبو الحسن بن العطار أن الشيخ محي الدين ذكر له أنه كان يقرأ كل يوم اثنى عشر درسًا على مشايخه شرحًا وتصحيحًا، درسين في الوسيط ، ودرسًا في المهذب، ودرسًا في الجمع بين الصحيحين، ودرسًا في صحيح مسلم، ودرسًا في اللمع لابن جني ، ودرسًا في اصطلاح المنطق ، ودرسًا في التصريف ، ودرسًا في أصول الفقه ، ودرسًا في أسماء الرجال ، ودرسًا في أصول الدين ، قال : وكنت أعلق جميع ما يتعلق بها من شرح مشكل ووضوح عبارة وضبط لغة وبارك الله تعالى في وقتي .

تصانيفه :

فمن تصانيفه « شرح صحيح مسلم » و « رياض الصالحين » و«الأذكار » و « الأربعين » ، و « الإرشاد في علوم الحديث » و « التقريب » مختصره ، و « كتاب المبهمات » و « تحرير الألفاظ » للتنبيه ، و « العمدة في تصحيح التنبيه » و « الإيضاح » في المناسك مجلد ، وله ثلاثة مناسك سواه ، و « التبيان في آداب حملة القرآن » ، وفتاواه مجموعة في مجلد ، و« الروضة » أربعة أسفار و « شرح المهذب » إلى باب المصراة في أربع مجلدات وشرح قطعة من البخاري ، وقطعة من الوسيط ، وعمل قطعة من الأحكام ، وجملة كثيرة من الأسماء واللغات ، ومسودة في طبقات الفقهاء، ومن التحقيق في الفقه إلى باب صلاة المسافر .

وفاته :

سافر الشيخ فزار بيت المقدس وعاد إلى نوى فمرض عند والده فحضرته المنية فانتقل إلى رحمة الله في الرابع والعشرين من رجب سنة ست وسبعين وست مائة .

ترجمة المؤلف

اسمه :

هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي ، بكسر الفاء . الشيرازي، أبو إسحاق الملقب جمال الدين . فقيه ، صوفي ، ولد عام (٣٩٣) هـ ، بفيروز أبادي (وهي بلدة بفارس) ، وفي رواية : (٣٩٦) ، وأخرى : (٣٩٥) ، ونشأ بها ، ثم دخل البصرة ، ثم سكن بغداد [١] .

مشايخه :

تفقه على جماعة من الأعيان ، منهم أبو أحمد عبد الوهاب بن محمد ابن أمين ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله البيضاوي ، وأبو القاسم منصور ابن عمر الكرخي ، وعلي بن رامين وقرأ الفقه على الجزري ، وقرأ الأصول على أبي حاتم القزويني ، وقرأ الفقه أيضًا على الزجاجي ، وطائفة أخرى .

صحب القاضي أبا الطيب الطبري كثيرًا ، وانتفع به ، وناب عنه في مجلسه ، ورتبه معيدًا في حلقته ، وصار إمام وقته ببغداد ، وسأله أن يتولاها فلم يفعل ، فولاها لأبي نصر الله الصباغ صاحب « الشامل » مدة يسيرة ، ثم أجاب إلى ذلك فتولاها ، ولم يزل بها إلى أن مات . وسمع الحديث من أبي بكر أحمد بن محمد بن محمد بن غالب الخوارزمي البرقاني الحافظ، وأبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان البزار ، وأبي فرج محمد ابن عبد الله الخرجوشي الشيرازي ، وغيرهم.

مـؤلفاته :

قد صنف التصانيف المباركة المفيدة منها :

١ - المهذب في الفقه ، وهو كتـاب جليل القدر ، بدأ في تصنيفه سنة (٤٥٥) ، وفرغ منـه في سنة (٤٦٩) ، اعتنى بشـأنه الشافـعيـة ، وقيل إن سبب تصنيفه للمهذب أنه بلغـه أن ابن الصباغ قال : إذا اصطلح الشافعي ، وأبو حنيفـة ذهب علم أبي إسحـاق الشيـرازي ، يعني أن علمه هو مـسائل الخلاف بينهما ، فإذا اتفقا ارتفع ، فصنف الشيخ حينئذ المهذب . (السبكي) مصر (١٣٢٣) جزء (٢) . بهامشه النظم المستعذب في شرح غريب المهذب، محمد بن محمد الركبي.

٢ - اللمع وشرحـه في أصول الفـقه ، وقد طبع في مطـبعة السـعادة (١٣٢٦) ص(٩٥) ، وقد شرحه ضـياء الدين أبو عمر ، وعثمـان بن عيسى الهذياني الكردي ، وشرحه أبـو محمد عبد الله بن محـمد البغدادي ، ولم يكمله .

٣ - التبصرة في أصول الفقه .

٤ - المعونة في الجدل .

٥ - طبقات الفقهاء : وهو كتاب مختصر .

٦ - التلخيص في الجدل .

٧ - النكت في الخـلاف ، شرحه أبو زرعـة محمـد بن عبـد الرحيم العراقي وهذبه الأبهري .

٨ - تذكرة المسـؤولين في الخلاف : بين الحنفي ، والشـافعي ، وهو كتاب كبير في مجلدات .

٩ - التنبيه : وهو الكتـاب الذي بين أيدينا ، وهو أحد الكتب الخمس المشهورة المـتداولة بين الشافعيـة ، وأكثرها تداولاً كمـا صرح به النووي في تهذيبـه ، أخذه من تعليـقه الشيخ أبي حـامد المرْوَزِي ، بدأ في تصنيـفه في

أوائل رمضان سنة : (٤٥٢) اثنين وخمسين وأربعمائة .

ولبعضهم في مدحه قال :

يا كوكبًا ملأ البصائر نورًا ... من ذا رأى لك في الأنام شبيهًا

كانت خواطرنا نيامًا برهة ... فرزقن من تنبيهه تنبيهًا

وله شروح كثيرة .

شعره :

فمنه قوله :

سألت الناس عن خلٍ وفيٍ ... فقالوا ما إلى هذا سبيل

تمسك إن ظفرت بذيلِ حُرٍ ... فإن الحر في الدنيا قليل

حياته :

قال السبكي في الطبقات الكبرى (٣/٨٨) : هو الشيخ الإمام شيخ الإسلام صاحب التصانيف التي سارت كمسير الشمس ، ودرات الدنيا ، فما جحد فضلها إلا الذي يتخبطه الشيطان من المس ، بعذوبة لفظ أحلى من الشهد بلا نحلة ، وحلاوة تصانيف فكأنما عناها البحتري بقوله شعر :

وإذا دجت أقلامه ثم انتمت ... فرقت مصابيح الدجى في كثبه

باللفظ يقرب فهم في بعده ... فتيا ويبعد نيله في قربه

حكم سحائبها خلال بنانه ... هطالة وقليبها في قلبه

فالروض مختلف بحمرة نوره ... وبياض زهرته وخضرة عشبه

وكأنها والسمع معقود بها ... شخص الحبيب بدا لعين محبه

وقد كان يضرب به المثل في الفصاحة ، والمناظرة . وأقرب شاهد على

ذلك قول سلار العقيلي أوحد شعراء عصره :

كـفاني إذاعنّ الحـوادث صـارم ينيلـني المـأمـول بـالأثـر
والأثر يقد ويفري في اللقاء كـأنـه لسان أبي إسحاق في مجلس النظر

وقال ابن خلكان في الوفيات (١/ ٣٠) :

وقال الشيخ أبو بـكر محمد بن الوليد الطـرطوشي الآتي ذكره إن شاء الله تعالى : كان ببـغداد شاعر مغلق ، يقال له عاصـم ، فقال يمدح الشيخ أبا إسحاق قدّس الله سره :

تراه من الذكاء نحيف جسم عليه من وتوقره دلـيـل
إذا كان الفتى ضخم المعالـي فليس يضره الجسم النحيـل

وكـان يقال : إنه مـستـجاب الدعـوة ، وقال أبو بكر بن الحـاضنة : سمعت بعض أصحاب أبي إسحاق ببـغداد يقول : كان الشيخ يصلي ركعتين عند فراغ كل فصل من المهذب .

وكانت الطلبـة يرتحلون من الشرق ، والغـرب إليه ، والفتـاوى تحمل بالبحر ، والبر إلى ين يديه .

قال حيدر محمد بن حيدر الشيرازي : سمعت الشيخ أبا إسحاق يقول خرجت إلى خراسـان فما بلغت بلدة ، ولا قرية ، إلا وكان قاضـيها ، أو مفتـيها ، أو خطيبـها تلميذي ، أو من أصحـابي ، وقال : الأسنائي : ومع هذا كان لا يملك شـيئًا من الدنيا ، وبلـغ فقره إلى حـيث لا يجد في بعض الأوقات قوتًا ، ولا لباسًا ، ولم يحج بسبب ذلك ، ولو أراد الحج ، لحمله الأمراء ، والوزراء على الأعناق ، وحـجوا به ، وكـان طلق الوجه ، دائم البشاشة ، كثير البسط ، حسن المجاورة ، يحفظ كثيراً من الحكايات الحسنة ، والأشعار ، ويتشرف بها مجلس الطلبة في أيام التعطيل .

تلامذته :

أشهر من روى عنه : الخطيب ، وأبو عبد الله ، محمد بن أبي نصر الحميدي ، وأبو بكر بن الحاضنة ، وأبو الحسن بن عبد السلام ، وأبو القاسم بن السمرقندي ، وأبو البدر بن الكرخي ، وغيرهم .

وفاته :

توفى ببغداد ، في يوم الأربعاء الحادي والعشرين من جمادي الآخر سنة ست وسبعين وأربعمائة ، ودفن بمقبرة باب البرز ، وفي بعض المراجع باب الحرب (٤٧٦هـ) ــ (١٠٨٣م) . ولمزيد من المراجع عن ترجمته يمكنك الاضطلاع على :

السبكي : طبقات الشافعية (٣ : ٨٨ ــ ١١١) ، النووي : تهذيب الأسماء واللغات (٢ : ١٧٢ ــ ١٧٤) ، فهرست الخديوية (٣ : ٢٨٠ ، ٥ : ٨٠) ، أبو الفداء : المختصر(٢ : ٢٠٤) ، فهرس دار الكتب المصرية : (٢٥٢)، اليافعي . مرآة الجنان (٣ : ١١٠ ــ ١١٩) ، سيد : فهرس المخطوطات (١ : ٢٤٢ ، ٢٩٦ ، ٣٣٣) ، ابن الجوزي : المنتظم (٩:٧,٨) ، ابن خلكان : وفيات الأعيان (١:٥,٦) طاش كبري : مفتاح السعادة (٢ : ١٧٩ ــ ١٨١) ، ابن العماد : شذرات الذهب (٣ : ٣٤٩ ــ ٣٥١) حاجي خليفة : كشف الظنون (٣٣٩ ، ٣٩١ ، ٤٨٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠٥ ، ١١٥٨ ، ١٥٦٢ ، ١٧٤٣ ، ١٩١٢ ، ١٩٧٧) التونكي : معجم المصنفين (٣: ٢٦٤ ــ ٢٦٩) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله[1] حق حمده[2] ، وصلاته على محمد خير خلقه[3] ، وعلى آله وصحبه[4] ، هذا كتاب[5] مختصر[6] في أصول مذهب الشافعي رضي الله عنه[7]، إذا قرأه المبتدي وتصوره، تنبه به على أكثر المسائل، وإذا نظر فيه المنتهي تذكر به جميع الحوادث[8] ، إن شاء الله تعالى، وبه التوفيق[9] ، وهو حسبي[10] ، ونعم الوكيل[11] ، وإياه أسأل أن ينفع به ، إنه قريب مجيب .

---

(١) قوله : **الحمد لله** : هو الثناء عليه بجميل صفاته والشكر الثناء بإنعامه ، ونقيض الأول الذم ، الثاني الكفر .

(٢) قوله : **حق حمده** : أي أكمله .

(٣) قوله : **صلاته على سيدنا محمد خير خلقه** : الصلاة من الله تعالى الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار ، ومن الآدمي تضرع ودعاء ، وسمي نبينا محمداً ﷺ لكثرة خصاله المحمودة : أي ألهم الله الكريم أهله ذلك لما علم من خصاله المحمودة وهو خير الخلائق أجمعين .

(٤) قوله : **وعلى آله وصحبه** : جمهور العلماء على جواز إضافة آل إلى مضمر كما استعمله المصنف ، وأنكره الكسائي والنحاس والزبيدي ، قالوا : لا تصح إضافته إلى مضمر وإنما يضاف إلى مظهر، فيقال وعلى آل محمد ، والصواب الجواز لكن الأولى إضافته إلى مظهر . وفي حقيقة الآل مذاهب : أحدها بنو هاشم وبنو المطلب وهو اختيار الشافعي وأصحابنا . والثاني عترته وأهل بيته . والثالث جميع الأمة واختاره الأزهري وغيره من المحققين . والصحب : جمع صاحب كراكب وركب، وهو : كل مسلم رأى النبي ﷺ ولو ساعة ، هذا هو الصحيح وقول المحدثين والثالث من طالت صحبته ومجالسته على طريق التبع وهو الراجح عند الأصوليين .

(٥) قوله : **كتاب** : هو من الكتب وهو الجمع وهو مصدر سمى به المكتوب مجازًا .

(٦) قوله : **مختصر** : هو ما قل لفظه وكثرت معانيه .

(٧) قوله : **مذهب الشافعي** : هو منسوب إلى جده شافع وهو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مُضر بن نزار بن معد بن عدنان ويلتقي مع النبي ﷺ في عبد مناف ، فإنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف . ويقال لؤي بالهمز وتركه . وقريش هم : أولاد النضر وقيل : أولاد فهر ، وقيل غير ذلك ، والصحيح المشهور هو الأول ، والإجماع منعقد على هذا النسب إلى عدنان ، وليس فيما بعده إلى آدم طريق صحيح فيما ينقل . =

كتاب الطهارة[1]

﴿ باب المياه ﴾

قال الله تعالى : ﴿ وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً ﴾[2] ، ولا يجوز رفع حدث ، ولا إزالة نجس إلا بالماء المطلق ، وهو ما نزل من السماء ، أو نبع من الأرض ، على أي صفة كان من أصل الخلقة ، وتكره الطهارة بماء قصد إلى تشميسه[3] ، وإذا تغير الماء بمخالطة طاهر يستغني الماء عنه كالزعفران ، والأشنان[4] ، لم تجز الطهارة به ، وإن تغير بماء لا يختلط به كالدهن ، والعود ، جازت الطهارة به في أحد القولين ، وإن وقع في ماء

= والنسب إلى مذهب الشافـ : شافعي ، ولا يقال : شفعوي ، فإنه لحن فاحش وإن كان قد وقع في بعض كتب الفقه خراسانيين كالوسيط وغيره فهو خطأ فليجتنب .

(٨) قوله : **الحوادث** : هي المسائل الحادثة .

(٩) قوله : **وبه التوفيق** : هو خلق قدرة الطاعة . والخذلان : خلق قدرة المعصية . هذا مذهب أصحابنا المتكلمين .

(١٠) قوله : **وهو حسبي** : أي .

(١١) قوله : **ونعم الوكيل** : أ الحافظ . وقيل : الموكول إليه تدبير خلقه . وقيل : القائم بمصالحهم .

(١) قوله : **الطهارة** : هي في ة النظافة . وفي اصطلاح الفقهاء : رفع حدث أو إزالة نجس أو ما في معناهما ، وهو تج الوضوء والأغسال المسنونة والغسلة الثانية والثالثة في الوضوء والنجاسة والتيمم وغير ذل مما لا يرفع حدثًا ولا نجسًا ولكنه في معناه .

(٢) قوله تعالى : ﴿ **مَاءً طَهُوراً** ﴾ : هو المطهر .

(٣) قوله : **قصد إلى تشميسه** يقال : قصدته وقصدت له وقصدت إليه ثلاث لغات محققات وقد ثبت الثلاث في صحيح م لم في حديث واحد في أقل من شطر في أوائل كتاب **الإيمان** ، وقد جهل من أنكر على المصنف ذلك

(٤) قوله : **الأشنان** : هو بضـ الهمزة وكسرها حكاهما أبو عبيدة والجواليقي ، قال : وهو فارسي معرب وهو بالعربية : جر .

دون القلتين[1] نجاسة لا يدركها الطرف ، لم تنجسه ، وقيل تنجسه ، وقيل فيه قولان ، وإن كان مما يدركها الطرف ، فإن كانت ميتة لا نفس لها سائلة[2] لم تنجسه في أحد القولين وهو الأصلح للناس ، وتنجسه في الآخر وهو القياس . وإن كان غير ذلك من النجاسات نجسه . وإن كان الماء قلتين ولم يتغير فهو طاهر، وإن تغير فهو نجس . وإن زال التغير بنفسه أو بماء طهر[3] ، وإن زال بالتراب ففيه قولان : أصحهما أنه يطهر ، وقال في القديم[4] إن كان الماء جاريًا لم ينجس إلا بالتغير ، وما تطهر به من حدث فهو طاهر غير مطهر في أظهر القولين ، فإن بلغ قلتين جازت الطهارة به ، وقيل لا تجوز .

﴿ باب الآنية ﴾[5]

تجوز الطهارة من كل إناء طاهر إلا ما اتخذ من ذهب ، أو فضة ، فإنه يحرم استعماله في الطهارة ، وغيرها ، فإن تطهر منه صحت طهارته ، وهل يجوز اتخاذه ، فيه وجهان ، وما اتخذ من بلور[6] ، أو ياقوت[7]، ففيه قولان : أظهرهما أنه لا يحرم ، وما ضبب[8] بالفضة إن كان قليلاً للحاجة لم يكره ، وإن كان للزينة كره ، وإن كان كثيراً للحاجة كره ، وإن كان للزينة حرم ، وقيل إن كان في موضع الشرب حرم ، وإن كان في غيره

---

(١) **القلة** : الجرة العظيمة سميت بذلك لأن الرجل العظيم يقلها بيديه ، أي يرفعها ، والقلتان بالأرطال خمسمائة رطل بغدادية ، وقيل : ستمائة ، وقيل : ألف . والصحيح خمسمائة وهو تقريب ، وقيل : تحديد ومساحتها ذراع وربع طولاً وعرضًا وعمقًا .

(٢) قوله : **نفس سائلة** : أي دم يسيل ويجوز سائلةٌ بالتنوين مرفوعًا ومنصوبًا .

(٣) قوله : **طهر** : بفتح الهاء ويجوز ضمها .

(٤) قوله : **وقال في القديم** : يعني الكتاب الذي صنفه الشافعي في بغداد واسمه كتاب الحجة .

(٥) **الآنية** : جمع إناء كسقاء وأسقية ورداء وأردية ، وجمع الآنية : أواني ، ووقع في الوسيط وغيره من كتب الخراسانيين إطلاق الآنية على المفرد وليس بصحيح .

(٦) **البلَور** : بكسر الباء وفتح اللام كسنور ، ويجوز : بَلُور بفتح الباء وضم اللام كَتَنُّور .

(٧) **اليَاقوت** : فارسي معرب ، الواحدة ياقوتة ، جمعه يواقيت .

(٨) **الضبة** قطعة تسمر في الإناء ونحوه ، تخمير الإناء : تغطيته .

لم يحرم ، وقيل لا يحـرم بحال ، ويستحب أن تحمـر الآنية ، فإن وقع في بعضها نجاسة واشتبه عليه تحرى[1] وتوضأ بالطاهر على الأغلب عنده . وقيل إن كان معه ماء يتـيقن طهارته لم يتحر . وإن اشتبه ذلك عـلى الأعمى ففيه قولان : أحدهما يتحرى . والثاني : لا يتـحرى ، ومن اشتبه عليه ماء وبول أراقهما وتيمم .

﴿ باب السواك ﴾[2]

السواك سنة عند القيـام إلى الصلاة ، وعند كل حال[3] يتغير فيها الفم من أزم[4] وغيره ، ويكره للصائم بعد الزوال . ويسـتحب أن يستاك بعود من أراك ، وأن يسـتاك بيـابس قد نديّ بالماء . والمسـتحب أن يسـتاك عـرضًا ، ويدهن غبًا [5] ، ويكتـحل وترًا ، ويقلم الظـفر ، وينـتف الإبط ، ويحلق العانة، ويقص الشارب ، ويكره القزع ، ويجب الختان [6] .

﴿ باب صفة الوضوء ﴾[7]

إذا أراد الوضوء. نوى [8] رفع الحدث، أو الطهارة للصلاة، أو الطهارة لأمر لا يسـتباح إلا بالطهارة . كـمس المصحف [9] ، وغيره ، ويسـتصحب

---

(١) **التحري** : الاجتهاد والتأخي بمعنى وهو طلب الأحرى وهو الصواب .

(٢) **السواك** : بكسر السين وهو استعمـال عود أو نحوه في الأسنان لإزالة الوسخ وهو من ساك إذا دلك ، وقيل : من التسـاوك وهو التمايل ، يقال : ساك فاه وسوك فـاه ، فإن قلت : تسوك أو استاك لم تذكر الفم .

(٣) قوله : **عند كل حال** : هو بكسر العين وضمـها وفتحها ثلاث لغـات ، وهي حضرة الشيء وهو ظرف مكان وزمان تقول عند الليل وعند الحائط . قـال الجوهري : ولم يدخلوا عليها من حرف الجر غير من يقال من عنده ولا يقال : مضيت إلى عنده . الحال يذكر ويؤنث .

(٤) **الأزم** : بفتح الهمزة وإسكان الزاي هو الإمساك .

(٥) **والغب** : وقت بعد وقت والمراد هنا أن يجف الرهن .

(٦) **ينتـف** : بكسر التاء . **الإبْط** : بإسكان الباء ، يذكر ويؤنث . **العانة** : الشعر حول الفرج. **القَزع** : بفتح القاف والزاي : وهو حلق بعض الرأس .

(٧) **الوضوء** : بضم الواو هو الفعل وبفتـحها الماء وقيل بفتـحهما . وحكى ضمهـما . وهو شاذ والمشهور الأول .

(٨) **النية** : القصد .

(٩) **المصحف** : بضم الميم وكسرها وفتحها .

النية إلى آخر الطهـارة ، ويسمي الله تعالى ، ويغسل كـفيه [1] ثلاثًا . فإن كان قد قام من النوم كـره أن يغمس كفيه في الإناء قبل أن يغـسلهما ثلاثًا ، ثم يتمـضمض ، ويستنشق ثلاثًا يجمع بينهـما في أحد القولـين بغرفة [2] ، وقـيل بثلاث غـرفات . ويفـصل بينهـما في الآخـر بغـرفتين ، وقـيل بست غرفات. ويبالغ فيهما إلا أن يكون صائمًا [3] ، فيرفق ثم يغسل وجهه ثلاثًا، وهو ما بين منابت شـعر الرأس ومنتـهى اللحيين [4] والذقن[5] طولاً ، ومـن الأذن إلى الأذن عرضًا . فإن كان عليه شعر كثيف[6] لم يلزمه غسل ما تحته . ويستحب أن يخلل الـشعور إلا الحاجب، والشارب، والعنفـقة، والعذار . فإنه يجب غسل ما تحتها ، وإن كثف الشعر عليها . وفيما نزل من اللحية [7] عن الذقن قـولان : أحـدهمـا يجب إفـاضـة الماء على ظاهره، والثـاني لا يجب، ثم يغـسل يديه ثلاثًا. ويجب إدخال المرفـقين في الغسل، فـإن كان أقطع من فوق المرفق[8]، استحب له أن يمس الموضع ماء[9]، ثم يمسح رأسه فيبـدأ بمقدم رأسه، ثم يذهب باليديـن إلى قفاه[10]، ثم يردهمـا إلى المكان الذي بدأ منه، ويفـعل ذلك ثلاثًا. ثم يمسح أذنيـه ظاهرهمـا وباطنهمـا بماء جديد ثلاثًا، ويأخذ لصماخيه[11] ماء جديدًا ، ثم يغسل رجليه ثلاثًا. ويلزمه إدخال الكعـبين في الغسل وهما العـظمان الناتئان عند مـفصل[12] الساق[13]

---

(١) **الكف** : مؤنثة سميت بذلك لأنها تكف عن البدن . أي تدفع .
(٢) **الغرفة** : بفتح الغين وضمها ، وقيل : بالفتح مصدر وبالضم اسم للمغروف .
(٣) **قوله : إلا أن يكون صائمًا فيرفق** : هو برفع القاف .
(٤) **اللحيان** : بفتح اللام : عظما الفك .
(٥) **الذقن**: بفتح الذال المعجمة والقاف، سميت الأذن: من الأذن بفتح الهمزة والذال وهو الاستماع.
(٦) **الشعر** : بفتح العين وإسكانها .
(٧) **اللحية** : بكسر اللام جمعها لحى بكسر اللام وضمها .
(٨) **المرفق** : بكسر الميم وفتح القاف وعكسه .
(٩) **يمس الموضع ماء** : هو بضم الياء وكسر الميم وماء منصوب .
(١٠) **القفا**: مقصور يذكر ويؤنث جمعه أقفاء وأقف وأقفية وقفي بضم القاف وتشديد الياء وبكسر القاف : وقفين .
(١١) **الصماخ** : بكسر الصاد ويقال بالسين العظمان الناتئان بالهمزة .
(١٢) **المفصل** : بفتح الميم وكسر الصاد .
(١٣) **والساق** بلا همزة وبالهمزة .

والقدم ، ويخلل بين أصابعه . ويستحب إذا فرغ من الوضوء أن يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله وأن لا ينفض يديه ، ولا ينشف أعضاءه ، وأن لا يستعين في وضوئه بأحد ، وإن استعان جاز .

﴿ باب فرض[1] الوضوء وسننه ﴾

وفرض الوضوء ستة : النية عند غسل الوجه ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين ، ومسح القليل من الرأس ، وغسل الرجلين ، والترتيب على ما ذكرناه ، وأضاف إليه في القديم التتابع فجعله سابعًا . وسننه عشرة : التسمية ، وغسل الكفين ، والمضمضة ، والاستنشاق ، ومسح جميع الرأس، ومسح الأذنين ، وتخليل اللحية الكثة ، وتخليل أصابع الرجلين ، والابتداء باليمنى ، والطهارة ثلاثًا ثلاثًا .

﴿ باب المسح على الخفين ﴾

ويجوز المسح على الخف في الوضوء للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يومًا وليلة . وابتداء المدة من حين يحدث بعد لبس الخف [2] . فإن مسح في الحضر ثم سافر ، أو مسح في السفر ثم أقام أتم مسح مقيم . وإن شك في وقت المسح ، أو في انقضاء مدة المسح بنى الأمر على ما يوجب الغسل . ولا يجوز المسح إلا أن يلبس الخف على طهارة كاملة . ولا يجوز إلا على خف ساتر للقدمين يمكن متابعة المشي عليه . وفي المسح على الجرموقين[3] قولان : أحدهما : يجوز ، والثاني : لا يجوز ، والسنة أن يمسح أعلى الخف وأسفله . فيضع يده اليمنى على موضع الأصابع ،

---

(١) **الفرض** : والواجب بمعنى .

(٢) **لبس الخف** : بكسر الباء يلبسه بفتحها .

(٣) **الجرموق** : بضم الجيم والميم معرّب وهو خف فوق خف .

واليسرى تحت عقبه ، ثم يمر اليمنى إلى ساقه ، واليسرى إلى موضع الأصابع. فإن اقتصر على مسح القليل من أعلاه أجزأه . وإن اقتصر على ذلك من أسفله لم يجزئه على ظاهر المذهب . وإن ظهرت الرجل ، أو انقضت مدة المسح وهي على طهارة المسح غسل القدمين في أصح القولين واستأنف الوضوء في الآخر .

﴿ باب ما ينقض الوضوء ﴾

وهو أربعة : أحدهما الخارج من السبيلين نادرًا كان أو معتادًا . فإن انسد المخرج المعتاد وانفتح مخرج دون المعدة[1] انتقض الوضوء بالخارج منه ، وإن انفتح فوق المعدة ففيه قولان . وإن لم ينسد المعتاد لم ينتقض الوضوء بالخارج من فوق المعدة ، وفيما تحتها وجهان . والثاني : زوال العقل إلا النوم قاعدًا مفضيًا بمحل الحدث إلى الأرض . والثالث : أن يقع شيء من بشرته[2] على بشرة امرأة أجنبية ، فإن وقع على بشرة ذات رحم محرم ففيه قولان . وفي الملموس قولان . والرابع : مس فرج الآدمي بباطن الكف . وإذا تيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على يقين الطهارة . وإن تيقن الحدث وشك[3] في الطهارة بنى على يقين الحدث . وإن تيقن بالطهارة والحدث وشك في السابق منهما نظر فيما كان قبلهما ، فإن كان حدثًا فهو متطهر ، وإن كان طهارة فهو محدث ، ومن أحدث حرم عليه الصلاة ، والطواف ، ومس المصحف ، وحمله .

---

(١) **المعدة** : بفتح الميم وكسر العين ويجوز إسكان العين مع فتح الميم وكسرها وكذا كل ما أشبهها مما هو ثلاثي مفتوح الأول مكسور الثاني ، والمراد بتحت المعدة تحت السرة وبفوقها السرة وما يحاذيها وفوقها .

(٢) **البشرة** : ظاهر الجلد .

(٣) **الشك** : حيث أطلقوه في كتب الفقه أرادوا به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استوى الاحتمالان أم ترجح أحدهما ، وعند الأصوليين أن تساوي الاحتمالان فهو شك وإلا فالراجح ظن والمرجوح وهم . وقول الفقهاء موافق للغة قال ابن فارس وغيره : الشك خلاف اليقين .

﴿ باب الاستطابة ﴾[1]

إذا أراد قضاء الحاجة فإن كان معه شيء فيه ذكر الله عز وجل نحاه ، ويقدم رجله اليسرى في الدخول ، واليمنى في الخروج . ويقول : اللهم إني أعوذ بك من الخبث[2] والخبائث . ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض . وينصب رجله اليمنى ، ويعتمد على اليسرى ، ولا يتكلم . فإذا انقطع البول مسح بيده اليسرى من مجامع العروق إلى رأس الذكر ثم ينتر ذكره[3] ، ويقول إذا فرغ : غفرانك[4] ، الحمد لله الذي أخرج عني الأذى ، وعافاني. وإن كان في الصحراء[5] أبعد ، واستتر عن العيون . وارتاد[6] موضعًا للبول، ولا يبول في ثقب[7] ، ولا سرب[8] ، ولا تحت الأشجار المثمرة ، ولا في قارعة الطريق[9] ، ولا في ظل ، ولا يستقبل الشمس ، والقمر ، ولا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها . وإن أراد الاستنجاء بالماء انتقل إلى موضع آخر. والاستنجاء واجب من البول ، والغائط . والأفضل أن يكون قبل الوضوء ، فإن أخره إلى ما بعده أجزأه . وإن أخره إلى ما بعد التيمم لم يجزئه ، وقيل يجزئه ، والأفضل أن يجمع بين الماء والحجر . فإذا أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل . وإن اقتصر على الحجر ، أجزأه . وإن

---

(١) **الاستطابة** : والاستنجاء والاستجمار إزالة النجو . فالاستطابة والاستنجاء يكونان بالماء وبالحجر والاستجمار لا يكون إلا بالأحجار . مأخوذ من الجمار وهي الأحجار الصغار . والاستطابة : لطيب نفسه بخروج ذلك . والاستنجاء من نجوت الشجرة أنجيها إذا قطعتها كأنه يقطع الأذى عنه ، وقيل : من النجوة : وهي المرتفع من الأرض لأنه يستتر عن الناس بنجوة

(٢) **الخبث** : بضم الباء وإسكانها جمع خبيث وهم ذكران الشياطين . والخبائث جمع خبيثة وهي إناثهم ، وقيل : هو بالإسكان الشر ، وقيل : الكفر ، والخبائث : المعاصي .

(٣) **ينتر ذكره** : هو بضم التاء وهو جذبه بعنف ولا يبالغ .

(٤) قوله : **ويقول إذا خرج غفرانك** : هكذا صوابه خرج وفي بعض النسخ التي لا تعتمد فرغ . وغفرانك : بنصب النون أي أسألك غفرانك أو غفر غفرانك .

(٥) **الصحراء** : الفلاه ، وجمعها : الصحاري بفتح الراء وكسرها والصحراوات .

(٦) **الارتياد** : الطلب .

(٧) **الثقب** : بفتح الثاء وضمها هو الخرق النازل .

(٨) **والسرب** : بفتح السين والراء هو المنبطح .

(٩) **قارعة الطريق** : أعلاه وقيل : صدره ، وقيل : ما برز منه ، وهو متقارب والطريق يذكر ويؤنث .

انتشر الخارج إلى باطن الألية ففيه قولان : أصحهما أنه يجزئه الحجر ، وإن انتشر البول لم يجزئه إلا الماء ، وقيل فيه قولان : أحدهما يجوز فيه الحجر ما لم يجاوز موضع القطع . والثاني : لا يجزئه إلا الماء ، فإن كان الخارج دمًا ، أو قيحًا، ففيه قولان : أحدهما : لا يجزئه إلا الماء . والثاني : يجزئه الحجر . وإن كان الخارج حصاة لا رطوبة معها لم يجب الاستنجاء منه في أحد القولين . ويجب في الآخر . وإذا استنجى بالحجر لزمه إزالة العين ، واستيفاء ثلاث مسحات ، إما بحجر له ثلاثة أحرف . أو بأحجار ثلاثة . والمستحب أن يمر حجرًا من مقدم الصفحة اليمنى إلى أن يرجع إلى الموضع الذي بدأ منه . ثم يمر الثاني من مقدم الصفحة اليسرى إلى أن يرجع إلى الموضع الذي بدأ منه ، ثم يمر الثالث على الصفحتين ، والمسربة[1] جميعًا ، ولا يستنجي بنجس[2] ، ولا مطعوم ، كالعظم ، وجلد المذكى قبل الدباغ ، ولا بما له حرمة . فإن استنجى بشيء من ذلك لم يجزئه . ولا يستنجى بيمينه ، فإن فعل ذلك أجزأه .

﴿ باب ما يوجب الغسل ﴾[3]

ويجب الغسل على الرجل من شيئين : من خروج المني[4] ، ومن إيلاج الحشفة في الفرج ، ويجب على المرأة من خروج المني ، ومن إيلاج

---

(١) المسربة : بضم الراء وفتحها : مجرى الغائط .

(٢) قوله : ولا يستنجي بنجس : هو بكسر الجيم سواء نجس العين والمتنجس .

(٣) الغسل : بفتح الغين وضمها .

(٤) المني : مشدد سمي منيًا لأنه يمنى أي يصب ، وسميت منى لما يراق بها من الدماء ، ويقال : أمنى ومني ومني بتشديد النون ثلاث لغات ، وبالأولى جاء القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴾ . وفي المذي ثلاث لغات : مذي بإسكان الذال وتخفيف الياء . ومذي بكسر الذال وتشديد الياء ، والمذي بكسر الذال وتخفيف الياء الساكنة ، ويقال : مذي وأمذى ومذي بتشديد الذال . والودي : بإسكان الدال المهملة . وحكى الجوهري كسر الدال وتشديد الياء وصاحب المطالع أنه بالذال المعجمة وهما شاذان ، ويقال : ودى وأودى وودى بتشديد الدال. ومني الرجل في حال صحته أبيض ثخين يتدفق في خروجه دفعة بعد دفعة ويخرج بشهوة وتلذذ بخروجه ، ويعقب خروجه فتور ورائحته كرائحة طلح النخل قريبة من رائحة العجين ، وإذا يبس كانت كرائحة البيض، وقد تفقد بعض هذه الصفات مع أنه مني موجب للغسل بأن يرق ويصفر لمرض ، أو يخرج بلا شهوة ولا لذة لاسترخاء وعائه ، أو يجمر لكثرة الجماع ويصير كماء اللحم . وربما خرج دمًا عبيطًا ويكون طاهرًا موجبًا للغسل .=

الحشفة في الفرج ، ومن الحيض ، والنفاس . وقيل يجب عليها أيضًا من خروج الولد ، وقيل لا يجب ، وإن شك هل الخارج من ذكره مني ، أو مذي فقد قيل يلزمه الوضوء دون الغسل . ويحتمل عندي أنه يلزمه الغسل . ومن أجنب[1] حرم عليه الصلاة ، والطواف ، وقراءة القرآن ، ومس المصحف ، وحمله ، واللبث [2] في المسجد[3] .

﴿ باب صفة الغسل ﴾

ومن أراد الغسل ، نوى الغسل من الجنابة ، أو الحيض ، أو نوى الغسل لاستباحة ما لا يستباح إلا بالغسل ، ويتوضأ كما يتوضأ للصلاة ، ثم يفيض الماء على رأسه ، ويخلل أصول شعره ، ثم يفيض الماء على سائر جسده ، ويدلك ما وصل إليه يده من بدنه ، ويفعل ذلك ثلاثًا . فإن كانت امرأة تغتسل من الحيض ، استحب لها أن تتبع أثر الدم فرصة[4] من المسك[5]. فإن لم تجد ، فطيبًا غيره . فإن لم تجد ، فالماء كاف . والواجب من ذلك : النية ، وإيصال الماء إلى جميع الشعر ، والبشرة .

=وخواصه ثلاث : الخروج بشهوة مع الفتور عقبه . الثانية : الرائحة التي تشبه رائحة الطلع كما سبق . الثالثة : الخروج بتدفق ، فكل واحدة من هذه الثلاث إذا انفردت اقتضت كونه منيًا فإن فقدت كلها فليس بمني . ومني المرأة : أصفر رقيق وقد يبيض لفضل قوتها . وأما المذي: فأبيض رقيق لزج يخرج عند شهوة لا بشهوة ولا دفق ولا يعقبه فتور وربما لا يحس بخروجه ويشترك فيه الرجل والمرأة . والودي : ماء أبيض ثخين كدر لا رائحة له يخرج عقب البول إذا كانت الطبيعة مستمسكة وعند حمل شيء ثقيل . وأجنب الرجل وجنب : بفتح الجيم وضم النون أي : صار جنبًا لجماع أو إنزال .

(١) **والجنابة** : البعد . سمي بذلك لبعده عن المسجد والقرآن . ويقال : جنّب للرجل والمرأة والاثنين والجمع كله بلفظ واحد . قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا ﴾ . قال الجوهري : وربما قالوا في جمعه : أجناب وجنبون .

(٢) **واللبث** : الإقامة ، يقال : لبث بكسر الباء يلبث بفتحها لبثًا بفتح اللام وضمها وهما بإسكان الباء ولبثًا بفتحها ولبانًا ولباثة ولبيثة وتلبث بمعناه .

(٣) **المسجد** : بكسر الجيم وفتحها وقيل بالفتح اسم لمكان السجود وبالكسر اسم للموضع المتخذ مسجدا ، قال الإمام أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي في كتابه : « تثقيف اللسان »: ويقال للمسجد مسيد بفتح الميم حكاه غير واحد من أهل اللغة .

(٤) **الفرصة** : بكسر الفاء وبالصاد المهملة هي : القطعة .

(٥) **المسك** : بكسر الميم هو الطيب المعروف وهو مذكر وجاء في الشعر تأنيثه ، وتأولوه على إرادة الرائحة وهو معرب . قال الجوهري : وكانت العرب تسميه المشموم .

وسننه : الوضوء ، والدلك ، والتكرار[1] ، والمستحب أن لا ينقص الماء في الغسل عن صاع[2] ، ولا في الوضوء عن مد اقتداء برسول الله ﷺ . وإن نقص عن ذلك ، وأسبغ[3] أجزأه . وإن وجب عليه وضوء ، وغسل أجزأه الغسل على ظاهر المذهب . وإن اجتمع على المرأة غسل جنابة، وغسل حيض ، فاغتسلت لأحدهما أجزأها عنهما . ومن نوى غسل الجمعة لم يجزئه عن الجنابة . ومن نوى غسل الجنابة لم يجزئه عن الجمعة في أصح القولين .

﴿ باب الغسل المسنون ﴾

وهو إثنا عشر غسلاً: غسل الجمعة ، وغسل العيدين ، وغسل الكسوفين ، وغسل الاستسقاء ، والغسل من غسل الميت ، وغسل الكافر[4] إذا أسلم[5] ، وغسل المجنون[6] إذا أفاق ، والغسل للإحرام ، والغسل لدخول مكة ، والغسل للوقوف بعرفة، والغسل للرمي، والغسل للطواف .

﴿ باب التيمم ﴾[7]

ويجب التيمم عن الأحداث كلها ، إذا عجز[8] عن استعمال الماء . ولا يجوز التيمم إلا بتراب[9] طاهر له غبار يعلق بالوجه ، واليدين . فإن

---

(١) **والتكرار** : بفتح التاء يقال كررته تكريراً وتكراراً إذا أعدته مرة بعد أخرى .

(٢) قوله: **لا ينقص الماء في الغسل عن صاع**: هو بفتح الياء يقال: نقص الشيء ونقصته ، قال الله تعالى: ﴿ينقيصها من أطرافها﴾. والصاع يذكر ويؤنث ويقال: صوغ وصواع وهو هنا خمسة أرطال وثلث بغدادية كما في الفطرة وفدية الحج وغيرهما، وقيل: ثمانية أرطال والمد ربع صاع.

(٣) **أسبغت الوضوء** : أي : عممت الأعضاء وأتممتها ودرع وثوب سابغ أي كامل ساتر للبدن .

(٤) **الكافر** : من الكفر وهو الستر لأنه يستر الحق ويغطيه .

(٥) **الإسلام** : الانقياد والإسلام الشرعي : انقياد مخصوص .

(٦) **المجنون** : الذي ألمت به الجن سموا بذلك لاستتارهم ، يقال : مجنون ومعنون ومهروع ومحتوع ومعتوه وممنوه وممنه وموسس .

(٧) **التيمم** : القصد يقال تيممت فلانا ، ويممته وتأممته وأممته أي قصدته .

(٨) **عجزت** : بفتح الجيم أعجز بكسرها هذه لغة القرآن ، ويقال : بعكسه .

(٩) **التراب**: معروف وهو اسم جنس لا يثنى ولا يجمع، وقال المبرد: هو جمع احده ترابة . وقال النحاس: له خمسة عشر اسما. تراب، وتورب، وتوراب، وتيرب، وإنلب، وأنلب،=

خالطه جص[1] ، أو رمل . لم يجز التيمم به . وإذا أراد التيمم ، فإنه يسمي الله عز وجل ، ويضرب يديه على التراب ، ويفرق أصابعه ، وينوي استباحة الصلاة ، ويمسح وجهه ، ثم يضرب أخرى ، فيضع بطون أصابع يده اليسرى على ظهور أصابع يده اليمنى ، ويمرها على ظهر الكف ، فإذا بلغ الكوع[2] ، قبض أطراف أصابعه ، وجعلها على حرف الذراع[3] ، ثم يمرها إلى المرفق ، ثم يدير بطن كفه ، إلى بطن الذراع ، ويمره عليه ويرفع إبهامه[4] ، فإذا بلغ الكوع ، أمر إبهام يده اليسرى على إبهام يده اليمنى ، ثم يمسح بيده اليمنى يده اليسرى مثل ذلك ، ثم يمسح إحدى الراحتين على الأخرى ، ويخلل بين أصابعهما . والواجب من ذلك . النية ، ومسح الوجه، واليدين بضربتين فصاعد ، أو ترتيب اليد على الوجه .

وسننه : التسمية ، وتقديم اليمنى على اليسرى ، ولا يجوز التيمم لمكتوبة إلا بعد دخول الوقت ، وإعواز الماء ، أو الخوف من استعماله . فإن أعوزه الماء[5] ، أو وجده وهو يحتاج إليه للعطش لزمه طلبه فيما قرب منه . فإن بذل له ، أو بيع منه بثمن المثل لزمه قبوله [6] ، وإن دل على ماء بقربه لزمه قصده ما لم يخش الضرر في نفسه ، أو ماله . فإن لم يجد وكان على ثقة من وجود الماء في آخر الوقت فالأفضل أن يؤخره . وإن كان على إياس من وجوده[7] ، فالأفضل أن يقدمه ، وإن كان يرجو ، ففيه قولان : أصحهما

=وكتكت ، وكتكت ، ودقعم ، ودقعام ، ورغام بفتح الراء ومنه : « أرغم الله أنفه » أي ألصقه بالرغام ، وبرا بالفتح مقصور كالعصا ، وكلحم ، وكملح ، وعثير .

(١) **الجص** : بكسر الجيم وفتحها معرب .

(٢) **الكوع** : بضم الكاف ، ويقال الكاع وهو العظم الذي في مفصل الكف يلي الإبهام وأما الذي يلي الخنصر فكرسوع ، والمفصل رسغ ورصغ .

(٣) **الذراع** : مؤنثة وتذكر .

(٤) **الإبهام** : مؤنثة وحكى تذكيرها ، وجمعها أباهيم وأباهم حكاها الجوهري .

(٥) **الأعواز** : الفقد وقولهم بيع منه أو بعت منه بمعنى بيعه وبعته ، وهذا الذي هو المعروف في اللغة واستعمال الفقهاء أيضًا صحيح فقد كثر استعمال بعت منه ونحوه في كلام العرب وثبت ذلك في الصحيح من كلام الفصحاء الصحابة وقد أوضحته في تهذيب الأسماء واللغات وتكون من زائدة على مذهب الأخفش في جواز زيادتها في الواجب .

(٦) قوله : **لزمه قبوله** : بفتح القاف ، قال أهل اللغة هو مصدر شاذ .

(٧) قوله: **إياس من وجوده**: المعروف في اللغة يأس بغير ألف، يقال: يئست منه وأيست يأسا فيهما .

أن التقديم أفضل ، وإن وجد بعض ما يكفيه[1] استعمله ، ثم يتيمم للباقي في أحد القولين ، ويقصر على التيمم في القول الآخر . فإن تيمم وصلى ، ثم علم إن في رحله[2] ، أو حيث[3] يلزمه طلبه ماء أعاد في ظاهر المذهب ، وإن تيمم ثم رأى الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه . وإن كان بعد الفراغ منها أجزأته صلاته إن كان مسافراً ويلزمه الإعادة إن كان حاضراً ، وإن رأى الماء في أثنائها أتمها إن كانت الصلاة مما يسقط فرضها بالتيمم . وتبطل إن لم يسقط فرضها بالتيمم . وإن خاف من استعمال الماء التلف لمرض ، تيمم ، وصلى ولا إعادة عليه . وإن خاف الزيادة في المرض ففيه قولان : أصحهما أنه يتيمم ولا إعادة عليه . وإن خاف من شدة البرد تيمم ، وصلى، وأعاد إن كان حاضراً . وإن كان مسافراً أعاد في أحد القولين ، ولم يعد في الآخر . وإن كان في بعض بدنه قرح[4] يمنع استعمال الماء غسل الصحيح ، وتيمم عن الجريح في الوجه واليدين ، وصلى ولا إعادة عليه . ولا يصلي بتيمم واحد أكثر من فريضة ، وما شاء من النوافل[5]، ومن تيمم للفرض صلى به النفل . ومن تيمم للنفل لم يصل به الفرض . ومن لم يجد ماء ، ولا تراباً صلى الفريضة وحدها وأعاد إذا قدر على[6] أحدهما . وإذا وضع الكسير الجبائر[7] على غير طهر ، وخاف من نزعها التلف مسح عليها ، وأعاد الصلاة ، وإن وضعها على طهر مسح وصلى . وفي الإعادة قولان . هل يضم إلى المسح التيمم فيه قولان .

---

(١) قوله : **بعض ما يكفيه** : هو بفتح الياء والبعض يطلق على أقل شيء وأكثره .

(٢) **الرحل** : منزل الإنسان سواء كان من شعر ووبر أو حجر ومدر .

(٣) **حيث** : فيها ست لغات ضم الثاء ، وفتحها ، وكسرها ، وحوث بالواو مثلثة الثاء أيضاً .

(٤) **القرح** : بفتح القاف وضمها هو الجرح .

(٥) **النوافل** : جمع نافلة وهي الزيادة سميت بذلك لأنها زائدة على الواجب . والنفل والتطوع والمندوب والمستحب والمرغب فيه والسنة كله بمعنى وقيل بالفرق .

(٦) **وقدرت على الشيء** : بفتح الدال وحكى الجوهري كسرها وهو شاذ .

(٧) **الجبائر** : بفتح الجيم ، جمع جبيرة وجبارة بالكسر في الثانية وهي أخشاب ونحوها تربط على الكسر ونحوه .

﴿ باب الحيض ﴾[1]

أقل سن تحيض فيه المرأة ، تسع سنين . وأقل الحيض يوم وليلة . وأكثره خمسة عشر يومًا . وغالبه ست أو سبع . وأقل طهر فاصل بين الحيضتين : خمسة عشر يومًا ، ولا حد لأكثره . وإن رأت يومًا طهرًا ، ويومًا دمًا ففيه قولان : أحدهما تضم الطهر إلى الطهر ، والدم إلى الدم ، والثاني: لا تضم بل الجميع حيض . وفي الدم الذي تراه الحامل قولان : أصحهما أنه حيض ، والثاني أنه استحاضة[2] ، وإذا انقطع دم المرأة لزمان يصح فيه الحيض فهو حيض ، وإن عبر الدم الأكثر فإن كانت مميزة وهي التي ترى في بعض الأيام دمًا أسود ، وفي بعضها دمًا أحمر كان حيضها أيام الدم الأسود . وإن كانت غير مميزة ولها عادة كان حيضها أيام العادة . وإن لم تكن مميزة ولا لها عادة ، وهي المبتدأة ففيها قولان : أحدهما أنها تحيض أقل الحيض . والثاني : تحيض غالب الحيض ، وإن كانت لها عادة فنسيت عددها، ووقتها ففيها قولان : أحدهما أنها كالمبتدأة ، والثاني : وهو الصحيح ، أنه لا يطؤها[3] الزوج ، وتغتسل لكل فريضة ، وتصوم شهر[4] رمضان ، ثم تصوم شهرًا آخر فيصح لها من ذلك ثمانية وعشرون يومًا . ثم تصوم ستة أيام من ثمانية عشر[5] يومًا ثلاثة في أولها ، وثلاثة في

---

(١) الحيض : أصله السيلان ، وله ستة أسماء : الحيض ، والطمث ، والعراك ، والضحك ، والإكبار ، والإعصار ، وهو دم يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة .

(٢) الاستحاضة : سيلانه في غير أوقاته ، ويسيل من عرق فمه في أدنى الرحم يسمى : العاذِل بكسر الذال المعجمة ، وحاضت حيضًا ومحيضًا ومحاضًا فهي حائض . قال الفراء : ويقال أيضًا حائضة في لغة قليلة ودرست ، وعركت ، وطمثت ، ونفست ، وأعصرت ، وأكبرت، وضحكت .

(٣) الوطء : مهموز .

(٤) الشهر : مأخوذ من الشهرة وهي الظهور يقال : شهرت الشيء أشهره شهرة وشهرًا ، ويقال في لغة غريبة : أشهرته حكاها الزبيدي .

(٥) قوله : ثمانية عشر : هو بفتح العين ويجوز في لغة إسكانها وكذا أشباهها ، حكاها ابن السكيت ، قال الجوهري : قال الأخفش : إنما سكونها لطول الاسم وكثرة حركاته .

آخرها، فيصح لها منها ما بقي[1] من الصوم . وإن كانت ناسية للوقت ذاكرة للعدد ، أو ناسية للعدد ذاكرة للوقت فكل زمان تيقنا فيه حيضها جعلناها فيه حائضًا ، وكل زمان تيقنا طهرها جعلناها طاهرًا . وكل زمان شككنا فيه جعلناها في الصلاة طاهرًا ، وفي الوطء حائضًا . وكل زمان احتمل انقطاع الدم فيه أمرناها بالغسل . وإذا حاضت المرأة حرم الاستمتاع بها فيما بين السرة والركبة . وقيل يحرم الوطء في الفرج وحده ، والمذهب الأول . وحرم عليها الصلاة ، وسقط عنها فرضها . وحرم عليها الصوم ، والطواف، وقراءة القرآن ، ومس المصحف وحمله ، والجلوس في المسجد ، وقيل يحرم العبور فيه ، وقيل لا يحرم . وإذا انقطع الدم ارتفع تحريم الصوم ، ويبقى سائر المحرمات إلى أن تغتسل . وأقل النفاس[2] ، مجة[3] ، وأكثره ستون يومًا، وغالبه أربعون يومًا ، وإذا عبر الدم الأكثر فهو كالحيض في الرد إلى التمييز ، والعادة ، والأقل ، والغالب ، وإذا نفست المرأة حرم عليها ما يحرم على الحائض ، ويسقط عنها ما يسقط عن الحائض ، وتغسل المستحاضة فرجها ، وتعصبه[4] ، وتتوضأ لكل فريضة ، ولا تؤخر بعد الطهارة الاشتغال بأسباب الصلاة ، والدخول فيها[5] ، فإن أخرت : ودمها يجري استأنفت[6] الطهارة. وإن انقطع دمها في أثناء الصلاة استأنفت الطهارة والصلاة، وقيل تمضي فيها، وحكم سلس البول، حكم المستحاضة[7] .

---

(١) قوله : **ما بقي** : بكسر القاف وفتح الياء هذه اللغة الفصيحة وبها جاء القرآن ويجوز في لغة طي فتح القاف وقلب الياء ألفًا ، وكذا عندهم ما أشبهها ، وهو كل ياء قبلها كسرة .

(٢) **النفاس** : بكسر النون : الدم الخارج بعد الولد ، مأخوذ من النفس : وهي الدم ، أو لأنه يخرج عقب النفس ، يقال : نفست المرأة بضم النون وفتحها والفاء مكسورة فيهما إذا ولدت ويقال في الحيض : نفست بالفتح لا غير .

(٣) **المجة** : بفتح الميم الدفعة بالفتح .

(٤) قوله : **وتعصبه** : هو بفتح التاء وإسكان العين وتخفيف الصاد ويجوز بضم التاء وفتح العين وتشديد الصاد .

(٥) قوله : **والدخول فيها** : منصوب أو يجوز جره .

(٦) **الاستئناف** : ابتداء الشيء والائتناف مثله .

(٧) قوله : **حكم سلس البول حكم المستحاضة** : هو بكسر اللام وهو صفة للرجل ولو قال حكم الاستحاضة لكان بفتح اللام اسم للخارج .

﴿ باب إزالة النجاسة ﴾[1]

والنجاسة هي البول ، والغائط[2] ، والمذي ، والودي ، وقيل : ومني غير الآدمي ، وقيل : ومني ما لا يؤكل لحمه غير الآدمي ، والدم ، والقيح ووالفيء[3] ، والخمر[4] ، والنبيذ[5] ، والكلب ، والخنزير[6] ، وما تولد منهما، أو من أحدهما ، والميتة إلا السمك والجراد[7] ، والآدمي في أصح القولين ، وما لا يؤكل لحمه إذا ذبح ، وشعر الميتة ، وشعر ما لا يؤكل لحمه إذا انفصل في حال حياته ، ولبن ما لا يؤكل لحمه غير الآدمي ، والعلقة[8] في أحد الوجهين ، ورطوبة فرج المرأة في ظاهر المذهب ، وما ينجس بذلك. ولا يطهر شيء من النجاسات بالاستحالة ، إلا شيآن الخمر، فإنها إذا انقلبت بنفسها خلاً طهرت ، وإن خللت لم تطهر ، وجلد الميتة ، سوى الكلب ، والخنزير إذا دبغ ، فإنه يطهر ، ويحل بيعه في أحد القولين، وإذا ولغ الكلب[9] أو الخنزير ، أو ما تولد منهما في إناء لم يطهر حتى يغسل سبع مرات إحداهن بالتراب . فإن غسل بدل التراب[10] بالجص ، والأشنان

---

(١) **النجاسة** : في اللغة المستقذر ، وشيء نجس ونجس ونجس الشيء ينجس كعلم يعلم ، وفي الإصطلاح كل عين حرم تناولها على الإطلاق مع إمكانه لا لحرمتها أو استقذارها أو لضررها في بدن أو عقل .

(٢) **الغائط** : في الأصل هو المكان المطمئن سمى الخارج به لملازمته إياه غالبًا .

(٣) **القيء** : مهموز .

(٤) **الخمر** : مؤنثة ومذكرة على ضعف ، ويقال في لغة قليلة خمره . سميت به لتخميرها العقل أي : تغطيتها إياه .

(٥) **النبيذ** : هو نبيذ التمر والزبيب وغيرهما ، سمي به لأنه ينبذ فيه أي يطرح وهو فعيل بمعنى مفعول : كقتيل ، وجريح ، وذبيح .

(٦) **الخنزير** : بكسر الخاء ونونه أصلية وقيل زائدة ولم يذكر الجوهري غيره .

(٧) **الجراد** : بفتح الجيم اسم جنس واحدته جرادة تطلق على الذكر والأنثى .

(٨) **العلقة** : الدم الغليظ الذي يخلق منه الحيوان .

(٩) **ولغ** : الكلب يلغ بفتحها أيضًا ، وحكى ابن الأعرابي كسرها في الماضي ومصدرهما : ولغ وولوغ وأولغه صاحبه وهو أن يدخل لسانه في المائع فيحركه ولا يقال : ولغ لشيء من جوارحه غير اللسان والولوغ للكلب وسائر السباع ولا يكون لشيء من الطير إلا الذباب ، ويقال لَحس الإناء وقنفه ولجنه ولجده بالجيم فيهما كله بمعنى وهو إذا كان فارغًا ، فإن كان فيه شيء قيل ولغ ، والشرب أعم من الولوغ فكل ولوغ شرب ولا يلزم العكس ، قال الجوهري: قال أبو زيد : ولغ الكلب بشرابنا وفي شرابنا ومن شرابنا .

(١٠) قوله : **غسل بدل التراب** : هو بنصب اللام.

ففيه قولان : أصحهما أنه يطهر ، وإن غسل بالماء وحده ففيه وجهان : أحدهما أنه يطهر [1] ، والثاني لا يطهر . ويجزئ في بول الغلام الذي لم يطعم[2] النضح ويجزئ في غسل سائر النجاسات كالبول ، والخمر وغيرها المكاثرة بالماء إلى أن يذهب أثره ، والأفضل أن يغسلها ثلاثًا ، وما لا يزول أثره بالغسل كالدم وغيره إذا غسل ، وبقي أثره لم يضره . وما غسل به النجاسة، ولم يتغير فهو طاهر . وقيل : هو نجس ، وقيل إن انفصل وقد طهر المحل فهو طاهر . وإن انفصل لم يطهر المحل فهو نجس .



(١) قوله : **الغلام الذي لم يطعم** : هو بفتح الياء والعين لم يأكل غير اللبن .

(٢) **الغلام** : الصبي من حين يولد حتى يبلغ وجمعه في القلة : غلمة ، وفي الكثرة : غلمان ، قال الواحدي : أصله من الغلمة والاغتلام وهو شدة طلب النكاح ، هذا كلامه ولعل معناه أنه سيصير إلى هذه الحالة .

كتاب الصلاة[1]

ويجب فرض الصلاة على كل بالغ ، عاقل ، طاهر ، مسلم ، فأما الصبي ومن زال عقله بجنون ، أو مرض ، والحائض ، والنفساء[2] ، فلا يجب عليهم ، ويؤمر الصبي بالصلاة لسبع ، ويضرب على تركها العشر ، فإن بلغ[3] في أثناء الصلاة[4] ، أو صلى في أول الوقت ، وبلغ في آخره أجزأه ذلك الفرض . وأما الكافر فإن كان أصليًا لم يجب عليه ، وإن كان مرتدًا وجب عليه . ولا يعذر أحد من أهل فرض الصلاة في تأخيرها عن الوقت ، إلا نائم ، أو ناس ، أو معذور بسفر ، أو مطر ، فإنه يؤخرها بنية الجمع ، أو من أكره على تأخيرها ، ومن امتنع من فعلها جاحدًا[5] لوجوبها كفر ، وقتل بكفره . ومن امتنع غير جاحد حتى خرج الوقت ، قتل في ظاهر المذهب ، وقيل يقتل بترك الصلاة الرابعة ، وقيل يقتل بترك الصلاة الثانية إلى أن يضيق وقتها ، ويستتاب[6] كما يستتاب المرتد ، ثم يقتل ، ويصلى عليه ، ويدفن في مقابر المسلمين .

---

(١) **كتاب الصلاة** : هي في اللغة الدعاء ، وسميت الصلاة الشرعية صلاة لاشتمالها عليه ، هذا هو الصواب الذي قاله الجمهور من أهل اللغة وغيرهم من أهل التحقيق ، وهي مشتقة من الصلوين : وهما عرقان من جانبي الذنب وعظمان ينحنيان في الركوع والسجود . قالوا : ولهذا كتبت الصلاة في المصحف بالواو ، وقيل في اشتقاقها أقوال كثيرة أكثرها باطلة لا سيما قول من قال أنها مشتقة من صليت العود على النار إذا قومته ، والصلاة تقومه للطاعة . وهذا القول غباوة ظاهرة من قائله لأن لام الكلمة في الصلاة واو وفي صليت ياء فكيف يصح الاشتقاق مع اختلاف الحروف الأصلية .

(٢) **النفساء** : بضم النون وفتح الفاء وبالمد .

(٣) **بلوغ الصغير** : هو وصوله إلى حد التكليف .

(٤) قوله : **في أثناء الصلاة** : أي تضاعيفها واحدة ثنى بكسر الثاء وإسكان النون .

(٥) **الجاحد** : من أنكر شيئا سبق اعترافه به .

(٦) **الاستتابة** : طلب التوبة .

﴿ باب مواقيت الصلاة ﴾

الصلاة المكتوبة خمس : الظهر[1] ، وأول وقته إذا زالت الشمس ، وآخره إذا صار ظل كل شيء مثله .

والعصر : وأول وقته إذا صار ظل[2] كل شيء مثله ، وزاد أدنى زيادة، وآخره إذا صار كل شيء مثليه . ثم يذهب وقت الاختيار ، ويبقى وقت الجواز إلى الغروب .

والمغرب : وأول وقتها إذا غابت الشمس ، ولا وقت لها إلا وقت واحد في أظهر القولين ، وهو بمقدار ما يتوضأ ، ويستر العورة ، ويؤذن ، ويقيم . وله إن يستديمها إلى أن يغيب الشفق .

والعشاء : ويكره أن يقال لها العتمة ، وأول وقتها إذا غاب الشفق الأحمر ، وآخره إذا ذهب ثلث الليل في أحد القولين ، ونصفه في الآخر ، ثم يذهب الاختيار ، ويبقى وقت الجواز إلى طلوع الفجر الثاني .

والصبح : وأول وقتها إذا طلع الفجر[3] الثاني ، وآخره إذا أسفر[4] الصبح ، ثم يذهب وقت الاختيار ، ويبقى وقت الجواز إلى طلوع الشمس. ومن أدرك من الصلاة ركعة قبل خروج الوقت فقد أدركها . ومن شك في دخول الوقت ، فأخبره ثقة عن علم عمل به ، وإن أخبره عن اجتهاد لم يقلده ، بل يجتهد ، ويعمل على الأغلب عنده . والأفضل تقديم الصلاة في أول الوقت إلا الظهر في الحر لمن يمضي إلى الجماعة ، فإنه يبرد[5] بها .

---

(١) **الظهر** : مشتق من الظهور لأنها ظاهرة وسط النهار . والعصران الغداة والعشي ومنه سميت العصر .

(٢) **والظل** : أصله الستر ومنه قولهم : أنا في ظل فلان ، ومنه ظل الجنة وظل شجرها إنما هو سترها ونواحيها ، وظل الليل سواده لأنه يستر كل شيء ، وظل الشمس ما ستر الشخوص من مسقطها . ذكره ابن قتيبة قال : والظل يكون غدوة وعشية ومن أول النهار إلى آخره . والفيء : لا يكون إلا بعد الزوال لأنه فاء أي ترجع من جانب إلى جانب .

(٣) **الفجر** : من الانفجار وهو الانفتاح .

(٤) **الإسفار** : الإضاءة .

(٥) قوله : **يبرد بها** : هو بضم الياء أي يؤخرها ليبرد الوقت .

وفي العشاء قولان : أصحهما أن تقديمها أفضل ، ومن أدرك من وقت الصلاة قدر ما يؤدي فيه الفرض ، ثم جن ، أو كانت امرأة فحاضت ، وجب عليهما القضاء ، وإن بلغ صبي ، أو أسلم كافر ، أو طهرت حائض، أو نفساء ، أو أفاق مجنون ، أو مغمى عليه[1] ، قبل طلوع الشمس بركعة لزمهم الصبح. وإن كان بدون ركعة ففيه قولان : وإن كان ذلك قبل الغروب، أو قبل طلوع الفجر بركعة لزمهم العصر ، والعشاء. وفي الظهر، والمغرب قولان: أحدهما يلزم بما يلزم به العصر، والعشاء، والثاني: يلزم بقدر خمس ركعات . ومن لم يصل حتى فات الوقت ، وهو من أهل الفرض بعذر ، أو غير عذر لزمه القضاء . والأولى أن يقضيها مرتبًا ، إلا أن يخشى فوات الحاضرة، فيلزمه البداية[2] بها. والأولى أن يقضيها على الفور[3]، فإن أخرها جاز، وقيل إن فاتت بغير عذر لزمه قضاؤها على الفور. ومن نسيَ صلاة من الخمس ولم يعرف عينها لزمه أن يصلي الخمس.

﴿ باب الأذان[4] ﴾

الأذان والإقامة سنة في الصلوات المكتوبة، وهو أفضل من الإمامة، وقيل هو فرض على الكفاية[5]، فإن اتفق أهل بلد على تركه قاتلهم الإمام، والأذان ست عشرة كلمة : الله أكبر الله أكبر[6]، الله أكبر الله أكبر،

---

(١) **المغمى عليه** : هو المغشي عليه وهو مرض ، يقال أغمى عليه فهو مغمى عليه وغمي عليه فهو مغمى عليه ، ورجل غمى أي مغمى عليه . وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث . قال صاحب المحكم : وقد ثناه بعضهم وجمعه فقال رجلان غميان ورجال أغماء .

(٢) قوله : **البداية** : لحن وصوابه البداءة بضم الباء وبالمد ، والبدأة بفتح الباء وإسكان الدال والقصر ، والبدوءة بالضم والمد .

(٣) قوله : **قضاؤها على الفور** : أي في الحال من قولهم رجع على فوره أي قبل سكونه ومنه فارت القدر أي اضطربت .

(٤) **الأذان** : والتأذين والآذين بمعنى وهو الإعلام .

(٥) **فرض الكفاية** : هو الذي إذا تركه جميع المكلفين به فإن في ذلك الموضع عصوا كلهم ، وإ فعله من يحصل الشعار به سقط الحرج عن الباقين ، ولو فعلته طائفة أخرى بعد الأولين وقع فعل الآخرين فرض كفاية أيضًا .

(٦) قوله : **الله أكبر** : معناه الله أكبر من أن ينسب إليه ما لا يليق بجلاله ووحدانيته وصمديته ، وقيل معناه : الله كبير ، وقيل معناه : أكبر كبير .

أشهد[1] أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، ثم يرجع فيمد صوته[2] فيقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول[3] الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة[4] ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح[5] ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . فإن كان في أذان الصبح ، قال بعد الحيعلة[6] ، الصلاة خير من النوم مرتين . والإقامة إحدى عشر كلمة [7] : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة[8] ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . ويستحب أن يرتل الأذان[9] . ويدرج الإقامة[10] . وتكون الإقامة أخفض صوتًا من الأذان ، وأن يؤذن ، ويقيم على طهارة ، ويستقبل

---

(١) قوله : **أشهد** : أي أعلم وأبين .

(٢) قوله : **ثم يرجع فيمد صوته** : هو بفتح الياء وإسكان الراء أي : يعود إلى رفع الصوت وقد يصحفه بعض الناس فيقول : يُرَجِّع بضم الياء وتشديد الجيم وهذا خطأ لأن الترجيع هو الإتيان بالشهادتين سراً ، وقد انقضى ذلك ، وإنما المراد الرجوع إلى رفع الصوت .

(٣) **الرسول** : هو الذي يبلغ خبر من أرسله ويتابعه من قولهم جاءت الإبل ترسلاً أي: متتابعة .

(٤) قوله: **فيمد**: كان ينبغي أن يقول فيرفع صوته ، فإن المراد رفع الصوت ولا يلزم من المد الرفع. ويجاب عنه بأنه سمع من العرب مد صوته بمعنى: رفعه ، وقد أوضحته في التهذيب .

(٥) قوله : **حي على الصلاة** : أي تعالوا إليها . **وحي على الفلاح** : تعالوا إلى الفلاح وهو الفوز والبقاء الدائم .

(٦) **الحيعلة** : هي قوله حي على الصلاة حي على الفلاح ، قال الأزهري : قال الخليل : لا تجتمع العين والحاء في كلمة واحدة أصلية الحروف لقرب مخرجيهما إلا أن تؤلف كلمة من كلمتين مثل : حي على ، فيقال منه : حيعل وهي الحيعلة .

(٧) قوله : **إحدى عشرة كلمة** : هي بإسكان الشين وكسرها وفتحها .

(٨) قوله : **قد قامت الصلاة** : قال أهل العربية : (قد) حرف يوجب به الشيء تقول قد كان كذلك فتأتي بقد توكيداً لتصديق الخبر وهي تقرب الماضي من الحال . قالوا : ومنه قوله : قد قامت الصلاة قبل قيامها والمعنى قد حضرت الصلاة وجاء وقت إقامتها وهو الدخول فيها وإتمامها وتطلق قد لتحقيق الشيء .

(٩) **ترتيل الأذان** : التمهل فيه والفصل بين كلماته .

(١٠) قوله: **ويدرج الإقامة** : بضم الياء وفتحها لغتان مشهورتان : أدرج ودرج ، وفيه لغة ثالثة: درج بتشديد الراء حكاهن الأزهري عن ابن الأعرابي ، قالوا : أفصحهن أدرجته ، قالوا : وإدراجها وصل بعضها ببعض وأصل الإدراج والدرج الطي ومنه إدراج الميت في أكفانه .

القبلة ، فإذا بلغ الحيعلة التفت يمينًا ، وشمالاً ، ولا يستدبر[1] ، وأن يؤذن على موضع عال . وأن يجعل أصبعيه في صماخي أذنيه[2] ، وأن يكون المؤذن حسن الصوت ، وأن لا يقطع الأذان بكلام ، ولا غيره ، وأن يكون من أقرباء مؤذني رسول الله ﷺ ، وأن يكون ثقة، وأن يقول بعد الفراغ منه: اللهم رب هذه الدعوة التامة[3]، والصلاة القائمة[4]، آت محمد الوسيلة[5]، والفضيلة، والدرجة الرفيعة. وابعثه المقام المحمود[6] الذي وعدته[7]، ياأرحم الراحمين، ويستحب لمن سمعه أن يقول كما يقول المؤذن، إلا في الحيعلة، فإنه يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله[8]، ويقول في كلمة الإقامة: أقامها الله، وأدامها ما دامت السموات والأرض، ولا يجوز الأذان إلا مرتبًا، ولا يجوز قبل دخول الوقت إلا الصبح، فإنه يؤذن له بعد

---

(١) قوله : **ولا يستدبر** : ضبطناه في التنبيه بالباء الموحدة وفي المهذب بالياء المثناة تحت وكلاهما صحيح فيستحب ترك استدبار القبلة وترك الاستدارة في جوانب المنارة وغيرها فذكر في كل كتاب إحدى المسئلتين ولم يتعرض للأخرى .

(٢)قوله: **يجعل إصبعيه في صماخي أذنيه**:في الإصبع عشر لغات: كسر الهمزة ،وضمها ، وفتحها مع فتح الباء ، وضمها وكسرها ، والعاشرة : أصبوع ، وأفصحهن كسر الهمزة مع فتح الباء.

(٣) **الدعوة التامة** : هي دعوة الأذان سميت بذلك لكمالها وعظم موقعها .

(٤) **الصلاة القائمة** : أي التي ستقوم أي تقام وتفعل بصفاتها .

(٥) **الوسيلة** : منزلة في الجنة ثبت ذلك في صحيح مسلم من كلام رسول الله ﷺ .

(٦) قوله : **وابعثه المقام المحمود الذي وعدته** : هكذا هو في التنبيه وكتب الفقه . المقام المحمود بالألف واللام وهو من حيث المعنى والإعراب صحيح ، ولكن الصواب : مقامًا محمودًا بحذف الألف واللام فيهما ، هكذا رواه البخاري في صحيحه وكذلك هو في سائر كتب الحديث المعتمدة . وإنما قاله النبي ﷺ تأدبًا مع القرآن ومحافظة على حكاية لفظه في قوله تعالى : ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودًا ﴾ . فعلى هذا قوله : الذي وعدته يكون بدلاً من الأول أو منصوبًا بفعل محذوف تقديره أعني الذي وعدته أو مرفوعًا خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي وعدته .

(٧) **والمقام المحمود** : هو مقام الشفاعة العظمى في موقف القيامة سمي بذلك لأنه ﷺ يحمده فيه الأولون والآخرون كما ثبت في الأحاديث الصحيحة . وسؤال هذا المقام مع أنه موعود به إنما هو إظهار لشرفه ﷺ وكمال منزلته وعظيم حقه ورفع ذكره وتوقيره .

(٨) **لا حول ولا قوة إلا بالله** : فيه خمس أوجه مشهورة لأهل العربية : أحدها : لا حولا ولا قوة بفتحهما بلا تنوين . والثاني : رفعهما منونين . والثالث : رفع الأول ونصب الثاني منونًا . والرابع : فتح الأول ورفع الثاني منونًا . والخامس : عكسه . قال الهروي : قال أبو الهيثم : الحول : الحركة ، فمعناه لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله ، وقيل معناه : لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل خير إلا بالله ، وقيل : لا حول عن معصية الله إلا بعصمته ولا=

نصف[1] الليل ، وتقيم المرأة ولا تؤذن ، ومن فـاتته صلوات ، أو جمع بين صلاتين أذن ، وأقام للأولى وحدها ، وأقام للتي بعدها في أصح الأقوال ، وفي القول الثـاني : لا يؤذن ، ولا يقيم ، وفي القول الثـالث : أذن وأقام لكل واحد على حدة ، وإذا لم يوجد من يتطوع بالأذان رزق الإمام من يقوم به ، وإن استأجر عليه جاز ، وقيل لا يجوز .

﴿ باب ستر العورة ﴾[2]

ويجب ستر العورة عن العيون بما لا يصف البشرة[3] ، وهو شرط في صحة الصلاة[4] ، وعورة الرجل ما بين سرته ، وركبته ، وعورة الحرة جميع بدنها[5] ، إلا الوجـه ، والكفين ، وعـورة الأمة مـا بين السـرة والركبـة ، والمستحب أن يصلي الرجل في ثوبين قميص ، ورداء . فإن اقتصر على ستر العورة جاز إلا أن المستـحب أن يطرح على عاتقه[6] شيئًا ، ويستحب للمرأة أن تصلي في ثلاثة أثواب : درع وخمار[7] ، وسراويل[8] ، ويستحب لها أن

= قوة على طاعـته إلا بمعونته وحكي هذا عـن ابن مسعود وكله مـتقارب . قال أهل العـربية ويعـبر عن هذه الكلمـة بالحوقلة والحـولقة ، وبالأول جـزم الأزهري والجمـهور ، وبالثـاني الجوهري ، فعلى الأول الحاء من الحول والقاف من القوة واللام من اسم الله تعالى ، وعلى الثاني الحاء واللام من الحول والقاف من القوة . والأول هو الصـحيح لتضمنه جميع الألفاظ ، ويقال لا حيل ولا قوة لغة عربية في لا حول . حكاها الجوهري .

(١) **النصف** : بكسر النون وحكي ضمها وفتحها ويقال النصيف .

(٢) **العـورة** : سميت بذلك لقبـح ظهورها ولغض الأبصار عنها ، مأخـوذة من العـور وهو النقـص والعيب والقبح ومنه عور العـين ، والكلمة العـوراء القبيحة .

(٣) **قوله: ما لا يصف البشرة**: معناه ما يحول بين الناظر ولون البشرة فلا يرى سواده وبياضه ونحوهما .

(٤) **شرط الصلاة** : ما يعتبـر في صحتها متـقدمًا عليها ومستـمرًا فيها . وشروطهـا ستة : طهارة الحدث وطهارة النجس ومعرفـة الوقت يقينًا أو ظنًا وستر العورة واستقبال القبلـة ومعرفة صفة الصلاة وفرضيتها إن كانت فرضًا .

(٥) **الحرة** : والحر خلاف الرقيق ، قال الواحدي : قال أصـحاب الاشتقاق : أصله من الحر الذي هو ضد البرد لأن له من الأنفة وحرارة الحمية ما يبعثه على مكارم الأخلاق بخلاف العبد .

(٦) **العاتق** : ما بين المنكب والعنق وهو مذكر وقيل يؤنث أيضًا وجمعه عواتق وعتق وعتق .

(٧) **الخمار** : بكسر الخاء معروف لأنه يخمر الرأس أي : يغطيه .

(٨) **السراويل** : عجمية مـعربة عند الجمهور ، وقيل عربية ويؤنث ويذكـر والجمهور على التأنيث. قال الجمهور : وهي مـفردة وجمعها سراويلات . قال صـاحب المحكم : وقيل سراويل جمع سروالة ، قـال : ويقال فـيهـا سرواين بالنون . قـال الأزهري : وسمـعت غيـر واحد من=

تكثف جلبابها[1] ومن لا يجد إلا ما يستر بعض العورة ستر السوأتين[2] ، وإن وجد ما يكفي إحداهما ستر به القبل[3] ، وقيل يستر به الدبر ، وإن بذل له سترة[4] لزمه قبولها ، ومن لم يجد صلى عريانًا ، ولا إعادة عليه . وإن وجد السترة في أثناء الصلاة وهي بقربه ستر ، وبنى . وإن كانت بالبعد ستر، واستأنف .

﴿ باب طهارة البدن والثوب ومو ضع الصلاة ﴾

واجتناب النجاسات شرط في صحة الصلاة . فإن حمل نجاسة في صلاته ، أو لاقاها ببدنه ، أو ثيابه لم تصح صلاته . وقال في القديم : إن صلى ثم رأى في ثوبه نجاسة كانت في الصلاة لم يعلم بها قبل الدخول أجزأته صلاته . وإن أصاب أسفل الخف نجاسة فمسحه على الأرض فصلى

=الأعراب يقول : سروال . قال أبو حاتم السجستاني : وسمعت من الأعراب من يقول شروال بالشين المعجمة ، قالوا : ويقال سرولته فتسرول أي : ألبسته السروايل ، واختلفوا في صرفه إذا كان نكرة والأكثرون على أنه لا ينصرف .

(١) قوله : **تكثف جلبابها** : هكذا ضبطناه هنا وفي المهذب تكثف بالثاء المثلثة ووقعت اللفظة في مختصر المزني من كلام الشافعي . وذكر أصحابنا في ضبطها ثلاثة أوجه : أحدها : هذا . والثاني : تكتف بالمثناه فوق . والثالث : تكفت بفتح التاء في أوله وإسكان الكاف وكسر الفاء . وممن حكى الأوجه الثلاثة الشيخ أبو حامد في تعليقه ، والمحاملي في التجريد وغيرهما. فمعنى الأول : تتخذه كثيفًا أي غليظًا صفيقًا ، قال أهل اللغة : الكثيف والكثاف بضم الكاف وتخفيف الثاء هو الغليظ الملتف من كل شيء ، وكثف كثافة وتكاثف وكثفته أنا. ومعنى الثاني : أنها تعقده لئلا ينحل في ركوعها وسجودها فتنكشف . ومعنى الثالث : أن تجمعه والكفت الجمع . **الجلباب** : بكسر الجيم هو الملاءة التي تلتحف بها المرأة فوق ثيابها هذا هو الصحيح في معناه . وهو مراد الشافعي والمصنف والأصحاب ، وقيل هو الخمار والإزار، وقال الخليل : هو ألطف من الإزار وأوسع من الخمار . وقيل أقصر من الخمار وأعرض من المقنعة تغطي به المرأة رأسها. وقيل ثوب واسع دون الرداء تغطي به ظهرها وصدرها .

(٢) **السوأتان** : القُبل والدُبر ، سميت سوأة لأنه يسوء صاحبها انكشافها ووقوع الأبصار عليها .

(٣) **القبل والدبر** : بضم أولهما وثانيهما ، ويجوز إسكان الثاني وكذلك كل اسم ثلاثي مضموم الأول والثاني يجوز إسكان الثاني ككتب وعنق ورسل وأذن ونظائرها .

(٤) قوله : **بذل له سترة** : أي أعيرها .

فيه فـفيه قولان : أحـدهما يجزئه ، والثاني لا يـجزئه . وإن أصاب الأرض نجاسة فذهب أثرها بالشمس ، والريح فصلى عليها ففيه قولان : أحدهما : يجـزئه ، والثاني : لا يجـزئه . وإن صلى في مـقبـرة[1] منبوشـة لم تصح صلاته. وإن صلى في مـقبرة غيـر منبوشة كـرهت ، وأجزأه . وإن شك في نبشها صحت صلاته ، وقـيل لا تصح ، وإن جبر عظمه بعظم نجس وخاف التلف من نـزعـه فـصلى فـيـــه أجـزأته صـلاته . وإن صـلى وفي ثوبه دم البراغيث[2] ، أو اليـسيـر من سـائر[3] الدمـاء ، أو سلـس البـول[4] ، أو الاستـحاضـة ، جازت صـلاته . وإن كـان على ثوبه ، أو على بدنه مما لا يدركه الطرف من غـير الدماء فـقد قيل يـصح ، وقيل لا يصح ، وقيل فـيه قولان : وإن كـان على قرحة دم يخـاف من غسله صلى فيـه وأعاد ، وتكره الصلاة في الحمام[5] ، وقارعـة الطريق ، وأعطان[6] الإبل ، ولا تكـره في مراح الغنم[7] ولا تحل الصلاة في أرض مغصوبة ، ولا ثوب مغصوب ، ولا

---

(١) **المقبرة** : بضم الباء وفتحـها وكسرها والجمع مقابر، والقـبر: المدفن وجمعه قبور وقـبره يقبره ونقبره قبراً أي دفنه. وأقبره أي جعل له قبراً ، وقيل أمر بقبره .

(٢) **البراغيث** : واحدها برغوث بضم الباء .

(٣) **سائر**: هنا معناه الباقي، وقـد يطلق في غير هذا بمعنى الجميع في لغـة قليلة ولا يقبل قول من أنكرها .

(٤) **سلس البول** : هنا مفـتوح اللام وسـبق ضبطه في آخـر الحيض وسلس البول والاسـتحـاضة مجروران عطفًا على سائر .

(٥) **الحمام** : عربي وهو مذكر باتفاق أهل اللغة نقل الاتفـاق عليه جماعة وممن أشار إليه الأزهري مشتق من الحميم وهو الماء الحار ، قال الأزهري : يقال : طاب حميمك وحمتك للذي يخرج من الحمام أي طاب عرقك .

(٦) **الأعطان** : جمع عطن بفـتح العين والطاء وهو الموضع الذي يقرب مـوضع شرب الإبل تنحى إليه الإبل الشـاربة ليشرب غـيرها ذودا ذودا ، فإذا شربـت كلها واجتمـعت فيه سـيقت إلى المرعى، هكذا فسره الشافـعي في الأم . والأصحاب وقال الأزهري : هو الموضع الذي تنحي. إليه الإبل إذا شربت الشـربة الأولى ثم يملأ لها الحوض ثانيًا فتـعاد من عطنها لتشـرب الثانية وتسمى العـلل . قال : ولا يعطن الإبل إلا في حمـاره القيظ بتـخفيف الميـم وتشديد الراء . قال: ويسمى أيضًا موضعها الذي تنزل فيه على الماء عطنًا ومعطنًا وقد عطنت بفتح الطاء تعطن وتعطن بكسرها وضمها عطونًا .

(٧) **مراح الغنم** : بضم الميم هو مأواها ليلاً كذا فسره الأزهري وأصحابها الفقهاء .

ثوب حرير ، فإن صلى لم يعد . وإن اشتبه عليه ثوب طاهر ، وثوب نجس صلى في الطاهر على الأغلب عنده ، وإن خفى عليه موضع النجاسة من الثوب غسله كله .

﴿ باب استقبال القبلة ﴾

واستقبال القبلة[1] شرط في صحة الصلاة ، إلا في شدة الخوف ، وفي النافلة في السفر ، فإنه يصليها حيث توجه ، فإن كان ماشيًا ، أو على دابة[2] يمكنه توجيهها إلى القبلة لم يجز حتى يستقبل القبلة في الإحرام ، والركوع ، والسجود . والفرض في القبلة إصابة العين[3] ، فمن قرب[4] منها لزمه ذلك بيقين . ومن بعد منها لزمه بالظن في أحد القولين ، وفي القول الآخر الفرض لمن بعد الجهة ، ومن صلى في الكعبة[5] ، أو على ظهرها ، وبين يديه سترة متصلة جازت صلاته ومن غاب عنها ، فأخبره ثقة عن علم صلى بقوله ، ولم يجتهد . وكذلك إن رأى محاريب[6] المسلمين في بلد صلى إليها ولم يجتهد . وإن كان في برية[7] واشتبهت عليه القبلة[8] اجتهد في طلبها بالدلائل فإن لم يعرف الدلائل، أو كان أعمى قلد بصيراً يعرفه. وإن لم يجد من يقلده[9] صلى على حسب حاله[10]، وأعاد، ومن صلى بالاجتهاد أعاد الاجتهاد للصلاة الأخرى . فإن تغير اجتهاده عمل بالاجتهاد الثاني فيما

---

(١) **القبلة** : قال الهروي : سميت بذلك لأن المصلى يقابلها وتقابله .

(٢) **الدابة** : اسم لكل دابّ على الأرض .

(٣) قوله : **إصابة العين** : معناه أن يكون مستقبلاً لنفس الكعبة .

(٤) قوله : **قرب ، وبعد** : هو بضم الراء والعين .

(٥) **الكعبة** : زادها الله شرفًا سميت كعبة لاستدارتها وعلوها ، وقيل : لترفعها ، وقد بنيت الكعبة خمس مرات أوضحتها في المناسك والتهذيب .

(٦) **المحاريب** : عند أهل اللغة صدور المجالس وبه سمي محراب المسجد .

(٧) **البرية** : الفلاة والصحراء جمعها براري بتشديد الياء وتخفيفها . قال الجوهري : ويقال في البرية البريت بالتاء بدل الهاء وجمعه البراريت كما قالوا : عفريت وعفاريت .

(٨) قوله : **اشتبهت القبلة** : أي التبست وأشكلت .

(٩) **التقليد** : قبول قول المجتهد . وقال المصنف : قبول القول بغير دليل . وقال القفال المروزي في شرح التلخيص : هو قبول قول القائل إذا لم تعلم من أين قاله كأن يجعله قلادة له .

(١٠) قوله : **حسب حاله** : هو بفتح السين . قال الجوهري : وربما سكن في ضرورة الشعر .

يستقبل ، ولا يعيد ما صلى بالاجتهاد الأول . وإن تيقن الخطأ لزمه الإعادة في أصح القولين .

﴿ باب صفة الصلاة ﴾

إذا أراد الصلاة قام إليها بعد فراغ المؤذن من الإقامة . ثم يسوي الصفوف إن كان إمامًا ، ثم ينوي الصلاة بعينها إن كانت الصلاة مكتوبة ، أو سنة راتبة . وإن كانت نافلة غير راتبة أجزأته نية الصلاة ، وتكون النية مقارنة للتكبير لا يجزئه غيره ، والتكبير[1] أن يقول : الله أكبر ، أو الله الأكبر ، لا يجزئه غير ذلك . ومن لا يحسن التكبير بالعربية كبر بلسانه ، وعليه أن يتعلم ، ويجهر بالتكبير إن كان إمامًا ، ويرفع يديه مع التكبير حذو منكبيه[2]، ويفرق أصابعه ، فإذا انقضى التكبير حط يديه ، وأخذ كوعه الأيسر بكفه الأيمن[3] ، وجعلهما تحت صدره ، وجعل نظره إلى موضع سجوده ، ثم يقرأ وجهت وجهي[4] للذي فطر السموات والأرض[5] حنيفًا[6] مسلمًا وما أنا من المشركين[7] ، إن صلاتي ونسكي[8] ، ومحياي ومماتي[9] لله[10] رب

---

(١) قوله : **مع التكبير** : هو بفتح العين في اللغة المشهورة وحكى صاحب المحكم وغيره إسكانها أيضًا . قال أهل اللغة : هي كلمة للمصاحبة وتضم الشيء إلى الشيء .

(٢) **المنكب** : بفتح الميم وكسر الكاف : مجمع عظمي العضد والكتف جمعه مناكب .

(٣) قوله : **وأخذ كوعه الأيسر بكفه الأيمن** : كذا هو في التنبيه : الأيمن ، وقد أنكر عليه لأن الكف مؤنثة فكان حقه أن يقول : اليمنى وجوابه أنه حمل الكلام على العضو وقد كثر مثل هذا في كلام العرب .

(٤) قوله : **وجهت وجهي** : قال الأزهري وغيره معناه : أقبلت بوجهي وقيل : قصدته بعبادتي .

(٥) قوله : **للذي فطر السماوات والأرض** : أي ابتدأ خلقهما على غير مثال سابق ، وجمع السماوات ووحد الأرض وإن كانت سبعًا كالسماوات لأنه أراد جنس الأرضين وجمع السماوات لشرفها ، وهذا يؤيد المذهب الصحيح المختار الذي عليه الجمهور أن السماوات أفضل من الأرضين وقيل : الأرض أفضل لأنها مستقر الأنبياء ومدفنهم وهو ضعيف .

(٦) قوله: **حنيفًا** : قال الأزهري وآخرون: أي مستقيمًا ، وقال الزجاج والأكثرون : الحنيف : المائل. ومنه أحنف الرجل قالوا المراد هنا: المائل إلى الحق. وقيل له ذلك لكثرة مخالفيه . وقال أبو عبيد: الحنيف عند العرب من كان على دين إبراهيم عليه السلام وانتصب حنيفًا على الحال .

(٧) قوله : **وما أنا من المشركين** : بيان للحنيف وإيضاح لمعناه والمشرك يطلق على كل كافر من عابد صنم ووثن ويهودي ونصراني ومجوسي وزنديق وغيرهم .

(٨) قوله : **إن صلاتي ونسكي** : النسك العبادة والناسك المخلص عبادته لله تعالى وأصله من النسيكة وهي النقرة المذابة المصفاة من كل خلط وجمع بين الصلاة والنسك وإن كانت داخلة في النسك تنبيهًا على شرفها وعظيم مرتبتها . وهو من باب ذكر العام بعد الخاص وقد جاء=

العالمين[1] لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين ، ثم يقول : أعوذ بالله[2] من الشيطان[3] الرجيم[4] ، ويقرأ فاتحة الكتاب[5] ، أولها : بسم الله الرحمن الرحيم ، ويرتل القراءة ، ويرتبها ، ويأتي بها على الولاء[6] ، فإن ترك ترتيبها ، أو فرقها لزمه إعادتها ، وإذا قال ولا الضالين قال آمين[7] ،

= عكسه وهما مشهوران في القرآن العزيز وكلام العرب فمن الأول قول الله تعالى إخباراً عن نوح عليه السلام : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ، وعن إبراهيم عليه السلام : ﴿ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ . ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾ ، ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ .

(٩) قوله : **محياي ومماتي** : أي حياتي وموتي ، ويجوز فيهما فتح للياء وإسكانها والأكثرون على فتح محياي وإسكان مماتي .

(١٠) قوله : **للّه** : قال أهل العربية هذه لام الإضافة ولها معنيان الملك كالمال لزيد والاستحقاق كالسرج للفرس .

(١) قوله : **رب العالمين** : في معنى رب أربعة أقوال : المالك ، والسيد ، والمدبر ، والمربي . فالأولان من صفات الذات ، والأخيران من صفات الفعل . قال العلماء : ومتى دخلت الألف واللام علي لفظ رب اختصت بالله تعالى . وإن حذفت كان مشتركا ومنه رب الدار . ورب المال . ورب الإبل ونحوه مما لا روح له . وهو غلط مخالف للسنة . والعالمون : جمع عالم. والعالم لا واحد له من لفظه . واختلفوا في حقيقته . فقال المتكلمون من أصحابنا وغيرهم وجماعات من أهل اللغة والمفسرين العالم : كل المخلوقات . وقال جماعة : هم الملائكة والإنس والجن . وقيل : هؤلاء والشياطين . قال أبو عبيدة والفراء : وقيل الآدميون خاصة حكوه عن الحسين بن الفضل وأبي معاذ النحوي وقال آخرون : هو الدنيا وما فيها . قال الواحدي : واختلفوا في اشتقاقه فقيل : من العلامة لأن كل مخلوق هو دلالة وعلامة على وجود صانعه وعظيم قدرته وهذا يتناول كل المخلوقات ودليله قولهم العالم محدث . وقوله تعالى : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ . وقيل : مشتق من العلم وهذا على مذهب من يخصه بمن يعقل .

(٢) قوله : **أعوذ بالله** : أي أعتصم به .

(٣) **الشيطان** : اسم كل جن كافر وهو المتمرد العاتي مشتق من شطن إذا بعد لبعده عن الخير والرحمة وقيل من شاط إذا احترق وهلك .

(٤) **الرجيم** : المطرود المبعد المرجوم بالشهب .

(٥) **فاتحة الكتاب** : لها عشرة أسماء أوضحتها بدلائلها في شرح المهذب : سورة الحمد ، وفاتحة الكتاب ، وأم الكتاب ، وأم القرآن ، والسبع المثاني ، والصلاة ، والوافية بالفاء ، والكافية ، والشفاء ، والأساس .

(٦) قوله : **ويأتي بها على الولاء** : هو بكسر الواو والمد .

(٧) **آمين** : اسم موضوع لاستجابة الدعاء وحقها إسكان آخرها لأنها كالأصوات ، فإن حركت=

ويجهر بها الإمام فيما يجهر فيها ، وفي المأموم قولان : أصحهما أنه يجهر بها ، ثم يقرأ السورة[1] يبتدئها ببسم الله الرحمن الرحيم . فإن كان مأمومًا في الصلاة يجهر فيها ، ولم يقرأ السورة ، وفي الفاتحة قولان : أصحهما أنه يقرأها ، والمستحب أن تكون السورة في الصبح ، والظهر من طوال المفصل[2] ، وفي العصر ، والعشاء من أوساط المفصل ، وفي المغرب من قصار المفصل ، ويجهر الإمام المنفرد بالقراءة في الصبح ، والأولين من المغرب[3] ، والعشاء ، ومن لا يحسن الفاتحة وضاق الوقت عن التعلم قرأ بقدرها[4] من غيرها ، وإن كان يحسن آية ففيه قولان : أحدهما يقرأها ، ثم يضيف إليها من الذكر ما يتم به قدر الفاتحة . والثاني أنه يكرر ذلك سبعًا . وإن لم يحسن شيئًا من القرآن لزمه أن يقول : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، ويضيف إليه كلمتين من الذكر . وقيل : يجوز هذا ، وغيره . فإن لم يحسن شيئًا . وقف بقدر القراءة ، ثم يركع مكبرًا رافعًا يديه . وأدنى الركوع[5] أن ينحني حتى يبلغ يداه ركبتيه ، والمستحب أن يضع يديه على ركبتيه ، ويفرق أصابعه ، ويمد ظهره ، وعنقه ، ويجافي[6] مرفقيه عن جنبيه ،

= في درج الكلام فتحت النون . مثل كيف وأين . وفيها لغتان مشهورتان : المد والقصر . والمد أشهر وأفصح . قال الجمهور : ولا يجوز تشديده الميم . وحكى الواحدي : تشديد مع المد . وحكاه أيضًا القاضي عياض وغيره وهو غريب ضعيف لا يلتفت إليه . وحكى الواحدي عن حمزة والكسائي المد والإمالة . قالوا : ومعناها : اللهم استجب . وقيل : افعل ذلك . وقيل : لا تخيب رجائنا . وقيل غير ذلك . ويقال أمن تأمينًا .

(١) السورة : بلا همز وبالهمز . وسور البلد بلا همز ، سمي سورًا لارتفاعه وسؤر الطعام والشراب بقيته مهموز وسور القرآن أشبهتهما فجاء فيها الهمز وتركه .

(٢) المفصل : من سورة الحجرات ، وقيل من ق ، وقيل من القتال ، وقيل من الجاثية ، سمي مفصلاً لكثرة الفصول بين سوره ، وقيل لقلة المنسوخ فيه .

(٣) قوله : والأولين من المغرب والعشاء : هما بتكرير الياء المثناه تحت وكذلك حيث جاء تثنية المؤنث .

(٤) قوله : قرأ بقدرها : بإسكان الدال قال أهل اللغة : قدر الشيء مبلغه .

(٥) الركوع : أصله الإنحناء وقيل الخضوع .

(٦) المجافاة : بلا همز : المباعدة .

وتضم المرأة بعضها إلى بعض، ويقول سبحان[1] ربي العظيم ثلاثًا ، وذلك أدنى الكمال ، فإن قال مع ذلك : اللهم لك ركعت ، ولك أسلمت ، وبك آمنت ، وأنت ربي خشع[2] لك سمعي ، وبصري ، وعظمي ، وشعري ، وبشري ، وما استقل به قدمي[3] لله رب العالمين كان أكمل ، ثم يرفع رأسه قائلاً : سمع الله لمن حمده[4] ، ويرفع يديه ، فإذا استوى قائمًا قال : ربنا لك الحمد ملء السموات[5] ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، وذلك أدنى الكمال . فإن قال معه أهل الثناء[6] ، والمجد[7] ، أحق ما قاله العبد كلنا لك عبد[8] ، لا معطي لما منعت ، ولا مانع لما أعطيت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد[9] كان أكمل ، ثم يكبر ،

---

(١) **التسبيح** : التنزيه وسبحان الله تنزيهًا له من النقائص وصفات المحدث كلها ، وهو اسم منصوب على أنه واقع موقع المصدر لفعل محذوف تقديره سبحت الله سبحانا . قال النحويون واللغويون : يقال سبحت الله سبحانًا وتسبيحًا ، قالوا ولا يستعمل سبحان غالبًا إلا مضافًا : كسبحان الله ، وهو مضاف إلى المفعول به . أي سبحت الله والمسبح المنزه . وجاء غير مضاف كقول الشاعر : « سبحانه ثم سبحان أنزهه » .

(٢) **الخشوع** : والتخشع والاختشاع التذلل ورمي البصر إلي الأرض وخفض الصوت وسكون الأعضاء .

(٣) قوله : **استقل به قدمي** : أي قامت به وحملته ، ومعناه جميع جسمي وإنما أتى بهذا بعد قوله: خشع سمعي وبصري وعظامي وشعري وبشري ، للتوكيد ، وهو من باد ذكر العام بعد الخاص . وقد تقدم إيضاحه قريبًا .

(٤) قوله : **سمع الله لمن حمده** : أي تقبل الله منه حمده وجازاه به .

(٥) قوله : **ربنا لك الحمد ملء السموات** : إلى آخره يجوز ملء بالنصب والرفع ، والنصب أشهر ، وممن حكاها ابن خالويه وصنف في المسألة .وتقديره :لو كان الحمد جسمًا لملأذلك .

(٦) قوله : **أهل الثناء** : منصوب على النداء ، قيل ويجوز رفعه على تقدير : أنت أهل والمشهور النصب . **الثناء** : المدح .

(٧) **المجد** : العظمة .

(٨) قوله : **حق ما قال العبد كلنا لك عبد** : هكذا هو في التنبيه ومعظم كتب الفقه وهو صحيح من حيث المعنى ولكن الذي ثبت عن رسول الله ﷺ في صحيح مسلم وغيره : « أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد » ، بزيادة ألف في : أحق ، وواو في : وكلنا ، وتقديره : أحق ما قال العبد لا مانع لما أعطيت إلى آخره ، واعترض بينهما : وكلنا لك عبد ، ولهذا الاعتراض نظائر في القرآن وغيره وهذا الثابت في الأحاديث هو الصواب المعتمد وقد أوضحت المسألة مبسوطة في التهذيب وغيره .

(٩) قوله : **ولا ينفع ذا الجد منك الجد** : الصحيح المشهور فيه فتح الجيم وهو : الحظ والغنى . أي: لا ينفع ذا الحظ والمال والغنى غناه ولا يمنعه منك ولا من عقابك وإنما ينفعه ويمنعه من=

ويهوي[1] ساجداً فيضع ركبتيه ، ثم يديه ، ثم جبهته ، وأنفه ، وأدنى السجود[2] أن يباهر بجبهته المصلى ، وفي وضع اليدين ، والركبتين ، والقدمين قولان : أحدهما يجب ، والثاني لا يجب ، وفي مباشرة المصلى بالكف قولان : أصحهما أنه لا يجب ، والمستحب أن يجافي مرفقيه عن جنبيه ، ويقل بطنه[3] عن فخذيه ، وتضم المرأة بعضها إلى بعض ، ويقول سبحان ربي الأعلى ثلاثًا ، وذلك أدنى الكمال . فإن قال معه اللهم لك سجدت ، ولك أسلمت ، وبك آمنت ، أنت ربي سجد وجهي للذي خلقه، وصوره ، وشق سمعه ، وبصره[4] ، فتبارك الله[5] أحسن الخالقين[6] . كان أكمل ، وإن سأل الله تعالى في سجوده ما شاء كان حسنًا ، ثم يرفع رأسه مكبراً ، ويجلس مفترشًا ، ويفرش رجله[7] اليسرى ، ويجلس عليها ، وينصب اليمنى ، ويقول اللهم اغفر لي ، وارحمني ، وارزقني ، وعافني ، واعف عني ، ثم يسجد السجدة الثانية مكبراً ، ثم يرفع رأسه مكبراً ، ويجلس جلسة الاستراحة في أصح القولين ، ثم ينهض قائمًا معتمداً على يديه ، ويمد التكبير إلى أن يقوم ، ثم يصلي الركعة الثانية مثل الأولى إلا في النية ، والاستفتاح ، والتعوذ ، فإن كان في صلاة هي ركعتان جلس

= عقابك العمل الصالح . ورواه جماعة قليلة بكسر الجيم وهو الإسراع في الهرب ، أي لا ينفعه هربه منك .

(١) قوله : يهوي : بفتح الياء : أي يقع قال الله تعالى : ﴿ تَهْوِي بِهِ الرِّيح ﴾ ، ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى ﴾ .

(٢) السجود : قال الأزهري : أصله التضامن والميل وقال غيره : أصله الخضوع والتذلل وسمي سجوده الصلاة سجود لأنه غاية الخضوع .

(٣) قوله : ويقل بطنه : هو بضم الياء : يرفعه .

(٤) قوله : وشق سمعه وبصره : أي منفذهما .

(٥) قوله : فتبارك الله : أي : تعالى ، والبركة : العلو والنماء حكاه الأزهري عن ثعلب . وقال ابن الأنباري : تبرك العباد بتوحيده وذكر اسمه . وقال ابن فارس : معناه ثبت الخير عنده ، وقيل : تمجد وتعظم ، قاله الخليل . وقيل استحق التعظيم .

(٦) قوله : أحسن الخالقين : أي المصورين المقدرين .

(٧) قوله : يفرش رجله : هو بفتح الياء لاغير وبضم الراء على المشهور وضبطه صاحب مشارق الأنوار ومطالعها بكسر الراء وذكره أبو حفص ابن مكي في لحن العوام ، وقال يكسرون الراء والصواب ضمها .

متوركًا[1] يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ، ويخرجهما من تحته ، ويفضي بوركه إلى الأرض ، ويضع يده اليمنى على فخذه[2] اليمنى ، ويقبض أصابعه إلا المسبحة[3] فإنه يشير بها متشهداً ، ويبسط اليد اليسرى على الفخذ اليسرى ، ويتشهد فيقول : التحيات[4] المباركات[5] الصلوات[6] الطيبات[7] لله ، سلام عليك[8] أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد[9]

---

(١) **الورك** : بفتح الواو وكسر الراء وقد سبق أن ما كان على هذا الوزن جاز إسكان ثانيه مع فتح أوله وكسره .

(٢) **الفخذ** : بفتح الفاء وكسر الخاء ويجوز إسكان الخاء مع فتح الفاء وكسرها ويجوز أيضًا كسر الفاء والخاء . فهذه أربعة أوجه جارية في كل ما كان من الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف مفتوح الأول مكسور الثاني وكان ثانيه أو ثالثه حرف حلق ، وحورف الحلق ستة : العين ، والغين، والحاء ، والخاء ، والهاء ، والهمز .

(٣) **المسبحة** : بكسر الباء هي الإصبع التي تلي الإبهام سميت بذلك لأنها يشار بها إلى التوحيد فهي مسبحة منزهة . ويقال لها السبابة لأنهم كانوا يشيرون بها إلى السبب في المخاصمة ونحوها .

(٤) **التحيات** : جمع تحية وهي الملك . وقيل البقاء الدائم ، وقيل العظمة . وقيل السلامة أي : السلامة من الآفات وجميع وجوه النقص . قال ابن قتيبة : إنما جمعت التحيات لأن كل واحد من ملوكهم كان له تحية يحيا بها فقيل لنا : قولوا التحيات لله ، أي الألفاظ الدالة على الملك مستحقة لله تعالى .

(٥) **المباركات** : أي الثابتات الناميات .

(٦) **الصلوات** : قال ابن المنذر وآخرون من أصحابنا : هي الصوات الخمس ، وقيل كل الصلوات . وقيل الرحمة ، وقيل الأدعية . وقال الأزهري : العبادات .

(٧) **الطيبات** : قال الأ ون معناه الكلمات الطيبات وهي ذكر الله ومولاه وقيل الأعمال الصالحة ، قالوا ، وتقديره التحيات والمباركات والصلوات والطيبات بالواو كما جاء في الصحيح في غير هذه الرواية بالواو ولكن حذفت في هذه الرواية تخفيفًا كما حذفت في اليمين في قوله : « الله لأفعلن » .

(٨) قوله : **سلام عليك** : هكذا هو في التنبيه وبعض كتب الفقه وبعض روايات الحديث والأشهر في روايات الحديث وكلام الشافعي : السلام عليك أيها النبي السلام علينا بالألف واللام فيهما وكلامه جائز بالاتفاق لكن بالألف واللام أفضل بالاتفاق . قال الأزهري : فيه قولان : أحدهما معناه اسم السلام أي اسم الله عليك . والثاني : معناه : سلم الله عليك تسليمًا وسلامًا ومن سلم الله عليه سلم من الآفات .

(٩) **العباد** : جمع عبد روينا عن الأستاذ أبي القاسم القشيري : قال سمعت أبا علي الدقاق يقول: ليس شيء أشرف من العبودية ، ولا اسم أتم للمؤمن من الوصف بالعبودية ، ولهذا قال الله تعالى لنبيه ﷺ ليلة المعراج وكانت أشرف أوقاته ﷺ في الدنيا : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ ﴾ . وجمع العبد : عباد ، وعبيد ، وأعبد ، وأعابد ، ومعبوداء بالمد ، ومعبدة بفتح الميم والباء ، وعبيد بضم العين والباء ، وعبدان بضم العين وكسرها ، وعبدا بالقصر والمدّ .

الله الصالحين[1] ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله، والواجب منه خمس كلمات وهي : التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، وسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لاإله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله ، ثم يصلي على النبي ﷺ فيقول : اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم[2] ، وآل إبراهيم ، وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم ، وآل إبراهيم ، إنك حميد مجيد[3] ، والواجب منه ، اللهم صل على محمد ، ويدعو بما يجوز من أمر الدين . والدنيا ، والمستحب أن يدعو بدعاء رسول الله ﷺ ، اللهم اغفر لي ما قدمت ، وما أخرت ، وما أسررت ، وما أعلنت ، وما أسرفت ، وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم ، وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت ، ثم يسلم تسليمتين ، إحداهما عن يمينه ينوي بها الخروج من الصلاة ، والسلام على الحاضرين ، والأخرى عن يساره[4] ينوي بها السلام على الحاضرين ، ثم يدعو سراً، إلا

---

(١) الصالحون : جمع صالح . قال أبو إسحاق الزجاج وصاحب المطالع الصالح : هو القائم بما عليه من حقوق الله تعالى وحقوق العباد وقد سبق بيان معنى الشهادة والرسول والصلاة على النبي ﷺ وبيان اسمه واشتقاقه والخلاف في الأول .

(٢) إبراهيم : وإبراهام وإبراهم بكسر الهاء وفتحها وضمها خمس لغات ، جمعه أباره ، وبراهيم، وبراهمة قال الماوردي : معناه بالسريانية : أب رحيم . قال الجواليقي وغيره : أسماء الأنبياء صلوات الله عليهم كلها أعجمية إلا محمداً ، وصالحًا ، وشعيبًا ، وآدم . قال ابن قتيبة : تحذف الألف من الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وإسرائيل استثقالاً كما ترك صرفها وكذا سليمان وهارون . قال فأما ما لا يكثر استعماله منها كهاروت وماروت وقارون وطالوت وجالوت فلا تحذف الألف في شيء منه ولا تحذف من داود وإن كان مشهوراً لأنه حذف منه إحدى الواوين فلو حذفت الألف أجحف به ، وأما ما كان على وزن فاعل كصالح، ومالك ، وخالد فيجوز إثبات الألف وحذفها بشرط كثرة استعماله فإن قال كسالم، وحامد ، وجابر ،وحاتم لم يجز حذف الألف وما كثر استعماله ودخلته الألف واللام يحذف ألفه معهما وبإثباتها مع حذفهما يقول : قال الحرث ، وحارث لئلا يشتبه بحرب ولا تحذف من عمران ويجوز حذفها وإثباتها في عثمان وسفيان ونحوهما بشرط كثرة استعمالها.

(٣) قوله : إنك حميد مجيد : قال المفسرون وأهل اللغة والمعاني والغريب : الحميد بمعنى المحمود وهو الذي يحمد أفعاله ، والمجيد : الماجد وهو الذي كمل في الشرف والكرم والصفات المحمودة . يقال مجد الرجل ومجد بالضم والفتح يمجد بالضم فيهما مجداً ومجادة.

(٤) اليسار : بفتح الياء وكسرها والفتح أفصح عند الجمهور وخالفهم ابن دريد .

أن يريد تعليم الحاضرين[1] ، فيجهر . وإن كان في صلاة هي ثلاث ركعات، أو أربع ، جلس بعد الركعتين مفترشًا ، وتشهد ، وصلى على النبي ﷺ وحده في أحد القولين ، ولا يصلي في الآخر ثم يصلي ما بقي من صلاته مثل الثانية ، إلا أنه لا يقرأ السورة في أحد القولين ، ويقرأ في الآخر ، ويجلس في آخر الصلاة متوركًا ، فإن كان في الصبح ، فالسنة أن يقنت[2] بعد الرفع من الركوع ، فيقول : اللهم اهدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، إنك تقضي ، ولا يقضى عليك ، إنه لا يذل من واليت[3] ، ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا ، وتعاليت ، وصل اللهم على النبي محمد، وآله ، ويؤمن المأموم على الدعاء ، ويشاركه في الثناء ، وإن نزل بالمسلمين نازلة ، قنتوا في جميع الصلاة .

﴿ باب فروض الصلاة وسننها ﴾

وفروض الصلاة ثمانية عشر : النية ، وتكبيرة الإحرام ، والقيام ، وقراءة الفاتحة ، والركوع والطمأنينة[4] فيه ، والاعتدال ، والطمأنينة فيه ، والسجود ، والطمأنينة فيه ، والجلوس[5] بين السجدتين ، والطمأنينة فيه ، والجلوس في آخر الصلاة ، والتشهد فيه ، والصلاة على النبي ﷺ ، والتسليمة الأولى ، ونية الخروج ، وقيل لا يجب ذلك ، وترتيبها على ما ذكرناه . وسننها أربع وع ن : رفع اليدين في تكبير الإحرام ، والركوع ،

(١) قوله: إلا أن يريد تعليم ا ضرين فيجهر: هو برفع الراء من يجهر أي فهو يجهر أو فحينئذ يجهر .

(٢) القنوت : له معان في ال منها الدعاء ولهذا سمي هذا الدعاء قنوتًا ، ويطلق على الدعاء بخير وشر ، يقال : قنت ، وقنت عليه .

(٣) قوله : لا يذل من واليت هو بفتح الياء وكسر الذال والثابت في الحديث : « فإنك تقضي ولا يقضى عليك وإنه لا يذل من واليت ، تباركت ربنا وتعاليت » ، بزيادة فاء وواو وربنا فينبغي أن يحفظ ويعمل .

(٤) الطمأنينة : بهمزة بعد الم ويجوز تخفيفها بقلبها ألفًا كما في نظائره والفعل منه اطمأن بالهمز قال الجوهري : ويقال : لمبأن بإبدال الميم باء ، وأقل الطمأنينة سكون حركته .

(٥) الجلسات : بفتح اللام .

والرفع منه ، ووضع اليمين على الشمال ، والنظر إلى موضع سجوده ، ودعاء الاستفتاح والتعوذ ، والتأمين ، وقراءة السورة ، والجهر ، والإسرار ، والتكبيرات ، سوى تكبيرة الإحرام ، والتسميع ، والتحميد في الرفع من الركوع ، والتسبيح في الركوع ، والتسبيح في السجود ، ووضع اليد على الركبة في الركوع ، ومد الظهر ، والعنق فيه ، والبداية بالركبة ، ثم باليد في السجود ، ووضع الأنف في السجود ، ومجافاة المرفق عن الجنب في الركوع والسجود وإقلال البطن عن الفخذ في السجود ، والدعاء في الجلوس بين السجدتين ، وجلسة الاستراحة ، والافتراش في سائر الجلسات، والتورك في آخر الصلاة[1] ، ووضع اليد اليمنى على الفخذ مقبوضة ، والإشارة بالمسبحة ، ووضع اليد اليسرى على الفخذ اليسرى مبسوطة ، والتشهد الأول ، والصلاة على رسول الله ﷺ فيه ، والصلاة على آله في التشهد الأخير ، والدعاء في آخر الصلاة ، والقنوت في الصبح ، والتسليمة الثانية ، ونية السلام على الحاضرين ، فإن ترك فرضًا ساهيًا وهو في الصلاة لم يعتد بما فعله المتروك حتى يأتي بما تركه ، ثم يأتي بما بعده ، وإن لم يعرف موضعه بنى الأمر على أسوأ الأحوال ، فإن كان المتروك سجدة من أربع ركعات جعلها من غير الأخيرة ، ثم يأتي بركعة ، فإن كان سجدتين جعل واحدة من الأولى ، وواحدة من الثالثة ، ويأتي بركعتين ، وإن كان ثلاث سجدات جعل سجدة من الأولى ، وسجدة من الثالثة ، وسجدة من الرابعة ، ويأتي بركعتين ، وإن كان أربع سجدات جعل سجدة من الأولى ، وسجدة من الثالثة ، وسجدتين من الرابعة ، ويأتي بسجدة ، وركعتين ، وإن ذكر ذلك بعد السلام ففيه قولان : أحدهما أنه يبني على صلاته ما لم يتطاول الفصل[2] ، والثاني يبني ما لم يقم من المجلس ، وإن ذكر بعد ذلك استأنف ؛ وإن ترك سنة ، فإن ذكر قبل التلبس بفرض عاد إليه ، وإن تلبس بفرض لم يعد إليه .

---

(١) قوله : **والافتراش في سائر الجلسات والتورك في آخر الصلاة** : كان ينبغي أن يعكس هذا الكلام فيقول : والتورك في آخر الصلاة والافتراش في سائر الجلسات فهذا وجه الكلام .

(٢) قوله : **يتطاول الفصل** : طوله يؤخذ من العرف وقيل هو مضي قدر تلك الصلاة وقيل ركعة .

﴿ باب صلاة التطوع[1] ﴾

أفضل عبادات البدن الصلاة ، وتطوعها أفضل التطوع ، وأفضل التطوع ما شرع له الجماعة[2] ، وهو العيد ، والكسوف ، والاستسقاء ، وفي الوتر[3] ، وركعتي الفجر قولان أصحهما أن الوتر أفضل ، والسنة أن يواظب[4] على السنن مع الفرائض وهي ركعتا الفجر ، وأربع قبل الظهر ، وركعتان بعدها ، وأربع قبل العصر ، وركعتان بعد المغرب ، وركعتان بعد العشاء ، والوتر ، وأقله ركعة ، وأكثره إحدى عشرة ركعة ، يسلم من كل ركعتين ، وأدنى الكمال ثلاث ركعات بتسليمتين ، يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سبح ، وفي الثانية قل يا أيها الكافرون ، وفي الثالثة قل هو الله أحد، والمعوذتين[5] ، ويقنت في الأخيرة منها في النصف الأخير من شهر رمضان ، ويصلي الضحى ثماني ركعات ، وأدناها ركعتان ، ويقوم شهر رمضان[6] بعشرين ركعة في الجماعة التراويح ويوتر بعدها في الجماعة إلا أن يكون له تهجد ، فيجعل الوتر بعده ، ومن فاته من هذه السنن الراتبة شيء قضاه في أصح القولين ، ويسن التهجد[7] ، والنصف الأخير من الليل أفضل من النصف الأول ، والثلث الأوسط أفضل من الأول ، والأخير ، وتطوع الليل أفضل من تطوع النهار ، وفعله في البيت أفضل من فعله في المسجد ، والأفضل أن يسلم من كل ركعتين ، وإن جمع ركعات بتسليمة ، أو تطوع بركعة واحدة جاز ، ويسن لمن دخل المسجد أن يصلي ركعتين تحية المسجد إلا أن يدخل وقد حضر الجماعة ، فالفريضة أولى، ويجوز فعل النوافل قاعداً .

---

(١) قوله : صلاة التطوع : قد سبق بيان التطوع والنفل وسائر أسمائه في التيمم .

(٢) قوله : ما شرع له الجماعة : أي ندبت .

(٣) الوتر : بفتح الواو وكسرها .

(٤) المواظبة : المداومة يقال واظب مواظبًا وأوظب وظوبًا أي : دام .

(٥) المعوذتان : بكسر الواو .

(٦) قوله : يقوم شهر رمضان : مراده صلاة التراويح واستعمل لفظ القيام اقتداء برسول الله ﷺ في قوله عليه الصلاة والسلام : « من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه » .

(٧) التهجد : هو صلاة التطوع بالليل وأصله الصلاة بعد النوم .

﴿ باب سجود التلاوة ﴾

وسجود التلاوة سنة للقارئ ، والمستمع . وهي أربعة عشر سجدة : سجدة في الأعراف[1] ، وسجدة في الرعد ، وسجدة في النحل ، وسجدة في سبحان ، وسجدة في مريم ، وسجدتان في الحج ، وسجدة في الفرقان، وسجدة في النمل ، وسجدة في آلم تنزيل ، وسجدة في فصلت ، وسجدة في النجم ، وسجدة في إذا السماء انشقت ، وسجدة في اقرأ ، وسجدة ص سجدة شكر ليست من عزائم السجود[2] ، فإن قرأها في الصلاة لم يسجد وقيل يسجد شكرًا ، ومن تجددت عنده نعمة ظاهرة ، أو اندفعت عنه نقمة ظاهرة ، استحب له أن يسجد شكرًا لله عز وجل ، ومن سجد للتلاوة في الصلاة كبر للسجود ، والرفع ، ومن سجد في غير الصلاة كبر للإحرام رافعًا يديه ، ثم يكبر للسجود ، ويكبر للرفع ، وقيل يتشهد ، ويسلم ، وقيل يسلم ، ولا يتشهد ، والمنصوص أنه لا يتشهد ، ولا يسلم ، وحكم سجود التلاوة حكم صلاة النفل في القبلة ، وسائر الشروط .

﴿ باب ما يفسد الصلاة ، وما لا يفسدها ﴾

إذا أحدث في صلاته بطلت ، وإن سبقه الحدث ففيه قولان : أحدهما لا تبطل ، ويتوضأ ، ويبني على صلاته ، والثاني إنها تبطل ، وإن لاقى نجاسة غير معفو عنها بطلت صلاته ، وإن وقع عليه نجاسة يابسة فنحاها في الحال لم تبطل صلاته ، وإن كشفت عورته[3] ، بطلت صلاته ، وإن كشفها الريح لم تبطل صلاته ، وإن قطع النية ، أو عزم على قطعها ، أو شك هل يقطعها ، أو ترك فرضًا من فروضها[4] ، بطلت صلاته ، وإن ترك القراءة

---

(١) **الأعراف** : سور بين الجنة والنار . قال ابن قتيبة : سمي بذلك لارتفاعه ، وكل مرتفع عند العرب أعراف .

(٢) **عزائم السجود** : متأكداته .

(٣) **قوله : وإن كشفت عورته** : هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف ويقع في كثير من النسخ أو أكثرها انكشفت والأول هو المعتمد .

(٤) **قوله : أو ترك فرضًا من فروضها** : يعني فروض الصلاة كركوع أو سجود .

ناسيًا ففيه قولان : أصحهما أنها تبطل ، وإن زاد في صلاته ركوعًا ، أو سجودًا ، أو قيامًا ، أو قعودًا عامدًا بطلت صلاته . وإن قرأ الفاتحة مرتين لم تبطل صلاته على المنصوص . وإن تكلم عامدًا ، أو قهقه عامدًا بطلت صلاته . وإن كان ذلك ساهيًا ، أو جاهلاً بالتحريم ، أو مغلوبًا ولم يطل الفصل لم تبطل صلاته . وإن أطال فقد قيل تبطل ، وقيل لا تبطل ، وإن نفخ ولم يبن منه حرفان لم تبطل صلاته . وإن خطا ثلاث خطوات متواليات، أو ضرب ثلاث ضربات متواليات بطلت صلاته . وإن أكل عامدًا بطلت صلاته . وإن كان ساهيًا لم تبطل صلاته ، وإن فكر في الصلاة ، أو التفت فيها كره ولم تبطل صلاته . ولا يصلي وهو يدافع الأخبثين[1] ، ولا يدخل فيها وقد حضر العشاء ونفسه تتوق[2] إليه ، فإن فعل أجزأته صلاته . وإن كلمه إنسان ، أو استأذن عليه وهو في الصلاة سبح إن كان رجلاً ، وصفقت إن كانت امرأة . وإن سلم عليه رد بالإشارة ، وإن بدره البصاق[3] وهو في المسجد بصق في ثوبه وحك بعضه ببعض ، وإن كان في غير المسجد بصق على يساره ، أو تحت قدمه . وإن مر بين يديه مار وبينهما سترة ، أو عصا بقدر عظم الذراع ، لم يكره ، وكذلك إن لم يكن عصا وخط بين يديه على ثلاثة أذرع خطا لم يكره ، وإن لم يكن شيء من ذلك كره ، وأجزأته صلاته .

﴿ باب سجود السهو ﴾[4]

إذا شك في عدد الركعات وهو في الصلاة بنى على اليقين وهو الأقل، ويأتي بما بقي ، ويسجد للسهو ، وكذلك إذا شك في فرض من فروضها بنى الأمر على اليقين وهو أنه لم يفعل فيأتي به ، ويسجد للسهو ، وإن زاد في صلاته سجودًا ، أو ركوعًا ، أو قيامًا ، أو قعودًا على وجه السهو سجد

---

(١) **الأخبثان** : البول والغائط ويلحق بهما الريح .
(٢) **التوقان** : الاشتياق إلى الشيء وتعلق القلب به .
(٣) **البصاق** : والبزاق ، والبساق ، وبصق ، وبزق ، وبسق ثلاث لغات والسين غريبة .
(٤) **السهو** : الغفلة .

للسهو ، وإن تكلم ، أو سلم ناسيًا ، أو قرأ في غير موضع القراءة سجد للسهو ، وإن فعل ما لا يبطل عمده الصلاة كالالتفات ، والخطوة[1] ، والخطوتين لم يسجد للسهو ، وإن نهض للقيام في موضع القعود ولم ينتصب قائمًا فعاد إلى القعود ففيه قولان : أحدهما يسجد ، والثاني لا يسجد ، وإن ترك التشهد الأول ، أو الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول ، وقلنا إنه سنة ، أو ترك القنوت سجد للسهو ، وقيل إن ترك ذلك عمدًا لم يسجد ، وإن سها سهوين ، أو أكثر كفاه للجميع سجدتان ، وإن سها خلف الإمام لم يسجد ، وإن سها إمامه تابعه في السجود ، وإن ترك الإمام سجد المأموم ، وإن سبقه الإمام بركعة وسجد معه أعاد في آخر صلاته في قوله الجديد ، ولا يعيد في القديم ، وإن ترك إمامه فرضًا نوى مفارقته ، ولم يتابعه ، وإن ترك فعلاً مسنونًا تابعه ، ولم يشتغل بفعله ، وسجود السهو سنة ، فإن ترك جاز ، ومحله قبل السلام ، وقال في موضع آخر : إن كان السهو زيادة فمحله بعد السلام ، والأول هو الأصح . فإن لم يسجد حتى سلم ولم يطل الفصل سجد ، وإن طال ففيه قولان : أصحهما أنه لا يسجد .

﴿ باب الساعات التي نهى عن الصلاة فيها ﴾

وهي خمسة أوقات عند طلوع الشمس حتى ترتفع قيد رمح[2] ، وعند الاستواء حتى تزول ، وعند الاصفرار حتى تغرب ، وبعد صلاة الصبح ، وبعد صلاة العصر ، ولا يكره فيها ما لها سبب كصلاة الجنازة ، وسجود التلاوة ، وقضاء الفائتة ، ولا يكره شيء من الصلاة في هذه الساعات بمكة ، ولا عند الاستواء يوم الجمعة .

---

(١) **الخطوة** : بفتح الخاء المرة الواحدة وبالضم اسم لما بين القدمين وقيل لغتان مطلقا .

(٢) قوله : **قيد رمح** : هو بكسر القاف وإسكان الياء أي : قد رمح ، ويقال : قيد وقاد وقيس وقاس بمعنى .

﴿ باب صلاة الجماعة ﴾

والجماعة سنة في الصلوات الخمس ، وقيل هي فرض على الكفاية[1] ، فإن اتفق أهل بلد على تركها قوتلوا ، وأقل الجماعة اثنان ، ولا تصح الجماعة حتى ينوي المأموم ، وفعلها فيما كثر فيه الجمع من المساجد أفضل ، فإن كان في جوار مسجد ليس فيه جماعة كان فعلها في مسجد الجوار[2] أفضل ، وإن كان للمسجد إمام راتب كره لغيره إقامة الجماعة فيه ، ومن صلى منفردًا ثم أدرك جماعة يصلون استحب له أن يصليها معهم ، ويعذر في ترك الجماعة المريض ، ومن يتأذى بالمطر ، والوحل[3] ، والريح الباردة في الليلة المظلمة ، ومن له مريض يخاف ضياعه[4] ، أو قريب يخاف موته ، ومن حضره الطعام ونفسه تتوق إليه ، أو يدافع الأخبثين ، أو يخاف ضررًا في نفسه ، أو ماله ، ومن أحرم منفردًا ثم نوى متابعة الإمام جاز في أحد القولين ، ومن أحرم ثم أخرج نفسه من الجماعة لعذر ، وأتم منفردًا جاز وإن كان لغير عذر ففيه قولان : أصحهما أنه يجوز ، وإن أحدث الإمام ، فاستخلف مأمومًا جاز في أصح القولين إلا أنه لا يستخلف إلا من لا يخالفه في ترتيب الصلاة ، وقيل لا يجوز أن يستخلف في صلاة الجماعة إلا من كان معه في الركعة الأولى ، والمنصوص أنه يجوز ، ويستحب للإمام أن يخفف في الأذكار إلا أن يعلم من حال المأمومين أنهم يؤثرون التطويل ، وإذا أحس الإمام بداخل[5] وهو راكع استحب له أن ينتظر في أصح القولين ، ويكره في القول الآخر ، ومن أدرك الإمام قبل أن يسلم فقد أدرك الجماعة ،

---

(١) قوله : **وقيل هي فرض على الكفاية** : إن اتفق أهل بلد على تركها قوتلوا هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف إن اتفق ويقع في أكثر النسخ أو كثير منها فإن اتفق بالفاء والأولى أوضح لأنا إذا قلنا الجماعة فرض كفاية قوتلوا ، وإن قلنا سنة لم يقاتلوا على الصحيح ، فإذا حذفت الفاء كان القتال مختصًا بقولنا فرض كفاية وهو المراد .

(٢) **الجوار** : بكسر الجيم وضمها .

(٣) **الوحل** : بفتح الحاء ، هذا هو المشهور ، وحكى الجوهري وغيره لغة قليلة بإسكانها ، قال الجوهري : هي رديئة .

(٤) **الضياع** : الهلاك قال وهو بفتح الضاد يقال : ضاع يضيع ضيعة وضيعًا وضياعًا .

(٥) قوله : **أحس الإمام بداخل** : هذه اللغة الفصيحة أحس وبها جاء القرآن . ويقال حس في لغة قليلة .

ومن أدركه راكعًا فقد أدرك الركعة ، وإن أدرك في الركعة الأخيرة فهو أول صلاته ، وما يقضيه فهو آخر صلاته يعيد فيها القنوت ، ومن أدرك قائمًا فقرأ بعض الفاتحة ثم ركع الإمام فقد قيل يقرأ ثم يركع ، وقيل يركع ولا يقرأ ، ويكره أن يسبق الإمام بركن ، وإن سبق بركن عاد إلى متابعته ولا يجوز أن يسبقه بركنين فإن سبقه بركنين فإن ركع قبله فلما أراد أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجد ، فإن فعل ذلك مع العلم بتحريمه بطلت صلاته . وإن فعل مع الجهل لم تبطل صلاته ، ولم يعتد له بتلك الركعة . ومن حضر وقد أقيمت الصلاة لم يشتغل عنها بنافلة ، وإن أقيمت وهو في النافلة ، ولم يخش فوات الجماعة أتمها .

﴿ باب صفة الأئمة ﴾

السنة أن يؤم القوم أقرؤهم ، وأفقههم ، فإن زاد واحد في الفقه ، والقراءة[1] فهو أولى ، وإن زاد واحد بالفقه ، وزاد آخر بالقراءة فالأفقه أولى، فإن استويا في ذلك قُدِّم أشرفهما[2] ، وأسنهما[3] ، فإن استويا في ذلك قدم أقدمهما هجرة ، فإن استويا في ذلك قدم أورعهما[4] ، وإن استويا في ذلك أقرع بينهما ، وصاحب البيت أحق من غيره[5] ، وإمام المسجد أحق من غيره ، والسلطان أحق من صاحب المنزل ، وإمام المسجد ، والبالغ أولى من الصبي ، والحاضر أولى من المسافر ، والحر أولى من العبد ، والعدل

---

(١) قوله : **وإن زاد واحد في الفقه أو القراءة** : هكذا ضبطناها عن نسخة المؤلف أو القراءة بأو ، ويقع في كثير من النسخ أو أكثرها والقراءة والصواب الأول .

(٢) قوله : **قدم أشرفهما** : يعني في النسب فيقدم الهاشمي والمطلبي على غيرهما ثم سائر قريش على سائر العرب ، ثم سائر العرب على العجم .

(٣) قوله : **وأسنهما** : المراد به أكبرهما سنًا بشرط كونه في الإسلام ، فإن كان شيخ أسلم على قرب لم يقدم على شاب أسلم قبله .

(٤) قوله: **أورعهما**: المراد به حسن الطريقة والعفة لامجرد العدالة المسوغة لقبول الشهادة وأصل الورع : الكف .

(٥) قوله : **وصاحب البيت أحق من غيره** : المراد به لا حق لغيره معه وكذا قولهم أحق الناس بالصلاة على الميت أبوه وبإنكاحها أبوها وصار المتحجر أحق به وفلان أحق بكذا وأشباهه المراد به كله لا حق لغيره معه . قال الأزهري أحق في كلام العرب له معنيان : أحدهما : استيعاب الحق كقولك : فلان أحق بماله أي لا حق لغيره فيه ، والثاني على ترجيح الحق وإن كان للآخر فيه نصيب كقولك فلان أحسن حالاً من فلان قال وهذا معنى قول النبي ﷺ : « الأيم أحق بنفسها من وليها » . أي لا يفتات عليها فيزوجها بغير إذنها ولم ينف حق الولي فإنه العاقد عليها والناظر لها .

أولى من الفاسق ، وغير ولد الزنا[1] أولى من ولد الزنا ، والبصير أولى عندي من الأعمى ، وقيل هو والبصير سواء ، ويكره أن يؤم الرجل قومًا وأكثرهم له كارهون ، ولا تجوز الصلاة خلف كافر ، ولا مجنون ، ولا محدث ، ولا نجس ، ولا صلاة رجل ، ولا خنثى خلف امرأة ، ولا خنثى خلف الخنثى ، ولا طاهر خلف المستحاضة ، وقيل يجوز ذلك ، ولا يجوز صلاة قارئ خلف أمي[2] ، ولا أخرس ، ولا أرت[3] ، ولا ألثغ[4] ، في أحد القولين ، ولا يجوز صلاة الجمعة خلف من يصلي الظهر ، وفي جوازها خلف صبي ، أو متنفل قولان ، ولا يجوز صلاة خلف من يصلي صلاة يخالفها في الأفعال الظاهرة كالصبح خلف من يصلي الكسوف ، والكسوف خلف من يصلي الصبح ، فإن صلى أحد هؤلاء خلف من يصلي الكسوف ، والكسوف خلف من يصلي الصبح ، فإن صلى أحد هؤلاء خلف أحد هؤلاء ولم يعلم ثم علم أعاد إلا من صلى خلف المحدث فإنه لا إعادة عليه في غير الجمعة ، ويجب في الجمعة .

﴿ باب موقف الإمام والمأموم ﴾

السنة أن يقف الرجل الواحد عن يمين الإمام والخنثى خلفهما ، والمرأة خلف الخنثى ، وإن حضر رجلان ، أو رجل وصبي اصطفا خلفه ، فإن كانوا عراة وقف الإمام وسطهم[5] ، فإن حضر رجال ، وصبيان ، وخناثي ،

---

(١) **الزنا** : مقصور وممدود وبالأول جاء القرآن .

(٢) **الأمي** : هنا من لم يحفظ الفاتحة بكمالها فمتى أخل بحرف منها فهو أمي سمي بذلك لأنه باق على الحال التي ولدته أمه عليها . قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ .

(٣) **الأرت** : بتشديد التاء المثناه فوق . وهو من يضغم حرفًا في حرف في غير موضع الإدغام .

(٤) **الألثغ** : من يبدل حرفًا بحرف كسين بثاء وراء بغين .

(٥) قوله : **وقف الإمام وسطهم** : بسكون السين . قال الجوهري : يقول جلست وسط القوم بتسكين السين لأنه ظرف وجلست وسط الدار بالفتح لأنه اسم قال : وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط بالإسكان ، وإن لم يصلح فيه بين فهو وسط بالفتح وربما سكن وليس بالوجه. وقال الأزهري : وكل ما كان يبين بعضه من بعض كوسط الصف والقلادة والمسبحة وحلقة الناس فهو بالإسكان . وما كان مصمتًا لا يبين بعضه من بعض كالدار والساحة والراحة فهو وسط بالفتح قال : وقد أجازوا في المفتوح الإسكان ولم يجيزوا في الساكن الفتح فافهمه .

ونساء تقدم الرجل ، ثم الصبيان ، ثم الخناثي ، ثم النساء ، ومن حضر ولم يجد في الصف فرجة[1] جذب[2] واحدًا واصطف معه ، فإن لم يفعل وصلى وحده كره ذلك ، إن حضر ، ومع الإمام واحد عن يمينه أحرم عن يساره ، ثم يتقدم الإمام ، أو يتأخر المأمومان ،والمستحب أن لا يكون موضع الإمام أعلى من موضع المأمومين إلا أن يريد تعليمهم أفعال الصلاة ، فالمستحب أن يقف الإمام على موضع عال كما فعل رسول الله ﷺ ، وإن تقدم المأموم على الإمام لم تصح صلاته في أصح القولين ، وإن صلت المرأة بنسوة[3] قامت وسط الصف ، ومن صلى مع الإمام في المسجد جازت صلاته إذا علم بصلاته ، وإن صلى به خارج المسجد واتصلت به الصفوف جازت صلاته ، وإن انقطعت ولم يكن دونه حائل جازت صلاته إذا لم يزد ما بينه وبين آخر الصف على ثلثمائة ذراع ، فإن حال بينهما حائل يمنع الاستطراق ، والمشاهدة لم تصح صلاته ، وإن منع الاستطراق دون المشاهدة بأن يكون بينهما شباك ، فقد قيل يجوز ، وقيل لا يجوز .

﴿ باب صلاة المريض ﴾

إذا عجز عن القيام صلى قاعدًا ، ويقعد متربعًا في أحد القولين ، ومفترشًا في الآخر ، وإن عجز عن القعود صلى مضطجعًا على جنبه الأيمن يستقبل القبلة بوجهه ، ويومئ[4] بالركوع ، والسجود ، ويكون سجوده أخفض من الركوع ، والسجود ، ويكون سجوده أخفض من الركوع ،فإن عجز عن ذلك أومأ بطرفه ، ونوى بقلبه ، ولا يترك الصلاة ما دام عقله

---

(١) الفرجة : الخلل بين شيئين وهي بضم الفاء وفتحها ، ويقال لها أيضًا : فرج . ومنه قول الله تعالى : ﴿ وَمَا لَهَا مِن فُرُوج ﴾ جمع فرج ، وممن ذكر الثلاث صاحب المحكم وآخرون وذكر الأولين الأزهري وآخرون ، واقتصر الجوهري وبعضهم على الضم وأما الفرجة بمعنى الراحة من الغم فذكر الأزهري فيها فتح الفاء وضمها وكسرها وقد فرج له في الصف والحلقة ونحوهما بالتخفيف يفرج بضم الراء .

(٢) الجذب : والجبذ لغتان بمعنى وهو : مد الشيء إليك . يقال جذب وجبذ واجتذب .

(٣) النسوة : بكسر النون وضمها لا واحد له من لفظه وكذلك النساء والنسوان وتصغير نسوة نسية. قال الجوهري : ويقال نسيات ، وهو تصغير جمع الجمع .

(٤) الإيماء : الإشارة وهو مهموز يقال أومأ يومىء إيماء فهو مومئ كله مهموز .

ثابتًا ، فإن قدر على القيام في أثناء الصلاة ، أو القعود انتقل إليه ، وأتم صلاته ، وإن كان به وجع العين فقيل له إن صليت مستلقيًا[1] أمكن مداواتك، وهو قادر على القيام احتمل أن يجوز له ترك القيام ، واحتمل أن لا يجوز .

﴿ باب صلاة المسافر ﴾

إذا سافر في غير معصية ، سفرًا[2] يبلغ ثمانية وأربعين ميلاً[3] بالهاشمي[4]، فله أن يصلي الظهر ، والعصر ، والعشاء ، ركعتين ركعتين إذا فارق بنيان البلد ، أو خيام[5] قومه إن كان من أهل الخيام ، والأفضل أن لا يقصر إلا في سفر يبلغ مسيرة ثلاثة أيام فإذا بلغ سفره ذلك كان القصر أفضل من الإتمام ، وإن كان للبلد الذي يقصده طريقان يقصر في أحدهما ، ولا يقصر في الآخر فسلك الأبعد لغير غرض لم يقصر في أحد القولين ، ويقصر في الآخر ، فإن أحرم في البلد ثم سافر ، أو أحرم في السفر ثم أقام ، أو شك في ذلك ، أو لم ينو القصر ، أو ائتم بمقيم في جزء من صلاته ، أو بمن لا يعرف أنه مسافر ، أو مقيم لزمه أن يتم ، وإن نوى المسافر إقامة أربعة أيام غير يوم الدخول ، ويوم الخروج أتم ، وإن أقام في

---

(١) قوله : **وإن كان به وجع فقيل له إن صليت مستلقيًا** : هكذا هو في الأصل ، ويقع في أكثر النسخ وجع العين والصواب حذفها لأنه أعم .

(٢) **السفر** : قطع المسافة وجمعه أسفار . سمي بذلك لأنه يسفر عن أخلاق الرجال أي يكشفها . ويقال قصر الصلاة وقصرها بالتخفيف والتشديد وبالتخفيف جاء القرآن . والقصر والتقصير ردّ الرباعية إلى ركعتين .

(٣) **الميل** : بكسر الميل : اسم لمسافة معلومة ، قال الأزهري : عند العرب ما اتسع من الأرض حتى لا يكاد الرجل يلحق أقصاه . والميل المعتبر هنا ستة آلاف ذراع ، والذراع أربعة وعشرون إصبعًا معترضات ، والأصبع ست شعيرات معتدلات معترضات وهذه المسافة بالمراحل مرحلتان بسير الأثقال ودبيب الأقدام .

(٤) قوله : **بالهاشمي** : نسبة إلى بني هاشم بن عبد مناف بن قصي لأنهم وضعوها وقدروها .

(٥) **الخيام** : بكسر الخاء ، جمع خيم بفتح الخاء وإسكان الياء ككلب وكلاب . وواحدة الخيم خيمة ، كتمرة وتمر حكاه الواحدي ، قال أهل اللغة : لا تكون الخيمة من ثياب وصوف ووبر وشعر ولا تكون إلا أربعة أعواد ثم يسقف بالثمام شيء من نبات الأرض ، وإنما يسمى المتخذ من صوف ووبر وشعر خباء وهذا الثاني هو مراد المصنف ولكنه مجاز .

بلد لقضاء حاجة ، ولم ينو الإقامة قصر إلى ثمانية عشر يومًا في أحد القولين ، ويقصر أبدًا في القول الآخر ، وإن فاتته صلاة في الحضر فقضاها في السفر أتم ، وإن فاتته في السفر فقضاها في السفر ، أو الحضر ففيه قولان : أصحهما أنه يتم ، ويجوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت إحداهما ، وبين المغرب والعشاء في وقت إحداهما في السفر الطويل ، وفي السفر القصير قولان ، والمستحب لمن هو في المنزل في وقت الأولة أن يقدم الثانية إلى الأولة ، ولمن هو سائر أن يؤخر الأولة إلى الثانية اقتداء برسول الله ﷺ ، وإن أراد الجمع في وقت الأولة لم يجز إلا بثلاثة شروط ، أن يقدم الأولة منهما ، وأن ينوي الجمع عند الإحرام بالأولة في أحد القولين ، ويجوز في القول الثاني قبل الفراغ من الأولة ، وأن لا يفرق بينهما ، وإن أراد الجمع في وقت الثانية كفا نية الجمع قبل خروج وقت الأولة بقدر ما يصلي فرض الوقت ، والأفضل أن يقدم الأولة ، وأن لا يفرق بينهما ، ويجوز للمقيم الجمع في المطر ، في وقت الأولة منهما إن كان يصلي في موضع يصيبه المطر وتبتل ثيابه ، ويكون المطر موجودًا عند افتتاح الأولة ، وعند الفراغ منها وافتتاح الثانية ، وفي جواز الجمع في وقت الثانية قولان .

﴿ باب صلاة الخوف ﴾

إن كان العدو في غير جهة القبلة ولم يؤمنوا وقتالهم غير محظور[1] فرق الإمام الناس فرقتين، فرقة في وجه العدو ، وفرقة خلفه ، فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة ، فإذا أقام إلى الثانية فارقته وأتمت الركعة الثانية لنفسها ثم تخرج إلى وجه العدو ، وتجيء الطائفة الأخرى ، فيصلي معها الركعة الثانية ، ويجلس وتصلي الطائفة الركعة الثانية ، ثم يسلم بهم ، وهل يقرأ في حال الانتظار ، ويتشهد أم لا فيه قولان ، وقيل يتشهد قولاً واحدًا ، فإن كانت الصلاة مغربًا صلى بالطائفة الأولى ركعتين ، وبالثانية ركعة في أحد القولين ، وفي القول الآخر يصلي بالأولى ركعة ، وبالثانية

---

(١) المحظور : الحرام .

ركعتين ، وإن كانت صلاة رباعية صلى بكل طائفة ركعتين ، فإن فرقهم أربع فرق فصلى بكل فرقة ركعة ففي صلاة الإمام قولان : أحدهما أنها صحيحة وهو الأصح ، وفي صلاة المأموم قولان : أحدهما أنها تصح ، والثاني تصح صلاة الطائفة الأخيرة ، وتبطل صلاة الباقين ، والقول الثاني أن صلاة الإمام باطلة ، وتصح صلاة الطائفة الأولى ، والثانية ، وتبطل صلاة الطائفة الثالثة ، والرابعة ، وإن كان العدو في جهة القبلة يشاهدون في الصلاة ، وفي المسلمين كثرة[1] أحرم بالطائفتين ، وسجد معه الصف الذي يليه ، فإذا رفعوا رؤوسهم سجد الصف الآخر ، فإذا سجد في الثانية حرس الصف الذي سجد في الأولى وسجد الصف الآخر ، فإذا رفعوا رؤوسهم سجد الصف الآخر ، ويستحب أن يحمل السلاح في صلاة الخوف في أحد القولين ، ويجب في الآخر ، وإن اشتد الخوف ، والتحم القتال[2] صلوا رجالاً ، وركبانًا[3] إلى القبلة ، وغير القبلة ، وإن لم يقدروا على الركوع ، والسجود أومؤوا ، وإن اضطروا إلى الضرب المتتابع ضربوا ، ولا إعادة عليهم، وقيل عليهم الإعادة ، وإن أمن وهو راكب ، فنزل بني ، وإن كان راجلاً فركب استأنف على المنصوص ، وقيل إن اضطر إلى الركوب فركب لم يستأنف ، وقيل فيه قولان : وإن رأوا سوادًا[4] فظنوهم عدوًا فصلوا صلاة شدة الخوف ثم بان لهم أنه لم يكن عدوًا أجزأتهم الصلاة ، في أصح القولين ، وإن رأوا عدوًا فخافوهم فصلوا صلاة شدة الخوف ، ثم بان أنه كان بينهم خندق[5] أعادوا ، وقيل فيه قولان .

---

(١) **الكثرة** : بفتح الكاف وفي لغة قليلة بكسرها .

(٢) **التحام القتال** : قال الأزهري : هو أن يقطع بعضهم لحم بعض . والملحمة : المقتلة .

(٣) قوله : **رجالاً وركبانًا** : الرجال جمع راجل وهو الكائن على رجليه واقفًا كان أو ماشيًا ونظيره صاحب وصحاب .

(٤) قوله : **رأوا سوادًا** : قال الأزهري في تفسيره : السواد : الشخص ، وجمعه أسودة ، وسواد العسكر ما فيه من الآلات وغيرها .

(٥) **الخندق** : فارسي معرب ، تكلمت به العرب قديمًا . وجمعه خنادق .

﴿ باب ما يكره لبسه وما لا يكره ﴾

يحرم على الرجل استعمال ثياب الإبرسيم[1] ، أو ما أكثره إبرسيم ، وكذلك يحرم عليه المنسوج بالذهب ، والمموه[2] به ، إلا أن يكون قد صدئ[3] ، ويجوز للمحارب لبس الديباج[4] الثخن الذي لا يقوم غيره مقامه[5] في دفع السلاح ، ولبس المنسوج بالذهب ، إذا فاجأته الحرب[6] ، ولم يجد غيره، ويجوز شد السن بالذهب للضرورة ، ويجوز لبس الحرير للحكة[7] ، وقيل لا يجوز ، ويجوز أن يلبس دابته الجلد النجس ، سوى جلد الكلب والخنزير .

﴿ باب صلاة الجمعة ﴾[8]

ومن لزمه الظهر لزمه الجمعة إلا العبد ، والمرأة ، والمسافر ، والمقيم في موضع لا يسمع فيه النداء[9] ، من المواضع الذي تصح فيه الجمعة ، والمريض، والمقيم بمريض يخاف ضياعه ، ومن له قريب يخاف موته ، ومن يبتل ثيابه بالمطر في طريقه ، ومن يخاف من ظالم فلا جمعة عليهم ، وإن حضروا إلا المريض ، ومن في طريقه مطر فإنهما إذا حضرا ألزمهما الجمعة ،

---

(١) **الأبريسم** : بفتح الهمزة وكسرها والراء مفتوحة فيهما ، وذكره ابن السكيت والجوهري بكسر الهمزة والراء . فهي ثلاث لغات وهو معرب .

(٢) **المموه** : المطلي .

(٣) قوله : **صدئ** : بفتح الصاد وكسر الدال وبعدها همزة ، قال أهل اللغة : صدئ الحديد وسخه مهموز وقد صدئ يصدأ صدأ مهموز مقصور فاضبطه فقد رأيت من غلط فيه فتوهمه غير مهموز.

(٤) **الديباج** : بكسر الدال وفتحها عجمي معرب جمعه : ديابيج ودبيج .

(٥) قوله : **لا يقوم غيره مقامه** : بفتح الميم قال أهل اللغة : يقال : قام الشيء مقام غيره بالفتح وأقمته مقام غيره بالضم .

(٦) قوله : **فاجأته الحرب بالهمز** : أي بغتته ووقع فيها . **الحرب** : مؤنثة هذا هو المشهور ، قال الله تعالى: ﴿ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ . وحكى الجوهري عن المبرد أنها قد تذكر .

(٧) **الحكة** : بكسر الحاء : الجرب .

(٨) **الجمعة** : بضم الميم وإسكانها وفتحها ، حكاها الفراء والواحدي ، سميت بذلك لاجتماع الناس وكان يقال ليوم الجمعة في الجاهلية العروبة وجمعها جمعات وجمع .

(٩) قوله : **لا يسمع النداء** : بضم الياء : النداء بالمد وبكسر النون وضمها وهو : الصوت .

ومن لا جمعة عليه مخير بين الظهر ، والجمعة ، والأفضل أن لا يصلي الظهر قبل فراغ الإمام من الجمعة ، ومن يلزمه فرض الجمعة لا يصلي الظهر، قبل فراغ الإمام من الجمعة ، فإن صلاها قبل فوات الجمعة لم تصح في أصح القولين ، ومن لزمه فرض الجمعة لم يجز له أن يستفر يصلي فيه الجمعة بعد الزوال ، وهل يجوز قبل الزوال فيه قولان ، ولا تصح الجمعة إلا بشروط ، أحدها أن تكون في أبنية مجتمعة ، والثاني أن تكون في جماعة ، والثالث أن تقام بأربعين رجلاً[1] أحراراً ، بالغين ، عقلاء ، مقيمين ، في موضع لا يظعنون[2] عنه شتاء ، ولا صيفًا ، إلا ظعن حاجة من أول الصلاة إلى أن تقام الجمعة[3] ، فإن انفضوا[4] عنه ، وبقي الإمام وحده أتمها ظهراً ، وإن نقصوا عن الأربعين أتمها ظهراً في أصح الأقوال ، وإن بقي معه اثنان أتمها جمعة في الثاني وإن بقي معه واحد أتمها جمعة في الثالث ، والرابع أن يكون وقت الظهر باقيًا فإن فاتهم الوقت وهم في الصلاة أتموها ظهراً ، والخامس أن لا تكون قبلها ، ولا معها جمعة أخرى ، فإن كان قبلها جمعة فالجمعة هي الأولى ، فالثانية باطلة ، وإن كان معها ولم يعلم السابق منهما، ولم تنفرد إحداهما عن الأخرى بإمام ، فهما باطلتان ، وإن كان الإمام مع الثانية ففيه قولان : أحدهما أن الجمعة جمعة الإمام ، والثاني أن الجمعة هي السابقة ، والسادس أن يتقدمها خطبتان[5] ومن شروط صحتها الطهارة ، والستارة[6] في أحد القولين ، والقيام ، والقعود بينهما ،

---

(١) قوله : **أربعين رجلاً** : أي : أربعين نفسًا .

(٢) قوله : **لا يظعنون** : بفتح العين ، يقال : ظعن يظعن إذا سار وأظعنته سيرته . والمصدر ظعن وظعن بفتح العين وإسكانها .

(٣) قوله : **من أول الصلاة إلى أن تقام الجمعة** : هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف وكذا هو في أكثر النسخ وفي بعضها من أول الخطبة إلى أن تقام الجمعة وقد يستصوب بعض الناس هذا لأنه صريح في اشتراط العدد في الخطبة . والصواب الأول ومعناه من أول الصلاة إلى أن يسلم منها ، وأما اشتراط العدد في الخطبة فقد ذكره المصنف بعد هذا في قوله : والعدد الذي تنعقد به الجمعة . فلو ذكره هنا كان تكراراً بلا فائدة .

(٤) **الانفضاض** : الانصراف والتفرق .

(٥) **الخطبة** : بضم الخاء وهي الكلام المؤلف المتضمن وعظًا وبلاغًا ، يقال : خطب يخطب بالضم خطابة بكسر الخاء ، وأما خطبة المرأة وهي طلب نكاحها فبالكسر

(٦) قوله : **من شرط صحتهما الطهارة والستارة** : هي بكسر السين وهي السترة وتقديره ولبس الستارة فحذف المضاف ولو قال الستر كان أوضح أخصر فاحفظ ما ضبطه فقد رأيت من=

والعدد الذي ينعقد به الجمعة . وفرضها أن يحمد الله تعالى[1] ، ويصلي على النبي ﷺ ، ويوصي بتقوى الله[2] فيهما والدعاء للمؤمنين ، ويقرأ في الأولى شيئًا من القرآن ، وقيل القراءة فيهما ، وسنتها أن يكون على منبر[3] ، وموضع عال ، وأن يسلم على الناس إذا أقبل عليهم ، وأن يجلس إلى أن يؤذن المؤذن ، ويعتمد على قوس[4] ، أو سيف أو عصا[5] ، وأن يقصد قصد وجهه ، وأن يدعو للمسلمين ، وأن يقصر الخطبة ، والجمعة ركعتان ، إلا أنه يسن أن يجهر فيهما بالقراءة ، وأن يقرأ بعد الفاتحة في الأولى سورة الجمعة، وفي الثانية المنافقين .

﴿ باب هيئة الجمعة ﴾

السنة لمن أراد الجمعة أن يغتسل لها عند الرواح[6] ، فإن اغتسل لها بعد الفجر أجزأه ، وأن يتنظف بسواك ، وأخذ ظفر ، وشعر ، وقطع رائحة ، وأن يتطيب ، ويلبس أحسن ثيابه ، وأفضلها البياض[7] ، ويزيد الإمام على سائر الناس في الزينة[8] ، ويبكر[9] بعد طلوع الشمس، ويمشي إليها وعليه

=يصفحها فيفتح السين ولا وجه له بل هو خطأ صريح .

(١) قوله : **أن يحمد الله** : بفتح الياء والميم .

(٢) **تقوى الله تعالى** : امتثال أمره واجتناب نهيه . قوله : **وفرضها أن يحمد الله تعالى ويصلي على النبيﷺ ويوصي بتقوى الله فيهما** : فقوله فيهما عائد إلى الأمور الثلاثة : وهي الحمد، والصلاة ، والوصية ، ومعناه تجب الثلاثة في كل واحدة من الخطبتين .

(٣) **المنبر** : بكسر الميم مشتق من النبر وهو الارتفاع .

(٤) **القوس** : مؤنثة ومذكرة والتأنيث أشهر ، قال الجوهري : من أنث قال في تصغيرها قويسة ، ومن ذكر قال : قويس والجمع قسي وأقواس وقياس .

(٥) **العصا**: مقصور ولا يقال عصاه . قال ابن السكيت: قال الفراء : أول لحن سمع هذه عصاتي، قال غيره: أول لحن سمع هذه عصاتي وبعده لعل لها عذر وأنت تلوم. والصواب عذرا .

(٦) **الرواح** : الذهاب سواء كان أول النهار أو آخره . قال الأزهري : يقال : راح إلى المسجد أي مضى ، قال : ويتوهم كثير من الناس أن الرواح لا يكون إلا في آخر النهار وليس ذلك بشيء لأن الرواح والغدو عند العرب مستعملان في السير أي وقت كان من ليل أو نهار يقال : راح أول النهار وآخره وتروح وغدا بمعناه هذا كلام الأزهري وهو إمام اللغة في عصره .

(٧) قوله: **وأفضلها البياض**: وتقديره أفضل ألوانها البياض ولو قال: البيض كان أحسن وأخصر.

(٨) **الزينة** : ما يتزين به .

(٩) قوله : **ويبكر** : بضم الياء وفتح الباء وكسر الكاف المشددة ، ويجوز يَبْكُر بفتح أوله وإسكان ثانيه وضم الكاف المخففة ، يقال : بكر وبكر مشدد ومخفف ، قال الأزهري وروى الحديث=

السكينة[1] ، والوقار[2] ، ولا يركب، ويدنو من الإمام ، ويشتغل بذكر الله تعالى ، والتلاوة ، ويستحب أن يقرأ سورة الكهف[3] يوم الجمعة ، وأن يكثر من الصلاة على رسول الله ﷺ في يومها وليلتها ، ويكثر في يومها من الدعاء ، رجاء أن يصادف[4] ساعة الإجابة[5] ، وإن حضر والإمام يخطب، لم يتخط رقاب الناس [6] ، ولا يزيد على تحية المسجد بركعتين يتجوز فيهما[7]، ويستمع[8] الخطبة إن كان يسمعها ، ويذكر الله تعالى إن لم يسمعها، ولا يتكلم ، فإن تكلم لم يأثم في أصح القولين ، وإن أدرك الإمام راكعًا في الثانية أتم الجمعة ، وإن أدركه بعد الركوع أتم الظهر ، وإن زوحم[9] عن السجود وأمكنه أن يسجد على ظهر إنسان[10] فعل ، فإن لم يمكنه انتظر حتى يزول الزحام، ثم يسجد، فإن أدرك الإمام قبل السلام أتم الجمعة، وإن لم يدرك السلام أتم الظهر، وإن لم يزل الزحام حتى ركع الإمام في الثانية ففيه قولان: أحدهما يقضي ما عليه، والثاني أنه يتبع الإمام.

= : « **من غسل واغتسل وبكر وابتكر** » بتشديد بكر وتخفيفه .

(١) **السكينة** : السكون والطمأنينة .

(٢) **الوقار** : بفتح الواو : الحلم والرزانة ، وقد وقر الرجل بفتح القاف يقر بكسرها وقارًا وقره بكسر القاف فهو وقور .

(٣) **الكهف** : كالبيت المنقور في الجبل .

(٤) **المصادفة** : الملاقاة والوجدان .

(٥) **ساعة الإجابة** : يوم الجمعة هي ما بين أن يجلس الإمام على المنبر أول صعوده إلى أن يقضي الإمام الصلاة. ثبت هذا في صحيح مسلم من كلام رسول الله ﷺ من رواية أبي موسى الأشعري. وقيل فيها أقوال كثيرة مشهورة غير هذا أشهرها أنها بعد العصر، والصواب الأول.

(٦) قوله : **لم يتخط رقاب الناس** : هكذا صوابه بغير همزة .

(٧) قوله : **يتجوز فيهما** : أي يخففهما .

(٨) قوله : **ويستمع** : أي يصغي .

(٩) قوله : **وإن زحم عن السجود** : هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف زحم بغير واو ويقع في أكثر النسخ زوحم بالواو والأول أصوب لأنه أعم لأن الزحم يكون بمزاحمة وبغيرها . يقال : زحمه يزحمه زحمًا وقد زحم .

(١٠) قوله : **وأمكنه أن يسجد على ظهر إنسان** : الأولى حذف لفظة إنسان ليكون أعم .

﴿ باب صلاة العيدين ﴾[1]

وصلاة العيدين سنة مؤكدة وقيل هي فرض على الكفاية ، فإن اتفق أهل بلد على تركها من غير عذر قوتلوا ، ووقتها ما بين أن ترتفع الشمس إلى الزوال ، ويسن تقديم صلاة الأضحى[2] ، وتأخير صلاة الفطر ، فإن فاتته قضاها في أصح القولين ، والسنة أن يمسك في عيد الأضحى إلى أن يصلي ، ويأكل في الفطر قبل الصلاة ، وتقام الصلاة في الجامع ، فإن ضاق بهم صلوا في الصحراء ، ويستخلف الإمام من يصلي في الجامع بضعفة[3] الناس ، ويحضرها الرجال والنساء ، والصبيان ، ويظهرون الزينة ، ويغتسل لها بعد الفجر ، فإن اغتسل قبل الفجر جاز في أحد القولين ، ويبكر الناس بعد الصبح ، ويتأخر الإمام إلى الوقت الذي يصلي بهم ، ولا يركب في المضي إليها ، ويمضون إليها في طريق ، ويرجعون في طريق آخر اقتداء برسول الله ﷺ ، والسنة أن تصلى جماعة، وينادى لها الصلاة جامعة[4]، ويصلي ركعتين ، إلا أنه يكبر في الأولى بعد دعاء الافتتاح ، وقبل التعوذ سبع تكبيرات ، وفي الثانية قبل القراءة خمس تكبيرات يرفع فيها اليد ، ويقرأ في الأولى بعد الفاتحة سورة قَ[5] ، وفي الثانية اقتربت الساعة ، ويخطب بهم خطبتين كخطبتي الجمعة إلا أنه يستفتح الأولى بتسع تكبيرات ، والثانية بسبع تكبيرات ، ويعلمهم في الفطر زكاة الفطر ، وفي الأضحى الأضحية ، ويجوز أن يخطب من قعود ، والسنة أن يبتدي في عيد الفطر

---

(١) **العيد** : مشتق من العود وهو الرجوع والمعاودة لأنه يتكرر وهو من ذوات الواو وكان أصله عود بكسر العين فقلبت الواو ياء كالميقات والميزان من الوقت والوزن وجمعه أعياد . قال الجوهري: وإنما جمع بالياء وأصله الواو لزومها في الواحد . قال : ويقال للفرق بينه وبين أعواد الخشب.

(٢) **الأضحى** : قال الجوهري : قال الفراء : الأضحى يذكر ويؤنث باعتبار اليوم . سمي الأضحى لوقوع الأضحية فيه .

(٣) **الضعفة** : بفتح الضاد والعين ويقال لها أيضًا ضعفاء وضعاف .

(٤) **قوله : الصلاة جامعة** : بنصبهما الأول على الاغراء والثاني على الحال .

(٥) **قَ** : قال الواحدي : قال أكثر المفسرين : هو جبل محيط بالدنيا وقالوا هو من زبرجد وهو من وراء الحجاب الذي تغيب الشمس من وراءه بمسيرة سنة وما بينهما ظلمة قال : وقال مجاهد : هو فتحة للسورة ، قال : وهذا مذهب أهل اللغة .

بالتكبير بعد الغروب من ليلة الفطر خلف الصلوات ، وفي غيرها من الأحوال ، وخاصة عند ازدحام الناس إلى أن يحرم الإمام بصلاة العيد ، وفي عيد الأضحى يبتدئ يوم النحر بعد صلاة الظهر ، ويكبر خلف الفرائض، وخلف النوافل في أصح القولين إلى أن يصلي من آخر أيام التشريق في أصح الأقوال ، وفيه قول ثان أنه يكبر من المغرب ليلة العيد إلى صلاة الصبح آخر أيام التشريق ، وفيه قول ثالث أنه يكبر من صلاة الصبح يوم عرفة إلى أن يصلي العصر آخر أيام التشريق ، وإن رأى شيئًا من بهيمة[1] الأنعام[2] في الأيام المعلومات ، وهي العشر الأول من ذي الحجة كبر .

﴿ باب صلاة الكسوف ﴾[3]

وهي سنة مؤكدة ، ووقتها من حين الكسوف إلى حين تجلي ، فإن فاتت لم تقض ، والسنة أن يغتسل لها ، وأن تقام في جماعة حيث تصلى الجمعة ، وينادى لها الصلاة جامعة ، وهي ركعتان ، في كل ركعة قيامان ، وقراءتان ، وركوعان ، وسجودان ، ويستحب أن يقرأ في القيام الأول بعد الفاتحة سورة طويلة كالبقرة ، ثم يركع ، ويدعو بقدر مائة آية ، ثم يرفع ، ويقرأ بعد الفاتحة بقدر آل عمران ، ويركع ويدعو بقدر سبعين آية[4] ، ثم يسجد كما يسجد في غيرها ، ثم يقوم في الثانية فيقرأ بعد الفاتحة نحو مائة وخمسين آية ، ثم يركع ، ويدعو بقدر سبعين آية ، ثم يرفع فيقرأ بعد الفاتحة نحواً من مائة آية ، ثم يركع ، ويدعو بقدر خمسين آية ، ثم يسجد كما يسجد في غيرها ، فإن كانت في كسوف الشمس أسر ، وإن كان في خسوف القمر جهر ، ثم يخطب خطبتين ، يخوفهم فيهما بالله ، فإن لم يصل حتى تجلت لم يصل ، فإن لم يصل لكسوف الشمس حتى غابت كاسفة لم يصل وإن لم يصل لخسوف القمر حتى غاب خاسفًا قبل طلوع

---

(١) **البهيمة** : سميت بذلك لأنها لا تتكلم .

(٢) **الأنعام** :الإبل والبقر والغنم .

(٣) **الكسوف** : يقال كسفت الشمس والقمر ، وكسفًا ، وانكسافًا ، وخسفًا ، وانخسافًا ، وخسفًا: ست لغات ، وقيل : الكسوف : مختص بالشمس . والخسوف بالقمر ، وقيل : الكسوف في أوله والخسوف في آخره إذا اشتد ذهاب الضوء .

(٤) قوله : « **يركع ويدعو بقدر مائة آية وفي الثاني بقدر سبعين** » : المراد بالدعاء التسبيح .

الشمس صلى ، وإن اجتمع صلاتان مختلفتان بدأ بأخوفهما فوتًا ، ثم يصلي الأخرى ، ثم يخطب كالمكتوبة ، والكسوف في أول الوقت يبدأ بالكسوف، ثم يصلي المكتوبة ، ثم يخطب ، فإن استويا في الفوات بدأ بآكدهما كالوتر، والكسوف يبدأ بالكسوف .

﴿ باب صلاة الاستسقاء ﴾[1]

إذا أجدبت[2] الأرض ، وانقطع الغيث[3] ، أو انقطع ماء العين، وعظ[4] الإمام الناس ، وأمرهم بالخروج من المظالم[5] ، والتوبة من المعاصي[6][7] ، ومصالحة الأعداء ، والصدقة ، وصيام ثلاثة أيام ، ثم خرج بهم إلى المصلى في اليوم الرابع بعد غسل ، وتنظف في ثياب بذلة[8] ،

---

(١) **الاستسقاء** : طلب السقيا .

(٢) **الجدب** : بفتح الجيم وإسكان الدال المهملة وهو القحط . والخصب بكسر الخاء ضده . قال الأزهري : الأرض الجدبة التي لم تمطر ، والخصبة الممطورة التي أمرعت ، قال : يقال : جدبت الأرض وأجدبت إذا امحلت وخصبت وأخصبت إذا أمرعت هذا كلام الأزهري ، والأفصح الأشهر أجدبت وأخصبت ويقال أرض جدبة بفتح الجيم وإسكان الدال ، وجدوبة ومكان جدب وجديب بين الجدوبة ومكان مخصب وخصيب .

(٣) **الغيث** : المطر وقد غاث الغيث الأرض أي : أصابها وغاث الله البلاد يغيثها غيثًا وغيثت الأرض تغاث غيثًا فهي مغيثة ومغيوثة .

(٤) **الوعظ** : التخويف والتذكير بما يرق به القلب ،وقيل هو : النصح والتذكير بالعواقب ، يقال: وعظه يعظه وعظًا وعظة وموعظة فاتعظ أي قبل الوعظ

(٥) **المظالم** : ظلامات الآدميين .

(٦) **المعاصي** : يدخل فيها المحرمات لحق الله تعالى وحق الآدميين .

(٧) **التوبة** : من تاب أي يرجع ، ولها ثلاثة شروط : أن يقلع عن المعصية ويندم ويعزم أن لا يعود إلى مثلها فإن كانت المعصية بحق آدمي اشترط رابع وهو البراءة من حق الآدمي إن أمكن بأداء أو عفو .

(٨) **البذلة** : بكسر الباء والمبذلة بكسر الميم : ما يبتذل من الثياب ويمتهن ، وجاء فلان في مباذلة أي : في ثياب بذلته ، وابتذال الثوب وغيره امتهانه ، ذكر هذا الفصل بحروفه الجوهري فعلى هذا قول المصنف ثياب بذلة هو من باب إضافة الموصوف إلى صفته كقوله تعالى : ﴿ بجانب الغربي ﴾ ، ﴿ ولدار الآخرة ﴾ . وفيه المذهبان المعروفان : مذهب الكوفيين جوازه على ظاهره . ومذهب البصريين تقدير محذوف أي جانب المكان الغربي ودار الحياة لآخرة .

ويخرج معه الشيوخ[1]، والعجائز[2] ، والصبيان ، فإن أخرجوا البهائم لم يكره ، وإن خرج أهل الذمة لم يمنعوا ، لكن لا يختلطون بالمسلمين ، ويصلي بهم ركعتين ، كصلاة العيد ، ويستحب أن يقرأ فيها سورة نوح ، ويخطب خطبتين ، يستغفر الله في افتتاح الأولى تسعًا ، وفي الثانية سبعًا ، ويكثر فيها من الصلاة على رسول الله ﷺ ، ومن الاستغفار ، ويقرأ فيها ﴿استغفروا ربكم﴾ الآية ، ويرفع يديه ، ويدعو بدعاء النبي ﷺ : «اللهم سقيا[3] رحمة ، ولا سقيا عذاب ، والمحق[4] ، ولا بلاء ، ولا هدم ، ولا غرق ، اللهم على الظراب[5] ، ومنابت الشجر ، اللهم حوالينا[6]، ولا علينا اللهم اسقنا غيثًا ، مغيثًا[7] ، مريئًا[8] ، هنيئًا[9] ، مريعًا[10] ، غدقًا[11]، محللاً[12] ، سحًا[13] ، عامًا ، طبقًا[14] ، دائمًا ، اللهم اسقنا الغيث ، ولا

---

(١) **الشيوخ** : جمع شيخ وهو من جاوز أربعين سنة ويقال في جمعه : شيوخ ، وأشياخ ، وشيخان ، وشيخة بكسر الشين وفتح الياء ، ومشايخ ، ومشيخة بفتح الميم وإسكان الشين وفتح الياء ، ومشيوخاء بالمد ، والمرأة شيخة ، وقد شاخ الرجل يشيخ شيخًا بفتح الشين والياء وشيوخة وشيخ شيخًا بمعنى شاخ وشيخته دعوته شيخًا وتصغير شيخ: شييخ، وشييخ بضم الشين وكسرها، ولا يقال: شويخ .

(٢) **العجائز** : جمع عجوز ، ولا يقال : عجوزة ويجمع أيضًا على عجز بضمتين .

(٣) **السقيا** : بضم السين : اسم من قولك سقاه الله وأسقاه .

(٤) **المحق** : بفتح الميم وإسكان الحاء : الإتلاف وذهاب البركة .

(٥) **الظراب** : بكسر الظاء المعجمة : جمع ظرب بفتح الظاء وكسر الراء وهي الرابية الصغيرة ، قال الأزهري : خصها بالطلب لأنه أوفق للراعية من شواهق الجبال .

(٦) قوله: **حوالينا**: بفتح اللام: يقال حوله، وحواله، وحوليه، وحواليه كلها بمعنى واللام مفتوحة فيها.

(٧) **المغيث** : المنقذ من الشدة . (٨) **المريئ** : بالهمز ممدود هو : المحمود العاقبة الذي لا وباء فيه.

(٩) **الهنيء**: بالهمز ممدود هو الطيب الذي لا ينغصه شيء ومعناه منميا للحيوان من غير ضرر ولا تعب .

(١٠) **المريع** : بفتح الميم وكسر الراء مأخوذ من : المراعة وهي : الخصب وروي مربعًا بضم الميم والباء الموحدة ومرتعًا بالمثناة من فوق . فالأول من قولهم : ارتبع البعير وتربع إذا أكل الربيع، والثاني من : رتعت الماشية ترتع رتوعًا إذا أكلت ما شاءت وارتع إبله فرتعت وأرتع الغيث أي : أنبت ما ترتع فيه الماشية .

(١١) **الغدق** : بفتح الغين والدال وهو الكثير الماء والخير وقيل كبار المطر .

(١٢) **المجلل** : بكسر اللام وهو الساتر للأفق لعمومه ، قال الأزهري : هو الذي يعم البلاد والعباد نفعه ، ويتغشاهم .

(١٣) قوله : **سحًا** : بفتح السين ، قال الأزهري : هو المطر الشديد الواقع على الأرض ، يقال : سح الماء يسح إذا سال من فوق إلى أسفل وساح يسيح إذا جرى على وجه الأرض .

(١٤) قوله : **عاما طباقًا** : أي مستوعبًا للأرض مطبقًا عليها كبيرًا .

تجعلنا من القانطين[1] ، اللهم إن بالعباد ، والبلاد ، والخلق من اللأواء[2] ، والجهد[3] ، والضنك[4] ، ما لا نشكو[5] إلا إليك ، اللهم أنبت لنا الزرع ، وأدرّ لنا الضرع ، اسقنا من بركات السماء ، وأنبت لنا من بركات الأرض[6]، اللهم ارفع عنا الجهد ، والجوع ، والعري ، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك ، اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفاراً ، فأرسل السماء[7] ، علينا مدراراً[8] ، ويستقبل القبلة في أثناء الخطبة الثانية ، ويحول رداءه من يمينه ، إلى شماله ، ومن شماله إلى يمينه ، ويجعل أعلاه أسفله ، ويتركه إلى أن ينزعه مع ثيابه ، ويفعل الناس مثل ذلك ، فإن لم يسقوا أعادوا ثانيًا وثالثًا فإن تأهبوا[9] للصلاة فسقوا قبل الصلاة صلوا ، وشكروا الله تعالى، وسألوه الزيادة، ويستحب الاستسقاء خلف الصلوات بالدعاء، ويستحب لأهل الخصب أن يدعو الجدب، ويستحب أن يقف في أول مطر ليصيبه ، وأن يغتسل في الوادي[10] إذا سال، ويسبح للرعد والبرق[11] .

* * *

---

(١) **القنوط** : اليأس .

(٢) **اللأواء** : بالمد شدة الجوع .

(٣) **الجهد** : بفتح الجيم ، وقيل يجوز ضمها وهو المشقة وسوء الحال .

(٤) **الضنك** : الضيق .

(٥) **قوله : ما لا نشكو** : هو بالنون .

(٦) **بركات السماء ، وبركات الأرض** : قال الأزهري : بركات السماء : كثرة مطرها مع الربيع والنماء ، وبركات الأرض : ما يخرج منها من زرع ومرعى .

(٧) **قوله : فأرسل السماء علينا** : قال الأزهري وغيره : المراد بالسماء هنا : السحاب وجمعها: سمي ، وأسمية .

(٨) **المدرار** : بكسر الميم : كثير الدرّ ومعناه مطر كثير .

(٩) **قوله : تأهبوا** : أي تهيئوا واستعدوا .

(١٠) **الوادي** : اسم للحفيرة ، وقيل : للماء ، والأول المشهور فعلى هذا قوله : سال الوادي سال ماؤه .

(١١) **قوله : يسبح للرعد والبرق** : أي يسبح الله تعالى عندهما .

كتاب الجنائز[1]

﴿ باب ما يفعل بالميت ﴾

يستحب لكل أحد أن يكثر ذكر الموت[2] ، وأن يعود المريض ، فإن رجاه دعا له وانصرف ، وإن خاف أن يموت رغبة في التوبة[3] ، والوصية ، وإن رآه منزولاً به[4] ، وجهه إلى القبلة ، ولقنه قول : لا إله إلا الله ، فإذا مات استحب لأرفقهم به أن يغمض عينيه ، ويشد لحييه ، ويلين مفاصله ، ويخلع ثيابه ، ويسجيه[5] بثوب ، ويجعل على بطنه حديداً ، أو طيناً رطباً ، ويسارع إلى قضاء دينه ، والتوصل إلى إبرائه منه ، وتفرقة وصيته ، ويبادر إلى تجهيزه ، إلا أن يكون قد مات فجأة[6] ، فيترك ليتيقن موته .

---

(١) ﴿ كتاب الجنائز ﴾ : هو بفتح الجيم جمع : جنازة بكسر الجيم وفتحها . وقيل : بالفتح للميت وبالكسر للنعش ، وقيل : عكسه : حكاه صاحب المطالع مشتق من جنز إذا ستر قاله ابن فارس .

(٢) الموت : مفارقة الروح الجسد وقد مات الإنسان يموت ويمات بفتح الياء وتخفيف الميم فهو ميت وميت بإسكان الياء ، وقوم موتى وأموات وميتون وميتون بتشديد الياء وتخفيفها ، قال الجوهري : ويستوي في قولك ميت وميت المذكر والمؤنث قال الله تعالى : ﴿ لنُحْيِيَ به بَلْدَةً مَيْتًا ﴾ ولم يقل ميتةً ، ويقال أيضًا : ميتة كما قال الله تعالى : ﴿ الأَرْضُ المَيتة ﴾ ، وأماته الله وموته .

(٣) قوله : رغبه في التوبة : أي حثه عليها يقال : رغب في الشيء إذا أراده رغبة ورغبا بفتح الغين وارتغب فيه مثله ، ورغبته فيه وأرغبته ورغب عن الشيء إذا أعرض عنه .

(٤) قوله : رآه منزولاً به : أي نزل به الموت وحضرت مقدماته .

(٥) التسجية : التغطية .

(٦) الفُجاءة : بضم الفاء وبالمد ، والفجأة بفتح الفاء وإسكان الجيم والقصر أي : بغته

﴿ باب غسل الميت ﴾

وغسل الميت فرض على الكفاية ، والأولى أن يتولاه أبوه ، وجده ، وابنه ، وعصباته ، ثم للرجال الأجانب ، ثم الزوجة ، ثم النساء الأقارب، وإن كانت امرأة غسلها النساء الأقارب ، ثم النساء الأجانب ، ثم الزوج ، ثم الرجال الأقارب ،وذوو المحارم أحق من غيرهم ، فإن مات رجل ، وليس هناك إلا امرأة أجنبية ، أو ماتت امرأة ، وليس هناك إلا رجل أجنبي يمما ، فإن مات كافر ، فأقاربه الكفار أحق من أقاربه المسلمين ، ويستر الميت في الغسل عن العيون ، ولا ينظر الغاسل إلا إلى ما لابد له منه[1] ، والأولى أن يغسل في قميص ، وغير المسخن من الماء أولى ، إلا أن يحتاج إلى المسخن، وينوي غسله ، وينجيه ، ولا يجوز أن يمس عورته[2] ، ويستحب أن لا يمس سائر بدنه إلا بخرقة ، ويوضئه وضوءاً كما يوضئه للصلاة ، ثم يغسل رأسه بماء ، وسدر ، ويسرح شعره[3] ، ويغسل شقه الأيمن ، ثم الأيسر ، ثم يفيض الماء على جميع بدنه ، ويفعل ذلك ثلاثًا يتعاهد في كل مرة إمرار اليد على البطن ، وإن احتاج إلى الزيادة على ذلك غسل ، ويكون وترًا ، ويجعل في الغسلة الأخيرة كافورًا ، ويقلم أظافره ، ويحشف شاربه، ويحلق عانته ، والفرض من ذلك النية ، والغسل ، ثم ينشفه في ثوب ، فإن خرج منه بعد الغسل شيء أعيد غسله ، وقيل يوضأ ، وقيل يكفيه غسل المحل ، ومن تعذر غسله يمم .

﴿ باب الكفن ﴾

وتكفين الميت فرض على الكفاية ويجب ذلك في ماله ، مقدمًا على الدين ، والوصية ، فإن كانت امرأة لها زوج فعلى زوجها ، وقيل في

---

(١) قوله : ما لابد له منه : قال أهل اللغة : معناه لا انفكاك منه ولا فراق منه أي : هو لازم جزمًا ، قال الجوهري : وقيل البدّ العوض .

(٢) قوله : لا يجوز أن يمس عورته : وهو بفتح الميم على اللغة المشهورة . ويقال أيضًا بضمها حكاه أبو عبيدة وابن السكيت والجوهري وآخرون . العورة : ما بين سرته وركبته وهو يذكر ويؤنث .

(٣) قوله : ويسرح شعره : أي يمشطه مشطًا رفيقًا وأصل التسريح الإرسال والشعر يتلبد فيسترسل بالمشط .

مالها، وإن لم يكن له مال ، فعلى من تلزمه نفقته[1] ، فإن لم يكن ففي بيت المال ، ويستحب أن يكفن الرجل ، في ثلاثة أثواب ، إزار[2] ، ولفافتين بيض ، والمرأة في خمسة أثواب ، إزار وخمار ، ودرع[3] ، ولفافتين بيض ، ويجعل ما عند رأسه أكثر مما عند رجليه ، والواجب ثوب واحد ، ويستحب أن يذر الحنوط[4] والكافور في الأكفان ، ويجعل الحنوط ، والكافور في قطن ، ويترك على منافذ الوجه ، وعلى الأذان ، وعلى مواضع السجود ، ولو طيب جميع بدنه بالكافور ، فهو حسن ، فإن كان محرمًا ، لم يقرب الطيب ، ولا يلبس المخيط ، ولا يخمر[5] رأسه .

﴿ باب الصلاة على الميت ﴾

وهي فرض عين على الكفاية ، والسنة أن تفعل في جماعة ، وأولى الناس بذلك أبوه ، ثم جده ، ثم ابنه ، ثم ابن ابنه على ترتيب العصبات ، فإن استوى اثنان في درجة قدم أسنهما ، فإن استويا في ذلك أقرع بينهما ، فإن اجتمع المناسب ، والوالي قدم المناسب في أصح القولين ، فإن اجتمع جنائز ، قدم إلى الإمام أفضلهم ، ويقف الإمام عند رأس الرجل ، وعند عجيزة المرأة[6] ، وينوي ، ويكبر أربع تكبيرات يرفع معها اليد ، يقرأ في الأولى الفاتحة ، وفي الثانية يصلي على رسول الله ﷺ ، وفي الثالثة يدعو للميت، اللهم هذا عبدك، وابن عبدك، خرج من روح الدنيا[7]،

---

(١) قوله : فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته : هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف ويقع في أكثر النسخ أو كثير منها فإن لم يكن لها مال والصواب الأول .

(٢) الإزار : هو ما يؤتزر به .

(٣) الدرع : القميص وهو مذكر .

(٤) الحنوط : بفتح الحاء ويقال له أيضًا الحناط بكسرها وهو أنواع من الطيب تخلط للميت خاصة، قال الأزهري : يدخل في الحنوط الكافور والصندل وذريرة القصب .

(٥) التخمير : التغطية .

(٦) عجيزة المرأة : بفتح العين وكسر الجيم هي أليتاها ولا يقال للرجل : عجيزة بل يقال له : عجز وقد عجزت المرأة بكسر الجيم تعجز بفتحها عجز بفتحها أيضًا وعجزًا بضم العين وسكون الجيم أي عظمت عجيزتها ، وامرأة عجزاء عظيمة العجيزة .

(٧) قوله : خرج من روح الدنيا : هو بفتح الراء وهو نسيم الريح .

وسعتها[1] ، ومحبوبها وأحبائه فيها إلى ظلمة القبر وما هو لاقيه ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت ، وأن محمداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به ، اللهم نزل بك ، وأنت خير منزول به ، وأصبح فقيراً إلى رحمتك ، وأنت غني عن عذابه ، وقد جئناك راغبين إليك شفعاء له ، اللهم إن كان محسنًا فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئًا فتجاوز عنه ، ولقه برحمتك رضاك ، وقه فتنة القبر ، وعذابه، وأفسح له[2] في قبره ، وجاف الأرض عن جنبيه[3] ، ولقه برحمتك الأمن من عذابك ، حتى تبعثه إلى جنتك يا أرحم الراحمين ، ويقول في الرابعة : اللهم لا تحرمنا أجره[4] ، ولا تفتنا بعده ، واغفر لنا ، وله برحمتك يا أرحم الراحمين ، ثم يسلم تسليمتين ، والواجب من ذلك : النية، والتكبيرات ، وقراءة الفاتحة ، والصلاة على النبي ، وأدنى الدعاء للميت ، والتسليمة الأولى ، ومن سبقه الإمام ببعض التكبيرات دخل في الصلاة ، وأتى بما أدرك ، فإذا سلم الإمام كبر ما بقي متواليًا ، ثم يسلم ، ومن فاته جميع الصلاة ، صلى على القبر أبداً ، وقيل يصلي عليه من كان من أهل الصلاة عليه عند الموت ، وقيل إلى شهر ، وقيل ما لم يبل جسده، وإن كان الميت غائبًا عن البلد صلى عليه بالنية كما صلى رسول الله ﷺ على النجاشي[5] ، وإن وجد بعض الميت غسل ، وكفن ، وصلى عليه ، ومن مات من المسلمين في حرب الكفار بسبب من أسباب قتالهم قبل انقضاء الحرب لم يغسل ولم يصل عليه ، بل ينزع عنه ثياب الحرب ، ويدفن بما بقي من ثيابه ، ومن مات في حرب أهل البغي من أهل العدل غسل ، وصلى عليه في أصح القولين ، ويغسل السقط[6] الذي نفخ فيه الروح ، ولم

---

(١) **السعة** : بفتح السين : الاتساع . (٢) قوله : **وافسح له** : بفتح السين : أي وسع .

(٣) قوله : **وجاف الأرض عن جنبيه** : أي ارفعها عنه .

(٤) قوله : **لا تحرمنا أجره** : هو بفتح التاء وضمها يقال : حرمه ، وأحرمه ، الأولى أفصح ، يقال : منه حرمه يحرمه حرمًا بكسر الراء : كسرقه يسرقه سرقًا ، وحرمه بكسر الحاء ، وحريمه بفتحها ، وحرمانًا ذكره كله الجوهري .

(٥) **النجاشي** : بفتح النون وبالجيم والشين المعجمة وتشديد الياء : وهو ملك الحبشة ، وكان اسمه أصحمة بفتح الهمزة وإسكان الصاد وفتح الحاء المهملتين ، وقيل : صحمة بفتح الصاد وإسكان الحاء ومعناه بالعربية عطية ذكره ابن قتيبة .

(٦) **السقط** : بكسر السين وضمها وفتحها ثلاث لغات مشهورات وأسقطت المرأة .

يستهل[1] ، ويكفن ، ولا يصلى عليه ، وإن لم ينفخ فيه الروح كفن ، ودفن، وإن اختلط من يصلي عليه بمن لا يصلي عليه صلى على كل واحد منهم ينوي أنه هو الذي يصلي عليه [2] .

﴿ باب حمل الجنازة والدفن ﴾

والأفضل أن يجمع في حمل الجنازة بين التربيع ، والحمل بين العمودين[3] ، فإن أراد أحدهما فالحمل بين العمودين أفضل ، ويستحب أن يسرع بالجنازة ، وأن يكون الناس أمامها بقربها ، ثم يدفن وهو فرض على الكفاية ، والأولى أن يتولى ذلك من يتولى غسله ، وأن يكون عددهم وترًا، وأن يكون بالنهار ، ويعمق القبر قدر قامة ، وبسطة[4] ، ويدفن في اللحد[5]، إلا أن تكون الأرض رخوة[6] ، فيشق ، ويدفن في شقها[7] ، ويغسل الميت من قبل رأسه إلى القبر ، ويسجى بثوب عند إدخاله إلى القبر ، ويقول الذي يدخله باسم الله ، وعلى ملة[8] رسول الله ﷺ ، ويضجع على جنبه

---

(١) **الاستهلال** : رفع الصوت .

(٢) **قوله : ينوي أنه هو الذي يصلي عليه** : بفتح اللام .

(٣) **قوله : الأفضل أن يجمع في حمل الجنازة بين التربيع والحمل بين العمودين** : فقوله يجمع بفتح الياء ولو ضمت لم تمتنع والتربيع أن يحملها أربعة من جوانبها الأربعة ، والحمل بين العمودين أن يحملها ثلاثة رجال أحدهم يكون في مقدمها يضع الخشبتين الشاخصتين على عاتقيه والمعترضة بينهما على كتفيه ، والآخران يحملان مؤخرها كل واحد منها خشبة على عاتقه فإن عجز المتقدم عن حمل المقدم و عده أعانه رجلان خارج العمودين فيصيرون خمسة .

(٤) **قوله : يعمق القبر قدر قامة وبسطه** : التعميق بالعين المهملة والمراد قامة الرجل المعتدل والبسطة أن يرفع يديه وهو قائم والقامة والبسطة نحو أربع أذرع ونصف وقال المحاملي : ثلاث أذرع ونصف والصواب الأولى وبه قطع الجمهور .

(٥) **اللحد** : بفتح اللام وضمها يقال : لحد وألحدت لغة قليلة وهو أن يحفر في الجانب القبلي تحت جدار القبر حفيرة تسع الميت ، وأصل اللحد من الميل فكل مائل عن الاستواء ملحد ومنه الإلحاد في الحرم وفي دين الله .

(٦) **الرخو** : بكسر الراء وفتحها .

(٧) **قوله : في شقها** : بفتح الشين .

(٨) **الملة** : الدين والشريعة .

الأيمن ، ويوضع تحت رأسه لبنة[1] ، ويفضي بخده إلى الأرض ، ويحثي عليه التراب باليد ثلاث حثيات[2] ، ثم يهال عليه التراب[3] بالمساحي[4]، ويرفع القبر عن الأرض قدر شبر ، وتسطيحه أفضل[5] ، ويرش عليه الماء ، ولا يجصص ، ولا يبنى عليه ، ولا يدفن إثنان في قبر إلا لضرورة ، ويقدم الأسن الأقرأ إلى القبلة ، والدفن في المقبرة أفضل ، فإن دفن من غير غسل، أو إلى غير القبلة نبش وغسل ووجه إلى القبلة ، وإن وقع في القبر شيء له قيمة نبش وأخذ ، وإن بلع الميت[6] مالا لغيره شق جوفه ، وأخرج ، وإن لم يرج ترك عليه شيء حتى يموت ، ويستحب للرجال زيارة القبور ، ويقول إذا زار : سلام عليكم دار قوم مؤمنين[7] ، وإنا إن شاء الله عن قريب بكم لاحقون[8] ، اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم ، واغفر لنا ولهم ، ولا يجلس على قبر ، ولا يدوسه إلا لحاجة ، ويكره المبيت في المقبرة .

﴿ باب التعزية[9] ، والبكاء[10] على الميت ﴾

ويستحب التعزية قبل الدفن ، وبعده إلى ثلاثة أيام ، ويكره الجلوس

---

(١) **اللبنة** : بفتح اللام وكسر الباء ويجوز إسكان الباء مع فتح اللام وكسرها وكذا ما أشبهها وقد سبق بيان هذه القاعدة .

(٢) **قوله : ثلاث حثيات** : بفتح الثاء، يقال: حثى يحثو ويحثى حثواً وحثيا ثلاث حثوات وحثيات.

(٣) **قوله : يهال عليه التراب** : يقال : هلت التراب والدقيق وغيرهما أهيله هيلا أي صببته فانهال أي انصب وتهيل تصبب ، وأهلته لغة قليلة في هلته فهو مهال .

(٤) **المساحي**: بفتح الميم واحدتها مسحاة بكسر الميم ، قال الجوهري: هي كالمجرفة إلا أنها من حديد .

(٥) **قوله : وتسطيحه أفضل** : يعني أفضل من تسنيمه .

(٦) **قوله : بلع الميت** : بكسر اللام ، وابتلع بمعناه .

(٧) **قوله : سلام عليكم دار قوم** : بنصب دار على الاختصاص وقيل على نداء المضاف أي : يا أهل دار ، وقال صاحب المطالع : يجوز جره على البدل من الكاف والميم في عليكم والمراد أهل الدار .

(٨) **قوله : وإنا إن شاء الله عن قريب بكم لاحقون** : فيه أقوال : أصحها أنه استثناء للتبرك وامتثال قول الله : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ . وقيل يرجع الاستثناء إلى اللحوق في هذه البقعة ، وقيل فيه أقوال غير ذلك لكن بعضها ضعيف أو فاسد فتركتها .

(٩) **التعزية** : التصبير ، وعزيته أمرته بالصبر ، والعزاء بالمد اسم أقيم مقام التعزية . قال الأزهري : أصلها التصبير لمن أصيب بمن يعز عليه .

(١٠) **البكاء** : يمد ويقصر وبكيت الرجل وبكيته بكيت عليه .

لها ، ويقـول في تعزية المسلم بالمسلم أعظم الله أجرك ، وأحـسن عزاءك ، وغـفر لميـتك ، وفي تعـزية المسلم بالكـافر : أعظم اللـه أجرك ، وأحـسن عزاءك، وفي تعزية الـكافر بالمسلم أحسن الله عزاءك ، وغـفر لميتك ، وفي تعزية الكافـر بالكافر ، أخلف الله عليك[1] ، ولا نقص عددك[2] ، ويجوز البكاء على الميت من غير ندب[3] ، ولا نياحة ، ويسـتحب لأقرباء الميت ، وجيرانه أن يصلحوا طعامًا لأهل الميت .

* * *

(١) قوله : **أخلف الله عليك** : قال أهل اللغة : يقـال لمن ذهب له مال أو ولد أو قريب أو شيء يتوقع حصول مثله أخلف الله عليك أي رد عليك مـثله ، فإن ذهب مالا يتوقع مثله بأن ذهب والد أو عم أو أخ لمن لا جـد له ولا والد له قيل خلف الله عليك بـغير ألف أي : كـان الله خليفة منه عليك .

(٢) قوله : **ولا نقص عددك** : بنصب الدال ورفعها .

(٣) **الندب** :أن تعد شمـائل الميت وأياديه فيـقال : وا كريـمـاه ، وا شجاعاه ، وا كـهفاه ، وا جبلاه ، والندب حرام وكذلك النياحة .

كتاب الزكاة[1]

لا تجب الزكـاة إلا على حر ، مـسلم ، تام الملك على مـا تجب فيـه الزكاة، فأما المكاتب فلا زكاة عليـه ، والكافر إن كان أصليًا فلا زكاة عليه ، وإن كان مرتدًا ففيـه ثلاثة أقوال : أحدها تجب ، والثاني لا تجب ، والثالث إن رجع إلى الإسـلام وجب ، وإن لم يرجع لم يجب ، ومـا لم يتم ملكه عليه كالدين الذي على المكاتب لا تجب فيه الزكاة ، وفي الأجرة قبل استيفاء المنفـعة قـولان : أصحـهمـا أنه تجب فـيه الزكـاة ، وفي المال المغصـوب ، والضال، والدين على مماطل[2] قولان : أصحهما أنه تجب فيها الزكاة ، ولا تجب الزكاة إلا في المواشي ، والنبات ، والناض ، وعـروض التجارة ، وما يؤخذ من المعدن ، والركـاز . وهل تجب في أعيانها ، أو في الذمة ، فـفيه قولان : أحدهمـا أنها تجب في الذمة ، والثاني في العين ، فيـملك الفقراء من النصاب قدر الفرض، فإن لم يخرج منه لم تجب في السنة الثانية زكاة .

---

(١) ﴿ **كتاب الزكاة** ﴾ : هي تطهير للمال وإصلاح له وإنماء ، قال الواحدي : الأظهر أنها مشتقة من زكا الزرع يزكو زكاء بالمد : إذا زاد ، وكل شيء يزاد فهو يزكو زكاء ، قال : الزكاة أيضًا الصلاح ، وأصلها من زيادة الخير : يقال رجل زكي : أي زائد الخير من قوم أزكياء ، وزكي القاضي الشـهود إذا بين زيادتهم في الخـير فسـمى المال المخرج زكاة لأنه يـزيد في المخرج منه ويقيه الآفات ، قال الماوردي وغيره : الزكاة في عرف الشرع : اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة .

(٢) **المماطلة** : المدافـعة عن أداء الحق . يقـال مطله يمطله بضم الطاء مطـلا ومطالة ومماطلة فهـو مماطل . قال الجوهري : هو مـشتق من مطلت الحديد إذا ضربتهـا ومددتها لتطول فكل ممدود ممطول .

﴿ باب صدقة المواشي ﴾

لا تجب الزكاة في المواشي إلا في الإبل[1] ، والبقر[2] ، والغنم[3] ، فإذا ملك منها نصابًا[4] من السائمة[5] حولاً كاملاً ، وجب فيه الزكاة في أصح القولين ، ولا تجب في الآخر حتى يتمكن من الأداء ، وما ينتج من النصاب[6] في أثناء الحول يزكى بحول النصاب ، وإن لم يمض عليه حول[7] ، وإن باع النصاب في أثناء الحول ، انقطع الحول ، وإن مات ففيه قولان : أصحهما أنه ينقطع ، والثاني أن الوارث يبني على حول المورث ، وأول نصاب الإبل خمس ، فتجب فيه شاة[8] ، وفي عشر شاتان ، وفي خمسة عشر ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، فإن أخرج منها بعيرًا[9] ، قبل

---

(١) **الإبل** : بكسر الباء وتسكن للتخفيف ولا واحد لها من لفظها وهي مؤنثة لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين لزم تأنيثها وتصغيرها : أبيلة كغنيمة ونحو ذلك ، والجمع : آبال ، والنسبة إبلي بفتح الباء استثقالاً لتوالي الكسرات .

(٢) **البقر** : اسم جنس الواحدة بقرة للذكر والأنثى ، ويقال في الواحد أيضًا : باقورة ، والبيقور ، والبقير ، والبقرات كلها بمعنى البقر ، وهي مشتقة من بقرت الشيء إذا شققته لأنها تبقر الأرض بالحراثة . ومنه قيل لمحمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : الباقر ؛ لأنه بقر العلم فدخل فيه مدخلاً بليغًا .

(٣) **الغنم** : أيضًا اسم جنس مؤنثة لا واحد لها من لفظها تطلق على الذكور والإناث .

(٤) **النصاب** : بكسر النون : قدر معلوم لما تجب فيه الزكاة .

(٥) **السائمة** : الراعية ، وأسمتها أخرجتها للرعي وسامت هي تسوم سومًا وجمع السائمة سوائم .

(٦) قوله : **ينتج من النصاب** : هو بضم أوله وفتح ثالثه معناه : يولد . يقال : نتجت الشاة والناقة بضم النون وكسر التاء تنتج نتاجًا : ولدت ، وقد نتجها أهلها بفتح النون .

(٧) قوله : **وإن لم يمض عليه حول** : الضمير في عليه يعود إلى النصاب لا إلى النتاج ، وإنما نبهت عليه لأني رأيت من غلط فيه لغفلته وذلك أنه لو أراد النتاج لم يحتج إلى قوله وإن لم يمض عليه الحول لأنه يعلم بالضرورة أن الحادث في أثناء الحول لا يكون له في آخر الحول حول فلا فائدة في ذكره وإنما مقصوده أن النتاج في أثناء الحول يزكي بحول الأصل سواء بقي الأصل أو هلك قبل الحول فهذا هو المذهب وإن كان قد خالف فيه أبو القاسم الأنماطي شيخ ابن سريج وتلميذ المزني .

(٨) **الشاة** : الواحد من الغنم يقع على الذكر والأنثى من الضأن والمعز وأصلها شوهة ولهذا إذا صغرت عادت الهاء فقيل شويهة والجمع شياه بالهاء في الوقت والدرج .

(٩) **البعير** : يقع في اللغة على الذكر والأنثى وجمعه أبعرة وأباعرة وبعران ، سمي به لأنه يبعر يقال بعر يبعر بفتح العين فيهما بعرًا كذبح يذبح ذبحًا .

منه، ويجزئ في شاتها الجذع من الضأن[1] ، وهو الذي له ستة أشهر ، والثني من المعز[2] ، وهو الذي له سنة[3] ، وقيل لا يجزي فيها إلا الجذعة ، أو الثنية، وفي خمس وعشرين بنت مخاض[4] ، وهي التي لها سنة ، ودخلت في الثانية ، فإن لم يكن في إبله بنت مخاض قبل منه ابن لبون ، وهو الذي له سنتان ، ودخل في الثالثة ، وفي ست وثلاثين بنت لبون[5] ، وفي ست وأربعين حقة[6] ، وهي التي لها ثلاث سنين ، ودخلت في الرابعة ، وفي إحدى وستين جذعة ، وهي التي لها أربع سنين ، ودخلت في الخامسة ، وفي ست وسبعين بنتا لبون ، وفي إحدى وتسعين حقتان ، وفي مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ، ثم في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، وفي الأوقاص[7]، التي بين النصب

---

(١) الضأن : مهموز ويجوز تخفيفه بالإسكان كنظائره وهو جمع واحده ضائن كراكب وركب ، ويقال في الجمع أيضًا ضأن بفتح الهمزة : كحارث وحرث ، ويجمع أيضًا على ضئين وهو فعيل بفتح أوله مثل غز وغزى والأنثى ضائنة بهمزة بعد الألف ثم نون وجمعها ضوائن .

(٢) **المعز** : بفتح العين وإسكانها وهو اسم جنس الواحد ماعز والأنثى ماعزة والمعزى والأمعور بالضم والمعيز بفتح الميم بمعنى المعز .

(٣) **السنة** : واحدة السنين نقصت منها واو وقيل هاء وأصلها سنهه .

(٤) **بنت المخاض** : لأن أمها حامل بآخر قد لحقت بالمخاض وهي الحوامل .

(٥) **بنت اللبون** : لأن أمها ذات لبن .

(٦) **الحقة** : والذكر حق لأنها استحقت أن تركب ويحمل عليها وأن يطرقها الفحل .

(٧) **الأوقاص** : جمع وقص بفتح القاف وإسكانها المشهور في كتب اللغة فتحها ، والمشهور في استعمال الفقهاء إسكانها . جعلها ابن بري من لحن الفقهاء في الجزء الذي جمعه في اللحن والتصحيف ، وعقبه القاضي أبو الطيب وصاحبه صاحب الشامل وغيرهما فصلاً في هذه اللفظة حاصله تصويب الإسكان والرد على من غلط الفقهاء في ذلك ، ونقلوا أن أكثر أهل اللغة قالوه بالإسكان في هذا النقل نظر لأنه مخالف للموجود في كتب اللغة المشهورة المعتمدة ، ثم قيل : هو من قولهم رجل أوقص إذا كان قصير العنق لم تبلغ عنقه حد أعناق الناس ، فسمي وقص الزكاة لنقصانه عن النصاب . قال أهل اللغة والقاضي أبو الطيب وصاحب الشامل وغيرهما أصحابنا الشنق بالشين المعجمة والنون المفتوحتين وبالقاف هو ما بين الفريضتين مثل : الوقص . قال القاضي : أكثر أهل اللغة يقولون : الشنق ، مثل الوقص لا فرق بينهما ، قال الأصمعي : يختص الشنق بأوقاص الإبل والوقص يختص بالبقر والغنم ، ويقال في الوقص وقس بالسين وكذا ذكره الشافعي في مختصر المزني وكذا رواه البيهقي عن الشافعي من رواية الربيع ، ورواه البيهقي أيضًا عن المسعودي راوي هذا الحديث هو من التابعين ، قال المسعودي : هو بالسين فلا يجعلها صادًا ثم المشهور أن =

قولان : أحدهما إنها عفو ، والثاني: إن فرض النصاب يعلق بالجميع ، ومن وجب عليه سن ولم يكن عنده أخذ منه سن أعلى منه ورد عليه شاتان، أو عشرون درهمًا[1] ، أو سن أسفل منه ، ودفع معه شاتان ، أو عشرون درهمًا ، والإختيار في الصعود ، والنزول إلى المصدق ، وفي الشاتين ، أو العشرين درهم إلى الذي يعطي ذلك ، وإن اتفق فرضان في نصاب ، كالمائتين فيها أربع حقاق ، أو خمس بنات لبون اختار الساعي[2] أنفعهما المساكين ، وقيل فيه قولان : أحدهما ما ذكرت ، والثاني تجب الحقاق ، وأول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيه تبيع[3] ، وهو الذي له سنة في أربعين مسنة ، وهي التي لها سنتان ، وفي ستين تبيعان، وعلى هذا أبدا ، ثم في كل ثلاثين تبيع ، وفي كل أربعين مسنة ، وأول نصاب الغنم أربعون ، فتجب فيه شاة ، وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان ، وفي مائتين ثلاث شياة، ثم في كل مائة شاة ، وإن كانت الماشية إناثًا ، أو ذكورًا ، وإناثًا لم يؤخذ في فرضها إلا الأنثى إلا في ثلاثين من البقر ، فإنه يجزي فيها الذكر، وإن كان كلها ذكورًا أخذ في فرضها الذكر إلا الإبل ، فإنه لا يؤخذ فيها إلا الإناث ، وقيل يؤخذ منها الذكر ، إلا أنه يؤخذ في ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون ، يؤخذ في خمس وعشرين ، وإن كانت الماشية صحاحًا أخذ منها صحيحة ، وإن كان مراضًا أخذ منها مريضة ، وإن كانت صحاحًا ومراضًا ، أخذ منها صحيحة ، ببعض قيمة فرض صحيح ، وبعض قيمة فرض مريض[4] على قدر المالين وإن كانت صغارا ، فإن كانت من الغنم

= الوقص ما بين الفريضتين كما بين خمس وعشر ، وقد استعملوه أيضًا فيما لا زكاة فيه وإن كان دون النصاب كان من الإبل ومنه قول الشافعي في البويطي وليس في الأوقاص شيء وهو ما لم تبلغ ما تجب فيه الزكاة فحصل من مجموع هذا أنه يقال : وقص بفتح القاف وإسكانها ووقص وشنق وأنه يستعمل فما لا زكاة فيه ولكن أكثر استعماله فيما بين الفريضتين .

(١) **الدرهم** : بكسر الدال وفتح الهاء هذا هو المشهور ويقال بكسر الهاء ويقال درهام حكاهن أبو عمر الزاهد في شرح الفصيح عن ثعلب عن سلمة عن الفراء .

(٢) **المصدق** : بتخفيف الصاد : الساعي . وبتشديدها : المالك وضبطناه في التنبيه بالتخفيف وفي المسئلة خلاف مشهور الأصح أن الخيرة للمالك خلاف ما قاله المصنف .

(٣) **التبيع** : لأنه يتبع أمه وجمعه أتبعة وتباع وتبايع حكاهما الجوهري .

(٤) قوله: **ببعض قيمه فرض صحيح وبعض قيمه فرض مريض** : هو بإضافة إلى صحيح ومريض لا بتنوينه مرض .

أخذت منها صغيرة ، وإن كانت من الإبل ، والبقر أخذ منها كبيرة أقل قيمة من كبيرة تؤخذ من الكبار ، وقيل تؤخذ الكبيرة من النصب التي يتغير الفرض فيها بالسن ، فأما فيما يتغير الفرض فيها بالعدد ، فإنه يؤخذ الصغار، وإن كانت المواشي أنواعًا كالبخاتي[1] ، والعراب، والبقر ، والجواميس[2] ، والضأن، والمعز، ففيه قولان : أحدهما يؤخذ من الأكثر والثاني يجب في الجميع بالقسط ، ولا تؤخذ الربى[3] ، والماخض[4] ، وفحل الغنم[5] ، والأكولة[6] ، وحزرات المال[7] ، إلا أن يختار رب المال ، وإن كان بين نفسين من أهل الزكاة نصاب مشترك من الماشية ، أو نصاب غير مشترك إلا أنهما اشتركا في المراح[8] ، والمسرح[9] ، والشرب ، والفحل[10]،

---

(١) **البخاتي** : معروفة بتشديد الياء وتخفيفها وكذا ما أشبهها مما واحده مشدد يجوز في جمعه التشديد والتخفيف كالعواري والسراري والعلالي والأواقي والأثافي والكراسي والمهارى وشبهها وممن ذكر القاعدة ابن السكيت في إصلاحه والجوهري وواحد البخاتي بختي والأنثى بختية ، قال الجوهري : هو معرب ، قال : وقال بعضهم : عربي .

(٢) **الجواميس** : معروفة واحدها جاموس فارسي معرب وينكر على المصنف كونه قال : والجواميس والبقر فجعلها نوعين للبقر وكيف يكون البقر أحد نوعي البقر وصوابه والجواميس والعرب ، قال الزهري : أنواع البقر منها الجواميس وهي أنبل البقر وأكثرها ألبانًا وأعظمها أحشاء ، قال: ومنها العراب وهي جرد ملس حسان الألوان كريمة ، ومنها الدربانية بدال مهملة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم باء موحدة ثم ألف ثم نون وهي التي تنتقل عليها الأحمال ، وقال ابن فارس: الدربانية ترق أظلافها وجلودها ولها أسنمة .

(٣) **الربى** : بضم الراء وتشديد الباء . قال أهل اللغة : هي قريبة العهد بالولادة . قال الأزهري : يقال هي في ربابها بكسر الراء ما بينها وبين خمس عشرة ليلة ، وقال الجوهري : قال الأموي: هي ربى ما بينها وبين شهرين ، قال أبو زيد : الربى : من المعز والضأن وربما جاء في الإبل وجمع الربى رباب بضم الراء .

(٤) **الماخض** : الحامل التي دنت ولادتها . قال الزهري : هي التي أخذها المخاض لتضع ، والمخاض وجع الولادة وقد مخضت بفتح الميم وكسر الخاء تمخض بفتح الخاء مخاضًا كسمعت تسمع سماعًا وجمع الماخض : مخَّض بفتح الخاء المشددة .

(٥) **فحل الغنم** : هو المعد لضرابها ويتصور أخذه برضى المالك إذا كانت الماشية كلها ذكورًا بأن ماتت إناثها أو باعها قبل الحول .

(٦) **الأكولة** : بفتح الهمزة وضم الكاف هي : المسمنة المعدة للأكل .

(٧) **حزرات المال** : بحاء مهملة ثم زاي ثم راء هي : خيار المال ونفائسه التي تحزرها العين لحسنها واحدتها حزرة بإسكان الزاي كتمرة وتمرات . (٨) **المراح** : موضع مبيتها وهو بضم الميم .

(٩) **المسرح** : موضع رعيها .

(١٠) **الفحل** : معناه الفحول التي تطرقها لا تكون متميزة .

والراعي ، والمحلب[1] حولاً كاملاً زكيا زكاة الرجل الواحد ، فإن أخذ الساعي الفرض من نصيب أحدهما رجع على خليطه بالحصة ، وإن كان بينهما نصاب من غير الماشية ففيه قولان : أصحهما أنه كالماشية ، والثاني يزكيان زكاة المنفرد .

﴿ باب زكاة النبات ﴾

ولا تجب الزكاة في شيء من الزروع ، إلا فيما يقتات مما ينبته الآدميون كالحنطة[2] ، والشعير[3] ، والدخن ، والذرة ، والأرز[4] ، وما أشبهه والقطنية[5] ، وهي العدس ، والحمص[6] ، والماش[7] ، والباقلي[8] ، واللوبيا[9]، والهرطمان[10] ، ولا تجب في شيء من الثمار ، إلا في الرطب

---

(١) **المحلب** : بكسر الميم الإناء الذي يحلب فيه وبفتحها موضع الحلب والأصح اشتراط اتحاد موضع الحلب لا الإناء فينبغي أن يقرأ كلام المصنف بالفتح ليوافق الأصح .

(٢) **الحنطة** : معروفة وجمعها : حنط كقربة وقرب ، ويقال لها : البر والقمح والسمراء .

(٣) **الشعير** : بفتح الشين على المشهور ويقال بكسرها ، قال ابن مكي : يقال شعير وسعيد وبعيد وشهدت بكذا ولعبت بكسر أولهن قال : وكذا كل ما كان وسطه حرف حلق مكسورًا فيجوز كسر ما قبله وهي لغة لبني تميم ، قال : وزعم الليث أن قومًا من العرب يقولون في كل ما كان على فعيل: فعيل بكسر أوله وإن لم يكن فيه حرف حلق فيقال: كبير وكثير وجليل وما أشبهه.

(٤) **الأرز** : معروف فيه ست لغات مشهورات : أرز بفتح الهمزة وضم الراء وأرز بضمها والزاي مشددة فيهما وأرز وأرز بضمهما وبضم الهمزة وإسكان الراء والزاي مخففة فيهما كرسل ورسل ورز ورنز وهو والدخن معدودان من القطنية وينكر على المصنف حيث أفردهما عنها وقال الماوردي في الحاوي : القطنية الحبوب المقتاتة سوى البر والشعير .

(٥) **القطنية** : بكسر القاف وتشديد الياء سميت به لأنها تقطن في البيوت يقال : قطن إذا أقام .

(٦) **الحمص** : بكسر الحاء وكسر البصريون ميمه وفتحها الكوفيون ، وقال الجوهري : قاله المبرد بالكسر وثعلب بالفتح ومعلوم أن المبرد إمام البصريين في العربية في زمنه وثعلب إمام الكوفيين، فنقل الجوهري نحو ما قدمناه عن غيره .

(٧) **الماش** : بتخفيف الشين : حب معروف . قال الجوهري والجواليقي : هو معرب أو مولد ، والمولد هو الذي لم تتكلم به العرب أبدًا .

(٨) **الباقلي** : فيه لغتان : التشديد مع القصر وتكتب بالياء والتخفيف مع المد وتكتب بالألف ويقال له : الفول .

(٩) **اللوبيا** : قال الجواليقي في المعرب : قال ابن الأعرابي : للوبيا مذكر يمد ويقصر . يقال هو اللوبياء واللوبيا واللوبياج .

(١٠) **الهرطمان** : بضم الهاء والطاء وهو الجلبان بضم الجيم ، ويقال له أيضًا : الخلر بضم=

والعنب ، وقال في القديم تجب في الزيتون ، والورس[1] ، والقرطم[2] ، ولا يجب ذلك إلا على من انعقد في ملكه نصاب من الحبوب ، أو بدا الصلاح[3] في ملكه نصابًا من الثمار ، ونصابه إن يبلغ الجنس الواحد بعد التصفية في الحبوب ، والجفاف[4] في الثمار خمسة أوسق[5] وهو ألف ستمائة رطل[6] بالبغدادي[7] ، إلا الأرز والعلس[8] وهو صنف[9] من الحنطة يدخر في قشره[10] ، فنصابه عشرة أوسق مع قشره ، وتضم ثمرة العام الواحد بعضها إلى بعض في إكمال النصاب ، وفي الزرع أربعة أقوال أحدها : أنه

=الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة وبعدها راء .

(١) **القرطم**: بكسر القاف والطاء وضمهما لغتان مشهورتان عربي وهو: حب العصفر.

(٢) **الورس** : بفتح الواو وإسكان الراء ، وهو : نبت أصفر يكون باليمن تصبغ به الثياب والخبز وغيرهما ، وورست الثوب توريسًا : صبغته به .

(٣) **قوله : بدا الصلاح** : هو بإسكان الألف غير مهموز أي : ظهر .

(٤) **الجَفاف** : بفتح الجيم ، يقال : جف الشيء يجف بكسر الجيم . قال الجوهري : ويجف أيضًا بالفتح لغة حكاها أبو زيد وردها الكسائي جفافًا وجفوفًا .

(٥) **الوسق** : بفتح الواو وكسرها حكاهما جماعة منهم صاحب المحكم قال : وجمعهما أوسق ووسق . وقال غيره وأوساق والمشهور فتح الواو ، وقال الهروي : كل شيء حملته فقد وسقته، وقال غيره : وسقت الشيء : ضممت بعضه إلى بعض .

(٦) **الرطل** : بكسر الراء وفتحها . ورطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم . وقيل : مائة وثمانية وعشرون بلا أسباع . وقيل : مائة وثلاثون ، فالأوسق الخمسة بالرطل الدمشقي : ثلثمائة واثنان وأربعون رطلاً ونصف رطل وثلث رطل وسبعًا أوقية تفريعًا على القول الأول وهو الأصح والوسق ستون صاعًا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلث بالبغدادي، وهو بالدمشقي ثلاث أواق وثلاثة أسباع أوقية، والصاع رطل وأوقية وخمسة أسباع أوقية .

(٧) **بغداد** : يقال بدالين مهملتين وبمهملة ثم معجمة وبغدان ومغدان والزوراء ومدينة السلام ، قال ابن الأنباري : وتذكر وتؤنث فيقال : هذه بغداد وهذا بغداد . قال العلماء : ومعناها عطية الصنم . وكان ابن المبارك والأصمعي وغيرهما من كبار العلماء يكرهون إطلاق هذا الاسم وينهون عنه ويقولون : هي مدينة السلام ، ونقل الخطيب البغدادي وأبو سعد السمعاني عن الفقهاء مطلقًا كراهة تسميتها بغداد وبغداذ لما ذكرنا .

(٨) **العلس** : بفتح العين المهلمة واللام وبالسين المهملة قال الأزهري : هو صنف من الحنطة يكون منه في الكمام حبتان وثلاث ، قال الجوهري : هو طعام أهل صنعاء .

(٩) **الصنف** : بكسر الصاد ، قال الجوهري وغيره : ويقال بالفتح في لغة وهو نحو النوع .

(١٠) **قوله: يدخر في قشره** : هو بتشديد الدال المهملة ويجوز : يذذخر بإسكان الذال المعجمة يقال: ذخرته أذخره ذخرًا بضم الذال ، وأما ادخرته بالمهملة فأصلها إذتخرته فأبدلت التاء دالا ثم أدغمت الدال في الذال المهملة المبدلة فصار ادخر .

يضم زرع العام الواحد بعضه إلى بعض والثاني يضم ما اتفق زراعته في فصل واحد ، والثالث ما اتفق حصاده في فصل واحد ، والرابع ما اتفق زراعته وحصاده[1] في فصل واحد ، وما سقي بغير مؤنة[2] كماء السماء والسيح[3] ، وما يشرب بالعروق[4] ، يجب فيه العشر[5] ، وما سقي بمون كالنواضح[6]، والدوالي[7] ، يجب فيه نصف العشر ،وإن سقي بأحدهما أكثر ففيه قولان : أحدهما يعتبر فيه حكم الأكثر ، والثاني يجب بالقسط ، وإن جهل المقدار ، جعل بينهما نصفين ، ويجب فيما زال على النصاب بحسابه، ويجب إخراج الواجب من التمر يابسًا ، ومن الحب ، مصفى فإن احتيج إلى قطعه للخوف من العطش، أو كان رطبًا لا يجيء منه تمر ، أو كان عنبًا لا يجيء منه زبيب أخذ الزكاة من رطبه ، وإن أراد صاحب المال أن يتصرف في الثمرة قبل الجفاف خرص[8] عليه ، وضمن نصيب الفقراء ، ثم يتصرف، فإن كان أجناسًا خرص نخلة نخلة ، وإن كان جنسًا واحدًا جاز أن يخرص دفعة واحدة ، وأن يخرص واحدة واحدة ، فإن باع قبل أن يضمن نصيب الفقراء بطل البيع في أحد القولين ، ولم يبطل في الآخر ، وإن باع الثمرة

---

(١) **الحصاد** : بفتح الحاء وكسرها .

(٢) **المؤنة** : قال الجمهور : المؤنة تهمز ولا تهمز وهي فعولة ، وقال الفراء : مفعلة من الأين وهو التعب والشدة . ويقال هي مفعلة من الأون وهو الخرج والعدل لأنه ثقل على الإنسان ، ومأنت القوم أمأنهم مأنًا : إذا قمت بمؤنتهم ، ومن ترك الهمز قال منتهم أمونهم ، هذا كلام الجوهري . وقال الأزهري : يقال : منت فلانًا أمونه إذا قمت بكفايته . والأصل الهمز غير أن العرب آثرت ترك الهمز في فعله كما تركوه في : أرى وترى ونرى ويرى وأثبتوه في : رأيت . كذلك أثبتوا الهمز في المؤنة وأسقطوه من الفعل قال : وقد مسن فلان يمان مينًا .

(٣) **السيح** : بفتح السين المهلمة وإسكان المثناة تحت وبالحاء المهملة وهو الماء الجاري على وجه الأرض . يقال : ساح يسيح .

(٤) قوله : **وما يشرب بالعروق** : هو ما يكون في أرض ندية تشرب عروقه من رطوبة الأرض .

(٥) **العشر** : بضم الشين وإسكانها وكذلك التسع وما قبله إلى الثلث ويقال في العشر : عَشِر بفتح العين وكسر الشين ومعشار .

(٦) **النواضح** : جمع ناضح وهي الإبل والبقر وسائر الحيوانات التي يستقى بها الماء للمزارع والنخيل وغيره من الأشجار ، قال الأزهري : واحدها ناضح وناضحة .

(٧) **الدوالي** : جمع دالية وهي معروفة .

(٨) **الخرص** : مصدر خرص يخرص بضم الراء وكسرها وهو حزر ما على النخل من الرطب تمرًا.

قبل بدو الصلاح ، أو باع الماشية قبل الحول فراراً من الزكاة كره ذلك ، ولم يبطل البيع .

﴿ باب زكاة الناض ﴾[1]

ومن ملك نصاباً من الذهب ، والفضة حولاً كاملاً ، وهو من أهل الزكاة ، وجبت عليه الزكاة ، ونصاب الذهب عشرون مثقالاً[2] ، وزكاته نصف مثقال ، وفيما زاد بحسابه ، ونصاب الورق[3] مائتا درهم ، وزكاته خمسة دراهم ، وفيما زاد بحسابه ، وإن ملك حلياً[4] معداً لاستعمال مباح[5] لم تجب الزكاة فيه في أحد القولين ، وإن كان معداً لاستعمال محرم ، أو مكروه ، أو للقنية[6] ، وجبت فيه الزكاة .

---

(١) **الناض** : بتشديد الضاد هو الدراهم والدنانير خاصة كذا قال أهل اللغة وكان ينبغي للمصنف أن يقول : « باب زكاة الذهب والفضة » كما قال هو في المهذب والأصحاب ليدخل غير الدنانير والدراهم من صنوف الذهب والفضة . والنض بفتح النون بمعنى الناض حكاه الجوهري وغيره .

(٢) **المثقال** : وزنه ثنتان وسبعون حبة من حب الشعير الممتلىء غير الخارج عن مقادير حب الشعير غالباً ، والدراهم كل عشرة منها سبعة مثاقيل ، قال أصحابنا وغيرهم من العلماء : لم يتغير الدينار في الجاهلية والإسلام ، وأما الدرهم فكان في الجاهلية دراهم مختلفة بغلية وطبرية وغيرهما ، فالبغلية منسوبة إلى ملك يقال له : رأس البغل كل درهم ثمانية دوانيق ، والطبرية منسوبة إلى طبرية الشام كل درهم أربعة دوانيق فجعلت الدراهم في الإسلام ستة دوانيق وأجمع أهل العصر على هذا التقدير . قيل : كان التقدير في زمن عمر بن الخطاب وقيل في زمن بني أمية وجمعوا هذين الوزنين السابقين وقسموهما درهمين .

(٣) **الورق** : بفتح الواو وكسر الراء ويجوز إسكان الراء مع فتح الواو وكسرهما . قال الأكثرون من أهل اللغة : هو مختص بالدراهم المضروبة . وقال جماعة : يطلق على كل الفضة وإن لم تكن مضروبة هذا مراد المصنف ، ولو قال : ونصاب الفضة لكان أحسن .

(٤) **الحلي** : بفتح الحاء وإسكان اللام مفرد وجمعه حلي بضم الحاء وكسرها والضم أشهر وأكثر وقد قرئ بهما في السبع وأكثرهم على الضم واللام مكسورة والياء مشددة فيهما .

(٥) **قوله : معدا لاستعمال مباح** : هو بتنوين استعمال .

(٦) **القنية** : بكسر القاف وضمها الادخار . قال الجوهري : يقال قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنوة بكسر القاف وضمها وقنيت أيضاً قنية وقنية بالكسر والضم إذا اتخذتها لنفسك لا بتجارة ومال وقنيان وقنيان بالضم والكسر يتخذ قنية وقنيت الجارية بالضم على ما لم يسم فاعله تقنى قنية إذا سترت ومنعت اللعب مع الصبيان .

﴿ باب زكاة العروض ﴾[1]

إذا اشترى عرضًا بنصاب من الأثمان[2] بنى حوله على حول الثمن ، وإن اشتراه بعرض للقنية ، أو بما دون النصاب من الأثمان انعقد الحول عليه من يوم الشراء[3] ، وقيل لا يجزئ في الحول حتى تكون قيمته نصابًا من أول الحول إلى آخره ، وإن اشترى بنصاب من السائمة فقد قيل يبني على حول الماشية ، وقيل ينعقد عليه الحول ، من يوم الشراء وهو الأظهر ، ويقوم مال التجارة برأس المال إن كان نقدًا ، وبنقد البلدان كان رأس المال عرض، وقيل إن كان رأس المال دون النصاب قوم بنقد[4] البلد ، فإن بلغت قيمته في آخر الحول نصابًا زكاه ، وإن نقصت عن النصاب لم تلزمه الزكاة إلى أن يحول عليه حول آخر ، وقيل إن زادت قيمته بعد ذلك بيوم أو بشهر صار ذلك حوله ، وتلزمه الزكاة ، ويجعل الحول الثاني من ذلك الوقت ، وإن اشترى عرضًا مائتي درهم ، ونض ثمنه[5] ، وزاد على قدر رأس المال زكى الأصل لحوله ، وزكى الزيادة لحولها ، وفي حول الزيادة وجهان أحدهما : من حين الظهور . والثاني : من حين النض ، وقيل في المسألة ولان : أحدهما: يزكي الأصل لحوله والزيادة لحولها . والثاني يزكي الجميع بحول الأصل ، وإن باع عرض التجارة في أثناء الحول بعرض للتجارة[6] لم ينقطع

---

(١) **العرض** : بفتح العين وإسكان الراء . قال أهل اللغة : هو جميع صنوف الأموال غير الذهب والفضة ، وأما العرض بفتح الراء فهو جميع متاع الدنيا من الذهب والفضة وغيرهما وله معان أخر معروفة .

(٢) **الأثمان** : الدراهم والدنانير خاصة .

(٣) **الشراء** : يمد ويقصر لغتان مشهورتان فمن مد كتبه بالألف ومن قصر كتبه بالياء وجمعه أشرية وهو جمع نادر . ويقال : شريت الشيء أشريه إذا بعته وإذا اشتريته وهو من الأضداد على اصطلاح اللغويين ومن المشترك على اصطلاح الأصوليين . قال الله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ﴾ .

(٤) **النقد** : الدراهم والدنانير .

(٥) **قوله : نض ثمنه** : هو بفتح نون نض ورفع ثمنه وهو فاعل نض ومعناه : صار ناضًا وقد سبق أن الناض : الدراهم والدنانير وقد نض ينض بكسر النون .

(٦) **التجارة** : بكسر التاء يقال : تجر يتجر بضم الجيم تجرًا بإسكانها وتجارة فهو تاجر ، وقوم تجر كصاحب وصحب وتجار كصاحب وصحاب وتجار بالضم وتشديد الجيم كفاجر وفجار وتجر بمعنى تجر .

الحول ، وإن باع الأثمان بعضها ببعض للتجارة فقد قيل ينقطع الحول ، وقيل لا ينقطع، وإن اشترى للتجارة ما تجب الزكاة في عينه وسبق وقت وجوب زكاة العين بأن اشترى نخيلاً[1] فأثمرت فبدا فيها الصلاح قبل الحول وجب زكاة العين ، وإن سبق وقت وجوب زكاة التجارة ، بأن يكون عنده مال للتجارة فاشترى به نصابًا من السائمة ، وجبت زكاة التجارة ، وإن اتفق وقت وجوبهما ففيه قولان : وقيل القولان في الأحوال كلها .

﴿ باب زكاة المعدن[2] الركاز[3] ﴾

إذا استخرج من معدن في أرض مباحة ، أو مملوكة له نصابًا من الذهب، أو الفضة وهو من جهل الزكاة دفعه ، أو في أوقات متتابعة لم ينقطع فيها عن العمل بترك ، وإهمال وجب عليه الزكاة في الحال ، وفي أصح القولين ، ولا تجب في الآخر حتى يحول عليه الحول ، وفي زكاته ثلاثة أقوال : أحدها ربع العشر ، والثاني الخمس ، والثالث إن أصابه بلا تعب ، ولا مؤنة وجب فيه الخمس ، وإن أصابه تعب ، أو مؤنة فيه ربع العشر ، ولا يخرج الحق إلا بعد الطحن ، والتخليص ، وإن وجد ركازًا من دفين الجاهلية[4] ، في موات وهو نصاب من الأثمان وجب فيه الخمس في الحال ، وإن كان دون النصاب ، أو قدر النصاب من غير الأثمان ففيه قولان: فإن كان من دفين الإسلام فهو لقطة ، وإن كان في أرض مملوكة فهو لصاحب الأرض .

---

(١) **النخل** : والنخيل بمعنى يذكر ويؤنث قال الله تعالى : ﴿ أَعْجَازِ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وَالنَّخْلَ باسِقَاتٍ ﴾ أي : طويلات .

(٢) **المعدن** : بفتح الميم وكسر الدال ، قال الأزهري : سمي معدنا لعدون ما أنبته الله تعالى فيه أي لإقامته ، يقال عدن بالمكان يعدن بكسر الدال عدونا إذا أقام . والمعدن الذي عدن فيه شيء من جواهر الأرض . وقال الجوهري : سمي معدنًا لإقامة الناس فيه .

(٣) **الركاز** : بكسر الراء : هو دفين الجاهلية سمي ركازًا لأنه ركز في الأرض أي أقر كما يقال ركزت الرمح في الأرض . يقال ركزه يركزه بضم الكاف .

(٤) **الجاهلية** : ما قبل الإسلام . سموا به لكثرة جهالاتهم .

﴿ باب زكاة الفطر ﴾

وتجب زكاة الفطر على كل حر ، مسلم ، فضل عن قوته[1] ، وقوت[2] ، من تلزمه نفقته ما يؤدي في الفطرة[3] ، فإن فضل بعض ما يؤدي فقد قيل يلزمه ، وقيل لا يلزمه ، ومن وجبت عليه فطرته وجبت عليه فطرة كل من تلزمه نفقته إذا كانوا مسلمين ، ووجد ما يؤدي عنهم ، فإن وجد ما يؤدي عن البعض بدأ بمن يبدأ بنفقته ، وقيل يقدم فطرة الزوجة على فطرة نفسه ، وقيل يبدأ بفطرة نفسه ، ثم هو بالخيار في غيره ، وقيل هو بالخيار في حق نفسه ، وحق غيره ، وإن زوج أمته بعبد[4] ، أو حر معسر ، أو تزوجت موسرة بحر معسر ففيه قولان : أحدهما تجب على السيد فطرة الأمة، وعلى الحرة فطرة نفسها ، والثاني لا تجب ، وقيل تجب على السيد ، ولا تجب على الحرة ، وهو ظاهر المنصوص ، وتجب صدقة الفطر إذا أدرك آخر جزء من شهر رمضان ، وغربت الشمس في أصح القولين ، وتجب بطلوع الفجر في الثاني ، والأفضل أن تخرج قبل صلاة العيد ، ويجوز إخراجها في جميع شهر رمضان ، ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر ، فإن أخرها أثم ، ولزمه القضاء والواجب منه صاع بصاع رسول الله ﷺ ، وهو خمسة أرطال ، وثلث بالبغدادي ، ويجب ذلك من الأقوات التي تجب

---

(١) قوله : **فضل عن قوته** : هو بفتح الفاء وبفتح الضاد وكسرها والمضارع من المفتوح يفضل بالضم ومن المكسور مضموم أيضًا ومفتوح ففتحه قياس وضمه بناء نادر ، قال سيبويه : هذا عند أصحابنا إنما يجيء على تداخل لغتين . قال الجوهري : هو شاذ لا نظير له .

(٢) **القوت** : بضم القاف ما يقوم به بدن الإنسان من الطعام ، وقاته يقوته قوتًا بالفتح وقياتة والاسم القوت بالضم وما عنده قوت ليلة وقيت ليلة وقيتة ليلة بكسر القاف فيهما وقت زيدا فاقتات واستقاته سأله القوت وهو يتقوت بكذا .

(٣) **الفطرة** : بكسر الفاء اسم للمخرج في زكاة الفطر وهو اسم مولد ولعلها من الفطرة التي هي الخلقة ، قال أبو محمد الأبهري : معناها زكاة الخلقة كأنها زكاة البدن .

(٤) قوله: **وإن زوج أمته بعبد** : يقال تزوجت امرأة وبامرأة وزوجت زيدًا امرأة وبامرأة لغتان مشهورتان نقلهما الكسائي وأبو عبيدة وابن قتيبة وآخرون والأول أفصح وأشهر وبه جاء القرآن قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ﴾ ، والثانية لغة تميم ، وقوله تعالى: ﴿ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾ . قال الأكثرون معناه قرناهم وليس من عقد النكاح ، وقال مجاهد والبخاري وطائفة : أنكحناهم ، وفي صحيح البخاري في قصة أم حرام وركوبها البحر غازية قال أنس : فتزوج بها عبادة بن الصامت .

فيها الزكاة ، وهي التمر والزبيب ، والبر ، والشعير ، وما أشبهها ، وأما الأقط[1] ، فقد قيل يجوز ، وقيل فيه قولان ، وتجب الفطرة مما يقتاته من هذه الأجناس ، وقيل من غالب قوت البلد ، فإن عدل عن القوت الواجب إلى قوت أعلى منه أجزأه ، وإن عدل إلى ما دونه ففيه قولان ، ولا يجزئ صاع من جنسين ، فإن كانا عبدين نفسين مختلفي القوت فقد قيل يخرج كل واحد منهما نصف صاع من قوته ، وقيل يخرجان من أدنى القوتين وقيل يخرجان من قوت البلد الذي فيه العبد ، فإن كانوا في بادية[2] لا قوت لهم فيها ، أخرجوا من قوت البلاد إليهم ، ولا يؤخذ في الفطرة ، دقيق ، ولا سويق ، ولا حب معيب .

﴿ باب قسم[3] الصدقات[4] ﴾

من وجبت عليه الزكاة وقدر على إخراجها لم يجز له تأخيرها ، فإن أخرها أثم ، وضمن ، وإن منعها جاحداً لوجوبها كفر وأخذت منه ، وقتل، وإن منعها بخلاً بها أخذت منه ، وعزر عليه ، وإن غلها[5] أخذت منه ، وعزر ، وإن قال بعته ، ثم اشتريته ، ولم يحل عليه الحول ، وما أشبه ذلك مما يخالف الظاهر ، وحلف عليه ، وقيل يحلف استحبابًا ، وإن قال : لم يحل عليه الحول بعد وما أشبهه مما لا يخالف الظاهر حلف استحباباً ، فإن الزكاة قبلت منه ، والمستحب أن يدعى له ، ويقال أجرك الله[6] ، فيما

---

(١) **الأقط** : بفتح الهمزة وكسر القاف ويجوز إسكان القاف مع فتح الهمزة وكسرها كما سبق في نظائره وهو معروف لبن يابس غير منزوع الزبد .

(٢) **البادية** : والبدو بمعنى مأخوذ من البدو وهو الظهور .

(٣) **القسم** : هنا وفي قسم الفيء والقسم بين الزوجات بفتح القاف وهو مصدر بمعنى القسمة وأما بكسر القاف فهو النصيب .

(٤) **الصدقة** :تطلق على الواجب والتطوع والمراد بقسم الصدقات :الزكاة .

(٥) قوله : **وإن غلها** : أي أخفاها . قال الأزهري : وأصله من غلول الغنيمة بضم الغين وهو الخيانة فيها ، قال : والإغلال الخيانة في شيء يؤتمن عليه ، وقال الجوهري : قال أبو عبيد: الغلول من المغنم خاصة ولا نراه من الخيانة ولا من الحقد ومما يبين ذلك أنه من الخيانة أغل يغل ومن الحقد غل يغل بكسر الغين ومن الغلول غل يغل بالضم .

(٦) قوله : **أجرك الله** : فيه لغتان مشهورتان : آجره بالقصر ، يأجره بضم الجيم وكسرها أجر=

أعطيت ، وبارك لك فيما أبقيت ، وجعله لك فيما أبقيت ، وجعله لك طهوراً ، وإن مات بعد وجوب الزكاة عليه ، قضى ذلك من تركته ، وإن كان هناك دين آدمي[1] ، ففيه ثلاثة أقوال : أحدها يقدم الزكاة ، والثاني تقدم الدين ، والثالث يقسم بينهما ، وكل مال تجب فيه الزكاة بالحول ، والنصاب جاز تقديمها على الحول ، وإن تسلف الإمام الزكاة من غير مسألة فهلك في يد ضمن ، وإن تسلف بمسألة الفقراء[2] فهو من ضمانهم ، وإن تسلف بمسألة أرباب الأموال فهو من ضمانهم ، وإن تسلف بمسألة الجميع فقد قيل هو من ضمان الفقراء ، وقيل من ضمان أرباب الأموال ، وإن عجل شاة عن مائة وعشرين نتجت شاة سخلة[3] قبل الحول ضم المخرج إلى ماله ، ولزمه شاة أخرى ، وإن نقص النصاب قبل الحول ، وكان قد بين أنها زكاة معجلة جاز له أن يسترجع ، وإن هلك الفقير ، أو استغنى من غير الزكاة قبل الحول لم يجزئه عن الفرض ، ويسترجع إن كان قد بين أنها معجلة ، ومن وجبت عليه الزكاة في الأموال الباطنة ، وهي الناض ، وأموال التجارة ، والزكاة جاز له أن يفرق ذلك بنفسه ، وبوكيله ، ويجوز أن

= أو وآجره بالمد إيجارا كأكرمه إكرامًا والأجر : الثواب ، واعلم أن المصنف غير ترتيب لفظ هذا الدعاء وإنما قال الشافعي في مختصر المزني والأصحاب : آجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فيما أبقيت وهذا حسن وأنسب مما قاله المصنف والطهور المطهر .

(١) قوله : **وإن كان هناك دين** : يقال هنا وهاهنا إذا أشرت إلى مكان قريب وهناك وهنالك للبعيد واللام زائدة والكاف للخطاب وفيه دليل على البعد تفتح للمذكر وتكسر للمؤنث والهاء مضمومه في الجميع ويقال هنا بفتح الهاء وتشديد النون وهناك كذلك بمعنى هنا وهناك .

(٢) قوله : **وإن تسلف بمسألة الفقراء** : المراد بالفقراء جميع أصناف الزكاة وعادة الأصحاب إطلاق هذه اللفظة في هذا السياق لإرادة الأصناف وهو من باب التعبير بالبعض عن الجميع وخصوا به الفقراء لأنهم أهم الأصناف .

(٣) قوله : **ثم نتجت شاة سخلة** : هو بضم النون وكسر التاء وشاة مرفوع وسخلة منصوب ومعناه: ولدت شاة سخلة والسخلة بفتح السين المهملة وإسكان الخاء المعجمة وجمعها سخال بكسر السين وسخل وهي من ولد الضأن والمعز يطلق على الذكر والأنثى من حين يولد إلى أن يستكمل أربعة أشهر فإذا بلغتها وفصلت عن أمها فالأولاد المعزي جفار الواحدة جفرة والذكر جفر فإذا رعى وقوى فهو عتود وجمعه عدان وهو في ذلك جدي والأنثى عناق بفتح العين ما لم يأتي عليه الحول وجمعها عنوق على غير قياس فإذا أتى عليه حول فالذكر تيس والأنثى عنز ذكره كله الأزهري .

يدفع إلى الإمام ، وفي الأفضل أوجه أحدهـا : أن يفرق بنفسه ، والثاني أن يدفع إلى الإمام ، والثالث إن كان الإمامـا عادلاً ، فالأفضل أن يدفع إليه ، وإن كان جائرًا فالأفضل أن يفرق بنفسه ، وفي الأموال الظاهرة وهي المواشي والزروع ، والغلة ، والمعادن قولان : أصحهما أن له أن يفرق بنفسه ، ويكره أن ينقل الزكاة من بلد المال ، وإن نقل فيه قولان : أحدهما يجزئه ، والثاني لا يجزئه، وإن نقل إلى ما لا تقصر إليه الصـلاة فقد قيل يجوز ، والثاني لا يجوز ، وإن حـال عليه الحول والمال بـبادية فرقـها أقرب البـلاد إليه ، وإن وجبت عليه زكاة الفطـر في بلد وماله في غيره ، ففيه قـولان : أحدهما أنها تجب لفقراء بـلد المال ، والثاني تجب لفقراء مـوضعه ، وهو الأصح ، ولا تصح الزكاة حـتى ينوي أنها زكاة مـاله ، وزكاة واجبـة ، وقيل إن دفع إلى الإمام أجزأه من غير نية ، وليس بشيء ، ويجوز أن ينوي قبل حال الدفع ، وقيل لا يجوز ، وإن دفع إلى وكـيله ، ونوى وكيله ، ولم ينو رب المال لم يجـز ، وإن نوى رب المال ، ولم ينو الوكـيل فقـد قـيل يجوز ، وقـيل لا يجوز، وإن حصل عند الإمام ماشية ، فالمستحب أن يسم الإبل[1] والبقر في أصول أفخـاذها ، والغنم في آذانها ، فإن كانت من الزكـاة كتب زكاة ، أو صدقة ، وإن كـانت من الجزية كتب جـزية ، أو صغارًا[2] ، ويجب صرف زكاة المال إلى ثمـانية أصناف ، أحدها العامل ، ومن شـرطه أن يكون حرًا فقيهًا[3]، أمينًا ، ولا يكون ممن حرم عليه الصـدقة من ذوي القربى ، ويجعل له الثمن ، فإن كـان الثمن أكثر من عمله رد الفـاضل على بقية الأصناف ، وإن كان أقل ، قـمم من خمس الخمس في أحد القـولين ، ومن الزكاة في الثاني، والثاني الفقراء وهم الذين لا يقدرون على ما يقع موقعًا من كفايتهم، فيدفع إليهم ما تزول به حاجتهم من أداة[4] يكتسب بها ، أو مال يتجر به[5] ،

---

(١) قوله : يسم الإبل والبقر والغنم : يقال وسمه يسمه بكسـر السين وسما وسمه بكسر السين إذا أثر فيه بكي وغيره .

(٢) الصَغَـار : بفتح الصاد : هو الذل .

(٣) قوله : شرط العامل أن يكون فقيهًا : بأبواب الزكاة وما يتعلق بها .

(٤) الأداة : الآلة وهي بفتح الهمزة .

(٥) قوله : يتجر به : قد سبق أنه يقال بإسكان التاء وتشديدها .

وإن عرف رجل بالغنى ، ثم ادعى الفقر[1] ، لم يدفع إليه ، إلا ببينة ، والثالث المساكين ، وهم الذين يقدرون على ما يقع وموقعًا من كفايتهم ، ولا يكفيهم فيدفع إليهم ما تتم به الكفاية ، فإن رآه قويًا ، وادعى أنه لا كسب له أعطاه من غير يمين ، وقيل يعطي بيمين ، وإذا ادعى عيالاً لم يقبل إلا ببينة والرابع المؤلفة[2] ، وهم ضربان[3] ، مؤلفة الكفار ، ومؤلفة المسلمين، فأما مؤلفة الكفار فضربان : من يرجى إسلامه ، ومن يخاف شره فيعطون من خمس الخمس ، ومؤلفة المسلمين ضربان : ضرب لهم شرف يرجى بعطيتهم إسلام نظرائهم[4] ، وقوم يرجى إسلامهم ، فكان النبي ﷺ يعطيهم ، وأما بعده ففيه ثلاثة أقوال : أحدها لا يعطون ، والثاني يعطون من سهم المؤلفة ، والثالث من خمس الخمس ، وضرب في طرف بلاد الإسلام ، إن أعطوا دفعوا عن المسلمين ، وقوم إن أعطوا أجبوا الصدقات ممن يليهم ، ففيهم أقوال : أحدها يعطون من سهم المؤلفة ، والثاني من خمس الخمس ، والثالث من سهم سبيل الله ، والرابع من سهم المؤلفة ، وسهم سبيل الله. والخامس الرقاب ، وهم المكاتبون فيدفع إليهم ما يؤدون في الكتابة إن يكن معهم ما يؤدون ، ولا يزدادون على ما يؤدون . ولا يقبل قوله إنه مكاتب إلا ببينة ، فإن صدقه المولى فقد قيل يدفع إليه ، وقيل لا يدفع ، والسادس الغارمون وهم ضرب غرم لإصلاح ذات البين[5] ، فيدفع إليه مع الغنى[6] في ظاهر المذهب ما يقضي به الدين ، وضرب غرم لنفسه ، فيدفع إليه مع الحاجة يقضي به الدين ، ولا يدفع إليه حتى يثبت أنه غارم بالبينة ، فإن صدقه غريمه فعلى الوجهين ، وإن غرم في معصية ، وتاب

---

(١) **الفقر** : بفتح الفاء وضمها .

(٢) **المؤلفة** : من التألف وهو جمع القلوب .

(٣) **الضرب** : الصنف من الشيء .

(٤) **النظير** : المثل ، يقال : نظر بسكون النون وإسكان الظاء ونظير كندّ ونديد .

(٥) **ذات البين** : قال أهل اللغة : البين هنا هو الوصل . قالوا : وتقديره إصلاح حاله ، والوصل ومراد الفقهاء بذات البين أن يكون فتنة بين طائفتين من المسلمين فيتحمل رجل مالاً ليصلح به بينهم .

(٦) **الغني** : بالمال مقصور يكتب بالياء يقال : غنيّ يغني فهو غني واستغنى بمعناه والغناء ممدود من الصوت.

دفع إليه ، وقيل لا يدفع ، والسابع في سبيل الله ، وهم الغزاة الذين لا حق لهم في الديوان[1] ، فيدفع إليهم ما يستعينون به في غزوهم مع الغنى والثامن ابن السبيل[2] ، وهو المسافر ، والمريد للسفر في غير معصية ، فيدفع إليه ما يكفيه في خروجه ، ورجوعه ، ولا يدفع إليه حتى تثبت حاجته ، فإن فضل منه شيء استرجع منه ، وإن فقد صنف من هذه الأصناف وفر نصيبه على الباقين، والمستحب أن يصرف صدقته إلى أقاربه الذين لا يلزمه نفقتهم ، وأن يعم كل صنف إن أمكن ، وأقل ما يجزئ أن يدفع إلى ثلاثة من كل صنف منهم إلا العامل فإنه يجوز أن يكون واحدًا ، والأفضل أن يفرق عليهم على قدر حاجتهم ، وأن يسوي بينهم ، وإن دفع جميع السهم إلى اثنين غرم للثالث الثلث في أحد القولين ، وأقل جزء في القول الآخر، وإن فضل عن بعض الأصناف شيء وكان نصيب الباقين وفق كفايتهم[3] نقل ما فضل إلى ذلك الصنف بأقرب البلاد إليه ، وإن فضل عن بعضهم ، ونقص عن كفاية البعض نقل الفاضل إلى الذين نقص سهمهم عن الكفايا في أحد القولين ، وينقل إلى الصنف الذين فضل عنهم أقرب البلاد في القول الآخر ، وأما زكاة الفطر فالمذهب أنها كزكاة المال ، تصرف إلى الأصناف ، وقيل يجزي أن تصرف إلى ثلاثة من الفقراء ، ولا تدفع الزكاة إلى كافر ، ولا إلى بني هاشم، وبني المطلب ، وقيل إن منعوا حقهم من خمس الخمس دفع إليهم ، وليس بشيء ، ويجوز الدفع إلى موالي بني هاشم ، وبني المطلب ، وقيل لا يجوز .

---

(١) **الديوان** : بكسر الدال على المشهور وحكي فتحها وأنكره الأصمعي والأكثرون ، وهو فارسي معرب كذا قاله الأكثرون ، وحكى أبو جعفر النحاس خلافًا بين العلماء في أنه عربي أم معرب ، قال الجوهري : أصله دوّان فعوض من إحدى الواوين ياء لأنه يجمع على دواوين ولو كانت الياء أصلية لقيل : دياوين ويقال : دونت الديوان . وأول من وضع الديوان في الإسلام عمر بن الخطاب وفي سببه أقوال لا يحتملها هذا المختصر . قال الماوردي : الديوان: موضوع لحفظ الحقوق من الأموال والأعمال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال وقد بسطت الكلام فيه في تهذيب الأسماء واللغات .

(٢) **السبيل** : الطريق يؤنث ويذكر وسمي المسافر ابن سبيل لملازمته إياها كملازمة الطفل أمه .

(٣) قوله : **وفق كفايتهم** : أي قدرها من غير زيادة وهو بفتح الواو .

﴿ باب صدقة التطوع ﴾

ويستحب الصدقة في جميع الأوقات ، ويستحب الإكثار منها في شهر رمضان ، وأمام الحاجات[1] ، ولا يحل ذلك لمن هو محتاج إلى ما يتصدق به في كفايته ، وكفاية من تلزمه كفايته ، أو في قضاء دينه ، ويكره لمن لا يصبر على الإضافة[2] .

* * *

(١) قوله : **أمام الحاجات** : هو بفتح الهمزة أي قدامها بين يديها .
(٢) **الإضاقة** : الحاجة والضيق .

كتاب الصيام[1]

يجب صوم شهر رمضان[2] على كل مسلم ، بالغ ، عاقل ، قادر على الصوم فأما الكافر فإن كان أصليًا لم يجب عليه ، وإن كان مرتدًا وجب عليه، وأما الصبي فلا صوم عليه غير أنه يؤمر به لسبع ، ويضرب على تركه لعشر ، ومن زال عقله بجنون لم يجب عليه الصوم ، فإن بلغ الصبي أو أفاق المجنون في أثناء النهار لم يلزمهما صوم ذلك اليوم على ظاهر المذهب، فأما من لا يقدر على الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه[3] فلا يجب عليه الصوم ، إلا أنه تلزمه الفدية عن كل يوم مدٌّ من طعام في أصح القولين، ولا يلزمه في الآخر ، ومن ترك الصوم جاحدًا لوجوبه كفر، وقتل بكفره ، ومن تركه غير جاحد من غير عذر حبس ومنع الطعام والشراب ، ولا يجب صوم شهر رمضان إلا برؤية الهلال[4] ، فإن غم عليهم[5]، وجب عليهم

---

(١) ﴿ **كتاب الصيام** ﴾ : الصيام والصوم في اللغة : الإمساك ، وفي الشرع : إمساك مخصوص في زمن مخصوص من شخص مخصوص .

(٢) **رمضان** :يجمع على رمضانات وأرمضاء بالمد ورماضين حكاه النحاس عن الكوفيين . قال وغلطهم فيه سيبويه . قال النحاس : وحكوا فيه أرمضة ، قال : ويجوز رماض كما قيل : شعاب في جمع شعبان . قال الجوهري : يقال أنهم لما نقلوا أسماء الشهور من اللغة القديمة سموها بالأزمنة التي وقعت فيها فصادف هذا الشهر أيام رمض الحر أي شدته فسمي بذلك ، وقيل فيه قولان آخران أوضحتهما في تهذيب الأسماء مع ما يتعلق بلفظ رمضان والخلاف في كراهة إطلاقه من غير إضافة شهر إليه . والصحيح ألا كراهة

(٣) قوله : **لا يرجى برؤه** : فيه ثلاث لغات أحدها : برئ من المرض يبرأ برءا بضم الباء ، والثانية : برأ يبرأ برءآ بفتحها ، والثالثة : بروء برءا .

(٤) **الهلال** : معروف . قال الجوهري وغيره : إنما يكون هلالاً الليلة الأولى والثانية والثالثة ثم هو قمر وحكى المصنف في المهذب خلافًا بين الناس فيما يخرج به عن تسميته هلالاً . ويسمى قمرًا . فقيل : إذا استدار . وقيل : إذا بهر ضوءه .

(٥) قوله : **غم عليهم** : قال العلماء : هو من قولهم غممت الشيء إذا غطيته وغم علينا الهلال=

استكمال شعبان[1] ، ثم يصومون ،فإن رأوا الهلال بالنهار فهو الليلة المستقبلة، ويقبل في هلال شهر رمضان عدل في أصح القولين ، ولا يقبل في الآخر إلا عدلان ، ولا يقبل في سائر الشهور إلا عدلان ، فإن قامت البينة بالرؤية في يوم الشك وجب عليهم قضاؤه ، وفي إمساك بقية النهار قولان : أحدهما يجب والثاني لا يجب ، وإن صاموا بشهادة واحد ثلاثين يومًا ولم يروا الهلال أفطروا ، وقيل لا يفطرون ، وإن اشتبهت الشهور على أسير تحرى وصام ، فإن وافق الشهر ، وأما بعده أجزأه ، فإن وافق ما قبله لم يجزئه في أصح القولين ، فإن رأى هلال شوال وحده أفطر سرًا ، ولا يصح صوم شهر رمضان ، ولا غيره من الصيام الواجب إلا بنية من الليل لكل يوم، وقيل يصح بنية مع الفجر ويصح النفل بنية قبل الزوال ، وفيه قول آخر: أنه يصح بنية بعد الزوال أيضًا[2] ، ولا يصح صوم شهر رمضان ، ولا غيره من الصيام الواجب إلا بتعيين النية ، ويصح النفل بنية مطلقة ، ومن مرض وخاف الضرر[3] جاز له أن يفطر ، وعليه القضاء ، ومن سافر قبل الفجر سفرًا يقصر فيه الصلاة جاز له أن يفطر ، والأفضل أن يصوم ، وإن أفطر فعليه القضاء ، وإن خافت الحامل ، والمرضع على أنفسهما فطرتا ، وعليهما القضاء ، وإن خافتا على ولديهما أفطرتا ، وعليهما القضاء ، وفي الفدية ثلاثة أقوال : أحدها أنها تجب عليهما في كل يوم مد من طعام ، والثاني أنها مستحبة ، والثالث أنها تجب على المرضع دون الحامل ، وإذا حاضت الصائمة ، أو نفست بطل صومها ، وعليها القضاء ، وإن جن بطل صومه ، ولا قضاء عليه ، وإن أغمى عليه جميع النهار لم يصح صومه وعليه القضاء ، وإن أغمى عليه في بعض النهار ففيه ثلاثة أقوال : أحدها يبطل

= غمًا وغمى وأغمى فهو مغمي .

(١) **شعبان** : سمي بذلك لتشعبهم فيه بكثرة الغارات . قال النحاس : جمعه شعبانات وشعاب على حذف الزوائد ، قال : وحكى الكوفيون : شعابين وذلك خطأ عند سيبويه . كما لا يجوز عنده في عثمان عثامين .

(٢) قوله : **يصح بنية بعد الزوال أيضًا** : قال أهل اللغة : هو مصدر آض يئيض أيضًا أي عاد ، وآض فلان إلى أهله : أي رجع ، قال ابن السكيت : وإذا قال لك فعلت ذلك أيضًا فقل قد أكثرت من أيض .

(٣) الضرر : والضر والضير : الأذى .

صومه ، والثاني لا يبطل ، والثالث إن كان مفيقًا من أول النهار لم يبطل ، وقيل إن كان في طرفيه مفيقًا لم يبطل ، وإن طهرت الحائض ، أو أسلم الكافر ، أو أفاق المجنون ، أو قدم المسافر وهو مفطر استحب لهم إمساك بقية النهار ، وإن بلغ الصبي ، وقدم المسافر وهما صائمان ، فقد قيل يلزمهما إتمام الصوم ، وعندي أنه يلزم المسافر دون الصبي ، ومن نوى الخروج من الصوم بطل صومه ، وقيل لا يبطل ، فإن أكل ، أو شرب ، أو استعط[1] ، أو احتقن[2] ، أو صب الماء في أذنيه فوصل إلى دماغه ، أو طعن جوفه ، أو طعن بأذنه ، أو داوى[3] جرحه فوصل الدواء إلى جوفه ، أو استقاء[4] ، أو جامع ، أو باشر فيما دون الفرج فأنزل ، أو استمنى فأنزل ذاكرًا للصوم عالمًا بالتحريم ، بطل صومه ، وعليه القضاء ، وإمساك بقية النهار ، وإن فعل ذلك ناسيًا ، أو جاهلاً ، أو فعل به شيء من ذلك مكرهًا لم يبطل صومه ، وإن أكره حتى فعل بنفسه ففيه قولان : أصحهما أنه لا يبطل ، وإن تمضمض ، أو استنشق فوصل الماء إلى جوفه بطل صومه في أحد القولين دون الآخر ، وإن بالغ بطل ، وقيل على قولين ، وإن أكل معتقدًا أنه ليل ثم بان أنه نهار لزمه القضاء ، وإن أكل شاكًا في طلوع الفجر لم يلزمه القضاء ، وإن أكل شاكًا في غروب الشمس ، لزمه القضاء ، وإن طلع عليه الفجر وفي فيه طعام فلفظه ، أو كان مجامعًا فنزع يصح صومه ، إن استدام بطل ، وإذا جامع من غير عذر لزمهما القضاء ، وفي الكفارة[5] ثلاثة أقوال : أحدها تجب على كل واحد منهما كفارة ، والثاني تجب عليه دونها ، والثالث تجب عليه كفارة عنه ، وعنها ، والكفارة عتق رقبة[6] مؤمنة ،

---

(١) **الاستيعاط** : هو أخذ الدواء وغيره من أنفه حتى يصل دماغه واستعط الرجل واستعطه .

(٢) **الاحتقان** : جعل الدواء ونحوه في الدبر وقد احتقن الرجل والاسم : الحقنة بالضم .

(٣) **الدواء** : ممدود مفتوح الدال وحكى الجوهري لغة في كسرها وهي شاذة غريبة وداويته مداواة وتداوى هو .

(٤) قوله : **استسقاء** : بالمد والهمز أي استدعى القيء فأخرجه وكذلك استمنى مقصور استدعى خروج المني فخرج، أما إذا نظر إلى امرأة فأفكر فخرج فلا يفطر. وتقيأ بالهمز بمعنى استقاء.

(٥) **الكفارة** : أصلها من الكفر بفتح الكاف وهو الستر لأنها تستر الذنب وتذهبه هذا أصلها ثم استعملت فيما وجد فيه صورة مخالفة أو انتهاك وإن لم يكن فيه إثم كالقتال خطأ وغيره .

(٦) قوله : **عتق رقبة** : قال الأزهري : إنما قيل لمن اعتق نسمة : اعتق رقبة وفك رقبة فخصت الرقبة دون جميع الأعضاء لأن حكم السيد وملكه كحبل في رقبة العبد . وكالغل المانع له من=

فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينًا ، فإن لم يجد ثبت في ذمته في أحد القولين إلى أن يجد ، ويسقط في الثاني، ومن حركت القبلة شهوته كره له أن يقبل ، ويكره للصائم العلك[1] ، ويكره له الاحتجام ، ويكره له السواك بعد الزوال ، ويكره له الوصال[2] ، ويكره له ولغيره صمت يوم إلى الليل ، وينبغي للصائم أن ينزه صومه من الشتم[3]، والغيبة[4] ، فإن شوتم[5] ، فليقل إني صائم[6] ، ويستحب له أن يتسحر ، وأن يؤخر السحور[7] ما لم يخش طلوع الفجر ، ويعجل الفطر إذا تحقق غروب الشمس ، ويستحب أن يفطر على تمر ، فإن لم يجد فعلى الماء ، ويستحب أن يدعو على الإفطار بدعاء رسول الله ﷺ اللهم لك صمت ، وعلى رزقك[8] أفطرت ، ويطلب ليلة القدر[9] في جميع شهر رمضان ،

= الخروج. فإذا أعتق فكأنه أطلق من ذلك وسيأتي تهذيب لغات العتق في بابه إن شاء الله تعالى .

(١) قوله : **ويكره للصائم العلك** : هو بفتح العين مصدر علك يعلك بضم اللام علكًا أي : مضغه ولاكه .

(٢) **الوصال** : والمواصلة أن يصوم يومين ليس بينهما أكل ولا شرب .

(٣) قوله : **وينبغي للصائم أن ينزه صومه عن الشتم** : معناه يؤمر بذلك ويطلب منه ، قال الواحدي: أصل ينبغي من قولهم بغيته أي : طلبته واستعمل الشافعي انبغى موضع ينبغي فانكرها عليه بعض المتقدمين وزعموا أنه لم يستعمل انبغى بل هجر واستعمل ينبغي كما هجر ودع ووذر واستعمل يدع ويذر ، وأجاب الخطابي وغيره : بأنه يستعمل ماضيًا ومضارعًا انبغى ينبغي حكاه ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي عن العرب ، وعن ثعلب عن الأحمر قال : قرأ اللحياني عن الكسائي في النوادر : انبغى .

(٤) **النزاهة** : البعد من القبيح ، تنزهه يتنزه تنزهًا ونزه نفسه وصومه أي : باعده عن القبيح . **الغيبة** : ذكر الإنسان بما يكرهه مما هو فيه وهي حرام إلا في ستة مواضع بسطتها في كتاب الأذكار وفي رياض الصالحين .

(٥) قوله : **فإن شوتم** : معناه إن شتمه غيره متعرضًا لمشاتمته وإنما قال المصنف : شوتم ولم يقل: شتم وإن كان مراده شتم لموافقة الحديث الصحيح : « فإنن امرؤ شاتمه أو قاتله » .

(٦) قوله : **فليقل إني صائم** : قيل : يقوله بلسانه لا يقصد الرياء بل بنية وعظ الشاتم ودفعه بالتي هي أحسن . وقيل : يقوله في قلبه لنفسه ويذكرها ذلك لتصبر ولا تشاتم فيذهب بركة صومها والأول أظهر .

(٧) **السحور** : بضم السين : الأكل في السحر وهو قبيل الفجر وبالفتح اسم للمأكول حينئذ .

(٨) **الرزق** : عند أصحابنا المتكلمين وعند أهل اللغة : كل ما انتفع به المنتفع من مأكول ومشروب وملبوس ومركوب وولد وزوجة ودار وغير ذلك ويطلق على الحلال والحرام عندنا .

(٩) **ليلة القدر** : أي ليلة الحكم والفصل وهي التي يفرق فيها كل أمر حكيم أي : يكتب للملائكة بيان ما يصير في تلك السنة .

وفي العشر الأخير أكثر ، وفي ليالي الوتر أكثر ، وأرجاها ليلة الحادي والعشرين، والثالث والعشرين ، ويستحب أن يكون دعاؤه فيها اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عني ، ومن لزمه قضاء شيء من شهر رمضان فالمستحب أن يقضيه متتابعًا ، ولا يجوز أن يؤخر القضاء إلى رمضان آخر من غير عذر ، فإن أخره لزمه مع القضاء عن كل يوم مد من طعام ، ومن مات وعليه صوم تمكن من فعله أطعم عنه عن كل يوم مد من طعام ، وفيه قول آخر أنه يصام عنه .

﴿ باب صوم التطوع ﴾

يستحب لمن صام شهر رمضان أن يتبعه بست من شوال[1] ، ويستحب أن يصوم يوم عرفة[2] إلا أن يكون حاجًا بعرفة ، فيكره له ، ويستحب صوم يوم تاسوعاء ، وعاشوراء[3] من المحرم ، وأيام البيض[4] من كل شهر ،

---

(١) قوله : يتبعه بست من شوال : وهو موافق الفظ الحديث في صحيح مسلم وغيره وإنما حذفت الهاء من ستة لأن العرب إنما تلتزم الإتيان بالهاء في المذكر الذي هو دون العشرة أحد عشر إذا صرحت بلفظ المذكر كقوله تعالى : ﴿ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ ﴾ فأما إن لم يأتوا بلفظ المذكر فيجوز إثبات الهاء وحذفها فتقول : صمنا ستًا ولبثنا عشرًا وتزيد الأيام ، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ أي عشرة أيام. ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا ﴾ ونقله الفراء وابن السكيت وغيرهما عن العرب. ولا يتوقف فيه إلا جاهل غبي .

(٢) عرفة : وعرفات اسم لموضع الوقوف وهي أرض واسعة قد أوضحت حدودها في المناسك ، قيل سميت بذلك لأن آدم عرف حواء فيها . وقيل لأن جبريل عرف إبراهيم عليهما السلام فيها المناسك . ويحتمل أن يكون لتعارف الناس فيها وجمعت عرفة على عرفات وإن كانت موضعًا واحدا لأن كل جزء منها يسمى عرفة ، ولهذا كانت مصروفة كقصبات . قال النحويون : يجوز أيضًا ترك صرفه كما يجوز ترك صرف عانات وأذرعات على أنه اسم مفرد لبقعة قال الزجاج : والوجه الصرف عند جميع النحويين .

(٣) تاسوعاء وعاشوراء : ممدودان على المشهور ، وحكى القلعي قصرهما وهو شاذ وباطل . قال الجوهري : ويقال عاشوراء بالمد وهو العاشر من المحرم وتاسوعاء التاسع منه .

(٤) قوله : وأيام البيض : هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف وهو الصواب ويقع في بعض النسخ أو أكثر الأيام البيض وكذلك تقع في كثير من كتب الفقه وغيرها وهو خطأ عند أهل العربية معدود في لحن العامة لأن الأيام كلها بيض وإنما صوابه أيام البيض أي أيام الليالي البيض وهي اليوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر هو الصحيح المشهور وقيل الثاني عشر بدل الخامس عشر حكاه الصيمري والماوردي والبغوي وصاحب البيان وغيرهم وهو شاذ فالاحتياط=

وصوم الإثنين[1] ، والخميس[2] ، ومن دخل في صـــوم تطوع ، أو صـلاة تطوع، استحب له إتمامـها ، فإن خرج منهما لم يلزمـه القضاء ، وإن دخل في حج تطوع ، أو عمرة تطوع لزمـه إتمامها ، فإن أفسدها لزمـه القضاء ، ولا يجوز صوم يوم الشك[3] ، إلا أن يوافق عـادة له ، أو يصله بما قـبله ، وقيل لا يجوز إذا انتصف شعبان أن يصوم إلا أن يوافق عادة له ، أو يصله بما قـبله ، ويكره أن يصـوم يوم الجمـعـة وحـده ، ولا يحل في يوم الفطر ، والأضحى ، وأيام التشريق[4] ، فإن صـام في هذه الأيام لم يصح الصوم ، وقال في القديم يصح للمتمتع صوم أيام التشريق .

﴿ باب الاعتكاف[5] ﴾

الاعـتكاف سـنة ، ولا يجب إلا بالنذر ، ولا يصح إلا بـالنيـة ، ولا يصح إلا في المسجد ، والأفضل أن يكون بصوم ، وأن يكون في الجامع[6] ، وإن نذر الاعتكاف في الليل لم يلزمه بالنهـار ، وإن نذر في النهار لم يلزمه

= صوم الأربعة . قالوا وسميت بيضًا لبقاء القمر في جميع الليل ، وقيل غير ذلك .

(١) **يوم الاثنين** : لأنه ثاني الأيام . قال أبو جعفر النحاس سبيله أن لا يثنى ولا يجمع بل يقال : مضت أيام الاثنين . قال وقد حكى البصريون اليـوم الأثن والجمع الثني وذكر الفراء أن جمعه الاثانين والاثان . وفي كتاب سيبويه اليوم الثـني فعلى هذا جمعه الاثنا ، وقال الجوهري : لا يثنى ولا يجمع لأنه مثنى فإن أحببت جمعه قلت اثانين .

(٢) **يوم الخميس** : لأنه خامس الأسـبوع . قال النحـاس : جمعـه أخمسـة وخمس وخمـسان : كرغيف ورغف ورغفان وأخمساء كأنصباء وأخامس حكاه الفراء .

(٣) **يوم الشك** : هو الذي يتحدث فـيه برؤية هلال رمضان من لا يثـبت بقولهم كالعبـيد والنساء والفساق والصبيان وليس من الشك أن تكون السماء مغيمة فلا يرى .

(٤) **أيام التشريق** : ثلاثة بعد يوم النحـر سميت بذلك لأن الناس يشـرقون فيها لحـوم الأضاحي والهدايا :أي ينشرونها ويقددونها ، وأيام التشريق هي الأيام المعدودات .

(٥) **الاعتكاف** : أصله الحبس واللبث والملازمـة للشيء فسمي الاعـتكاف الشرعي لملازمته المسـجد ولبثـه فيه ، يقـال : عكف يعكف ويعكف بضم الكاف وكسرهـا عكوفًا وعكفًا أي أقام على الشيء لا يعدل عنه . وعكفـته أعكفه بكسـر الكاف عكفا . فلفظ عكف يكون لازمًا ومتـعديًا كرجع ورجـعته ونقص ونقصـته ويسمى الاعتكاف جـوارًا . ومنه حديث عائشة في صـحيح البخاري وغيره : « وهو مجاور في المسجد » .

(٦) **الجامع** : هو المسجد الذي يقام فـيه الجمعة سمي به لجمعه الناس ، ويقـال له : المسجد الجامع وهو عند الكوفيين على ظاهره وعند البصريين تقديره مسجد المكان الجامع .

في الليل ، وإن نذر اعتكاف يومين متتابعين لزمه اعتكاف يومين متتابعين ، وفي الليلة التي بينهما وجهان : أصحهما أنه لا يلزمه ، وإن نذر اعتكاف مدة متتابعة فخرج لما لا بد منه كالأكل والشرب ، وقضاء حاجة الإنسان[1] ، والحيض ، والمرض ، وقضاء العدة ، وأداء شهادة تعينت عليه لم يبطل اعتكافه ، فإن خرج لما له منه بد من زيارة ، وعيادة ، وصلاة جمعة بطل اعتكافه إلا أن يكون قد شرط ذلك في نذره ، فلا يضره ، فإن خرج لما لا بد منه فسأل عن المريض في طريقه ، ولم يعرج[2] جاز ، وإن خرج من المعتكف[3] عامداً ، أو جامع في الفرج[4] عامداً بطل اعتكافه ، وإن باشر فيما دون الفرج بشهوة ففيه قولان ، وإن خرج إلى المنارة[5] الخارجية من المسجد لم يضره ، ولا يعتكف العبد بغير إذن مولاه ، ولا المرأة بغير إذن الزوج ، ويجوز للمكاتب أن يعتكف بغير إذن مولاه .

* * *

(١) **قضاء حاجة الإنسان** : كناية عن البول والغائط .
(٢) قوله : **ولم يعرج** : بضم أوله وكسر الراء المشددة أي لم يعدل .
(٣) قوله : **خرج من المعتكف** : بفتح الكاف وهو موضع الاعتكاف .
(٤) قوله : **جامع في الفرج** : يعني القبل أو الدبر .
(٥) **المنارة** : بفتح الميم باتفاقهم وكذلك المنارة التي يسرج عليها .

كتاب الحج[1]

الحج فرض ، وفي العمرة[2] قولان : أصحهما أنها فرض ، ولا يجب في العمر إلا مرة ، إلا أن ينذر ، أو يدخل إلى مكة[3] لحاجة لا تتكرر من تجارة ، أو زيارة ، فيلزمه الإحرام بالحج ، أو العمرة في أحد القولين ، ولا يلزمه ذلك في الآخر ، ولا يجب ذلك إلا على مسلم عاقل ، بالغ ، حر ، مستطيع ، فأما الكافر الأصلي فلا يجب عليه ، ولا يصح منه ، وأما المرتد فإنه يجب عليه ، ولا يصح منه ، وأما المجنون فلا يجب عليه ، ولا يصح منه ، وأما الصبي[4] فإنه لا يجب عليه ، ويصح ، فإن كان مميزًا أحرم بإذن

---

(١) ﴿ كتاب الحج ﴾ : هو بفتح الحاء وكسرها وكذا الحجة فيها اللغتان وأكثر المسموع فيها الكسر والقياس الفتح وأصله القصد . وقال الأزهري: هو من قولك حججته إذا أتيته مرة بعد أخرى والأول هو المشهور . (٢) العمرة : الزيارة وقيل القصد ذكرهما الأزهري والأول أشهر .

(٣) مكة : وبكة لغتان عند جماعة وقال آخرون : مكة الحرم كله وبكة المسجد خاصة حكاه الماوردي عن الأزهري وزيد بن أسلم ، وقيل : مكة اسم البلد وبكة اسم البيت حكاه عن النخعي وغيره ، وقيل : مكة البلد وبكة البيت وموضع الطواف سميت بكة لازدحام الناس بها يبك بعضهم بعضًا أي يدفع في زحمة الطواف . وقال الليث : لأنها تبك أعناق الجبابرة أي تدقها والبك : الدق ، وسميت مكة لقلة مائها من قولهم : أمتك الفصيل ضرع أمه إذا امتصه. وقيل لأنها تمك الذنوب أي : تذهب بها ، ويقال : لمكة أيضًا أم القرى ، والبلد الامين ، وأم رُحْم بضم الراء وإسكان الحاء المهملة ، وصلاح بفتح الصاد وكسر الحاء مبني علي الكسر كقطام ونظائرها ، والباسة بالباء لأنها تلبس الظالم أي : تحطمه ، والناسة بالنون والنساسة لأنها تنس الملحد فيها أي : تطرده وقيل لقلة مائها من النس وهو البيس حكاه الجوهري عن الأصمعي ، والحاطمة ، والرأس ، وكُوثَى بضم الكاف وفتح المثلثة ، والعرش، والقادس، والمقدسة. فهذه هي ستة عشر اسمًا. وكثرة الأسماء لشرف المسمى ولهذا كثرت أسماء الله تعالى ورسوله ﷺ ، وقد بسطت بيان مكة ابتداء وانتهاء وما يتعلق بها وبالمسجد والكعبة في المناسك والتهذيب. وهي أفضل الأرض عند الشافعي وأكثر العلماء ، ورجح مالك وطائفة المدينة .

(٤) الصبي : المميز الذي يفهم الخطاب ورد الجواب ولا يضبط بسن بل يختلف باختلاف الأفهام .

الولي ، وإن كان غير مميزاً أحرم عنه أحد أبويه[1] ، وفعل عنه وليه ما لا يتأتي منه[2] ، ونفقته في الحج ، وما يلزمه من الكفارة في ماله في أحد القولين ، وفي مال الولي في القول الآخر ، وأما العبد فلا يجب عليه الحج، ويصح منه ، فإن بلغ الصبي ، وعتق العبد[3] ، قبل الوقوف في الحج، وقبل الطواف في العمرة أجزأهما عن حجة الإسلام وعمرته ، والمستطيع اثنان، مستطيع بنفسه ، ومستطيع بغيره ، فالمستطيع بنفسه أن يكون صحيحًا واجدًا للزاد والماء بثمن المثل في المواضع التي جرت العادة أن يكون فيها في ذهابه[4] ، ورجوعه ، وأن يكون واجدًا لراحلة[5] تصلح لمثله إن كان بينه ، وبين مكة مسافة[6] تقصر فيها الصلاة ، وأن يكون ذلك فاضلاً عما يحتاج إليه من مسكن[7] ، وخادم[8] إن احتاج إليه ، وقضاء دين إن كان عليه، وأن يجد طريقًا أمنًا من غير خفارة[9] ، وأن يكون عليه من الوقت ما يتمكن فيه من السير لأدائه ، وإن كانت امرأة بأن يكون معها من تأمن معه على نفسها ، والمستطيع بغيره أن يجد من لا يقدر على الثبوت على الراحلة

---

(١) **قوله : أحد أبويه** : يعني الأب والأم هذا يسمى : باب التغليب يكون اثنان مختلفا اللفظ يثنيان على لفظ أحدهما تارة لشرفه وتارة لشهرته وتارة لخفته وتارة لغير ذلك كالأبوين والعمرين أبي بكر وعمر ، والقمرين الشمس والقمر ، والمصعبين مصعب بن الزبير وابنه ، والخبيبين أي : خبيب عبد الله بن الزبير وأخيه مصعب وغير ذلك ، وقد ذكر أبو عبيد في غريب المصنف وابن السكيت في آخر إصلاح المنطق بابًا في هذا واضحًا .

(٢) **قوله : يتأتى منه** : أي يتهيأ .

(٣) **قوله : عتق العبد** : بفتح العين والتاء واعتقه سيده .

(٤) **الذهاب** : بفتح الدال ويقال فيه الذهوب بضمها . يقال ذهب يذهب وأذهبته .

(٥) **الراحلة** : الناقة التي تصلح للرحل ويقال لكل ما يركب من الإبل ذكرًا كان أو أنثى حكاهما الجوهري ، وهذا الثاني مراد المصنف والفقهاء .

(٦) **المسافة** : الأرض البعيدة ، قال الجوهري : يقال سفت الشيء أسوفه سوفًا : إذا شممته ، والاستياف الاشتمام ، والمسافة : البعد وأصلها من الشم وكان الدليل إذا كان في فلاة أخذ التراب فشمه ليعلم أعلى أقصد هو أم لا ، ثم كثر استعمالهم الكلمة حتى سموا البعد مسافة .

(٧) **المسكن** : بفتح الكاف وكسرها .

(٨) **الخادم** : يطلق على الذكر والأنثى .

(٩) **الخفارة** : بضم الخاء وكسرها وفتحها ثلاث لغات حكاهن صاحب المحكم وهي المال المأخوذ في الطريق للحفظ .

لزمانه[1] ، أو كبر[2] مالا يدفع إلى من يحج عنه ، أو له من يطيعه فيلزمه فرض الحج ، والمستحب لمن وجب عليه الحج ، أو العمرة أن لا يؤخر ذلك، فإن أخره ، وفعل قبل أن يموت لم يأثم ، ومن وجب عليه ذلك ، وتمكن من فعله فلم يفعل حتى مات وجب قضاؤه من تركته كالزكاة ، ولا يحج ، ولا يعتمر عن غيره ، وعليه فرضه ، ولا يتنفل بالحج عن نفسه ، وعليه فرضه ، ولا يؤدي نذر الحاج ، وعليه حجة الإسلام ، فإن أحرم عن غيره، أو تنفل ، وعليه فرضه انصرف إلى الفرض ، وكذلك لو أحرم بنذر الحج ، وعليه فرض الإسلام انصرف إلى فرض الإسلام ، ولا تجوز النيابة في حج التطوع في أحد القولين ، وتجوز في الآخر ، ويجوز الإحرام بالعمرة ، وفعلها في جميع السنة ، ولا يجوز الإحرام بالحج إلا في أشهر الحج ، وهي شوال[3] ، وذو القعدة[4] ، وعشر ليال من ذي الحجة[5] ، فإن أحرم بالحج في غير أشهره انعقد إحرامه بالعمرة ، ويجوز إفراد الحج عن العمرة، ويجوز القران بينهما، ويجوز التمتع[6] بالعمرة إلى الحج ، وأفضلها الإفراد، ثم التمتع، ثم القران ، والإفراد أن يحج ، ثم يخرج إلى أدني الحل ، ويحرم بالعمرة ، والتمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، ويفرغ منها ، ثم يحج من عامه ، والقران أن يجمع بينهما في الإحرام ، أو يهل[7]

---

(١) **الزمانة** : بفتح الزاي ، يقال : زمن يزمن : كعلم يعلم .

(٢) **الكبر** : بكسر الكاف وفتح الباء والمراد هنا الهرم .

(٣) **شوال** : سُمي بذلك من شالت الإبل بأذنابها إذا حملت ذكره النحاس : قال : وجمعه شوالات وشواويل وشواول .

(٤) **ذو القعدة** : لأنهم يقعدون فيه عن القتال لكونه من الأشهر الحرم وهو بفتح القاف على المشهور وحكى صاحبا المشارق والمطالع كسرها .

(٥) **وذو الحجة** : لأنهم يحجون فيه وهو بكسر الحاء وحكى فتحها . قال النحاس : جمعها ذوات القعدة وذوات الحجة . قال وحكى الكسائي : مضت أولات القعدة . وحكوا في الجمع أيضًا : ذات القعدة وهو جائز كما يقال : هذه الشهور وهؤلاء .

(٦) **التمتع** : قال الواحدي : هو التلذذ والانتفاع يقال تمتع به أي : أصاب منه ، والمتاع : كل شيء ينتفع به وأصله من قولهم حبل متاع : أي طويل سمي المحرم : متمتعًا لتمتعه بمحظورات الإحرام بين الحج والعمرة ولانتفاعه بسقوط العود إلى الميقات للحج .

(٧) **الإهلال** : الإحرام وأصله رفع الصوت ومنه استهلال الولد فسمي الإحرام إهلالاً لرفعه صوته بالتلبية .

بالعمرة، ثم يدخل عليها الحج قبل الطواف ، ثم يقتصر على أفعال الحج ، وإن أهل بالحج ، ثم أدخل عليه العمرة ففيه قولان : أحدهما يصح ، ويصير قارنًا ، والثاني لا يصح ، ويجب على المتمتع ، والقارن دم ، ولا يجب ذلك على القارن إلا أن يكون من غير حاضري المسجد الحرام ، ولا على المتمتع إلا أن يعود لإحرام الحج إلى الميقات ، وأن لا يكون من غير حاضري المسجد الحرام ، وحاضر المسجد الحرام أهل الحرم ، ومن كان منه على مسافة لا تقصر فيها الصلاة ، والأفضل أن يذبح دم التمتع، والقران يوم النحر، فإن ذبح المتمتع بعد الفراغ من العمرة ، والقارن بعد الإحرام بالحج جاز على ظاهر المذهب، وقيل لا يجوز دم التمتع حتى يفرغ من العمرة، ويحرم بالحج ، فإن لم يجد الهدي صام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله في أصح القولين: وإذا فرغ من الحج في القول الآخر .

﴿ باب المواقيت ﴾

ميقات أهل المدينة[1] ذو الحليفة[2] ، وميقات أهل اليمن يلملم[3] ، وميقات أهل نجد[4] قرن[5] ، وميقات أهل الشام[6] ومصر الجحفة[7] ، وميقات

---

(١) **مدينة النبي** : ﷺ لها أسماء : المدينة والدار لأمنها والاستقرار بها ، وطابة وطيبة من الطيب وهو الرائحة الحسنة والطاب والطيب لغتان وقيل : من الطيب وهو الطاهر لخلوصها من الشرك وطهارتها . وقيل : من طيب العيش بها . وفي صحيح مسلم : أن النبي ﷺ قال: « إن الله تعالى سمى المدينة طابة » رواه جابر .

(٢) **ذو الحليفة** : بضم الحاء المهملة وفتح اللام وبالفاء على نحو ستة أميال من المدينة ، وقيل : سبعة ، وقيل : أربعة ومن مكة نحو عشرة مراحل .

(٣) **يلملم**: بفتح الياء واللامين وإسكان الميم بينهما. ويقال فيه: ألملم. وهو على مرحلتين من مكة .

(٤) **نجد** : بفتح النون وهو ما بين جرش إلى سواد الكوفة وحده من الغرب الحجاز . قال صاحب المطالع : ونجد كلها من عمل اليمامة .

(٥) **قرن** : بفتح القاف وإسكان الراء بلا خلاف وغلطوا الجوهري في فتحها وفي زعمه أن أويس القرني منسوبًا إليه وإنما هو من بني قرن بطن من مراد وهو على مرحلتين من مكة .

(٦) **الشام**: مهموز مكسور ويجوز تخفيف الهمز ويجوز الشآم بفتح الشين والمد وهي ضعيفة وإن كانت مشهورة. قال صاحب المطالع: أنكرها أكثرهم وهي مذكر على المشهور، وقال الجوهري: يذكر ويؤنث وهو من العريش إلى الفرات طولاً، وقيل إلى بالس، وفي اشتقاقه والنسبة إليه أقوال متسعة أوضحتها في التهذيب .

(٧) **الجُحفة** : بجيم مضمومة ثم حاء مهملة ساكنة . كانت قرية كبيرة وهي على نحو سبع =

أهل العراق[1] ذات عرق[2] ، وإن أهلوا من العتيق[3] فهو أفضل ، وهذه المواقيت لأهلها ، ولكل من مر بها من غير أهلها ، ومن كان أهله دون الميقات أو في الحرم ، فميقاته موضعه ومن سلك طريقًا لا ميقات فيه أحرم إذا حاذى أقرب المواقيت إليه ، ومن كان داره فوق الميقات فالأفضل أن لا يحرم إلا من الميقات في أصح القولين ، من دويرة أهله في القول الآخر ، ومن جاوز الميقات غير مريد النسك ، ثم أراد أن يحرم أهل من موضعه ، ومن جاوز الميقات مريد للنسك ، وأحرم دونه فعليه دم ، فإن عاد إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم.

﴿ باب الإحرام، وما يحرم فيه ﴾[4]

إذا أراد أن يحرم اغتسل ، فإن لم يجد الماء تيمم ، وتجرد عن المخيط[5] في إزار ورداء أبيضين جديدين[6] ، أو نظيفين ، ويتنظف ، ويتطيب، ويصلي ركعتين فإذا بدأ بالسير أحرم في أصح القولين ، وفي القول الثاني يحرم عقيب الصلاة[7] ، وينوي الإحرام بقلبه ، ويلبي ، فإن لم يلب

= مراحل من المدينة وثلاث من مكة ، قال صاحب المطالع وغيره : سميت الجحفة لأن السيل اجتحفها وحمل أهلها . ويقال لها : مَهْيعة : بفتح الميم وإسكان الهاء .

(١) العراق : بكسر العين مذكر على المشهور . وحكى جماعة تأنيثها . قال الأصمعي : هو معرب وفي سبب تسميته نحو عشرة أقوال أوضحتها في التهذيب أشهرها لكثرة أشجاره .

(٢) ذات عرق : بكسر العين وإسكان الراء على مرحلتين من مكة . .

(٣) العقيق : هو واد يدفق ماءه في غورى تهامة ذكره الأزهري في التهذيب وهو أبعد من ذات عرق بقليل .

(٤) قوله : باب الإحرام وما يحرم فيه : هو بفتح الياء ، والإحرام نية الدخول في حج أو عمرة ، سمي إحرامًا لأنه يمنعه من المحظورات .

(٥) المخيط : بفتح الميم وكسر الخاء .

(٦) قوله : جديدين : قال ابن قتيبة : إنما قيل للثوب جديد لأنه حين جده الحائك أي قطعه من النسج فعيل بمعنى مفعول . قال أهل اللغة : جمع الجديد : جُدد بضم الدال كرغيف ورُغف وبابه قال ابن السكيت وطائفة من اللغويين : لا يجوز فتح الدال الأولى وهذا إنكار باطل ففتحها جائز أطبق النحويون على ذكره حكاه جماعة من أهل اللغة منهم أبو عبيدة والمفضل وخلائق واللغتان جاريتان في كل ما كان على هذا الوزن من المضعف ثانيه وثالثه كسرير وسرر وسرر ودليل ودلل ودلل وأشباهه .

(٧) قوله : يحرم عقيب الصلاة : هذا تكرر في التنبيه وغيره من كتب الفقه عقيب بالياء وهي لغة قليلة والمشهور عقب بحذفها .

أجزأه، وقيل لا يجزئه حتى يلبي ، والمستحب أن يعين ما أحرم به ، فإن أحرم مطلقًا، ثم صرفه إلى حج ، أو عمرة جاز ، وإن أحرم بحجتين ، أو عمرتين انعقد إحداهما ، فإن أحرم بنسك ، ثم نسيه ففيه قولان : أحدهما أنه يصير قارنًا[1] ، والثاني أنه يتحرى ويصرف إحرامه إلى ما يغلب على ظنه منهما ، ولا يستحب أن يذكر ما أحرم به في تلبيته[2] ، والتلبية أن يقول لبيك اللهم[3] لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد[4] ، والنعمة لك ، والملك ، لا شريك لك ، ويرفع صوته بالتلبية ، والمرأة تخفض صوتها ، ويستحب أن يكثر من التلبية ، ويستحب ذلك في المسجد ، وإقبال الليل[5] ، والنهار ، وعند اجتماع الرفاق[6] ، وإذا رأى شيئًا يعجبه قال لبيك إن العيش عيش الآخرة[7] ، وإذا لبى صلى على رسول الله ﷺ ، وسأل الله تعالى ما أحب، ولا يلبي في الطواف ، وإذا أحرم حرم عليه لبس المخيط في جميع بدنه ، فإن فعل ذلك لزمته الفدية ، فإن لم يجد إزارًا جاز أن يلبس السراويل ، ولا فدية عليه ، ويحرم عليه لبس الخف ، فإن لبس لزمته الفدية، فإن لم يجد نعلين جاز له أن يلبس خفين مقطوعين من أسفل الكعبين ، ولا فدية عليه ، ويحرم عليه ستر الرأس بالمخيط ، وغيره ، فإن

---

(١) قوله : **ففيه قولان أحدهما أنه يصير قارنًا** : معناه يصير نفسه قارنًا بأن ينوي الآن القران .

(٢) **التلبية** : مشتقة من لب بالمكان لبًا وألب إلبابًا أي : أقام به ، قال الأزهري وغيره : معنى لبيك : أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة وأصلها لبين فحذفت النون للإضافة فهذا أظهر الأقوال في معناها وكرر قوله لبيك للتوكيد .

(٣) قوله : **اللهم** : قال الأزهري : فيه مذهبان للنحويين ، قال الفراء : أصله يا الله آمنا بخير فكثر استعمالها فقيل : اللهم وتركت الميم مفتوحة . قال الخليل : يعني سيبويه وسائر البصريين معناه : يا الله والميم المشددة عوض من ياء النداء والميم المفتوحة لسكونها وسكون الميم قبلها . ولا يقال : يا اللهم لئلا يجمع بين البدل والمبدل وقد سمع في الشعر .

(٤) قوله : **إن الحمد** : يقال بكسر الهمزة وفتحها وجهان مشهوران أصحهما وأشهرهما الكسر ، قال الأزهري وغيره : قالوا : فالكسر على الاستئناف والفتح للتعليل ، قيل : ويستحب أن يقف وقفة لطيفة عند قوله : والملك ، ثم يقول : لا شريك لك .

(٥) **إقبال الليل** : بكسر الهمزة .

(٦) **الرفاق** : بكسر الراء جمع رفقة بضم الراء وكسرها مشهورتان . قال الأزهري : الرفاق جمع رفقة وهي الجماعة يترافقون فينزلون معًا ويرحلون معًا ويرتفق بعضهم ببعض . يقول رافقته وترافقنا وهو رفيقي ومرافقي وجمع رفيق رفقاء .

(٧) قوله : **إن العيش عيش الآخرة**: معناه: أن الحياة المطلوبة الهنيئة الدائمة هي حياة الدار الآخرة .

ستره لزمته الفدية ، ويحرم عليه الطيب في ثيابه ، وبدنه ، ويحرم عليه شم الأدهان المطيبة ، وأكل ما فيه طيب ظاهر ، وشم الرياحين كالورد ، والياسمين[1] ، والورس ، والزعفران ، ويجوز له شم النيلوفر[2] ، والبنفسج ، وفي الريحان الفارسي[3] قولان : فإن استعمل شيئًا من ذلك لزمته الفدية ، ويحرم عليه أن يدهن رأسه ، ولحيته ، فإن فعل ذلك لزمته الفدية ، ويحرم عليه تقليم الأظفار[4] ، وحلق الشعر ، فإن فعل ذلك لزمته الفدية ، ويحرم عليه أن يتزوج ، وأن يزوج ، فإن فعل ذلك فالعقد باطل ، وتكره له الخطبة ، والشهادة على النكاح ، ويحرم عليه الجماع في الفرج[5] ، والمباشرة فيما دون الفرج بشهوة ، والاستمناء[6] ، فإن فعل ذلك لزمته الكفارة ، ويحرم عليه الصيد المأكول ، وما تولد من مأكول ، وغير مأكول ، فإن مات في يده ، أو أتلفه ، أو أتلف جزء منه لزمته الجزاء ، ويحرم عليه لحم ما صيد له ، أو أعان على ذبحه ، أو كان له أثر في ذبحه ، فإن ذبح الصيد حرم عليه أكله ، وهل يحرم على غيره فيه قولان : ولا يملك الصيد بالبيع ، والهبة ، وهل يملك بالإرث ، فقد قيل إنه يملك ، وقيل لا يملك ، وإن كان في ملكه صيد فأحرم زال ملكه عنه في أحد القولين دون الآخر ، وإن احتاج إلى اللبس لحر ، أو برد ، أو إلى الطيب ، والحلق للمرض ، أو إلى ذبح صيد للمجاعة[7] ، جاز له ذلك ، وعليه الكفارة ، وإن صال عليه الصيد[8] جاز له قتله للدفع ، ولا جزاء عليه ، وإن افترش الجراد[9] في طريقه

---

(١) **الياسمين** : فارسي معرب سينه مكسورة ، قال ابن الجواليقي : الياسمين والياسمون إن شئت أعربته بالياء والواو وإن شئت جعلت الإعراب في النون ، لغتان .

(٢) **النيلوفر** : بفتح النون واللام ويقال : نينو ر بنونين مفتوحتين ذكرهما أبو حفص بن مكي الصقلي . قال : ولا يقال نينوفر بكسر النون وجعله من لحن العوام .

(٣) **الريحان الفارسي** : هو الضميران المذكور في باب جامع الإيمان .

(٤) قوله : **ويحرم عليه تقليم الأظافر وحلق الشعر** : لو قال : إزالة الظفر والشعر لكان أحسن وأعم فإنه يحرم إزالتهما بالقلم والحلق وغيرهما .

(٥) قوله : **ويحرم الجماع في الفرج** : يعني القبل والدبر .

(٦) **الاستمناء** : ممدود سبق بيانه في الصوم . (٧) **المجاعة** : بفتح الميم : شدة الجوع .

(٨) قوله: **صال عليه** : أي قصد الوثوب عليه يقال: صال صولاً وصولة : وثب ، والمصاولة والصيال والصيالة : المواثبة .

(٩) قوله : **افترش الجراد في طريقه** : هو برفع الجراد وهو فاعل افترش . قال أهل اللغة : يقال افترش الشيء إذا انبسط ومنه قوله : اكمه مفترشة أي : دكاء .

فقتله ففيه قولان ، وإن نبتت في عينه شعرة فقلعها لم يلزمه شيء ، وإن تطيب ، أو لبس ، أو ادهن ناسيًا لم تلزمه الكفارة ، وإن قتل الصيد ، أو حلق الشعر ، أو قلم الظفر ناسيًا لزمته الكفارة ، وقيل في الحلق ، والتقليم قول آخر إنه لا تلزمه ، فإن جامع ناسيًا ففيه قولان : أصحهما أنه لا تلزمه كفارة ، وإن حلق رأسه مكرهًا ، أو نائمًا وجبت الفدية على الحلق في أحد القولين ، وعلى المحلوق في الآخر ، ويرجع على الحالق ، ويجوز للمرأة القميص ، والسراويل ، والخمار ، والخف ، وفي لبس القفازين[1] قولان : أصحهما أنه لا يجوز لها ذلك ، ولا يجوز لها ستر وجهها ، فإن أرادت الستر عن الناس سدلت[2] على وجهها ما يستره ، ولا يقع على البشر . .

﴿ باب كفارة الإحرام ﴾

إذا تطيب ، أو لبس ، أو باشر فيما دون الفرج بشهوة ، أو أدهن رأسه، أو حلق ثلاث شعرات ، أو قلم ثلاثة أظفار[3] لزمته دم ، وهو مخير بين أن يذبح شاة ، وبين أن يطعم ثلاثة آصع[4] لكل مسكين نصف صاع، وبين أن يصوم ثلاثة أيام ، فإن قلم ظفرًا ، أو حلق شعرة ، ففيه ثلاثة أقوال: أحدها يجب ثلث دم ، والثاني درهم ، والثالث مد ، وإن لبس و تطيب لزمه لكل واحد كفارة ، فإن لبس ، ثم لبس ، أو تطيب ، ثم

---

(١) **القفاز** : بقاف مضمومة ثم فاء مشدودة ثم ألف ثم زاي . قال الجوهري وغيره : هو شيء يعمل لليدين يحشى بقطن ويكون له أزرار يزر على الساعدين من البرد ، تلبسه المرأة في يديها وهما قفازان .

(٢) قوله : **سدلت** : أي أرخت يقال سدل يسدل ويسدل بضم الدال وكسرها سدل فهو سادل .

(٣) قوله : **قلم ثلاثة أظفار** : قال الجوهري : يقال قلم ظفر مخفف اللام وقلم أظفار مشددها ، وقال ابن فارس والأكثرون : قلم وقلم لغتان بمعنى .

(٤) **الآصع** : جمع صاع وهو صحيح وقد عده ابن مكي في لحن العوام ، وقال : الصواب أصوع مثل دار وأدور ، وهذا الذي قاله ابن مكي خطأ صريح وذهول بين بل لفظه اصع صحيحة مستعملة في كتب اللغة وفي الأحاديث الصحيحة وهو من باب المقلوب . وكذلك يجوز آدر في جمع دار وشبه ذلك وهذا باب معروف عند أهل التصريف يسمى باب القلب لأن فاء الكلمة في آصع صاد وعينها واو فقلبت الواو همزة ونقلت إلى موضع الفاء ثم قلبت الهمزة ألفًا حين اجتمعت هي وهمزة الجمع فصار آصعًا وزنه عندهم أعفل ، وكذلك القول في آدر ونحوه ، والصاع يذكر ويؤنث .

تطيب في مجالس قبل أن يكفر عن الأول كفاه عنهما كفارة واحدة في أحد القولين، ويلزمه لكل واحد كفارة في الثاني ، وإن جامع في الفرج في العمرة، أو في الحج قبل التحلل الأول فسد نسكه ، وعليه أن يمضي في فاسده ، ويجب عليه القضاء من حيث أحرم ، ويكون القضاء على الفور ، وقيل لا يجب على الفور ، ويجب عليه نفقة المرأة ، وفي القضاء ، وقيل عليه النفقة ، وإن قضى الحج وهي معه فالمستحب أن يفترقا في الموضع الذي جامعها فيه ، وقيل يجب ذلك ، ويجب عليه بالجماع بدنة[1] ، فإن لم يجد فبقرة[2] ، فإن لم يجد فسبعة من الغنم ، فإن لم يجد قوم البدنة دراهم[3] ، والدراهم طعامًا[4] ، وتصدق به ، فإن لم يجد صام عن كل مد يومًا ، وإن تكرر منه الجماع ، ولم يكفر عن الأول كفاه عنهما كفارة واحدة في أحد الأقوال ، وتلزمه بدنة في القول الثاني ، وشاة في القول الثالث ، فإن جامع بعد التحلل الأول لم يفسد حجه ، وعليه بدنة في أحد القولين ، وشاة في الآخر ، وإن أفسد القضاء ، فإن قتل صيدًا له مثل من النعم وجب فيه مثله من الغنم ، فيجب في النعامة بدنة ، وفي حمار الوحش ، وبقرة

---

(١) **البدنة** : حيث أطلقت في كتب الحديث والفقه المراد بها : البعير ذكرًا كان أو أنثى وشرطها أن تكون في سن الأضحية ، وإن قد دخلت في سن السادسة ولا يطلق في هذه الكتب على غير هذا ، وأما أهل اللغة فقال كثير منهم أو أكثرهم : تطلق على البعير والبقرة . وقال الأزهري : يكون من الإبل والبقر والغنم. وقال الماوردي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلْبُدْنَ ﴾ : قال الجمهور : هي الإبل وقال جابر وعطاء : هي الإبل والبقر . وقيل : الإبل والبقر والغنم ، قال : وهو شاذ وأما إطلاقها على الذكر والأنثى من حيث اللغة فصحيح صرح به صاحب العين وجمعها بُدْن بإسكان الدال وضمها ، وبالإسكان جاء القرآن . وممن ذكر الضم الجوهري . سميت بدنة لعظمها وسمنها لأنهم كانوا يسمنونها .

(٢) **البقرة** : هنا الثنية والشاة جذعة ضأن أو ثنية معز وسبق بيانهما .

(٣) قوله: **قوم البدنة دراهم و.. دراهم طعامًا وتصدق به**: دراهم منصوب . وتقديره قدرها دراهم أو قومها بدراهم فأسقط الباء فنصب كقول الله: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَه ﴾: أي من قومه .

(٤) قوله : **طعامًا** : أي يشتري به طعامًا ويفرقه حبًا .

الوحش بقرة ، وفي الضبع[1] كبش[2] ، وفي الغزال[3] عنز ، وفي الأرنب عناق[4] ، وفي اليربوع[5] جفرة[6] ، وفي الصغير صغير ، وفي الكبير كبير ، وفي الذكر ذكر ، وفي الأنثى أنثى ، وفي الصحيح صحيح ، وفي المكسور مكسور ، فإن فدى الذكر بالأنثى فهو أفضل على المنصوص ، وقيل إن أراد تفريق اللحم لم يجز الأنثى عن الذكر ، وإن فدى الأعور من اليمين بالأعور من اليسار جاز ، ثم هو بالخيار إن شاء أخرج المثل ، وإن شاء اشترى بقيمته طعامًا ، وتصدق به وإن شاء صام عن كل مد يومًا ، وإن أتلف ظبيًا[7] ماخضًا ضمنه بقيمة شاة ماخض ، وإن قتل صيد الأمثل له من النعم وجبت فيه القيمة ، ثم هو بالخيار بين أن يخرج الطعام وبين أن يصوم إلا الحمام[8] ، وكل ما عب ، وهدر[9] ، فإنه يجب فيه شاة ، وهو بالخيار:

---

(١) **الضبع** : بفتح الضاد وضم الباء ويجوز إسكان الباء وهي الأنثى ولا يقال : ضبعة والذكر ضبعان بكسر الضاد وإسكان الباء وجمع المذكر ضباعين كسرحان وسراحين والأنثى ضباع . قال الحريري في الدرة : إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر إلا في التاريخ فإنه بالليالي وإلا في تثنية ضبع وضبعان فيقال : ضبعان بفتح الضاد وضم الباء والنون مكسورة .

(٢) **الكبش** : من الضأن والأنثى نعجة وجمعه أكبش وكباش .

(٣) **الغزال** : قال أهل اللغة : الغزال ولد الظبية إلى حين يقوى وتطلع قرناه ثم هي ظبية والذكر ظبي ، فاعتمد ما ذكرته فقد وقع فيه تخبيط في كثير من كتب الفقه .

(٤) **العناق**: بفتح العين هي الأنثى من أولاد المعز إذا قويت ما لم تستكمل سنة وجمعها أعنق وعنوق .

(٥) **اليربوع** : بفتح أوله وإسكان ثانيه وضم ثالثه جمعه يرابيع .

(٦) **الجفرة** : بفتح الجيم : هي ما بلغت أربعة أشهر من أولاد المعز وفصلت عن أمها . والذكر جفر سمي بذلك لأنه جفر جنباه أي عظما .

(٧) قوله : **وإن أتلف ظبيًا** : مما غلطوا فيه وصوابه ظبية لأن الظبي مذكر والأنثى ظبية لا خلاف في هذا وقد سبق بيانه قريبًا ، وقوله: بقيمة شاة المراد: عنز ولو قال: بقيمته عنز لكان أوضح.

(٨) **الحمام** :قال الأزهري : قال الشافعي : الحمام : كل ما عبّ وهدر وإن تفرقت أسماؤه فهو الحمام واليمام والدباسي والقماري والفواخت وغيرها . قال الأزهري : قال أبو عبيد : سمعت الكسائي يقول : الحمام هو الذي لا يألف البيوت والذي يألف البيوت هو اليمام . وقال الأصمعي : كل ذات طوق كالفواخت والقماري وأشباهها فهي حمام .

(٩) قوله : **عبّ وهدر** : هو بعين مهملة ، قال الأزهري : الحمام البرّي والأهلي يعبّ إذا شرب وهو أن يجرع الماء جرعًا وسائر الطيور تنقر الماء نقرًا وتشرب قطرة قطرة . وقال غيره : العبّ شدة جرع الماء من غير تنفس يقال عب يعبه عبًا . قال صاحب المحكم : يقال في الطائر عبّ ولا يقال شرب . والهدير : ترجيع الصوت ومواصلته من غير تقطيع له ، قال الرافعي: الأشبه أن ما عبّ هدر فلو اقتصروا في تفسير الحمام على العبّ لكفاهم يدل عليه= = أن

بين الشاة ، وبين الطعام ، وبين الصيام ، ويرجع في معرفة المثل ، والقيمة إلى عدلين ، وإن جرح صيداً له مثل فنقص عشر قيمته لزمه عشر ثمن المثل، وقيل يجب عليه عشر المثل ، إلا أن لا يجد عشر المثل ، وإن جرح صيداً فأزال امتناعه ضمنه بكمال الجزاء ، وقيل يلزمه أرش ما نقص ، وإن كسر بيض صيد لزمه القيمة، وإن اشترك جماعة في قتل صيد لزمهم جزاء واحد ، وإن أمسكه محرم فقتله حلال ، وجب الجزاء على المحرم ، وإن قتله محرم آخر ، وجب الجزاء بينهما نصفين ، وصيد الحرم حرام على الحلال ، والمحرم ، فمن قتله منهما وجب عليه ما يجب على المحرم في صيد الإحرام ، ويحرم على الحلال ، والمحرم قلع شجر الحرم ، وقيل لا يحرم قلع ما أنبته الآدمي ، والأول هو المنصوص ، وإن قلعه ضمنه ، فإن كانت كبيرة ضمنها ببقرة ، وإن كانت صغيرة ضمنها بشاة ، وإن قطع غصناً منها ضمن ما نقص ، فإن عاد الغصن سقط الضمان في أحد القولين ، ولم يسقط في الآخر ، فإن أخذ أوراقها لم يضمن ، ويحرم قطع حشيش الحرم[1] ، إلا الأذخر[2] ، والعوسج[3] ، فإن قطع الحشيش ضمنه بالقيمة، وإن استخلف[4] سقط عنه الضمان، ويجوز رعي الحشيش ، ويحرم صيد المدينة ، كما يحرم

الشافعي أن الشافعي قال في عيون المسائل : وما عبّ في الماء عبًا فهو الحمام وما شرب قطرة قطرة كالدجاج ليس بحمام .

(١) قوله : **ويحرم قطع حشيش الحرم** : قال أهل اللغة :الهشيم والحشيش هو : اليابس من الكلأ قال الجوهري وغيره : ولا يقال له رطبًا حشيش ، وقد ذكره ابن مكي وغيره من لحن العوام وإطلاقهم الحشيش على الرطب . والخلا : بفتح الخاء المعجمة وبالقصر اسم للرطب منه وكذلك العشب والكلأ بالهمز يقع على الرطب واليابس ، قال البغوي وغيره : أما الرطب فيحرم قلعه وقطعه ، وأما اليابس فيحرم قلعه ولا يحرم قطعه ، فقول المصنف يحرم قطع الحشيش بالطاء مع أن الحشيش هو اليابس يخالف ما ذكره الأصحاب وكان ينبغي أن يقول : يحرم قلع الحشيش باللام أو قطع الخلا كما ثبت في الحديث الصحيح : « لا يختلي خلاها ». وأقرب ما يعتذر عنه أنه سمى الرطب حشيشًا باسم ما يئول إليه لكونه أقرب إلى أفهام أهل العُرف .

(٢) **الأذخر** : بكسر الهمزة والخاء المعجمة نبت طيب الرائحة معروف .

(٣) **العوسج** : بفتح العين والسين نبت معروف ذو شوك وكذلك جميع الشوك لا يحرم قلعه عند المصنف وأكثر الأصحاب ، وإن كان المختار تحريم الجميع فلو قال المصنف : الشوك بدل العوسج لكان أقرب إلى طريقهم .

(٤) قوله : **وإن استخلف** : لو قال أخلف لكان أجود .

صيد الحرم ، إلا أنه لا يضمن ، وفيه قول آخر أنه يسلب القاتل ، وما وجب على المحرم من طعام، وجب تفرقته على مساكين الحرم ، وما وجب من هدي وجب ذبحه في الحرم، وتفرقته على فقراء الحرم ، وإن أحصر جاز أن يذبح ويفرق حيث أحصر .

﴿ باب صفة الحج ﴾

إذا أراد المحرم دخول مكة اغتسل ، ويدخل من ثنية كدا[1] من أعلى مكة ، فإذا خرج خرج من ثنية كدا من أسفل مكة ، فإذا رأى البيت رفع يديه ، وقال : اللهم زد هذا البيت تشريفًا[2] ، وتكريمًا[3] ، وتعظيمًا[4] ، ومهابة[5] ، وزد من شرفه ، وعظمه ممن حجه ، واعتمره ، تشريفًا ، وتكريمًا، وتعظيمًا ، وبرًا[6] ، اللهم أنت السلام[7] ، ومنك السلام ، فحينا ربنا بالسلام ، ويبتدئ بطواف[8] القدوم، ويضطبع[9]، فيجعل وسط ردائه[10] تحت عاتقه الأيمن ، ويطرح طرفيه على عاتقه الأيسر ، ويبتدئ من الحجر

---

(١) قوله : يدخل في ثنية كداء : هي بفتح الكاف والمد ويجوز صرفها على إرادة الموضع وتركه على إرادة البقعة وأما كدى الذي يخرج منها فمضمومة مقصورة والثنية الطريق الضيق بين جبلين وكذا المفتوحة العلياء ينزل منها علي الأبطح ومقابر مكة والمضمومة السفلى عند قيعان .

(٢) التشريف : الرفع والإعلاء

(٣) التكريم : التفضيل .

(٤) التعظيم : التبجيل .

(٥) المهابة : التوقير والإجلال .

(٦) البر : الاتساع في الإحسان والزيادة منه ، وقيل : الطاعة ، وقيل : اسم جامع لكل خير .

(٧) قوله : اللهم أنت السلام : قال الأزهري : السلام الأول الله تعالى ، والسلام الثاني معناه : من أكرمته بالسلام فقد سلم فحينا ربنا بالسلام : أي سلمنا بتحيتك إيانا من جميع الآفات .

(٨) الطواف : من طاف به أي : ألم ، يقال : طاف حول الكعبة يطوف طوفًا وطوفانًا وتطوف واستطاف كله بمعنى . وفي الحج ثلاثة أطوفة ، أحدها : طواف القدوم ويقال : طواف القادم والورود والوارد والتحية ، الثاني : طواف الإفاضة ويقال : طواف الزيارة وطواف الفرض وطواف الركن وطواف الصَدَر بفتح الصاد والدال ، الثالث : طواف الوداع ويقال : الصدر .

(٩) الاضطباع : مشتق من الضبع بإسكان الباء وهو العضد ، وقيل : النصف الأعلى من العضد، وقيل : منتصف العضد ، وقيل الإبط . قال الأزهري : ويقال الاضطباع أيضًا : التأبط والتوشح .

(١٠) قوله : وسط ردائه : هو بفتح السين وسبق بيان ضبطه في موقف الايمان .

الأسود[1] ، فيستلمه بيده ، ويقبله ، ويحاذيه ، فإن لم يمكنه استلمه[2] ، فإن لم يمكنه أشار إليه بيده ، ثم يجعل البيت على يساره ، ويطوف فإذا بلغ الركن اليماني[3] استلمه ، وقبل يده ولا يقبله ، ويقول عند ابتداء الطواف : بسم الله ، والله أكبر ، اللهم إيمانًا بك ، وتصديقًا بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعًا لسنة نبيك محمد ﷺ[4] ، ويطوف سبعًا ، ويرمل[5] ، في الثلاثة الأولى منها ، ويمشي في الأربعة ، وكلما حازى الحجر الأسود استلمه ، وقبله ، وكلما حازى الركن اليماني استلمه ، وفي كل وتر أحب[6] ، ويقول في رمله كلما حازى الحجر الأسود : الله أكبر ، اللهم اجعله حجًا مبرورًا[7] ، وذنبًا مغفورًا[8] ، وسعيًا مشكورًا[9] ، ويقول في الأربعة رب

---

(١) **الحجر الأسود**: معروف ثبت عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضًا من اللبن فسودته خطايا بني آدم » رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح .

(٢) **الاستلام** : قال الأزهري : يجوز أن يكون افتعالاً من السلام وهو التحية كأنه إذا استلمه اقترأ منه السلام وهو التحية فتبارك به ، قال : وقال ابن قتيبة : هو من السلام بكسر السين وهي الحجارة ، يقال : استلمت الحجر : لمسته كما يقال : اكتحلت وادهنت : أي أصبت من كحل ودهن . وأهل اليمن يسمون الركن الأسود المحيا وهذا يدل على أن الاستلام من السلام الذي هو التحية ، قال : وقال ابن الأعرابي : استلم أصله استلأم مهموز وأصله من الملاءمة وهي : الاجتماع .

(٣) **الركن اليماني** : مخفف الياء على المشهور أنه منسوب إلى اليمن والألف بدل من إحدى ياءي النصب فلا يشدد لئلا يجتمع البدل والمبدل ، وحكى سيبويه لغة قليلة يمانيّ بالتشديد . وذكر صاحب الاقتضاب وآخرون أن المبرد وغيره حكوا أيضًا التشديد فعلى هذا تكون الألف زائدة كقولهم : رقباني منسوب إلى الرقبة ونظائره ، وحكى لغة التشديد من المتأخرين الجوهري وصاحب المحكم وآخرون . ويقال : رجل يمنيّ بالتشديد ويمان بالتخفيف والألف من غير ياء، وقوم يمنيون بالتشديد ويمانية بالتخفيف ويمانون وعلى لغة التشديد يمانيون .

(٤) قوله : **اللهم إيمانًا بك إلى آخره** : معناه افعله للإيمان فهو مفعول له ، وقوله : ووفاء بعهد : العهد له معان المراد هنا : الميثاق الذي أخذه الله تعالى علينا بامتثال أمره واجتناب نهيه .

(٥) **الرمل** : بفتح الراء والميم : إسراع المشي مع تقارب الخطا أو لا يثب وثوبًا يقال : رمل يرمل بضم الميم رملاً ورملانًا .

(٦) قوله: **وفي كل وتر أحب**: معناه أنه في الأوتار آكد وأكثر استحبابًا مع أنه مستحب في الجميع.

(٧) **المبرور** : قال شمر وغيره : هو الذي لا يخالطه معصية مأخوذ من البر وهو الطاعة ، وقال الأزهري المبرور : المتقبل ، وأصله من البر وهو اسم جامع للخير ومنه بررت فلانًا أي وصلته وكل عمل صالح بر . ويقال بر الله حجه وأبره .

(٨) قوله : **وذنبًا مغفورًا** : قالوا تقديره : وذنبي ذنبًا مغفورًا .

(٩) قوله: **وسعيًا مشكورًا**: قال الأزهري معناه اجعله عملاً متقبلاً يزكو بصاحبه ثوابه فهذا معنى=

اغفر، وارحم ، وتجاوز عما تعلم ، إنك أنت الأعز الأكرم ، اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عـذاب النار ، أو يدعو فيما بين ذلك بمـا أحب ، ولا ترمل المـرأة ، ولا تضطبـع ، والأفـضل أن يـطوف راجلاً، وإن طاف راكبًا جاز ، وإن حمله محرم ، ونويا جميعًا ففيه قولان : أحدهما أن الطواف للحامل ، والثاني أنه للمـحمول ، وإن طاف محدثًا ، أو نجسًا[1] ، أو مكشوف العورة ، أو طاف على جـدار الحجر[2] ، أو على شاذروان الكعبة[3]، لم يجزئه ، وإن طاف من غير نية فقد قيل يصح ، وقيل لا يصح ، ثم يصلي ركـعتي الـطواف ، والأفضل أن يكون خلف المقـام ، يقرأ في الأولى بعد الفاتحة : ﴿ قل يا أيها الكافرون﴾ ، وفي الثانية : ﴿ قل هو الله أحد﴾، وهل تجـب هذه الصلاة ، ففـيه قولان : أصـحهمـا أنها لا تجب ، ثم يعـود إلى الركن ، ويستـلمه ، ثم يخـرج من باب الصفـا[4] ، ويسعى يبدأ بالصفا ، والأولى أن يرقى[5] عليها حـتى يرى البيت ، والمرأة لا ترقى ، ويكبر ثلاثًا ، ويقول : الحـمد لله على ما هدانا ، لا إله إلا الله ، وحده لا شـريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يـحيي ، ويميت وهو حي لا يموت ، ذو الجلال ، والإكرام ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله ، وحـده لا شريـك له ، صدق وعـده ، ونصـر عبـده ، وهزم

= المشكور. وقال غيـره : أي عملاً يشكر صاحـبه . قال الأزهري : ومساعـي الرجل أعماله واحدتها مسعاة .

(١) قوله : **وإن طاف محدثًا أو نجسًا** : يعني عليه نجاسة لا يعفى عنها .

(٢) قوله : **أو طاف على جدار الحجر** : الجدار الحـائط والحجر بكسر الحـاء وإسكان الجيم وهو محوط معروف في جنب الـكعبة وبعضه من البيت وقيل : كله ، وقد ذكـرت صفته ونفائس تتعلق به في المناسك .

(٣) **الشاذروان** : بالشين المعجمة وفتح الذال المعـجمة وإسكان الراء وهو القدر الذي ترك من عرض الأساس خـارجًا عن عرض الجـدار مرتفعًا عن وجـه الأرض قدر ثلثي ذراع . قـال أبو الوليد الأزرقي في تاريخ مكة : طول الشاذروان في السماء ستة عـشرًا إصبعًا وعرضه ذراع ، والذراع أربعة وعشرون إصبعًا قال أصحابنا وغيرهم : هذا الشاذروان جزء من الكعبة نقصته قريش من البناء حين بنوها وهو ظاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر عند الحـجر الأسود وقد أحدث في هذه الأزمان عند شاذروان .

(٤) **الصفا** : مقصور وهو مبدأ السعي وهو مكان مرتفع عند باب المسجد .

(٥) قوله : **يرقى** : غير مهموز أي : يصعد .

الأحزاب وحده[1] ، لا إله إلا الله ، لا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ، ولو كره الكافرون ، ثم يدعو بما أحب ، ثم يدعو ثانيًا ، وثالثًا[2] ، ثم ينزل من الصفا ، ويمشي حتى يكون بينه ، وبين الميل[3] الأخضر المعلق بفناء المسجد[4] ، نحو ستة أذرع، فيسعى سعيًا شديدًا ، حتى يحاذي الميلين الأخضرين اللذين بفناء المسجد ، وحذاء دار العباس[5] ، ثم يمشي[6] حتى يصعد المروة ، ويفعل مثل ما فعل على الصفا ، ثم ينزل ، ويمشي في موضع مشيه ، ويسعى في موضع سعيه ، حتى يأتي الصفاء ثم يفعل ذلك سبعًا[7] ، فإن بدأ بالمروة لم يعتد بذلك حتى يأتي الصفا ، فيبدأ به ، والمرأة تمشي، ولا تسعى ، فإن كان يوم السابع من ذي الحجة خطب الإمام بعد الظهر بمكة ، وأمر الناس بالغدو إلى منى[8] من الغد، ثم يخرج إلى منى في اليوم الثامن، فيصلي بها الظهر والعصر، والمغرب، والعشاء، ويبيت بها، ويصلي بها الصبح، فإذا طلعت الشمس على ثبير[9] سار إلى الموقف،

---

(١) قوله : **وهزم الأحزاب وحده** : أي الطوائف التي تحزبت على رسول الله ﷺ وحاصروا المدينة . وقوله : وحده معناه : هزمهم بغير قتال منكم بل أرسل عليهم ريحًا وجنودًا ، قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا ﴾ إلى آخر الآيات إلى قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِي قُل لِأَزْوَاجِكَ ﴾ .

(٢) قوله : **ثم يدعو ثانيًا وثالثًا** : أي يعيد الذكر والدعاء ثانيًا وثالثًا . (٣) **الميل** : العمود .

(٤) قوله : **المعلق بفناء المسجد** : الفناء بكسر الفاء ممدود والمراد ركن المسجد وعبارة الشافعي المعلق في ركن المسجد ومعناه : المبنى فيه والمراد بالمسجد : المسجد الحرام .

(٥) قوله : **وحذاء دار العباس** : هكذا هو في التنبيه وكثير من كتب الأصحاب وهو غلط وصوابه حذف لفظة حذاء بل يقال : المعلقين بفناء المسجد ودار العباس ، وهكذا ذكره الشافعي في المختصر والبغوي وصاحب العدة وآخرون بحذف لفظة حذاء لأنه في نفس حائط الدار ، وقال صاحب التتمة : وجدار دار العباس بالجيم وبالراء بعد الألف وهو حسن والمراد بالجدار الحائط ، والعباس هو : أبو الفضل العباس بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ .

(٦) قوله : **ثم يمشي** : يعني على سجية مشيه .

(٧) قوله : **يفعل ذلك سبعًا** : معناه بحسب الذهاب من الصفا إلى المروة مرة والرجوع من المروة إلى الصفا مرة ثانية والذهاب منه إليها ثلاثة . ومنها إليه رابعة فيبدأ بالصفا ويختم بالمروة .

(٨) **منى** : بكسر الميم مقصور منون مصروف ويجوز ترك صرفها . سميت بذلك لما يمنى فيها من الدماء أي يراق .

(٩) **ثبير**: بثاء مثلثة مفتوحة ثم باء موحدة مكسورة . جبل عظيم بالمزدلفة على يمين الذاهب من منى إلى عرفات هذا هو المراد في مناسك الحج ، وللعرب جبال أخر يسمى كل جبل ثبيرًا ، ذكره أبو الفتح الهمذاني .

واغتسل للوقوف ، وأقام بنمرة[1] ، فإذا زالت الشمس خطب الإمام[2] خطبة خفيفة ، وجلس جلسة خفيفة ، ثم يقوم ويأمر بالأذان ، ويخطب الخطبة الثانية ، ويفرغ منها مع فراغ المؤذن ، ثم يقيم ، ويصلي الظهر ، والعصر ، ثم يروح إلى الموقف ، والأفضل أن يقف عند الصخرات بقرب الإمام ، وأن يستقبل القبلة ، وأن يكون راكبًا في أحد القولين ، وفيه قول آخر : أن الراكب ، وغيره سواء ، ويكثر من الدعاء ، ويكون أكثر قوله : لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له، له الملك ، وله الحمد ، يحيي ، ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، ووقت الوقوف من الزوال يوم عرفة إلى الفجر الثاني من يوم النحر ، فمن حصل بعرفة في شيء من هذا الوقت ، وهو عاقل ، فقد أدرك الحج ، ومن فاته ذلك ، أو وقف وهو مغمى عليه فقد فاته الحج ، ومن أدرك الوقوف بالنهار وقف حتى تغرب الشمس ، فإن دفع قبل الغروب لزمه دم في أحد القولين ، ثم يدفع بعد الغروب إلى المزدلفة[3] على طريق المأزمين[4] ، يمشي وعليه السكينة ، والوقار ، فإذا وجد فرجة أسرع ، ويصلي بها المغرب ، والعشاء ، ويبيت بها إلى أن يطلع الفجر الثاني، ويأخذ منها حصى الجمار ، ومن حيث أخذ جاز ، فإن دفع قبل نصف الليل لزمه دم في أحد القولين ، ثم يصلي الصبح في أول الوقت، ثم يقف على قزح[5]، وهو المشعر الحرام، فيدعو، ويذكر

---

(١) نَمِرة : بفتح النون وكسر الميم وهي عند الجبل الذي عليه انصاب الحرم عن يمينك إذا خرجت من مأزمي عرفة تريد الموقف ، قاله الأزرقي وغيره .

(٢) قوله: خطب الإمام : يعني الإمام الأعظم وهو الخليفة أو نائبه في إقامة الحج وقد ذكر الماوردي في الأحكام السلطانية صفات هذا الإمام ونفائس كثيرة تتعلق بولايته ووصائفه وقد لخصت مقاصده في المناسك .

(٣) المزدلفة : قال الأزهري : سميت مزدلفة من التزلف والازدلاف وهو التقرب لأن الحجاج إذا أفاضوا من عرفات ازدلفوا إليها أي تقربوا ومضوا إليها .

(٤) قوله: على طريق المأزمين: هو بهمزة بعد الميم الأولى ويجوز ترك همزه كما في رأس ونظائره والزاي مكسورة ، والمأزم: المضيق بين جبلين هذا أصله في اللغة. ومراد الفقهاء: الطريق بين الجبلين وهما جبلان بين عرفات ومزدلفة وقد أنكر بعض الناس على الفقهاء تركهم همز المأزمين وعده لحنًا وهذه غباوة منه فإن ترك الهمز في هذا المثال جائز باتفاق أهل العربية فمن همز فهو الأصل ، ومن لم يهمز فعلى التخفيف فهما فصيحان .

(٥) قزح : بقاف مضمومة ثم زاي مفتوحة ثم حاء مهملة وهو جبل صغير من المزدلفة وهو آخرها=

الله تعالى إلى أن يسفر النهار ، ويكون من دعائه : اللـهم كما وفقتنا فيه ، وأريتنا إياه ، فوفقنا لذكـرك كما هديتنا ، واغفر لنا ، وارحمنا كـما وعدتنا بقولك ، وقولك الحق، ﴿فإذا أفضتم[1]من عرفات﴾ إلى قوله: ﴿ واستغفروا الله إن الله غفور رحيم ﴾ ، ثم يدفع قبل طلوع الـشمس ، فإذا وجد فرجة أسرع فإذا بلغ وادي محسر[2] أسرع ، أو حرك دابتـه قدر رمية حـجر ، فإذا وصل إلى منى بدأ بجمرة العقبة[3] ، فيرمي إليها سـبع حصيات ، واحدة ، واحدة ، لا يجزئه غيره ، يكبـر مع كل حصاة ، ويرفع يده حتى يرى بياض إبطه ، والأولى أن يكون راكبًا اقتداءً برسـول الله ﷺ ، ويقطع التلبية مع أول حصاة ، وإن رمى بعد نصف الليل أجزأه ، فإذا رمى ذبح هدايًا[4] ، إن كان معـه ، وحلق أو قصر ، وأقل ما يجزي ثلاث شـعرات ، والأفضل أن يحلق رأسه ، فإن لم يكن له شعر ، أُستحب أن يمر الموسى[5] على رأسه ، والمرأة تقـصر ، ولا تحلق ، وهل الحـلاق[6] نسك ، أم لا ؟ فـيه قـولان : أحدهما أنه نسك ، والثاني أنه استباحة محظور ، ويخطب الإمام بعد الظهر بمنى ، ويعلم الناس الـنحر ، والرمي ، والإفـاضـة ثم يفـيض إلى مكة ، ويغتسل ، ويطوف طواف الزيارة أول وقتـه بعد نصف الليل من ليلة النحر ،

=وليس هو من منى ويقال له موقف المزدلفة .

(١) **الإفاضة** : الدفع .

(٢) **وادي محسر**: بميم مضـمومة ثم حاء مـفتوحة ثم سين مكسـورة مشددة مهـملتين ثم راء سمي بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه واعيا: وهو واد بين المزدلفة ومنى وليس من واحدة منهما .

(٣) **جمرة العقبة** : هي حد منى من الـغرب وليست من منى وهي التي بايـع النبي ﷺ الأنصار عندها على الإسلام والهجرة . قـال الشافعي : الجمرة مجتمع الحـصى لا ما سال من الحصى فمن رمى في المجتمع أجزأه وإن رمى في السائل فلا .

(٤) **الهدي** : ما يهدى إلـى الحرم من الحيوان وغيـره والمراد هنا ما يجزئ في الأضحـية من الإبل والبقر والغنم ، ويقـال : هدي وهديّ بإسكان الدال وتخفيف الياء وبكسـرها وتشديد الياء ، ذكرهـما الأزهري وغـيره، قـال الأزهري : أصله التشـديد والواحدة هدية وهدية ، تـقول : أهديت الهدي .

(٥) **الموسى** : يذكر ويؤنث ، قـال ابن قتـيبة : قـال الكسائي : هي فـعلى ، وقيل : مـفعل من أوسيت رأسه أي : حلقتـه ، قال الجوهري : الكسائي والفراء يقولان : فعلى مـؤنثة ، وعبد الله بن سـعيد الأمـوي يقول : مـفعل مذكـر ، قال أبو عـبيـدة : لم يسمع تذكـيره إلا من الأموي.

(٦) **الحلاق** : بكسر الحاء بمعنى الحلق .

والمستحب أن يكون في يوم النحر ، فإن أخره عنه جاز ، فإذا فرغ من الطواف فإن كان قد سعى مع طواف القدوم ، لم يسع ، وإن لم يكن سعى أتى بالسعي ، فإن قلنا إن الحلق نسك حصل له التحلل الأول باثنين من ثلاثة ، وهي الرمي ، والحلق ، والطواف ، وحصل له التحلل الثاني بالثالث ، وإن قلنا : إن الحلق ليس بنسك ، حصل له التحلل الأول بواحد من الاثنين الرمي ، والطواف ، وحصل له التحلل الثاني بالثاني ، وفيما يحل بالتحلل الأول ، والثاني قولان: أصحهما أنه يحل بالأول ما سوى النساء ، وبالثاني تحل النساء ، والقول الثاني يحل بالأول لبس المخيط ، والحلق ، وقلم الأظفار ، وبالثاني يحل الباقي ، ثم يعود بعد الطواف إلى منى ، ويرمي في أيام التشريق في كل يوم الجمرات الثلاث كل جمرة سبع حصيات كما وصفنا فيرمي الجمرة الأولى وهي التي تلي مسجد الخيف[1] ، ويقف قدر سورة البقرة ، يدعو الله تعالى ، ثم يرمي الجمرة الوسطى ، ويقف ، ويدعو كما ذكرنا ، ثم يرمي الجمرة الثالثة ، وهي جمرة العقبة ، ولا يقف عندها ، ومن عجز عن الرمي استناب من يرمي عنه ، ويكبر هو ، ولا يجوز الرمي إلا بالحجر ، والأولى أن يكون بحصى الخذف[2] ، ولا يجوز رمي الجمار إلا مرتبًا ، ولا يجوز إلا بعد الزوال ، فإن ترك الرمي حتى مضت أيام التشريق لزمه دم ، إن ترك حصاة ففيه ثلاثة أقوال : أحدها يلزمه ثلث دم ، والثاني مد ، والثالث درهم ، ويبيت بها في أيام الرمي ، فإن ترك المبيت في الليالي الثلاث لزمه دم في أحد القولين ، وفي ليلة ، الأقوال الثلاثة التي في الحصاة ، ويجوز لأهل سقاية العباس عليه السلام رعاء الإبل أن يدعوا المبيت ليالي منى ، ويرموا يومًا ، ويدعوا يومًا ، ثم يرموا ما فاتهم ، فإن أقام الرعاء حتى غربت الشمس لم يجز لهم أن

---

(١) مسجد الخَيف : بفتح الخاء المعجمة وهو مسجد بمنى عظيم واسع جدًا فيه عشرون بابًا وقد وضحه الأزرقي وبسط القول في فضله وبيان مساحته وما يتعلق به ، وذكرت مقاصده في المناسك . قال أهل اللغة : الخيف : ما انحدر من غلظ الجبل وارتفع عن مسيل الماء وبه سمي مسجد الخيف .

(٢) الخذف : بفتح الخاء وإسكان الذال المعجمتين معروف .

يخرجوا حتى يبيتوا ، ويجوز لأهل سقاية العباس[1] أن يدعو المبيت بمنى ، وإن أقاموا إلي الغروب ، ومن ترك المبيت لعبد أبق[2]، أو لأمر يخاف فوته، كان كالرعاء، وأهل السقاية على المنصوص ، ثم يخطب الإمام يوم الثاني من أيام التشريق بعد صلاة الظهر ، ويودع الحاج ، ويعلمهم جواز النفر[3] ، فمن نفر قبل غروب الشمس سقط عنه الرمي في اليوم الثالث ، ومن لم ينفر حتى غربت الشمس لم يسقط عنه الرمي ، فإن نفر قبل الغروب ، ثم عاد زائرًا ، أو مارًا لم يلزمه الرمي ، ويستحب لمن حج أن يدخل البيت حافيًا ، ويصلي فيه ، ويشرب من ماء زمزم[4] لما أحب ، ويتنفس ثلاثًا ، ويتضلع منه[5] ، وأن يكثر الاعتمار ، والنظر إلى البيت ، ويكون آخر عهده بالبيت إذا خرج أدمن النظر إليه إلى أن يغيب عنه، وإذا أراد الخروج بعد قضاء النسك طاف للوداع[6] ، ولم يقم بعده ، فإن أقام لم يعتد بطوافه عن الوداع ، ومن ترك طواف الوداع لزمه دم في أحد القولين ، وإن نفرت

---

(١) **سقاية العباس** : موضع بالمسجد الحرام يسقى فيه الماء ويجعل في حياض ويسيل للشاربين وكانت السقاية في يد قصي بن كلاب ثم ورثها منه ابنه عبد مناف ثم منه ابنه هاشم ثم منه ابنه عبد المطلب ثم منه ابنه العباس رضي الله عنه ثم ابنه عبد الله ثم ابنه علي ثم واحد بعد واحد ، وقد بسطت بيانها في التهذيب نقلاً عن كتاب الأزرقي .

(٢) قوله : **ترك المبيت لعبد آبق** : يجوز أبق بفتح الهمزة والباء والقاف فعل ماض ، ويجوز كسر الباء في لغة ويجوز آبق بالمد وكسر الباء صفة للعبد قال أهل اللغة : يقال : أبق العبد إذا هرب من سيده بفتح الباء يأبق بضم الباء وكسرها فهو آبق ، وحكى ابن فارس أبق العبد بكسر الباء يأبق بفتحها .

(٣) قوله : **نفر** : أي ذهب يقال نفر ينفِر وينفُر بكسر الفاء وضمها .

(٤) **زمزم** : بئر في المسجد الحرام بينها وبين الكعبة ثمان وثلاثون ذراعًا ، قيل سميت زمزم لكثرة مائها ، يقال : ماء زمزم وزمزوم وزمازم إذا كان كثيرًا ، وقيل لضم هاجر رضي الله عنها لمائها حين انفجرت وزمها إياه ، وقيل : لزمزمة جبريل صلى الله عليه وسلم وكلامه ،وقيل: إنها غير مشتقة ولها أسماء أخر ذكرتها في التهذيب مع نفائس كثيرة تتعلق بها ومنها أن عليًا رضي الله عنه قال :خير بئر في الأرض زمزم وشر بئر في الأرض برهوت . قوله : **ويشرب من ماء زمزم لما أحب** : معناه أنه يقول عند إرادته الشرب : اللهم إنه بلغني عن رسولك ﷺ أنه قال : « ماء زمزم لما شرب له » وإني أشربه لتغفر لي أو لتعافيني أو لتعطيني كذا وكذا مما يريده من آخرته أو دنياه .

(٥) قوله : **ويتضلع منه** : قال أهل اللغة :التضلع الامتلاء شبعًا وريًا .

(٦) **الوداع** : بفتح الواو .

الحائض بلا وداع لم يلزمها دم ، وإذا فرغ من الوداع ، وقف في الملتزم[1] بين الركن ، والباب ، ويقول : اللهم البيت بيتك ، والعبد عبدك ، وابن عبدك ، وابن أمتك ، حملتني على ما سخرت لي ، ومن خلقك حتى سيرتني في بلادي ، وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك ، فإن كنت رضيت عني فازدد عني رضا، وإلا فمن الآن[2] قبل أن تنأى[3] عن بيتك داري هذا ، أو انصرافي إن أذنت لي غير مستبدل بك ، ولا ببيتك ، ولا راغب عنك ، ولا عن بيتك ، اللهم فأصحبني العافية في بدني ، والعصمة في ديني ، وأحسن منقلبي ، وارزقني طاعتك ما أبقيتني ، وأجمع لي خير الدنيا ، والآخرة إنك على كل شيء قدير ، ثم يصلي على النبي ﷺ .

﴿ باب صفة العمرة ﴾[4]

إذا أراد العمرة أحرم من الميقات ، فإن كان من أهل مكة خرج إلى أدنى الحل ، والأفضل أن يحرم من التنعيم[5] ، فإن أحرم بها ولم يخرج إلى أدنى الحل ففيه قولان : أحدهما لا يجزئه ، والثاني يجزئه ، وعليه دم ، ثم يطوف ، ويسعى ، ويحلق ، وقد حل .

---

(١) **الملتزَم** : بفتح الزاي . سمي بذلك لأنهم يلتزمونه في الدعاء . ويقال : المدعي والمتعوَّذ بفتح الواو وهو الركن الذي فيه الحجر الأسود وباب الكعبة وهو من المواضع التي يستجاب فيها الدعاء هناك وقد أوضحتها في المناسك .

(٢) قوله : **وإلا فمن الآن** : يجوز فيه ثلاثة أوجه أجودها ضم الميم وتشديد النون ، والثاني كسر الميم وتخفيف النون وفتحها ، والثالث كذلك لكن النون مكسورة . قال أهل العربية : إذا جاء بعد من الجارة همزة وصل فإن كان فيه ألف ولام كان الأجود فتح النون ويجوز الكسر وإن لم يكن كان الأجود كسرها ويجوز الفتح مثال الأول : من الله من الرجل من الناس ، ومثال الثاني : من ابنك من اسمك ومن اثنين . **الآن** : هو الوقت الحاضر هذا حقيقته وأصله، وقد يقع على القريب الماضي والمستقبل تنزيلاً له منزلة الحاضر ومنه قول الله تعالى: ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ ﴾ وقيل : تقديره فالآن أبحنا لكم مباشرتهن فعلى هذا هو على حقيقته .

(٣) قوله : **قبل أن تنأى** : أن تبعد . الأوان : الحين والوقت وجمعه آونة كزمان وأزمنة .

(٤) **﴿ باب صفة العمرة إلى البيوع ﴾**

(٥) **التنعيم** : بفتح التاء عند طرف الحرم من جهة المدينة إلى ثلاث أميال وقيل أربعة من مكة ، قيل سمي بذلك لأن عن يمينه جبلاً يقال له : نعيم ، وعن شماله جبلاً يقال له : ناعم ، والوادي : نعيمان .

﴿ باب فروض الحج ، والعمرة ، وسننهما ﴾

وأركان الحج أربعة : الإحرام ، والوقوف ، والطواف ، والسعي .

وواجباته : الإحرام من الميقات ، والرمي ، والوقوف بعرفة إلى الليل في أحد القولين ، والمبيت بالمزدلفة في أحد القولين ، والمبيت ليالي منى في أحد القولين ، والحلق في أحد القولين ، وطواف الوداع في أحد القولين .

وسننه : الغسل ، وطواف القدوم ، والرمل ، والاضطباع في الطواف، والسعي ، والاستلام ، والتقبيل ، والارتقاء على الصفا ، وقيل : إنه واجب، والمبيت بمنى ليلة عرفة ، والوقوف على المشعر الحرام ، والخطب، والأذكار ، والإسراع في موضع الإسراع ، والمشي في موضع المشي ، وأفعال العمرة كلها أركان إلا الحلق ، ومن ترك ركنًا لم يحل من إحرامه حتى يأتي به ، ومن ترك واجبًا لزمه دم ، ومن ترك سنة لم يلزمه شيء .

﴿ باب الفوات ، والإحصار ﴾[1]

ومن فاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر فقد فاته الحج ، ويتحلل بأفعال عمرة ، وهو الطواف ،والسعي ، والحلق ، وعليه القضاء ، ودم التمتع في الحال ، وقيل يجب الدم في القضاء ، وإن أخطأ الناس في العدد فوقفوا في غير يوم عرفة أجزأهم ذلك ، وإن وقع ذلك لنفر لم يجزئهم، وعليهم القضاء كما وصفت ، ومن أحصره عدو ، وهو محرم ،

---

(١) **الإحصار** : المنع ، قال الأزهري : قال أهل اللغة : يقال لمن منعه خوف أو مرض من التصرف : أحصر فهو محصر ، ولمن حبس : حصر فهو محصور ، وقال الفراء : يجوز أحصر وحصر في النوعين ، قال الأزهري : والأول هو كلام العرب وعليه أهل اللغة ، وقال الجوهري : قال ابن السكيت أحصره المرض إذا منعه السفر أو حاجة ، وحصره العدو إذا ضيقوا عليه . وقال الأخفش : حصرت الرجل أو أحصرني مرضي ، وقال أبو عمرو الشيباني : حصرني الشيء أو أحصرني حبسني . وقال الواحدي : قال الزجاج الرواية عن أهل اللغة لمن منعه خوف أو مرض أحصر وللمحبوس حصر ، قال وقال الزجاج في موضع آخر وثعلب أحصر وحصر لغتان .

ولم يكن له طريق غيره ذبح هديًا ، وتحلل ، وإن لم يكن معه هدي ففيه قولان : أحدهما لا بدل للهدي ، والثاني أن له بدلاً ، وهو الصوم ، وفيه ثلاثة أقوال : أحدها : صوم التمتع ، والثاني : صوم الحلق ، والثالث : صوم التعديل عن كل مد يوم ، وفي تحلله قبل أن يصوم في أحد القولين ، وقبل أن يهدي في القول الآخر ، قولان ، ومن أحصره مرض لم يتحلل ، إلا أن يكون قد شرط ذلك في الإحرام ، فإن أحرم العبد بغير إذن مولاه جاز له أن يحلله ، وإن حرمت المرأة بحج التطوع بغير إذن زوجها جاز له أن يحللها ، وفي حج الإسلام قولان ، ومن تحلل بالإحصار لم يلزمه القضاء، وفيه قول آخر إنه يجب القضاء إذا لم يكن الحصر عامًا .

﴿ باب الأضحية ﴾[1]

الأضحية سنة ، إلا أن ينذر[2] ، ويدخل وقتها إذا انبسطت الشمس يوم النحر ، ومضى قدر صلاة العيد والخطبتين ، ويخرج وقتها بخروج أيام التشريق ، فمن لم يضح حتى مضى الوقت ، فإن كان تطوعًا لم يضح ، وإن كان منذورًا ، لزمه أن يضحي ، والمستحب لمن دخل عليه عشر ذي الحجة ، وأراد أن يضحي أن لا يحلق شعره ، ولا يقلم ظفره حتى يضحي ، ويجزئ في الأضحية الجذعة من الضأن ، وهي التي لها ستة أشهر ، أو الثنية من المعز ، والإبل ، والبقر ، والثنية من المعز ما لها سنة تامة ، ومن البقر ما لها سنتان ، ومن الإبل ما لها خمس سنين . وتجزي البدنة عن سبعة ، والبقرة عن سبعة ، وإن كان بعضهم يريد اللحم ، وبعضهم يريد القربة جاز ، وأفضلها البدنة ، ثم البقرة ، ثم الجذعة من الضأن ، ثم الثنية من المعز ، وأفضلها البيضاء ، ثم الصفراء ، ثم السوداء ، ولا يجزي فيها معيبة بعيب ينقص اللحم ، والأفضل أن يذبحها بنفسه ، فإن لم يحسن

---

(١) **الأضحية** : قال الجوهري : قال الأصمعي : فيها أربع لغات : أضحية وإضحية بضم الهمزة وكسرها ، والجمع أضاحي وضحية والجمع ضحايا وأضحاة والجمع أضحى كأرطاة وأرطى وبها سمي يوم الأضحى .

(٢) قوله : **إلا أن ينزر** : هو بكسر الذال وضمها .

فالأفضل أن يشهد ذبحها ، والمستحب له أن يأكل الثلث ، ويتصدق بالثلث، ويهدي الثلث في أحد القولين ، وفيه قول آخر : أنه يأكل النصف ، ويتصدق بالنصف ، فإن أكل الكل فقد قيل لا يضمن ، والمذهب أنه يضمن القدر الذي يجزئه ، وهو أدنى جزء ، وقيل يضمن القدر المستحب ، وهو النصف، أو الثلث ، وإن نذر أضحية معينة زال ملكه عنها ، ولم يجز بيعها، وله أن يركبها ، فإن ولدت ذبح معها ولدها ، وله أن يشرب من لبنها ما فضل عن ولدها ، وإن كان صوفها يضر بها[1] إلى وقت الذبح جاز له أن يجزه[2] ، وينتفع به ، ولا يأكل من لحمها شيئًا ، وقيل يجوز أن يأكل ، فإن تلفت لم يضمنها ، وإن أتلفها ضمنها بأكثر الأمرين من قيمتها[3] ، أو أضحية مثلها ، فإن زادت القيمة على مثلها تصدق بالفضل ، وقيل يشتري به اللحم ، ويتصدق به ، وقيل يشارك به في ذبيحة ، وإن لم يذبحها حتى فات الوقت لزمه أن يذبحها .

﴿ باب العقيقة ﴾[4]

المستحب لمن ولد له ولد أن يحلق رأسه يوم السابع ، فإن كان غلامًا ذبح عنه شاتين ، وإن كانت جارية ذبح عنها شاة ، ويستحب نزع اللحم من غير أن يكسر العظم ، ويفرق على الفقراء .

---

(١) قوله : **وإن كان صوفها يضرّ بها** : هو بضم الياء يقال : ضره وأضر به إذا ذكرت (به) ، قلت : أضر به بالألف وإذا حذفتها قلت : ضره .

(٢) قوله : **يجزه** : هو بضم الجيم يقال جزه يجزه جزا وهذا زمن الجزاز بكسر الجيم وفتحها .

(٣) قوله : **ضمنها بأكثر الأمرين من قيمتها أو أضحية مثلها** : هكذا وقع في التنبيه وسائر كتب الفقه مثل هذه الصيغة بأو يقولون بأكثر الأمرين من كذا أو كذا والأجود حذف الألف وتبقى الواو لأنها على تقدير إثبات الألف يكون معناه أكثر الأمرين من قيمتها أو أكثر الأمرين من أضحية ومعلوم أن هذا ليس بمنتظم فوجب حذف الألف .

(٤) **العقيقة** : الشاة المذبوحة عن المولود يوم سابعه ، قال الأزهري : قال أبو عبيد :قال الأصمعي وغيره : العقيقة : أصلها الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد ، وسميت الشاة المذبوحة عنه عقيقة لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح ، قال أبو عبيد : وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذي يكون عليه حين يولد عقيقة وعقه . قال الأزهري : العق في الأصل : الشق والقطع . قال صاحب المحكم : يقال : عق عن ولده يعق ويعق .

﴿ باب الصيد والذبائح ﴾

ولا يحل من الحيوان المأكول شيء من غير ذكاة[1] ، إلا السمك ، والجراد ، ولا يحل ذكاة المجوسي ، والمرتد ، ونصارى العرب ، وعبدة الأوثان[2] ، ويكره ذكاة المجنون ، والسكران ، ويجوز الذبح بكل ما له حد يقطع ، إلا السن ، والظفر ، فإن ذبح بهما لم يحل ، ولا يذبح بسكين[3] كال[4] ، فإن ذبح به حل ، وما قدر على ذبحه لم يحل ، إلا بقطع الحلقوم[5] ، والمريء[6] ، ويستحب أن يوجه الذبيحة إلى القبلة ، ويسمي الله تعالى عليها ، ويصلي على النبي ﷺ ، وأن يقطع الأوداج كلها[7] ، وأن ينحر الإبل معقولة من قيام ، ويذبح البقر ، والغنم مضطجعة ، ولا يكسر عنقها ، ولا يسلخ جلدها حتى تبرد ، وإن علم جارحة[8] بحيث إذا

---

(١) **الذكاة** : والتذكية معناهما عند أهل اللغة : التتميم ، فإذا قيل ذكى الشاة فمعناه : ذبحها الذبح التام المبيح للأكل ، وإذا قيل فلان ذكى فمعناه : تام الفهم . وذكت النار تذكوا : إذا استحكم وقودها وأذكيتها أنا ، والتذكية بلوغ غاية الشباب والقوة ، هذا كلام أهل اللغة نقله الواحدي عن الزجاج وابن الأنباري وغيرهما .

(٢) **الوثن** : والصنم قال الجوهري : هما بمعنى، وقال غيره: الوثن ما كان غير مصور، وقيل: ما كان له جثة من خشب أو حجر أو فضة أو جوهر وغيره سواء المصور وغيره، والصنم: صورة بلا جثة، قال الجوهري: وجمع وثن وثن بإسكان الثاء وجمعه أوثان كأسد وأسد وآساد.

(٣) **السكين** : سمي بذلك لأنه يسكن حركة الحيوان ذكره النحاس وابن فارس ، وفيه لغتان التذكير والتأنيث والتذكير أكثر ، قال النحاس : قال الأصمعي : السكين : مذكر وزعم الفراء أنه يذكر ويؤنث ، قال : وحكى الكسائي: سكينة. قال ابن الأعرابي: يقال للسكين : مدية ومدية ومدية ثلاث لغات ، قال الزجاج: مشتقة من المدى وهو الغاية لأن بها مدى الأجل .

(٤) **الكالّ** : ضعيف الحد من كلّ الرجل إذا أعيا ، يقال : كلّ السكين والسيف يكل كلا وكلالة وكلولا .

(٥) **الحلقوم** : بضم الحاء والقاف وهو : مجرى النفس .

(٦) **المرئ** : مهموز مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم .

(٧) قوله : **وأن يقطع الأوداج كلها** : هذا مما أنكر عليه لأنهما ودجان فقط وعبارة الأصحاب : يقطع الودجين : وهما عرقان محيطان بالحلقوم هكذا قاله الأصحاب . قال الشيخ أبو حامد : وكنا نقول : محيطان بالمرئ ورأيت أكثر الناس يقولون : محيطان بالحلقوم وكيف كانا فقطعهما مستحب . قال البغوي: ولا يجب قطعهما لأنهما يسلان ويعيش الحيوان ويجاب عن المصنف بأن إطلاق صيغة الجمع على الإثنين صحيح حقيقة عند طائفة مجازاً عند الأكثرين .

(٨) **الجارحة** : من الجرح وهو الكسب .

أغراه على الصيد طلبه ، وإذا أشلاه استشلى[1] ، وإذا أخذ الصيد أمسكه على صاحبه ، وخلى بينه وبينه ، ثم أرسله ، من هو من أهل الذكاة فقتل الصيد بظفره ، أو نابه ، أو تركه ولم تبق فيه حياة مستقرة ، أو بقيت فيه حياة مستقرة[2] ، إلا أنه لم يبق من الزمان ما يمكن ذبحه فيه حتى مات حل ، وإن أرسله مجوسي ، أو شارك المسلم في الإرسال ، أو شارك الجارحة جارحة أرسلها مجوسي في قتل الصيد لم يحل ، وإن قتل الجارحة الصيد بثقلها[3] ، ففيه قولان ، وإن رمى سهمًا ، أو غيره فقتل الصيد بثقله لم يحل ، وإن أكل الجارحة من الصيد ففيه قولان ، وإن كان الجارحة كلبًا غسل موضع الظفر ، والناب من الصيد ، وقيل يعفى عنه ، وإن رمى طيرًا[4] فأصابه السهم فوقع في ماء ، أو على جبل فتردى منه[5] فمات لم يحل ، وإن أصاب صيدًا فجرحه جرحًا لم يقتله ثم غاب عنه فوجده ميتًا حل في أحد القولين ، ولا يحل في الآخر ، وإن أرسل سهمًا ، أو كلبًا على صيد فقتل غيره حل ، وإن أرسل على غير صيد فقتل صيدًا لم يحل ، وقيل يحل في السهم دون الكلب ، وإن رمى شيئًا يحسبه حجرًا[6] ، فكان صيدًا فقتله حل أكله ، وإن أرسل عليه كلبًا فقد قيل يحل، وقيل لا يحل ، وإن نصب سكينًا فوقع به صيد فجرحه فمات لم يحل، ومن أخذ صيدًا ، أو أزال امتناعه ملكه، ومن ملك صيدًا، ثم أرسله لم يزل ملكه عنه في أصح الوجهين .

---

(١) **الإشلاء** : الاستدعاء واستعمله الشافعي بمعنى الإغراء وهما لغتان الأولى أشهرهما وأفصحهما وممن ذكر الثانية ابن فارس بالمجمل وأنشد فيه : قول زياد الأعجم :

أتينا أبا عمرو فأشلى كلابه علينا فكدنا بين بيتيه نؤكل

(٢) **الحياة المستقرة** : قال الأصحاب هي قرائن وأمارات تغلب على الظن بقاء الحياة وأنه لم ينته إلى حركة المذبوح ، قال : ويدرك ذلك بالمشاهدة كالخجل والغضب ومن أمارات الحياة المستقرة الحركة الشديدة وانفجار الدم بعد قطع الحلقوم والمرئ وتدفقه والأصح أن الحركة الشديدة تكفي وحدها فإن شككنا في حصولها ولم يترجح ظن فالأصح التحريم .

(٣) **الثقل** : بكسر الثاء وفتح القاف ضد الخفة يقال : ثقل الشيء يثقل ثقلاً كصغر يصغر صغرًا .

(٤) **الطائر** : مفرد والطير جمع كصاحب وصحب وجمع الطير طيور وأطيار كفرخ وأفراخ هذا قول جمهور وأهل اللغة : أن الطير جمع ، قال الجوهري : وقال أبو عبيدة وقطرب : يقع على الطير على المفرد أيضًا .

(٥) **التردي** : السقوط .

(٦) قوله : **رمى شيئًا يحسبه حجرًا** : هو بكسر السين وفتحها .

﴿ باب الأطعمة ﴾

ويؤكل من دواب الإنس[1] : الإبل ، والبقر ، والغنم ، والخيل[2] ، ولا يؤكل الكلب ، والخنزير ، والبغل ، والحمار ، والسنور ، ويؤكل من دواب الوحش : البقر ، والحمار ، والظبي ، والضبع ، والثعلب ، والأرنب، واليربوع ، والقنفذ[3] ، والوبر[4] ، وابن عرس[5] ، والضب ، وسنور البر ، فقد قيل : إنه يؤكل ، وقيل لا يؤكل ، ولا يؤكل ما استخبثه العرب من الحشرات[6] ، كالحية[7] ، والعقرب[8] ، والوزغ[9] ، وسام أبرص[10] ، والخنفساء[11] ، والزنبور[12] ، والذباب[13] ، وبنت وردان ،

---

(١) **الإنس** : البشر واحدهم إنسى بكسر الهمزة وإسكان النون وأنسى بفتحهما حكاها الجوهري وغيره والجمع أناسي فقال تكون الياء عوضًا من النون قال : وكذلك الأناسية كالصيارفة ، قال: ويقال للمرأة : إنسان ولا يقال : إنسانة .

(٢) **الخيل** : قال الجمهور : هو اسم جنس لا واحد له من لفظة كالقوم والنفر والرهط والنساء وواحده من غير لفظة فرس يطلق على الذكر والأنثى وحكى أبو البقاء في البيان قولاً شاذًا أن واحده خائل كطائر وطير ، قالوا : والخيل مؤنثة جمعها خيول ، قال السجستاني : تصغيرها خييل ، قال الواحدي : سميت خيلاً لاختيالها في مشيتها بطول أذنابها .

(٣) **القنفذ** : بضم القاف والفاء ويقال : بفتح الفاء أيضًا ذكرهما الجوهري وجمعه : قنافذ ، قال صاحب المشارق والمطالع : ويقال : قنفظ بالظاء بدل الذال وهذا غريب .

(٤) **الوبر** : بإسكان الباء جمعه وبار بكسر الواو .

(٥) **ابن عرس** : بكسر العين وإسكان الراء وهو دويبة معروفة قال وجمعه بنات عرس ، قال وكذلك ابن آوى وابن مخاض وابن لبون يقول : بنات مخاض وبنات لبون وبنات آوى ، قال وحكى الأخفش بنات عرس وبنو عرس وبنات نعش وبنو نعش .

(٦) **الحشرات** : بفتح الحاء والشين واحدتها حشرة بالفتح وهي هوام الأرض وصغار دوابها .

(٧) **الحية** : للذكر والأنثى : كالدجاجة والبطة .

(٨) **العقرب** : والعقربة والعقرباء كله للأنثى ، والذكر عقربان بضم العين والراء .

(٩) **الوزغ** : بفتح الواو والزاي واحدتها وزغة ويجمع على أوزاغ ووزغان .

(١٠) **سام أبرص** : بتشديد الميم . قال أهل اللغة : هو كبار الوزغ ، قال النحويون وأهل اللغة : سام أبرص اسمان جعلا واحدا ويجوز فيه وجهان : أحدهما البناء على الفتح كخمسة عشر . والثاني إعراب الأول وتصنيفه إلى الثاني ويكون الثاني مفتوحًا لأنه لا ينصرف .

(١١) **الخنفساء** : بضم الخاء ممدودة والفاء مفتوحة ومضمومة . والفتح أفصح وأشهر ، قال الجوهري : ويقال خنفس وخنفسة .

(١٢) **الزُنبور** : بضم الزاي .

(١٣) **الذباب** : جمعه في القلة : أذبة ، والكثرة : ذبان بكسر الذال كغراب وأغربة وغربان سمي ذبابًا لحركته واضطرابه قاله الواحدي عن الزجاجي ، وقال غيره : لأنه يذب أي : يدفع . **الجعلان** : بكسر الجيم جمع جعل بضمها وفتح العين : دويبة .

وحمار قبان[1] ، وما أشبهها ، وكذلك لا يؤكل ما يتقوى بنابه كالأسد ، والفهد ، والنمر[2] ، والذئب ، والدب ، والفيل ، والقرد ، والتمساح ، والزرافة[3] ، وابن أوى: ويؤكل من الطير : النعامة ، والديك[4] ، والدجاج[5] ، والبط[6]، والأوز[7] ، والحمام ،والعصفور[8] ، وما أشبهها ، ولا يؤكل ما يصطاد بالمخلب[9] ، كالنسر[10] ، والصقر ، والشاهين[11] ، والباز[12] ، والحداءة[13] ، ولا ما يأكل الجيف كالغراب الأبقع[14] ، والغراب

---

(١) **حمار قبان** : دويبة معروفة وهو فعلان من قب لأنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة وهذا قطيع من حمر قبان .

(٢) **النمر** : بفتح النون وكسر الميم ويجوز إسكان الميم مع فتح النون وكسرها كنظائره .

(٣) **الزرافة** : بفتح الزاي وضمها حكاهما الجوهري وغيره ولم يذكر ابن مكي إلا الفتح وجعل الضم من لحن العوام وليس كما قال .

(٤) **الديك** : ذكر الدجاج جمعه : ديوك وديكة . **النعامة**: بفتح النون والنعام اسم جنس كحمامة وحمام، قال الجوهري: النعامة تؤنث وتذكر.

(٥) **الدجاج** : بفتح الدال وكسرها والفتح أفصح باتفاقهم ، الواحدة دجاجة يقع على الذكر والأنثى وجمع المصنف بين الديك والدجاج وهو من باب ذكر العام بعد الخاص وهو جائز كما سبق تقريره وأمثلته .

(٦) **البط** : اسم جنس واحدته بطة للذكر والأنثى .

(٧) **الأوز** : بكسر الهمزة وفتح الواو وهو اسم جنس واحدته أوزة وقد جمعوه على أوزين .

(٨) **العصفور** : بضم العين والأنثى : عصفورة .

(٩) **المخلب** : بكسر الميم وهو للطير والسباع : كالظفر للإنسان .

(١٠) **النسر** : بفتح النون جمعه في القلة أنسر وفي الكثرة نسور .

(١١) **الشاهين** : قال الجواليقي: هو فارسي معرب ، قال : ويقال : فيه سواذنق وسوذنيق وسوذينق بالسين المهملة والمعجمة وشوذق وشواذيق وشوذنوق بالمعجمة، قال : قال أبو علي: أصله شاذانك أي نصف درهم ، قال : وأحسبه يراد بذلك قمته أو أنه كنصف البازي .

(١٢) **البازي** : فيه ثلاث لغات : الفصيحة المشهورة : البازي مخففة الياء ، والثانية : باز حكاها الجوهري وآخرون ، والثالثة : بازيّ بتشديد الياء حكاها ابن مكي وهي غريبة أنكرها الأكثرون . قال أبو حاتم السجستاني : البازي والباز مذكر لا اختلاف فيه ، فمن قال : بازي قال في التثنية : بازيان وفي الجمع بزاة كقاضيان وقضاة ، ومن قال : باز قال : بازان وأبواز وبيزان . قال أبو حاتم : قال أبو زيد : يقال للبزاة والشواهين وغيرهما مما يصيد صقور واحدها صقر والأنثى صقرة ، وقد ينكر على المصنف كونه جعل الصقر قسما للبازي والشاهين مع أنه يتناولهما وغيرهما كما ذكره أبو زيد وغيره ويجاب عنه بأنه ذكر العام ثم الخاص وهو جائز كما سبق .

(١٣) **الحدأة** : بكسر الحاء وفتح الدال وبعدها همزة على وزن: عنبة ، والجماعة حدأ : كعنب .

(١٤) **الغراب** : معروف وجمعه غربان وأغربة وأغرب وغرابين وغُرب .

الأسود الكبير ، وأما غراب الزرع ، والغداف[1] ، فقد قيل إنهما يؤكلان ، وقيل لا يؤكلان ، وما تولد من مأكول، وغير مأكول لا يحل أكله كالسبع[2]، وغيره ، وتكره الشاة الجلالة[3]، وإن أطعم الجلالة فطاب لحمها لم يكره ، ويؤكل من صيد البحر[4] ، السمك ، ولا يؤكل الضفدع[5] ، وما سواهما فقد قيل أنه يؤكل ، وقيل لا يؤكل ، وقيل ما أكل شبهه من البر أكل ، وما لا يؤكل شبهه لم يؤكل ، وكل طاهر لا ضرر في أكله يحل أكله، إلا جلد ما يؤكل إذا مات ودبغ فإنه لا يجوز أكله في أحد القولين ، ويجوز في الآخر ، وما ضر أكله كالسم[6] ، وغيره لا يحل أكله ولا يحل أكل شيء نجس فإن اضطر إلى الميتة أكل منها ما يسد به الرمق[7] في أحد القولين ، وقدر الشبع[8] ، في الآخر ، وإن وجد المضطر ميتة ، وطعام الغير[9] أكل طعام الغير ، وضمن بدله ، وقيل يأمل الميتة ، فإن وجد صيداً وميتة وهو محرم ففيه قولان : أحدهما يأكل الميتة ، والثاني يأكل الصيد ، ومن اضطر إلى شرب الخمر جاز له شربها ، وقيل لا يجوز ، وقيل يجوز للتداوي ، ولا يجوز للعطش ، ولا يحرم كسب الحجام ، والأولى أن يتنزه الحر من أكله .

---

(١) **الغداف** : بضم الغين المعجمة وتخفيف الدال المهملة جمعه غدفان ، قال ابن فارس : هو الغراب الضخم . وقال الجوهري : هو غراب القيظ .

(٢) **السمع** : بكسر السين وهو المتولد بين ذئب وضبع .

(٣) **الجلالة** : بفتح الجيم وتشديد اللام هي التي أكثر أكلها العذرة والجلة بفتح الجيم البعر وتكون الجلالة بعيراً وبقرة وشاة ودجاجة وإوزة وغيرها ولو قال المصنف وتكره الجلالة وحذف لفظ الشاة لكان أصوب وأعم وأخصر .

(٤) **البحر** : من البحر وهو الشق ومنه البحيرة مشقوقة الأذن ، وقيل : من الاتساع ومنه فلان بحر أي : واسع العطاء والجود وفرس البحر واسع الجري .

(٥) **الضفدع** : بكسر الدال وفتحها والكسر أشهر عند أهل اللغة وأنكر جماعة منهم الفتح .

(٦) **السم** : بفتح السين وضمها وكسرها والفتح أفصح وجمعه سمام وسموم .

(٧) **الرمق** : بفتح الراء والميم بقية الروح .

(٨) **الشبع** : بكسر الشين وفتح الباء مصدر شبعت شبعًا والشبع بإسكان الباء اسم للقدر المشبع من الطعام كذا قال ابن الأعرابي والجوهري وغيرهما ، فيجوز أن يقرأ كلام المصنف بالوجهين والثاني أحسن لوجود قوله : قدر .

(٩) **قوله : طعام الغير** : قد ذكر بعض أهل العربية أنه لا يجوز أن يقال : الغير بالألف واللام ولا تستعمل إلا مضافة وجوزه غيره وقد ذكرته في التهذيب .

﴿ باب النذر ﴾ [1]

لا يصح النذر إلا من مسلم ، بالغ ، عاقل ، وقيل يصح من الكافر، ولا يصح النذر إلا في قربة ، ويصح النذر بالقول ، وهو أن يقول : لله علي كذا ، أو علي كذا ، وقيل يصح بالنية ، وحدها ، ومن علق النذر على أمر يطلبه ، كشفاء[2] المريض ، وقدوم الغائب لزمه الوفاء به عند وجود الشرط ، ومن نذر شيئًا ولم يعلقه على شيء فقد قيل لا يصح ، والمذهب أنه يصح ، ومن نذر شيئًا على وجه اللجاج[3] ، بأن قال إن كلمت فلانًا فعلي كذا فهو بالخيار عند وجود الشرط بين الوفاء بما نذر ، وبين كفارة يمين، وقيل إن نذر حجًا لزمه ، وليس بشيء ، ومن نذر الحج راكبًا ، فحج ماشيًا لزمه دم ، ومن نذر الحج ماشيًا لزمه الحج ماشيًا من دويرة أهله ، وقيل من الميقات ، ولايجوز أن يترك المشي إلى أن يرمي في الحج ، ويفرغ من العمرة ، فإن حج راكبًا من غير عذر ، فقد أساء ، وعليه دم ، وإن حج راكبًا لعذر جاز وعليه دم في أصح القولين ، ومن نذر المضي إلى مكة ، أو إلى الكعبة لزمه قصدها ، بحج أو عمرة ، وإن نذر المشي إلى بيت الله تعالى ، ولم يقل الحرام[4] ، لم يلزمه المشي على ظاهر المذهب ، وقيل يلزمه ، وإن نذر المشي إلى مسجد رسول الله ﷺ ، أو إلى المسجد الأقصى[5] ، لزمه ذلك في أحد القولين ، دون الآخر ، وإن نذر المشي إلى ما سواهما من المساجد لم يلزمه المشي ، ومن نذر النحر بمكة لزمه النحر بها، وتفرقة اللحم على أهل الحرم ، وإن نذر النحر ، والتفرقة في بلد آخر، لزمه ، وإن نذر النحر وحده ، فقد قيل يلزمه النحر ، والتفرقة ، وقيل لا يلزمه ، ومن نذر أن يهدي شيئًا معينًا إلى الحرم نقله إليه إن كان مما

---

(١) **النذر** : واحد النذور يقال : نذرت وأنذر وأنذر بكسر الذال وضمها .

(٢) **الشفاء** : ممدود يقال : شفاه الله يشفيه بفتح الياء .

(٣) **اللجاج** : بفتح اللام وهو مصدر يقال : لججت بكسر الجيم تلج بفتح اللام لجاجًا ولجاجة فهو لجوج ولجوجة بالهاء للمبالغة والملاجة التمادي في الخصومة .

(٤) **قوله : وإن نذر المشي إلى بيت الله تعالى ولم يقل الحرام** : مجرور صفة لبيت .

(٥) **المسجد الأقصى** : بيت المقدس سمي بذلك لبعد ما بينه وبين المسجد الحرام . ويقال له : بيت المقدس ، والمقدس ، وإيليا بالمد وبالقصر والياء بالمد .

ينقل ، وإن لم يمكن نقله باعه ونقل ثمنه ، فإن نذر الهدي وأطلق لزمه الجذع من الضأن ، أو الثني من المعز، والإبل ، والبقر ، وإن نذر أن يهدي لزمه ما ذكرنا في أحد القولين ، وما يقع عليه الاسم في القول الآخر ، وإن نذر بدنة في الذمة لزمه ما نذر ، فإن أعوزه الإبل أخرج بقرة ، وإن أعوزه البقرة أخرج سبعًا من الغنم ، وقيل هو مخير بين الثلاثة ، والمستحب لمن أهدى شيئًا من البدن أن يشعرها[1] بحديدة في صفحة سنامها الأيمن[2] ، وأن يقلدها خرب القرب[3] ، ونحوها من الخيوط المفتولة ، والجلود ، ويقلد البقر ، والغنم ، ولا يشعرها ، وإن عطب منها شيء قبل المحل[4] نحره ، وغمس نعله في دمه[5] ، وضرب صفحته ، وخلى بينه ، وبين المساكين ، ومن نذر صوم سنة بعينها لم يقض أيام العيد ، والتشريق ، وشهر رمضان ، وإن كانت امرأة فحاضت قضت أيام الحيض في أصح القولين ، وإن نذر أنه يصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان لم يصح نذره في أحد القولين ، ويصح في الآخر ، وإن قدم في أثناء النهار ، نوى صومه ، ويجزئه ، وإن كان مفطرًا لزمه القضاء ، وإن وافق ذلك شهر رمضان لم يقض ، وإن وافق يوم العيد قضاه في أصح القولين ، ومن نذر صلاة لزمه ركعتان في أصح القولين ، وركعة في الآخر ، ومن نذر عتق رقبة[6] ، أجزأه ما يقع عليه الاسم ، وقيل لا يجزئه إلا ما يجزي في الكفارة.

---

(١) **الإشعار** : هو أن يجرحها صفحة سنامها حتى يسيل الدم وأصل الإشعار العلامة سمي هذا إشعار لأنه علامة للهدى ، وكل شيء أعلمته بعلامة فقد أشعرته .

(٢) قوله : **صفحة سنامها الأيمن** : صوابه اليمنى .

(٣) قوله : **خرب القرب** : بضم الخاء المعجمة وفتح الراء وهي عراها واحدتها خربة بضم الخاء كركبة وركب .

(٤) قوله : **قبل المحل** : هو بكسر الحاء وهو وقت ذبحها .

(٥) قوله : **وغمس نعله في دمه** : قال أصحابنا : يستحب للمهدي أن يقلد الهدي من الإبل والبقر بنعلين يكون لهما قيمة يتصدق بهما إذا نحره ، فقوله : وغمس نعله في دمه الضمير في نعله يعود إلى الهدي ومعناه النعل المعلقة فيه وذكر المصنف النعل وإن لم يكن سبق ذكرها لأنه معلوم .

(٦) قوله : **ومن نذر عتق رقبة** : هو كلام صحيح ولا التفات إلى من أنكره لجهله ولكن لو قال : إعتاق لكان أحسن .

كتاب البيوع[1]

﴿ باب ما يتم به البيع ﴾[2]

ولا يصح البيع إلا من مطلق التصرف[3] ، غير محجور عليه ، ولا ينعقد إلا بإيجاب ، وقبول ، وهو أن يقول : بعتك ، أو ملكتك ، وما أشبهه ، ويقول المشتري قبلت ، أو ابتعت ، وما أشبهه ، فإن قال المشتري بعني ، فقال : بعتك ، انعقد البيع ، وإذا انعقد البيع ثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا ، أو يتخايرا ، وهو أن يقولا : اخترنا إمضاء البيع ، أو فسخه ، فإن تبايعا على أن لا خيار لهما لم يصح البيع وقيل يصح ، ولا خيار لهما ، وقيل يصح ، ويثبت لهما الخيار ، وإن تبايعا بشرط الخيار إلى ثلاثة أيام فما دونها جاز ، إلا في الصرف ، وبيع الطعام بالطعام ويعتبر ابتداء المدة من

---

(١) ﴿ كتاب البيوع ﴾

قال ابن قتيبة : بعت الشيء اشتريته وبعته وشريت الشيء إذا اشتريته وبعته . وقال الأزهري: العرب تقول بعت بمعنى بعت ما كنت ملكته وبعت بمعنى اشتريت ، قال : وكذلك شريت بالمعنيين ، قال : وكل واحد بيع وبائع لأن الثمن والمثمن كل منهما مبيع ، وكذا قال غيرهما من أهل اللغة قالوا : ويقال : بعته أبيعه فهو مبيع ومبيوع ، قال الجوهري : كمخيط ومخيوط. قال الخليل : المحذوف من مبيع واو مفعول لأنها زائدة فهي أولى بالحذف . وقال الأخفش : المحذوف عين الكلمة . قال المازني : كلاهما حسن وقول الأخفش أقيس والابتياع: الاشتراء ، وتبايعنا وبايعته واستبعته : سألته أن يبيعني ، وأبعته : عرضته للبيع ، وبيع الشيء بكسر الباء وضمها إتمامًا وبوع لغة فيه وكذلك القول في كيل وقيل . وحكى الزجاج عن أبي عبيدة أباع بمعنى باع وهو غريب شاذ .

(٢) قوله : **باب ما يتم به البيع** : ترجمة زائدة على ما في الباب لأنه لا يتم البيع إلا بعاقد ومعقود عليه وصيغة ولم يذكر المعقود عليه بل ذكره في الباب الذي بعده .

(٣) **الصرف** : تبايع ذهب أو فضة سمي بذلك لصرفه عن مقتضى باقي البيوع في اشتراط المماثلة والتقابض والحلول ومنع الخيار وقيل لصريفه وهو صوته في كفة الميزان .

حين العقد ، وقيل من حين التفرق ، وينتقل المبيع إلى المشتري بنفس العقد في أحد الأقوال ، وبانقضاء الخيار في الثاني ، وموقوف في القول الثالث ، فإن تم البيع بينهما حكمنا بأنه انتقل بنفس العقد ، وإن لم يتم ، حكمنا بأنه لم ينتقل ، ولا يملك المشتري التصرف في المبيع حتى ينقطع خيار البائع ، ويقبض المبيع ، ولا ينفذ تصرف البائع في الثمن إن كان معيناً حتى ينقطع خيار المشتري ، ويقبض الثمن ، وإن كان في الذمة لم ينفذ تصرفه فيه قبل انقطاع الخيار ، وهل يجوز قبل قبضه فيه قولان : أصحهما أنه يجوز ، ولا يدخل المبيع في ضمان المشتري إلا بالقبض ، ولا يستقر ملكه عليه إلا بالقبض ، فإن هلك قبل القبض انفسخ البيع ، وإن أتلفه المشتري استقر عليه الثمن ، وإن أتلفه أجنبي ففيه قولان : أحدهما ينفسخ البيع ، والثاني لا ينفسخ ، بل يثبت للمشتري الخيار بين الفسخ وبين الإمضاء ، والرجوع على الأجنبي بالقيمة ، وإن أتلفه البائع انفسخ البيع ، وقيل هو كالأجنبي ، والقبض فيما ينقل النقل ، وفيما يتناول باليد التناول ، وفيما سواه التخلية .

﴿ باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز ﴾

لا يصح البيع إلا في عين طاهر ، فأما الكلب ، والخنزير ، والخمر ، والسرجين[1] ، والزيت النجس فلا يجوز بيعها ، ويجوز بيع الثوب النجس، ولا يصح إلا فيما فيه منفعة ، وأما الحشرات ، والسباع التي لا تصلح للاصطياد ، فلا يجوز بيعها ، ولا يجوز فيما يبطل به حق آدمي ، كالوقف، وأم الولد ، والمكاتب في أصح القولين ، والمرهون ، وفي العبد الجاني قولان، وقيل إن كانت الجناية خطأ لم يجز قولاً واحداً ، وإنما القولان في جناية العمد ، وقيل إن كانت الجناية عمداً جاز قولاً واحداً ، وإنما القولان فيما إذا كانت الجناية خطأ ، ولا يجوز بيع ما لا يملكه ، إلا بولاية أو نيابة ، ولا بيع ما لم يتم ملكه عليه ، كالمملوك بالبيع والنكاح وغيرهما ، من المعاوضات قبل القبض ، فأما ملكه بالإرث ، أو الوصية ،

---

(١) السرجين : بكسر السين وفتحها والسرقين بكسرها وفتحها وهو فارسي معرب وهو : الزبل .

أو عاد إليه بفسخ عقد جاز له بيعه قبل القبض ، ولا يجوز بيع ما لا يقدر على تسليمه ، كالطير الطائر ، والعبد الآبق ، وما أشبهه ، ولا ما في تسليمه ضرر ، كالصوف على ظهر الغنم ، وذراع من ثوب ينقص قيمته بقطعه ، ولا يجوز بيع المعدوم ، ولا بيع العربون[1] ، ولا يجوز بيع ما يجهل قدره ، كبيع الصبرة[2] ، إلا قفيزاً[3] منها ، ولا يجوز بيع ما يجهل صفته ، كالحمل في البطن ، واللبن في الضرع ، والمسك في الفأرة[4] ، وبيع ذراع من دار وهما لا يعلمان ذرعان الدار ، وفي بيع الأعيان التي لم يرها المشتري قولان : أصحهما أنه لا يجوز ، والثاني أنه يجوز إذا وصفها ، ويثبت للمشتري الخيار إذا رآها ، وإن رآها قبل العقد وهي مما لا يتغير غالبًا جاز بيعها ، فإن رآها وقد نقصت ثبت له الخيار ، وإن اختلفا في النقصان فالقول قول المشتري ، ولا يجوز البيع بثمن مجهول القدر ، كبيع السلعة برقمها ، وكبيع السلعة بألف مثقال ذهب ، وفضة ، فإن باعه قطيعًا[5] كل شاة بدرهم ، أو صبرة كل قفيز بدرهم جاز ، وإن لم يعلم مبلغ الثمن في حال العقد ، فإن كان لرجلين عبدان لكل واحد منهما عبد فباعهما بثمن واحد ، ولم يعلم كل واحد منهما ما له بطل البيع في أحد القولين ، وصح

---

(١) العربون : فيه ست لغات : أربون ، أربون ، وأربان ، وعربون ، وعربان وهو عجمي معرب. قال الجواليقي : اللغة العالية : عربون يعني بالفتح ، قال : وصرفوا منه الفعل فقالوا عربنت في الشيء وأعربت قال ويسمى العربان المكان وجمعه مساكين كما جمعوا العربان على عرابين وهو أن يشتري سلعة ويعطي البائع درهما أو دراهم مثلاً ويقول إن تم البيع فهو من الثمن وإن تركته فهو لك مجانًا .

(٢) الصبرة : واحد الصبر ، قال الأزهري : هي الكومة المجموعة من الطعام ، قال : وسميت صبرة لإفراغ بعضها على بعض .

(٣) القفيز : مكيال معروف . قال الأزهري : هو ثمانية مكاكيك والمكوك : صاع ونصف ، وهو خمس كيلجات ، والصاع : خمس أرطال وثلث . والمدّ : ربع صاع . والفرق : ستة عشر رطلاً . والأردب : أربعة وعشرون صاعًا ، والقنقل : نصف أردب . والكرستون : قفيزاً .

(٤) فأرة المسك : مهموز كفأرة الحيوان ويجوز ترك الهمز كما في نظائره ، وقال الجوهري وابن مكي : ليست مهموزة . وهو شذوذ منهما .

(٥) القطيع : طائفة من الغنم وسائر النعم ، قال صاحب المحكم : والغالب عليه أنه من عشر إلى أربعين وقيل ما بين خمس عشرة إلى خمس وعشرون وجمعه أقطاع وأقطعة وقطعان وقطاع وأقاطيع . قال سيبويه : وهو مما جمع على غير واحد ونظيره حديث وأحاديث .

في الآخر ، ويقسط الثمن عليهما على قدر قيمتهما ، ولا يجوز البيع بثمن مجهول الصفة ، كالبيع بثمن مطلق في موضع ليس فيه نقد متعارف ، فإن باعه بثمن معين لم يره فعلى قولين ، ولا يجوز البيع بثمن إلى أجل مجهول، كالبيع إلى العطاء ، وبيع حبل الحبلة ، وهو في قول الشافعي رضي الله عنه ، وهو أن يبيع بثمن إلى أن تحبل هذه الناقة ، وتلد ، وتحبل ولدها ، ولا يجوز تعليق البيع على شرط ، كبيع المنابذة ، وهو أن يقول إذا نبذت إليك الثوب فقد وجب البيع ، وكبيع الملامسة ، وهو أن يقول إذا لمسته فقد وجب البيع ، وكبيع حبل الحبلة[1] ، في قول أبي عبيدة وهو أن يقول : إذا ولدت هذه الناقة وولدت ولدها فقد بعتك الولد ، وإن جمع في البيع بين حر ، وعبد ، أو بين عبده ، وعبد غيره ففيه قولان : أحدهما يبطل العقد فيهما ، والثاني يصح في الذي يملك ، وللمشتري الخيار ، إن شاء فسخ العقد ، وإن شاء أمضاه فيما يصح بقسطه من الثمن في أحد القولين ، وبجميع الثمن في القول الآخر ، فإن جمع بينهما فيما لا عوض فيه ، كالرهن ، والهبة ، فقد قيل يصح فيما يحل قولاً واحداً ، وقيل على قولين وإن جمع بين حلالين ثم تلف أحدهما قبل القبض لم يبطل في الآخر ، وقيل على قولين ، فإن جمع بين عقدين مختلفي الحكم ، كالبيع والإجارة ، والبيع ، والصرف ، والبيع، والنكاح ، والبيع والكتابة ، ففيه قولان : أحدهما يبطل العقد فيهما ، والثاني يصح ، ويقسط الثمن عليهما على قدر قيمتهما ، وإن جمع بيعتين في بيعة في أحد التأويلين بأن قال : بعتك هذا العبد بعشرة ، على أن تبيعني دارك بمائة بطل البيع ، أو قال في التأويل الآخر : بعتك بعشرة نقداً ، أو بعشرين نسيئة بطل البيع ، وإن فرق بين الجارية وولدها قبل سبع سنين بطل البيع ، وفيما بعد ذلك إلى البلوغ قولان، وإن باع شاة إلا يدها أو جارية إلا حملها ، أو جارية حاملاً بحر بطل البيع ، وإن باع جارية حاملاً وشرط حملها ففيه قولان وإن باع عبداً

---

(١) **حبل الحبلة** : بفتح الباء فيهما وحكى إسكان الباء في الأول وغلطوه والحبلة هنا : جمع حابل كظالم وظلمة ، قال الأخفش : امرأة حابل ونساء حبلة وقيل الهاء فيهما للمبالغة . قال أهل اللغة : الحبل مختص بالآدميات ويقال لغيرهن : خمل . قال أبو عبيد : لا يقال لشيء من الحيوان حبل إلا ما جاء في هذا الحديث .

مسلمًا من كـافر بطل البـيع في أصح القولين ، ويصح في الآخـر ، ويؤمر بإزالة الملك فيه ، وإن باع العصير ممن يتخذ الخمر، أو السلاح ممن يعص الله به أو باع ماله ممن أكـثر ماله حرام كره ، وإن شـرط في البيع شرطًا يقتـضيه العقد ، كالتسليم ، وسقي الثمرة ، أو تبقيتها إلى الجداد[1] ، وما أشبه ذلك لم يفسـد العقـد ، وإن شرط ما فـيه مصلحـة للعاقـد ، كخيـار الثلاث ، والأجل ، والرهن ، أو الضمين لم يفسد العقد ، وإن شرط العتق في العبد لم يفسد العـقد ، فإن امتنع من العتق أجـبر عليه ، وقيل لا يجبـر بل يخير البائع بين الفـسخ ، والإمضاء ، وإن شرط ما سـوى ذلك مما ينافي موجب العقد[2] ، وليس فيـه مصلحـة ، كبيع الدابة بشـرط أن يركبـها أو بيع الدار بشرط أن يسكنهـا شهرًا لم يصح العقد ، ولم يملك فـيه المبيع ، فإن قـبضه المبتاع وجب رده ، فإن هلك عنده ضمنه بقيمته أكثر ما كانت من حين القبض إلى حين التلف ، وإن حدثت فيه زيادة ، كالسـمن ، وغيره ضمنها ، وقيل لا يضمن القيمة إلا من حين القبض ، ولا يضمن الزيادة ، والمذهب الأول، وإن كان لمثله أجر لزمه أجر المثل ، وإن كانت جارية فوطئها لزمه المهر وأرش البكارة[3] ، إن كـانت بكرًا ، وإن أولدها فـالولد حر ويـلزمه قـيـمتـه يوم الولادة، وإن وضعته ميتًا لم تلزمه قـيمته ، وإن ماتت الأمة من الولادة لزمه قيمتها .

---

(١) **الجـداد** : بفتح الجيم وكسـرها بالدال المهملة وبالمـعـجمة أيضًا حكـاها صاحب المحكم وكذلك الحـصاد والقطـاف والصرام كله بالـوجهين . قـال الجـوهـري : فكـأن الفعال والفعال مطـردان في كل ما كان فيه معنى وقت الفعل .

(٢) قوله : **موجب العقد** : هو بفتح الجيم أي : مقتضاه .

(٣) **البكـارة** : بفتح البـاء : أرش البكارة : هو التفاوت بين قيـمتها بكرًا وثـيبًا ، قال ابن قتـيبة وغيـره : الأرش مأخـوذ من قـول العرب : أرشت بين الرجلين تأريشًا إذا أغـريت أحدهـما بالآخر وأوقعت بينهما الخصومة فسمى نقص السلعة أرشًا لكونه سببًا للتأريش وهو الخصومة .

﴿ باب الربا ﴾ [1]

ولا يحرم الربا إلا في الذهب والفضة ، والمأكول ، والمشروب ، فأما الذهب ، والفضة ، فإنه يحرم فيهما الربا بعلة واحدة ، وهي أنهما قيم الأشياء ، والمأكول ، والمشروب ، ويحرم فيهما الربا بعلة واحدة ، وهو أنه مطعوم ، فمتى باع شيئًا من ذلك بجنسه حرم فيه التفاضل ، والنساء[2] ، والتفرق قبل التقابض ، وإذا باع بغير جنسه ، فإن كان مما يحرم فيهما الربا بعلة واحدة ، كالذهب ، والفضة ، والحنطة ، والشعير ، جاز فيه التفاضل، وحرم فيه النساء ، والتفرق قبل التقابض ، وإن لم يحرم فيهما الربا بعلة واحدة ، كالذهب ، والحنطة ، والفضة ، والشعير ، جاز فيهما التفاضل ، والنساء والتفرق قبل التقابض ، وكل شيئين جمعهما اسم خاص كالتمر المعقلي[3] ، والبرني[4] ، فهما جنس واحد ، وما لا يجمعهما اسم خاص ، كالحنطة ، والشعير ، واللحم ، والشحم ، والألية ، والكبد ،

---

(١) الربا : مقصور وهو من ربا يربو فيكتب بالألف وتثنيته : ربوان وأجاز الكوفيون كتبه وتثنيته بالياء بسبب الكسرة في أوله وغلطهم البصريون . قال الثعلبي : كتبوه في المصحف بالواو ، وقال الفراء : إنما كتبوه بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولغتهم الربو فعلموهم صورة الخط على لغتهم ، قال : وكذلك قرأها أبو سمال العدوي بالواو وقرأ حمزة والكسائي بالإمالة بسبب كسرة الراء وقرأ الباقون بالتفخيم لفتحة الباء ، قال : وأنت بالخيار في كتبه بالألف والواو والياء ، قال أهل اللغة : والرماء بالميم والمد : الربا والربية بالضم والتخفيف لغة في الربا . وأصل الربا الزيادة يقال : ربا الشيء يربو : زاد ، وأربى الرجل وأرمى أي : عامل بالربا .

(٢) النساء : بالمد التأجيل .

(٣) التمر المعقولي : بفتح الميم وإسكان العين المهملة نوع من التمر معروف بالبصرة وغيرها من العراق منصوب إلى معقل بن يسار الصحابي وإليه ينسب نهر معقل بالبصرة ، وسكن معقل البصرة وتوفي بها في آخر خلافة معاوية وآخرها سنة ستين من الهجرة وهو من أهل بيعة الرضوان كنيته : أبو علي وقيل : أبو يسار ، وقيل أبو عبد الله .

(٤) التمر البرني : قال صاحب المحكم : هو ضرب من التمر أصفر مدور ، واحدته برنية ، قال: وهو أجود التمر . قال أبو حنيفة الدينوري : أصله فارسي . وهذا الذي قاله من أنه أجود التمر هو الصواب المشهور ، وأما قول المصنف في باب السلم : « وقيل إن كان الأجود من نوع آخر كالمعقلي عن البرني » ففيه تصريح بأن المعقلي أفضل وليس الأمر كذلك . قال الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الفرق والجمع في أبواب الزكاة : كنت بالمدينة فدخل بعض أصدقائي فقال : كنا عند الأمير فتذاكروا أنواع تمر المدينة فبلغت أنواع الأسود ستين نوعًا ثم قالوا : وأنواع الأحمر فبلغت هذا المبلغ .

فهما جنسان، وفي اللحمان[1] ، والألبان ، قولان : أصحهما أنها أجناس ، فيباع لحم البقر ، بلحم الغنم متفاضلاً ، والثاني أنها جنس واحد ، فلا يباع لحم البقر ، بلحم الغنم متفاضلاً ، وإن اصطرف رجلان ، وتقابضا ، ووجد أحدهما بما أخذ عيبًا ، فإن وقع العقد على العين ورده انفسخ البيع ، ولم يجز أخذ البدل ، وإن كان على عوض في الذمة جاز أن يرد ، ويطالب بالبدل قبل التفرق ، وبعد التفرق قولان : أحدهما يرد ويأخذ بدله ، والثاني أنه بالخيار إن شاء رضي به ، وإن شاء رده ، فإذا رد انفسخ البيع وما حرم فيه التفاضل فإن كان مما يكال لم يجز بيع بعضه ببعض حتى يتساويا في الكيل ، فإن كان في أحدهما قليل تراب جاز ، وإن كان مما يوزن لم يجز بيع بعضه ببعض حتى يتساويا في الوزن ، فإن كان في أحدهما قليل تراب لم يجز ، وإن كان مما لا يكال ، ولا يوزن ففيه قولان : أحدهما لا يجوز بيع بعضه ببعض ، والثاني يجوز إذا تساويا في الوزن ، وما حرم فيه التفاضل ، لا يجوز بيع حبه بدقيقه ، ولا بيع دقيقه بدقيقه ، ولا بيع مطبوخه بمطبوخه، ولا بيع مطبوخه بنيئه[2] ، ولا أصله بعصيره ، ولا خالصه بمشويه، ولا مشويه بموشية[3] ، ولا رطبه برطبه ، ولا رطبه بيابسه ، إلا في العرايا[4]، وهو بيع الرطب على رؤوس النخل بالتمر على وجه الأرض ، والعنب في الكرم بالزبيب على وجه الأرض ، فيما دون خمسة أوسق خرصًا ، وفي خمسة أوسق قولان ، وفيما سوى الرطب ، والعنب من الثمار قولان ، وما حرم فيه الربا لا يباع الجنس الواحد بعضه ببعض ، ومع أحد العوضين جنس آخر يخالفه في القيمة ، كمد عجوة ، ودرهم بمدي عجوة[5] ، ولا يباع نوعان مختلفي القيمة من جنس واحد بنوع واحد منه متفق القيمة ، كدينار

---

(١) اللحمان : بضم اللام جمع لحم ويجمع أيضًا على لحوم ولحام كصحب وصحاب .

(٢) النئ : بكسر النون وتخفيف الياء وبهمزة ممدودة .

(٣) المشوب : بفتح الميم وضم الشين المخلوط بغيره .

(٤) العرايا : جمع عرية سميت بذلك لأنها عريت من حكم باقي البستان ، قال الأزهري : هي فعيلة بمعنى فاعلة ، وقال الهروي : هي فعيلة بمعنى مفعولة من عراه يعروه .

(٥) العجوة : نوع من التمر ، قال الجوهري : هو من أجود تمر المدينة ونخلها تسمى لينة ، قال الأزهري : وهذا الصيحاني الذي يحمل من المدينة من العجوة .

قاساني، ودينار سابوري بـقاسانيين أو سابوريين[1] ، وكدينار صـحيح ودينار قراضة ، بدينارين صحـيحين ، أو دينارين قراضة[2] ، ولا يجـوز بيع اللبن بشاة في ضـرعها لبن ، ولا يجـوز بيع اللحم بحيـوان مأكول ، وفي بيـعه بحيوان غير مأكول قولان .

﴿ باب بيع الأصول والثمار ﴾[3]

إذا باع أرضًا وفيها بناء ، أو غـراس دخل البناء ، والغراس في البيع ، فـإن كان له حـمل ، فإن كـان ثمرة يتـشقق ، كـالنخل ، أو نوراً[4] يتفتح كالورد، والياسمين ، فإن كان قد ظهـر ذلك ، أو بعضه ، فالجميع للبائع ، وإن لم يظهر شيء منه فهو للمشـتري ، وقيل إن ثمرة الفحال[5] للبائع بكل حال ، وهو خلاف النص ، فإن كان ثمره بارز ، كالتين ، والعنب ، أو في كمام[6] لا يزال عنه إلا عند الأكل كالرمان ، والرانج[7] ، فهو للبائع ، وإن كـان ثمره في قـشرين، كـالجوز ، واللـوز فهـو كالتين ، والرمـان ، على المنصوص ، وقيل هو كثمرة النخل قبل التأبير[8] ، وإن كان ثمرة تخرج في

---

(١) **القاساني ، والسابوري** : بسين مهملة فيهما : نوعان من الدنانير مختلفان في الجودة .

(٢) **القراضة** : بضم القاف : قطع الذهب والفضة وقوله قراضة منصوب .

(٣) قوله : **﴿ باب بيع الأصول والثمار ﴾** : يعني بالأصول الأشجـار والأرضين ، قال الجوهري : الثمرة واحدة الثمرات والثمر وجمع الثمر ثمـار كحبل وحبال . قال الفراء : وجمع الثمار ثمر ككتاب وكتب وجمع الثمر أثمار كعنق وأعناق .

(٤) **النور**: بفتح النون: الزهر على أي لون كان، وقيل النور ما كان أبيض والزهر ما كان أصفر .

(٥) **الفحال** : بضم الفاء وتشديد الحاء ذكر النخل جمعه فـحاحيل ، قال جمهور أهل اللغة : ولا يقال : فحل ، وجـوّز جماعة منهم أن يقال في المفـرد فحل وفي الجمع فحول وكذا اسـتعمله الشافعي والغزالي ممن حكاه الجوهري وقال : ولا يقال : فحال في غير النخل .

(٦) **الكمـام** : بكسر الكاف أوعية طلع النخل ، قال الجـوهري : واحدها كِم بكسر الكاف وكمامة والجمع كمام وأكمة وأكمام وأكاميم .

(٧) **الرانج** : بكسر النون الجوز الهندي ورأيتـه في نسخة من المحكم مضبوطًا بفـتح النون والمشهور كسرها وجعله المصنف هنا كالرمان وفي المهذب كالجوز ، فقيل إنه يخرج في قشرين قد يتشقق أحدهما فـأراد هنا إذا يشقق القشر الأعلي وفـي المهذب إذا لم يشقق وقيل هو نوعـان ذو قشر وذو قشرين .

(٨) **التأبيـر** :التلقيح وهو تشقيق الكمام عنه ، ويقال له : الإبار .

نور ثم يتناثر منه النور ، كالمشمش[1] ، والتفاح فهو كثمرة النخل وإن ظهر ذلك ، أو بعضه فهو للبائع ، وإن لم يظهر منه شيء فهو للمشتري ، وقيل إنها للبائع في الحالين ، وإن كان ثمره ورقًا كالتوت[2] ، فقد قيل إنه إن لم يتفتح فهو للمشتري ، وإن تفتح فهو للبائع ، وقيل هو للمشتري بكل حال، وإن باع أرضًا وفيها زرع لا يحصد إلا مرة لم يدخل الزرع في البيع ، وإن كان يجز مرة بعد أخرى ، كالرطبة[3] كانت الأصول للمشتري والجزة[4] الأولى للبائع ، وإن باع الأصل وعليه ثمرة للبائع لم يكلف نقله إلى أوان الجداد ، فإن احتاج إلى سقي لم يكن للمشتري منعه من سقيه ، وإن كانت الشجرة تحمل[5] حملين فلم يأخذ البائع ثمرته حتى حدثت ثمرة المشتري ، واختلطت، ولم يتميز ففيه قولان : أحدهما أن البيع ينفسخ ، والثاني لا ينفسخ البيع ، بل يقال للبائع إن سلمت الجميع أجبر المشتري على قبوله ، وإن امتنع ، قيل للمشتري إن سلمت الجميع أجبر البائع على قبوله ، وإن تشاحا[6] فسخ العقد ، وقيل لا ينفسخ قولاً واحدًا ، ولا يجوز بيع الثمار حتى يبدو صلاحها إلا بشرط القطع ، فإن بدا صلاحها جاز بيعها مطلقًا ، وبشرط القطع ، وبشرط التبقية ، وبدو الصلاح أن يطيب أكله ، وإذا وجد ذلك في بعض الجنس في البستان[7] جاز بيع جميع ما في البستان من ذلك الجنس ، ولا يجوز بيع الزرع الأخضر إلا بشرط القطع ، فإن باع الثمرة قبل بدو الصلاح من صاحب الأصل ، والزرع الأخضر من صاحب الأرض جاز من غير شرط القطع ، ولا يجوز بيع الباقلي الأخضر في قشريه ، ولا

---

(١) **المشمش** : بكسر الميمين ، قال الجوهري : وحكى أبو عبيدة الفتح .

(٢) **التوت** : بالتاء المثناة في آخره والثاء المثلثة ، والأشهر والأفصح بالمثناه وممن ذكروا اللغتين : ابن الأعرابي ورجح المثناة ، ولم يذكر ابن فارس والجوهري وآخرون إلا المثناة ، وقال ابن قتيبة: قال الأصمعي : العرب تقوله بالمثناة الفرس بالمثلثة وقد شاع الفرصاد في الناس كلهم.

(٣) **الرطبة** : بفتح الراء هي القضب وهو هذا المعروف الذي تطعمه الدواب . قال الجوهري : وجمعه رطاب .

(٤) **الجزة** : بكسر الجيم وتشديد الزاي .

(٥) **حمل الشجرة** : بفتح الحاء وكذلك حمل المرأة وسائر الحيوان في بطن .

(٦) **قوله : تشاحا** : أي تمانعا .

(٧) **البستان** : فارسي معرب قاله الجواليقي .

الجوز، واللوز في قشريه ، ويجوز بيع الشعير في سنبله ، وفي بيع الحنطة في سنبلها قولان : أصحهما أنه لا يجوز ، وإذا باع الثمرة ، أو الزرع لم يكلف المشتري نقله إلا في أوان الجداد ، والحصاد ، وإن احتاج إلى سقي لزم البائع السقي ، فإن كان عليه ضرر في السقي ، وتشاحا فسخ العقد ، وإن اشترى ثمرة فلم يأخذ حتى حدثت ثمرة أخرى ، أو اشترى جزة من الرطبة، ولم يأخذ حتى طابت ، أو طعامًا فلم يأخذ حتى اختلط به غيره ففيه قولان: أحدهما ينفسخ البيع والثاني لا ينفسخ بل يقال للبائع إن تركت حقك أقر العقد ، وإن لم تترك فسخ العقد ، وإن تلفت الثمرة بعد التخلية ففيه قولان: أحدهما أنها تتلف من ضمان البائع ، والثاني وهو الأصح أنها تتلف من ضمان المشتري .

﴿باب بيع المصراة والرد بالعيب﴾

إذا اشترى ناقة ، أو بقرة ، أو شاة مصراة [1] ، وتبين فيه التصرية ، فهو بالخيار بين أن يمسك ، وبين أن يرد ، ويرد معها صاعاً من تمر بدل اللبن، وإن اشترى أتانا[2] مصارة ردها ، ولا يرد بدل اللبن ، وإن اشترى جارية مصارة ، فقد قيل لا يرد ، وقيل يرد إلا أنه لا يرد بدل اللبن ، وإن اشترى جارية قد جعد شعرها[3] أو سود ، ثم بان أنها سبطة[4] الشعر ، أو بيضاء الشعر ، ثبت له الخيار ، ومن علم بالسلعة عيبًا لم يجز أن يبيعها حتى يبين عيبها ، فإن باع ولم يبين عيبها فالبيع صحيح ، وإذا علم المشتري

---

(١) المصراة : من التصرية قال أهل اللغة : هي ناقة أو بقرة أو شاة ونحوها تربط أخلافها ولا تحلب أيامًا فيجمع في ضرعها لبن كثير فيتوهم المشتري أن هذا اللبن عادتها كل يوم فيشتريها وهذا الفعل حرام . يقال : صرى يصري تصرية فهي مصراة مثل غذى المرأة يغذيها تغذية فهي مغذاة وأصل التصرية الجمع ومنه قولهم صريت الماء أي جمعته .

(٢) الأتان : الأنثى من جنس الحمر وجمعها آتن بالمد وضم التاء كعناق وأعنق وجمع الكثرة : أتن وأتن ككتاب وكتب ومأتوناء بالهمز في أوله والمد في آخره حكاها الجوهري .

(٣) قوله : جد شعرها : هو بضم الجيم وتشديد العين ، قال أهل اللغة : جعدت الشعر تجعيداً وهو شعر مجعد إذا كان فيه تقبض والتواء .

(٤) قوله: سبطة : هو بفتح السين وإسكان الباء وفتحها وكسرها أي مسترسلة الشعر من غير تقبض .

بالمبيع عيبًا كان موجودًا عند العقد ، أو حدث قبل القبض ، فهو بالخيار ، بين أن يمسكه ، وبين أن يرده ، فإن أخر الرد من غير عذر سقط حقه من الرد ، وإن لم يعلم بالعيب حتى حصلت له منها فوائد حدث في ملكه أمسكها ورد الأصل ، وإن قال البائع أنا أعطيت الأرش عن العيب لم يلزمه قبوله ، وإن طلب المشتري بالأرش لم يلزمه البائع ، فإن تراضيا على أخذ الأرش ، فقد قيل يجوز ، وقيل لا يجوز ، فإن اشترى عبدين ، فوجد بأحدهما عيبًا رده، وأمسك الآخر في أحد القولين ، وإن اشترى اثنان عينًا ، فوجدا بها عيبًا جاز لأحدهما أن يرد نصيبه دون الآخر ، وإن وجد العيب ، وقد نقص المبيع عند المشتري بأن كانت جارية بكرًا فوطئها ، أو ثوبًا فقطعه سقط حقه من الرد ، وله أن يطالب بالأرش ، فإن قال البائع أنا آخذه منك معيبًا سقط حقه من الأرش ، وإن كان لا يوقف على عيبه إلا بكسره ، كالبطيخ[1] والرانج ، فكسر منه قدر ما يعرف به العيب ففيه قولان : أحدهما يرد ، ويرد معه أرش ما نقص بالكسر في أحد القولين دون الآخر ، والثاني لا يرد ، بل يرجع بالأرش إن كان لما بقي من قيمة ، وإن لم يكن له قيمة رجع بالثمن كله ، وإن وقف المبيع ، أو كان عبدًا ، فأعتقه ، أو مات رجع بالأرش ، وإن باعه لم يرجع بالأرش ، وقيل يرجع ، وليس بشيء ،فإن رده عليه الثاني بالعيب ، أو وهبه له ، أو ورثه رده ، والعيب الذي يرد به ما يعده الناس عيبًا من المرض ، والعمى ، والجنون ، والبرص ، والبخر ، والجذام والزنا ، والسرقة ، وما أشبه ذلك ، فأما إذا اشترى جارية فوجدها ثيبًا ، أو مسنة أو كافرة لم يجز ردها إلا أن يكون قد شرط أنها بكرًا ، أو صغيرة ، أو مسلمة، وإن شرط أنها ثيب فخرجت بكرًا لم يرده وقيل يرد ، وإن شرط أنه كافر فخرج مسلمًا ثبت الرد ، وإن باع ، وشرط البراءة من العيوب ، ففيه ثلاثة أقوال : أحدها أنه يبر ، والثاني أنه لا يبرأ ، أو يبطل البيع ، وقيل لا يبطل ، والثالث أنه يبرأ من عيب باطل في الحيوان لم يعلم به البائع ، ولا يبرأ مما سواه ، فإن اختلفا في عيب يمكن حدوثه ، فقال البائع : حدث عندك ، وقال المشتري بل كان عندك ، فالقول قول البائع مع

---

(١) **البطيخ** : بكسر الباء ويقال طبيخ بتقديم الطاء لغتان مشهورتان وممن ذكر اللغتين ابن فارس .

يمينه ، وإن باعه عصيـر وسلمه ، فوجد في يد المشتري خمـراً ، فقال البائع عندك صار خمراً وقال المشتري بل كان عندك خـمراً ، ففيه قولان : أحدهما القول قول البائع ، والثاني إن القول قول المشتري .

﴿باب بيع المرابحة ، والنجش[1] والبيع على بيع أخيه وبيع الحاضر للبادي ، وتلقي الركبان﴾

يجوز أن يبـيع ما اشـتراه برأس المال ، وبأقل منه ، ويجـوز أن يبيـعه مرابحة إذا بين رأس المال ، ومقـدار الربح ، وما يزاد في الثمن ، ويحط منه في مدة الخيار يلحق برأس المال ، وكذلك ما يرجع به من أرش العيب يحط من رأس المال ، وإن اشترى ثوبًا بعشرة ، وقصره بدرهم ، ورفاه بدرهم[2] خبر به في المرابحة ، فيقـول : قام علي باثني عشر ، ولا يقول ابتعت باثني عشر ، وإن عمل فـيه يساوي درهمين[3] أخبر به ، فيقول اشـتريته بعشرة ، وعملت فيه بدرهمين ، ولا يقول قام علي باثني عشر ، وإن أخذ من لبنه ، أو صوفه الموجود حال الـعقد شيئًا أخبر به ، وإن اشترى عـبدين بثمن واحد جاز أن يبـيع أحدهما مرابحـة ، إذا قسط الثمن عليهـما بالقيـمة ، وإن قال اشتـريت بمائة ، ثم قال بل اشتريتـه بتسعين ، فـفيه قولان : أحـدهما يحط

---

(١) **النجش** : بفتح النون أصله الاسـتثارة ومنه نجـشت الصيد أنجشـه بالضم نجشًا إذا استـثرته ، سمي الناجش في السلعة ناجشًا لأنه يثـير الرغبة فيها ويرفع ثمنها . وقـال ابن قتيبة : أصـل النجش الختل يعني الخـداع ومنه قيل للصائد ناجـش لأنه يختـل الصيـد ويحـتال له وكـل من استثار شيئًا فهو ناجش . وقال الهروي : قال أبو بكر : أصل النجش المدح والإطراء .

(٢) قوله : **ورفاه بدرهم** : هو مهمـوز يقال : رفأت الثوب أرفؤه رفـئًا إذا أصلحت ما وهى منه . قال الجوهري : وربما لم يهمز .

(٣) قـوله : **يساوي درهمين** : هذه اللغـة الصحيـحة المشـهورة وفـيه لغـة قليلة يسـوي وأنكرها الأكـثرون وعـدوها لـحنًا وفي آخر كتاب النذر من صحـيح مسلم : « أن ابن عمر أعتـق عبدًا كان ضربه ثم قال : ما لي فيه من الأجر ما يسوي هذا » . وفي باب لعن السارق من صحيح البخـاري قال الأعـمش : « كانوا يرون أن الحـبل الذي يقطع فيـه ما يسـوي دراهم » . قال المرزوقي في شرح الفـصيح : يقال هـذا الشيء يساوي ألفًا أي يستـوي معه في القـدر قال : والعامة تقول يسوي وليس بشيء ، قال : والسواء وسـط الشيء واستقامته ومنه سويت الشيء وسواء السبيل ومائة سواء .

الزيادة ، وربحها ، ويأخذ المبيع بالباقي ، والثاني أنه بالخيار بين أن يفسخ البيع ، وبين أن يحط الزيادة ، وربحها ، ويأخذ بالباقي ، وإن قال اشتريت بمائة ، ثم قال بمائة وعشرة لم يقبل ، وإن أقام عليه بينه ، إلا أن يصدقه المشتري ، وإن واطأ غلامه[1] وباع منه ما اشتراه بعشرة ، ثم اشتراه منه بعشرين ، وخبر به العشرين كره ذلك ، ويحرم النجش ، وهو أن يزيد في الثمن ليغر غيره ، فيشتريه ويحرم أن يبيع على بيع أخيه ، وهو أن يقول لمن اشترى شيئًا بشرط الخيار افسخ البيع فإني أبايعك مثله بأقل من هذا الثمن ، فإن فسخ وباعه صح البيع ويحرم أن يدخل على سوم أخيه ، وهو أن يجيء إلى رجل ، أنعم لغيره[2] في سلعة بثمن ، فيزيد ليبيع منه ، فإن فعل ذلك، صح البيع ، وإن كان قد تعرض له بالإجابة كره الدخول في سومه ، ويحرم أن يبيع حاضر لباد ، وهو أن يقدم رجل ومعه سلعة[3] يريد بيعها ، ويحتاج إليها في البلد ، فيجيء إليه رجل فيقول لا تبع حتى أبيع لك قليلاً قليلاً ، وأزيد في ثمنها ، فإن فعل صح البيع ، ويحرم تلقي الركبان ، وهو أن تلقي القافلة[4] فيخبرهم بكساد [5] مامعهم ليغبنهم[6] فإن قدموا ، وبان لهم الغبن كان لهم الخيار ، وإن لم يغبنهم ، فقد قيل يثبت لهم الخيار ،

---

(١) قوله : **واطأ غلامه** : مهموز والمراد بالغلام الأجير الحر ولا تختص المسألة بالغلام .

(٢) قوله : **أنعم لغيره** : أي أجابه وقال له : نعم ، ذكره الجوهري .

(٣) قوله : **يقدم رجل ومعه سلعة** : وهو بفتح الياء والدال يقال قدم بكسر الدال يقدم بفتحها قدومًا ومقدمًا بفتحها .

(٤) **القافلة** : عند أهل اللغة : الرفقة الراجعة من السفر ، والقفول : الرجوع يقال : قفل يقفُل بضم الفاء . قال ابن قتيبة : من غلط العامة قولهم : القافلة للرفقة في السفر ذاهبة كانت أو راجعة ، وإنما القافلة الراجعة من السفر ولا يقال للخارجة قافلة حتى تصدر . ولو قال المصنف هو أن يلتقي الجلب كما جاء الحديث لكان أصوب وكأنه سماها قافلة مجازًا باسم ما تصير إليه .

(٥) **الكساد** : مصدر كسد الشيء بفتح السين يكسد كسادًا فهو كاسد وكسيد.

(٦) قوله : **ليغبنهم** : هو بفتح المثناة وكسر الباء الموحدة ، يقال : غبنه يغبنه في البيع غبنًا بإسكان الباء وفي رأيه غبن بفتح الباء أي : ضعف . وقال ابن السكيت : هما لغتان : إسكان الباء وفتحها ، ثم قال : وأكثر ما يستعمل في الشراء والبيع بالفتح وفي الرأي بالإسكان ، وجزم الجمهور بالفرق كما سبق ، قال صاحب المحكم : الغبن في الشراء والبيع الوكس ، وقال الجوهري : معناه الخديعة ، وقال الهروي : النقص .

وقيل لا يثبت ، ويحرم التسعير[1] ، ويحرم الاحتكار[2] في الأقوات ، وهو أن يبتاع في وقت الغلاء[3] فلا يبيعه ويمسكه ليزداد في ثمنه ، وقيل لا يكره .

﴿باب اختلاف المتبايعين﴾

إذا اختلف المتبايعان في ثمن السلعة ، أو في شرط الخيار ، أو الأجل أو قدرهما ، ولم يكن لهما بينة تحالفا ، فيبدأ بالبائع ، فيحلف أنه ما باع بكذا ، ولقد باع بكذا ، ويحلف المشتري أنه ما اشترى بكذا ، ولقد اشترى بكذا ، فإذا حلفا لم ينفسخ البيع حتى يفسخ على المنصوص ، فإن رضيا بأحد الثمنين أقر العقد ، وإن لم يرضيا فسخا ، وقيل لا يفسخ إلا بالحاكم، فإن اختلفا في عين المبيع ، فقال البائع ، بعتك هذه الجارية ، وقال المشتري بل بعتني هذا العبد لم يتحالفا ، بل يحلف البائع أنه ما باعه العبد ، ويحلف المشتري أنه ما ابتاع الجارية ، وإن قال بعتك هذه الجارية ، وقال بل زوجتنيها حلف كل واحد منهما على نفي ما يدعى عليه ، وإن اختلفا في شرط يفسد البيع ، فالقول قول من يدعي الشرط في أحد القولين ، والقول قول من ينكر ذلك في القول الآخر ، فإن اختلفا في التسليم ، فقال البائع : لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن ، وقال المشتري لا أسلم الثمن حتى أقبض المبيع ، أجبر البائع على ظاهر المذهب ، فإن كان الثمن حاضراً أجبر المشتري على تسليمه، وإن لم يكن حاضراً ، ولكنه معه في البلد حجر على المشتري في السلعة ، وجميع ماله حتى يحضر الثمن ، وإن كان غائبًا في بلد آخر بيعت السلعة في الثمن.

---

(١) التسعير : تقدير سعر الطعام ونحوه بثمن لا يتجاوز .

(٢) الاحتكار : قال الجوهري : احتكار الطعام جمعه وحبسه يتربص به الغلاء ، قال : وهو الحُكرة بضم الحاء ، وقال ابن فارس : الحكرة : حبس الطعام إرادة غلائه ، قال : وهو الحكر والحكر يعني بفتح الحاء والكاف وإسكانها .

(٣) الغلاء : ممدود يقال غلا السعر يغلو غلاء .

﴿ باب السلم ﴾[1]

السلم صنف من البيع ، وينعقد بجميع ألفاظ البيع ، وينعقد بلفظ السلم ، ويثبت فيه خيار المجلس ، ولا يثبت فيه خيار الشرط ، ومن شرطه أن يسلم رأس المال في المجلس ، فإن كان في الذمة بين صفته وقدره ، وإن كان معاينًا لم يفتقر إلى ذكر صفته ، وقدره في أصح القولين ، ولا يصح السلم إلا في مال يضبط بالصفة ، كالأثمان ، والحبوب ، والأدقة ، والمائعات ، والحيوان ، والرقيق[2] واللحوم ، والبقول ، والأصواف ، والأشعار ، والقطن ، والإبرسيم ، والثياب ، والرصاص[3] ، والنحاس ، والحديد ، والأحجار ، والأخشاب ، والعطر ، والأودية ، وغير ذلك مما يضبط بالصفة ، ولا يجوز حتى يضبط بالصفات التي تختلف بها الأغراض عند أهل الخبرة ، فإن شرط فيها الأجود لم يصح ، وإن شرط الأردأ[4] فعلى قولين ، وما لا يضبط بالصفة ، فلا يجوز فيه السلم ، كالجواهر ، والحيوان الحامل ، وما دخلته النار ، كالخبز ، والشواء[5] وما يجمع أجناسًا

---

(١) ﴿ باب السلم إلى الصلح ﴾ : قال الأزهري رحمه الله : السلم والسلف واحد ، يقال : سلم وأسلم وسلف وأسلف بمعنى واحد ، هذا قول جميع أهل اللغة ، قال : لكن السلف يكون قرضًا أيضًا ، قال : ويقال أيضًا استسلف يستسلف سمى سلما لتسليم رأس المال في المجلس وسلفا لتقديم رأس المال ، قال أصحابنا ويشترك السلم والقرض في أن كلا منهما إثبات مال في الذمة بمبذول في الحال ، وذكر في حد السلم عبارات متقاربة أحسنها أنه عقد على موصوف في الذمة بمبذول في الحال وذكر في حد السلم عبارات متقاربة أحسنها أنه عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا وقيل إسلاف عوض حاضر في موصوف في الذمة ، وقيل تسليم عاجل في عوض لا يجب تعجيله .

(٢) قوله : والحيوان والرقيق : عطف الرقيق على الحيوان مع أنه صنف منه وهو من باب ذكر الخاص بعد العام وقد سبق تقرير جوازه . (٣) الرصاص : بفتح الراء والنحاس بضم النون .

(٤) الأردأ : مهموز ، قال أهل اللغة : يقال ردؤ الشيء بضم الدال يردؤ بضمها أيضًا رداءة فهو رديء وأردأته وهو أردأ من غيره كله مهموز .

(٥) الشواء : ممدود . قوله : يجمع أجناسًا مختلطة : هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف مختلطة بالطاء ويقع في أكثر النسخ مختلفة فلا فائدة في التقييد بمختلفة وإنما سيحتاج إلى التقييد بمختلطة فإنها قد لا تكون مختلطة .

مختلطة كالقسي[١] والنبل[٢] والمريش[٣] والغالية[٤] ، والنـد[٥] والخفـاف ، والثوب المصبوغ ، فـإن أسلم في ثوب صبغ غزل ثم نسج أو في ثوب قطن ساده[٦] إبريسم جاز ، وإن أسلم فـي الرءوس ، ففيـه قولان ، وإن أسلم في المخيض، وفيه الماء لم يجز ، وإن أسلم في الجبن[٧] وفيه الأنفحة[٨] ، أو في خل التمر، وفيه الماء جاز ، وإن أسلم في الجلود ، والرق[٩] لم يجز ، وإن أسلم في الورق جـاز ، وإن أسلم في آنية مـختلفـة الأعلى[١٠] والأوسط ،

---

(١) **القسي** : بكسر القاف والسين وتشديد الياء جمع قـوس ويجمع أيضًا علي أقواس وقياس وكان أصل القسي قووسا .

(٢) **النبـل** : السهام العربية قال أهل اللغة : لا واحد لهـا من لفظها ، وجمعها نبال وأنبال ، قال ابن مكي : من غلط العامـة قولهم لواحد النبل نبلة وليس له واحد من لفـظه بل واحده سهم وقدح .

(٣) **قوله النبـل المريش** : هو بفتح الميم وكسر الراء وإسكان الياء وإنما ضـبطته لأني رأيت كثيرين يصحفونه ، قال أهل اللغة : يقال رشته أرشيه ريشًا فهو مريش كبعته أبيعه بيعًا فهو مبيع وهو الذي جعل فيه ريش .

(٤) **الغالية** : هي مـسك وعنبر مـخلوطان بدهن ، قـال الجوهري : يقـال أول من سمـاها بذلك سليمان بن عبد الملك يقول : تغليت بالغالية .

(٥) **النَد** : بفتح النون : هو مسك وعنبر وعود يخلط بغير دهن. قال الجوهري: ليس بعربي .

(٦) **السَـدا** : هو بفتح السين مقصور . قال الجوهري : والـسداة مثله وهما سديان والجمع أسدية تقول منه أسديت الثوب وأسـتيته والسدا هو المستر واللـحمة هي التي تشاهد وهي بضم اللام وفتحهـا ، قال الأزهري : قال ابن الأعرابي : لحمة القرابـة ولحمة الثوب مفتوحـتان واللحمة بالضم ما يصـاد به الصيد . قال الأزهري : وجـمهور الناس ــ يعني أهل اللغـة ــ يقولون : لحمة بالضم في الثلاثة .

(٧) **الجبن** : فيـه ثلث لغات حكاهن أبو عمـر في شرح الفصيـح عن ابن الأعرابي وحكاهن أيضًا الجوهري وآخرون . أشهرهن وأفصحهن عند ابن الأعرابي والجوهري وآخرين : جبن بإسكان الباء والثانية بضمها بلا تشديد والثالثة بضمها وتشديد النون .

(٨) **الأنفحـة** : فيها أربع لغـات أفصحهن عند الجمهـور أنفحة بكسر الهمزة وفتـح الفاء وتخفيف الحاء ، والثانية كذلك لكنها بتشديد الحاء ، والثالثة بفتح الهمزة مع التشديد ، والرابعة منفحة بكسر الميم وإسكان النون وتخفيف الحاء ، فالأوليان مشهورتان وممن حكى الثالثة أبو عمر في شـرح الفصـيح ، والرابعـة ابن السكيت والجوهـري ، قال الجـوهري : هي كرش الخـروف والجدي ما لم يأكل غير اللبن وإذا أكل فكرش وجمعها : أنافح .

(٩) **الرّقّ** : الذي يكتب فيه مفتوح ، قال المبرد : هو ما رق من الجلود ليكتب فيه .

(١٠) قوله : **وإن أسلم في آنية مختلفة الأعلى والأوسط والأسفل لم يجز** : معناه مختلفة الأعلى أو الأوسط أو الأسـفل والواو ههنا بمعني أو ولهـذا نظائر في كلام العـرب وليس المراد اشتـراط الأعلى والأوسط والأسفل بل كل واحد منها مستقل بالحكم المذكور .

والأسفل، كـالأباريق ، والأسطال الضيـقة الرءوس ، والمنارات[1] لم يصح فإن كان فـيما لا يختلف ، كـالهاون[2] والسطل[3] المربع جـاز ، ولا يجوز السلم إلا في قدر معلوم ، ويجوز فيما يكال بالكيل ، والوزن ، وفيما يوزن بالوزن ، وفيما يذرع بالذرع ، وفيما يعد بالعد ، فإن كان ذلك مما يختلف، كالبيض، والجوز ، واللوز ، والقثاء[4] والبطيخ لم يجز السلم فيه إلا وزنا ، وقيل يجـوز في الجوز واللوز ، كيلاً ، وإن أسلم في مـؤجل لم يجز ، إلا إلى أجل معلوم ، وإن أسـلم في جنس إلى أجلين ، أو في جنسين إلى أجل جاز في أصح القولين، فإن أسلم حالاً لم يفتقر إلى بيان الموضع ، ويستحق التسلـيم في موضع العقـد ،وإن أسلم مؤخـراً في موضع لا يصلح للتـسليم وجب بيانه وموضع التسليم وإن كان في موضع يصلح فيه التسليم ، فقد قيل لا يجب بيـانه ، ويجب التـسليم في موضع العـقـد ، وقيل فـيه قـولان : أحدهمـا يجب بيانـه ، والثاني لا يجب ولا يصح إلا فـيما يـعم وجوده ، ويضمن انقطاعه ، فإن أسلـم فيما لا يعم كالصيد في مـوضع لا يكثر فيه أو في جارية وأختـها ، وإن أسلم فيما لا يؤمن انـقطاعه كثمرة قـرية بعينها أو على مكيال بعـينه ، أو على وزنة صخرة مـحله ففيـه قولان : أصحهـما أن المشتـري بالخيـار بين أن يفسخ ، وبين أن يصـبر إلا أن يوجد ، والـثاني أنه ينفسخ العـقد، ولا يجـوز بيع المسلم فيه قـبل القبض ،ولا التـولية[5]، ولا

---

(١) قوله : **المنـارات** : هي جمع منارة بفتح الميم باتفاقهم ، قال الجوهري وغيره : هي مفعلة بفتح الميم من الاستنارة . قـال أهل اللغة والنحو : وجـمعها مناور بالواو لأنهـا من النور ، قال : ويجوز منائـر بالهمز تشـبيـهًا للأصلي بالزائد كمـا قالوا : مصـائب وأصله مصـاوب . قال صاحب المحكم : الجمع مناور على القياس ومنائر بالهمـز على غير قياس ، قال ثعلب : إنما ذلك لأن العرب تشبـه الحرف بالحرف فشبهـوا منارة وهي مفعلة بفعالة فكسـروها تكسيرها ، قال: وأما سيبويه فيحمل مـا همز من هذا على الغلط فحصل أن كلام المصنف صحيح وأنه لو قال مناور بالواو لكان أجود .

(٢) **الهاون** : قال الجـوهري : هو بفتح الواو وهو معـرب وكان أصله هاوون لأن جمـعه هواوين مثل: قـانون وقوانين فحذفـوا منه الواو الثانية وفـتحوا الأولى لأنه ليس في كلامـهم . وقال الجواليقي : هو فارسي معرب مثل فاعول ، قال : ولا يقال : هاون لأنه ليس في الكلام اسم على فاعل موضع العين منه واو . (٣) **السطـل** : ويقال السيطل : معربان .

(٤) **القـثـاء** : ممدود بكسر القاف وضمها . **المحل** : بكسر الحاء .

(٥) **التولية** : أن يشري شيئًا ثم يقول لغيره وليتك هذا العقد فيصح العقد في غير المسلم فيه وهو=

الشركة[1] وإذا أحضر المسلم فيه على الصفة التي يتناولها العقد ، أو أجود منه وجب عليه قبوله ، وقيل إن كان الأجود من نوع آخر ، كالمعقلي عن البرني لم يجز قبوله[2] وإن أحضره قبل المحل ، ولم يكن عليه ضرر في قبضه ، لزمه قبوله ، وإن قبض، ثم ادعى أنه غلط عليه في الكيل ، والوزن لم يقبل في أصح القولين، وإن دفع إليه جزافًا[3] فادعى أنه أنقص من من حقه ، فالقول قوله، وإن وجد بما قبض عيبًا رده ، ويطالب ببدله ، وإن حدث عنده عيب آخر طالب بالأرش ، وإن أنكر المسلم إليه ، وقال الذي سلمت إليك غيره ، فالقول قول المسلم إليه مع يمينه .

﴿ باب القرض ﴾[4]

القرض مندوب إليه ، ويجوز قرض كل ما يثبت في الذمة بعقد السلم، وما لا يثبت في الذمة بعقد السلم ، كالجواهر ، والخبز ، والحنطة المختلطة بالشعير لا يجوز قرضه ، ولا يجوز أن يقرض الجارية لمن يملك وطأها ، ويجوز لمن لا يملك وطأها ويملك المال فيه بالقبض ، وقيل لا يملك إلا بالتصرف ، ويجوز أن يشترط فيه الرهن ، والضمين ، ولا يجوز شرط

= نوع من البيع ويشترط قبوله على الفور كسائر البيوع وعلمه بالثمن وقدرته على التسليم والتقابض إن كان صرفًا وسائر الشروط وكونه بعد القبض .

(١) **الشركة** : ويقال : الاشراك : هي أن يشتري شيئًا ثم يشرك غيره فيه ليصير بعضه له بقسطه من الثمن . فإن قال : أشركتك بالنصف أو الثلث أو الربع فذاك وإن أطلق كان مناصفة ، وقيل : يبطل العقد والإشراك في البعض كالتولية في الجميع في الأحكام السابقة .

(٢) قوله : **كالمعقلي عن البرني لم يجز قبوله** : هكذا هو لم يجز بالزاي وقد يقع في بعض النسخ لم يجب بالباء والصواب الأول وفي المسألة أوجه أصحها : يحرم قبوله ، والثاني : يجب ، والثالث : يجوز ، وقد سبق بيان المعقلي والبرني في باب الربا وأن البرني أجود من المعقلي خلاف قول المصنف .

(٣) **الجزاف** : بكسر الجيم وضمها وفتحها وهو بيع الشيء بلا كيل ولاوزن وهو فارسي معرب ، قال صاحب المحكم : وهو الجزافة أيضًا ، قال الجوهري : أخذته مجازفة وجزافًا .

(٤) **القرض** : بفتح القاف وكسرها، ممن حكى الكسر ابن السكيت والجوهري وآخرون عن حكاية الكسائي ، وهو في اللغة : القطع سمي هذا قرضًا لأنه قطعه من مال المقرض وأقرضه يقرضه واستقرضت منه طلبت منه القرض وأقرضت منه أخذت منه القرض .

الأجل فيه ، ولا شرط جر منفعة مثل أن يقول أقرضتك ألفًا على أن تبيعني دارك بكذا ، أو ترد علي أجود من مالي ، أو تكتب لي به سفتجة [1] ، فإن بدأ المستقرض بذلك من غير شرط جاز ، ويجب رد المثل فيما له مثل ، وفيما لا مثل له يرد القيمة ، وقيل يرد المثل[2] وإن أخذ عن القرض عوضًا جاز ، وإن أقرضه طعامًا ما ببلد ، ثم لقيه ببلد آخر وطالبه به لم يلزمه دفعه، وإن طالب بالعوض عنه لزمه دفعه ، فإن أقرضه دراهم في بلد فلقيه في بلد آخر فطالبه بها لزمه دفعها إليه .

﴿ باب الرهن[3] ﴾

لا يصح الرهن إلا من مطلق التصرف ، ولا يصح على دين لم يجب، ولم يوجد سبب وجوبه مثل أن يرهنه على أن يقرضه غدًا ، ولا يصح إلا بدين لازم ، كثمن المبيع ، ودين السلم ، وأرش الجناية ، أو يؤول إلى اللزوم كثمن المبيع بشرط الخيار ، فأما ما لا يلزم بحال كمال الكتابة ، فلا يجوز الرهن به ، ولا يصح إلا بالإيجاب، والقبول، ولا يلزم بالقبض، فإن اتفقا على أن يكون في يد المرتهن جاز ، وإن اتفقا على أن يكون عند عدل جاز، فإن تشاحا سلمه الحاكم إلى عدل، وكل عين جاز بيعها جاز رهنها، وقيل إن المدبر لا يجوز رهنه، وقيل يجوز، وقيل على قولين[4]

---

(١) السَّفْتجة : بفتح السين المهملة والتاء المثناه فوق بينهما فاء ساكنة وبالجيم : هي كتاب لصاحب المال إلى وكيله في بلد آخر ليدفع إليه بدله وفائدته السلامة من خطر الطريق ومؤنة الحمل .

(٢) قوله : وفيما لا مثل له يدر القيمة وقيل يرد المثل : يعني المثل صورة لا المثل الحقيقي . المثلي ما كان مكيلاً أو موزونًا وجاز السلم فيه .

(٣) الرهن : في اللغة : الثبوت . وفي الشرع : جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى عند تعذر استيفائه ممن عليه ، وجمع الرهن رهان كحبل وحبال ويقال : رهُن بضم الهاء قال الأكثرون جمع رهان . وقال أبو عمرو ابن العلا : جمع رهن كسقف وسقف ويقال : رهنت الشيء وأرهنته ، الإولى أفصح وأشهد ومنهم من منع أرهنته ويقال رهنته الشيء وأرهنته إياه والراهن دافع الرهن والمرتهن آخذه . والشيء رهن ورهين والأنثى رهينة .

(٤) قوله: وكل عين جاز بيعها جاز رهنها ، وقيل إن المدبر يجوز وقيل يجوز وقيل على قولين : فقوله وقيل يجوز تكرار كان الصواب حذفه لأنه قد صرح به أولاً في قوله كل عين جاز بيعها جاز رهنها لأن المدبر يجوز بيعه وقد ذكر المصنف مثل هذا التكرار في باب الوكالة، وسننبه عليه إن شاء الله .

والمعتق بصفة تتقدم على حلول الحق لا يجوز رهنه ، وقيل فيه قولاً آخر : أنه يجوز[1] وما يسرع إليه الفساد لا يصح رهنه بدين مؤجل في أصح القولين، ويصح في الآخر ، وما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه ، وما لا يجوز في البيع من الغرر لا يجوز في الرهن ، وإن رهن المبيع قبل القبض جاز ، وإن رهنه بثمنه لم يجز ، وإن رهن الثمرة قبل بدو الصلاح من غير شرط القطع جاز في أصح القولين ، وإن رهن نخلاً وعليه ثمرة غير مؤبرة لم تدخل الثمرة في الرهن في أصح القولين وتدخل في الآخر ، وإن شرط في الرهن شرطًا ينافي الرهن في أصح القولين ، مقتضى الرهن فإن كان ينفع الراهن بطل الرهن ، وإن كان ينفع المرتهن ففيه قولان : أصحهما أنه يبطل ، وإن شرط الرهن في بيع فامتنع من الإقباض ، أو قبضه ثم وجد به عيبًا ثبت له الخيار في فسخ البيع ، فإن شرط في البيع رهنًا فاسدًا بطل البيع في أحد القولين دون الآخر ، ولا ينفك من الرهن شيء حتى يقضي جميع الدين ، ولا يتصرف الراهن في الرهن بما يبطل به حق المرتهن ، كالبيع ، والهبة ، ولا بما ينقص قيمة الرهن[2] كلبس الثوب ، وتزويج الأمة ، ووطئها إن كانت ممن تحبل ، وإن كانت ممن لا تحبل ، جاز له وطؤها ، وقيل لا يجوز، ويجوز أن ينتفع بها فيما لا ضرر فيه على المرتهن ، كالركوب ، والاستخدام وله أن يعير ، ويؤجر إن كانت مدة الإجارة دون محل الدين ، وإن رهنه بدين آخر عند المرتهن ففيه قولان : أصحهما أنه لا يجوز فإن أعتقه ففيه ثلاثة أقوال :أحدها يعتق ، والثاني لا يعتق ، والثالث إن كان معسرًا لم يعتق ، وإن كان موسرًا أعتق ، وأخذت منه القيمة ، وجعلت رهنًا مكانه ، فإن أحبلها فعلى الأقوال ، إلا أنها إذا بيعت بعدما أحبلها ثم ملكها ثبت حكم الاستيلاء ، وإن بيعت بعدما أعتقها ، ثم ملكها لم يثبت حكم العتق،

---

(١) قوله : **والمعتق بصفة تتقدم على حلول الحق لا يجوز رهنه ، وقيل فيه قول آخر أنه يجوز** : هذه العبارة تكرر في الكتاب مثلها ومقتضاها أن في المسألة طريقين أحدهما : لا يجوز رهنه قولاً واحدًا . والثاني : فيه قولان : أحدهما يجوز ، والثاني لا يجوز وتقديره قال جمهور الأصحاب: لا يجوز رهنه ، وقال بعضهم : فيه قول آخر : مع هذا القول فتصير طريقان .

(٢) قوله : **ولا بما ينقص قيمة الرهن** : هو بفتح الياء وإسكان النون وضم القاف المخففة هذا هو الفصيح وبه جاء القرآن ويجوز ضم الياء وفتح النون وكسر القاف المشددة وقد سبق بيان هذا مرة وإنما قصدت بتكريره الحث على تحفظه لكون الشائع على ألسنتهم خلافه .

وإن جني المرهون عمداً اقتص منه ، وإن جنى خطأ بيع في الجناية فإن أقر عليه سيده بجناية الخطأ قبل في أحد القولين دون الآخر ، وإن جنى عليه تعلق حق المرتهن بالأرش ، وإن حدث من عين الرهن فائدة لم تكن حالة العقد كالولد واللبن والثمرة فهو خارج من الرهن، وما يلزم على الرهن من مؤنة فهو على الراهن ، والرهن أمانة في يد المرتهن ، فإن هلك لم يسقط من الدين شيء ، فإن اختلفا في رده فالقول قول الراهن مع يمينه ، وإن اختلفا في قدره فالقول قول المرتهن مع يمينه.

﴿ باب التفليس ﴾[1]

إذا حصلت على رجل ديون ، فإن كانت مؤجلة لم يطالب بها وإن أراد السفر لم يمنع منه ، وقيل يمنع من سفر الجهاد ، وإن كانت حالة ،وله مال يفي بها طولب بقضائها ، فإن امتنع باع الحاكم ماله ، وقضى دينه ، وإن لم يكن هناك مال ؛ وادعى الإعسار نظرت ؛ فإن كان قد عرف له قبل ذلك مال حبس إلى أن يقيم البينة على إعساره ، ولا يقبل في ذلك إلا بشهادة شاهدين من أهل الخبرة بحاله ، فإن قال الغريم[2] احلفوا أنه لا مال له في الباطن حلف[3] في أحد القولين ، وإن لم يعرف له مال يحلف أنه لا مال له ، وخلي سبيله[4] فإن كان له مال لا يفي ديونه ، وسأل الغرماء الحاكم الحجر عليه حجر عليه ، والمستحب أن يشهد على الحجر ، وإذا

---

(١) **التفليس** : قال الأزهري : هو مأخوذ من الفلوس التي هي أخس الأموال كأنه إذا حجر عليه منع التصرف في ماله إلا في شيء تافه لا يعيش إلا به وهو مؤنته ومؤنة عياله وقيل لأنه صار ماله كالفلوس لقلته بالنسبة إلى الديون . قال الأزهري : وأفلس الرجل إذا أعدم . وتفالس ادّعى الإفلاس . قال صاحب الحاوي : هو باب التفليس والفلس ، قال : وكره بعض أصحابنا أن يقال: باب الإفلاس أن الإفلاس مستعمل في الإعسار بعد يسار ، والتفليس مستعمل في حجر الحاكم على الديون فهو أليق.

(٢) **الغريم** : هو الذي عليه الدين وغيره من الحقوق ويطلق في اللغة أيضًا على صاحب الحق . والغرامة والغرم والمغرم : ما وجب أداؤه ، وقد غرم الرجل وغرمته وأغرمته وأصله من الغرام: وهو الدائم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴾ فسمى الغريم غريمًا لملازمته الدين ودوامه .

(٣) قوله : **فإن قال الغريم : أحلفوه حلف** : هما لغتان حلفته وحلفته واستحلفته بمعناهما .

(٤) قوله : **وخلى سبيله** : هو بنصف سبيله ودفعه .

حجر عليه لم ينفذ تصرفه في المال، فإن لم يكن له كسب أنفق عليه ، وعلى عياله إلى أن ينفك عنه الحجر ، وإذا أراد الحاكم بيع ماله أحضره ، أو وكيله وأحضر الغرماء ، وباع كل شيء في سوقه[1] فإن لم يجد من يتطوع بالنداء استأجر من خمس الخمس من ينادي ، فإن لم يكن استأجر من مال المفلس، ويبدأ بما يسرع إليه الفساد ثم بالحيوان، ثم بالعقار وقسم بين الغرماء على قدر ديونهم ، وإن كان فيهم من له دين مؤجل لم يقض دينه في أصح القولين، وله قول آخر أنه بالإفلاس تحل ديونه[2] ، فإن كان فيهم من له رهن خص بثمنه، وإن كان له عبد في رقبته أرش جناية قد حق المجني عليه، وإن كان فيه من له عين مال باعها منه فهو بالخيار بين أن يضرب مع الغرماء، وبين أن يفسخ البيع ويرجع فيها إلا أن يكون قد استحق بشفعة، أو رهن، أو جناية ، أو خلطه بما هو أجود منه، فإن نقصت العين بفعل مضمون[3] رجع فيها ، وضرب مع الغرماء بقدر أرش النقص من الثمن فإن زادت زيادة تتميز كالولد، والثمرة رجع فيها دون الزيادة، وإن كانت الزيادة طلعًا غير مؤبر ففيه قولان أحدهما يرجع فيها مع الطلع[4]، والثاني يرجع فيها دون الطلع، وإن كانت الزيادة حملاً لم ينفصل ففيه قولان: أصحهما أنه يرجع فيها مع الحمل، والثاني يرجع فيها دون الحمل، وإن زادت قيمة العين بقصارة[5] أو

---

(١) السوق : مؤنثة وتذكر .

(٢) قوله : وله قول آخر أنه بالإفلاس تحل ديونه : ومثله : وله قول آخر أنه إذاقال الأمير من أخذ شيئًا ملكه صح ، لم يستعمل المصنف : « وله » إلا في هذين الموضعين وفيه فائدة لطيفة وهي أنه إن قال : « وله » يعلم أنه قول منصوص للشافعي ، وإذا قال : « وفيه قول آخر » احتمل أن يكون مخرّجًا وأن يكون منصوصًا فأراد نفي الاحتمال كما قالوا إذا قال الربيع : وفيه قول آخر كان تخريجًا وإذا قال : وله قول آخر كان منصوصًا للشافعي . قوله : تحل ديونه : يعني الديون التي على المحجور عليه .

(٣) قوله : نقصت العين بفعل مضمون : يعني بجناية أجنبي أو البائع وأما غير المضمون فالآفة السماوية وجناية المشتري .

(٤) الطلع : طلع النخل وقد اطلعت النخلة إذا برز طلعها .

(٥) القصارة : بكسر القاف ، يقال : قصره يقصره بضم الصاد قصرًا إذا بيضه ودقه . قال الزجاج والواحدي : كل ما اشتمل على شيء فهو فعالة بالكسر نحو الغشاوة والعمامة والقلادة والعصابة وكذا أسماء الصنائع لأنها تشمل كل ما فيها كالخياطة والقصارة وكذا من استولى على شيء فاسم ما استولى عليه الفعالة كالخلافة والإمارة .

طحن رجع في العين وكانت الزيادة للمشتري ، وإن اشترى ثوبًا وصبغًا فصبغ به الثوب فإن لم يزد قيمتها رجع كل واحد منهما في ماله وإن زادت قيمتهما رجع كل واحد في ماله ، وما زاد للمشتري ، وإن نقصت قيمتهما حسب النقصان من قيمة الصبغ ، فيرجع صاحب الثوب بماله، وصاحب الصبغ بالخيار ، إن شاء رجع فيه ناقصًا ، وإن شاء ضرب مع الغرماء ، وإن كان للمفلس دين ، وله به شاهد ، ولم يحلف فهل يحلف الغرماء أم لا فيه قولان .

﴿ باب الحجر ﴾[1]

لا يجوز تصرف الصبي ، والمجنون في مالهما ، ويتصرف في مالهما الولي ، وهو الأب ، ثم الجد ، ثم الوصي ، ثم الحاكم ، وأمينه ، وقيل تتصرف الأم بعد الجد ، ولا يجوز لمن يلي مالهما أن يبيع لهما شيئًا من نفسه، إلا الأب ، والجد ، ولا أن يهب مالهما ، ولا أن يكاتب لهما عبدًا، ولا أن يبيع لهما شيئًا بدون ثمن المثل ، ولا أن يغرر بمالهما في المسافرة به، أو بيعة نساء إلا لضرورة ، أو لغبطة ، وهو أن يبيع بأكثر من ثمن المثل ، ويأخذ عليه رهنا ، ولا يقرض من مالهما شيئًا إلا أن يريد سفر يخاف عليه فيه ، فيكون إقراضه أولى من إيداعه ، وإن وجب لهما شفعة في الآخذ لهما غبطة لم يجز له تركها ، ويتخذ لهما العقار[2] ويبنيه لهما بالأجر[3] والطين، ولا يبيع العقار عليهما إلا لضرورة ، أو لغبطة ، بأن يبيع بأكثر من

---

(١) الحجر : المنع وهو ثمانية أنواع : حجر الصبي والمبذر والمجنون لحق أنفسهم وهم مراد الباب، وحجر المفلس لحق الغرباء ، والراهن والمرتهن والمريض للورثة ، والعبد لسيده ، والمرتد للمسلمين .

(٢) العقار : بفتح العين ، قال الأصمعي هو المنزل والأرض والضياع وهو مأخوذ من عقر الدار بضم العين وفتحها وهو أصلها ، قال صاحب المحكم : العقر والعقار بفتح العين فيهما : المنزل .

(٣) الآجر: فارسي معرب وفيه ست لغات ذكرهن ابن الجواليقي: إحداهن آجر بالمد وضم الجيم وتشديد الراء ، والثانية كذلك لكن الراء مخففة، والثالثة آجور بالمد ، الرابعة ياجور، الخامسة آجرون، السادسة آجرون بالمد وفتح الجيم ، قال: وحكى عن الأصمعي في الواحدة آجرة وآجرة، قال: والهمزة في الآجر فاء الكلمة وإذا صغرت آجرة فإن شئت حذفت الزيادة الأولى فقلت: اجيرة ولا تعوض ، وإن شئت حذفت الأخيرة فقلت: أويجرة ، وإن شئت عوضت أويجرة .

ثمن المثل بزيادة كثيرة ، فإن بلغ الصبي وادعى أنه باع العقار من غير غبطة ، ولا ضرورة، فإن كان الولي أبا ، أو جدا ، فالقول قولهما ، وإن كان غيرهما لم يقبل إلا ببينة ، وإن ادعى الولي أنه أنفق عليه ماله ، أو تلف ، فالقول قوله، وإن ادعى أنه دفعه إليه لم يقبل إلا ببينة ،وإن احتاج الوصي أن يأكل من مال اليتيم أكله ، ورد عليه البدل ، وقيل لا يرد البدل ، وإذا بلغ الصبي وعقل المجنون [1] وأونس منهما الرشد [2] انفك عنهما الحجر والبلوغ في الغلام بالاحتلام ، أو باستكمال خمس عشرة سنة ، أو إنبات الشعر الخشن في أظهر القولين، وبلوغ الجارية بما ذكرناه ، وبالحيض ، والحبل وإيناس الرشد أن يبلغ مصلحا لدينه ، وماله ، ولا يسلم إليه المال حتى يختبر اختبار مثله[3] أما قبل البلوغ ، أو بعده ، فإن كان

---

(١) قوله : **وعقل المجنون** : هو بفتح القاف ، قال أهل اللغة : العقل المنع وسمي عقل الآدمي لأنه يعقل صاحبه عن التورط في المهالك أي يحبسه . قال الأزهري : قال ابن الأعرابي : العقل : التثبت في الأمور ، قال : وقال آخرون : العقل هو التمييز الذي يتميز الإنسان عن سائر الحيوان . قال : والمعقول : العقول يقال ما له معقول أي : عقل ، قال : والمعقول أيضًا ما تعقله بقلبك . وقال صاحب المحكم : العقل ضد الحمق وجمعه عقول ، وعقل يعقل كضرب يضرب ضربًا ، وعُقل بضم القاف أيضًا فهو عاقل من قولهم عقلاء وعاقلة فعقله يعقله أي كان أعقل منه وعقل الشيء فهمه وقلب عقول فهم وتعاقل : أظهر أنه عامل وليس كذلك، هذا كلام أهل اللغة وأما المتكلمون فلهم كلام طويل في حد العقل وتقسيمه من أحصره قول إمام الحرمين في أول الإرشاد : العقل علوم ضرورية والدليل على أنه من العلوم استحالة الاتصاف به مع تقدير الخلو عن جميع العلوم قال : وليس هذا من العلوم النظرية إذ شرط النظر تقدم العقل وليس العقل جمع العلوم الضرورية ، قال: فإن الأعمى ومن لا يدرك فيصف مع انتفاء علوم ضرورية عنه فبان بهذا أن العقل من العلوم الضرورية وليس كلها، ومذهب أصحابنا وكثيرين أن العقل في القلب، وقيل: في الرأس .

(٢) قوله : **وأونس منهما الرشد** : أي علم والإيناس العلم ، قال الأزهري : أصل الإيناس الإبصار فوضع موضع العلم ، قال : وأصله من إنسان العين وهي الحدقة التي تبصر بها .
قوله : **والبلوغ في الغلام بالاحتلام** : يعني إنزال المني سواء كان في النوم أو في اليقظة على أي وجه نزل فهذا مراد المصنف والأصحاب والحكم دائر معه ، وحقيقة الاحتلام : نزول المني في النوم لرؤية جماع أو غيره وليس البلوغ مختصًا به ، بل ضابطه ما ذكرنا ، ولو قال المصنف : والبلوغ في الغلام بالإنزال أو بإنزال المني لكان أصوب وأوضح . **الرشد** : والرشد والرشاد نقيض الغي ، وقيل هو إصابة الخير . وقال الهروي : هو الهدى والاستقامة يقال: رشَد بفتح الشين يرشُد بضمها رُشد بضم الراء ورشد بكسر الشين يرشَد بفتحها ورَشَدًا بفتح الراء والشين رشادًا فهو راشد ورشيد وأرشده غيره إلَى الأمر ورشده: هداه، واسترشده: طلب منه الرشد .

(٣) قوله : **يختبر اختباراً مثله** : أما قبل البلوغ أو بعده ، قال أهل العربية: يجوز أن يعطف=

سـفيهًا [1] في دينه ، أو ماله ، أستديم الحجـر عليه ، ولا يجوز بيعه ، ولا نكاحه ، فإن أذن له في النكاح صح ، وإن أذن له في البيع، فقد قيل يصح، وقيل لا يصح ، وإن طـلق ، أو خالع صح إلا أنه لا يسلم إليـه المال ، فإن كان مصالحًا لدينه، وماله انفك الحجر عنه[2] وقيل لا ينفك إلا بالحاكم ، فإن فك الحجـر عنه ثم بذر[3] حجـر عليه الحـاكم ، ولا ينظر في ماله غـيره ، والمستحب أن يشهد على الحجر ليـجتنب معاملته، وإن فك الحجر عنه ، ثم سفه في الدين دون المال ، فقد قيل يعاد عليه الحجر ، وقيل لا يعاد .

﴿ باب الصلح[4] ﴾

الصلح بيع يصح ممن يصح منه البيع ، ويثبت فيه ما يثبت في البيع من خيار المجلس ، وخيار الشـرط ، والرد بالعيب ، ولا يجوز الصلح على ما لا يجوز عليه البيع من المجهـول ، وغيره ، وإن صالح من دين على عين ، أو على دين لم يجـز أن يتفـرقا من غيـر قبض ، وإن صـالح من ألف على خمسـمائة لم يصح ، وقيل يصح ، وإن قال أعطيني خمـسمائة ، وأبر أنك من خمسمائة جاز ، وإن ادعـى عليه مالا فأنكر ثم صالح منه على شيء لم

=على إما المكسورة فإما وبأو فيقال : قـام إما زيد وإما عمرو وإن شئت أو عمرو ولا يجوز أن تقول : قام زيد وإمـا عمرو ويجوز أو عمـرو . وهذه الصيغة تتكرر في الكتاب وغـيره فأردت إيضاحها .

(١) **السفـه** : ضعف العقل وسوء التصرف وأصله الخفة والحـركة و تسفهت الريح الشجر : مالت به ، قال أهل اللغة : السفيـه الجاهل الذي قل عقله وجمعه سفهاء وقد سفـه بكسر الفاء يسفه بفتحها والمصدر السفه والسفاهة والسفـاه . قالوا : وأصله الخفة وسمى هذا سفيهًا لخفة عقله . ولهذا سمى الله تعالى النساء والصبيان سفهاء في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ لجهلهم وخفة عقولهم .

(٢) **التبذيـر** : صرف المال في غير مصارفه المعروفة عند العقلاء ، قال أهل اللغة : التبذير : تفريق المال إسرافًا ورجل مبذر وتبذاره .

(٣) **الإنفكاك** : الخلاص فككته أفكه فكًا فانفك أي : خلص .

(٤) **﴿باب الصلح إلى الإجـارة﴾** : الصلح والإصلاح والمصالحة والإصطـلاح: قطع المنازعة مأخوذ من صلح الشيء بفـتح اللام وضمهـا إذا كمل وهو خـلاف الفساد يقـال: صالحـته مصـالحة وصلاحًا بكسر الصاد ذكره الجوهري وغيره قال: والصلح يذكر ويؤنث وقد اصطلحا وتصالحا وإصالحا.

يصح الصلح ، فإن صالحه عنه أجنبي ، فإن كان المدعي دينا جاز الصلح ، وإن كان المدعي عينا لم يجز حتى يقول هو لك ، وقد وكلني في مصالحتك، وإن قال هو لك وصالحني عنه على أن يكون لي جاز فإن سلم له إنبرم ، وإن لم يسلم له رجع فيما دفع[1] ويجوز أن يشرع الرجل جناحا[2] إلى طريق نافذا إذا كان عاليًا لا يستضر به المارة[3] ولا يجوز أن يشرع إلى درب[4] غير نافذ إلا بإذن أهل الدرب ، وقيل يجوز ، ولا يجوز أن يشرع إلى ملك غيره، وإن صالحه مالكه عن ذلك بعوض لم يجز، وإن أراد أن يضع جذوعًا[5] على حائط جاره[6] أو على حائط مشترك بينهما لم يجز في أصح القولين، فإن صالحه عن ذلك بشيء جاز إذا كان ذلك معلوما وإن صالح رجلاً على أن يجري في أرضه[7] أو على سطحه[8] ماء ، وكان ذلك معلوما جاز ، ولا يجوز أن يفتح كوة[9] في حائط جاره ، ولا في حائط مشترك إلا بإذنه ، وإن حصلت أغصان شجرة في هواء غيره[10] فطولب بإزالتها لزمه ذلك ، وإن امتنع كان لصاحب الدار قطعها[11] فإن صالحه عنها على عوض لم يجز ، وإن كان له دار في درب غير نافذ ، وباب في آخر الدرب ، فإن أراد أن يقدمه إلى وسطه أو إلى أوله جاز وإن كان بابها في أول الدرب فأراد

---

(١) قوله : فإن سلم له انبرم وإن لم يسلم رجع فيما دفع : هو بفتح سين سلم وكسر اللام وفتح ياء يسلم وإسكان السين ومعنى انبرم : لزم وأتم .

(٢) قوله : يشرع جناحًا : هو بضم الياء أي : يخرجه والجناح الخارج من الخشب مأخوذ من جنح يجنح بفتح النون وضمها جنوحًا إذا مال واجتنح كجنح وأجنحة غيره .

(٣) المارة : الطائفة المارون .

(٤) الدرب : معروف عربي ، وقال الجواليقي : معرب وأصله المضيق في الجبال .

(٥) الجذوع : الأخشاب واحدها جذع ويجمع في القلة على أجذاع .

(٦) الجار : المجاور ، تقول : جاورته مجاورة وجواراً بكسر الجيم وضمها وتجاوراً واجتوروا .

(٧) قوله : يجري في أرضه ماء : هو بضم أوله ويجوز فتحه .

(٨) السطح : معروف وسطح كل شيء أعلاه .

(٩) الكوة : بفتح الكاف وتشديد الواو فتح في الحائط وجمعها كواء بكسر الكاف وبالمد كقصعة وقصاع ويجوز كوى بالقصر كبدرة وبدر وحكى الجوهري وغيره لغة في المفرد كوة بضم الكاف، وجمعها كوى وكركبه وركب وهي عربية .

(١٠) قوله : في هواء غيره : بالمد : وهو ما بين السماء والأرض وجمعه أهوية كعطاء وأعطية . قال أهل اللغة : كل خال هواء . وأما هوى النفس فمقصور يكتب بالياء جمعه أهواء .

(١١) قوله : كان لصاحب الدار قطعها : أي قطع الأغصان لا الشجرة .

أن يؤخره إلى وسطه ،أو إلى آخره لم يجز ، وإن كان ظهر داره إلى درب غير نافذ فأراد أن يفاح بابًا إلى الدرب للاستطراق لم يجز ، وإن فتح لغير الإستطراق فقد قيل يجوز ، وقيل لا يجوز ، فإن صالح أهل الدرب بعوض جاز وإن كان بينهما حائط واقع ، أو لأحدهما العلو وللآخر السفل[1] فوقع السقف[2] فدعى أحدهما صاحبه إلى البناء وامتنع الآخر ففيه قولان : أصحهما أنه لا يجبر عليه ، فإن أراد أحدهما أن يبني لم يمنع منه ، فإن بناه بآلة له فهو ملك له ينفرد به ، وإن بناه بما وقع من الآلة فهو مشترك بينهما ، فإن استهدم[3] فنقضه أحدهما أجبر على إعادته، وقيل هو أيضًا على قولين .

﴿ باب الحوالة[4] ﴾

لا تصح الحوالة إلا برضاء المحيل ، والمحتال ، ولا يفتقر إلى رضاء المحال عليه على المنصوص ، ولا يصح إلا بدين مستقر ، وعلى دين مستقر، فأما ما ليس بمستقر كمال الكتابة ، ودين السلم فلا تصح الحوالة به ، ولا عليه ، ولا تصح إلا على من عليه دين ، وقيل:يصح على من لا دين عليه برضاه ، ولا يجوز إلا بمال معلوم ، وقيل:يصح في إبل الدية ، وإن كانت مجهولة ، ولا يجوز إلا أن يكون المال الذي في ذمة المحيل ، والمحال عليه متفقين في الصفة ، والحلول ، والتأجيل ولا يثبت فيه خيار الشرط ، ولا خيار المجلس ، وقيل:يثبت فيه خيار المجلس ، وإذا صحت الحوالة برئت ذمة المحيل، وصار الحق في ذمة المحال عليه، فإن تعذر من جهته لم يرجع على المحيل، وإن أحال البائع على المشتري رجلا بالمال، ثم خرج المبيع مستحقًا[5] بطلت الحوالة، وإن وجد المشتري بالمبيع عيبًا فرده لم تبطل الحوالة، بل يطالب المحتال المشتري بالمال بحكم الحوالة ، ويرجع المشتري

---

(١) العلو والسفل : بضم أولهما وكسره ، قال صاحب المحكم : السفل والسفل والسفلة بكسر السين وإسكان الفاء نقيض العلو والأسفل نقيض الأعلى يكون اسماء وظروفًا .

(٢) السقف : جمعه سقوف وسقف وقد سقفت البيت أسقفه سقفًا .

(٣) قوله : استهدم : بفتح التاء .

(٤) ﴿ الحوالة ﴾ : بفتح الحاء وهي نقل الحق من ذمة إلى ذمة . مشتقة من التحويل .

(٥) قوله : خرج المبيع مستحقًا : أي لآخر .

على البائع به ، وإن أحال المشتري البائع بالثمن على رجل ، ثم وجد المشتري بالمبيع عيبًا فرده ، فإن كان بعد قبض الحق لم تنفسخ الحوالة ، بل يطالب المشتري البائع بما قبض ، وإن كان قبل قبض الحق ، فقد قيل: تنفسخ، وقيل: لا تنفسخ ، وإن اختلف المحيل ، والمحتال ، فقال المحيل: وكلتك في القبض ، وقال المحتال بل أحلتني ، فالصحيح أن القول قول المحيل ، وقيل: القول قول المحتال، وإن قال المحيل أحلتك، وقال المحتال بل وكلتني، وحقي باق عليك ، فالأظهر أن القول قول المحتال ، وقيل: القول قول المحيل .

﴿باب الضمان[1]﴾

من صح تصرفه في ماله بنفسه صح ضمانه ، ومن لا يصح تصرفه في المال كالصبي ، والمجنون ، والمحجور عليه لسفه فلا يصح ضمانه ، والمحجور عليه لإفلاس يصح ضمانه ، ويطالب به إذا انفك عنه الحجر ، والعبد لا يصح ضمانه بغير إذن السيد وقيل: يصح ، ويتبع به إذا عتق[2] ويصح بإذنه ، ويتبع به إذا عتق ، وقيل: يؤديه من كسبه ، أو من مال التجارة إن كان مأذونا له فيها ، وإن قال للمأذون له اضمن في مال التجارة لزمه القضاء منه ، إلا أن يكون عليه دين آخر ، وأما المكاتب قبل الإذن ، فهو كالعبد القن[3] وإن أذن له ففيه قولان : ولا يصح الضمان حتى يعرف الضامن المضمون له ، ويصح ضمان كل دين لازم كثمن المبيع ، ودين السلم، وأرش الجناية ، أو يئول إلى اللزوم ، كثمن المبيع في مدة الخيار ،

---

(١) **الضمان** : مصدر ضمنته أضمنه ضمانًا إذا كفلته فأنا ضامن وضمين . قال صاحب المحكم : ضمن الشيء وضمن به ضمنًا وضمانًا وضمنه إياه كفله . قال أهل اللغة : يقال ضامن وضمين وكافل وكفيل وحميل بفتح الحاء المهملة وزعيم وقبيل .

(٢) **قوله : ويتبع به إذا أعتق** : هو بفتح التاء المثناه فوق المشددة : أي طالب .

(٣) **القن** : بكسر القاف وهو في اصطلاح الفقهاء : الرقيق الذي لم يحصل فيه شيء من أسباب العتق ومقدماته بخلاف المكاتب والمدبر والمستولدة ومن علق عتقه بصفة ، وأما أهل اللغة فقالوا: القن : عبد ملك هو وأبوه . قال الجوهري : ويستوي فيه الواحد والاثنان والجمع والمؤنث . قال : وربما قالوا : عبيد أقنان ثم يجمع على أقنة .

ومال الجعالة ،وقيل: إن مال الجعالة لا يصح ضمانه ، وأما ما ليس بلازم ، ولا يئول إلى اللزوم ، كدين المكاتب ، فلا يصح ضمانه ، ولا يصح ضمان مال مجهول ، وقيل: يصح ضمان إبل الدية ، وإن كانت مجهولة ، ولا يجوز ضمان ما لم يجب ، ويصح ضمان الدرك[1] على المنصوص ، وإن قال ألق متاعك[2] في البحر وعليَّ ضمانه فألقاه لزمه ضمانه ، ولا يثبت في الضمان فاسدا في بيع بطل البيع في أحد القولين دون الآخر ، وللمضمون له مطالبة الضامن ، والمضمون عنه ، فإن ضمن عن الضامن ضامن آخر، طالب الكل، فإن أبرأ الأصيل بريء الكفيل ، وإن أبرأ الكفيل لم يبرأ الأصيل ، وإن قضى الكفيل الدين ، فإن كان ضمن عنه بإذنه رجع عليه ، وقيل: لا يرجع حتى يضمن بإذنه ويدفع بإذنه وإن ضمن بغير إذنه لم يرجع وقيل: إن دفع بإذنه رجع ، وإن ضمن دينا مؤجلا فقضاه قبل الأجل لم يرجع قبل الأجل ، وإن مات أحدهما حل عليه ، ولم يحل على الآخر ، وإن تطوع بزيادة لم يرجع بالزيادة ، وإن دفع إليه عن الدين ثوبا رجع بأقل الأمرين من قيمته ، أو قدر الدين[3] وإن أحاله الضامن على من له عليه دين رجع على المضمون عنه ، وإن أحاله على من لا دين عليه لم يرجع حتى يدفع إليه المحال عليه ويرجع على الضامن فيغرمه ثم المضمون عليه فإن دفع إليه الحق، ثم وهبه منه رجع ، وقيل: لا يرجع ، ولا تصح الكفالة[4] بالأعيان ، كالغضوب، والعوارى[5] وقيل: تصح ، وفي كفالة البدن قولان: أصحهما أنها تصح، وقيل: تصح قولا واحدًا ، وإن تكفل ببدن من عليه حد لله عز وجل لم يصح ، وإن تكفل ببدن من عليه قصاص ، أو حد قذف

---

(١) **الدرك** : بفتح الدال والراء وإسكانها حكاهما الجوهري وغيره ، قال الجوهري : هو التبعة . وقال المتولي : سمي دركًا لالتزامه الغرامة عند إدراك المستحق عين ماله .

(٢) **المتاع** : السلعة لأنه يتمتع بها أي ينتفع ويلتذ .

(٣) قوله: **بأقل الأمرين من قيمته أو قدر الدين**: قد سبق أن الأصوب حذف هذه الألف في قوله أو.

(٤) **الكفالة** : بفتح الكاف يقال كفلة وكفل به وكفل عنه ويكفل به .

(٥) قوله : **كالمغصوب والعواري** : بتخفيفهما وقد سبق إيضاحه مبسوطًا في صدقه المواشي عند ذكر النجائي ، وأما المغصوب فجمع غصب وهو اسم للشيء المغصوب . قال الجوهري : شيء غصب ومغصوب .

صح ، وقيل: لا يصح ، وإن تكفل بجزء شائع من الرجل ، أو بمالا يمكن فصله عنه ، كالكبد ، والقلب صح ، وإن تكفل به بغير أذنه لم يصح ، وقيل: يصح ، وإن أطلق الكفالة طولب به في الحال ، وإن شرط فيه أجلا طولب عند المحل[1] ، وإن أحضره قبل المحل وليس عليه ضرر في قبوله وجب قبوله ، وإن سلم المكفول به نفسه برىء الكفيل ، وإن غاب لم يطالب به حتى يمضي زمان يمكن المضي إليه فيه ، وإن انقطع خبره ، لم يطالب به حتى يعرف مكانه ، وإن مات سقطت الكفالة ، وقيل: يطالب الكفيل بما عليه من الحق .

﴿ باب الشركة[2] ﴾

يصح عقد الشركة من كل جائز التصرف ، ولا يصح إلا على الأثمان[3] على ظاهر النص ، وقيل: يصح على كل ماله مثل ، وهو الأظهر، ولا يصح من الشرك إلا شركة العنان[4] وهو أن يعقد على ما يجوز الشركة عليه ، وإن يكون مال أحدهما من جنس مال الآخر على صفته ، فإن كان من أحدهما دراهم ، ومن الآخر دنانير ، أو من أحدهما صحاح ، ومن الآخر قراضة لم تصح الشركة ، وأن يخلط المالان ، وقيل: : وأن يكون مال أحدهما مثل مال الآخر في القدر ، وليس بشيء ، وإن كان مالهما عرضا ، وأراد الشركة باع كل واحد منهما بعض عرضه ببعض عرض صاحبه ، فيصير مشتركًا بينهما ؛ ثم يأذن كل واحد منهما لصاحبه في التصرف فما حصل من الربح يكون بينهما على قدر المالين ، وما حصل من الخسران يكون عليهما على قدر المالين ، فإن تساويا في المال وشرطا التفاضل في الربح ، أو تفاضلا في المال ، وشرط التساوي في الربح بطل العقد ، وقسم الربح

---

(١) **المحل** : بكسر الحاء .

(٢) **الشركة** : بكسر الشين وإسكان الراء والشرك بمعنى وجمع الشركة شرك بكسر الشين وفتح الراء .

(٣) **الأثمان** : الدراهم والدنانير خاصة .

(٤) **شركة العنان** : بكسر العين ، قال الفراء وابن قتيبة وغيرهما : هي مشتقة من قولك عن الشيء يعن ويعنّ إذا عرض كأنه عَنّ لهما أي عرض هذا المال فاشتركا فيه ، قال الأزهري : وقيل سميت بذلك لأن كل واحد عان صاحبه أني عارضه بما مثل ماله وعمل مثل عمله يقال عارضته أعارضه معارضة وعانته معانه وعنانًا إذا عملت مثل عمله.

بينهما على قدر المالين ، ورجع كل واحد منهما على الآخر بأجرة عمله في ماله ، وأما شركة البدن ، وهي الشركة على ما يكتسبان بأبدانهما فهي باطلة، ويأخذ كل واحد منهما أجرة عمله ،وأما شركة المفاوضة[1] وهي أن يشتركا فيما يكتسبان بأموالهما ، وأبدانهما ، وأن يضمن كل واحد منهما ما يلزم الآخر بغصب ، أو بيع فاسد ، أو ضمان مال فهي باطلة ويأخذ كل واحد منهما ربح ماله ، وأجرة عمله ، ويضمن ما يختص به من الغصب ، والبيع الفاسد، وضمانه وضمان المال ، وأما شركة الوجوه فهو أن يشتركا في ربح ما يشتريان بوجههما[2] فهي باطلة ، وإن أذن كل واحد منهما للآخر في شراء شيء معلوم بينهما فاشتريا ، ونويا عند الشراء أن يكو ذلك بينهما كان بينهما، وربحه لهما ، والشريك أمين فيما يشتريه ، وفيما يدعيه من الهلاك، وفيما يدعي عليه من الخيانة ، فإن عزل أحدهما صاحبه عن التصرف إنعزل، وبقى الآخر على التصرف إلى أن يعزل ، وإن مات أحدهما ، أو جن انفسخت الشركة .

﴿ باب الوكالة [3] ﴾

من جاز تصرفه فيما يوكل فيه جاز توكيله ،وجاز وكالته ، ومن لا يجوز تصرفه لا يجوز توكيله ، ولا يجوز وكالته إلا الصبي المميز ، فإنه تصح وكالته في الإذن في دخول الدار ، وحمل الهدية ، ويجوز التوكيل في حقوق الآدميين من العقود ، والفسوخ ، والطلاق ، والعتاق ، وإثبات الحقوق ، وإستيفائها ، والإبراء منها ، وفي الإقرار وجهان ، وفي تملك المباحات ، كالصيد ، والحشيش ، والماء قولان ، ولا يجوز التوكيل في الظهار ، والأيمان ، وفي الرجعة وجهان ، وأما حقوق الله عز وجل فما كان منها عبادة لا يجوز التوكيل فيها إلا في الزكاة والحج وما كان منها حداً

---

(١) **شركة المفاوضة** : قال ابن قتيبة : سميت بذلك من قولهم تعارض الرجلان في الحديث إذا شرعا فيه جميعًا وقيل من قولهم : فوضي أي مستوون .

(٢) **قوله : أن يشتركا بوجههما** : أي بجاههما .

(٣) **﴿ الوكالة ﴾** : بفتح الواو وكسرها : لتفويض ، يقال : وكله أي فوض إليه . ووكلت أمري إلي فلان أي : فوضت إليه واكتفيت به وتقع الوكالة أيضًا على الحفظ .

يجوز التوكيل في استيفائه دون إثباته ، وما جاز التوكيل فيه جاز مع حضور الموكل ومع عيبته ، وقيل: لا يجوز في استيفائه القصاص ، وحد القذف مع غيبة الموكل ، وقيل: يجوز ، وقيل: فيه قولان[1] ولا تصح الوكالة إلا بالإيجاب ، والقبول ، ويجوز القبول فيه بالقول ، والفعل ، ويجوز القبول على الفور ، وعلى التراخي ، ولا يجوز عقد الوكالة على شرط مستقبل ، فإن عقد على شرط ، ووجد الشرط ، فتصرف الوكيل نفذ تصرفه، وإن وكله في الحال ، وعلق التصرف على شرط جاز ، وإن وكل في خصومة ، أو استيفاء حق لم يعتبر رضا الموكل عليه ، وإن وكل في حق لم يجز للوكيل أن يجعل ذلك إلى غيره ، إلا أن يأذن له فيه ، أو كان ذلك مما لا يتولى مثله بنفسه ، أو لا يتمكن منه لكثرته[2] وإن وكل نفسين لم يجز لأحدهما أن ينفرد بالتصرف ، إلا أن يجعل الموكل ذلك إليه ، وإن وكله في البيع لم يجز له أن يبيع من نفسه ، وقيل: إن نص له على ذلك جاز ، وليس بشيء ، ويجوز أن يبيع من ابنه ، ومكاتبه[3] وقيل: : لا يجوز ، وإن وكل عبداً لغيره ، في شراء نفسه له من مولاه فقد قيل: : يجوز ، وقيل: : لايجوز، ولا يجوز للوكيل أن يبيع بدون ثمن المثل ، ولا بثمن مؤجل ، ولا بغير نقد البلد ، إلا أن ينص له على ذلك كله ، وإن قال: بع بألف درهم ، فباع بألف دينار لم يصح وإن قال: بع بألف فباع بألفين صح إلا أن ينهاه ، وإن قال: بع بألف فباع بألف حال جاز ، إلا أن ينهاه ، أو كان الثمن مما يستضر بحفظه في الحال ، وإن قال اشتر بألف حال ، فاشترى بألف مؤجل جاز ، وقيل: لا يجوز ، وإن قال اشتر عبداً بمائة فاشترى عبداً يساوي مائة بما دون المائة جاز ، وإن قال : اشتر عبداً بمائة فاشترى عبداً بمائتين ، وهو يساوي لم يجز ، وإن دفع إليه ألفًا وقال ابتع بعينها عبداً ، فابتاع في ذمته لم يصح ، وإن قال ابتع في ذمتك وانقد الألف فيه[4] فابتاع بعينها ، فقد

---

(١) قوله : **وما جاز التوكيل فيه جاز مع حضور الموكل ومع غيبته وقيل : لا يجوز في استيفاء القصاص وحد القذف مع غيبة الموكل وقيل: يجوز وقيل فيه قولان**: فقوله يجوز مكرر لا يصح ذكره هنا فإنه مفهوم صريحًا من قوله: وما جاز التوكيل فيه جاز مع حضور الموكل ومع غيبته .

(٢) **الكثرة** : بفتح الكاف وحكى كسرها .

(٣) قوله : **ويجوز أن يبيع من ابنه ومكاتبه** : يعني ابنه البالغ العاقل الرشيد.

(٤) قوله : **انقد الألف فيه** : أي أدفعه ثمنًا .

قيل: يصح ، وقيلا لا يصح وإن قال بع بيعًا فاسدًا ، فباع بيعًا فاسدًا ، أو صحيحًا لم يجز ، وإن قال اشتر بهذا الدينار شاة ، فاشترى شاتين تساوي كل واحد منهما دينارًا ، كان الجميع له وقيل: للوكيل شاة بنصف دينار ، وإن أمره ببيع عبد ، أو شراء عبد لم يجز أن يعقد على نصفه ، وإن أمره أن يشتري شيئًا موصوفًا لم يجز أن يشتري معيبًا ، فإن لم يعلم ، ثم علم رده، وإن وكل في شراء شيء بعينه ، فاشتراه ثم وجد به عيبًا فالمنصوص أنه يرد ، وإن وكله في البيع من زيد فباع من عمرو ولم يجز ، وإن وكل في البيع في سوق فباع في غيرها جاز ، وإن وكله في البيع سلم المبيع ، ولم يقبض الثمن، وقيل: يقبض ، وإن وكله في تثبيت دين فثبته لم يجز له قبضه ، وإن وكله في قبضه ، فجحد من عليه الحق ، فقد قيل: يثبته ، وقيل: لا يثبته ، وإن وكله في كل قليل ، وكثير لم يجز ، وإن وكله في شراء عبد ، ولم يذكر نوعه لم يصح التوكيل ، وإن ذكر نوعه ، ولم يقدر الثمن لم يصح ، وإن ذكر النوع وقدر الثمن ، ولم يصف العبد ، فالأشبه أنه لا يصح ، وقيل: يصح ، وما يتلف في يد الوكيل من غير تفريط لا يلزمه ضمانه ، والقول في الهلاك ، وما يدعي عليه من الخيانة قوله ، وإن كان متطوعًا ، فالقول في الرد قوله ، وإن كان يجعل[1] فقد قيل: القول قوله ، وقيل: القول قول الموكل، وإن اختلفا ، فقال أذنت لك في بيع حال ، فقال بل في بيع مؤجل ، أو قال في الشراء بعشرة ، وقال بل بعشرين ، فالقول قول الموكل، فإن اختلفا في البيع وقبض الثمن، فادعاه الوكيل ، وأنكر الموكل ، أو قال الوكيل اشتريته بعشرين وقال الموكل بل ، بعشرة ، ففيه قولان ، وإن وكله في قضاء دين فقضاه في غيبة الموكل ولم يشهد فأنكر الغريم ضمن ، وقيل: لا يضمن ، وليس بشيء ، وإن أشهد شاهدين ظاهرهما العدالة ، أو شاهدا واحدا فقد قيل: يضمن ، وقيل: لا يضمن ، وإن قضاه بمحضر الموكل[2] ولم يشهد ، فقد قيل: يضمن ، وقيل: لا يضمن ، وإن وكله في الإيداع فأودع ولم يشهد ، لم يضمن ، وقيل: يضمن ، وإن كان عليه حق

---

(١) **الجعل** : بضم الجيم : ما يجعل للعامل عرضًا .

(٢) قوله : **قضاه بمحضر الموكل** : كذا ضبطناه بفتح الميم وفي أكثر النسخ بحضرة بفتح الحاء وضمها وكسرها ثلاث لغات مشهورات وكلاهما صحيح .

لرجل فجاء رجل وادعى أنه وكيله فصدقه جاز له الدفع ولا يجب ، وإن قال أنا وارثه فصدقه وجب الدفع ، وإن قال أحالني عليك فصدقه ، فقد قيل: يجب الدفع ، وقيل: لا يجب ، وإن جاء صاحب الحق فأنكر وجب على الدافع الضمان ، وللوكيل أن يعزل نفسه متى شاء وللموكل أن يعزله إذا شاء فإن عزله ولم يعلم الوكيل انعزل في أحد القولين دون الآخر ، وإن خرج الوكيل ، أو الموكل على أن يكون من أهل التصرف بالموت ، أو الجنون ، أو الإغماء ، انفسخت الوكالة، وإن وكل عبد في شيء ، ثم أعتقه احتمل أن ينعزل ، ويحتمل أن لا ينعزل [1] وإن تعدى الوكيل إنفسخت الوكالة ، وقيل: لا تنفسخ .

﴿باب الوديعة [2] ﴾

لا يصح الإيداع إلا من جائز التصرف عند جائز التصرف ، فإن أودع صبي مالاً ضمنه المودع ، ولا يبرأ إلا بالتسليم إلى الناظر في أمره ، وإن أودع صبيًا مالا فتلف عنده بتفريط ، أو غير تفريط لم يضمنه ، وإن أتلفه ضمنه ، وقيل: لا يضمن ، ومن قبل الوديعة لزمه حفظها في حرز[3] مثلها ، فإن قال لا تقفل[4] عليها قفلين ، أو لا ترقد عليها[5] فخالف في ذلك لم يضمن ، وقيل: يضمن ، وإن قال احفظ في الحرز ، فنقله إلى ما دونه ضمن، وإن نهاه عن النقل عنه ، فنقله إلى مثله ضمن ، وقيل: لا يضمن ، وإن خاف عليه الهلاك في الحرز فنقله لم يضمن فإن لم ينقل حتى تلف

---

(١) قوله : **احتمل أن ينعزل واحتمل أن لا ينعزل** :هما وجهان مشهوران .

(٢) ﴿ **الوديعة** ﴾ : مأخوذ من ودع الشيء يدع إذا سكن واستقر فكأنها مستقرة ساكنة عند المودع .
قال الأزهري : قال أبو عبيد : قال الكسائي : يقال أودعته دفعت إليه وديعة وأودعته : قبلت وديعته ، قال الأزهري : الأول معروف ، والثاني غير معروف .

(٣) **الحرز** : الموضع الحصين هذا أصله في اللغة .

(٤) قوله : **لا تقفل** : هو بضم الثناء وكسر الفاء ، يقال : أقفل ويقفل .

(٥) قوله : **لا ترقد عليها** : هو بضم القاف ، قال أهل اللغة : رقد يرقد رقودًا ورقادًا : إذا نام فهو راقد وهم رقود وهي راقدة ، والرقدة : النومة ، وأرقده : أنامه ، والمرقد المضجع ، والمرقد دواء معروف يرقد من شربه .

ضمن ، وقيل: إذا نهاه عن النقل لم يضمن وإن قال : لا تنقل وإن خفت عليه الهلاك ، فخاف فنقل لم يضمن ، وإن قال اربطها[1] في كمك[2] فامسكها في يده ففيه قولان :أحدهما يضمن ، والثاني لا يضمن ، وقيل: يضمن قولا واحدا ، وإن قال إحفظها في جيبك[3] فجعلها في كمه ضمن ، ولو قال إحفظها في كمك فجعلها في جيبه لم يضمن ، وإن أراد السفر ، ولم يجد صاحبها سلمها إلى الحاكم ، فإن لم يكن فإلى أمين ، فإن سلم إلى أمين مع وجود الحاكم ضمن ، وقيل: لا يضمن ، وإن دفن في دار ، وأعلم به أمينًا يسكن الدار لم يضمن على ظاهر المذهب ، وقيل: يضمن ، وإن أودعه بهيمة فلم يعلفها[4] حتى ماتت ضمن ، وإن قال لا تعلفها فلم يعلفها حتى ماتت لم يضمن ، وقيل: يضمن ، وإن أودع عنده غيره من غير سفر ، ولا ضرورة ضمن ، وله أن يضمن الأول والثاني ، فإن ضمن الثاني، فإن ضمن الثاني رجع على الأول ، وإن خلط الوديعة بمال له لا يتميز ضمن ، وإن استعملها ، أو أخرجها من الحرز لينتفع بها ضمن ، وإن نوى إمساكها لنفسه لم يضمن ، وقيل: يضمن ، وإن طالبه بها فمنعها من غير عذر ضمن ، ومتى تعدى فيها ، ثم ترك التعدي لم يبرأ من الضمان، فإن أحدث له إستئمانا[5] بريء على ظاهر المذهب ، وقيل: لا يبرأ حتى يرد إلى صاحبها ، وللمودع ، والمودع فسخ الوديعة متى شاء ، وإن مات أحدهما ، أو جن ، أو أغمى عليه إنفسخت الوديعة ، وإن قال المودع رددت عليك الوديعة فالقول قوله مع يمينه ،فإن قال أمرتني بالدفع إلى زيد فقال زيد لم يدفع إلي فالقول قول زيد ، وإن قال هلكت الوديعة فالقول قوله ، وإن قال أخرجتها من الحرز ، أو سافرت بها لضرورة ، فإن كان ذلك بسبب ظاهر ، كالحريق ، والنهب ، وما أشبههما لم يقبل إلا ببينة ،

---

(١) قوله : **اربطها** : هو بكسر الباء على المشهور وحكى الجوهري عن الأخفش ضمها ، ربط يربط ويربط ربطًا أي : شد .

(٢) **الكم** : معروف جمعه أكمام وكممة بكسر الكاف وفتح الميم .

(٣) **الجيب** : من جاب يجوب إذا قطع ، يقال جبت القميص أجوبه وأجيبه أي : قدرت جيبه .

(٤) قوله: **فلم يعلفها** : يقال علفت الدابة أعلفها بكسر اللام والعلف بفتح اللام وهو الشعير والتبن وغيرهما مما تأكله الدواب .

(٥) قوله : **فإن أحدث له استئمانًا** : أي جدد إيداعًا وأمانة مستأنفة .

ثم يحلف أنها هلكت، فإن كان بسبب خفي قبل قوله ، فإن قال ما أودعتني فالقـول قوله ، فإن أقـام المدعي بينة بالإيداع فقـال قد كـان أودعتني ولكن هلكت فأقام المودع بينة أنها هلكت قبل الجحـود سمعت ، وقيلا لا تسمع ، وإن قال مالك عندي شيء فأقام البينة بالإيداع فقال أودعتني ولكن تلفت قبل قوله .

﴿ باب العارية [1] ﴾

من جاز تصرفه في ماله جازت إعـارته ، ويجوز إعارة كل ما ينتفع به مع البقاء عينه ، ويكره إعارة الجارية الشابة من غير ذي رحم محرم[2] ويحرم إعارة العبد المسلـم من الكافر ، والصيد من المحرم ، ويكره أن يستـعير أحد أبويه للخدمه ، ومن استعار أرضًا للغراس[3] والبناء جاز أن يزرع وإن استعار للغراس لم يبن ، وإن اسـتعار للبناء لم يغرس ، وقيل: يـغرس فيما اسـتعار للبناء ويبنى فيما استـعار للغراس ، وليس بشيء ، وإن قال ازرع الحنطة زرع الحنطة ، ومـا ضرره ضرر الحنطـة ، وإن قال ازرع ولم يسم شيـئًا ثم رجع والزرع قائم ، فإن كان مما يحصد قصيلا[4] حصد ، وإن لم يحصد ترك إلى الحـصاد ، وعـليه الأجـرة من حـينئـذ، وإن قال ازرع الحنـطة لم يقلع إلى

---

(١) **العارية** : مشـددة الياء على المشـهور وحكى الخطابـي في غريب الحديـث وغيره من العـلماء تخفـيفها وجمـعها :العواري مـشددة وتخفف ، وقد سـبق إيضاحه في صدقـة المواشي. قال الأزهري :مشـتقة من عار الرجل إذا جـاء وذهب ومنه قيل للغلام الخفـيف : عيار لخفـته في بطالته وكثـرة ذهابه ومجيئه ، قـال :وإنما شددوها لأنهم نسبوها إلى العارة يقـال أعرته المتاع إعارة وعـارة فالإعارة مصـدر والعارة الاسم وهو كقـولهم أجبته أجـابه وجابه وأطعتـه إطاعة وطاعة. وقال الجوهري :كأنها منسوبة إلى العار لأن طلبها عار وعيب. وقيل مشتقة من التعاور من قول العرب اعتوروا الشيء وتعاوروه وتعوروه أي: تداولوه ويقـال أعار يعيره واستعاره ثوبًا فأعاره ، وحقيقة العارية الشرعيه: إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه .

(٢) قوله : **يكره إعارة الجارية الشابة من غير ذي رحم محرم** : صوابه من غير امرأة ومحرم ليدخل المرأة والمحرم بمصاهرةأو رضاع فإنه لا كراهة فيهما .

(٣) قوله : **أرضا استـار للغراس** : تقديـره لغرس الغـراس . قال أهل اللغـة : غرست الشـجرة غرسها بكـسر الراء غرسًا ، وأما الغراس فاسم للأغـصان التي تغرس ويطلق إيضًا علي وقت الغرس وكلام المصنف صحيح على ما ذكرناه ولو قال للغرس لكان أخصر وأحسن .

(٤) **القصيل** : أي المقصول وهو المقطوع .

الحصاد، وإذا استعار أرضًا للغـراس ، أو البناء مدة جاز أن يغرس ويبقى إلى أن تنقضي المدة أو يرجع فيها ، فإن اسـتعار مطلقًا جاز له الغراس والبناء ما لم يرجع فإن رجع فيها فإن كان قد شرط عليه القلع أجبر عليه ، ولا يكلف تسوية الأرض وإن لم يشـترط واختار المسـتعير القـلع وقلع لم يكلف تسوية الأرض وقيل: يكلف ذلك ، وإن لم يختر فالمعـير بالخيار بين أن يبقى ذلك ، وبين أن يقلع ، ويضمن له أرش ما نقص بالقلع ، وإن تشـاحا لم يمنع المعير من دخول أرضه ، ويمنع المستعيـر من دخولها للتفرج[1] ولا يمنع من دخولها للسقي ، والإصـلاح ، وقيل: يمنع من ذلك ، فـإن أراد صاحب الأرض بيع الأرض جاز ، وإن أراد صاحب الغراس بيع الغـراس جاز ، وقيل: لا يجوز من غيـر صاحب الأرض ، وإن حـمل الماء بذر[2] الرجل إلى أرض آخـر فنبت فقد قيل: يجبر على قلعه ، وقيل: لا يجـبر ، وإن استعار شيئًا ليرهنه[3] بدين فرهنه ففيه قولان : أحدهما إن حكمه حكم العارية ، فإن تلفت في يد المرتهن ، أو بيعت ضـمنها المسـتعيـر بقيمـتها، والثـاني أن المعير كـالضامن للدين، فلا يجوز حتى يبين جنس الدين ، وقـدره ، وصفته ، وإذا تلف في يد المرتهن لم يـرجع المعـيـر بشيء وإن بيع في الدين رجـع بما بيع به، وإن أعاره حـائطًا لوضع الجـزوع لم يرجع فيـها ما دامـت عليه الجـذوع ، فإن انهدم، أو هدمـه ، أو سقطت الجـزوع ، فقد قـيل: يعيـد مثلهـا ، وقيل: لا يعـيد، وهو الأصح ، وإن أعـاره أرضًا للدفن لم يرجع فيـها ، مـا لم يبل الميت ، وفيمـا سواه يرجع متى شاء ومـؤنة الرد على المستعيـر ، فإن تلفت العارية وجبت عليه قيمتها يوم التلف ، وقـيل: تجب قيمتها أكثر ما كانت من حين القبض إلى حين التلف ، وإن تلف ولدها ضـمن ، وقيل: لا يضمن ، ومن استعار شـيئًا لم يجز أن يعيره وقيل: يجـوز ، وليس بشيء ، فإن أعاره فهلك عند الثاني فضمن لم يرجع به على الأول ، وإن دفـع إليه دابة فركبها ثم اختلفا فقال صاحب الدابة : أجـرتكها فعليك الأجرة ، وقال الراكب بل أعرتني ، فـالقول قول الراكب في أصح القولين ، وإن قـال صاحب الدابة

---

(١) قوله : **للتفرج** : لفظه مولدة لعلها من انفراج الغم وهو انكشافه .

(٢) **البذر** : بمعنى المبذور من بذرت إذا فرقت .

(٣) قوله : **ليرهنه** : هو بفتح الياء ويجوز ضمها كما سبق في بابه .

أعرتكها ، وقال الراكب بل أجرتني فالقول قول صاحب الدابة ، وإن قال صاحب الدابة غصبتني ، وقال الراكب : بل أعرتني ، فالقول قول الراكب، وإن اختلف المعير والمستعير في رد العارية ، فالقول قول المعير .

﴿ باب الغصب[1] ﴾

إذا غصب شيئًا له قيمة ضمنه بالغصب ، ويلزمه رده ، فإن كان خيطًا فخاط به جرح حيوان لا يؤكل ، وهو مما له حرمة ، وخيف من نزعه الضرر لم يلزمه رده ، وإن خاط به جرح حيوان يؤكل ففيه قولان، وإن كان لوحا فأدخله في سفينة[2] ، وهي في اللجة[3] وفي السفينة مال لغير الغاصب ، أو حيوان لم ينزع ، وإن كان فيها مال للغاصب فقد قيل: ينزع ، وقيل: لا ينزع، وإن ادخل ساجا[4] في بناء فعفن[5] فيه لم ينزع ، وإن تلف المغصوب عنده أو أتلفه، فإن كان مما له مثل ضمنه بمثله ، وإن أعوزه المثل ، أو وجده بأكثر من ثمن المثل ضمنه بقيمة المثل وقت المحاكمة والتأدية[6] ، وقيل: يضمنه بقيمة المثل أكثر ما يكون من حين القبض إلى وقت المحاكمة بالقيمة ، وقيل: عليه قيمته أكثر مما كانت من حين القبض إلى حين تعذر المثل ، وإن لم يكن له مثل ضمنه بقيمته أكثر مما كانت من حين الغصب إلى التلف ، وتجب قيمته من نقد البلد في البلد الذي غصب فيه ، وقيل: إن كان حليًا من ذهب ضمن

(١) **الغصب** : مصدر غصبته أغصبه بكسرالصاد غصبًا واغتصبته وغصبه على الشيء وغصبه منه واغتصبه والشيء مغصوب وغصب . حكاه الجوهري وقول الفقهاء : غصب منه ذكرنا فيا سبق أنه جائز وتأولناه . قال أهل اللغة : الغصب أخذ الشيء ظلمًا وفي الشرع : هو الاستيلاء على حق الغير عدوانًا ولا يصح قول من قال على مال الغير لأنه يخرج منه الكلب والسرجين وجلد الميتة وخمر الذمي والمنافع والحقوق والاختصاص .

(٢) **السفينة** : واحدةالسفن والسفين ، قال ابن دريد : هي فعيلة بمعنى فاعلة لأنها تسفن الماء أي: تسفره .

(٣) **اللجة** : واللج معظم الماء ومنه قوله تعالى : ﴿ بَحْرٌ لُّجِّيٍّ ﴾ .

(٤) **الساج** : بالسين المهملة وتخفيف الجيم نوع من الخشب .

(٥) قوله : **فعفن** : بكسر الفاء .

(٦) **التأدية** : مصدر أدى دينه يؤديه تأدية والاسم : الأداء .

العين بمثل وزنها من جنسها ، وضمن الصنعة بقيمتها فضة ، وليس بشيء ، وإن ذهب المغصوب من اليد ولم يتلف بأن كان عبدًا فأبق ضمن البدل فإذا عاد رد ، واسترجع البدل ، وإن نقص من عينه شيء بأن تلف بعضه ، أو أحدث فيه ما نقص به قيمته ، بأن كان مائعًا فأغلاه ، أو فحلاً فأنزاه على بهيمة ، فنقصت قيمته ضمن أرش ما نقص ، وإن تلف بعضه ، ونقص قيمة الباقي كمثل أن يغصب زوجي خف[1] قيمتها عشرة فضاع أحدهما وصار قيمة الباقي درهمين لزمه قيمة التالف ، وأرش ما نقص ، وهو ثمانية ، وقيل: يلزمه درهمان ، وإن كان عبدا فقطع يده لزمه أكثر الأمرين من أرش ما نقص أو نصف قيمته أكثر ما كانت من حين الغصب إلى حين قطع اليد ، وإن أحدث فيه فعلا نقص به ، وخيف عليه الفساد في الثاني[2] ، بأن كان حنطة قبلها، أو زيتًا فخلطه بالماء، وخيف عليه الفساد في الثاني بأن كان حنطة قبلها أو زيتًا فخلطه بالماء وخيف عليه الفساد استحق عليه مثل طعامه، وزيته، وقيل: فيه قولان: أحدهما هذا ، والثاني أنه يأخذه، وأرش ما نقص، وإن كان له منفعة ضمن أجرته للمدة التي أقام في يده، وإن كانت جارية فوطئها مكرهة ضمن مهرها، وإن طاوعته لم يلزمه في ظاهر المذهب، وقيل: يلزمه، فإن زاد في يده بأن سمن، أو تعلم صنعة ، أو ولدت الجارية ولدًا ضمن ذلك كله ، فإن سمن، ثم هزل[3] ، ثم سمن ، ثم هزل ، يضمن أرش السمنين ، وقيل: يضمن أكثرهما قيمة وإن خلط المغصوب بما لا يتميز كالحنطة إذا خلطها بالحنطة، والزيت بالزيت ، فإن كان مثله لزمه مثل مكيلته منه ، وإن خلطه بأجود منه ، فهو بالخيار بين أن يدفع إليه مكيلة منه، وبين أن يدفع إليه مثل ماله ، وقيل: يجبر على الدفع إليه منه ، وإن خلطه

---

(١) قوله : **يغصب زوجي خف** : يعني فردين يقال عندي زوجا حمام لذكر وأنثى وكذا كل فردين لا يصلح أحدهما إلا بالآخر .

(٢) قوله : **وخيف عليه الفساد في الثاني** : كذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها الباقي بالباء الموحدة والقاف وكلاهما صحيح والأول أحسن أي في ثاني الحال .

(٣) قوله : **سمن ثم هزل** : هو بضم الهاء وكسر الزاء يقال : هذلت الدابة تهزل مثل علفت هزالا بضم الهاء وهي مهزولة وهزلتها هزلا كضربتها ضربًا .

بأرداً منه فالمغصوب منه بالخيار بين أن يأخذ حقه منه ، وبين أن يأخذ مثل ماله ، وإن خلط الزيت بالشيرج[1] وتراضيًا على الدفع منه جاز، وإن امتنع أحدهما لم يجبر ، وإن أحدث فيه عينًا ، بأن كان ثوبًا فصبغه ، فإن لم تزد قيمتهما ، ولم تنقص صار الغاصب شريكًا له بقدر الصبغ ، فإن أراد الغاصب قلع الصبغ لم يمنع ، وإن أراد صاحب الثوب قلع الصبغ ، وامتنع الغاصب أجبر ، وقيل: لا يجبر وهو الأصح ، وإن وهب الصبغ من صاحب الثوب ، فقد قيل: يجبر عليه ، وقيل: لا يجبر وهو الأصح ، وإن زادت قيمة الثوب والصبغ كانت الزيادة بينهما ، فإن أراد صاحب الصبغ قلعه لم يجز حتى يضمن لصاحب الثوب ما ينقص، وإن نقص قيمة الثوب حسب النقصان على الصبغ ، وإن عمل فيه عملاً زادت به قيمته بأن قصر الثوب ، أو عمل من الخشب أبوابًا فهو متبرع بعمله ، ولا حق له فيما زاد ، فإن غصب دراهم، فاشترى سلعة في ذمته ، ونقد الدراهم ، في ثمنها ، وربح رد مثل الدراهم ، وفيه قول آخر : أنه يلزمه ردها مع الربح ، والأول أصح ، وإن غصب شيئًا وباعه كان للمالك أن يضمن من شاء منهما ، فإن علم المشتري بالغصب فضمنه لم يرجع على الغاصب ، وإن لم يعلم فما التزم ضمانه بالبيع لم يرجع به كقيمة العين ، والأجزاء ، وما لم يلتزم ضمانه ولم يحصل له به منفعة ، كقيمة الولد ، ونقصان الولادة يرجع به على الغاصب، وما حصل له به منفعة ، كالمهر ، والأجرة ، وأرش البكارة فقال في القديم يرجع، وقال في الجديد لا يرجع ، وإن ضمن الغاصب ، فكل ما يرجع به المشتري على الغاصب ، لم يرجع به الغاصب ، وكل ما لم يرجع به يرجع، وإن كان المغصوب طعامًا فأطعمه إنسانًا ، فإن قال هو مغصوب فضمن الغاصب رجع به ، وإن ضمن الآكل لم يرجع ، وإن قال هو لي فضمن الغاصب لم يرجع به على الآكل ، وإن ضمن الآكل رجع في أحد القولين ، ولا يرجع في الآخر ، وهو الأصح ، وإن قدمه إليه ،

---

(١) **الشيرج** : بفتح الشين والراء ليس عربيًا .

ولم يقل هو لي ، أو مغصوب فضمن الآكل رجع في أحد القولين دون الآخر ، وإن ضمن الغاصب ، فإن قلنا لا يرجع الآكل على الغاصب رجع الغاصب ، وإن قلنا يرجع الآكل لم يرجع ، وإن أطعم المغصوب منه وهو يعلم بريء الغاصب ، وإن لم يعلم ففيه قولان : أحدهما يبرأ ،والثاني لا يبرأ ، وإن رهن المغصوب منه من الغاصب لم يبرأ من الضمان ، وإن أودعه إياه فقد قيل: يبرأ، وقيل: لا يبرأ ، وإن فتح قفصًا عن طائر فوقف ثم طار لم يضمن ، وإن طار عقيب الفتح ففيه قولان : أصحهما أنه لا يضمن ، وإن فتح زقًا[1] فيه مائع فاندفق ما فيه ضمن ، وإن بقي ساعة ، ثم وقع بالريح فسال ما فيه لم يضمن ، وإن كان ما فيه جامدًا فذاب بالشمس ، وخرج ضمن ، وقيل: لا يضمن ، وليس بشيء ، وإن سقى أرضه فأسرف[2] حتى هلك أرض غيره ، أو أجج[3] نارًا على سطحه فأسرف حتى تعدى إلى سطح غيره ضمن ، فإن غصب حرًا على نفسه لزمه تخليته ، فإن استوفى منفعته ضمن الأجرة ، وإن حبسه مدة ضمن ، وقيل: لا يضمن ، وإن غصب كلبًا فيه مفنعة لزمه رده ، وإن غصب خمرًا من ذمي وجب ردها عليه ، وإن أتلفها لم يضمن، وإن غصبها من مسلم أراق، فإن صارت خلاً رده ، وإن غصب جلد ميتة رده، فإن دبغه ، فقد قيل: يرد ، وقيل: لا يرد ، وإن غصب عصيرًا فصار خمرًا، ثم صار خلاً رده، وما نقص من قيمة العصير، وقيل: يرد الخل، ويضمن مثله من العصير، أرش ما نقص من قيمة العصير، وقيل: يرد الخل، ويضمن مثله من العصير، وأرش ما نقص، وليس بشيء، وإن غصب صليبًا[4] أومزمارًا[5] فكسره لم يضمن الأرش، وإن اختلفا في رد المغصوب، فالقول قول المغصوب منه، وإن اختلفا في قيمته، فالقول قول الغاصب .

---

(١) **الزق** : السقاء وجمعه في القلة أزقاء وفي الكثرة زقاق وزقان بضمالزاي كذب وذباب وذوبان .

(٢) **الإسراف** : مجاوزة الحد .

(٣) **الأجيج** : تلهب النار ، وقد أجت تؤج أجيجًا وأججتها فتأججت .

(٤) **الصليب** : يجمع على صلب وصلبان وثوب مصلب عليه نقش كالصليب .

(٥) **المزمار** : بكسر الميم واحد المزامير وزمر يزمر ويزمر فهو زمار . قال الجوهري : ولا يكاد يقال زامر . قال والمرأة زامرة ولا يقال زمارة ويقال : للمزمار مزمور بفتح الميم وضمها وبالوجهين ضبطناه في الحديث الصحيح .

﴿ باب الشفعة ﴾[1]

لا تجب الشفعة إلا في جزء[2] مشاع[3] من العقار[4] محتمل للقسمة ، فأما الملك المقسوم ، فلا شفعة فيه ، وغير العقار من المنقولات لا شفعة فيه، وأما البناء والغراس ، فإنه إن بيع مع الأرض ففيه الشفعة ، وإن بيع منفرداً فلا شفعة فيه ، وإن كان على النخل طلع غير مؤبر فقد قيل: يؤخذ مع النخل بالشفعة ، وقيل: لا يؤخذ ، وما لا يقسم كالرحى[5] ، والحمام الصغير ، والطريق الضيق فلا شفعة فيه ، وقيل: فيه قولان ، ولا شفعة إلا فيما ملك بمعاوضة ، كالبيع ، والإجارة ، والنكاح ، والخلع ، وما ملك بوصية ، أو هبة لا يستحق فيها ثواب ، فلا شفعة فيه ، وما ملك بشركة الوقف لا تستحق فيه[6] الشفعة ، ويأخذ الشفيع بعوض الشقص[7] الذي استقر عليه العقد ، فإن كان له مثل أخذه بمثله ، وإن لم يكن له مثل أخذ بقيمته وقت لزوم العقد ، فإن كان الثمن مؤجلاً ففيه أقوال : أحدها أنه يخير بين أن يعجل ، ويأخذ ، وبين أن يصبر حتى يحل فيأخذ ، والثاني أنه يأخذ بثمن مؤجل ، والثالث أنه يأخذ بسلعة تساوي الثمن ، والأول أصح ، والشفعة على الفور في قول ، وإلى ثلاثة أيام في قول ، وعلى التأبيد في قول ، وإلى أن يصرح بالإسقاط ، أو يعرض بأن يقول : بعني أو بكم اشتريت في

---

(١) **﴿ الشفعة ﴾** : من شفعت الشيء إذا ضممته وثنيته ومنه شفع الآذان وسميت شفعة لضم نصيب إلى نصيب .

(٢) قوله : **لا تجب الشفعة إلا في جزء** : إي لا تثبت . **الجزء** : يقع على القليل والكثير .

(٣) **المشاع** : والشاع والمشاع هو غير المقسوم ، قال الأزهري : هو من قولهم شاع اللبن في الماء إذا تفرق فيه ولم يتميز لأن سهمه متفرق في الجملة المشتركة .

(٤) **العقار** : سبق بيانه في الحجر .

(٥) **الرحى** : مقصورة مؤنثة يكتب بالياء وبالألف وتثنيتها رحوان ورحيان وجمعها أرحاء وجمع الأرحاء أرحية . قال ابن الأعرابي : ومن العرب من يقول : أرحياء مصروف كما تقول في حي أحياء ورحيت الرحا أرحوتها إذا أدرتها .

(٦) قوله : **وما ملك بشرة الوقف لا تستحق فيه الشفعة** : هذه العبارة عسرة ومراده إذا كان عقار نصفه وقف ونصفه طلق فبيع الطلق لاشفعه للموقوف عليه وكان الأجود أن يقول لا شفعة للموقوف عليه .

(٧) **الشقص** : بكسر الشين قال أهل اللغة : هو القطعة من الأرض والطائفة من الشيء والشقص الشريك يقال : و شقيصي أي شريكي .

قول ، والصحيح أنه على الفور ، فإن طلب وأعوزه الثمن بطلت شفعته ، وإن أخر الطلب بطلت شفعته ، وإن قال بعني ، أو كم الثمن بطلت شفعته، وإن قال صالحني عن الشفعة على مال ، أو أخذ الشقص بعوض مستحق ، فقد قيل: تبطل شفعته ، وقيل: لا تبطل ، وإن بلغه الخبر ، وهو مريض ، أو محبوس ، ولم يقدر على التوكيل ، فهو على شفعته ، وإن بلغه الخبر ، وهو غائب فسار في طلبه ، وأشهد فهو على الشفعة ، وإن لم يشهد ففيه قولان : إن لم يقدر أن يسير ، ولا أن يوكل فهو على شفعته ، وإن أخر ، وقال : أخرت لأني لم أصدّق فإن كان المخبر صبيًا ، أو امرأة ، أو عبدًا لم تبطل شفعته ، وإن كان حرًا عدلا فقد قيل: : هو على الشفعة ، وقيل: : بطلت شفعته ، وإن دل في البيع[1] أو ضمن الثمن ، أو قال اشتر فلا أطالبك لم تسقط شفعته ، وإن توكل في شرائه لم تسقط شفعته ، وإن توكل في بيعه سقطت شفعته ، وقيل: لا تسقط ، وإن باع حصته قبل أن يعلم بالشفعة ثم علم فقد قيل: تسقط ، وقيل: لا تسقط ، وإن ظهر له شراء جزء يسير ، أو جزء كثير بثمن كثير ، فترك الطلب ، ثم بان خلافه ، فهو على شفعته ، ولا يؤخذ الشقص إلا من يد المشتري ، وعهدته[2] عليه ، وإن امتنع من قبضه أجبر عليه ثم يأخذ منه ، ولا يؤخذ بعض الشقص ، فإن اشترى شقصين من أرضين في عقد واحد جاز أن يأخذ أحدهما ، وقيل: لا يجوز ، وإن هلك بعض الشقص بغرق أخذ الباقي بحصته من الثمن ، فإن كان في الشقص نخل فأثمر في ملك المشتري ، ولم يؤبر أخذ الثمر مع الأصل في أحد القولين دون الآخر ، وإن كان للشقص شفيعان أخذا على قدر النصيبين في أحد القولين ، وعلى عدد الرؤس في الآخر ، فإن عفا أحدهما ، أو غاب أخذ الآخر جميع المبيع ، أو يترك ، فإن قدم الغائب انتزع منه ما يخصه ، وإن كان البائع ، أو المشتري إثنين فللشفيع أن يأخذ نصيب أحدهما، دون الآخر ، وإن كان المشتري شريكًا ، فالشفعة بينه وبين الشريك الآخر على ظاهر المذهب ، وإن ورث رجلان دارًا عن أبيهما ، ثم مات

---

(١) **قوله : وإن دل في البيع** : أي صار دلالا سمسارًا .

(٢) **وعهدته عليه** : معناه إن خرج مستحقًا رجع الشفيع بالثمن على المشتري .

أحدهمـا ، وخلف ابنين ثم باع أحد هذين الإبنين نصيـبه كانت الشفـعة بين العم والأخ في أصح القـولـين ، وللأخ دون العم في القـول الآخـر ، وإن تصرف المشتري في الشقص بالغراس والبناء فالشفيع مخير بين أن يأخذ ذلك بقيـمتـه ، وبين أن يقلع ويضمن أرش مـا نقص ، وإن وهب أو وقف فله أن يفسخ ، ويأخذ ، وإن باع فله أن يفسخ ، ويأخـذ بما اشترى ، وله أن يأخذ من المشتري الثاني بما اشتـراه ، وإن قابل البائع فله أن يفسخ ، ويأخذ ، وإن رد عليه بالعيب فـقد قيل: له أن يفسخ ، ويأخـذ ، وقيل: ليس له وإن تحالف على الثمن فله أن يأخـذ بما حلف عليه البائع ، وإن أنكر المشـتري الشراء ، وادعاه البائع ، أخـذ من البائع ، ودفع إليه الثمن وعهـدته عليه ، وقيل: لا يؤخذ ، وإن قال البائع أخذت الثـمن لم يأخذ الشفيع على ظاهر المذهب ، وإن ادعى المشتري الشراء والشقص في يده، والبائع غائب، فقد قيل: يأخذ، وقيل: لا يأخذ ، وإذا أخذ الشقص لم يكن له أن يرد إلا بعيب، وقيل: له أن يرد بخيـار المجلس ، وإن مات الشـفيع انتـقل حقـه إلى الورثة ، فإن عـفا بعـضهم عن حـقه كـان للآخـر أن يأخذ الجـميع ، أو يدع ، وإن اخـتلف الشفيع، والمشتري في قدر الثمن فـالقول قول المشتري ، وإن ادعى المشتري الجهل بالثمن ، فالقول قوله، وقيل: : يقال له بين ، وإلا جعلناك ناكلاً[1] .

﴿ باب القراض ﴾[2]

من جاز تصـرفه في المال صح منه عقد القـراض ، ولا يصح القراض إلا على الدراهم والدنانير ، ولا يجوز على المغـشوش منها ، ولا يصح إلا على مـال معلوم الوزن ، ولا يصح إلا على جـزء معلوم من الربـح ، فإن قال: على أن الربح بيننا جاز ، وكان بينهـما نصفين ، وقيل: لا يجوز ، وإن

---

(١) قوله : **وقيل يقال له : بين وإلا جعلناك ناكلاً** : معناه يحلف الشفيع أن الثمن كذا ويأخذ به .

(٢) **﴿ القراض ﴾** : بكسر الـقاف مشـتق من القرض وهو القطع ، سـمي بذلك لأن المالك قطع للعامل قطعة من مـاله يتصرف فيهـا وقطعة من الربح ، ويسمى القراض مـضاربة لأن العامل يضرب بـه في الأرض للاتجار . يقـال : ضرب في الأرض أي ساف . قـال الأزهري : أهل الحجاز يسمونه قراضًا والعراق مضاربة .

قال على أن لك النصف صح ، وقيل: لا يصح والأول أظهر ، وإن قال على أن لي النصف لم يصح ، وقيل: يصح ، والأول أظهر ، وإن شرط لأحدهما ربح شيء يختص به لم يصح ، وإن قال قارضتك على أن يكون الربح كله لك فسد العقد ، إلا أنه إذا تصرف نفذ التصرف ، ويكون الربح كله لرب المال ، وللعامل أجرة المثل ، فإن دفع إليه المال فقال تصرف والربح كله لي فهو إبضاع[1] لاحق للعامل فيه ، وإن قال تصرف ، والربح كله لك ، فهو قرض ، ولا يجوز إلا على التجارة في جنس يعم وجوده ، فإن علقه على ما لا يعم ، أو على أن لا يشتري إلا من رجل بعينه لم يصح ، ولا يصح إلا أن يعقد في الحال ، فإن علقه على شرط لم يصح ، وإن عقده إلى شهر على أن لا يبيع بعده لم يصح ، وإن عقده إلى شهر على أن لا يشتري بعده صح، وإن شرط على أن يعمل معه رب المال لم يصح ، وإن شرط على أن يعمل غلام لرب المال صح على ظاهر المذهب ، وقيل: لا يصح ، وعلى العامل أن يتولى بنفسه ما جرت العادة أن يتولاه ، وأن يتصرف على الاحتياط، ولا يبيع بدون ثمن المثل ، ولا بثمن مؤجل ، إلا أن يأذن له في ذلك كله، فإن اشترى معيبًا يرى شراءه جاز ، وإن اشترى شيئًا على أنه سليم فخرج معيبًا ثبت له الخيار ، وإن اختلف هو ورب المال في الرد بالعيب عمل ما فيه المصلحة ، وإن اشترى من يعتق على رب المال ، أو زوّج رب المال بغير إذنه لم يصح ، ولا يسافر بالمال من غير إذن ، فإن سافر بالإذن فقد قيل: إن نفقته في ماله ، وقيل: على قولين : أحدهما أنها في ماله ، والثاني أنها في مال المضاربة ، وأي قدر يكون في مال المضاربة ، قيل: الزائد على نفقة الحضر، وقيل: الجميع ، وإن ظهر في المال ربح ففيه قولان : أحدهما أن العامل لا يملك حصته إلا بالقسمة ، ويكون الجميع لرب المال ، وزكاته عليه، وله أن يخرجها من المال ، والثاني : أن العامل يملك حصته بالظهور، ويجري في حوله ، إلا أنه لا يخرج الزكاة منه قبل المقاسمة ، وإن اشترى العامل أباه ولم يكن في المال ربح صح الشراء ، وإن كان في المال

---

(١) قوله : **فهو إبضاع** : بكسر الهمزة أي هو بضاعة للمالك ربحها والعامل وكيل متبرع . قال أهل اللغة : البضاعة طائفة من المال يبعثها للتجارة يقال أبضعت الشيء واستبضعته : أي جعلته بضاعة .

ربح فقد قيل: لا يصح ، وقيل: يصح ، ويعتق ، وقيل: يصح ولا يعتق ، فإن اشترى سلعة بثمن في الذمة ، وهلك المال قبل أن ينقد الثمن لزم رب المال الثمن ، وقيل: يلزم العامل ، وإن دفع إليه ألفين فتلف أحدهما قبل التصرف تلف من رأس المال ، وانفسخت فيه المضاربة ، وإن تلف بعد التصرف والربح تلف من الربح ، ولم تنفسخ المضاربة فيه ، وإن اشترى بها عبدين ، فتلف أحدهما ، فقد قيل: يتلف من رأس المال ، وقيل: يتلف من الربح ، وهو الأصح ، والقول قول العامل فيما يدعي أنه اشتراه للمضاربة ، أو لنفسه ، وفيما يدعي من هلاك ، ويدعي عليه من خيانة ، وإذا اختلفا في رد المال ، فقد قيل: إن القول قوله ، وقيل: القول قول رب المال ، وإن اختلفا في قدر الربح المشروط تحالفا ، وإن اختلفا في قدر رأس المال ، فالقول قول العامل ، ولكل واحد منهما أن يفسخ العقد متى شاء ، فإن مات أحدهما ، أو جن ، أو أغمى عليه ، انفسخ العقد ، وإذا انفسخ وهناك عرض[1] ، وتقاسماه جاز ، وإن طلب أحدهما البيع لزمه بيعه ، وإن كان هناك دين لزم العامل أن يتقاضاه[2] لينض[3] ، وإن قارض في المرض اعتبر الربح من رأس المال ، وإن زاد على أجرة المثل ، وإن مات ، وعليه دين قدم العامل على سائر الغرماء .

﴿ باب العبد المأذون ﴾

إذا كان العبد بالغًا ، رشيدًا ، جاز للمولى أن يأذن له في التجارة ، وما يكسبه يكون لمولاه ، وما يلزم من دين التجارة يجب قضاؤه من مال التجارة، فإن بقي شيء اتبع به إذا عتق ، ولا يجوز أن يتجر إلا فيما أذن فيه، وإن أذن له في التجارة لم يملك الإجارة ، وقيل: يملك ذلك في مال التجارة، ولا يملك ذلك في نفسه، ولا يتصرف إلا على النظر ، والاحتياط، ولا يهب ، ولا يتخذ دعوة[4] ، ولا يبيع بنسيئة ، ولا بدون ثمن المثل ، ولا يسافر بالمال إلا بإذن المولى ، وإن اشترى من يعتق على مولاه بغير إذنه لم

---

(١) **والعرض** : غير الدراهم والدنانير . (٢) قوله : **يتقاضاهُ** : يطلب قضاؤه واستيفاءه .

(٣) قوله : **لينضّ** : بكسر النون : ليصير ناضًا حاصلاً .

(٤) **الدعوة** : الضيافة بفتح الدال عند جمهور العرب ويتم الرباب بكسر الراء وتكسرها. وذكرها قطرب بالضم وغلطوه .

يصح الشراء في أصح القولين : وإن اشترى بإذنه صح الشراء ، وعتق عليه إن لم يكن عليه دين ، فإن كان عليه دين ففي العتق قولان ، وإن ملكه السيد مالاً لم يملك في أصح القولين ، ويملك في الآخر ملكًا ضعيفًا ، ويملك المولى انتزاعه منه ، ولا تجب فيه الزكاة .

﴿ باب المساقاة ﴾[1]

من جاز تصرفه في المال صح منه عقد المساقاة ، وينعقد بلفظ المساقاة، وبما يؤدي معناه ، ويجوز على الكرم[2] ، والنخل ، وفيما سواهما من الأشجار قولان : وإن ساقاه على ثمرة موجودة ففيه قولان : وإن ساقاه على الودي[3] إلى مدة لا تحمل فيها لم يصح ، وهل يستحق أجرة العمل؟ فيه وجهان ، وإن كان إلى مدة قد تحمل ، وقد لا تحمل ، فقد قيل: يصح ، وقيل: لا يصح ، وللعامل أجرة المثل ، وإن ساقاه على وادي يغرسه ، ويعمل عليه لم يصح ، ولا تجوز المساقاة إلا إلى مدة معلومة ، ويجوز ذلك إلى مدة يبقى ما يعمل عليه في أصح القولين ، ولا يجوز في الآخر أكثر من سنة ، ولا يجوز إلا على جزء معلوم من الثمرة كالثلث ، والربع ، وإن شرط أن له ثمرة نخلات بعينها ، أو أصوعًا معلومة من الثمر لم يصح ، فإذا انعقد لزم كالإجارة ، وعلى العامل أن يعمل ما فيه مستزاد[4] في الثمرة من التلقيح[5] ، وصرف الجريد[6] ، وإصلاح الأجاجين[7] ، وتنقية السواقي

---

(١) **المساقاة** : من السقي لأن العامل يسقي الشجر لأنه أهم أمورهم لاسيما بالحجاز .

(٢) قوله : **ويجوز على الكرم** : يعني العنب وقد ثبت عن النبي ﷺ النهي عن تسمية العنب كرمًا وكان ينبغي للمصنف أن لا يذكر لفظ الكرم بل يقول : العنب كما قاله الشافعي في المختصر ، فقال وإن ساقى على النخل والعنب جاز .

(٣) **الودي** : بكسر الدال المهملة وتشديد الياء : صغار النخل ويسمى أيضًا الفسيل .

(٤) **المستزاد** : الزيادة . (٥) **التلقيح** : وضع الشيء من طلع الذكور في طلع الإناث .

(٦) **صرف الجريد** : هو بفتح الصاد المهملة وإسكان الراء ويقال فيه تصريف وهي عبارة الشافعي والأكثرون والجريد سعف النخل والواحدة جريدة وذكر الأزهري والأصحاب في معنى التصريف شيئين : أحدهما : أنه قطع ما يضر تركه يابسًا وغير يابس والثاني ردها عن وجوه العناقيد وتسوية العناقيد بينها لتصيبها الشمس وليتيسر قطعها عند الإدراك .

(٧) **الاجاجين** : ما حول المغارس محوط عليه يشبه الاجانة التي يغسل فيها .

والسقي ، وعلى رب المال ما يحفظ به الأصل كسد الحيطان ، وحفر الأنهار[1] ، وشراء الدولاب[2] ، فإن شرط أن يعمل معه غلمان رب المال ، ويكونوا تحت أمره جاز على المنصوص ، وتكون نفقتهم على رب المال ، وإن شرط أن يكون على العامل جاز ، وإن شرط أن يعمل رب المال لم يجز ، والعامل أمين فيما يدعي من هلاك ، ويدعي عليه من خيانة ، فإن ثبت خيانته ضم إليه من يشرف عليه ، فإن لم ينحفظ بالمشرف استؤجر عليه من يعمل عنه ، وإن هرب العامل استؤجر من ماله من يعمل عنه ، فإن لم يكن له مال اقترض عليه ، فإن أنفق عليه رب المال بغير إذن الحاكم لم يرجع ، وإن لم يقدر على إذنه ، فأنفق ، ولم يشهد لم يرجع ، وإن أشهد فقد قيل: يرجع ، وقيل: لا يرجع ، وإن لم يمكن ذلك فله أن يفسخ ، فإن لم تكن ظهرت الثمرة فالثمرة للمالك ، وللعامل أجرة ما عمل ، وإن ظهرت فهي لهما ، فإن اختار رب المال بيع الكل جاز ، وإن لم يختر بيع منه نصيب العامل ، وإن لم يختر ترك إلى أن يصطلحا ، وإن مات العامل فتطوع ورثته بالعمل استحقوا الثمرة ، وإن لم يعملوا استؤجر من ماله من يعمل ، فإن لم يكن له مال فلرب المال أن يفسخ ، ويملك العامل حصته من الثمرة بالظهور ، وزكاته عليه ، وقيل: فيه قولان : أحدهما هذا ، والثاني أنه لا يملك إلا بالتسليم ، وإن ساقاه في المرض وبذل له أكثر من أجرة المثل اعتبرت الزيادة من الثلث ، وقيل: يعتبر من رأس المال ، وإن اختلفا في القدر المشروط للعامل تحالفا .

﴿ باب المزارعة ﴾[3]

المزارعة أن يسلم الأرض إلى رجل ليزرع ببعض ما يخرج منها ، ولا يجوز ذلك إلا علي الأرض التي بين النخيل ، ويساقيه على النخيل ، ويزارع

---

(١) **الأنهار** : جمع نهر بفتح الهاء وإسكانها وتجمع أيضًا علي نهر بضمتين مشتق من أنهرت الدم وغيره أي أسلته .

(٢) **الدولاب** : فارسي معرب بضم الدال وفتحها .

(٣) **﴿ المزارعة ﴾** : المعاملة علي الأرض ببعض ما يخرج من زرعها والبذر من مالك الأرض ، والمخابرة مثلها إلا أن البذر من العامل ، وقيل : هما بمعنى والصحيح الأول وبه قال الجمهور وهو ظاهر نص الشافعي وأما قول صاحب البيان : إن أكثر الأصحاب قالوا هما بمعنى فمردود نبهت عليه لئلا يغتر به .

على الأرض ، ويكون البذر من صاحب الأرض ، فيجوز ذلك تبعًا للمساقاة، وقيل: إن كان النخيل قليلاً ، والبياض كثيراً لم يجز ، ولا يجوز ذلك إلا على جزء معلوم من الزرع كالمساقاة .

﴿ باب الإجارة ﴾[1]

الإجارة بيع تصح ممن يصح منه البيع ، وتصح بلفظ الإجارة ، والبيع، وتصح على كل منفعة مباحة[2] . وفي استئجار الكلب للصيد ، والفحل للضراب ، والدراهم والدنانير وجهان : أظهرهما أنه لا يجوز في جميع ذلك، ولا يصح على منفعة محرمة، كالغناء[3]، والزمر ، وحمل الخمر، وتصح الإجارة على منفعة عين معينة، كاستئجار الدار للسكنى، والمرأة للرضاع، والرجل للحج، والبيع، والشراء، والدابة للركوب، وتصح على منفعة في الذمة، كالاستئجار لتحصيل الحج، وتحصيل حمولة[4] في

---

(١) ﴿ باب : الإجارة إلى اللقطة ﴾ : الإجارة بكسر الهمزة هذا هو المشهور وحكى الرافعي أن الخبار حكى في الشامل فيها أيضًا ضم الهمزة . قال أهل اللغة : أصل الأجر : الثواب ، يقال أجرت فلانًا من عمله كذا أي : أثبته ، والله يأجر العبد : أي يثيبه ، والمستأجر يثيب المؤجر عوضًا بذل المنافع . قال الواحدي : قال المبرد : يقال أجرت داري ومملوكي غير ممدود وآجرت ممدود . قال المبرد : والأول أكثر . وقال الأخفش : من العرب من يقول أجرت غلامي آجرًا فهو مأجور ، وأجرته إيجارًا فهو مؤجر ، وواجرته على فاعلته فهو مؤاجر . ﴿الكراء﴾ : ممدود وأكريت الدار فهي مكراة والبيت مكري ، واكتريت واستكريت وتكاريت بمعنى وصاحب الدار مكر ومكار ، وهم المكارون ورأيت الماكرين بالتخفيف وإذا أضفته إليك قلت : هذا مكاري بفتح الياء المشددة وهولاء مكارى مثله وهذان مكاريان بتخفيف اليائين وفتحهما وكذا القول في القاضي والرامي ونحوهما والمكتري : المستأجر والكريّ بتشديد الياء يطلق عليهما جميعًا .

(٢) قوله : **وتصح على كل منفعة مباحة** : أراد بالمباحة التي ليست معصية وحقيقة المباحة عند الأصوليين ما استوي طرفاه من أفعال المكلفين وقولنا من أفعال المكلفين احتراز من أفعال الله وأفعال الساهي والنائم والصبي والمجنون والبهيمة ، فكل هذه مستوية الطرفين ولا تسمى مباحة لأن الإباحة حكم شرعي وهو : الإذن للمكلف في الفعل فهذا معناه في الأصول ، وأما الفقهاء فيطلقونه غالبًا على ما ليس بحرام سواء كان واجبًا أو مندوبًا . أو مستوي الطرفين وهو مراد المصنف هنا .

(٣) **الغناء** : بكسر الغين وبالمد ولا يكتب إلا بالألف وأما الغني بالمال فمقصور يكتب بالياء .

(٤) **الحمولة** : هنا بضم الحاء وهي الأحمال وأما الحمولة بالفتح : فهي الإبل التي تحمل الأحمال.

مكان، فإن كـان على منفعة عين لم يجز إلا على عين يمكـن استيفاء المنـفعة منها ، فإن استأجر أرضًا للزراعة لم يجز حتى يكون لها ماء يؤمن انقطاعه، كماء النهر ، والمد[1] بالبصرة[2] ، والثلج ، والمطر في الجبل، فـإن كان بمصر لم يجز حتى تروي الأرض بالزيادة[3] ، ولا يجوز إلا على عين مـعروفة ، فإن لم يعرف إلا بالرؤية ، كالعقـار لم يجز حتى يرى ، ولا يجوز إلا على منفـعة مـعلومـة القدر ، فـإن كانت مما لا يتـقـدر إلا بالعمل ، كـالحج ، والركوب إلى مكان قدّر به ، وإن كان مما لا يتقدر إلا بالزمان ، كالسكنى ، والرضاع ، والتطين قدر به ، وإن كان مما يتقدر بهـما كالخياطة ، والبناء قدّر بأحدهما ، ويجوز أن يعقد على مدة تبقى فيها العين في أصح القولين ، ولا يجوز أكثر من سنة في الآخر ، وقيل: فيه قول ثالث : إلى ثلاثين سنة ، فإن قال أجـرتك كل شـهر بدرهم بطل ، وقـيل: يصح في الشـهر الأول ، ولا يجوز إلا على منفعـة معلومة الصفة ، وإن كان مـعلومًا بالعرف كالسكنى ، واللبس حمل[4] العقد عليـه ، وإن لم يكن معلومًا بالعرف وصفـه، كحمل الحديد ، والقطن ، والبناء بـالجص ، والآجر ، والطين ، واللبن ، وإن لم يعرف بالوصف لكثرة التفاوت ، كالمحمل ، والراكب ، والصبي في الرضاع لم يجز حـتى يرى ، وما عقـد على مدة لا يجوز فـيه شرط الخـيار ، وفي خيـار المجلس وجهان ، وما عـقد على عمل مـعين ، يثبت فيه الخـياران ، وقيل: لا يثبـتان ، وقيل: يثبت فـيه خيار المجلس ، دون خـيار الشرط ، ولا يجوز إلا معجلاً ، ويتصل الشروع في الاسـتيفاء بالعقد ، فإن أطلق ، وقال

---

(١) **المد** : بفتح الميم وتشديد الدال وأصله السيل ومد البصرة وجزرها معروفان .

(٢) **البصرة** : بفتح الباء وكسرها وضمها ، ثلاث لغات حكاهن الأزهري ، المشهور بالفتح والنسبة البصري بفـتح الباء والكسر . ويقال لها : البصـيرة بضم الباء وفتح الصاد على التـصغير ، ويقال : تدمر والمؤتفـكة . قال السمعاني : ويقـال لها : قبة الإسلام وخـزانة العرب ، بناها عتبة بن غزوان في زمن عمر بن الخطاب سنة سـبع عشرة وسكنها الناس سنة ثمان عشرة ولم يعبد صنم قط في أرضـها ، وهي داخلة في حد سواد العراق وليس لها حكمـة لأنها أحدثت بعد فتحه ووقفه .

(٣) **قوله : فإن كان بمصر لم يجز حتى تروى الأرض بالزيادة** : يعني زيادة النيل والجبد ترك صرف مصر وبه جاء القرآن ويجوز صرفها .

(٤) **المحمل** : بفتح الميم الأولى وكسـر الثانية كالمجلس كـذا ضبطه الجوهري وغيره ، وقـال غيره بكسر الأولي وفتح الثانية وهو مركب يركب عليه على البعير .

أجرتك شهرًا لم يصح ، ولا تجوز الإجارة إلا على أجرة معلومة الجنس ، والقدر ، والصفة ، فإن استأجر بالطعمة[1] ، والكسوة[2] ، لم يصح ، وإن عقد على مال جزاف[3] جاز ، وقيل: فيه قولان ، كرأس مال السلم ، وإن أجر منفعة بمنفعة جاز ، وتجب الأجرة بنفس العقد ، إلا أن يشترط فيها الأجل ، فيجب في محله ، وإن كان العقد على مدة فسلم العين، ومضت المدة ، أو على عمل معين ، فسلم العين ، ومضى زمان يمكن فيه الاستيفاء استقرت الأجرة ، ووجب رد العين ، وإن كانت الإجارة فاسدة استقرت أجرة المثل ، وما يحتاج إليه للتمكين من الانتفاع ، كمفتاح[4] الدار ، وزمام الجمل[5] ، والحبل ، والحزام[6] ، والقتب[7] ، فهو على المكري، وما يحتاج إليه لكمال الانتفاع ، كالدلو[8] ، والحبل ، والمحمل ، والغطاء[9] ، فهو على المستأجر وفي كسح[10] البئر[11] ، وتنقية البالوعة[12] وجهان، وعلى المكري الإشالة[13] ، والحط ، وإركاب الشيخ ، وإبراك الجمل للمرأة[14] ،

---

(١) **الطعمة** : بضم الطاء : الإطعام .

(٢) **الكسوة** : بكسر الكاف وضمها ، جمعها كسي ، وكسوته يومًا فاكتسى وهو كاس وهم كساة ونسوة كاسيات . (٣) **الجزاف** : سبق ضبطه في السلم .

(٤) **المفتاح** : بكسر الميم وهو مفتاح الباب وكل مستغلق وجمعه مفاتيح ، قال الجوهري : قال الأخفش : هو كالاماني والأماني .

(٥) **الزمام** : بكسر الزاي أصله الخيط الذي يشد في البرة بضم الموحدة وتخفيف الراء وقد يسمى المقود بكسر الميم وهو الرسن زمامًا وهو مراد المصنف هنا .

(٦) **الحزام** : بكسر الحاء جمعه حزم والفعل حزمت الدابة أحزمها حزمًا .

(٧) **القتب** : بفتح القاف والتاء جمعه أقتاب . (٨) **الدلو** : قال ابن السكيت : الغالب عليها التأنيث وقد تذكر وتصغيرها دليه ، وجمع القلة زدل وفي الكثرة دلاء بضم الدال وكسر اللام وتشديد الياء وادليت الدلو أي : أرسلتها في البئر ودلوتها نزعتها منه وأيضًا أرسلتها .

(٩) **الغطاء** : بكسر الغين والمد جمعه أغطية وهو ما يغطي الشيء يقال غطيته بتشديد الطاء تغطية، وحكى الجوهري أيضًا: غطيته غطيا بالتخفيف والتشديد ومنه قولهم غطا الليل يغطو ويغطي أي أظلم .

(١٠) **الكسح** : الكنس . (١١) **البئر**: مؤنثة مهموزة وتخفف بتركه وجمع القلة أبؤر كأفلس وأبار بإسكان الباء وبعدها همزة ومن العرب من يقلب الهمزة فيقول آبار بمد أوله وفتح الباء والكثير البيار وبكسر الباء وبعدها همزة .

(١٢) **البالوعة** : والبالوعة ثقب في وسط الدار يتصرف فيه الأوساخ .

(١٣) **الإشالة** : الرفع ، تقول : أشلته أشيلله بضم الهمزة إشالة كأقمته إقامة وإنشال وهو قول الجوهري ، ويقال أيضًا : شلته أشوله شولاً أي : رفعته .

(١٤) قوله : **وابراك البعير** : قال أهل اللغة : يقال برك البعير يبرك بضم الراء بروكًا أي :=

وللمكتري أن يستوفي المنفعة بالمعروف ، وإن اكترى أرضًا ليزرع الحنطة زرع مثلها ، وإن استأجر دابة ليركبها أركبها مثله ، وإن أكل بعض الزاد ، وقيمته تختلف في المنازل جاز أن يبدله فإن لم تختلف ففيه قولان ، فإن اكترى دابة إلى مكان[1] فجاوزه لزمه المسمى في المكان ، وأجرة المثل لما زاد ، وإن حمل عليها أكثر مما شرط ، فتلفت وهي في يده ضمن قيمتها ، وإن كان صاحبها معها ضمن نصف القيمة في أحد القولين ، والقسط في الآخر ، وللمكتري أن يكري ما اكتراه بعد قبض العين ، ولا يجوز أن يكري قبل القبض من غير المكري في أصح القولين ، ويجوز من المكري في أصح الوجهين ، وإن تلفت العين المستأجرة انفسخت الإجارة فيما بقي دون ما مضى ، وقيل: فيما مضى قولان ، فإن وجد به عيبًا ، أو حدث به عيب ، ثبت له خيار الفسخ، فإن فسخ لزمه أجرة ما مضى ، فإن كانت دارًا فانهدمت ، أو أرضًا فانقطع ماؤها ففيه قولان : أحدهما ينفسخ ، والثاني يثبت له خيار الفسخ ، وإن غصب العين حتى انقضت المدة ، فهو كالمبيع إذا أتلف قبل القبض[2] ، وقد بيناه في البيع ، وإن مات الصبي الذي وقعت الإجارة على إرضاعه انفسخ العقد على المنصوص ، وقيل: فيه قول آخر : أنه لا ينفسخ إن تراضيا على إرضاع غيره جاز ، وإن تشاحا فسخ ، وإن مات الأجير في الحج عنه ، أو أحصر قبل الإحرام لم يستحق شيئًا من الأجرة ، وإن كان بعد الفراغ من الأركان استحق الأجرة ، وعليه دم لما بقي ، وإن مات وقد بقي[3] عليه بعض الأركان استحق بقدر ما عمل ، ويستأجر المستأجر من يستأنف الحج عنه ، وإن هرب المكري ، والعقد على منفعة ثبت للمستأجر الخيار بين الفسخ ، والإبقاء ، وإن كان العقد على مدة انفسخ بمضي الوقت حالاً ، فحالاً[4] ،

=إستناخ ، وأبركته أنا فبرك . قال ابن فارس : هو مشتق من البرك بفتح الباء وإسكان الراء وهو الصدر لأنه يضع صدره على الأرض وأصل هذه الكلمة من الثبوت .

(١) **المكان** : والمكانة بفتح ميميها : الموضع ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَو نَشَاء لَمَسَخْنَاهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِم ﴾ . قال أهل العربية : والميم زائدة وهو مشتق من كان يكون .

(٢) **قوله: فهو كالمبيع إذا أتلف قبل القبض**: هكذا صوابه: أتلف بالألف وكذا ضبطناه عن نسخة المصنف ويقع في كثير من النسخ أو أكثرها تلف بحذفها وهو خطأ يتغير به حكم المسئلة فاحذره .

(٣) **البقاء** : بالمد مصدر بقى يبقي بقاء .

(٤) **قوله : انفسخ بمضي الوقت حالاً فحالاً** : هو بتخفيف اللام أي لحظة لحظة ومعناه كلما مضت لحظة انفسخ فيها لتعدد العمل منها .

وإن كان على عمل لم ينفسخ ، فإذا قدر عليه طالبه به ، وإن هرب الجمال، وترك الجمال ، وفيها فضل بيع ما فضل، وأنفق عليها ، فإن لم يكن فيها فضل اقترض عليه ، فإن أمر الحاكم المستأجر أن ينفق عليها قرضًا جاز في أصح القولين ، ويقبل قوله في النفقة بالمعروف ، إن لم يكن حاكم ، فأنفق، وأشهد رجع ، وقيل: لا يرجع ، وإن مات أحد المتكاريين ، والعين المستأجرة باقية لم يبطل العقد وإن هلكت العين المستأجرة في يد المستأجر من غير عدوان لم يضمن ، وإن انقضت الإجارة لزم المستأجر رد العين ، وعليه مؤنة الرد ، وقيل: يجب ذلك على المؤجر ، فإن اختلفا في الرد ، فالقول قول المؤجر ، وإن هل العين التي استؤجر على العمل فيها في يد الأجير ، فإن كان العمل في ملك المستأجر ، أو في غير ملكه ، والمستأجر مشاهد له لم يضمنه ، وإن كان في غير ملك المستأجر ففيه قولان : أصحهما أنه لا يضمن ، ويستحق الأجرة لما عمل في ملك المستأجر إلى أن هلكت ، ولا يستحق لما عمل في غير ملكه ، وإن اختلف المستأجر ، والأجير المشترك[1] في رد العين ، فقد قيل: القول قول الأجير ، وقيل: القول قول المستأجر ، وإن باع المكري العين من المكتري جاز ، ولم تنفسخ الإجارة ، بل يستوفي ما بقي بحكم العقد ، وإن باع من غيره لم يصح في أحد القولين ، ويصح في الآخر ، ويستوفي المستأجر ما بقي ، فإن لم يعلم المشتري بالإجارة ثبت له الخيار ، وإن كان عبدًا فأعتقه عتق ويلزم المولى للعبد أقل الأمرين من أجرته ، أو نفقته[2] ، وإن آجر العين من غير المستأجر لم يجز ، وإن آجرها من المستأجر جاز في أظهر القولين ، وإن انقضت مدة الإجارة ، وفي الأرض زرع ، فإن كان بتفريط من المستأجر جاز إجباره على قلعه ، وتسوية الأرض ، وجاز تركه بأجرة ، وإن لم يكن بتفريط منه ، فقد قيل: يجوز إجباره ، وقيل: لا يجوز ، وإن كانت الإجارة على عمل في الذمة جاز بلفظ

---

(١) **الأجير المشترك** : هو الذي يلتزم العمل في ذمته كعادة الخياطين والصواغين وغيرهم ، فإذا التزم له أمكنه أن يلتزم لآخر مثل ذلك فكأنه مشترك بين الناس وأما المفرد فهو الذي أجر نفسه مدة معينة فلا يمكنه التزام مثله في تلك المدة .

(٢) قوله : **أقل الأمرين من أجرته أو نفقته** : سبق أن الأجود حذف هذه الألف في أو وإنما كررت ذكره ليتذكر .

السلم ، فإن عقد بلفظ السلم اعتبر فيه قبض الأجرة في المجلس ، وإن عقد بلفظ الإجارة فقد قيل: يعتبر . وقيل: لا يعتبر ، ولا تستقر الأجرة في هذه الإجارة إلا بالعمل ، ويجوز أن يعقد على عمل معجل ، ومؤجل ، وإن هلكت العين ، أو غصبت لم تنفسخ الإجارة، بل يطالب بالبدل ، وإن هرب المكري اكترى عليه ، فإن تعذر ذلك ثبت للمكتري الخيار بين أن يفسخ، وبين أن يصبر إلى أن يجده ، وإذا دفع إليه ثوبًا ، فقطعه قميصًا ، فقال صاحب الثوب أمرتك أن تقطعه قباء[1] فعليك الأرش ، وقال الخياط بل أمرتني بقميص ، فعليك الأجرة ، تحالفا على ظاهر المذهب ولا يستحق الخياط الأجرة، وهل يلزم أرش النقص فيه قولان .

﴿ باب الجعالة ﴾[2]

وهو أن يجعل لمن عمل له عملا عوضًا ، فيقول من بني لي حائطًا ، أو رد لي آبقًا فله كذا ، فإذا عمل ذلك إستحق الجعل ، ويجوز على عمل مجهول ، ولا يجوز إلا بعوض معلوم ، ويجوز لهما الفسخ قبل العمل ، فأما بعد الشروع في العمل فيجوز للعامل الرجوع فيه ، ولا يجوز لصاحب العمل إلا بعد أن يضمن للعامل أجرة ما عمل ، وإن اشترك جماعة في العمل اشتركوا في الجعل ، وإن عمل لغيره شيئًا من ذلك من غير شرط لم يستحق عليه الجعل ، فإن قال العامل شرطت لي عوضًا ، فالقول قول المعمول له ، وإن اختلفا في قدره تحالفا ، وإن أمر غسالاً بغسل ثوب ، ولم يسم له شيئًا فغسل لم يستحق الأجرة ، وقيل : يستحق .

---

(١) القباء : ممدود وجمعه أقبية ، وتقبيت القباء لبسته ، قال الجواليقي : قيل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من القبو وهو بالضم والجمع .

(٢) ﴿ الجِعالة ﴾ : بكسر الجيم .

﴿ باب المسابقة ﴾[1]

المسابقة على عوض كـالإجارة في أحد القولين ، وتصح ممن تصح منه الإجارة ، ولا يجوز فسخها بعد لزومها ، ولا الزيادة فيها ، ولا الإمتناع من إتمامها وحكمها في خيار الشرط وخيار المجلس حكم الإجارة ، ويجوز أخذ الرهن ، والضمين فيها وكالجعالة في القـول الآخر ، فيجوز فسخها والزيادة فيهـا ، والامتناع من إتمامهـا ، ويفسخها مـتى شاء ، ولا يأخذ فيـها الرهن والضمين ، ويجوز ذلك على الرمي بالنشاب[2] ، والرماح ، والزانات[3] ، وما أشبهها من آلة الحرب ، ويجوز على الخيل والإبل ، وفي الحمار والبغل ولان ، وفي الفيل وجـهان ولا يجـوز الإقدام ، والزبازب[4] ، والطيـر في ظاهر المذهب ، وقيل: يجوز ذلك ، وفي الصراع وجهان ، ولا تجوز المسابقة بين الجنسين ، كالخيل والإبل ، وتجوز عـلى نوعين ، كالعربي ، والبرذون[5] ولا تجـوز إلا على فرسين مـعـروفين ، ولا تجوز إلا عـلى مسـافـة معلومـة الإبتـداء، والإنتهـاء ، ولا تجوز إلا على عـوض معلوم ، ويجـوز أن يكون العوض منهمـا ، ومن غيرهما ، فإن أخرج أحـدهما السبق[6] علـى أن من سبق أحرزه جاز ، وإن أخرجا السبق على أن من سبق منهما أخذ الجميع لم يجز إلا أن يكون معهما محلل[7] ، وهو ثالث على فرس كفء[8] لفرسيهما لا يخرج شيئًا فإن سبقهما أحرز سبـقهما ، وإن سبقاه أحرز كل واحد منهما

---

(١) **المسابقة** : مصدر سابقه مسابقة ، قال الأزهري : انتضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق يكون فيهما .

(٢) **النشاب** : يرمي بها عن القسي الفراسية . والنبل : عن العربية حكاه الأزهري .

(٣) **الزانات** : كالمزاريق .

(٤) **الزبازب** : بفـتح الزاي وبالموحدة المكررتين سـفن صـغار دقـاق واحدها زبزب بفـتح الزايين وإسكان الباء بينهما .

(٥) **البرذون** : أبواه عجميان والعتيق أبواه عربيـان ، والهجين أبوه عربي وأمه عجمية ، والـمُقْرِف بضم الميم وإسكان القاف وكسـر الراء وبالفاء أبوه عجمي وأمـه عربية ويكون ذلك في الناس والخيل .

(٦) **السبق** : بفتح الباء : المال المجعول للسابق والسبق بالإسكان مصدر سبقه سبقًا .

(٧) **المحلل** : سمي به لأن العوض صار حلالا به .

(٨) **الكفء** : بفتح الكاف وكـسر الفاء مـهموز ممدود وهو المكافي المماثل النظير ، ويقال فـيه : الكفء والكفؤ بالضم والمد على فعول و المصدر الكفاءة بالفتح المد .

سبقه ، وإن سبق أحدهما مع المحلل أحرزا سبق المتأخر ، وإن سبق أحدهما أخذ السبقين ، وإن أخرج الإمام من بيت المال ، أو أحد الرعية من ماله سبقًا بين إثنين فشرط أن من سبق منهما فهو له جاز ، فإن سبق أحدهما استحق ، وإن جاءا معا لم يستحقا ، وإن شرط للسابق وللآخر لم يجز ، وإن كانوا ثلاثة فشرط لإثنين دون الثالث، أو أربعة فشرط لثلاثة دون الرابع جاز ، وإن شرط للجميع وسوى بينهم لم يجز ، وإن فاضل فجعل للسابق عشرة ، وللمجلي تسعة ، وللمصلي ثمانية[1] ، فقد قيل: يجوز ، وقيل: لا يجوز ، وإن شرط أنه إذا سبق أحدهما أطعم السبق أصحابه لم تصح المسابقة على ظاهر المذهب، وقيل: تصح ، إلا أنه يسقط المسمى ، ويجب عوض المثل ، وقيل: تصح ولا يستحق شيئًا ، والسبق في الخيل إن استوت أعناقها أن يسبق أحدهما بجزء من الرأس من الأذن ، وغيره[2] ، فإن اختلفا في طول العنق ، أو كان ذلك في الإبل أعتبر السبق بالكاهل[3] ، فإن مات أحد المركوبين قبل الغاية بطل العقد ، وإن مات أحد الراكبين قام وارثه مقامه ، فإن لم يكن له وارث استأجر الحاكم من يقوم مقامه ، وإن كانت المسابقة على الرمي لم يجز إخراج السبق منهما ، أو من غيرهما ، إلا على ما ذكرناه في الخيل ، ولا يجوز حتى يتعين الرماة ، فإن كانوا حزبين لم يجز

---

(١) قوله : **جعل للسابق عشرة وللمصلي تسعة وللمجلي ثمانية** : هكذا يقع في أكثر النسخ ووقع فيما ضبطناه عن نسخة المصنف : للمجلي تسعة وللمصلي ثمانية ، وكلاهما خلاف المعروف في اللغة وفي كتب الفقه فإن الموجود لجميعهم أن المجلي هو السابق ، والثاني هو الموصلي ، والثالث التالي ، والرابع البارع ، والخامس المرتاح ، والسادس الحظي ، والسابع العاطف ، والثامن المؤمل ، والتاسع اللطيم ، والعاشر السكيت بالتخفيف والتشديد ، والذي يجيء في الآخر فسكل بكسر الفاء والكاف ، وربما قدم بعض هؤلاء على بعض فيما بعد الثاني ولا خلاف في أن المجلي هو الأول والمصلي هو الثاني ولكن لا يختلف حكم المسئلة بالمخالفة في الإسم .

(٢) قوله : **والسبق في الخيل أن يسبق أحدهما بجزء من الرأس من الأذن وغيره** : هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف ويقع في كثير من النسخ خلافه وقد ينكر على المصنف كونه جعل الأذن من الرأس ومذهبنا أنها عضو مستقل لا من الرأس ولا من الوجه ويجاب عنه بأنه جعلها من الرأس هنا مجازًا للمجاوزة وكونها في تدوير الرأس ثم إنه ينكر على المصنف شيء آخر وهو أنه جعل الاعتبار بالرأس والأذن وهذا خلاف ما نص عليه الشافعي والمصنف في المهذب وسائر الأصحاب أن الاعتبار بالعنق لا بالرأس .

(٣) **الكاهل** : بكسر الهاء مجتمع الكتفين .

حتى يعرف كل واحد من رأس الحزبين أصحابه قبل العقد ، ولا يجوز إلا ممن يُحسن الرمي ، فإن خرج في أحد الحزبين من لا يُحسن الرمي بطل العقد فيه ، وسقط من الحزب الآخر بإزائه واحد ، ثم الرماة بالخيار : بين فسخ العقد ، وبين الإمضاء ، ولا يجوز إلا على عدد من الرشق[1] معلوم ، وأن يكون عدد الإصابة معلومًا، فإن شرطا إصابة تسعة من تسعة ، أو تسعة من عشرة ، أو عشرة من عشرة لم يجز في أصح القولين ، وأن يكون مدى[2] الغرض[3] معلوما ، فإن شرط دون مائتي ذراع جاز ، وفيما زاد قيل: لا يجوز إلى مائتين وخمسين ذراع ، وقيل: يجوز إلى ثلثمائة وخمسين ذراعا ، فإن شرط الرمي إلى غير غرض ، وأن يكون السبق لأبعدهما رميا لم يصح ، وأن يكون الغرض في نفسه معلوم الصفة معلوم الطول ، والعرض ، والإرتفاع[4] ، والإنخفاض[5] في الأرض وأن يعلم أن الرمي محاطة ، أو مبادرة ، أو مناضلة ، فالمحاطة[6] أن يحط أكثرهما إصابة من عدد الآخر فيفضل له عدد معلوم يتفقان عليه فينضله[7] ، والمبادرة أن يشترطا

---

(١) **الرشق** : بكسر الراء هو الوجه من السهام هكذا أطلقه أبو عبيد وغيره من أئمة اللغة . وقال الأزهري : هو ما بين العشرين إلى الثلاثة يرمي بهما رجل أو رجلان يتسابقان ، قالوا : والرشق بالفتح مصدر رشقه يرشقه رشقًا : أي رماه .

(٢) **المدى** : مقصور يكتب بالياء وهو : الغاية .

(٣) **الغرض** : بفتح الراء ، قال الأزهري : الهدف ما رفع وبني في الأرض . والقرطاس : ما وضع في الهدف ليرمي . والغرض : ما نصب في الهواء ، قال : ويسمى القرطاس هدفًا وغرضًا على الاستعارة . السَمك : بفتح السين : الغلط .

(٤) **الارتفاع** : إذا كان منصوبًا في الأرض يعرف قدر ارتفاعه عنها .

(٥) **الانخفاض** : إذا كان معلقًا في الهواء يعرف قدر انخفاضه وهو نزوله وقربه من الأرض .

(٦) **المحاطة** : بتشديد الطاء .

(٧) قوله : **فالمحاطة أن يحط أكثرهما إصابة من عدد الآخر فيفضل له عدد معلوم يتفقان عليه فينضله به** : هذه العبارة مما تستشكل وليست شديدة الإشكال وشرحها أن لفظة : « من » بمعنى : عوض ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾ أي : بدل الآخرة وعوضها . وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِن أَخِيهِ شَيءٌ ﴾ أي: بدل أخيه ، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاء لَجَعَلْنَا مِنكُمْ مَلائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ ﴾ أي: بدلكم. ومنه قولهم عوّضت فلانا من دراهمه ثوبًا أي: بدلها ، ذكره الأزهري ، ومعنى كلام المصنف المحاطة : أن يحط أي يسقط أكثرهما إصابة من إصاباته مثل عدد إصابات الآخر مثاله قالا يرمي كل واحد عشرين سهمًا ونضم الإصابات بعضها إلي بعض فمن فضل له خمسة مثلاً فهو: ناضل. قوله: **فينضله** : هو بضم الضاء يقال نضله ينضله أي : غلبه .

إصابة عشرة من عشرين ، فيبدر أحدهما إلى إصابة العشرة ، فينضل صاحبه[1] ، والمناضلة أن يشترطا إصابة عشرة من عشرين على أن يستوفيا جميعًا ، فيرميان معا[2] جميع ذلك ، فإن أصاب كل واحد منهما العشرة ، أو أكثر ، أو أقل أحرزا سبقهما ، وإن أصاب أحدهما دون العشرة، وأصاب الآخر العشرة أو فوقها فقد نضله ، وأن يكون البادئ منهما معلومًا ، وقيل: إن شرط ذلك وجب الوفاء ، وإن لم يشرط جاز ، وإن تشاحا أقرع بينهما ، ويرميان سهما سهما ، فإن شرط أحدهما أن يرمي بجميع سهامه حملا على الشرط ، وأن تكون صفة الرمي معلومه[3] من القرع[4] ، والخذق[5] ، والخسق[6] ، والمرق[7] ، والخرم[8] ، فالقرع : هو إصابة الشن[9] ، والخزق : أن يخدش[10] الشن ، ولا يثبت فيه ، والخسق : أن يثبت فيه ، والمرق : أن ينفذ فيه ، والخرم : أن يقطع طرف الشن ، ويكون بعض النصل في الشن ، وبعضه خارجا منه ، فيحملان على ما شرطا، فإن شرطا إصابة حوالي الشن ، فأصاب الشن ، أو بعيدًا منه لم يحتسب له ، وإن شرطا الخسق ، وفي الغرض حصاة منعت من الخسق فخزق السهم ، وسقط حسب له خاسقًا ، وإن انقطع الوتر ، أو انكسر القوس ، أو استغرق في المد[11] فسقط ، أو عرضت في يده ريح أو هبت ريح شديدة فرمى فأخطأ لم يحسب عليه ، وإن هبت ريح شديدة فأصاب لم يحسب له ، وإن انتقل

---

(١) قوله : **فينضل صحبه** : برفع ينضل .

(٢) قوله : **على أن يستوفيا جميعًا فيرميان معًا** : هكذا هو في النسخ فيرميان بالنون والوجه حذفها لأنه معطوف علي يستوفيا .

(٣) قوله : **وأن تكون صفة الرمي معلومة** : كان الأولى أن يقول : صفة الإصابة لأن الأشياء المذكورة صفة للإصابة لا للرمي لكنها من توابع الرمي ومتعلقاته فأطلق عليه اسمه مجازًا .

(٤) **القرع** : بفتح القاف وإسكان الراء .

(٥) **الخزق** : بفتح الخاء المعجمة وإسكان الزاء .

(٦) **الخسق** : بفتح الخاء المعجمة وإسكان السين المهملة .

(٧) **المرق** : بفتح الميم وإسكان الراء .

(٨) **الخرم** : بفتح الخاء المعجمة وإسكان الراء .

(٩) **الشن** : بفتح الشين هو : الغرض وأصله : الجلد البالي وجمعه شنان ككلب وكلاب .

(١٠) قوله : **يخدش** : بكسر الدال .

(١١) قوله: **استغرق في المد** : يعني مد القوس كثيرًا حتى خرج السهم من الجانب الآخر وسقط.

الفرد بالريح فأصاب موضعه ، والشرط هو القرع حُسب له ، وإن كان الشرط هو الخسق فثبت السهم ، والموضع في صلابة الغرض[1] حسب له ، وإن أصاب السهم الأرض فازدلف[2] ، وأصاب الغرض حسب له في أحد القولين ، ولم يحسب له ، ولا عليه في القول الآخر ، وإن شرطا الرمي بالقسي العربية ، أو الفارسية ، أو أحدهما يرمي بالعربية ، والآخر بالفارسية[3] حملا عليه ، فإن أطلق العقد حملا على نوع واحد ، وإن تلف القوس أبدل[4] ، وإن مات الرامي بطل العقد ، وإن عرض عذر من مطر ، أو ريح ، أو ليل جاز قطع الرمي[5] .

﴿ باب إحياء الموات[6] ، وتملك المباحات ﴾

من جاز أن يملك الأموال جاز أن يملك الموات بالإحياء ، ولا يجوز للكافر أن يملك بالأحياء في دار الإسلام ، ويملك في دار الشرك ، وكل موات لم يجر عليه أثر ملك ولم يتعلق بمصلحة عامر جاز تملكه بالإحياء ، وما جرى عليه أثر ملك ولا يعرف له مالك ؛ فإن كان في دار الإسلام لم يملك بالإحياء ، وإن كان في دار الشرك فقد قيل: يملك ، وقيل: لا يملك ،

---

(١) قوله : **والموضع في صلابة الغرض** : وفي بعض النسخ فيه صلابة الغرض وكلاهما صحيح ومعناه صلابته كصلابة الغرض .

(٢) قوله : **ازدلف** : أي : انتقل ووثب .

(٣) قوله : **وإن شرطا الرمي عن القسي العربية أوالفارسية أو أحدهما يرمي عن العربية والأخرى عن الفارسية** : هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف عن القسي بحرف : « عن » في المواضع الثلاثة ، ويقع في أكثر النسخ : « بالقسي » بالباء والصواب الأول . قال ابن السكيت وغيره من أهل اللغة العربية : يقال رميت عن القسي ورميت عليها ولا يقال رميت بها .

(٤) قوله: **وإن تلف القوس أبدلت** : كذا ضبطناه عن نسخة المصنف بحذف التاء من تلف وهو جائز وبإثباتها في : أبدلت وهو لازم إذا اثنتا القوس وهو المشهور كما سبق .

(٥) قوله : **جاز قطع الرمي** : يعني تأخيره .

(٦) ﴿ **الموات** ﴾ : والموتان بفتح الميم والواو والميت والميتة : الأرض التي لم تعمر قط . ويطلق الميت والميتة على الأرض التي لم تمطر ولم يصبها ماء . قال الأزهري وغيره : وكل شيء من متاع الأرض لا روح فيه يقال له : موتان ، وما فيه روح : حيوان .

والإحياء أن يـهيء الأرض لما يريد ، فإن كان دار فبـأن يبني ، ويسقف[1] ، وإن كان حظيرة فبأن يحوط عليها ، وينصب عليها الباب ، وإن كان مزرعة[2] فبأن يصلح ترابها ويسوق إليها الماء ، ويزرع في ظاهر المذهب ، وقيل: يملك وإن لم يزرع ، وإن كـان بئرا ، أو عينـا فبأن يحـفرها حـتى يصل إلى الماء فيملك المحيا ، وما فيه من المعادن ، والشجر ، والكلأ[3] ، وما ينبت فيه ، وينبع[4] ، ويملك معه مـا يحتاج إليه من حريمه ومرافـقه ، وقيل: لا يملك الماء والمذهب الأول ، ولا يجب عليـه بذل شيء من ذلك إلا الماء ، فـإنه يجب عليه بذل فضله للبهائم دون الزرع ، وإن تحجر[5] شيئا من الموات ، بأن شرع في إحيائه ، ولم يتمم فهو أحق[6] به ، فإن نقله إلى غيـره صار الثاني أحق به، وإن مات قام وارثه مقامه فيه[7] ، وإن باع لم يصح بيعه ، وقيل: يصح ، وإن لم يحيي ، وطالت المدة قيل: له إما أن تحيي وإمـا أن تخليه لغيرك، فإن استمـهل أمهل مدة قـريبة ، فإن لم يحيي جـاز لغيره أن يحيـيه ، وإن أقطع الإمام مواتا[8] صـار المقطع كالمتـحجـر ، وما بين العـامر من الشـوارع[9]، والرحاب[10] ، ومقاعد الأسواق ، لا يجوز تملكها بالإحياء ، ولا يجوز فيها

---

(١) قوله : **يبني ويسقف** : هو بفتـح الياء وإسكان السين وضم القـاف ، قال أهل اللغـة : يقال سقفه يسقفه سقفًا : كقتله يقتله قتلاً .

(٢) **المزرعة** : بفتح الراء وضمها حكاهما ابن السكيت وآخرون واقتصر الأكثرون على الفتح ويقال أيضًا : مزدرع .

(٣) **الكلأ** : مقصور مهموز سبق بيانه والفرق بينه وبين الحشيش في كفارة الإحرم .

(٤) قوله : **ينبع** : بضم الباء وفتحها وكسرها يقال : نبع ينبع نبعًا ونبوعًا ونباعًا .

(٥) **التحجر** : من الحجر وهو المنع لأنه يمنع غيره منه .

(٦) قوله : **أحق** : أي مستوعب للحق وسبق بيان معنى أحق في صفة الأئمة .

(٧) قوله : **قام مقامه** : بفتح الميم وأقمته مقامه بضم الميم .

(٨) قوله : **وإن أقطع الأمـام مواتًا** : قال أهل اللغة : اسـتقطعت الأمام قطيعـة : أي سألته إياها فأقطعني أي : أذن لي فيها وأعطانيها وسميت قطيعة لأنه اقتطعها من جملة الأرضين .

(٩) **الشوارع** : جمع شارع : وهو الطريق الكبير .

(١٠) **الرحاب** : بكسر الراء جـمع رحبة وهي المـكان المتسع والرحبـة بفتح الحاء جـمعهـا رحاب ورحبـات ورحب بفتح الراء والحاء . وقـال ابن مكي : الصواب : رحبـة بإسكان الحاء . و ليس كما قال .

البناء ، ولا البيع ، ولا الشراء[1]، ومن سبق إلى شيء منها جاز له أن يرتفق بالقعود فيه ما لم يضر بالمارة[2] ، فإن قام ونقل عنه قماشه[3] كان لغيره أن يقعد فيه ، وإن طال مقامه[4] ، وهناك غيره أقرع بينهما ، وقيل: يقدم الإمام أحدهما ، فإن أقطع الإمام شيئا من ذلك صار المقطع أحق بالإرتفاق به ، وإن نقل عنه قماشه لم يكن لغيره أن يقعد فيه ، ومن حفر معدنا باطنا لا يتوصل إلى نيله إلا بالعمل ، كمعدن الذهب ، والفضة ، والحديد ، وغيرها ، فوصل إلى نيله[5] ملك نيله ، وفي المعدن قولان : أحدهما يملكه إلى القرار ، والثاني أنه لا يملكه ، فإذا انصرف كان غيره أحق به ، وإن طال مقامه وهناك غيره أو سبق إثنان إليه أقرع بينهما ، وقيل: يقدم الإمام أحدهما، وإن أقطع شيئا من ذلك فإن قلنا أنه يملك المعدن بالعمل صح الإقطاع ، وصار المقطع أحق به من غيره ، وإن قلنا لا يملك ، ففي الإقطاع قولان : أحدهما لا يصح ، والثاني يصح فيما يقدر على العمل فيه ، ومن سبق إلى معدن ظاهر يتوصل إلى ما فيه بغير عمل ، كالقار ، والنفط[6] ، والمومياء[7]، والياقوت ، والبلور ، والبرام[8] ، والملح ، والكحل ، والجص، والمدر[9] ، أو إلى شيء من المباحات ، كالصيد ، والسمك ، وما

---

(١) قوله : **وما بين العامر من الشوارع والرحاب ومقاعد الأسواق لا يجوز تملكها بالإحياء ولا يجوز فيها البناء ولا البيع ولا الشراء** : معناه : لا يجوز بيعها نفسها ولو اقتصر على قوله لا يجوز تملكها بالإحياء لحصل الغرض ولكنه أراد نفي توهم جواز بيعها لولي الأمر والشراء منه .

(٢) قوله : **ما لم يُضِر بالمارة** : هو بضم الياء وكسر الضاد ، يقال ضره يضره بفتح الياء وضم الضاد وأضرّ به يضر بضم الياء وكسر الضاد لغتان .

(٣) **القماش** : معروف وهو من قمشت الشيء و قمشته أيضًا جمعته من هنا وهنا .

(٤) قوله : **وإن طال مقامه** : هو بضم الميم أي : إقامته والمقام بالفتح : موضع الإقامة .

(٥) **النَيل** : بفتح النون : العطاء والمراد هنا : المستخرج من المعدن .

(٦) **النفط** : بكسر النون وفتحها .

(٧) **المُومياء** : بضم الميم الأولى وكسرالثانية ممدود .

(٨) **البِرام** : بكسر الباء جمع بُرمة بضمها .

(٩) **المَدَر** : بفتح الميم والدال وهو الطين الشديد الصلب .

يؤخذ من البحر من اللؤلؤ[1] ، والصدف[2] ، وما ينبت في الموات من الكلأ ، والحطب ، وما ينبع من المياه في الموات ، وما يسقط من الثلوج ، وما يرميه الناس رغبة عنه، أو انتثر من الزورع ، والثمار ، وتركوه رغبة عنه، فأخذ شيئا منه ملكه، وإن سبق اثنان إلى ذلك وضاق عنهما فإن كانا يأخذان للتجارة قسم بينهما ، وإن كانا يأخذان القليل للاستعمال فقد قيل: يقرع بينهما ، وقيل: يقسّم الإمام بينهما ، وقيل: يقدم أحدهما ، وإن أقطع الإمام شيئا من ذلك لم يصح إقطاعه ، فإن كان من ذلك ما يلزم عليه مؤنة ، بأن يكون بقرب الساحل[3] موضع إذا حصل فيه الماء حصل منه ملح، جاز أن يملك بالإحياء ، وجاز للإمام إقطاعه ، وإن حمى[4] الإمام أرضا لترعى فيها إبل الصداقة ، ونعم[5] الجزية ، وخيل المقاتلة ، وأموال الحشرية[6] ، ومال من يضعف عن الإبعاد في طلب النجعة[7] ولم يضر ذلك بالناس ، جاز في أصح القولين ، ولم يجز في الآخر ، فإن زالت الحاجة جاز أن يعاد إلى ما كان ، وقيل: ما حماه رسول الله ﷺ لا يجوز تغييره بحال .

---

(١) **اللؤلؤ**: معروف وفيه أربع لغات قُرِيء بهن في السبع : لؤلؤ بهمزتين ولولو بغير همزة وبهمز أوله دون ثانيه وعكسه ، قال جمهور أهل اللغة :اللؤلؤ الكبار والمرجان الصغار وقيل عكسه .

(٢) **الصدف** : غشاء الدر واحدته صدفة .

(٣) **الساحل** : معروف جمعه سواحل ، قال ابن دريد : هو فاعل بمعني مفعول لأن الماء سحله : أي قشره .

(٤) **الحمى** : الممنوع ، يقال : حميته أحميه أي : منعته ودفعت عنه . قال الجوهري : يقال احميته : أي جعلته حمى ، قال : وسمع الكسائي في تثنيته حموان والوجه حميان . قال ابن فارس : قال أبو زيد : حمينا مكان كذا وهو حمى لا يقرب فإذا امتنع منه وحذر قيل : أحميناه .

(٥) **النعم** : الإبل والبقر والغنم وهو اسم جنس وجمعه أنعام ، ونقل الواحدي إجماع أهل اللغة على هذا كله .

(٦) **الأموال الحشرية** : بفتح الحاء وإسكان الشين أي : المحشورة : وهي المجموعة للمسلمين ومصالحهم يقال : حشرته أحشره وأحشره فأنا حاشر وهو محشور .

(٧) **النجعة** : بضم النون والانتجاع وهو الذهاب للإنتفاع بالكلأ وغيره .

﴿ باب اللقطة ﴾[1]

إذا وجد الحر الرشيد لقطة في غير الحرم ، في موضع يأمن عليها ، فالأولى أن يأخذها ، وإن كانت في موضع لا يأمن عليها لزمه أن يأخذها ، وقيل: فيه قولان في الحالين : أحدهما يجب الأخذ ، والثاني يستحب ، ثم يتعرف وعاءها[2] ، وعفاصها[3] ، ووكاءها[4] ، وجنسها ، وصفتها ، وقدرها ، ويستحب أن يُشهد عليها ، وقيل: يجب ، فإن أراد حفظها على صاحبها لم يلزمه التعريف ، وإن أراد أن يملكها ، عرفها سنة على أبواب المساجد ، والأسواق ، وفي الموضع الذي وجدها فيه ، ويقول من ضاع منه شيء ، أو من ضاع منه دنانير ، وقيل: إن كان قليلا كفاه أن يعرفه في الحال، ثم يملكه ، وقدر القليل بالدينار ، وقدر بالدرهم ، وقدر بما لا يقطع فيه السارق ، وظاهر المذهب أنه لا فرق بين القليل والكثير ، ويجوز التعريف في سنة متفرقة ، وقيل: لا يجوز ، والأول أظهر فإذا عرف واختار التملك ملك، وقيل: يدخل في ملكه بالتعريف ، وإن هلك قبل أن يملك لم يضمن ، وإن هلك بعد ما ملك ضمن ، وإن جاء صاحبها قل التملك أخذها مع زيادتها ، وإن جاء بعد التملك أخذها مع الزيادة المتصلة دون الزيادة المنفصلة، وإن جاء من يدعيها ووصفها وغلب على ظنه صدقه جاز أن يدفع إليه ، ولايلزمه إلا ببينه ، وإن وجد اللقطة في الحرم لم يجز أن يلتقطها إلا للحفظ على ظاهر المذهب ، وقيل: يجوز أن يلتقط للتملك ، وإن كان الواجد عبدًا ففيه قولان : أحدهما يجوز التقاطه ، ويملكه السيد بعد الحول

---

(١) ﴿ باب اللقطة إلى النكاح ﴾ : اللقطة : الشيء الملقوط وهي بفتح القاف على المشهور ، وقال الخليل : بإسكانها ، قال الأزهري : قالها الخليل بالإسكان والذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة ورواه الأخبار : فتحها . قال : وكذا قاله الأصمعي والفراء وابن الأعرابي . ويقال لها أيضًا : لقاطة بالضم ، ولقط بفتح اللام والقاف بلا هاء .

(٢) قوله : ثم ليعرف وعاءها : هو بفتح الياء وإسكان العين أي : يتعرفه فيعرفه ليعلم صدق واصفها من كذبه . الوعاء : بكسر الواو فيهما .

(٣) الوكاء : الخيط الذي يشد به الصرة وغيرها .

(٤) العفاص : قال الخطابي : أصله الجلد الذي يلبس رأس القارورة ، وقال المصنف في المهذب والجمهور العفاص الوعاء وكلاهما صحيح ويتعين حمل كلام المصنف هنا على الأول لأنه جمع بين الوعاء والعفاص .

إما بتعريفه أو تعريف العبد ، والثاني لا يجوز ، فإن تلفت في يده ضمنها في رقبته ، وإن دفعها إلى السيد زال عنه الضمان ، وإن كان نصفه حراً ونصفه عبداً فهو كالحر على المنصوص فيكون بينه وبين مولاه يعرفان ويملكان إن لم يكن بينهما مهايأة ، فإن كان بينهما مهايأة[1] فهل تدخل اللقطة فيها . قولان : أحدهما أنها تدخل ، فإن وجدها في يومه كانت له ، وإن وجدها في يوم السيد في له ، والثاني لا تدخل فتكون بينهما ، وخرج فيه قول آخر، أنه كالعبد ، وإن كان مكاتبًا ففيه قولان : أحدهما أنه كالحر يعرف ، ويملك ، والثاني أنه لا يلتقط فإذا أخذ انتزع الحاكم من يده ، وعرفه ، ثم يتملك المكاتب ، وإن كان فاسقًا كره له أن يلتقط ، فإن التقط أقر في يده في أحد القولين ، وينتزع في الآخر ، ويسلم إلى ثقة ، وهل ينفرد بالتعريف فيه؟ قولان : أحدهما ينفرد به ، والثاني أنه يضم إليه من يشرف عليه ، فإذا عرف تملكه ، وإن كان كافرا فقد قيل: يلتقط ، ويملك ، وهو الأصح ، وقيل: لا يلتقط في دار الإسلام ، ولا يملك ، وإن وجد جارية تحل له لم يجز أن يلتقطها للتملك ، بل يأخذها للحفظ ، وإن وجد ضالة[2] تمتنع من صغار السباع بقوته ، كالإبل ، والبقر ، أو لسرعته ، كالظبي ، أو بطيرانه، كالحمام ، فإن كان في مهلكة[3] لم يلتقطها للتملك ، فإن التقط لذلك ضمن، وإن سلمه إلى الحاكم برئ من الضمان ، وإن التقط للحفظ فإن كان حاكما جاز ، وإن كان غيره فقد قيل: يجوز ، وقيل: لا يجوز ، وإن كان مما لا يمتنع ، كالغنم ، وصغار الإبل ، والبقر جاز التقاطه ، فإذا التقطه ، فهو بالخيار بين أن يحفظها على صاحبها ، ويتبرع بالإنفاق عليها ، وبين أن يعرفها سنة ثم يتملكها ، وبين أن يأكلها ويغرم قيمتها إذا جاء صاحبها أو يبيعها في الحال، ويحفظ ثمنها على صاحبها ، ويعرفه سنة ، ثم يتملكه ، فإن وجد في البلد فهو لقطة يعرفها سنة ، إلا أنه إذا وجدها في البلد لا

---

(١) **المهايأة** : بالهمز : المناوبة .

(٢) **الضالة** : قال الأزهري وغيره : لا يقع إلا على الحيوان يقال : ضل البعير والإنسان وغيرهما ومن الحيوان وهي الضوالّ ، قال الأزهري : وأما الأمتعة فتسمى : لقطة ولا تسمى ضالة .

(٣) **المهلكة** : بفتاح الميم وكسرها : موضع خوف الهلاك ، والمراد بها هنا : البرية مطلقًا وهي ما سوى القرى .

يأكل ، وفي الصحراء يأكل ، وقيل: هو كما لو وجده في الصحراء لا يأخذ الممتنع ، ويأخذ غير الممتنع ، إلا إنه ليس له الأكل في البلد وله الأكل في الصحراء ، وإن كان ما وجده مما لا يمكن حفظه كالهريسة[1] ، وغيرها فهو مخير : بين أن يأكل ، وبين أن يبيع ، فإن أكل عزل قيمته مدة التعريف وعرف سنة ، ثم يتصرف فيها ، قيل: يعرف ولا يعزل القيمة ، وإذا أراد البيع دفع إلى الحاكم ، وإن لم يكن الحاكم باع بنفسه ، وحبس ثمنه ، وإن كان ما وجده يمكن إصلاحه كالرطب ، فإن كان الحظ في بيعه باعه ، وإن كان في تجفيفه جففه .

﴿ باب اللقيط ﴾[2]

والتقاط المنبوذ[3] فرض على الكفاية ، فإذا وجد لقيط حكم بحريته ، فإن كان معه مال متصل به ، أو تحت رأسه فهو له ، وإن كان مدفونا تحته لم يكن له ، وإن كان بقربه فقد قيل: هو له ، وقيل: ليس له ، وإن وجد في بلد المسلمين وفيه مسلمون ، أو في بلد كان لهم ثم أخذه الكفار فهو مسلم ، وإن وجد في بلد فتحه المسلمون ولا مسلم فيه ، أو في بلد الكفار ولا مسلم فيه فهو كافر ، وإن وجد في بلد الكفار وفيه المسلمون فقد قيل: هو مسلم وقيل: هو كافر ، فإن التقطه حر مسلم أمين مقيم أقر في يده ، ويستحب أن يشهد عليه وعلى ما معه ، وقيل: يجب ذلك ، فإن كان له مال كان نفقته في ماله ، ولا ينفق عليه الملتقط من ماله بغير إذن الحاكم ، فإن أنفق بغير إذنه ضمن ، فإن أذن له الحاكم جاز ، وقيل: على قولين : أصحهما أنه يجوز ، وأن لم يكن حاكم وأنفق عليه من غير إشهاد ضمن ، وإن أشهد ففيه قولان: وقيل: وجهان : أحدهما يضمن ، والثاني: لا يضمن ، وإن لم يكن له مال وجبت نفقته في بيت المال ، فإن لم يكن ففيه قولان : أحدهما يستقرض له

---

(١) **الهريسة** : لأنها تهرس : أي تدق فعيلة بمعنى مفعولة عربية .
(٢) **اللقيط** : بمعنى الملقوط .
(٣) **المنبوذ** : المطروح .

في ذمته ، والثاني: يقسط على المسلمين من غير عوض ، وإن أخذه عبد أو فاسق لم يقر في يده ، وإن أخذه كافر فإن كان اللقيط محكومًا بإسلامه لم يقر في يده ، وإن كان محكومًا بكفره أقر في يده ، وإن أخذه ظاعن[1] فإن لم يختبر أمانته لم يقر في يده ، وإن اختبر نظر ، فإن كان ظاعنا إلى البادية، واللقيط في حضر لم يقر في يده ، وإن كان ظاعنا إلى بلد آخر ففيه وجهان، وإن كان اللقيط في البادية فأخذه حضري يريد حمله إلى الحضر جاز ، وإن كان بدويا فإن كان له موضع راتب أقر في يده ، وإن كان ينتقل من موضع إلى موضع ، فقد قيل: يقر ، وقيل: لا يقر ، وإن التقطه رجلان من أهل الحضانة وأحدهما موسر والآخر معسر فالموسر أولى ، وإن كان أحدهما مقيما والآخر ظاعنا فالمقيم أولى ، وإن تساويا وتشاحا أقرع بينهما فإن ترك أحدهما حقه أقر في يد الأخر وقيل: يرفع إلى الحاكم حتى يقر في يد الآخر وليس بشيء ، وإن ادعى كل واحد منهما أنه الملتقط ، فإن كان في يد أحدهما فالقول قوله مع يمينه ، وإن كان في يدهما أقرع بينهما ، وإن لم يكن في يد واحد منهما سلمه الحاكم إلى من يرى منهما ، أو من غيرهما وإن أقام أحدهما بينة حكم له ، وإن أقاما بينتين مختلفتين التاريخ قدم أقدمهما تاريخًا ، وإن كانتا متعارضتين سقطتا في أحد القولين ، وصار كما لو لم تكن لهما بينة ، وإن ادعى نسبه مسلم لحق به ، وتبعه في الإسلام ، فإن كان هو الملتقط استحب أن يقال له من أين هو ابنك ، فإن إدعاه كافر لحق به ، فإن أقام البينة على ذلك تبعه الولد في الكفر وسلم إليه وإن لم يقم بينة لم يتبعه في الكفر ، ولم يسلم إليه ، وقيل: إن أقام البينة جعل كافرًا قولاً واحدًا، وإن لم يقيم البينة ففيه قولان ، وإن دعت امرأة نسبه لم يقبل في ظاهر النص إلا ببينة ، وقيل: يقبل ، وقيل: إن كان لها زوج لم يقبل وإن لم يكن لها قبل ، وإن ادعاه اثنان ولأحدهما بينة قضي له ، وإن لم يكن لواحد منهما بينة أو لكل واحد منهما بينة عرض على القافة[2] ، فإن كان لأحدهما يد لم تقدم بينته باليد ، فإن ألحقته القافة بأحدهما لحق به ، وإن

---

(١) **الظاعن** : المسافر .

(٢) **القافة** : مخففة الفاء وسنوضحه في باب ما يلحق من النسب إن شاء الله تعالى .

ألحقته بهما أو نفته عنهما أو أشكل عليها أو لم تكن قافة ترك حتى يبلغ فينتسب إلى من تميل نفسه إليه ، وإن ادعى رجل رقه لم يقبل ببينة تشهد بأن أمته ولدته ، وفيه قول آخر : أنه لا يقبل حتى يشهد بأن أمته ولدته في ملكه، وإن قتل اللقيط عمدا فللإمام أن يقتص من القاتل إن رأى ذلك ، وله أن يأخذ الدية إن رأى ذلك ، وإن قطع طرفه عمدا وهو موسر انتظر حتى يبلغ وإن كان فقيراً فإن كان معتوها[1] كان للإمام أن يعفو على مال يأخذه وينفقه عليه ، وإن كان عاقلا انتظر حتى يبلغ ، وإن بلغ فقذفه رجل وادعى أنه عبد وقال اللقيط : بل أنا حر ففيه قولان : أصحهما : أن القول قول القاذف ، وإن جنى عليه حر فقال أنت عبد ، وقال: بل أنا حر فالقول قول اللقيط فيحلف ويقتص منه ، وقيل:فيه قولان كالقذف ، وإن بلغ اللقيط ، ووصف الكفر[2] فإن كان حكم بإسلامه تبعا لأبيه فالمنصوص أنه لا يقر عليه، وخرج فيه قول آخر أنه يقر عليه ، وإن حكم بإسلامه بالدار ثم بلغ ، ووصف الكفر فالمنصوص أن يقال له: لا نقبل منك إلا الإسلام ويفزعه ، فإن أقام على الكفر قبل منه ، وخرج فيه قول آخر: أنه كالمحكوم بإسلامه بأبيه ، وإن بلغ وسكت فقتله مسلم فقد قيل: لا قود عليه ، وقيل: يجب ، وقيل:إن حكم بإسلامه بزبيه فعليه القود ، وإن حكم بإسلامه بالدار ، فلا قود عليه ، وإن بلغ ، وباع ، واشترى ، ونكح ، وطلق ، وجنى ، وجني عليه ، ثم أقر بالرق فقد قيل:فيه قولان : أحدهما يقبل إقراره ، والثاني لا يقبل ، وقيل: يقبل اقراره قولا واحدا ، وفي حكمه قولان: أحدهما : يقبل في جميع الأحكام ، والثاني: يفصل ، فيقبل فيما عليه ، ولا يقبل فيما له.

---

(١) المعتوه : نوع من المجانين وسبق بيان أسمائه .

(٢) قوله : ووصف الكفر : يعني تكلم به وتدين به وانتحله .

﴿ باب الوقف ﴾[1]

والوقف قربة مندوب إليه[2] ،ولا يصح إلا ممن يجوز تصرفه في ماله ولا يصح إلا في عين معينة ، فإن وقف شيئا في الذمة بأن قال : وقفت فرسا، أو عبدا لم يصح ، ولا يصح إلا في عين يمكن الانتفاع بها مع بقائها على الدوام ، كالعقار ، والحيوان ، والأثاث[3]، فإن وقف مالا ينتفع به مع بقائه ، كالأثمان ، والطعام ، أو مالا ينتفع به على الدوام ، كالمشموم لم يجز ، ولا يجوز إلا على معروف ، وبر[4] ، كالوقف على الأقارب ، والفقراء ، والقناطر ، وسبل الخير ، فإن وقف على قاطع الطريق ، أو على حربي ، أو مرتد ، لم يجز ، وإن وقف على ذمي جار ، ولا يجوز أن يقف على نفسه ولا على مجهول ، كرجل غير معين ، ولا على من لا يملك الغلة، كالعبد ، والحمل ، فإن وقف على من يجوز ثم على من لا يجوز ثم على من لا يجوز بطل في أحد القولين ، وصح في الآخر ، ويرجع إلى أقرب الناس إلى الواقف ، وهل يختص به فقراءهم أو يشترك فيه الفقرآء والأغنياء ، فيه قولان : وقيل: يختص به الفقراء قولاً واحدًا ، فإن وقف على

---

(١) **الوقف والتحبيس والتسبيل** : بمعنى ، قال الأزهري : يقال حبست الأرض ووقفتها وحبست أكثر استعمالاً . قال أهل اللغة : يقال : وقفت الأرض وغيرها أقفها وقفًا هذه اللغة الفصيحة المشهورة . قال الجوهري وغيره : ويقال : أوقفتها في لغة رديئة ، قال : وليس في الكلام أوقفت إلا حرف واحد أوقفت عن الأمر الذي كنت عليه . قال أبو عمرو : كل شيء أمسكت عنه تقول فيه : أوقفت . قال الكسائي : يقال : ما أوقفك هنا : أي ما صيرك إلى الوقوف. قال الشافعي : لم تحبس أهل الجاهلية فيما علمته داراً ولا أرضًا تبررا وإنما حبس أهل الإسلام. قال أصحابنا : الوقف : تحبيس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته يصرف في وجهة خير تقربًا إلى الله تعالى .

(٢) قوله : **الوقف قربة مندوب إليه** : قد يقال : لا حاجة إلي قوله : مندوب إليه لأن القربة مندوب إليها وجوابه من وجهين : أحدهما : أنه احترز من القربة الواجبة فالقرب ضربان واجبة ومندوب إليها . الثاني : أن القرب قسمان : منه ما فيه ندب خاص من حيث هو كالعتق والوقف وصلة الرحم وغيرها . ومنه ما ليس فيه ندب خاص بل علم من عموم قول الله تعالى : ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ ، فبين أن الوقف من الأول وهو آكد من الثاني .

(٣) **الأثاث** : بفتح الهمزة متاع البيت ونحوه ، قال الفراء : لا واحد له من لفظه . وقال أبو زيد: الأثاث يقع على المال أجمع من الإبل والبقر والغنم ومتاع البيت واحدته أثاثة .

(٤) قوله : **ولا يجوز إلا على معروف وبر** : المعروف الإحسان ، والبر : اسم جامع للخير . وأصله الطاعة فهو أعم من المعروف .

من لا يجوز ثم على من يجوز ، فقد قيل: يبطل قولاً واحداً ، وقيل: فيه قولان : أحدهما : يبطل ، والثاني : يصح ، فإن كان ممن لا يجوز الوقف عليه ممن لا يمكن اعتبار انقراضه ، كالمجهول صرف الغلة إلى من يصح ، وإن كان ممن يمكن اعتبار انقراضه ، كالعبد فقد قيل: يصرف في الحال إلى من يجوز الوقف عليه ، وقيل: لا يصرف إليه إلى أن ينقرض ، وقيل: يكون لأقرباء الواقف إلى أن ينقرض ، ثم يصرف إلى من يجوز الوقف عليه وإن وقف على رجل بعينه ثم على الفقراء فرد الرجل بطل حقه، وفي حق الفقراء قولان ، فإن وقف وسكت عن السبل بطل في أحد القولين، ويصح في الآخر فيصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف ، ولا يصح الوقف إلا بالقول ، وألفاظه : وقفت ، وحبست ، وسبلت ، وفي قوله حرمت ، وأبدت وجهان ، وإن قال : تصدقت لم يصح الوقف حتى ينويه ، أو يقرن[1] به ما يدل عليه ، كقوله: صدقة محرمة ، أو مؤبدة ، أو صدقة لا تباع ، وما أشبهها ، وإذا صح الوقف لزم ، فإن شرط فيه الخيار ، أو شرط أن يبيعه متى شاء بطل ، ولا يجوز أن يعلق ابتداءه على شرط ، فإن علقه على شرط بطل ، وإن علق انتهاءه بأن قال : وقفت هذا إلى سنة بطل في أحد القولين ، ويصح في الآخر ، ويصرف بعد السنة إلى أقرب الناس إلى الواقف ، وينتقل الملك في الرقبة بالوقف عن الواقف في ظاهر المذهب ، فقد قيل: ينتقل إلى الله تعالى[2] ، وقيل: إلى الموقوف عليه ، وقيل: فيه قولان ، ويملك الموقوف عليه غلة الوقف ، ومنفعته ، وصوفه ، ولبنه ، فإن كان جارية لم يملك وطئها ، وفي التزويج أوجه : أحدها لا يجوز بحال ، والثاني: يجوز للموقوف عليه ، والثالث: يجوز للحاكم ، فإن وطئت أخذ الموقوف عليه المهر ، وإن أتت بولد ، فقد قيل: يملكه الموقوف عليه ملكا يملك التصرف فيه بالبيع ، وغيره ، وقيل: هو وقف كالام ، وإن أُتلف اشترى بقيمته ما يقوم مقامه ، وقيل: إن قلنا إنه للموقوف عليه ، فهي له ،

---

(١) قوله : أو يقرن به : هو بضم الراء .

(٢) قوله : وينتقل الملك في الرقبة بالوقف عن الواقف في ظاهر المذهب فقيل ينتقل إلي الله تعالى: هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف فقيل بالفاء ويقع في أكثر النسخ بالواو والصواب الأول وبه ينتظم الكلام .

وإن قلنا: إنه لله تعالى اشترى بها ما يقوم مقامه ، وإن جني خطأ ، وقلنا: هو له فالارش عليه ، وإن قلنا: لله تعالى فد قيل: في ملك الواقف ، وقيل: في بيت المال ، وقيل: في كسبه ، وينظر في الوقف من شرطه الواقف ، فإن شرط النظر لنفسه جاز ، وإن لم يشرط نظر فيه الموقوف عليه في أحد القولين ، والحاكم في القول الآخر ، ولا يتصرف الناظر فيه إلا على وجه النظر ، والاحتياط ، فإن احتاج إلى نفقة أنفق عليه من حيث شرط الواقف ، فإن لم يشرط أنفق عليه من الغلة ، ويصرف الباقي إلى الموقوف عليه ، والمستحب أن لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين ، فإن مات الموقوف عليه في أثناء المدة انفسخت الإجارة ، وقيل: لا تنفسخ ، ويصرف أجرة ما مضى إلى البطن الأول ، وما بقي إلى البطن الثاني ، ويصرف الغلة على شرط الواقف ، والتقديم ، والتأخير ، والجمع ، والتريب ، وإخراج من شاء بصفة واحدة وإدخاله بصفة[1] فإن وقف على الفقراء جاز أن يصرف إلى ثلاثة منهم ، وإن وقف على قبيلة[2] كثيرة بطل الوقف في أحد القولين ، وصح في الآخر ، ويجوز أن يصرف إلى ثلاثة منهم ، وإن وقف على مواليه وله موال من أعلى[3] وموال من أسفل فقد

---

(١) قوله : **وتصرف الغلة على شرط الواقف من الإثرة والتقديم والتأخير والجمع والترتيب وإخراج من شاء بصفة وإدخاله بصفه : الأثرة** : بفتح الهمزة والثاء وبضم الهمزة وكسرها مع إسكان الثاء وهي الانفراد بالشيء المشترك هذا أصلها ، ومثاله : وقفت على أولادي بشرط أنه إن كان فيهم عالم اختص بالجميع أو جعل له نصيبان . مثال التقديم والتأخير : أن يقول بشرط أن يقدم الأورع منهم بكذا فإن فضل شيء كان للآخرين . مثال الجمع : وقفت على أولادي وأولاد أولادي . مثال الترتيب : وقفت على أولادي ثم أولاد أولادي . مثال الإخراج بصفة والإدخال بصفة : وقفت على بناتي فمن تزوجت سقط نصيبها فإن طلقت عاد نصيبها .

(٢) **القبيلة** : بنو الأب . قال الماوردي في الأحكام السلطانية : أنساب العرب ست مراتب تجمع أنسابهم وهي : شعب ثم قبيلة ثم عمارة ثم بطن ثم فخذ ثم فصيلة . فالشعب : النسب الأبعد كعدنان سمي شعبًا لأن القبائل منه تشعبت . ثم القبيلة : وهي ما انقسمت فيه أنساب الشعب كربيعة ومضر سميت قبيلة لتقابل الأنساب فيها . ثم العمارة : وهي ما انقسمت فيه أنساب القبيلة كقريش وكنانة . ثم البطن : وهو ما انقسمت فيه أنساب العمارة كبي عبد مناف وبني مخزوم . ثم الفخد : وهو ما انقسمت فيه أنساب البطن كبني هاشم وبني أمية . ثم الفصيلة : وهي ما انقسمت فيه أنساب الفخذ كبني العباس وبني أبي طالب . فالفخذ يجمع الفصائل والبطن تجمع الأفخاذ والعمارة تجمع البطون والقبيلة تجمع العمائر والشعب يجمع القبائل، فإذا تباعدت الأنساب صارت القبائل شعوبًا والعمائر قبائل، وزاد غيره العشيرة قبل الفصيلة .

(٣) **المولى من أعلى** : المنعم بالعتق والمولى من أسفل : المنعم عليه بالعتق .

قيل: يبطل ، وقيل: يصح ، ويصرف إلى الموالي من أعلى ، وقيل: يقسم بينهما ، وهو الأصح ، وإن وقف على زيد وعمرو وبكر ثم على الفقراء فمات زيد صرف الغلة إلى من بقي من أهل الوقف ، فإذا انقرضوا صرفت إلى الفقراء .

﴿ باب الهبة ﴾[1]

الهبة مندب إليها ، وللأقارب أفضل ، ويستحب لمن وهب لأولاده أن يسوي بينهم ، ولا تصح إلا من جائز التصرف في ماله غير محجور اليه ، ولا يجوز هبة المجهول ، ولا هبة مالا يقدر على تسليمه ، **ومالا يتم ملكه عليه ، كالمبيع قبل القبض ، ولا يجوز تعليقه على شرط مستقبل** ، ولا بشرط ينافي مقتضاه ، فإن قال أعمرتك[2] هذه الدار وجعلتها لك حياتك ولعقبتك من بعدك صح ، وإن لم يذكر العقب صح أيضا ، وتكون له في حياته ولعقبه من بعد موته ، وقيل: فيه قول آخر أنه باطل ، وفيه قول آخر أنه يصح ، ويكون للمعمر في حياته فإذا مات رجع إلى المعمر[3] ، أو إلى ورثته، إن كان قد مات وإن قال جعلتها لك حياتك ، فإذا مت رجعت إلي بطل في أحد الوجهين ، وصح في الآخر ، ويرجع إليه بعد موته ، وإن قال أرقبتك[4] هذه الدار ، فإن مت قبلي عادت إلي ، وإن مت قبلك استقرت

---

(١) ﴿ **الهبة** ﴾ : والهدية وصدقة التطوع : أنواع من البر متقاربة يجمعها تمليك عين بلا عوض فإن تمحض فيها طلب التقرب إلى الله تعالى بإعطاء محتاج فهي صدقة وإن حملت إلى مكان المهدي إليه إعظامًا وإكرامًا وتوددًا فهي : هدية وإلا فهبة ، فكل هدية وصدقة تطوع هبة ولا ينعكس هذا مختصر ما ذكره أصحابنا في حدودها . قال أهل اللغة : يقال وهبت له شيئًا وهبًا ووهبا بإسكان الهاء وفتحها وهبة والإسم الموهب والموهبة بكسر الهاء فيهما : والتهاب قبول الهبة ، والاستيهاب : سؤالها ووهاب ووهابة كثير الهبة ، وقولهم : وهب منه ثوبًا قد سبق بيانه جوازه وأن الأجود حذف لفظه من .

(٢) **العمري** : مأخوذ من العمر .

(٣) قوله : **ويكون للمعمر في حياته فإذا مات رجع إلى المعمر** : هو بفتح الميم الأول وكسر الميم الثاني .

(٤) **الرقبي** : من المراقبة كأن كل واحد منهما يراقب موت صاحبه ، ويقال : عُمُر بضم العين والميم و عُمْر بضم العين وإسكان الميم وعَمر بفتح العين .

لك صح ويكون حكمه حكم العمري ، ولا يصح شيء من الهبات إلا بالإيجاب والقبول ، ولا يملك المال فيه إلا بالقبض ، ولا يصح القبض إلا بإذن الواهب، فإن وهب منه شيئا في يده أو رهنه عنده لم يصح القبض حتى يأذن فيه ، ويمضي زمان يتأتى فيه القبض ، وقيل في الرهن : لا يصح إلا بالإذن ، وفي الهبة يصح من غير إذن ، وقيل: فيهما قولان ، وإن مات الواهب قبل القبض ، قام الوارث مقامه ، إن شاء أقبض ، وإن شاء لم يقبض ، وقيل: ينفسخ العقد ، وليس بشيء ، وإن وهب الأب أو الأم أو أبوهما أو جدهما شيئا للولد أو أقبضه إياه ، جاز له أن يرجع فيه ، وإن تصدق عليه فالمنصوص أن له أن يرجع ، وقيل: لا يرجع ، فأن زاد الموهوب زيادة مميزة ، كالولد ، والثمرة ، رجع فيه دون الزيادة ، وإن أفلس الموهوب له وحجر عليه، فقد قيل: يرجع ، وقيل: لا يرجع ، وإن كاتب الموهوب ، أو رهنه لم يرجع فيه حتى تنفسخ الكتابة ، وينفك الرهن ، وإن باعه ، أو وهبه لم يرجع في الحال ، وقيل: إن وهب ممن يملك الواهب الرجوع في هبته، جاز له أن يرجع عليه ، فإن عاد المبيع ، أو الموهوب فقد قيل: لا يرجع وقيل: يرجع ، وإن وطأ الواهب الجارية الموهوبة ، كان ذلك رجوعا، وقيل: لا يكون رجوعا ، ومن وهب شيئا ممن هو أعلى منه ففيه قولان : أحدهما: لا يلزمه الثواب ، والثاني: يلزمه ، وفي قدر الثواب أقوال : أحدها: يثيبه إلى أن يرضى ، والثاني: يلزمه قدر الموهوب ، والثالث: يلزمه ما يكون ثوابا لمثله في العادة ، فإن لم يثبه ثبت للواهب الرجوع ، وإن قلنا لا يلزمه الثواب[1] فشرط ثوابا مجهولا بطل ، وإن شرط ثوابًا معلومًا ففيه قولان ، وإن قلنا يلزمه الثواب فشرط ثوابًا مجهولاً جاز ، وإن شرط ثوابا معلومًا ففيه قولان : أحدهما أنه يبطل ، ويكون حكمه حكم البيع الباطل ، والثاني أنه يصح ، ويكون حكمه حكم البيع الصحيح .

---

(١) **الثواب** : العوض من ثاب إذا رجع فكأن المثيب يرجع إلى المثاب مثل ما دفع .

﴿ باب الوصية ﴾[1]

من جاز تصرفه في ماله جازت وصيته ، ومن لا يجوز تصرفه كالمعتوه، والمبرسم[2] لا يصح وصيته ، وفي الصبي المميز ، والمبذر قولان ، ولا تصح الوصية إلا إلى حر ، مسلم ، بالغ ، عاقل ، عدل ، فإن وصى إليه وهو على هذه الصفات فصار عند الموت على هذه الصفات جاز ، وقيل: لا يجوز ، وإن وصى إلى أعمى فقد قيل: تصح ، وقيل: لا تحص ويجوز أن يوصي إلى نفسين ، فإن أشرك بينهما في النظر لم يجز لأحدهما أن ينفرد بالتصرف وإن وصى إليه في شيء لم يصر وصيًا في غيره ، وللوصي أن يوكل فيما لا يتولى مثله بنفسه[3] ، وليس له أن يوصي ، فإن جعل إليه أن يوصي ففيه قولان ، وإن وصى إلى رجل ثم بعده إلى آخر جاز، ولا تم الوصية إليه إلا بالقبول ، وله أن يقبل في الحال ، وله إن يقبل في الثاني ، وللموصي أن يعزله متى شاء وللوصي أن يعزل نفسه متى شاء ، ولا تجوز الوصية إلا في معروف من قضاء دين ، أو أداء حج ، والنظر في أمر الصغار ، وتفرقة الثلث ، وما أشبه ذلك ، فإن وصى بمعصية كبناء كنيسة[4] ، أو كتب التوراة ، أو بما لا قربة فيه كالبيع من غير محاباة[5] لم تصح ، وإن وصى لوارث عند الموت لم تصح الوصية في أحد القولين ، وتصح في الآخر ، ويقف على الإجازة ، وهو الأصح ، وإن وصى للقاتل بطلت الوصية في أحد القولين ، وصحت في الآخر ، وهو الأصح ، وإن وصى للحربي فقد قيل: تصح ، وقيل: لا تصح ، وإن وصى لقبيلة كثيرة ، أو لمواليه وله موال من أعلى ، وموال من أسفل فعلى ما ذكرناه في الوقف ، وإن وصى لما تحمل هذه المرأة ، فقد قيل: تصح ،وقيل: لا تصح ، ويستحق الوصية بالموت إن كانت لغير معين ، وإن كانت لمعين ففيه أقوال أحدها :

---

(١) **الوصية** : قال الأزهري : هي من وصيت الشيء أصيه إذا وصلته وسمي وصية لأنه وصل ما كان في حياته بما بعده ، يقال : وصى وأوصى إيصاء والاسم الوصية والوصاة .

(٢) **البرسام والعته** : نوعان من اختلال العقل والجنون ، قال الجواليقي : البرسام معرب .

(٣) قوله : **للوصي أن يوكل فيما لا يتولى مثله بنفسه** : هو بنصب مثله ويجوز رفعه .

(٤) **الكنيسة** : معبد النصارى .

(٥) **المحاباة** : في البيع بغير همز وهي البيع بدون ثمن المثل وحابيته ومحاباة .

يملكه بالموت ، والثاني: بالموت والقبول ، والثالث ، وهو الأصح : أنه موقوف ، فإن قبل حكم له بالملك من حين الموت ، وإن رد حكم بأنها ملك للوارث ، وإن لم يقبل ، ولم يرد ، وطالب الورثة[1] خيّره الحاكم : بين القبول ، والرد ، فإن لم يفعل حكم عليه بالإبطال ، وإن قبل الوصية وقبض ثم رد لم يصح الرد ، وإن رد بعد القبول وقبل القبض فقد قيل: تبطل[2] ، وقيل: لا تبطل ، والأول أصح ، وإن مات الموصي له قبل الموصي بطلب الوصية ، وإن مات بعد موته قام وارثه مقامه في القبول ، والرد ، وتجوز الوصية بثلث المال ، وإن كان ورثته أغنياء استحب أن يستوفي الثلث ، وإن كانوا فقراء استحب أن لا يستوفي الثلث ، فإن أوصى بأكثر من الثلث ، ولا وارث له بطلب الوصية ، فيما زاد على الثلث ، وإن كان له وارث ففيه قولان : أحدهما تبطل الوصية ، والثاني : تصح ، وتقف على إجازة الوارث ، فإن أجاز صح ، وإن رد بطل ، ولا يصح الرد والإجازة إلا بعد الموت ، فإن أجاز ، ثم قال: أجزت لأني ظننت أن المال كثير ، وقد بان خلافه ، فالقول قوله مع يمينه أنه لم يعلم ، وإن قال: ظننت إن المال كثير وقد بان خلافه ففيه قولان أحدهما : يقبل ، والثاني لا يقبل ، وما وصى به من التبرعات يعتبر من الثلث سواء وصى به في الصحة ، أو المرض ، وما وصى به من الواجبات إن قيد بالثلث اعتبر من الثلث وإن أطلق ، فالأظهر أنه لا يعتبر من الثلث ، وقيل: يتبر ، وقيل: إن كان قد قرن بما يعتبر من الثلث، وإن لم يقرن بذلك لم يعتبر ، وما تبرع به في حياته ، كالهبة ، والعتق، والوقف ، والمحاباة ، والكتابة، وصدقات التطوع إن كان قد فعله في الصحة لم يعتبر من الثلث، وإن كان فعله في مرض مخوف، كالبرسام، والرعاف[3] الدائم، والذخير[4] المتواتر، وطلق الحامل، وما أشبه ذلك،

---

(١) قوله : **وطالب الورثة** : هو بالرفع : أي طالبه الورثة بالقبول أو الرد .

(٢) قوله : **وإن رد بعد القبول وقبل القبض فقد قيل تبطل** : هو بالتاء المثناة فوق : أن تبطل الوصية. المرض المخوف والمخيف هو الذي يخاف فيه الموت لكثرة من يموت به فمن قال : مخوف قال لأنه يخاف فيه الموت . ومن قال : مخيف : لأنه يخيف من رآه .

(٣) **الرعاف** : خروج الدم من الأنف بكثرة يقال : رعف بفتح العين يرعف بضمها ويرعف بفتحها وعف بضمها لغة قليلة رديئة .

(٤) **الزحير**: والزحار بضم الزاي في الثاني: استطلاق البطن مع التنفس وزحر يزحر بفتح الحاء وكسرها .

واتصل بالموت ، اعتبر من الثلث ، وإن فعله في حال التحام الحرب، أو تموج البحر ، أو التقديم للقتل ففيه قولان أحدهما : يعتبر من الثلث ، والثاني: لا يعتبر ، وإن وصى بخدمة عبد اعتبرت قيمته من الثلث على المنصوص، وقيل: يعتبر المنفعة من الثلث، فإذا عجز الثلث عن التبرعات المنجزة في حال المرض بديء بالأول، فالأول ، فإن وقعت دفعة واحدة، أو وصى وصايا متفرقة، أو دفعة واحدة ، فإن لم يكن عتقا، ولا معها عتق قسم الثلث بين الجميع، وإن كان فيها عتق ، وغير عتق ففيه قولان أحدهما: يقدم العتق ، والثاني : يسوى بين الكل ، فإن كان الجميع عتقا ، ولم تجز الورثة جزؤا ثالثة أجزاء[1] ، وأقرع بينهم ، فيكتب ثلاث رقاع في كل رقعة اسم ، ويترك في ثلاث بنادق طين[2] متساوية ، وتوضع في حجر رجل[3] لم يحضر ذلك ، ويؤمر بإخراج واحد منها على الحرية ، فيعتق من خرج اسمه ، ويرق الباقون ، وإن كان له مال حاضر، ومال غائب، أو عين، ودين ، دفع إلى الموصي له الثلث الحاضر ، وثلث العين ، وإلى الورثة من ذلك ثلثاه ، وكلما نض من الدين شيء أو حضرمن الغائب بشيء قسم بين لورثة ، وبين الموصى له، وإن وصى بثلث عبد فاستحق ثلثاه، فإن احتمل ثلث المال الباقي نفذت الوصية فيه، وإن لم يحتمل نفذت في القدر الذي يحتمل، وقيل: لا تصح الوصية إلا في ثلثه، وليس بشيء، وتجوز الوصية بالمعدوم، كالوصية بما تحمله الشجرة ، أو الجارية ، وبالمجهول. كالوصية بالأعيان الغائبة ، وبما لا يقدر على تسليمه كالطير الطائر، والعبد الآبق، وما لا يملكه، كالوصية بألف درهم لا يملكه[4]، وقيل: إن لم يملك شيئا أصلا لم تصح، وليس بشيء، ويجوز تعليقها على شرط في الحياة، وعلى شرط بعد الموت، ويجوز بالمنافع، والأعيان، وما يجوز الإنتفاع به من النجاسات، كالسماد[5]،

---

(١) قوله : **جزئوا ثلاثة أجزاء** : هو بتشديد الزاي المكسورة وتخفيفها وهو مهموز حكاهما ابن السكيت وآخرون . (٢) **البنادق** : جمع بندقة بضم الدال .

(٣) **حجر الإنسان** : بفتح الحاء وسكرها جمعه حجور .

(٤) قوله : **بألف درهم لا يملكه** : اتفق أهل اللغة على أن الألف مذكر واتفقوا على جواز ألف درهم وازنة أو ألف درهم لا يملكها ونحوه قالوا : والتأنيث هنا لإرادة الدراهم .

(٥) **السماد** : بفتح السين وبالدال المهملتين ، قال الجوهري : هو سرجين ورماد وتسميد الأرض جعل السماد فيها وسبق بيان السرجين في أول البيع .

والسرجين ، والكلب ، والزيت النجس ، ولا يجوز بما لا يجوز الانتفاع به، كالخمر ، والخنزير ، وإن أوصى لأقارب فلان دفع إلى من يعرف بقرابته، ويسوى بين الأقارب ، والأبعد منهم ، وإن وصى لأقرب الناس إليه لم يدفع إلى الأبعد مع وجود الأقرب ، فإن اجتمع الأب والابن قدم الابن في أحد القولين ، وسوى بينهما في الآخر ، وإن اجتمع الجد والأخ قدم الأخ في أحد القولين ، وسوى بينهما في الآخر وإن وصى لجيرانه صرف إلى أربعين دارا من كل جانب ، وإن أوصى لفقراء بلد استحب أن يعمهم فإن اقتصر على ثلاثة منهم جاز وإن أوصى بالثلث لزيد ، وللفقراء فهو كأحدهم، وقيل: يدفع إليه نصف الثلث ، وإن أوصى لحمل هذه المرأة دفع إلى من يعلم أنه كان موجوداً عند الوصية وإن وصى للرقاب إلى المكاتبين ، وإن أوصى لسبيل الله صرف إلى الغزاة ، من أهل الصدقات، وإن وصى لعبد ، وقبل دفع إلى سيده ، وإن وصى بعتق عبد أعتق عنه ما يقع عليه الإسم ، وقيل: لا يجزئ إلا ما يجزيء في الكفارة ، وإن قال أعطوه[1] رأسا من رقيقي ولا رقيق له عند الموت بطلت الوصية ، وإن قال اعطوه عبدا من مالي اشتري ، ودفع إليه ، وإن قال اعطوه رأسا من رقيق فماتوا كلهم ، أو قتلوا إلا واحدا تعينت فيه الوصية ، وإن قتلوا كلهم دفعت إليه قيمة أحدهم، وإن وصى له برقبة عبد دون منفعته أعطى الرقبة ، فإن أراد عتقها جاز ، وإن أراد بيعها لم يجز ، وقيل: يجوز ، وقيل: إن أراد بيعها من مالك المنفعة جاز، وإن أراد بيعها من غيره لم يجز ، وفي نفقتها وجهان: أحدهما على الموصي له بالرقبة ، والثاني : أنه على مالك المنفعة ، فإن قتل العبد ، اشترى بقيمته عبد يقوم مقامه ، وقيل: قيمته للموصي له بالرقبة ، وإن قال اعطوه ثورا لم يعط بقرة[2] ، وإن قال اعطوه جملا لم يعط ناقة على المنصوص ، وقيل: يعطى ، وإن قال اعطوه دابة دفع إليه فرس ، أو بغل ، أو حمار على المنصوص ، وقيل: إن قال هذا في غير مصر لم يدفع إليه إلا

---

(١) قوله : **وإن قال أعطوه** : هو بهمزة قطع وإنما ذكر هذا وإن كان واضحًا جليًا لأني رأيت كثيرين من المبتدئين يصحفونه أو يشكون فيه فيسألون عنه وربما تنازعوا فيه .

(٢) قوله : **وإن قال أعطوه ثوراً لم يعط بقرة** : هذا مما ينكر عليه لأن البقرة تقع على الذكر والأنثى باتفاق أهل اللغة . وقد سبق بيان هذا في الزكاة وكان الصواب أن يقول لم تعط أنثى .

فرس . وإن قال أعطوه كلبا من كـلابي ، وله ثلاث أكلب دفع إليه واحد ، وإن كان له كلب دفع إليـه ثلثه ، وإن قال اعطوه كلـبا ، ولا كلب له بطلب الوصية ، وإن قال اعطوه طبلاً ، أو عـودًا ، أو مزمارًا ، فإن كان ما يصلح منه للهو ، ويصلح لمنفـعة مبـاحة دفع إليه ، وإن قال اعطوه قـوسًا دفع إليه قوس ندف ، أو قوس رمي ، إلا مـا يقرن به ما يدل على أحدهما فـيحمل عليـه ، وإن وصى بأن يحج عنه فـإن كـان ذلك من رأس المال حج عنه من الميقات ، وإن كان من الثلث فقد قـيل: يحج عنه من الميقات ، وقيل: إن كان قد صرح بأنه من الثلث حج من بلده ، وإن لم يصرح حج من الميقات، وإن قال اعطوه جزءا مـن مالي ، أو سهمًا من مالي اعـطي أقل جزء ، وإن قال اعطوه مثل نصيب أحد وراثي ، اعطي مـثل نصيب أقلهم ، وإن قال اعطوه مثل نصيب ابني ولا وارث له غيره كـانت الوصية بالنصف ، وإن قال اعطوه ضعف نصيب إبني كانت الوصية بالثلثين ، وإن قال ضعفي نصيب إبني كانت الوصية بثلاثة أرباعه ، وإن قال أعطوه نصيب ابني فالوصية باطلة، وقيل: هو كما لو قال مثل نصيب إبني ، وإن وصى لرجل بالنصف ، وللاخر بالثلث، وأجاز الورثة أخـذ كل منهمـا وصيـته ، وإن لم يجـيزوا كان للـموصي له بالنصف ثلاثة أسـهم من خمسـة ، وللآخر سهـمان من الثلث، وإن وصى بشيء ثم رجع في وصيته صح الرجـوع ، وإن وصى لزيد بجميع ماله ، أو بثلثه ، أو بعـبد ثم وصى بذلك لعـمرو[1] سوى بينهـما ، وإن قـال وصيت لعمرو بما وصيت به لزيد ، جـعل ذلك رجوعا عن وصية زيد ، وإن وصى لرجل بشيء ثم أزال الملك فيـه ببيع ، أو هبة ، أو عـرضه لزوال الملك بأن دبره أو كاتبه ، أو عرضه على البيع ، أو وصى ببيعه كان ذلك رجوعا ، وإن وصى به ثم رهنه فقد قيل: هو رجوع ، وقيل: ليس برجوع ، وإن آجره ، أو كانت جارية فـزوجها لم يكن رجوعـا ، وإن وصى بشيء ، ثم أزال إسمه بأن كان قمحا فطحنه ، أو دقيقا فعجنه ، أو عجينا فخبزه كان ذلك رجوعا، وإن كان غزلا فنسـجه ، أو نقرة[2] فضربها دراهم ، أو سـاجا فجعله بابا ،

---

(١) قوله : **وصى بذلك لعمرو** : قال أهل اللغة : يكتب عمـرو في حالتي الرفع والجر بزيادة واو فرقًا بينه وبين عـمر وتسقط الـواو في النصب لأن الألف تغني عنها قـالوا : وإنما جعلت في عمرو دون عمر لخفة عمرو وجمعه عمور . (٢) **النقرة** : سبيكة الفضة بضم النون .

فقد قيل: هو رجوع ، وقيل: ليس برجوع ، وإن وصى بدار فانهدمت، وبقيت عرصاتها[1] فقد قيل: تبطل الوصية ، وقيل: لا تبطل ، وإن كان طعاما بعينه فخلطه بغيره كان رجوعا ، وإن كان قفيزا من صبرة فخلطه بأجود منه كان رجوعا ، وإن خلطه بمثله ، أو بما هو دونه لم يكن رجوعا .

﴿ باب العتق[2] ﴾

العتق : قربة مندوب إليه ، ولا يصح إلا من مطلق التصرف في ماله ، ويصح بالصريح[3] ، والكناية[4] ، وصريحه العتق ، والحرية ، والكناية قوله لا ملك لي عليك ، ولا سلطان لي عليك ، ولا سبيل لي عليك ، وأنت لله وأنت طالق ، وأنت حرام ، وحبلك على غاربك[5] ، وما أشبه ذلك ، وفي قوله فككت رقبتك ، وجهان أحدهما : أنه صريح ، والثاني أنه كناية ، ويقع العتق بالصريح من غير نية ، ولا يقع بالكناية ، إلا بالنية ، ويجوز أن يعلق العتق على الأخطار[6] والصفات كمجيء الأمطار وهبوب الرياح وغير ذلك من الصفات وإذا علق العتق على صفة لم يملك الرجوع فيها بالقول ، ويملك التصرف بالبيع ، وغيره ، فإن باعه ثم اشتراه لم تعد الصفة ، وإن

---

(١) **العرصة** : بإسكان الراء .

(٢) **العتق** : الحرية ، قال صاحب المحكم يقال عتق يعتق عتقًا بكسر العين وفتحها وعتاقًا عتاقة فهو عتيق وهم عتقاء وأعتقته فهو معتق وعتيق وهم عتقاء وأمه عتيق وعتيقة وإماء عتائق ، وحلف بالعتاق أي الإعتاق ، وزاد الجوهري فقال : عتق فهو عتيق وعاتق . قال الأزهري : هو مشتق من قولهم : عتق الفرس إذا سبق ونجا وعتق الفرخ طار واستقل والعبد بالعتق يتخلص ويذهب حيث يشاء .

(٣) **الصريح** : في العتق الطلاق والظهار والأيمان والقذف وغيرها : هو اللفظ الموضوع له لا يفهم منه غيره عند الإطلاق مأخوذ من قولهم : نسب صريح أي خالص لا خلل فيه وهذا اللفظ خاص لهذا المعنى لا مشاركة فيه .

(٤) **الكناية** : اللفظ المحتمل شيئين فصاعدًا ، يقال : كنيت بكذا عن كذا وكنوت حكاهما الجوهري وغيره وهو كان وقوم كانون .

(٥) قوله : **وحبلك على غاربك** : قال الأزهري : أصله أن يفسخ خطام البعير عن أنفه ويلقي على غاربه وهو مقدم سنامه ويسيب للرعي مستقلاً فكان السيد قال له قد عتقت وصرت مستقلاً وكذا قوله لزوجته .

(٦) **الأخطار** : بفتح الهمزة جمع خطر وهو الغرر .

علق العتق على صفة مطلقة فمات السيد بطلت الصفة ، وإن أتت الجارية التي علق عتقها على صفة بولد تبعها الولد في أحد القولين ، ولا يتبعها في الآخر ، وهو الأصح ويجوز العتق في العبد وفي بعضه ، فإن اعتق بعض عبده عتق جميعه ، وإن أعتق شركًا له في عبد ، فإن كان معسرًا عتق نصيبه ورق الباقي ، وإن كان موسرًا قوم عليه نصيب شريكه يوم العتق ، ومتى يعتق حصة الشريك فيه ثلاثة أقول أحدها : يعتق في الحال ، فإن اختلفا في القيمة ، فالقول قول المعتق ، والثاني: يعتق بدفع القيمة ، فإن اختلفا في القيمة ، فالقول قول الشريك ، والثالث: أنه موقوف ، فإن دفع القيمة حكمنا بأنه عتق في الحال ، وإن لم يدفع حكمنا بأنه لم يعتق ، وإن كان المعتق موسراً ببعض القيمة عتق منه بقدره ، وإن قال لغيره أعتق عبدك عني، فأعتقه عنه دخل في ملك السائل ، وعتق عليه ، وإن عتق أحد عبديه، أو إحدى أمتيه عين العتق فيمن شاء ، فإن مات قام وارثه مقامه ، وقيل: لا يقوم، وليس بشيء ، فإن وطئ إحدى الأمتين كان ذلك تعيينًا للعتق في الأخرى ، وقيل: لا يكون تعيينًا ، وإن أعتق أحدهما بعينه ثم أشكل ترك حتى يتذكر ، فإن مات قام الوارث مقامه ، فإن قال الوارث لا أعرف أقرع بينهما في أحد القولين ، فمن خرجت عليه القرعة عتق ، ووقف الأمر في القول الآخر، ومن ملك أحدًا من الوالدين ، وإن علوا ، أو من المولودين، وإن سفلوا[1] عتق عليه ، فإن ملك بعضه فإن كان برضاه وهو موسر قوم عليه الباقي وعتق ، وإن كان بغير رضاه لم يقوم عليه، ومن وجد من يعتق عليه مملوكًا استحب له أن يتملكه ليعتق عليه ، وإن أوصى المولى عليه[2] بمن يعتق عليه ، وإن كان معسرًا لزم الناظر في أمره أن يقبله ، وإن كان موسراً فإن كان ممن لا تلزمه نفقته وجب قبوله ، وإن كان ممن تلزمه نفقته لم يجب قبوله، وإن وصى له ببعضه وهو معسر لزمه قبوله فإن كان موسراً وهو ممن تلزمه نفقته لم يجز القبول وإن لم تلزمه نفقته ففيه قولان أحدهما : لا يجوز القبول ، والثاني: يلزمه ولكن لا يقوم عليه .

---

(١) قوله : **وإن سفلوا** : وفي الفرائض وإن سفل هو بفتح الفاء وضمها حكاها صاحب المحكم وغيره والفتح أشهر والمضارع يسفل بالضم فيهما سفالاً وسفولاً وتسفل بمعنى سفل .

(٢) قوله : **وإن وصى المولى عليه** : هو بفتح الميم وتشديد الياء .

﴿ باب التدبير[1] ﴾

التدبير : قربة يعتبر من الثلث يصح من كل من يجوز تصرفه ، وفي الصبي المميز ، والمبذر قولان أحدهما : يصح تدبيره والثاني : لا يصح ، والتدبير أن يقول: أنت حر بعد موتي ، أو إن مت من مرضي هذا ، أو في هذا البلد فأنت حر ، فإن قال دبرتك ، أو أنت مدبر ففيه قولان ، ويجوز أن يعلق التدبير على صفة ، بأن يقول إن دخلت الدار فأنت حر بعد موتي ، ويجوز في بعض العبد ، فإن دبر البعض لم يسر إلى الباقي ، وإن دبر شركًا له في عبد لم يقوم عليه على ظاهر المذهب ، وقيل: يقوم عليه ، وإن كان عبد بين اثنين ، فدبراه ، ثم اعتق أحدهما نصيبه ، لم يقوم عليه نصيب شريكه في أصح القولين ، ويقوم في الآخر ، ويجوز الرجوع في التدبير بالتصرف بالبيع ، وغيره ، وهل يجوز بالقول فيه قولان : أصحهما أنه لا يجوز ، فإن وهبه ، ولم يقبضه بطل التدبير ، وقيل: لا يبطل ، وإن دبر جارية ثم أحبلها بطل التدبير ، وإن كاتب عبدًا ، ثم دبره صح التدبير ، فإن أدى المال عتق ، وبطل التدبير ، وإن لم يؤد حتى مات السيد عتق ، وبطلت الكتابة ، فإن لم يحتمل الثلث جميعه عتق الثلث ، وبقي ما زاد على الكتابة، وإن دبر عبدًا ثم كاتبه بطل التدبير في أحد القولين ، ولم يبطل في الآخر ، ويكون مدبرًا مكاتبًا ، فإن أتت المدبرة بولد من نكاح ، أو زنا لم يتبعها في أصح القولين ، ويتبعها في الآخر ، وإن دبر الكافر عبده الكافر فأسلم العبد ، فإن رجع في التدبير بيع عليه ، وإن لم يرجع لم يقر في يده، فإن خارجه[2] جاز ، وإن لم يخارجه سلم إلى عدل ، وينفق عليه إلى أن يرجع عن التدبير فيباع ، أو يموت فيعتق .

---

(١) ﴿ التدبير ﴾ : والمدبر مأخوذ من الدبر لأن السيد أعتقه بعد موته والموت دبر الحياة ولا يقال : التدبير في غير الرقيق كالخيل وغيرها مما يوصى به .

(٢) المخارجة : أن يشارط على إخراج معلوم يؤديه إلى السيد كل يوم ويكون باقي الكسب للعبد ويستقل بالتكسب ولهما الفتح كل وقت .

﴿ باب الكتابة[1] ﴾

الكتابة : قربة تعتبر في الصحة من رأس المال ، ومن الثلث في المرض، ولا يجوز إلا من جائز التصرف في ماله ، ولا يجوز أن يكاتب إلا عبدًا ، بالغًا ، عاقلاً ، ولا يستحب إلا لمن عرف كسبه ، وأمانته ، ولا يجوز إلا على عوض في الذمة معلوم الصفة ، ولا يجوز على أقل من نجمين[2] يعلم ما يؤدي في كل نجم ، فإن كاتبه على عمل ومال قدم العمل على المال ، وجعل المال في نجم بعده ، وإن كاتبه على عملين ، ولم يذكر مالا لم يجز ، ولا يصح حتى يقول كاتبتك على كذا ، فإن أديت فأنت حر، ولا تصح إلا بالقبول ، ولا يجوز عقدها على صفة مستقبلة ولا على شرط خيار ، ولا يجوز على بعض إلا أن يكون باقيه حرًا ، وإن كان عبد بين اثنين، فكاتبه أحدهما في نصيبه بغير إذن شريكه لم يجز ، وإن كان بإذنه ففيه قولان ، وإن كاتباه لم يجز إلا على مال بينهما على قدر الملكين ، وعلى نجوم واحدة ، وللمكاتب أن يفسخ العقد متى شاء ، وليس للسيد أن يفسخ إلا أن يعجز العبد المكاتب عن الأداء ، وإن مات العبد انفسخت الكتابة، وإن مات السيد لم تنفسخ، وعلى السيد أن يحط عن المكاتب بعض ما عليه ، فإن لم يفعل حتى قبض المال رد عليه بعضه ، ولا يعتق المكاتب ، ولا شيء منه ما بقي عليه درهم، فإن كان عبد بين اثنين فكاتباه وأبرأه أحدهما عن حقه، أو مات فأبرأه أحد الوارثين عن حقه عتق نصيبه، وقوم عليه نصيب شريكه في أحد القولين، ولا يقوم في الآخر ويملك المكاتب بالعقد منافعه وأكسابه وله أن يبيع، ويشتري، ويستأجر، ويكري، وهو مع السيد كالأجنبي مع الأجنبي في البيع، والشراء، والأخذ بالشفعة، وبذل المنافع، وله أن يسافر في أحد القولين دون الآخر، ولا يتزوج إلا بإذن المولى، ولا يحابي، ولا يهب، ولا يعتق، ولا يكاتب، ولا يضارب، ولا يرهن، ولا يكفر بالطعام، والكسوة، ولا ينفق على أقاربه غير ولده من أمته، ولا يشتري من يعتق عليه، فإن أذن له السيد في شيء من ذلك ففيه

---

(١) ﴿ الكتابة ﴾ : من الكتب وهو الجمع لأن الكتابة تجمع نجومًا .

(٢) النجم : بفتح النون : الوقت سواء القريب والبعيد والنجمان وقتان .

قولان، وإن وصى له بمن يعتق عليه، وله كسب يفي بنفقته جاز أن يقبل، ويقف عتقه على عتقه، وإن أحبل جاريته فالوالد مملوك يعتق بعتقه، وفي الجارية قولان أحدهما: أنها تصير أم ولد له، والثاني: لا تصير، وإن أتت المكاتبة بولد من نكاح أو زنا ففيه قولان أحدهما : أنه ملك للمولى يتصرف فيه ، والثاني : أنه موقوف على عتق الأم ، ولا يجوز للمولى بيع المكاتب في أصح القولين ، ولا بيع ما في ذمته في أصح القولين ، ويجوز أن يوصي بما في ذمته ، فإن عجز عن أداء المال إلى الموصي له ، كان للورثة فسخ الكتابة ، وإن كاتب أمة لم يملك تزوجها إلا بإذنها ، ولا يجوز له وطؤها ، فإن وطئها لزمه المهر، وإن أحبلها صارت أم ولد له ، فإن أدت المال عتقت، وصحبها كسبها ، وإن مات السيد قبل أن تؤدي عتقت بالاستيلاء ، وعاد الكسب إلى السيد ، وإن حبس المكاتب مدة لزمه أجرة المثل في أحد القولين، وتخليته مثل تلك المدة في القول الآخر ، وإن جنى عليه لزمه أرش الجناية ، وإن جنى المكاتب عليه جناية خطأ فدى نفسه بأقل الأمرين من قيمته أو أرش الجناية ، فإن لم يفد بيع في الجناية ، وانفسخت الكتابة ، وإن كاتبه على عوض محرم أو شرط فاسد فسدت الكتابة وبقيت الصفة ، وللسيد فسخها ، فإن دفع المال قبل الفسخ إلى الوكيل أو الوارث لم يعتق ، وإن دفعه إلى المالك عتق ورجع إلى المولى عليه بالقيمة ، ورجع هو على المولى بما دفع ، فإن كانا من جنس واحد سقط أحدهما بالآخر في أحد الأقوال ، ولا يسقط في الثاني ، ولا يسقط في الثالث إلا برضا أحدهما ، ولا يسقط في الرابع إلا برضاهما ، وإن وصى بالمكاتب وهو لا يعلم بفساد الكتابة ففيه قولان : أحدهما يصح ، والثاني: لا يصح ، وإن أسلم عبد لكافر أمر بإزالة الملك فيه ، فإن كاتبه ففيه قولان : أحدهما : يجوز ، والثاني: لا يجوز .

﴿ باب عتق أم الولد ﴾

إذا وطء جاريته ، أو جارية يملك بعضها فأولدها فالولد حر ، والجارية أم ولد له ، وإن أولد جارية ابنه فالولد حرّ ، وفي الجارية قولان أصحهما :

أنها أم ولد له ، وإن أولد جارية أجنبي بنكاح أو زنا فالولد مملوك لصاحب الجارية ولا تصير الجارية أم ولد له ، وإن أولد جارية أجنبي بشبهة فالولد حر والجارية ليست بأم ولد له في الحال ، فإن ملكها ففيه قولان : أحدهما أنها تصير أم ولد له ، والثاني : لا تصير ، إن وطئ جاريته فوضعة ما لم يتصور فيه خلق آدمي فيشهد أربع من القوابل[1] أنه لو تُرك لكان آدميًا ، ففيه قولان: أحدهما أنها: تصير أم ولد ، والثاني: أنها لا تصير ، ولا يجوز بيع أم ولد، ولا هبتها ، ولا الوصية بها ، ويجوز استخدامها ، وإجارتها ، ويجوز وطئها ، وفي تزويجها ثلاثة أقوال : أصحها: أنه يجوز له ، والثاني: لا يجوز ، والثالث: يجوز له برضاها ، وتعتق أم الولد بموت السيد من رأس المال ، فإن جنت أم الولد فداها المولى بأقل الأمرين من قيمتها ، أو أرش الجناية ، فإن فداها بقيمتها ثم جنت جناية أخرى ففيه قولان : أحدهما: يفديها في الثانية أيضًا بأقل الأمرين ، والثاني: أنه يشارك المجني عليه ثانيًا المجني عليه أولاً فيما أخذ ، ويشتركان فيه على قدر الجنايتين، وإن أسلمت أم ولد نصراني ، حيل بينه وبينها ، وأنفق عليها[2] إلى أن يموت فتعتق .

﴿ باب الولاء[3] ﴾

ومن عتق عليه مملوك بملك[4] ، أو بإعتاقه أو بإعتاق غيره عنه بإذنه ، أو بتدبيره ، أو بكتابته ، أو باستيلاده ، فولاؤه له ، وإن أعتق على المكاتب عبد ففي ولائه قولان : أحدهما: أنه لمولاه ، والثاني: أنه موقوف على عتقه، فإن عتق فهو له ، وإن عجز نفسه فالولاء لمولاه ، وإن تزوج عبد لرجل

---

(١) **القوابل** : جمع قابلة وهي التي تتلقى الولد عن ولادة المرأة يقال : قبلت القابلة المرأة بكسر الباء تقبلها بفتحها قبالة بكسر القاف ، قال الجوهري : ويقال للقابلة أيضًا : قبيل وقبول .

(٢) قوله : **وإن أسلمت أم ولد نصراني حيل بينه وبينها وأنفق عليها** : هو بفتح الهمزة والفاء .

(٣) **الولاء** : بفتح الواو وبالمد .

(٤) قوله : **ومن أعتق عليه مملوك بملك** : يقال يملك وملك بكسر الميم وفتحها ، قال أهل اللغة: ملكت الشيء أملكه بكسر الميم وهو ملك يميني وملك يميني بفتح الميم وكسرها ، قال ابو قتيبة والجوهري وغيرهما : الفتح أفصح .

بمعتقة لرجل فأتت منه بولد كان ولاء الولد لمعتق الأمة ، فإن أعتق أب الولد انجر الولاء من مولى الأم إلى مـولى الأب ، وإن أعتق جده ، والأب مملوك فقد قيل: لا ينجر من مولى الأم إلى مـولى الجد ، وقيل: ينجر ، فإن أعتق الأب بعد ذلك انجـر من مولى الجد إلى مـولى الأب ، ومن ثبت له الولاء فمات انتقل ذلك إلى عصابتـه دون سائر الورثة يقدم الأقرب فالأقرب ، فإن كان له ابن وأب فـالولاء للابن ، وإن كان له أخ وأب فـالولاء للأب ، وإن كـان له أخ من الأب والأم ، وأخ من الأب فـالولاء للأخ من الأب والأم، وإن كان له أخ وجدّ ففيه قولان : أحدهما الولاء للأخ ، والثاني : بينهما ، وإن كـان له ابن أخ وعم فـالولاء لابن الأخ ، وإن كـان له عم ، وابن عم فالولاء للعم ، وإن لم تكن له عصـبة إنتقل إلى مواليه ، ثم إلى عـصبتهم على ما ذكـرت ، وإن أعتق عـبداً ثم مـات ، وترك إبنين ثم مات أحـدهما وترك ابنا ثم مات العـبد المعتق فمـاله للكبير من العصـبة ، وهو ابن المولى دون ابن المولى وإن مات ابناه بعده ، وخلف أحدهما ابنا والآخر تسعة ، ثم مات العـبد المعـتق كان ماله بيـنهم على عددهم لكل ابن عـشر ، ولا ترث النساء بالولاء إلا من أعـتقن، أو أعتـق من أعتقن، أو جـر الولاء إليهن من أعتقن[1]، فإذا ماتت المرأة المعتقة انتقل حقها من الولاء إلى أقرب الناس إليها من عصابتها على ما ذكرت .

* * *

(١) قوله : **أو جر الـولاء إليهن من أعتقن** : مثاله : تزوج عبد لامرأة بمعتقة رجل فأولـدها فولاء الولد لمولى الأم فأعتقت المرأة عبدها فجرّ ولاء ولده إليها .

كتاب الفرائض[1]

من مات وله مال ورث[2] إلا المرتد ، فإنه لا يورث ، ومن بعضه حر بعضه عبد ففيه قولان : أحدهما: يورث عنه ما جمعه بحريته ، والثاني: لا يورث ، وإذا مات من يورث عنه بدئ من ماله بمؤنة تجهيزه ، ودفنه ، ثم بقضاء ديونه ، ثم ينفذ وصاياه ، ثم يقسم تركته بين ورثته ، والوارثون من الرجال خمسة عشر : الإبن ، وابن الإبن ، وإن سفل ، والأب ، والجد وإن علا ، والأخ للأب والأم ، والأخ للأب ، والأخ للأم ، وابن الأخ للأب والأم ، وابن الأخ للأب ، والعم للأب والأم ، والعم للأب ، وابن العم للأب والأم ، وابن العم للأب ، والزوج ، والمولى المعتق . والوارثات من النساء إحدى عشرة : البنت ، وبنت الإبن وإن سفلت ، والأم ، والجدة من قبل الأم ، والجدة من قبل الأب ، والأخت من الأب والأم ، والأخت للأب، والأخت للأم ، والزوجة[3]، والمولاة المعتقة ، ومولاة المولاة ، ومن قتل مورثه لم يرثه ، وقيل إن كان متهمًا في القتل لم يرث ، وإن لم يكن متهمًا ورث ، وقيل إن كان القتل يوجب ضمانًا لم يرث ، وإن لم يوجب ورث ، ولا يرث أهل ملة من غير أهل ملتهم إلا الكفار ؛ فإنهم يرث، وإن بعضهم من بعض مع اختلاف الملل ، ولا يرث

---

(١) ﴿ الفرائض ﴾ : جمع فريضة من الفرض وهو : التقدير ، لأن سهمان الورثة مقدرة ورجل فرضيّ وفارض عالم بالفرائض . قال صاحب المحكم : قال ابن الأعرابي : يقال : فارض وفريض كعالم وعليم .

(٢) الإرث : والميراث ، قال المبرد : أصله العاقبة ومعناه هنا الانتقال من واحد إلى آخر .

(٣) الزوجة : بالهاء لغة قليلة والأفصح الأشهر أن المرأة زوج بلا هاء وبه جاء القرآن وقد جاءت بالهاء في الأحاديث الصحيحة وأنشد أهل اللغة فيها أبياتًا كثيرة وقد أوضحت في التهذيب ويحسن هذه اللغة في كتاب الفرائض للفرق .

حربي من ذمي ، ولا ذمي من حربي ، ولا يرث العبد والمرتد من أحد ، وإذا مات متوارثان بالغرق أو الهدم ، ولا يعرف السابق منهما لم يورث أحدهما من الأخر .

﴿ باب ميراث أهل الفرض ﴾

وأهل الفرض هم الذين يرثون الفروض المذكورة في كتاب الله عز وجل وهي النصف ، والربع ، والثمن ، والثلثان ، والثلث ، والسدس ، وهم عشرة : الزوج ، والزوجة ، والأم ، والجدة ، والبنت ، وبنت الإبن ، والأخت ، وولد الأم ، والأب مع الإبن ، أو ابن الإبن ، والجد مع الإبن ، أو ابن الإبن ، فأما الزوج فله النصف مع عدم الولد ، وولد الإبن ، وله الربع مع الولد ، وولد الإبن ، وأما الزوجة فلها الربع مع عدم الولد ، وولد الإبن ، ولها الثمن مع الولد ، وولد الإبن ، وللزوجتين ، والثلاث ، والأربع ما للواحدة من الربع ، أو الثمن ، وأما الأم فلها الثلث مع عدم الولد ، وولد الإبن ، أو اثنين من الأخوة والأخوات ، ولها السدس مع الولد ، وولد الإبن ، أو الإثنين من الإخوة أو الأخوات ، ولها ثلث ما يبقى بعد فرض الزوج أو الزوجة في فريضتين[1] ، وهما زوج وأبوان وزوجة وأبوان ، فأما الجدة فإن كانت أم الأم أو أم الأب فلها السدس ، وإن كانت أم أب الأب ففيه قولان : أصحهما : أن لها السدس ، وإن اجتمع جدتان متحاذيتان فالسدس بينهما ، وإن كانت إحداهما أقرب ، فإن كانت القربى من قبل الأم أسقطت البعدى ، وإن كانت من الأب ففيه قولان : أصحهما أنها تسقط البعدى ، وأما البنت فلها النصف إذا انفردت ، وللبنتين فصاعد الثلثان ، وأما بنت الإبن فلها النصف ، وللإثنتين فصاعداً الثلثان ، ولها مع بنت الصلب[1] السدس تكملة الثلثين ، وأما الأخت ، فإن كانت من الأب والأم فلها النصف ، وللإثنتين فصاعد الثلثان ، فإن كانت من الأب فلها

---

(١) قوله : **في الأم : ولها ثلث ما يبقي من فريضتين** : إنما قالوا ثلث ما يبقى ولم يقولوا سدس المال في مسألة زوج وأبوين وربعه في زوجة وأوبين للمحافظة على الأدب إلى موافقة القرآن في قول الله : ﴿ فَلِأُمِّهِ الثُّلُث ﴾ .

النصف ، وللإثنتين فصاعدًا الثلثان ، ولها مع الأخت من الأب والأم السدس تكملة الثلثين ، والأخوات من الأب والأم مع البنات عصبة فإن لم تكن فالأخوات من الأب ، وأما ولدا الأم فللواحد السدس ، وللإثنين فصاعدًا الثلث ذكورهم وإناثهم فيه سواء[٢] ، وأما الأب فله السدس مع الإبن وابن الإبن ، وأما الجد فله السدس مع الإبن ، وابن الإبن ، ولا يرث بنت الإبن ، مع الإبن ولا ابن الإبن مع الإبن ، ولا الجدات مع الأم ، ولا الجدة وأم الأب مع الأب ، ولا الجدة مع الأب، ولا يرث ولد الأم مع أربعة: مع الولد ، وولد الإبن ، والأب ، والجد ، ولا يرث الأخوة من الأب ، والأم مع ثلاثة : مع الإبن ، وابن الإبن ، والأب ، لا يرث الأخوة من الأب مع أربعة : مع الإبن ، وابن الإبن ، والأب ، والأخ من الأب والأم ، وإذا استكملت البنات الثلثين لم يرث بنات الابن ، إلا أن يكون في درجتهن أو أسفل منهن وذكر فيعصبهن الذكر مثل حظ الأنثيين ، وإذا استكمل الأخوات للأب والأم الثلثين لم يرث الأخوات من الأب ، إلا أن يكون معهن أخ لهن فيعصبهن ، ومن لا يرث لا يحجب أحدًا عن فرضه، وإذا اجتمع أصحاب فروض ، ولم يحجب بعضهم بعضًا فرض لكل واحد منهما فرضه ، وإن زادت الفروض على السهام أعيلت بالجزء ، والزائد مصل مسألة المباهلة[٣] وهي زوج ، وأم ، وأخت من أب وأم ، فيجعل للزوج النصف ، وللأخت النصف ، وللأم الثلث فتعال الفريضة بفرض الأم ، وهو سهمان تصير من ثمانية للزوج نصف عائل[١] ، وللأخت

---

(١) قوله : **بنت الصلب** : يعني بنته حقيقة الخارجة من صلبه ليس بينه وبينها واسطة ولد آخر ، والصلب الظهر قال الله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴾ . قال الجوهري : ويقال فيه أيضًا الصلب بفتح الصاد واللام في لغة .

(٢) قوله : **ذكورهم وإناثهم فيه سواء** : يعني يستويان في أن كل واحد منهما إذا انفرد أخذ السدس وإذا اجتمعا اقتسما بالتسوية ولا يرجح الذكر ، ثم إن ولد الأم يخالفون غيرهم من الورثة في خمسة أشياء : أحدها : أنثاهم عند انفرادها كالذكر ، الثاني : أنها تقاسمه بالسوية، الثالث:يرثون مع من يدلون به ، الرابع : يحجبون من يدلون به فيحجبون الأم من الثلث إلي السدس ، الخامس : ذكرهم يدلي الأنثى .

(٣) **المباهلة** : الملاعنة ، والبهلة: اللعنة ، وسميت المباهلة لأن ابن عباس قال حين أنكر العول : من شاء باهلته . ويرث ولا يساويه في هذا أحد .

نصف عائل ، وللأم ثلث عائل ، وإن اجتمع في شخص جهتا فرض ، كالأم إذا كانت أختا[٢] ورث بالقرابة التي لا تسقط ، وهي الأمومة ، ولا ترث بالأخرى .

﴿ باب ميراث العصبة[٣] ﴾

والعصبة : كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى ، وأقرب العصبات الإبن، ثم ابن الابن ، وإن سفل ، ثم الأبُ ، ثم الجد مالم يكن إخوة ، ثم ابن الأب وهو الأخ ، ثم ابنه وإن سفل ، ثم ابن الجد ، وهو العم ، ثم ابنه وإن سفل ، ثم ابن جد الأب ، وهو عم الأب ، ثم ابنه وإن سفل ، ثم ابن جد الجد ، ثم ابنه وإن سفل ، وعلى هذا فإذا انفرد واحد منهم أخذ جميع المال، وإذا اجتمع مع ذي فرض أخذ ما بقي بعد الفرض ، ولا يرث أحد منهم بالتعصيب ، وهناك من هو أقرب منه ، فإن استوى إثنان منهم في درجة ، فأولاهما من انتسب إلى الميت بأب وأم ، ولا يعصب أحد

---

(١) **العول** : زيداة السهام على أجزاء أصل المسئلة وارتفاعها ، وأما قول الغزالي : العول : الرفع فأنكروه عليه لأن العول مصدر عال يعول عولاً فهو لازم فصوابه أن يقول : هو الارتفاع وهكذا فسره الأزهري وغيره بالارتفاع والزيادة قالوا : وعالت الفريضة إذا ارتفعت ، مأخوذة من قولهم : عال الميزان فهو عائل : أي مال وارتفع ، قال الرافعي : وقال بعضهم ويقال : عال الرجل الفريضة وأعالها ، فيعدّيه فإن صح هذا صح كلام الغزالي .

(٢) قوله : **كالأم إذا كانت أختًا** : هذا يتصور في نكاح المجوس وفي وطء الشبهة بين المسلمين بأن يطأ بنته فتأتي بولد فهي أمه وأخته من أبيه .

(٣) **العصبة** : هم أبو الإنسان وابنه والذكور المدلون بهما بحيث لا يتخلل أنثى ، قال أهل اللغة: سموا عصبة لأنهم عصبوا به أي أحاطوا فالأب طرف والإبن والعم جانب والأخ جانب وبنوهم كذلك ، قالوا : وكل شيء استدار حول شيء فقد عصب به ومنه العصائب وهي : العمائم والعصبة جمع وواحدهم عاصب كخازن وخزنة وظالم وظلمة وكافر وكفرة وفاجر وفجرة وبارّ وبررة وطالب وطلبة ونظائره ، وقال ابن قتيبة : العصبة : جمع لم أسمع له بواحد والقياس أنه عاصب وجمع العصبة عصبات ولعلم أن العصبة ثلاثة أقسام : عصبة بأنفسهم وهم من ذكرنا وعصبة بغيره وهن : البنت وبنت الابن والأخت لأبوين أو لأب مع إخوتهن وعصبة مع غيره وهن الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات وبنات الإبن . وقول المصنف : العصبة كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى مراده كل ذكر نسيب ليخرج والزوج والمعتقة من العصبات وكان ينبغي أن يذكرها وكأنه أراد عصبات النسب .

منهم أمته إلا الإبن ، وابن الإبن ، والأخ ، فإنهم يعصبون أخواتهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، ويعصب ابن الإبن من يحاذيه من بنات عمه ، ويعصب ابن ابن الإبن من فوقه من عماته ، وبنات عم أبيه ، إذا لم يكن لهن فرض، ولا يشارك أحد منهم أهل الفرض في فرضه إلا ولد الأب والأم ، فإنهم يشاركون ولد الأم في فرضهم في المشركة[1] وهي : زوج وأم ، أو جدة واثنان من ولد الأم ، وواحد من ولد الأب والأم ، فيجعل للزوج النصف وللأم أو الجدة السدس ولولد الأم الثلث يشاركهم فيه ولد الأب والأم إن وجد في شخص جهة فرض وتعصيب كابن عم هو زوج ، أو ابن عم هو أخ من أم ورث بالفرض والتعصيب ، وإن كان في الورثة خنثى مشكل[2] دفع إليه ما يتيقن أنه حقه ، ووقف ما شك فيه ، وإن لم يكن من العصبات أحد ورث المولى المعتق رجلا كان أو امرأة ، فإن لم يكن فعصبته على ما ذكرته في باب الولاء ، فإن لم يكن وارث انتقل ماله إلى بيت المال ميراثًا للمسلمين ، فإن لم يكن سلطان[3] عادل كان لمن في يده المال أن يصرفه في المصالح ، أو أن يحفظه إلى أن يلي سلطان عادل ، وقيل يرد إلى ذوي الفرض غير الزوجين على قدر فروضهم ، إن كان هناك أهل الفرض ، وإن لم يكن صرف إلى ذوي الأرحام ، وهم ولد البنات ، وولد الأخوات، وبنات الإخوة ، وبنات الأعمام ، وولد الأخ من الأم ، والعم للأم ، والعمة ، وأب الأم ، والخال، والخالة ، ومن أدلى بهم يورثون على مذهب أهل التنزيل ، فيقام كل واحد منهم مقام من يدلي به ، فيجعل ولد البنات والأخوات بمنزلة أمهاتهن ، وبنات الإخوة والأعمام بمنزلة ابائهم ، وأب الأم، والخال ، والخالة بمنزلة الأم ، والعم للأم ، والعمة بمنزلة الأب .

﴿ باب الجد والإخوة ﴾

إذا اجتمع الجد مع الإخوة للأب والأم، أو الأخوة للأب جعل كواحد

---

(١) **المشركة** : بفتح الراء أي المشرك فيها أو يكون تقريده مسئلة الأخوة المشركة .

(٢) **الخنثى المشكل** : ضربان : أشهرهما من له فرج امرأة وذكر رجل . والثاني ثقب لا يشبه واحداً منهما وقد أوضحت أحكامهما وطرق وضوحهما أكمل إيضاح في شرح المهذب .

(٣) **السلطان** : يذكر ويؤنث لغتان مشهورتان ولم يذكر ابن السكيت سوى التأنيث واختار المصنف التذكير بقوله : عادل دون عادلة .

منهم يقاسمهم ويعصب إناثهم مالم ينقص حقه عن الثلث ، فإن نقص حقه بالمقاسمة عن الثلث فرض له الثلث ، وجعل الباقي للإخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن اجتمع مع الأخ للأب والأم ، والأخ من الأب قاسمهما المال أثلاثًا ، ثم ما حصل للأخ من الأب يرده على الأخ من الأب والأم ، فإن كان ولد الأب ، والأم أختًا واحدة رد عليها الأخ من الأب تمام النصف والباقي له ، وإن اجتمع معه من له فرض جعل للجد الأوفر من المقاسمة ، أو ثلث ما يبقي بعد الفرض ، أو سدس جميع المال ، فإن بقي شيء أخذه الإخوة ، وإن لم يبق سقطوا مثل أن يكون زوج وأم وجد وأخ فيجعل للزوج النصف ، وللأم الثلث ، وللجد السدس ، ويسقط الأخ ، ولا يفرض للأخت مع الجد إلا في الأكدرية[1] ، وهي زوج وأم وأخت وجد، فيجعل للزوج النصف ، وللأم الثلث ، وللجد السدس ، وللأخت النصف فتعول إلى تسعة ، ثم يجمع نصف الأخت ، وسدس الجد، فيجعل بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتصح من سبعة وعشرين للزوج تسعة ، وللأم ستة ، وللجد ثمانية ، وللأخت أربعة .

* * *

(١) **الأكدرية** : قيل سميت بذلك لأن رجلاً يقال له : أكدر سأل عنها فنسبت إليه . وقيل : لأنها كدرت على زيد بن ثابت أصله فإنه لا يفرض للأخت مع الجد ولا يعيل مسائل الجد والاخوة. والله أعلم .

كتاب النكاح[1]

من جاز له النكاح من الرجال وهو جائز التصرف ، فإن كان غير محتاج إليه كره له أن يتزوج وإن كان محتاجًا استحب له أن يتزوج، والأولى أن لا يزيد على امرأة واحدة ، وهو مخير : بين أن يعقد بنفسه وبين أن يوكل من يعقد له ، ولا يوكل إلا من يجوز أن يقبل العقد بنفسه ، فإن وكل عبدًا فقد قيل يجوز ، وقيل لا يجوز ، والمستحب أن لا يتزوج إلا من يجمع الدين والعقل ، فإن لم يكن جائز التصرف ، فإن كان صغيراً ، ورأى الأب، أو الجد تزويجه زوجه ، وإن كان مجنونًا ، فإن كان يفيق في وقت لم يزوج إلا بإذنه ، وإن كان لا يفيق ، وهو محتاج إلى النكاح زوجه

---

(١) ﴿ **كتاب النكاح إلى الطلاق** ﴾ : قال الواحدي : قال الأزهري : أصل النكاح في كلام العرب : الوطء ، وقيل للتزوج نكاح لأنه سبب الوطء يقال : نكح الأرض المطر ونكح النعاس عينه . قال الواحدي : وقال أبو القاسم الزجاجي : النكاح في كلام العرب بمعنى : الوطء والعقد جميعًا ، وموضوع نكاح على هذا الترتيب في كلامهم للزوم الشيء الشيء راكبًا عليه هذا كلام العرب الصحيح فإذا قالوا : نكح فلان فلانه ينكحها نكحًا ونكاحًا أرادوا: تزوجها . قال ابن جني : سألت أبا علي الفارسي عن قولهم : نكحها ؟ فقال : فرقت العرب فرقًا لطيفًا يعرف به موضع العقد من الوطء فإذا قالوا : نكح فلانة أو بنت فلان أو أخته أرادوا تزوجها وعقد عليها ، وإذا قالوا : نكح امرأته أو زوجه لم يريد إلا المجامعة لأنه بذكر امرأته وزوجه يستغنى عن العقد. قال الفراء : العرب تقول نكح المرأة بضم النون : بضعها وهو كناية عن الفرج ، فإذا قالوا : نكحها فمعناه : أصاب نكحها وهو فرجها وقلّ ما يقال ناكحها كما يقال : باضعها ، هذا ما حكاه الواحدي . وقال ابن فارس والجوهري : النكاح : الوطء وقد يكون العقد ، ونكحتها ونكحت هي أي : تزوجت ، وأنكحته زوجته وهي ناكح أي : ذات زوج ، واستنكحها : تزوجها وانكحها زوجها هذا كلام أهل اللغة . وأما حقيقة النكاح عند الفقهاء ففيه ثلاث أوجه لأصحابنا حكاها القاضي حسين في تعليقه أصحها : أنه حقيقة في العقد مجاز في الوطء وهذا هو الذي صححه القاضي وأطنب في الاستدلال له وبه قطع صاحب التتمة وهو الذي جاء به القرآن العزيز والأحاديث ، والثاني أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد وبه قال أبو حنيفة، والثالث : أنه حقيقة فيهما بالاشتراك .

الأب، أو الجد، أو الحاكم، وإن كان سفيهًا وهو محتاج إلى النكاح زوجه الأب أو الجد أو الحاكم فإن أذنوا له فعقد بنفسه جاز وإن كان يكثر الطلاق سري بجارية[1]، وإن كان عبدا صغيرا زوجه المولى ، وإن كان كبيرًا تزوج بإذن المولى ، وهل للمولى أن يجبره على النكاح ؟ فيه قولان : أصحهما: أنه ليس له إجباره ، فإن طلب العبد النكاح ، فهل يجبر المولى عليه فيه قولان : أصحهما أنه لا يجبر ، ومن جاز لها النكاح من النساء ، فإن كانت لا تحتاج إلى النكاح ، كره لها أن تتزوج ، وإن كانت محتاجة إليه استحب لها أن تتزوج ، وإن كانت حرة ، ودعت إلى كفؤ[2] وجب على الولي تزويجها ، وإن كانت بكرًا[3] جاز للأب والجد تزويجها بغير إذنها ، والمستحب أن يستأذنها إن كانت بالغة ، وإذنها السكوت ، وإن كانت ثيبًا[4] فإن كانت عاقلة لم يجز لأحد تزويجها إلا بإذنها بعد البلوغ ، وإذنها بالنطق، فإن كانت مجنونة ، فإن كانت صغيرة جاز للأب ، والجد تزويجها، وإن كانت كبيرة جاز للأب والجد والحاكم تزويجها ، وإن كانت أمة وأراد المولى تزويجها بغير إذنها جاز، وإن دعت المولى إلى تزويجها لم يلزم المولى تزويجها ، وقيل : إن كانت محرمة عليه لزمه تزويجها ، وإن كانت مكاتبة لم يجز للمولى تزويجها بغير إذنها ، وإن دعت هي إلى

---

(١) قوله : **وإن كان يكثر الطلاق سري جارية** : هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف سري جارية ويقع في أكثر النسخ بجارية والصواب حذفها وضبطناه كثير الطلاق ويقع في أكثر النسخ يكثر وكلاهما صحيح المعنى والسرية بضم السين . قال الأزهري وغيره : هي فعيلة من السر وهو الجماع سمي سرًا لأنه يفعل سرًا ، وقالوا : سر به بالضم ولم يقولوها بالكسر ليفرقوا بين الزوجة والأمة. كما قالوا للشيخ الذي أتت عليه دهور : دهري بالضم وللملحد : دهري بالفتح وكلاهما نسبة إلى الدهر . وقال أبو الهيثم : هي مشتقة من السر وهو السرور لأن صاحبها يسر بها . قال الأزهري : هذا القول أحسن والأول أكثر . وقال الجوهري : هي مشتقة من السرّ وهو الجماع ومن السرّ وهو الإخفاء لأنه يخفيها من زوجته ويسترها أيضًا من ابتذال غيرها من الإماء ، قال : ويقال: تسررت جارية وتسريت كما قالوا : تظننت وتظنيت من الظن .

(٢) **الكفء** : المثل وقد سبق إيضاحه ولغاته في المسابقة .

(٣) **البكر**: العذراء الباقية على حالها الأولى وصاحبة البكارة والجمع أبكار والمصدر البكارة بالفتح.

(٤) **الثيب** : الموطؤة وقد ثيبت بفتح الثاء ، قال أهل اللغة : يقع الثيب على الرجل والمرأة وبه جاء الحديث الصحيح : « الثيب بالثيب جلد مائة والرجم » .

تزويجها فقد قيل يجب ، وقيل لا يجب ، ولا يصح نكاح المرأة إلا بولي ذكر ، فإن كانت أمة زوجها السيد ، وإن كانت لامرأة زوجها من يزوج المرأة بإذنها ، وإن كانت المرأة غير رشيدة فقد قيل : لا تزوج ، وقيل: يزوجها أب المرأة وجدها ، وإن كانت حرة زوجها عصابتها وأولها الأب ، ثم الجد ، ثم الأخ ، ثم ابن الأخ ، ثم العم ، ثم ابن العم ، ثم المولى ، ثم عصبة المولى ، ثم مولى المولى ، ثم عصبته ، ثم الحاكم . ولا يزوج أحد منهم، وهناك من أقرب منه ، فإن استوى اثنان في الدرجة وأحدهما يدلي بالأبوين والآخر بالأب ، فالولي هو الذي يدلي بالأبوين في أصح القولين ، وفيه قول آخر أنهما سواء ، وإن استوى اثنان في الدرجة والإدلاء[1] فالأولى أن يقدم أسنهما وأعلمهما ، وأفضلهما ، فإن سبق الآخر فزوج صح ، وإن تشاحا أقرع بينهما ، فإن خرجت القرعة لأحدهما فزوج الآخر فقد قيل يصح ، وقيل: لا تصح ، ولا يجوز أن يكون الولي عبدًا ، ولا صغيرًا ، ولا سفيها ، ولا ضعيفا[2] ، ولا يجوز أن يكون الولي فاسقا لا السيد في تزويج أمته ، وقيل إن كان غير الأب والجد جاز أن يكون فاسقًا وهو خلاف النص ، وهل يجوز أن يكون الولي أعمى ، فقد قيل: يجوز ، وقيل : لا يجوز ، ولا يجوز أن يكون ولي المسلمة كافرًا ، ولا ولي الكافرة مسلمًا إلا السيد في الأمة ، والسلطان في نساء أهل الذمة ، وإن خرج الولي عن أن يكون وليًا انتقلت الولاية إلى من بعده من الأولياء ، وإن عضلها[3] وقد دعت إلى كفؤ أو غاب زوجها الحاكم ، ولم تنتقل الولاية إلى من بعده ، وقيل: إن كانت الغيبة في مسافة لا تقصر فيها الصلاة لم تزوج حتى يستأذن ، ويجوز للولي أن يوكل من يزوج ، وقيل: لا يجوز لغير الأب والجد إلا بإذنها ، ويجب أن يعين الزوج في التوكيل في أحد القولين ، ولا يجب في الآخر ، ولا يجوز أن يوكل إلا من يجوز أن يكون وليًا ، وقيل: يجوز أن يوكل الفاسق ، وليس للولي ولا للوكيل أن يوجب النكاح لنفسه ، وقيل:

---

(١) **الإدلاء** : التوصل والوصلة .

(٢) **الضعيف** : هنا ضعيف العقل لهرم وغيره .

(٣) **العضل** : المنع عضل المرأة يعضل بضم الضاد وكسرها إذا امتنع من تزويجها .

يجوز للسلطان فيمن هو في ولايته ، ولا يجوز لأحد أن يتولى الإيجاب والقبول في نكاح واحد ، وقيل: يجوز للجد أن يوجب ويقبل تزويج بنت ابنه بابن ابنه ، ولا يزوج أحد من الأولياء المرأة من غير كفؤ إلا برضاها ورضى سائر الأولياء ، فإن دعت إلى غير كفؤ لم يلزم الولي تزويجها ، والكفاءة في النسب ، ولادين ، والصنعة ، والحرية ، ولا تزوج عربية بأعجمي[1]، ولا قرشية بغير قرشي ، ولا هاشمية بغير هاشمي[2] ، ولا عفيفة[3] بفاجر[4]، ولا حرة بعبد ، ولا بنت تاجر أو تانئ[5] بحائك ، أو حجّام ، فإن زوجها من غير كفؤ بغير رضاها وبغير رضا بقية الأولياء فالنكاح باطل ، وقيل: فيه قولان : أحدهما: أن النكاح باطل ، والثاني: أنه صحيح، ولها الخيار ، ولا يصح النكاح إلا بحضرة شاهدين[6] ذكرين ، حرين، مسلمين، عدلين، فإن عقد بشهادة مجهولين جاز على المنصوص[7]، ولا يصح إلا على زوجين معينين ، ويستحب أن يخطب قبل العقد ، وأن يقول قبل العقد أزوجك على ما أمر الله به من إمساك بمعروف أو تسريح[1]

---

(١) **العجمي** : كل من لم يكن أبوه عربيًا سواء فيه جميع الطوائف .

(٢) **القرشي والهاشمي** : منسوبان إلى قريش وهاشم وتقدم بيانهما في أول الكتاب في نسب الشافعي. سمي هاشمًا لأنه كان يهشم الثريد لقومه وغيرهم جودًا واسم هاشم عمرو وفيه أنشدوا: عمرو على هشم للثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

وقريش من القرش وهو الكسب والجمع يقال : قرش يقرش بكسر الراء ، قال الفراء والجمهور: سميت قريش وكانوا أصحاب كسب ، وقيل غير ذلك ، ويقال قرشي وقريشي والمختار صرف قريش قال الله تعالى : ﴿ لإِيلاَفِ قُرَيْشٍ ﴾ ويجوز ترك صرفه وجاء في الشعر مصروفًا وغير مصروف فمن صرف أراد الحيّ ومنَ تركه أراد القبيلة .

(٣) **العفيفة** : هنا المصونة عن الفواحش .

(٤) **الفاجر** : مرتكبها ومعناه أن الفاسق ليس كفؤا للمرة العدل . قال صاحب المحكم : العفة الكف عما لا يحل ولا يحمد ، قال : عف يعف عفة وعفافًا وعفافة وتعفف واستعفف ورجل عف وعفيف وامرأة عفيفة وجمع العفيف : أعفة وأعفاء، قال غيره ونسوة عفائف وأعفه الله .

(٥) **التانئ** : صاحب العقار وهو مهموز بلا خلاف بين أهل اللغة ، قال ابن فارس والجوهري وغيرهما : هو من تأنت بالبلد بالهمز إذا قطنته ، قال الجوهري : وجمع التانئ : تناء كفاجر وفجار ، والاسم منه : التنأة ، هذا كلام أهل اللغة ، ووقع في نسخ التنبيه بنت تاجر أو تان بالنون المنونة كقاض وهو لحن بلا خلاف وصوابه تانئ بالهمز وتكتب بالياء .

(٦) قوله : **بحضرة شاهدين** : فيه لغات تقدمت في الوكالة .

(٧) قوله : **فإن عقد بشهادة مجهولين جاز على المنصوص** : أراد مجهولي العدالة باطنًا فقط فإن جهلا ظاهرًا أيضًا أو جهل إسلامهما أو حريتهما لم يجز .

بإحسان ، ولا يصح العقد إلا بلفظ التزويج أو الإنكاح ، فإن قال زوجتك ، وأنكحتك ، فقال قبلت ، ولم يقل : نكاحها ، أو تزويجها ، فقد قيل: يصح ، وقيل: لا يصح ، وقيل: على قولين ، وإن عقد بالعجمية ، وهو يحسن بالعربية لم يصح ، وإن لم يحسن صح على ظاهر المذهب ، وقيل: لا يصح ، ويجب تسليم المرأة في منزل الزوج إن كانت ممن يمكن الاستمتاع بها ، فإن سألت الإنظار ثلاثة أيام أنظرت ، وإن كانت أمة لم يجب تسليمها إلا بالليل ، والمستحب إذا سلمت إلى الزوج أن يأخذ بناصيتها[٢] أول ما يلقاها ، ويقول : « بارك الله لكل واحد منا في صاحبه» ، ويملك الاستمتاع بها من غير اضرار ، وله أن يسافر بها إن شاء ، وله أن ينظر إلى جميع بدنها ، وقيل: لا ينظر إلى الفرج ، ولا يجوز وطئها في حال الحيض، ولا في الدبر ، وإن كانت أمة فله أن يعزل[٣] عنها ، والأولى أن لا يعزل ، وإن كانت حرة لم يجز إلا بإذنها ، وقيل: يجوز من غير إذنها، وله أن يجبرها على ما يقف الإستمتاع عليه ، كالغسل من الحيض ، وترك السكر، وأما ما يكمل به الإستمتاع ، كالغسل من الجنابة ، واجتناب النجاسة ، وإزالة الوسخ ، والإستحداد[٤] ففيه قولان .

﴿ باب ما يحرم من النكاح ﴾

ولا يصح نكاح المحرم ، والمرتد ، والخنثى المشكل ، وهو الذي له فرج الرجل ، وفرج المرأة ،ويبول منهما دفعة واحدة ، ويميل إلى الرجال ، والنساء ميلا واحدا ، ويحرم على الرجل نكاح الأم ، والجدات ، والبنات، وبنات الأولاد ، وإن سفلوا ، والأخوات ، وبنات الأخوات ، وبنات أولاد الأخوات وإن سفلوا ، وبنات الإخوة ، وبنات أولاد الأخوات وإن سفلوا ،

---

(١) **التسريح** : الإرسال .

(٢) **الناصية** : الرأس .

(٣) **العزل** : أن يجامع فإذا قارب الإنزال نزع ولا ينزل في الفرج وتتأذى المرأة بذلك .

(٤) **الاستحداد** : إزالة شعر العانة وهو الذي حول الفرج سواء أزالته بنتف أو نورة أو حلق مأخوذ من الحديدة وهي الموسى التي يحلق بها .

والعمات ، والخالات ، وإن علون ، ويحرم عليه أم المرأة ، وجدتها ، وبنت المرأة ، وبنات أولادها ، فإن بانت الأم منه قبل الدخول بها حللن له، فإن دخل بها حرمن على التأبيد ، ويحرم عليه أم من وطئها بملك ، أو بشبهه، وأمهاتها[1] ، وبنت من وطئها بملك ، أو بشبهه ، وبنات أولادها ، فإن لمسها بشهوة فيما دون الفرج ففيه قولان ، ويحرم عليه زوجة أبيه ، وأزواج آبائه ، وزوجة إبنه ، وأزواج أولاده ، ومن دخل به الأب بملك ، أو بشبهه، أو دخل بها آباؤه ، ومن دخل بها الإبن بملك اليمين ، أو بشبهة أو دخل بها أولاده ، وإن تزوج امرأة ثم وطئها أبوه ، أو ابنه بشبهة ، أو وطئ هو أمها ، أو ابنتها بشبهه ، إنفسخ نكاحها ، ويحرم عليه أن يجمع بين المرأة، وأختها، وبين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها ، وما حرم من ذلك بالنسب حرم بالرضاع ، ومن حرم نكاحها ممن ذكرناه حرم بالرضاع ، ومن حرم نكاحها ممن ذكرناه حرم وطؤها بملك اليمين ، وإن وطئ أمة بملك اليمين ثم تزوج أختها أو عمتها أو خالتها حلت المنكوحة ، وحرمت المملوكة، ويحرم على المسلم نكاح المجوسية ، والوثنية ، والمرتدة ، والمولودة بين المجوسي والكتابية ، وهل يحرم المولودة بين الكتابي والمجوسية فيه قولان ، ويحرم على المسلم نكاح الأمة الكتابية ، ولا يحرم وطئها بملك اليمين ، ويحرم على الحر نكاح الأمة المسلمة إلا أن يخاف العنت[2] ولا يجد صداق حرة ، فإن جمع بين حرة وأمة ففيه قولان ، أحدهما : يبطل النكاح فيهما ، والثاني أنه يصح في الحرة ويبطل في الأمة ، ويحرم على الرجل نكاح جارية ابنه ، ونكاح جاريته ، ويحرم على العبد نكاح مولاته ، فإن تزوج جارية أجنبي ، ثم اشتراها إنفسخ النكاح ، وإن اشتراها ابنه فقد قيل

---

(١) **الأمهات** : جمع الأم ، قال الواحدي : أكثر استعمال العرب في الآدميات الأمهات وفي غيرهن من الحيوانات الأمات بحذف الهاء وجاء في الآدميات الامات بحذفها وفي غيرهن إثباتها ويقال في الأم : أمهة والهاء في أمهة وأمهات زائدة عند الجمهور وقيل أصلية ، قال ابن الأنباري : الأصل أم ثم يقال في النداء : يا أماه فيدخلون هاء السكت وبعض العرب يسقط الألف ويشبه هاء السكت بتاء التأنيث فيقول يا أمت كما قالوا : يا أبت .

(٢) **العنت** : بفتح العين والنون أصله المشقة الشديدة والمراد هنا : خوف الوقوع في الزنا ، وقال المبرد : العنت : الهلاك والمعنى من خاف أن تحلمه الشهوة على مواقعة الزنا فهلك بالإثم أو الحد، وقال الفراء : العنت هنا الفجور .

ينفسخ ، وقيل لا ينفسخ ، وإن تزوجت الحرة بعبد ثم اشترته انفسخ النكاح، وتحرم الملاعنة على من لا عنها ، والمطلقة ثلاثة على من طلقها ، ويحرم على الرجل نكاح المحرمة ، والمعتدة من غيره ، ويكره له نكاح المرتابة بالحمل[1] ، فإن نكحها فقد قيل يصح ، وقيل لا يصح ، ويحرم على الحر أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة ، وله أن يطأ بملك اليمين ما شاء ، ويحرم على العبد أن يجمع بين أكثر من امرأتين ، ولا يصح نكاح الشغار[2]، وهو أن يزوج الرجل وليته من رجل على أن يزوجه ذلك وليته ، ويكون بضع[3] كل واحدة منهما صداقا للأخرى ، ولا يصح نكاح العبد على أن تكون رقبته صداقا للمرأة ، ولا نكاح المتعة[4] ، وهو أن يتزوجها إلي مدة، ولا نكاح المحلل ، وهو أن ينكحها ليحلها للزوج الأول ، فإن عقد لذلك ، ولم يشرط في العقد كره ، ولم يفسد العقد ، وإن تزوجها على أنه إذا حلها طلقها ففيه قولان : أحدهما أنه يبطل ، والثاني لا يبطل ، وإن تزوج بشرط الخيار فالعقد باطل ، وإن تزوج وشرط عليه أن لا يطأها بطل العقد ، وإن تزوج على أن لا ينفق عليها، أو لا يبيت عندها ، أو لا يتسرى عليها ، أو لا يسافر بها ، أو لا يقسم لها بطل الشرط ، والمسمى ، وصح العقد ، ووجب مهر المثل وقيل إن شرط ترك الوطء أهل الزوجة بطل العقد، وإذا طلقت المرأة ثلاثا ، أو توفي عنها زوجها فاعتدت منه حرم التصريح بخطبتها ، ولا يحرم التعريض وإن خالعها زوجها ، فاعتدت منه لم يحرم على زوجها التصريح بخطبتها ، ويحرم على غيره ، وفي التعريض

---

(١) **المرتابة بالحمل** : الشاكة فيه .

(٢) **الشغار** : بكسر الشين ، قال ثعلب : هو مأخوذ من شغر الكلب برجله إذا رفعها فبال ، قال معناه : رفعت رجلي عما أراد فأعطيته إياه ورفع رجله عما أرادت فأعطانيه ، وقال غيره معناه: لا ترفع رجل بنتي أو أختي حتى أرفع رجل بنتك أو أختك ، وقيل : مأخوذ من شغر البلد إذا خلا يخلو النكاح من مهر .

(٣) **البضع** : بضم الباء هو : الفرج ، قال الأزهري : قال ثعلب : قيل هو الفرج وقيل : الجماع نفسه . قوله : **يزوج الرجل وليته** : يعني قريبته والولي في اللغة بإسكان اللام هو القرب فهو وليها وهي وليته .

(٤) **المتعة** : قال الأزهري وغيره : سمي نكاح المتعة لانتفاعها بما يعطيها وانتفاعه بها بقضاء شهوته وكل ما انتفع به فهو متاع ومتعة .

قولان : أحدهما يحـرم ، والثاني لا يحرم، ويحرم على الرجل أن يخطب على خطبة[1] أخيه إذا صـرح له بالإجابة، فإن خالف وتزوج صـح العقد ، وإن عرض له بالرجابة ففيه قولان : أصحـهما أنه لا يحرم خطبتها ، والثاني يحرم .

﴿ باب الخيار في النكاح ، والرد بالعيب ﴾

إذا وجد أحد الزوجين بالآخـر جنونا ، أو جذاما[2] ، أو برصا[3] ثبت له الخيار ، وإن وجد أحـدهما الآخر خنثى[4] ففيـه قولان ، وإن وجد الزوج بالمرأة رتقا[5] ، أوقرنا ثبت به الخيار ، وإن وجدت المرأة زوجها عنينا[6] ، أو

---

(١) **الخطبة** : هنا بكسر الخاء . (٢) **الجذام** : داء معروف يأكل اللحم ويتناثر منه . قال الجَوهري : وقد حذم الرجل بضم الجيم فهو مجذوم ولا يقال أجذم .

(٣) **البرص** : بالفتح بياض معروف وعلامته أن يعصـر فلا يحمر وقد برص بفتح الباء وكسر الراء فهو أبرص .

(٤) قوله : **وإن وجد أحدهما الآخر خنثى** : يعني خنثى واضحًا قد بان رجلاً أو امرأة .

(٥) **الرتق** : بفتح الراء والتاء وهو الـتحام الفرج بحيث لا يمكن دخـول الذكر . قوله : **وإن وجد الزوج بالمرأة رتقًا أو قرنًا** : هو بفتح الراء وإسكانها ، قال أهل اللغة : القرن : بإسكان الراء وهو العفلة بالعـين المهملة والفاء المفـتوحتين وهي لحـمة تكون في فم فرج المرأة وقـيل عظمة والمشهور لحمـة ، قالوا : والقرن بفتح الراء مصدر قرنت تقرن قـرنًا كبرصت تبرص برصًا ، فيجـوز أن يقرأ كلام المصنف بالفتح والإسكان فالفـتح على إرادة المصدر والإسكان على إرادة الإسم ونفس العفلة إلا أن الفتح أرجح لكونه مـوافقًا لباقي العيوب فإنهـا كلها مصادر وعطف مصدر على مصدر أحسن من عطف اسم عليه فثبت أن الراجح الفتح مع جواز الإسكان هذا هو الصواب. وأما إنكار بعضهم على الفقهاء فـتحه وتلحينه إياهم فغلط منه فاحش وهو مردود بما نقلته عن أعلام أئمة اللغـة، ولقد أحسن الإمام العلامة أبو محمد بن عـبد الله بن بري فقال: قال القزاز: القرن بالفتح: العيب وهو من قولك امرأة قرناء بينة القرن والقرن بالإسكان العفلة.

(٦) **العنين** : بكسر العين والنون المشـددة وهو العاجز عن الوطء وربما اشتهـاه ولا يمكنه مشتق من عنّ الشيء إذا اعترض أي يعـترض عن يمين الفرج وشمـاله ، وقيل : من عنان الدابة ألينه ، قالوا : يقـال عنّ يعن ويعن عنًا وعنونًا واعتن : اعترض . قال ابن الأعـرابي : جمع العنين والمعنون عنن ، قال : يقال : عنّ الرجل وعنن وعنن وأعنن فهو عنين معنون معنّ معنن . قال صحاب المحكم : هو عنين بين العنانة والعنينة والعنينية . قـال أبو عبيد : امرأة عنينة : وهي التي لا تريد الرجال وأما مـا يقع في كتب أصحابنا من قـولهم : العنة يريدون التعنين فليس بمعروف في اللغة وإنما العنة الحظيرة من الخشب تجعل للإبل والغنم تحبس فيها .

مجبوبا[1] ثبت لها الخيار ، وإن وجدتـه خصيا ، أو مسلولا[2] ففيه قولان: أصحهـما أنه لا خيار لهـا ، وإن حدث العيب بالزوج كان لهـا أن تفسخ ، وإن حدث بالزوجة ففيه قولان : أصحهما أن له الفسخ ، وإن وجد أحدهما بالآخر عيبـا من هذه العيوب وبه مثله ، فقد قيـل: يفسخ ، وقيل: لا يفسخ ولا يصح الفـسخ بهذه العـيوب إلا على الفـور ، ولا يجوز إلا بالحـاكم ، ومتى وقع الفسخ فـإن كان قبل الدخول سقط المهر ، وإن كـان بعد الدخول نظر ، فإن كان بعيب حدث بعـد الوطء وجب المسمى ، وإن كان بعيب قبل الوطء سقط المسمى ، ووجب مهر المثل ، وهـل يرجع به على من غره ففيه قـولان ، وليس لولي الحـرة ، ولا لسيـد الأمـة ، ولا لولي الطفل تزويج المولى عليه ، ممن به هذه العيوب ، فـإن أرادت الحرة أن تتزوج بمجنون كان للولي منعها ، وإن أرادت أن تتزوج بمجبوب أو عنين لم يكن له منعها ، وإن أرادت أن تتزوج بمجذوم أو أبرص فقد قـيل له منعها ، وقيل ليس له ، وإن حدث العـيب بالزوج ، ورضيت به المرأة لم يـجبرها الولي علـى الفسخ ، وإن اختلف الزوجان في التعنين ، فـادعت المرأة وأنكر الرجل ، فالقول قوله مع يمينه ، وإن أقر بالتعنـين أجل سنة من يوم المرافعة[3] ، فإن جامعها وأدناه أن يغيب الحشفة في الفرج ، سقطت المدة ، وإن ادعى أنه وطئها وهي ثيب، فالقول قوله مع يمينه ، وإن كانت بكرا فالقول قولها مع يمينها ، وإن اختارت المرأة المقام[4] معه قبل انقضـاء الأجل لم يسقط خيارها على المنصوص ، وإن جب بعض ذكره ،وبقي ما يمكن الجماع به ، فادعى أنه يمكنه الجماع وأنكرت المرأة فقـد قيل القـول قوله ، وقيل: الـقول قولهـا ، وإن اختلفـا في القدر الباقي هل يمكن الجماع به ، قـالقول قول المرأة ، وإن تزوج امرأة وشرط أنه حر فخرج عبدا فهل يصح النكاح فيه قولان : أحدهما: أنه باطل ، والثاني: أنه صحيح ، ويثـبت لها الخيار ، وإن شرط أنها حرة فـخرجت أمة ، وهو ممن يحل له نكاح الأمـة ففـيه قـولان : أحـدهما أنه باطل ، والثـاني: أنه

---

(١) **المجبوب** : من جب ذكره مشتق من الجب وهو القطع .

(٢) **الخصي والمسلول** : قيل الخصي : من قطعت أنثياه مع جلدتهما . والمسلول : من أخرجتا منه دون جلدتهما . وقيل : الخصي : من قلبت أنثياه والمسلول من أخذتا منه .

(٣) قوله : **أجل سنة من يوم المرافعة** : أي من يوم المرافعة إلى القاضي لضرب المدة .

(٤) قوله : **أو اختارت المقام** : بضم الميم .

صحيح ، وهل له الخيار فيه قولان : أصحهما: أنه له الخيار ، وقيل إن كان الزوج عبدا فلا خيار له قولا واحدا ، والأول أصح ، فإن كان قد دخل بها وقلنا أن النكاح باطل أو قلنا أنه يصح ولها الخيار فاختارت الفسخ لزمه مهر مثلها ، وهل يرجع به على من غره فيه قولان ، وإن أتت بولد لزمه قيمته يوم الوضع ويرجع بها على من غره ، وإن تزوج امرأة وشرط أنها أمة فخرجت حرة ، أو على أنها كتابية فخرجت مسلمة ففيه قولان : أحدهما: أن النكاح باطل ، والثاني: أنه صحيح ، ولا خيار له ، وإن تزوج امرأة ثم بان أنها أمة ، وهو ممن يحل له نكاحها ، أو بان أنها كتابية ، فقد قيل فيهما قولان : أحدهما أن له الخيار ، والثاني: أنه لا خيار له ، وقيل في الأمة لا خيار له ، وفي الكتابية يثبت الخيار ، وإن تزوج عبد بأمة ، ثم اعتقت الأمة ثبت لها الخيار، وفي وقته ثلاثة أقوال : أحدها: أنه على الفور ، والثاني: أنه إلى ثلاثة أيام، والثالث إلى أن يطأها ، فإن اعتقت وهي في عدة من طلاق رجعي فلم تفسخ ، أو اختارت المقام لم يسقط خيارها ، فإن لم تفسخ وادعت الجهل بالعتق ، ومثله يجوز أن يخفى عليها قبل قولها ، وإن ادعت الجهل بالخيار ففيه قولان : أحدهما يقبل ، والثاني لا يقبل ، وإن اعتقت فلم تفسخ حتى اعتق الزوج ففيه قولان : أحدهما يبطل خيارها ، والثاني لا يبطل ، ويجوز لها الفسخ بالعتق من غير حاكم ، فإن فسخت قبل الدخول سقط المهر ، وإن فسخت بعد الدخول بعتق بعده وجب المسمى، وإن فسخت بعد الدخول بعتق قبله سقط المسمى ووجب مهر المثل، وإن طلقها الزوج قبل أن تختار الفسخ ففيه قولان : أحدهما: أنه يقع ، والثاني: أنه موقوف، فإن فسخت لم يقع ، وإن لم تفسخ تبينا أنه قد وقع .

﴿ باب نكاح المشرك ﴾[1]

إذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين ، أو المجوسيين ، أو أسلمت المرأة ، والزوج يهودي ، أو نصراني ، فإن كان ذلك قبل الدخول تعجلت الفرقة ،

---

(١) المشرك : الكافر على أي ملة كان .

وإن كان بعد الدخول وقفت الفرقة على انقضاء العدة ، فإن أسلم الآخر قبل انقضائها فهما على النكاح ، وإن لم يسلم حتى انقضت العدة حكم بالفرقة من حين أسلم الأول منهما ، فإن وطئها في العدة ، ولم يسلم الثاني منهما وجب المهر ، فإن أسلم فالمنصوص أنه لا يجب المهر ، وفيه قول مخرج أنه يجب ، وإن أسلم الحر ،وتحته أكثر من أربع نسوة وأسلمن معه اختار أربعا منهن ، فإن لم يفعل أجبر على ذلك ، وأخذ بنفقتهن إلى أن يختار ، فإن طلق واحدة منهن كان ذلك اختياراً لها ، وإن ظاهر منها ، أو آلى لم يكن اختيارا ، وإن وطئها فقد قيل هو اختيار ، وقيل ليس باختيار ، وإن مات قبل أن يختار وقف ميراث أربع منهن إلى أن يصطلحن ، فإن أسلم ، وتحته أم ، وبنت ، أسلمتا معه ، فإن كان قد دخل بهما انفسخ نكاحهما ، وإن لم يدخل بواحدة منهما ففيه قولان : أحدهما يثبت نكاح البنت ، ويبطل نكاح الأم ، والثاني وهو الأصح أنه يختار أيتهما شاء وينفسخ نكاح الأخرى ، وإن دخل بالبنت دون الأم ثبت نكاح البنت وانفسخ نكاح الأم ، وإن دخل بالأم دون البنت ، ففيه قولان : أحدهما ينفسخ نكاحهما وحرمتا على التأبيد، والثاني يثبت نكاح الأم وينفسخ نكاح البنت ، فإن أسلم وتحته أربع إماء ، فأسلمن معه فإن كان ممن يحل له نكاح الإماء اختار واحدة منهن ، وإن كان ممن لا يحل له نكاح الإماء انفسخ نكاحهن ، وإن نكح حرة وإماء، وأسلمت الحرة معه ، ثبت نكاحها وانفسخ نكاح الإماء ، وإن لم تسلم الحرة وأسلم الإماء ، وقف أمرهن على إسلام الحرة ، فإن أسلمت قبل انقضاء العدة لزم نكاحها وانفسخ نكاحهن ، وإن لم تسلم حتى انقضت عدتها ، وهو ممن يحل له نكاح الإماء كان له أن يختار واحده من الإماء ، وإن أسلم وتحته إماء وهو موسر ، فلم يسلمن حتى أعسر ثم أسلمن كان له أن يختار واحدة من الإماء ، وإن أسلم عبد وعنده أربع نسوة فأسلمن معه اختار اثنتين، فإن أسلم وأعتق ثم أسلمن ، أو أسلمن وأعتق ثم أسلم ثبت نكاح الأربع ، وإن أسلم الزوجان وبينهما نكاح متعة أو نكاح شرط فيه الفسخ متى شاءا أو شاء أحدهما لم يقرّا عليه ، وإن أسلما ، وقد تزوجها في العدة أو بشرط خيار الثلث ، فإن أسلما قبل انقضاء العدة أو قبل انقضاء العدة ، أو قبل انقضاء مدة الخيار لم يقرأ عليه ، وإن أسلما بعد انقضاء

العدة، أو بعد انقضاء الخيار أقـرا عليه ، وإن قهر حربي حربية على الوطء ، أو طاوعتـه ثم أسلما ، فإن اعـتقد ذلك نكاحا أقـرا عليه ، وإن لم يعتـقداه نكاحا لم يقرا عليـه ، وإن ارتد الزوجان المسلمان أو أحدهمـا قبل الدخول تعجلت الفرقـة ، وإن كان بعد الدخول وقفت الفرقة علـى انقضاء العدة ، فإن اجتمعـا على الإسلام قبل انقضائها فهما علـى النكاح ، وإن لم يجتمعا قبل انقضاء العدة حكم بالفرقة ، وإن انتقل المشرك من دين إلى دين يقر أهله عليه ففيه قولان : أحدهما يقـر عليه ، والثاني لا يقرا عليه ، وما الذي يقبل منه فيه قولان: أحدهما الإسلام، والثاني الإسلام أو الدين الذي كان عليه .

﴿ باب الصداق ﴾[1]

المستحب أن لا يعقد النكـاح إلا بصداق ، وما جاز أن يكون ثمنًا جاز أن يكون صـداقًا ، فـإن ذكـر صداقًا في الـسر ، وصـداقًا في العـلانيـة ، فالصداق ماعقد به العقـد ، ولا يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر المثل ، ولا ابنه الصغير بأكثر من مهر المثل ، فإن نقص ذلك ، وزاد هذا بطلت الزيادة ، ووجب مهر المثل ، ولا يتـزوج السفيه بأكثر من مـهر المثل ، فإن زاد بطلت الزيادة ، ولا يتزوج العبد بأكثر من مهـر المثل ، ومهر امرأته في كسبه إن كان مكتسبًا ، أو فيما في يده إن كان مـأذونًا له في التجارة ، فإن لم يكن مكتسبًا ولا مأذونًا ففي ذمته إلى أن يعـتق في أحد القولين ، أو يفسخ النكاح ، وفي ذمة السيد في الآخر ، وإن زاد على مهـر المثل ، وجبت الزيادة في ذمته يتبع بها إذا عـتق ، وإن تزوج بغيـر إذنه ووطئ ففـي المهر ثلاثة أقـوال : أحدها يجب حيـث يجب المهر في النكاح الصـحيح ، والثـاني أنه يتعلق بذمـته ، والثالث أنه يتـعلق برقبتـه تباع فيـه ، ويجوز أن يكون الصداق عـينًا تباع ، ودينًآ يسلم فيه ، ومنفـعة تكري ، ويجوز حالاً ومؤجـلاً ، ومالا يجوز في

---

(١) ﴿ الصداق ﴾ : بفتح الصـاد وكسرها ، ويقـال : صَدُقة بفتح الصـاد وضم الدال ، وصُدْقة بضم الضـاد وإسكان الدال أربع لغات مـشـهورات ، وأصـدقت المرأة سميت لها صـداقًا ، ومهرتها أمهرها بضم الهاء وأمهرتها لغتان . وله سبعة أسماء : الصداق ، والمهر ، والنحلة، والفريضة ، والأجر ، والعليقة ، والعقر .

البيع والإجارة من المحرم والمجهول لا يجوز في الصداق ، وتملك المرأة المهر بالتسمية ، وتملك التصرف فيه بالقبض ، ويستقر بالموت ، أو الدخول ، وهل يستقر بالخلوة فيه قولان : أصحهما أنه لا يستقر ولها أن تمنع من تسليم نفسها حتى تقبض ، فإن تشاحا أجبر الزوج على تسليمه إلى عدل ، وأجبرت المرأة على التسليم ، فإذا دخل بها سلم المهر إليها ، وإن لم يسلم لزمه نفقتها ، وفيه قول آخر أنه لا يجبر واحد منهما ، بل أيهما بدأ بالتسليم أجبر الآخر عليه ، وإن تمانعا لم تجب نفقتها ، فإن تبرعت وسلمت نفسها حتى وطئها سقط حقها من الامتناع ، وإن هلك الصداق قبل القبض ، أو خرج مستحقًا ، أو كان عبدًا فخرج حرًا أو وجدت به عيبًا فردته رجع إلى مهر المثل في أصح القولين ، وإلى قيمة العين في القول الآخر ، وإن وردت الفرقة من جهتها قبل الدخول ، بأن ارتدت أو أسلمت سقط مهرها ، والثاني لا يسقط ، وقيل إن كانت حرة لم يسقط وإن كانت أمة سقط ، وإن وردت الفرقة من جهته بأن أسلم ، أو ارتد أو طلق سقط نصف المهر ، وإن اشترت زوجها ، فقد قيل يسقط النصف ، وقيل يسقط كله ، ومتى ثبت له الرجوع بالنصف ، فإن كان باقيًا على جهته رجع في نصفه ، وإن كان فائتًا، أو مستحقًا بدين ، أو شفعة رجع إلى نصف قيمته أقل ما كانت من يوم العقد إلى يوم القبض ، وإن كان زائدًا زيادة منفصلة كالولد والثمرة رجع في نصفه دون زيادته ، وإن كان زائدًا زيادة متصلة كالسمن والتعليم فالمرأة بالخيار: بين أن ترد النصف زائدًا ، وبين أن تدفع إليه قيمة النصف ، وإن كان ناقصًا فالزوج بالخيار بين أن يرجع فيه ناقصًا ، وبين أن يأخذ نصف قيمته، وإن كانت قد وهبت منه الصداق قبل الطلاق ففيه قولان : أصحهما أنه لا يرجع عليها بنصف بدله ، وإن كان دينًا فأبرأته منه ففيه قولان : أصحهما أنه لا يرجع عليها ، وإن حصلت الفرقة والصداق لم يقبض ، فعفا الولي عن حقها لم يصح العفو ، وفيه قول آخر : أنه إن كانت بكرًا صغيرة أو مجنونة فعفا الأب أو الجد عن حقها صح العفو ، وإن فوضت المرأة بضعها من غير بدل[1] لم يجب لها المهر بالعقد ، ولها المطالبة بالفرض ،

---

(١) **التفويض** : التزويج بلا مهر وفوضت بضعها أي : أذنت لوليها في تزويجها بغير تسمية مهر وأصله من الإطلاق . ومنه قوم فوضى : لا رئيس لهم . قوله : **فوضت المرأة بضعها من غير بدل** : بيان لصورة التفويض لا احتراز .

فإن فرض لها مهراً ، صار ذلك كالمسمى في العقد في جميع ما ذكرناه وإن لم يفرض حتى دخل بها وجب لها مهر المثل ، وإن مات أحدهما قبل الفرض ففيه قولان أحدهما يجب لها مهر المثل ، والثاني لا يجب وإن طلقها قبل الفرض وجب لها المتعة، وإن تزوجها على مهر فاسد أو على ما يتفقان عليه في الثاني وجب لها مهر المثل ، واستقر بالموت ، أو الدخول وسقط نصفه بالطلاق قبل الدخول ، وإن كانا ذميين ، وعقدا على مهر فاسد ثم أسلما قبل التقابض سقط ذلك ، ووجب مهر المثل ، وإن أسلما بعد التقابض برئت ذمة الزوج ، وإن أسلما بعد قبض البعض برئت ذمته من المقبوض ، ووجب بقسط ما بقي من مهر المثل ، وإن أعتق أمته بشرط أن تتزوج به ، ويكون عتقها صداقها عتقت ولا يلزمها أن تتزوج به ، ويرجع عليها بقيمة رقبتها ، فإن تزوجته استحقت مثل مهر المثل ، وإن أعتقت المرأة عبدها على أن يتزوج بها عتق ، ولا يلزمه أن يتزوجها ، ولا ترجع عليه بالقيمة ، وإن تزوجها استحقت عليه مهر المثل ، ويعتبر مهر المثل بمهر من تساويها من نساء العصبات في السن ، والمال ، والجمال ، والثيوبة ، والبكارة ، والبلد ، فإن لم يكن نساء عصبات اعتبر بمهر أقرب النساء إليها فإن لم يكن لها أقارب من النساء اعتبر بنساء بلدها ، ثم بأقرب النساء شبها بها ، وإذا أعسر الرجل بالمهر قبل الدخول ثبت لها الفسخ وإن أعسر بعد الدخول ففيه قولان، ولا يجوز الفسخ إلا بالحاكم وإن اختلفا في قبض الصداق ، فالقول قولها ، وإن اختلفا في الوطء فالقول قوله ، فإن أتت بولد يلحقه استقر المهر في أحد القولين ، ولم يستقر في الآخر ، وإن اختلفا في قدر المسمى تحالفا ، ويبدأ بيمين الزوج ، وقيل: فيه ثلاثة أقوال: أحدها هذا ، والثاني: يبدأ بالمرأة ،والثالث: بأيهما شاء الحاكم ، فإذا حلفا وجب مهر المثل ، ومن وطئ امرأة بشبهة ، أو في نكاح فاسد ، أو أكره امرأة على الزنا وجب عليه مهر المثل ، وإن طاوعته على الزنا لم يجب لها المهر ، وقيل إن كانت أمة يجب ، والمذهب أنه لا يجب .

﴿ باب المتعة ﴾[1]

إذا فوضت المرأة بضعهـا وطلقت قبل الفرض ، والمسيس[2] وجب لها المتعة ، وإن سمى لهـا مهر صحيح ، أو وجب لها مـهر المثل وطلقت قبل المسيس ، وجب لهـا نصف المهر دون المتعة ، وإن طلقت بعـد المسيس فهل لها المتعة مـع المهر فيه قولان ، وكل فرقة وردت من جـهه الزوج بإسلام أو ردة أو لعان أو خلع ، أو من جهة أجنبي كالرضاع فحكمه حكم الطلاق في إيجاب المتـعة ، وكل فرقـة وردت من جهة المرأة من إسـلام أو ردة أو فسخ بالعيب أو بالإعـسار لم يجب فيه المتعـة ، وإن كانت أمة فبـاعها المولى من الزوج فانفسخ النكاح ، فالمذهب أنه لا متعة لها ، وقيل: تجب ، وقيل: إن كان السيد طلب البيع لم تجب المتعة ، وإن كان الزوج طلب وجب ، وتقدير المتعة إلى الحاكم يقدرها على حسب ما يرى على الموسع قدره وعلى المقتر[3] قدرة ، وقيل يختلف باختلاف حال المرأة .

﴿ باب الوليمة[4] ، والنثر[5] ﴾

الوليمة على العرس[6] واجبـة في ظاهر النص ، وقيل لا تجب ، وهو

---

(١) ﴿ المتعة ﴾ : من التمتع وهو الانتفاع وقد سبق بيانه قريبًا وفي الحج أيضًا .

(٢) المسيس : الوطء .

(٣) المقتر : من القتر والتقتـير والإقتار ثلاث لغات وهو : ضيق العيش ، يقال : قتـر ويقتر قترًا وقتورًا وقتر بالتشديد تقتيرًا وأقتر إقتارًا .

(٤) ﴿ الوليمة ﴾ : الطعام المتخذ للعرس مشتقة من الولم : وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان قاله الأزهري وغيره ، وقال ابن الأعرابي : أي أصلها إتمام الشيء واجـتماعه والفعل منها أولم . قال أصحـابنا وغيرهم الضيافـات ثمانية أنواع : الوليمة للـعرس والخُرس بضم الخاء وبالسين وبالصاد للولادة ، والإعذار بالعين المهملة والذال المعجمة للخـتان ، والوكيرة للبناء ، والنقيعة لقدوم المسافـر مأخوذ من النقع وهو الغبار ثم قـيل إن المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعـه غيره له، والعقـيقة يوم سابع الولادة ، والوضـيمة بفتح الواو وكسـر الضاد المعجمـة : الطعام عند المصيبة ، والمأدبة بضم الدال وفتحها الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب .

(٥) النثر: مصدر نثر ينثر وينثر نثرًا ونثارا ونثره بالتشديد تنثيرًا فانتثر ونثر وتناثر ومعناه: رماه متفرقًا .

(٦) العرس : مؤنثة وتذكر والراء سـاكنة ومضومة والجمع أعراس ، قـال الجوهري : وعرسات ، وقد أعرس : اتخذ عـرسًا وأعرس بامرأته إذا بنى بها وكذا إذا وطئـها ولا يقال عرّس إلا في لغة قليلة غريبة وثبت في صحيح البخاري عن سهل بن سعد قال : « لما عرس أبو أسيد » .

الأصح ، والسنة أن يولم بشاة ، وبأي شيء أولم من الطعام جاز ، والنثر مكروه ، ومن دعي إلى وليمة لزمه الإجابة ، وقيل هو فرض على الكفاية ، وقيل لا يجب ، ومن دعى في اليوم الثاني استحب له أن يجيب ، ومن دعي في اليوم الثالث فالأولى أن لا يجيب وإن دعي مسلم إلى وليمة كافر لم تلزمه الإجابة وقيل تلزمه ، ومن دعي وهو صائم تطوع استحب له أن يفطر، وإن كان مفطراً لزمه الأكل ، وقيل لا يلزمه، وإن دعي إلى موضع فيه معاص من زمر، أو خمر، ولم يقد على إزالته، فالأولى أن لا يحضر، فإن حضر فالأولى أن ينصرف، فإن قعد ، ولم يستمع واشتغل بالحديث، والأكل جاز ، وإن حضر في موضع فيه صور حيوان فإن كان على بساط يداس أو مخاد[1] توطأ[2] جلس ، وإن كان على حائط أو على ستر معلق لم يجلس .

﴿ باب عشرة[3] النساء ، والقسم[4] ،والنشوز[5] ﴾

يجب على كل واحد من الزوجين معاشرة صاحبه بالمعروف وبذل ما يجب عليه من غير مطل ، ولا إظهار كراهية[6] ، ولا يجوز أن يجمع بين امرأتين في مسكن واحد إلا برضاهما ، ويكره أن يطأ إحداهما بحضرة الأخرى ، وله أن يمنع زوجته من الخروج من منزله ، فإن مات لها قريب استحب له أن يأذن لها في الخروج ، ولا يجب عليه أن يقسم لنسائه ، فإن أراد القسم لم يبدأ بواحدة منهن إلا بقرعة ، ويقسم للحائض ، والنفساء ، والمريضة ، والرتقاء ، ويقسم للحرة ليلتين ، وللأمة ليلة واحدة ، ولا يجب عليه إذا قسم أن يطأ غير أن المستحب أن يسوي بينهن في ذلك ، وإن سافرت

---

(١) **المخاد** : بفتح الميم جع مخدة بكسرها مشتقة من الخد لأنه يوضع عليها .

(٢) **قوله : توطأ** : بالهمز .

(٣) **﴿ المعاشرة ﴾** : والتعاشر : المخالطة والعشرة الاسم منه والعشير المخالط .

(٤) **القسم** : بفتح القاف ، سبق بيانه .

(٥) **النشوز** : والنشوص : الارتفاع ونشزت المرأة ونشز الرجل ونشص إذا ارتفع على صاحبه وخرج عن حسن المعاشرة ذكره كله الأزهري . قال : وهو مأخوذ من النشز وهو المرتفع من الأرض يقال بفتح الشين وإسكانها ، ذكرهما ابن السكيت .

(٦) االكراهة : والكراهية بتخفيف الياء بمعنى مصدر كرهته أكرهه كراهة وكراهية .

المرأة بغير إذنه سقط حقها من القسم ، وإن سافرت بإذنه ، سقط قسمها في أحد القولين دون الآخر ، وإن امتنعت من السفر مع الزوج سقط حقها من القسم ، فإن أراد أن يسافر بامرأة لم يجز إلا بقرعة ، فإن سافر بواحدة بغير قرعة قضى ، وإن سافر بالقرعة لم يقض ، وقيل إن كان في مسافة لا تقصر فيها الصلاة قضى ، وإن أراد الانتقال من بلد إلى بلد فسافر بواحدة وبعث البواقي مع غيره ، فقد قيل يقضي لهن ، وقيل لا يقضي ، ومن وهبت حقها من القسم لبعض ضرائرها[1] برضى الزوج جاز ، وإن وهبت للزوج جعله لمن شاء منهن ، وإن رجعت في الهبة عادت إلى الدور من يوم الرجوع[2] ، وعماد القسم[3] الليل لمن معيشته بالنهار ، فإن دخل بالنهار لى غير المقسوم لها لحاجة جاز ، وإن دخل لغير حاجة لم يجز ، فإن خالف وأقام عندها يومًا أو بعض يوم لزمه قضاؤه للمقسوم لها ، وإن دخل بالليل لم يجز إلا لضرورة ، فإن دخل وأطال قضى ، وإن دخل وجامعها ، وخرج فقد قيل: لا يقضي ، وقيل يقضي بليلة وقيل يقضي بأن يدخل في نوبة الموطؤة ، فيجامع كما جامعها ، وإن تزوج امرأة وعنده امرأتان قسم لهما ، قطع الدور للجديدة ، فإن كانت بكرًا أقام عندها سبعًا ، ولا يقضي ، وإن كانت ثيبًا فهو بالخيار بين أن يقيم عندها سبعًا ويقضي ، وبين أن يقسم ثلاثًا ولا يقضي ، ويجوز أن يخرج بالنهار لقضاء الحاجات ، وقضاء الحقوق ، وإن تزوج امرأتين وزفتا[4] إليه مكانًا واحدًا[5] أقرع بينهما لحق العقد ، وإن أراد سفرًا فأقرع بينهن فخرج السهم لإحدى الجديدتين سافر بها ، ويدخل حق العقد في قسم السفر ، وإذا رجع قضى حق العقد للأخرى ، وقيل لا يقضي ، وإن كان له امرأتان فقسم لإحداهما ثم طلق الأخرى قبل أن يقضي لها أثم ، وإن تزوجها لزمه أن يقضيها حقها ، ومن ملك إماء لم يلزمه أن

---

(١) **الضرة** : امرأة زوجها لأنها تتضرر بها وقيل من المضارة لأنهما يتضاران .

(٢) قوله : **عادت إلى الدور من يوم الرجوع** : يعني من وقته ليلاً كان أو نهارًا .

(٣) **عماد القسم** : مقصودة .

(٤) **الزفاف** : والزفيف حمل العروس إلى زوجها ، يقال : زفّ العروس يزفها بضم الزاي زفًا وزفافًا وأزفها وازدفها بمعنى .

(٥) قوله : **فزفتا إليه مكانًا واحدًا** : كان ينبغي أن يقول زمانًا واحدًا لأن الاعتبار بالزمان سواء اتخذ المكان ام اختلف .

يقسم لهن ، ويستحب أن لا يعضلهن وأن يسوي بينهن ، وإذا ظهر له من المرأة أمارات النشوز وعظها بالكلام ، فإن ظهرت منها النشوز وتكرر هجرها[1] في الفراش دون الكلام ، وضربها ضربًا غير مبرح[2] ، وإن ظهرت ذلك مرة واحدة ففيه قولان : أحدهما يهجرها ولا يضربها ، والثاني يهجرها ويضربها ، وإن منع الزوج حقها أسكنها الحاكم إلى جنب ثقة ينظر إليهما ، ويلزم الزوج الخروج من حقها ، ، وإن ادعى كل واحد منهما على صاحبه الظلم والعدوان أسكنهما الحاكم إلى جنب[3] ثقة ينظر في أمرهما ويمنع الظالم منهما من الظلم ، فإن بلغا إلى الشتم والضرب بعث الحاكم حرين مسلمين عدلين والأولى أن يكونا من أهلهما لينظرا في أمرهما ما فيه المصلحة من الإصلاح ، أو التفريق وهما وكيلان لهما في أحد القولين ، فلا بد من رضاهما فيوكل الزوج حكمًا في الطلاق ، وقبول العوض ، وتوكل المرأة حكمًا في بذل العوض حكمان من جهة الحاكم في القول الآخر ، فيجعل الحاكم إليهما الإصلاح ، والتفريق من غير رضى الزوجين وهو الأصح ، فإن غاب الزوجان ، أو أحدهما لم ينقطع نظرهما على القول الأول ، وينقطع القول الثاني .

﴿ باب الخلع ﴾[4]

يصح الخلع من كل زوج ، بالغ ، عاقل ، ويكره الخلع إلا في حالين: أحدهما أن يخافا أو أحدهما ألا يقيما حدود الله تعالى ، والثاني أن يحلف بالطلاق الثلاث على فعل شيء لابد له منه ، فيخالعها ثم يفعل الأمر المحلوف عليه ثم يتزوجها ، فلا يحنث ، فإن خالعها ولم يفعل المحلوف عليه ، وتزوجها ففيه قولان : أصحهما أنه يتخلص من الحنث ، وإن كان

---

(١) **الهجر** : الترك والإعراض .

(٢) **الضرب المبرّح** : الشاق الشديد الألم .

(٣) **الجنب** : والجانب فناء الشيء .

(٤) ﴿ **الخلع** ﴾ : مفارقة المرأة بعوض مأخوذ من خلع الثوب وغيره قال تعالى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُم وَأَنتُم لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ فإذا فارقها فقد خلعها منه ونزع اللباس وفارق بدنه بدنها يقال : خلعها وخالعها واختلعت نفسها اختلاعًا .

الزوج سفيهًا فخالع صح خلعه ، ولزم دفع المال إلى وليه ، وإن كان عبدًا وجب دفع المال إلى مولاه ، إلا أن يكون مأذونًا له ، ويصح بذل العوض في الخلع من كل زوجة جائزة التصرف في المال ، فإن كانت سفيهة لم يجز خلعها ، وإن كانت أمة فخالعت بإذن السيد ، لزمها المال في كسبها ، أو مما في يدها من مال التجارة ، فإن لم يكن لها كسب ، ولا في يدها مال للتجارة ثبت في ذمتها إلى أن تعتق وإن خالعت بغير إذنه ثبت العوض في ذمتها إلى أن تعتق ، وإن كانت مكاتبة فخالعت بغير إذن السيد فهي كالأمة، وإن خالعت بإذنه فقد قيل هو كهبتها ، وفيها قولان ، وقيل لا يصح قولاً واحدًا ، وليس للأب ، والجد ، ولا لغيرهما من الأولياء أن يخلع امرأة الطفل[1] ، ولا أن يخلع الطفلة بشيء من مالها ، ويصح الخلع من الزوجة، ومع الأجنبي ، ويصح بلفظ الطلاق ، وبلفظالخلع ، فإن كان بلفظ الطلاق فهو طلاق ، وإن كان بلفظ الخلع ، والمفادة ، والفسخ ، فإن نوى به الطلاق فهو طلاق ، وإن لم ينويه الطلاق ففيه ثلاثة أقولا : أحدها أنه طلاق ، والثاني أنه فسخ ، والثالث أنه ليس بشيء ولا يصح الخلع إلا بذكر العوض، فإن قال أنت طالق وعليك ألف ، وقع طلاق رجعي ، ولا شيء عليها ، وإن ضمنت له الألف لم يصح الضمان ، وإن قال أنت طالق على ألف ، وقبلت بانت ، ووجب المال ، ويجوز على الفور ، وعلى التراخي[2]، فإذا قال خالعتك على ألف ، أو أنت طالق على ألف ، أو إن ضمنت لي ألفًا ، وإن أعطيتني ألفًا ، وإذا أعطيتني ألفًا ، فأنت طالق لم يصح حتى يوجد القبول ، أو العطية عقيب الإيجاب ، وله أن يرجع فيه قبل القبول ، وإن قال متى ضمنت لي ألفًا ، أو متى أعطيتني ألفًا ، فأنت طالق

---

(١) **الطفل** : والطفلة الصغيران ما لم يبلغا ، قال الواحدي : قال أبو الهيثم : الصبي يدعي طفلاً من حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم ، قال : والعرب تقول : جارية طفل وجاريتان طفل وجواز طفل وغلام طفل وغلامان طفل وغلمان طفل وغلمان طفل ، قال : ويقال أيضًا : طفل وطفلة وطفلان وطفلتان وأطفال .

(٢) قوله : **ويجوز على الفور وعلى التراخي فإذا قال خالعتك .. إلخ** : معناه يجوز الخلع منجزًا في الحال بحيث يشترط قبوله على الفور ويجوز معلقًا على شرط لا يشترط فيه الفور ثم ذكر أمثلة الأول والثاني فقال : فإذا قال بالفاء في فإذا ويقع في بعض النسخ بالواو وهو خطأ والصواب بالفاء وكذا ضبطناه عن نسخة المصنف فاعتمد ما ذكرته لك فقد غلط فيه كبار .

جاز القبول في أي وقت شاءت ، وليس للزوج أن يرجع في ذلك ، وما جاز أن يكون صداقًا من قليل وكثير ، ودين ، وعين ، ومال ، ومنفعة يجوز أن يكون عوضًا في الخلع ، ومالا يجوز أن يكون صداقًا من حرام ، أو مجهول لا يجوز أن يكون عوضًا في الخلع ، فإذ ذكر مسمى صحيحًا استحقه ، وبانت المرأة ، فإن خالعها على مال ، وشرط فيه الرجعة سقط المال ، وثبتت الرجعة في أصح القولين ، وفيه قول آخر أنه لا يثبت الرجعة ويسقط المسمى ويجب مهر المثل ، وإن ذكر بدلا فاسدًا بانت ، ووجب مهر المثل ، وإن قال أعطيتني عبدًا ــ ولم يصفه ولم يعينه ــ فأنت طالق ، فأعطته عبدًا بانت ، ولكنه لا يملكه الزوج ، بل يرده ، ويرجع بمهر المثل ، وإن أعطته مكاتبًا ، أو مغصوبًا لم تطلق ، وإن خالعها على عبد موصوف في ذمتها فأعطته عبدًا معيبًا بانت، وله أن يرد ، ويطالب بعبد سليم ، وإن قال أعطيتني عبدًا من صفته كذا ، فأنت طالق ، فأعطته على تلك الصفة بانت ، فإن كان معيبًا فله أن يرده ، ويرجع بمهر المثل في أحد القولين ، وبقيمة العبد في الآخر ، وإن قال: إن أعطيتني هذا العبد فأنت طالق ، فأعطته وهي تملكه بانت ، فإن كان معيبًا فله أن يرده ويرجع بالمهر المثل في أحد القولين ، وإلى قيمته في الآخر ، وإن أعطته وهي لا تملكه بانت ، وقيل لا تطلق وليس بشيء ، وإن خالعها على ثوب على أنه هروي[1] فخرج مرويا[2] بانت، وله الخيار بين الرد ، وبين الإمساك ، وإن خرج كتانًا[3] بانت ، ويجب رد الثوب ، ويرجع إلى مهر المثل في أحد القولين ، وإلى قيمته في الآخر ، وقيل هو بالخيار بين الإمساك والرد ، وإن قالت طلقني ثلاثًا على ألف فطلقها طلقة استحق ثلث الألف وإن قالت طلقني طلقة ، فطلقها ثلاثًا استحق الألف ، وإن وكلت المرأة في الخلع لم يخالع الوكيل على أكثر من مهر المثل ، فإن قدرت له العوض ، فزاد عليه وجب مهر المثل في أحد القولين ، ويجب في الثاني أكثر الأمرين من مهر المثل ، أو القدر المأذون

---

(١) **الهروي** : بفتح الهاء والراء منسوب إلى مدينة هراة مدينة معروفة بخرسان .

(٢) **المروي** : بفتح الميم وإسكان الراء منسوب إلي مرو مدينة معروفة بخراسان وينسب إليها إيضًا مروزي والهروي والمروي نوعان من القطن .

(٣) **الكَتان** : بفتح الكاف .

فيه، وإن خالع على عوض فاسد وجب مهر المثل ، وإن وكل الزوج في الخلع ، فنقص عن مهر المثل ، وجب مهر المثل في أحد القولين ، وفي القول الثاني الزوج بالخيار بين أن يقر الخلع على ما عقد ، وبين أن يترك العوض ، ويكون الطلاق رجعيًا ، وإن قدر البدل ، فخالع بأقل منه ، أو على عوض فاسد ، لم يقع الطلاق ، وإذا خالع في مرضه اعتبر ذلك من رأس المال حابى أو لم يحاب ، فإن خالعت في مرضها بمهر المثل اعتبر من رأس المال فإن زادت على مهر المثل اعتبرت الزيادة من الثلاث ، وإن اختلف الزوجان في الخلع ، فادعاه الزوج وأنكرت المرأة بانت، والقول في العوض قولها ، فإن قال خالعتك على ألف ، فقالت خالعت غيري بانت ، والقول في العوض قولها ، وإن قال خالعتك على ألف ، فقالت على ألف ضمنها زيد لزمها الألف ، فإن قالت خالعتني على ألف في ذمة زيد بانت ، وتحالفا في العوض ، وقيل يلزمها مهر المثل ، وليس بشيء ، وإن اختلفا في قدر العوض أو في عينه أو تعجيله أو تأجيله[1]، وفي عدد الطلاق الذي وقع به الخلع تحالفا ، ووجب مهر المثل ، وإن قال طلقتك بعوض ، فقالت طلقني بعد مضي الخيار بانت ، والقول قولها في العوض[2] .

﴿ باب الطلاق ﴾[3]

يصح الطلاق من كل زوج بالغ ، عاقل ، مختار ، فأما غير الزوج فلا يصح طلاقه وكذلك الصبي لا يصح طلاقه ، ومن زال عقله بسبب يعذر فيه، كالمجنون ، والنائم ، والمبرسم ، لا يصح طلاقه ، ومن زال عقله

---

(١) قوله: **وإن اختلفا في قدر العوض أو عينه أو تعجيله أو تأجيله** : الاختلاف في تعجيله هل هو معجل أم مؤجل والاختلاف في تأجيله أن يتفقا على الأجل ويختلفا هل هو شهران شهران مثلاً.

(٢) قوله : **وإن قال : طلقتك بعوض ، فقالت : طلقتني بعد مضي الخيار بانت والقول قولها في العوض** : معناه أنها قالت : طلقتني على ألف مثلاً ثم طلقها ، فقال : طلقتك متصلاً فلي عليك الألف فقالت : قد طلقتني بعد مضي زمن الخيار فيكون طلاقًا مستأنفًا منك لا جوابًا لسؤالي، وزمن الخيار هو الزمن الذي كل واحد منهما مخير فيه إن شاء أتم العقد وإن شاء رجع عنه .

(٣) ﴿ **باب الطلاق إلى الأيمان** ﴾ : الطلاق مشتق من : الإطلاق وهو الإرسال والترك ومنه قولهم: طلقت البلاد : أي تركتها ، ويقال : طلقت المرأة بفتح اللام وضمها والفتح أفصح تطلق بالضم فيهما .

بسبب لا يعذر فيه كالسكران ، ومن شرب ما يزيل عقله لغير حاجة ، وقع طلاقه ، وقيل فيه قولان : أشهرهما أنه يقع طلاقه ، وإن أكره بغير حق بالتهديد بالقتل[1] أو القطع أو الضرب المبرح لا يقع طلاقه وإن أكره بضرب قليل ، أو شتم ، وهو من ذوي الأقدار ، فالمذهب أنه لا يقع طلاقه ، وقيل يقع ، ويملك الحر ثلاث تطليقات ، ويملك العبد تطليقتين ، وله أن يطلق بنفسه ، وله أن يوكل ، فإن وكل امرأة في طلاق زوجته ، فقد قيل يصح ، وقيل لا يصح ، وللوكيل أن يطلق متى شاء إلى أن يعزله ، وإن قال لامرأته طلقي نفسك ، فقالت في الحال طلقت نفسي طلقت ، فإن أخرت ثم طلقت لم يقع إلا أن يقول طلقي متى شئت ، ويكره أن يطلق الرجل امرأته من غير حاجة ، فإن أراد الطلاق ، فالأفضل أن لا يطلق أكثر من طلقة ، وإن أراد الثلاث ، فالأفضل أن يفرقها ، فيطلق في كل طهر طلقة ، فإن جمعها في طهر واحد جاز ، ويقع الطلاق على ثلاثة أوجه : طلاق السنة ، وهو أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه ، وطلاق البدعة وهو أن يطلقها في الحيض من غير عوض ، أو في طهر جامعها فيه من غير عوض ، وطلاق لا سنة فيه ولا بدعة ، وهو طلاق الصغيرة ، والآيسة والتي استبان حملها ، وغير المدخول بها ، فإن كانت حاملاً فحاضت على الحمل ، فطلقها في الحيض فالمذهب أنه ليس ببدعة ، وقيل هو بدعة ، ولا إثم فيما ذكرناه إلا في طلاق البدعة ، ومن طلق للبدعة استحب له أن يراجعها ، ويقع الطلاق بالصريح ، والكناية[2] ، فالصريح : الطلاق ، والفراق ، والسراح[3] ، فإذا قال أنت طالق ، أو مطلقة ، أو طلقتك ، أو فارقتك ، أو أنت مفارقة ، أو سرحتك ، أو أنت مسرحة طلقت ، وإن لم ينو ، فإن ادعى أنه أراد طلاقًا من وثاق[4] ، أو فواقًا بالقلب ، أو تسريحًا من السيد لم يقبل في الحكم ، ودين فيما بينه وبين الله عز وجل ، والكنايات : كقوله أنت خلية[5] ،

---

(١) قوله : **وإن أكره بغير حق بالتهديد بالقتل** : هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف : « بالتهديد » ويقع في كثير من النسخ أو أكثرها كالتهديد بالكاف والأول أصوب .

(٢) **الصريح والكناية** : سبق بيانهما في العتق .

(٣) **السراح** : بفتح السين : الإرسال .

(٤) **الوثاق** : بفتح الواو وكسرها .

(٥) **الخلية** : فعيلة بمعنى فاعلة أي : خالية من الزوج وهو خال منها .

وبرية[1]، وبتة[2]، وبتلة[3]، وبائن[4]، وحرام[5]، وأنت كالميتة[6]، واعتدي، واستبري، وتقنعي، واستتري[7]، وتجرعي[8]، وأبعدي، وأعزبي[9]، واذهبي، والحقي بأهلك، وحبلك على غاربك[10]، وأنت واحدة[11] وما أشبه ذلك، فإن نوى بها الطلاق، وقع، وإن لم ينو لم يقع، وإن قال اختاري فهو كناية تفتقر إلى القبول في المجلس على المنصوص، وقيل تفتقر إلى القبول في الحال، فإن قالت: اخترت، ونويا الطلاق وقع وإن لم ينويا أو أحدهما لم يقع، وإن رجع فيه قبل القبول صح الرجوع، وقيل: لا يصح، وإن قال لها ما اخترت فقالت: اخترت، فالقول قوله، وإن قال: ما نويت، فقالت: نويت، فالقول قولها، وقيل القول قوله، والأول أصح، وإن قال لها طلقي نفسك، فقالت اخترت، ونوت وقع، وقيل: لا يقع حتى تأتي بالصريح، وإن قال أنت طالق فقد قيل هو صري، وقيل هو كناية، وإن قال أنا منك طالق، أو فوض إليها، فقالت أنت طالق، فهو كناية لا يقع إلا بالنية، وإن قال كلي واشربي فقد قيل هو كناية، وقيل ليس بشيء، فأما إذا قال اقعدي، وبارك الله عليك، وما أشبه ذلك فليس بشيء نوى أو لم ينو، وإن قال أنت عليَّ كظهر أمي ونوى الطلاق لم يقع الطلاق، وإن قال له رجل أطَلَّقْتَ امرأتك فقال: نعم طلقت، وإن قال ألك زوجة فقال: لا، لم يكن شيئًا وإن كتب بالطلاق ونوى ففيه قولان: أصحهما أنه يقع، وإن قال لها شعرك طالق، أو يدك طالق، أو بعضك طالق طلقت، وإن قال ريقك، أو دمك طالق لم تطلق[12].

---

(١) **البرية** : من البراءة أي برئت من الزوج .

(٢) **البتة** : من البت وهو القطع أي : قطعت الوصلة بيننا .

(٣) **البتلة** : من التبتل وهو الانقطاع أي منقطعة عني .

(٤) **البائن** : من البين وهو الفراق وهذه اللغة الفصيحة بائن كطالق وحائض لأنه مختص بالأنثى في لغة قليلة يجوز بائنة وطالقة وحائضة وحاملة وقد سبق بيانه .

(٥) قوله : **وأنت حرام** : أي حرام عليّ ممنوعه مني للفرقة .

(٦) قوله : **وأنت كالميتة** : أي ممنوعه مني .

(٧) قوله : **وتقنعي واستتري** : معناه لأنك طالق محرمة عليّ .

(٨) قوله : **تجرعي** : أي كأس الفراق ومرارته .

(٩) قوله : **وأعزبي** : هو بعين مهملة وزاي ومعناه : اذهبي وتباعدي مني ، ووقع في غير التنبيه: واغربي بالغين المعجمة والراء وهو صحيح أيضًا ومعناه : صيري غريبة مني أجنبية .

(١٠) قوله : **وحبلك على غاربك** : سبق بيانه في العتق .

(١١) قوله : **وأنت واحدة** : هو برفع واحدة : أي متوحدة بلا زوج وقيل ذات تطليقة واحدة .

(١٢) قوله: **وإن قال: ريقك طالق أو دمعك طالق لم تطلق** : هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف «دمعك» ويقع في كثير من النسخ أو أكثرها : « دمك » والأول أصوب .

﴿ باب عدد الطلاق ، والإستثناء ﴾[1]

إذا خاطبها بلفظ من ألفاظ الطلاق ونوى به طلقتين أو ثلاثًا وقع ، إلا قوله أنت واحدة ، فإنه لا يقع به أكثر من طلقة ، وقيل يقع به ما نوى ، وإن قال : أنت طالق واحدة في اثنتين ، ونوى طلقة مقرونة بطلقتين طلقت ثلاثًا ، وإن لم ينو شيئا وهو لا يعرف الحساب وقعت طلقة ، وإن نوى موجبها[2] عند أهل الحساب لم يقع إلا طلقة ، وقيل يقع طلقتان ، وإن كان يعرف الحساب ونوى موجبها في الحساب وقعت طلقتان ، وإن لم تكن له نية وقعت طلقة على ظاهر النص ، وقيل يقع طلقتان ، وإن قال أنت طالق طلقة معها طلقة طلقت طلقتين ، وإن قال للمدخول بها أنت طالق طلقة قبلها طلقة وبعدها طلقة طلقت ثلاثًا ، وإن قال أنت طالق طلقة قبلها طلقة وادعى أنه أراد قبلها طلقة في نكاح آخر أو من زوج آخر ، فإن كان ذلك قبل منه ، وإن لم يكن ذلك لم يقبل ، وإن قال أنت طالق هكذا وأشار بأصابعه الثلاثة وقع الثلاث ، وإن قال أردت بعدد الأصبعين المقبوضين قبل ، وإن قال أنت طالق من واحدة إلى الثلاث طلقت طلقتين ، وإن قال لغير المدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقعت طلقة ، وإن قال ذلك للمدخول بها فإن نوى العدد وقع ، وإن نوى التأكيد لم يقع إلا طلقة ، وإن لم ينو شيئا ففيه قولان : أصحهما أنه يقع بكل لفظة طلقة ، والثاني لا يقع إلا طلقة واحدة وإن أتى بثلاثة ألفاظ مثل أن قال أنت طالق ، وطالق ، فطالق وقع بكل لفظة طلقة ، وإن قال أنت طالق نصف تطليقة ، أو نصفي طلقة وقعت طلقة ، وإن قال أنت طالق ثلاثة أنصاف طلقة ، فقد قيل يقع طلقة ، وقيل يقع طلقتان ، وإن قال نصفي طلقتين طلقت طلقتين ، وإن قال نصف طلقتين، فقد قيل طلقة ، وقيل طلقتين ، وإن قال نصف طلقة ، ثلث طلقة، سدس طلقة ، وقعت طلقة ، وإن قال نصف طلقة ، وثلث طلقة ، وسدس طلقة طلقت ثلاثًا ، وإن قال لأربع نسوة أوقعت بينكن طلقة ، أو طلقتين ، أو ثالثا ، أو أربعا وقعت على كل واحدة طلقة ، وإن قال أوقعت بينكن

---

(١) الاستثناء : إخراج بعض الجملة بلفظ إلا أو أخواتها مأخوذ من ثنيت أي عطفت .
(٢) قوله موجبها : بفتح الجيم : أي مقتضاها .

خمس تطليقات وقعت على كل واحدة طلقتان ، وإن قال أنت طالق ملء الدنيا[1] ، أو أطول الطلاق ، أو أعرضه طلقت طلقة إلا أن يريد به ثلاثًا ، وإن قال أنت طالق كل الطلاق ، أو أكثر الطلاق طلقت ثلاثًا ، وإن قال أنت طالق أولاً لم يقع شيء ، وإن قال أنت طالق طلقة لا تقع عليك طلقت طلقة ، وإن قال أنت طالق ثلاثًا إلا ثلاثًا وقع الثلاث ، وإن قال أنت طالق ثلاث إلا نصف طلقة وقع الثلاث ، وإن قال : أنت طالق وطالق وطالق إلا طلقة طلقت ثلاثًا على المنصوص ، وإن قال أنت طالق ثلاثًا إلا طلقتين وقعت طلقة ، وإن قال أنت طالق ثلاثا إلا طلقتين ، إلا طلقة ، طلقت طلقتين ، وإن قال أنت طالق خمسًا إلا ثلاث فقد قيل تطلق ثلاثًا ، وقيل طلقتين ، وإن قال : أنت طالق ثلاثًا إلا ثلاثًا ، إلا اثنتين ، فقد قيل يقع ثلاثا ، وقيل طلقتان ، وقيل طلقة ، وإن قال أنت طالق ثلاثا إلا أن يشاء أبوك واحدة فقال أبوها شئت واحدة لم تطلق ، وإن قال أنت طالق إن شاء الله تعالى ، أو أنت طالق إن لم يشأ الله لم يقع ، وإن قال أنت طالق إلا أن يشاء الله ، فالمذهب أنه يقع ، وقيل لا يقع ، وإن قال أنت طالق إن شاء زيد ، فمات زيد ، أو جن لم تطلق ، وإن خرس[2] فأشار لم تطلق، وعندي أنه يقع في الأخرس ، وإن قال أنت طالق ثلاثا واستثنى بعضها بالنية لم يقبل في الحكم ، وإن قال نسائي طوالق ، واستثنى بعضهن بالنية لم يقبل في الحكم ، وقيل يقبل في النساء وليس بشيء .

﴿ باب الشرط في الطلاق ﴾

من صح منه الطلاق صح أن يعلق الطلاق على شرط ، ومن لم تصح منه الطلاق لم يصح أن يعلق الطلاق على شرط ، وإذا علق الطلاق على شرط وقع عند وجود الشرط ، وإن قال لامرأته ولها سنة ، وبدعة في

---

(١) الدنيا : بضم الدال على المشهور . وحكى ابن قتيبة في أدب الكاتب كسرها وجمعها دنا ككبرى وكبر وهي من دنوت لدنوها وسبقها الدار الآخرة وينسب إليها دنيوي ودني . وقال الجوهري ودنياوي وفي حقيقة الدنيا قولان للمتكلمين : أحدهما أنها الهواء والجو . والثاني كل المخلوقات من الجواهر والأعراض الموجودة قبل الدار الآخرة وهو الأظهر .

(٢) قوله وإن خرس : هو بفتح الخاء ، وكسرالراء .

الطلاق أنت طالق للسنة طلقت في حال السنة، وإن قال أنت طالق للبدعة، أو طلاق لحرج[1] طلقت في حال البدعة ، وإن قال أنت طالق أحسن الطلاق، وأعدله ، وأتمه طلقت للسنة إلا أن ينوي ما فيه تغليظ عليه ، وإن قال أنت طالق أسمج الطلاق[2] ، وأقبحه طلقت للبدعة إلا أن ينوي ما فيه تغليظ عليه ، وإن قال أنت طالق ثلاثا بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة ، طلقت طلقتين في الحال ، فإذا حصلت في الحال الأخرى وقعت الثالثة ، فإن ادعى أنه أراد طلقة في الحال ، وطلقتين في الثاني ، فالمذهب أنه يقبل، وقيل لا يقبل في الحكم ، وإن قال أنت طالق في كل قرء[3] طلقة طلقت في كل طهر ، فإن كانت حاملا لم تطلق في حال الحمل أكثر من طلقة حاضت على الحمل ، أو لم تحض ، وإن قال إن حضت فأنت طالق طلقت برؤية الدم ، وإن قال إن حضت حيضة فأنت طالق لم تطلق حتى تحيض ، وتطهر، فإن قالت حضت فكذبها ، فالقول قولها من يمينها ، وإن قال إن حضت فضرتك طالق ، فقالت حضت فكذبها ، فالقول قوله ، ولم تطلق الضرة ، وإن قال لامرأتين إن حضتما ، فأنتما طالقتان لم تطلق واحدة منهما حتى تحيضا ، فإن قالتا حضنا ، فصدقهما طلقتا و وإن كذبهما لم تطلق واحدة منهما ، وإن صدق إحداهما وكذب الأخرى طلقت المكذبة ، ولم تطلق المصدقة ، وإن قال إن حضتما حيضة فأنتما طالقتان لم يتعلق بهما طلاق ، وقيل إذا حاضتا طلقتا ، وإن قال لأربع نسوة أيتكن حاضت فصواحباتها طوالق[4] فقلن حضنا ، فإن صدقهن طلقت كل واحدة منهن

---

(١) الحرج : بفتح الحاد والراء : الإثم .

(٢) قوله أسمج الطلاق : بالجيم :أي أقبحه والسمج القبح وقال الجوهري : سمج بضم الميم سماجة قبح فهو سمج كضخم فهو ضخم وسمج أيضًا كخش فهو خشن ، وسميج كقبح فهو قبيح . وقوم سماج كضخام ، واستسمجه : عده سمجًا .

(٣) القرء : بفتح القاف وضمها والجمهور على الفتح وجمع القلة قراء وأقرؤ والكثرة قروء وهو مشترك يطلق على الطهر ، والحيض وتسميه أهل اللغة من الأضداد كما أسلفناه هذا معناه في اللغة ، وأختلف الفقهاء في المراد به في آية العدة فمذهبنا ومذهب طائفة أنه الطهر وطائفة أنه الحيض .

(٤) قوله فصواحباتها طوالق : هو بالألف والتاء وهي لغة والجيد صواحبها بحذفها كضاربة وضوارب .

ثلاثا ، وإن كـذبهـن لم تطلق واحـدة منهن ، وإن صـــدق واحـدة طلقت المكذبات طلقـة طلقـة ، ولم تطلق المصـدقـة ، وإن صـدق إثنتين طلق كل واحـدة من الكذبتين طلقـتين ، وطلقت كل واحـدة من المصدقين طلقـة وإن كذب واحدة طلقت المكذبة ثلاثًا وطلقت كل واحدة من المصدقات طلقتين ، وإن قال إنت كنت حائلا فأنت طالق ، ولم يكن اسـتبرأها قبل ذلك ، حرم وطؤها حتى يستبرئها بثلاثة أقراء ، وقيل بطهر ، وقيل بحيضة ، فإذا بان أنها حائل وقع طلقـة ، واحتسب ما مـضى من الأقراء من العدة ، فـإن بان أنها كانت حاملا حل وطؤها ، وإن كان اسـتبرأها حل وطؤها في الحال ، وقيل لا يحل حتى يستـأنف الاستبراء ، وإن قال إن كنت حـاملا ، فأنت طالق ، حرم وطؤها حـتى يستبرئهـا ، وقيل يكره ، وإ قال إن كان في جـوفك ذكر فأنت طالق طلقة ، وإن كان أنثى فأنت طالق طلقتين ، فولدت ذكر ، وأنثى طلقت ثلاثًا ، وإن قال : إن كان ما في جـوفك ذكرا ، فأنت طالق طلقة ، وإن كان أنثى فأنت طالق طلقتـين ، فولدت ذكرا وأنثى لم تطلق ، وإن قال طلقتك ، فـأنت طالق ، ثم قال لها أنت طالق ، وهي مدخـول بها طلقت طلقـتين ، وإن كانت غـير مـدخول بهـا طلقت طلقة ، وإن قـال إن دخلت الدار، فـأنت طالق، ثم قـال إذا طلقـتك ، فـأنت طالق ، فـدخلت الدار وقعـت طلقة ، وإن قـال إذا وقع عليك طلاقي ، فأنت طالق ، ثـم قال إن دخلت الدار فأنت طـالق ، فدخلت الدار وقعت طلقـتان ، وإن قـال كلما طلقتك ، فـأنت طالق، ثم قال أنت طالق ، وقع طلقتان ، وإن قـال كلما وقع عليك طلاقي فـأنت طالق ، ثم قـال لهـا أنت طالق ، طلقت ثلاثا ، وإن قال لأربع نسوة أيتكن وقع عليها طلاقي ، فصواحباتها طوالق ، ثم قال لإحداهن أنت طالق طلقن ثلاثا ثلاثا ، وإن قال إذا حلفت[1] بطلاقك فأنت طالق ، ثم قال لها إن خرجت من الدار ، أو لم تخرجي ، أو أن لم يكن هذا كما قلت ، فأنت طالق طلقت ، وإن قال إذا طلعت الشمس ، أو جاء الحاج فأنت طالق لم تطلق ، وإن كـان له عبيد ونساء ، فـقال كلما طلقت

---

(١) الحلف : واليمين : منع أو حث أو تصـديق ، فالمنع : إن خـرجت ، والحث إن لم تخرجي والتصديق إن لم يكن هذا كما قلت ، وإذا قـال إذا جاء الحاج أوطلعت الشمس فليس بحلف لأنه ليس بمنع ولا حث ولاتصديق .

امرأة فعبد حر ، وإن طلقت امرأتين فعبدان حران ، وإن طلقت ثلاثا ، فثلاثة أعبد أحرار ، وإن طلقت أربعا فأربعة أعبد أحرار ، فطلق أربع نسوة عتق خمسة عشر عبداً على المذهب ، وقيل عشرة وقيل سبعة عشر ، وإن قال متى وقع عليك طلاقي فأنت طالق قبله ثلاثا ثم قال لها أنت طالق لم تطلق وقيل تطلق طلقة ، وقيل تطلق ثلاثا ، وإن قال أي وقت لم أطلقك فأنت طالق فمضى زمان يمكنه أن يطلق ، فلم يطلق طلقت ، وإن قال إن لم أطلقك ، فأنت طالق ، فالمنصوص أنها لا تطلق إلا في آخر العمر ، وإن قال إذا لم أطلقك فأنت طالق ، فالمنصوص أنه إذا مضى زمان يمكنه أن يطلق، فلم يطلق طلقت ، وقيل فيهما قولان ، وإن قال أنت طالق إلى أشهر لم تطلق إلا بعد شهر ، فإن قال أنت طالق في شهر رمضان طلقت في أول جزء منه ، وإن قال أردت به في الجزء الأخير لم يقبل في الحكم ، وإن قال أنت طالق في أول آخر رمضان ، فقد قيل في أول ليلة السادس عشر[1] ، وقيل في أول اليوم الأخير من الشهر ، وإن قال إذا مضت سنة فأنت طالق اعتبرت سنة بالأهلة ، فإن كان العقد في أثناء الشهر اعتبر شهر بالعدد ، واعتبر الباقي بالأهلة ، وإن قال أنت طالق اليوم إذا جاء غد لم تطلق ، وإن قال أنت طالق قبل موتي ، أو قبل قدوم زيد بشهر فمات أو قدم زيد بعد شهر طلقت قبل ذلك بشهر ، وإن قال أنت طالق أمس[2]

---

(١) السادس عشر : والثالث عشر وسائر ما بين العشر والعشرين مبني على الفتح ، في كل الأحوال سواء ثبت الألف واللام أم حذفتا .

(٢) أمس : مبين على الكسر على المشهور .قال الجوهري : أمس اسم حرك آخره لالتقاء الساكنين واختلفت العرب فيه فأكثرهم يبنيه على الكسر معرفة ومنهم من يعربه معرفة ، وكلهم يعربه إذا دخله الإلف واللام أو صار نكرة ، أو أضيف تقول مضى الأمس المبارك وكل غد صائر أمسًا ومضى أمسنا ، قال وقال سيبويه : جاء في ضرورة الشعر مذ أمس بالفتح . قال: قال: ولايصغر أمس كما لا يصغر غد والبارحة وكيف وأين ومتى وما وعند وأسماء الشهور والأسبوع غير الجمعة وقال الأزهري : قال الفراء : ومن العرب من يكسر الأمس مع الألف واللام .وقال ابن خروف : للعرب في أمس لغات : -

أهل الحجاز يبنونه على الكسر في كل حال ولا علة لبنائه إلا التخفيف تشبيهًا بالأصوات كفاق لصوت العزاب .

وبنو تميم يبنونه على الكسر في الجر والنصب ويعربونه في الرفع بلا صرف ومنهمن يعربه بكل حال ولا يصرفه وعليه قوله : مذ أمسًا .

طلقت في الحال ، وقيل فيه قول آخر أنه لا يقع ، وإن قال إن طرت ، أو صعدت السماء فأنت طالق لم تطلق ، وقيل فيه قول آخر أنها تطلق ، وإن قال إن رأيت الهلال فأنت طالق ، فرآه غيرها طلقت، وإن رأته بالنهار لم تطلق ، وإن كتب الطلاق ونوى وكتب إذا جاءك كتابي فأنت طالق ، فجاءها وقد امحي موضع الطلاق[1] لم يقع الطلاق ، وإن أمحي غير موضع الطلاق ، وبقي موضع الطلاق ، فقد قيل يقع ، وقيل إن كان كتب إن أتاك كتابي وقع ، وإن كتب وإن أتاك كتابي هذا لم يقع ، وإن قال إن ضربت فلانا فأنت طالق فضربه ، وهو ميت لم تطلق ، وإن قال إن قدم فلان فأنت طالق فقدم به ميتًا لم تطلق ، وإن حمل مكرها لم تطلق ، وإن أكره حتى قدم ففيه قولان ، وإن قال إن خرجت إلا بإذني فأنت طالق ، فأذن لها وهي لا تعلم فخرجت لم تطلق ، وإن أذن لها مرة فخرجت بالإذن، ثم خرجت بغير الإذن لم تطلق ، وإن قال لها كلما خرجت الإ بإذني فأنت طالق فأي مرة خرجت بغير الإذن طلقت ، وإن قال إن خالفت أمري فأنت طالق ثم قال لا تخرجي ، فخرجت لم تطلق ، وإن قال إن بدأتك بالكلام فأنت طالق فقالت ، وإن بدأتك بالكلام فعبدي حر ، فكلمها لم تطلق المرأة ولم يعتق العبد ، وإن قال لها وهي في ماء جار إن خرجت من هذا الماء فأنت طالق ، وإن أقمت فيه فأنت طالق ، لم تطلق خرجت أو أقامت ، وإن قال إن شئت فأنت طالق ، فقال في الحال شئت طلقت ، وإن أخرت لم تطلق، وقيل إذا وجد في المجلس طلقت ، وإن قالت إن شئت لم تطلق ، وإن قال من بشرني[2] بكذا فهي طالق ، فأخبرته امرته بذلك ، وهي كاذبة لم تطلق، وإن قال من أخبرني بقدوم فلان فهي طالق ، فأخبرته وهي كاذبة ، طلقت ،

---

(١) قوله **أمحي موضع الطلاق** : هذه اللغة الفصيحة .قال الجوهري : يقال محا لوحة يمحوه محو أو يمحيه محيًا ويمحاه فهو ممحود وممحي وأمحى وأمتحى لغة فيه ضعيفة .

(٢) **البشارة** : بكسر الباء وضمها ، وهي الخبر الذي يغير البشرة سروراً أو حزنًا لكنها عن الإطلاق للخير فإن أريد الشر قيدت .قال تعالى في الأول : ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ وفي الثاني : ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ويقال بشرت الرجل تبشيراً وبشرته أبشره بضم الشين بشرًا وبشورًا وإبشارًا ثلاث لغات حكاهن الجوهري ، ويقول أبر بخير بقطع الألف ومنه قوله تعالى :﴿ وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ﴾ وبشرت بكذا بكسر الشين أبشر بفتحها أي استبشرت وتباشرت وأبشر بعضهم بعضًا والتباشير البشرى وتباشير كل شيء أوائله والبشير المبشر .

وإن قال إن كلمت فلانا فأنت طالق ، فكلمه مجنونا ، أو نائما ، لم تطلق، وإن كلمه بحيث يسمع إلا أنه تشاغل بشيء فلم يسمع طلقت ، وإن كلمه أصم فلم يسمع للصمم فقد قيل تطلق ، وقيل لا تطلق ، وإن قال إن كلمت رجلا فأنت طالق ، وإن كلمت طويلا فأنت طالق ، وإن كلمت فقيها فأنت طالق ، فكلمت رجلا فقيها طويلا طلقت ثلاثا ، وإن قال أنت طالق أن دخلت الدار بفتح الألف ، وهو يعرف النحو طلقت في الحال ، فإن قال أنت طالق لرضاء فلان طلقت في الحال ، وإن قال أردت إن رضي فلان قبل منه ، وقيل لا يقبل ، وإن قال أنت طالق ، وقال أردت إن دخلت الدار ، لم يقبل في الحكم ، ودين فيما بينه وبين الله[1] عز وجل ، وإن قال أنت طالق ، إن دخلت الدار ، ثم قال أردت في الحال قبل منه ، وإن قال إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق ، ثم قال عجلت لك ذلك لم يتعجل ، وإن قال إن دخلت الدار ، فأنت طالق ثم بانت نه ثم تزوجها فدخلت الدار ففيه ثلاثة أقولا : أحدها : تطلق ، والثاني : لا تطلق ، والثالث : إن عادت بعد الثلاث لم تطلق ، وإن عادت قبله طلقت ، والأول أصح .

﴿ باب الشك في الطلاق وطلاق المريض ﴾

إذا شك هل طلق أم لا لم تطلق ، والورع أن يراجع ، وإن شك هل طلق طلقة أو أكثر لزمه والورع إن كان عادته أن يطلق ثلاثًا أن يبتدئ إيقاع الطلاق الثلاث ، وإن طلق إحدى المرأتين بعينها ، ثم أشكلت وقف على وطئها حتى يتذكر ، فإن قال هذه بل هذه طلقتا ، وإن وطئ إحداهما لم يتعين الطلاق في الأخرى ، وإذا عين وجبت العدة من حين الطلاق ، والنفقة عليه إلى أن يعين ، وإن طلق إحداهما لا بعينها لزمه أن يعين ، فإن قال هذه لا بل هذه طلقت الأولة دون الثانية ، فإن وطيء إحداهما تعين الطلاق في الأخرى على ظاهر المذهب ، وقيل لا يتعين ، فإذا عين وجبت العدة من حين الطلاق ، وقيل من حين التعيين ، والأول أصح ، والنفقة

---

(١) قوله ودين فيما بينه وبين الله : قال أهل اللغة : يقال دينته تدينا وكلته إلى دينه .

عليه إلى أن يعين ، فإن ماتت المرأتان قبل التعيين وقف من مال كل واحدة نصيب الزوج، وإن مات الزوج وقف لهما من ماله نصيب زوجه ، فإن قال الوارث أنا أعرف الزوجة فهل يرجع إليه فيه قولان وقيل يرجع في الطلاق المعين ، ولا يرجع في المبهم فإن ماتت إحداهما ، ثم مات الزوج ، ثم ماتت الأخرى رجع إلى إلى وارث الزوج ، فإن قال الأولة مطلقة ، والثانية زوجة قبل منه ، وإن قال الأولة زوجة ، والثانية مطلقة ، فهل يقبل ، فيه قولان ، وإن قلنا لا يرجع وقف الميراث حتى يصطلحا عليه ، وإن قال لزوجته وأجنبية إحداكما طالق رجع إليه ، فإن قال أردت الأجنبية قبل قوله، وإن كان له زوجة اسمها زينب ، فقال زينب طالق ، ثم قال أردت أجنبية اسمها زينب لم يقبل في الحكم ، ويدين فيما بينه وبين الله تعالى ، فإن قال يا زينب فأجابته عمرة ، فقال أنت طالق ، وقال ظننتها زينب[1] طلقت عمرة، ولا تطلق زينب ، وإن قال إن كان هذا الطائر غرابًا فأنت طالق فطار ولم يعرف لم تطلق امرأته ، وإن قال إن كان غرابًا فأنت طلق ، وإن لم يكن غرابًا فعبدي حر ، وقف عن التصرف فيهما حتى يعلم ، فإن لم يعلم حتى مات فقد قيل يقوم الوارث مقامه ، وقيل لا يقوم ، وقو الأصح ، ويقرع بين العبد والزوجة ، فإن خرج السهم على العبد عتق ، وإن خرج السهم على الزوجة لم تطلق ، ولكن يملك التصرف في العبد ، وقيل لا يملك ، وإن طلق امرأته ثلاثا في المرض ومات لم ترثه في أصح القولين ، وترثه في الآخر ، وإلى متى ترث ؟ فيه ثلاثة أقوال : أحدها أنها ترث أيّ وقت مات ، والثاني إن مات قبل أن تنقضي العدة ، ورثت ، وإن مات بعده لم ترث ، والثالث إن مات قبل أن تتزوج ورثته، وإن تزوجت لم ترثه، وإن سألته الطلاق الثلاث، فقد قيل لا ترث، وقيل قولان، وإن علق طلاقها على صفة تفوت بالموت بأن قال: إن لم أتزوج عليك فأنت طالق ثلاثا فمات، فهل ترثه على قولين، فإن علق طلاقها على صفة لابد لها منه، كالصوم، والصلاة، فهي على قولين، و لاعنها في القذف لم ترث، وإن قال إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق، فوجدت الصفة، وهو مريض لم ترث .

---

(١) قوله ظننتها زينب : بنصب زينب وإنما ذكرت هذا وإن كان ظاهراً لأني رأيت من الكبار من يغفل فيرفعه .

﴿ باب الرجعة ﴾[1]

إذا طلق الحر امرأته طلقة أو طلقتين ، أو طلق العبد طلقة بعد الدخول بغير عوض ، فله أن يراجعها وهل له أن يخالعها فيه قولان : أصحهما أن له ذلك ، وإن مات أحدهما ورثه الآخر ولا يحل له وطؤها ، والإستمتاع بها، قبل أن يراجعها ، فإن وطئها ولم يراجعها فعليه المهر ، وإن وطئها ثم راجعها لزمه المهر على ظاهر النص ، وقيل فيه قول مخرج أنه لا يلزمه ، وإن كان الطلاق قبل الدخول أو بعد الدخول بعوض فلا رجعة ، وإن اختلفا، فقال فقد أصبتك فلي الرجعة ، وأنكرت المرأة ، فالقول قولها ، ولا تصح الرجعة إلا بالقول ، وهو أن يقول راجعتها ، و ارتجعتها ، أو رددتها ، فإن قال أمسكتها فقد قيل يصح ، وقيل لا يصح ، وإن قال تزوجتها ، أو نكحتها ، فقد قيل لا يصح وقيل يصح ، والأول أظهر ، ولا يصح تعليق الرجعة على شرط ، ولا تصح في حال الردة ، فإن اختلفا ، فقال راجعتك قبل انقضاء العدة ، وقالت بل انقضت عدتي ، ثم راجعتني، فإن كانت المرأة سبقت بدعوى انقضاء العدة ، ثم قال الرجل : كنت راجعتك ، فالقول قولها ، وإن سبق الرجل بدعوى الرجعة ثم ادعت انقضاء العدة فالقول قوله ، وإن ادعيا معا فالمذهب أن القول قول المرأة ، وقيل يقرع بينهما ، وإن طلق الحر امرأته دون الثلاث ، أو العبد امرأته طلقة ثم رجعت إليه برجعة ، بأو بنكاح عادت بما بقي من عدد الطلاق ، وإن طلق الحر امرأته ثلاثًا ، أو طلق العبد امرأته طلقتين حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ، ويطأها في الفرج ، وأدناه أن تغيب الحشفة في الفرج[2] ، فإن كان مجبوبًا وبقي من الذكر قدر الحشفة أحلها ، وإن وطئها رجل بشبهة أو كانت أمة فوطئها المولى لم تحل ، وإن وطئها زوج في نكاح فاسد ففيه قولان: أصحهما أنها لا تحل، وإن كانت أمة فملكها الزوج قبل أن تنكح زوجًا غيره لم يحل له وطؤها بملك اليمين، وقيل يحل، والأول أصح، فإن طلقها ثلاثا وغاب عنها فادعت أنها تزوجت بزوج أحلها له، وإن لم يقع في قلبه صدقها كره له أن يتزوجها .

---

(١) الرجعة : بفتح الراء وكسرها ورجح الجمهور الفتح والأزهري الكسر .

(٢) قوله تغيب الحشفة في الفرج : يعني القبل .

﴿ باب الإيلاء ﴾[1]

كل زوج صح طلاقه وهو قاد على الوطء صح إيلاؤه ، وإن كان غير قادر ، لمرض صح إيلاؤه ، وإن كان لشلل[2] ، أو لجب ففيه قولان : أحدهما يصح إيلاؤه ، والثاني لا يصح ، والإيلاء هو أن يحلف بالله عز وجل يمينا تمنع الجماع في الفرج أكثر من أربعة أشهر ، فإن حلف بغير الله عز وجل بأن قال إن وطئتك فأنت طالق ثلاثا ، وإن وطئتك فعلي صوم ، أو صلاة ، أو عتاق ففيه قولان : أصحهما أنه مول ، والثني أنه ليس بمول ، وإن حلف على ترك الجماع في الدبر ، أو فيما دون الفرج ، لم يكن موليا، وإن قال والله لا أنيكك ، أو لا أغيب ذكري في فرجك ، أو والله لا أفتضك[3] وهي بكر ، فهو مول ، وإن قال : والله لا جامعتك ، أو لا وطئتك فهو مول في الحكم ، فإن نوى غيره دين بينه وبني الله تعالى ، وإن قال : واالله لا باضعتك ، أو لا باشرتك ، أو لا لمستك أو لا قربتك[4] ، ففيه قولان : أحدهما أنه مول في الحكم ، فإن نوى غيره دين ، والثاني ليس بمول إلا أن ينوي الوطء وهو الأصح ،فإن قال : والله لا أجمع رأسي ورأسك ، أو ليطولن غيبتي عنك وما أشبه فإن نوى الوطء فهو مول ، وإن لم ينو فليس بمول ، وإن حلف أن لا يستوفي الإيلاج فليس بمول ، وإن حلف على ترك الجماع أربعة أشهر لم يكن موليا ، وإن قال : والله لا وطئتك مدة لم يكن موليا حتى ينوي أكثر من مدة أربعة أشهر ، وإن قال : والله لا وطئتك أربعة أشهر فإذا مضت فوالله لا وطئتك أربعة أشهر ، فقد قيل : هو مول ، وقيل : ليس بمول ، وهو الأصح ، وإن قال : والله

---

(١) **الإيلاء** :بالمد هو الحلف وهو مصدر يقال آلى بالمد يولي وتألي وائتلى أي حلف والإلية بكسر اللام وتشديد الياء والألوة والألوة بفتح الهمزة وضمها وكسرها واللام ساكنة فيهن اليمين .

(٢) **الشلل** : فساد العضو وشلل الذكر هنا : سقوط قوته يقال : شلت يمينه وتشل بفتح الشين فيهما وشلت بالضم في لغة رديئة ، وهي شلاء وهو أشل وأشلها الله .

(٣) **قوله أفتضك** : هو بالتاء المثناه فوق : قال أهل اللغة : افتضاض البكر وافتراعها بمعنى وهو وطؤها وإزالة بكارتها بالذكر مأخوذ من فضضت اللؤلؤة إذا ثقبتها .

(٤) **قوله لاقربنك** : بكسر الراء ، يقال قربته بالكسر أقربه بالفتح قربانًا دنوت منه .

لا وطئتك حتى ينزل عيسى[1] بن مريم ، أو حتى يخرج الدجال[2] ، أو حتى أموت ، أو تموتي كان موليا ، وإن قال : والله لا وطئتك حتى أمرض ، أو حتى يموت فلان لم يكن موليا ، وإن قال : والله لا وطئتك في السنة إلا مرة لم يكن موليا في الحال ، فإن وطئها وبقي من السنة أكثر من أربعة أشهر، فهو مول ، وهكذا إن قال : إن أصبتك ، فوالله لا أصبتك لم يكن موليا في الحال ، فإذا أصابها صار موليا ، وفيه قول آخر إنه يكون موليا في الحال ، والأول أصح ، وإن قال : والله لا أصبتك في هذا البيت لم يكن موليا ، وإن قال إن وطئتك فعلي صوم هذا الشهر لم يكن موليا ، وإن قال: والله لا أصبتك إن شئت ، فقالت في الحال : شئت ، صار موليا ، وإن أخرت لم يصر موليا ، وإن قال لأربع نسوة : والله أصبتكن ، لم يصر موليا، فإن وطء ثلاثا منهن صار موليا من الرابعة ، وإن قال : واله لا أصبت واحدة منكن صار موليا من كل واحدة منهن ، وإن قال : أردت واحدة بعينها قبل منه ، وإن قال : والله لا أصبتك ، ثم قال : لأخرى

---

(١) عيسى : عليه السلام . قال الجوهري : اسم عبراني أو سرياني جمعه عيسون بفتح السين ومررت بالعيسين ورأيت العيسين قال وأجاز الكوفيون ضم السن قبل الواو وكسرها قبل الياء ومنعه البصريون . قالوا لأن الألف إنما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب بقاء السين مفتوحة كما كانت سواء كانت الألف أصلية أو غير أصلية وفرق الكسائي ففتح في الأصلية فقال معطوف وضم في غيرها فقال عيسون وكذا القول في موسى والنسبة إليهما عيسوي وموسوي فتقلب الياء واوا وإن شئت حذفتها فقلت : عيسى وموسى كما تقول : مرمي ومرموى.

(٢) الدجال : بفتح : الدال وهو عدو الله المسيخ الدجال الكذاب سمى دجالاً لتمويهه ، والدجل : التمويه والتغطية . يقال دجل فلان إذا مؤه ودجل الحق : غطاه بباطله .

وحكوا عن ثعلب أن الدجال : الكذاب وكل كذاب دجال والذي حكاه ابن فارس عنه أن الدجل التمويه وجمعه دجالون . ويقال لعيسى عليه السلام المسيح بفتح الميم وتخفيف السين بلا خلاف وللدجال كذلك على المشهور وقيل بكسر الميم مع تخفيف السين وتشديدها وقيل بكسر الميم مع تخفيف السين وتشديدها وقيل كذلك لكن بالخاء المعجمة وتشديد السين .

فأما وصف عيسى بالمسيح : فقال أبو عبيدة والليث : هو معرب وأصله بالشين المعجمة فعلى هذا لا إشتقاق له وقال الجمهور : مشتق قال ابن عباس: لأنه لم يمسح ذا عاهة إلا برأ وقيل: هو الصديق ، وقيل : لأنه ممسوح أسفل القدمين لا أخمص له . وقيل : لمسح زكريا إياه . وقيل لأنه خرج من بطن أمه ممسوحًا بالدهن . وقيل لأنه مسح بالبركة حين ولد وقيل لأن الله مسحه أي خلقه خلقًا حسنًا وقيل غيره : وأما الدجال فقيل له المسيح لأنه ممسوح العين وقيل لأنه أعور والأعور مسيح وقيل لمسحه الأرض حين خروجه وقيل غير ذلك .

أشركتك معها لم يصر موليا من الثانية وإن قال : إن أصبتك فأنت طالق ، ثم قال للأخرى : أشركتك معها كان موليًا من الثانية ، وإذا صح الإيلاء ضربت له مدة أربعة أشهر ، فإن كان هناك عذر من جهتها ، كالمرض ، والحبس ، والإحرام ، والصوم الواجب ، والاعتكاف الواجب ، والنفاس لم تحتسب المدة ، فإذا زال ذلك استؤنفت المدة ، وإن كان حيض حبست المدة ، وإن كان العذر من جهته ، كالحبس ، والمرض ، والصوم ، والإحرام ، والاعتكاف حسبت المدة، وإن طلقها طلقة رجعية أو ارتد ، لم تحتسب المدة ، فإذا انقضت المدة، وطالبت المرأة بالفيئة وقف وطولب بالفيئة[1] ، وهو الجماع ، فإن كان فيها عذر يمنع الوطء لم يطالب ، وإن كان العذر فيه فاء فيئة معذور ، وهو أن يقول : لو قدرت لفئت ، فإذا زال العذر طولب بالوطء ، وإن انقضت المدة وهو مظاهر لم يكن له أن يطأ حتى يُكَفِّر ، فإن قال : أمهلوني حتى أطلب رقبة ، فأعتق ثم أطأ أُنظر ثلاثة أيام ، وإن لم يكن عذر يمنع الوطء ، فقال انظروني أُنظر يومًا ، أو نحوه في أحد القولين ، وثلاثة أيام في القول الآخر، فإن جامع ، وأدناه أن تغيب الحشفة ، فقد أوفاها حقها ، فإن كان اليمين بالله عز وجل لزمته الكفَّارة في أصح القولين ، ولا تلزمه في الآخر ، وإن كان اليمين على صوم أو عتق، فله أن يخرج منه بكفارة يمين ، وله أن يفي بما نذر ، وإن كان بالطلاق الثلاث طلقت ثلاث ، وقيل : إن كانت اليمين بالطلاق لم يجامع والمذهب الأول ، فإن جامع لزمه النزع ، فإن استدام لزمه المهر دون الحد ، فإن أخرج ثم عاد لزمه المهر ، وقيل يلزمه الحد، وقيل لا يلزمه ، وإن لم يف طولب بالطلاق وأدناه طلقة رجعية ، فإن لم يطلق ففيه قولان : أحدهما يجبر عليه ، والثاني يطلق الحاكم عليه، وهو الأصح ، فإن راجعها ، وبقيت من المدة أكثر من أربعة أشهر ، ضربت له المدة ، ثم يطالب بالفيئة ، أو الطلاق ، وإن لم يراجع حتى انقضت العدة، وبانت فتزوجها ، فهل يعود الإيلاء ، أم لا على الأقوال الثلاثة التي ذكرناها في كتاب الطلاق .

---

(١) الفيئة : الوطء من فاء إذا رجع لأنه امتنع ثم رجع .

﴿ باب الظهار ﴾[1]

من صح طلاقه صح ظهاره ، ومن لا يصح طلاقه لا يصح ظهاره ، والظهار أن يشبه امرأته بظهر أمه ، أو بعضو[2] من أعضائها ، فيقول : أنت عليَّ كظهر أمي ، أو كفرجها ، أو كيدها ، وخرج فيه قول آخر أنه لا يكون مظاهراً في غير الظهر ، وإن شبهها بغير أمه من ذوات المحارم ، كالأخت ، والعمة ففيه قولان : أصحهما : أنه مظاهر ، وإن شبهها بامرأة حرمت عليه بمصاهرة أو رضاع فإن كانت ممن حلت له في وقت ثم حرمت لم يكن مظاهراً ، وإن لم تحل له أصلا فعلى قولين ، وإن قال : أنت عليَّ كأمي ، أو مثل أمي لم يكن مظاهراً إلا بالنية ، وإن قال : أنت طالق كظهر أمي ، فقال أردت الطلاق ، والظهار ، فإن الطلاق رجعيًا صارت مطلقة ، ومظاهراً منها ، وإن كان بائنا لم يكن مظاهرا منها ، وإن قال : أردت بقول: أنت طالق الظهر لم يقبل منه ، وإن قال : أنت عليَّ حرام كظهر أمي، ولم ينو شيئا فهو ظهار ، وإن نوى طلاق ، فهو طلاق في أصح الروايتين[3] ، فإن نوى به الطلاق والظهار ، كان طلاقا وظهارا ، وقيل لا يكون ظهارا ، وإن نوى تحريم عينها[4] قبل ، وعليه كفارة يمين ، وقيل لا يقبل ، ويكون مظاهراً، ويصح الظهار معجلا ، ومعلقا على شرط ، فإذا وجد صار مظاهراً، وإن قال :إذا تظاهرت من فلانة فأنت عليَّ كظهر أمي ، وفلانة أجنبية ، فتزوجها وظاهر منها صار مظاهرا من الزوجة ، وإن قال إذا تظاهرت من فلانة الأجنبية فأنت عليَّ كظهر أمي ، ثم تزوجها ، وظاهر منها، فقد قيل يصير مظاهرا من الزوجة ، وقيل لا يصير ، وهو الأصح ، ويصح الظهار مطلقا ، وموقتا في أصح القولين ، وهو أن يقول : أنت عليَّ كظهر أمي شهراً أو يوما ، ومتى صح الظهار ، ووجد العود ، وجبت

---

(١) الظهار : مشتق من الظهر وإنما قالوا كظهر أمي دون بطن وفخذ لأن الظهر موضوع الركوب والمرأة مركوب الزوج ، هذا مختصر كلام ابن قتيبة والأزهري وآخرين .

(٢) العضو : بضم العين وكسرها .

(٣) قوله أصح الروايتين : يعني الروايتين عن الشافعي وهو بمعني أصح القولين .

(٤) قوله نوى تحريم عينها : أي ذاتها وجملتها .

الكفارة ، والعود هو أن يمسكها بعد الظهار زمانا يمكنه أن يطلق فيه فلا يطلق، فإذا وجد ذلك وجبت الكفارة ، واستقرت ، فإن ماتت قبل إمكان الطلاق ، أو عقب الظهار بالطلاق لم تجب الكفارة ، وإن ظاهر من رجعية لم يصر بترك الطلاق عائدا ،فإن راجعها أو بانت ثم تزوجها وقلنا يعود الظهار ، فهل يكون الرجعة ، والنكاح عودا ، أم لا ، فيه قولان، وإن ظاهر الكافر امرأته وأسلم عقيب الظهار ، فقد قيل إسلامه عود ، وقيل ليس بعود ، وإن كان قذفها ، ثم ظاهر منها ، ثم لاعنها ، فقد قيل أنه صار عائدا ، وقيل لم يصر عائدا ، وإن بقيت من اللعان الكلمة الخامسة، فظاهر منها ، ثم أتي بالكلمة لم يصر عائدا ، وإن كانت الزوجة أمة فابتاعها الزوج عقيب الظهار ، فقد قيل: أن ذلك عود ، فلا يطأها بالملك حتى يكفِّر ، وقيل : ليس بعود ، وإن ظاهر منها ظهارا مؤقتا ، فأمسكها زمانا يمكن فيه الطلاق صار عائدا ، وقيل : لا يصير عائدا إلا بالوطء ، وإن تظاهر من أربع نسوة بكلمة واحدة لزمه لكل واحدة كفارة في أصح القولين، وتلزمه كفارة في القول الآخر ، وإن كرر لفظ الظهار في امرأة واحدة وأراد الاستئناف ففيه قولان : أصحهما أنه يلزمه لكل مرة كفَّارة ، والثاني يلزمه للجميع كفَّارة واحدة ، وإذا وجبت الكفارة حرم وطؤها إلى أن يكفِّر ، وهل تحرم المباشرة بشهوة فيما دون الفرج ، فيه قولان : أصحهما أنها لا تحرم ، والكفارة أن يعتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب التي تضر بالعمل[1]، كالعمى[2] ، والزمانة ، وقطع اليد ، أو الرجل ، وقطع الإبهام ، أو السبابة ، أو الوسطى، وإن كانت مقطوعة الخنصر ، والبنصر[3] لم يجزئه ، وإن قطع أحدهما أجزأه ، وإن كان مقطوعة الأنملة[4] من الإبهام لم يجزئه ،

---

(١) قوله يضر بالعمل : بضم الياء وقد سبق إيضاحه .

(٢) العمي : مقصور تكتب بالياء .

(٣) الخنصر والبنصر : بكسر أولهما وصاديهما .

(٤) الأنملة : فيها تسع لغات : فتح الهمزة وضمها وكسرها مع تثليث الميم أفصحهن وأشهرهن فتح الهمزة مع ضم الميم . قال جمهور أهل اللغة : الأنامل أطراف الأصابع . وقال الشافعي وأصحابنا : في كل أصبع غير الإبهام ثلاث أنامل وكذا قاله جماعة من أهل اللغة منهم أبو عمرو الشيباني وأبو حاتم السجستاني والجرمي وغيرهم وقد أوضحته في التهذيب .

وإن كان من غيرها أجزأه ، ويجزئ العوراء ، والعرجاء[1] عرجا يسيرا ، والأصم ، والأخرس ، إذا فهمت إشارته ، وإن جمع الصمم والخرس لم يجزئه ، ولا يجزئ المجنون المطبق[2] ، ويجزئ من يجن ويفيق ، ولا يجزئ المريض المأيوس منه ، ولا النحيف[3] الذي لا عمل فيه ، ولا يجزئ أم الولد ، ولا المكاتب ، ويجزئ المدبر ، والمعتق بصفة ، ولا يجزئ المغصوب ، وفي الغائب الذي انقطع خبره قولان ، وإن اشترى من يعتق عليه بالقرابة ونوى الكفارة لم يجزئه ، وإن اشترى عبدا بشرط العتق ، وفأعتقه عن الكفارة لم يجزئه ، وإن أعتق عبدا عن الكفارة بعوض لم يجزئه، وإن أعتق شركا له في عبد وهو موسر ونوى أجزئه وقوم عليه نصيب شريكه ، وإن أعتق نصف عبدين ، فقد قيل : يجزئه ، وقيل : لا يجزئه ، وقيل : إن كان الباقي حرا أجزأه ، وإن كان عبدا لم يجزئه ، وإن كان عادما للرقبة وثمنها أو واجدا وهو محتاج إليها للخدمة ، أو إلى ثمنها للنفقة كفَّر بالصوم ، وإن كان واجدا لما يصرفه في العتق في بلده عاد ماله في موضعه ، فقد قيل : يكفِّر بالصوم ، وقيل : لا يكفِّر ، وإن اختلف حاله ما بين أن يجب إلى حال الأداء وكان موسرا في أحد الحالين ، ومعسرا في الأخرى ، اعتبر حاله عند الوجوب في أصح الأقوال ، ويعتبر حاله عند الأداء في الثاني ، ويعتبر ، أغلظ الحالين في الثالث ، وكفَّارة الصوم أن يصوم شهرين متتابعين بالأهلة ، فإن دخل فيه في أثناء الشهر لزمه شهر تام بالعدد ، وشهر بالهلال ، تم أو نقص ، وإن خرج منه بما يمكن التحرز منه كالعيد وشهر رمضان بطل التتابع، وإن أفطر بما لا يمكن التحرز منه ، كالمرض ففيه قولان، وإن أفطر بالسفر ، فقد قيل : يبطل ، وقيل على قولين ، وإن لم يستطع الصوم لكبر أو مرض لا يرجى زواله ، كفر بالطعام ، فيطعم ستين مسكينا، كل مسكين مُدًا من قوت البلد ، وهو رطل وثلث ، فإن أخرج من دون

---

(١) **العوراء والعرجاء** : ممدودتان . **العرج** : بفتح الراء مصدر عرج بكسرها يعرج بفتحها عرجًا فهو أعرج وهم عرج وعرجان وأعرجه الله وما أشد عرجه .

(٢) **المجنون المطبق** : بفتح الباء : أي الذي أطبق جنونه ودام متصلاً ومنه قوله العرب الحمى المطبقة بفتح الباء وهي الدائمة .

(٣) **النحيف** : المهزول والنحافة : الهزال ونحف بضم الحاء وأنحفه غيره .

قوت البلد من حب تجب فيه الزكاة فـفيه قولان ، وإن كان قوت البلد مما لا زكاة فيه ، فإن كان أقطا فعلى قولين ، وإن كان لحما أو لبنا ، فقد قيل : لا يجوز ، وقـيل : على قولين ، وإن كان في مـوضع لا قوت فيـه أخرج من قوت أقرب المواضع إليه ، ولا يجزئ فيه الدقيق ولا السويق ، ولا الخبز ولا القيمة ، وإن غـداهم أو أعشاهم بذلك لم يجزئه[1] ، ولا يجوز دفـعه إلى مكاتب ، ولا كافر ، ولا إلى من تلزمـه نفقته[2] ، ولا يجـوز أن يدفع إلى أقل من ستين مسكينا ، ولا يجزئ شيء من الكفارات إلا بالنية ، ويكفيه في النيـة أن ينوي العتق أو الصـوم أو الإطعام عن الكفـارة ، وقيل : يلـزمه أن ينوي في الصوم التـتابع في كل ليلة ، وقيل : في أول الصوم ، والـصحيح أنه لا يلزمه ذلك[3] ، وإن كان المظاهر عـبدا كفَّر بالصوم وحـده ، وإن كان كافرا كفَّر بالمال دون الصوم .

﴿ باب اللعان ﴾[4]

يصح اللعـان من كل زوج بالغ عـاقل ، وإذا قـذف زوجتـه من يصح لعانه، ووجب عليه الحد ، أو التـعزير ،طولب له ، فله أن يسقطه باللعان،

---

(١) **وإن غداهم أو عشاهم بذلك لم يجزئه** : يعني غداهم أو عشاهم بالواجب من تمر أو زبيب أو أقط لا يجزيه بل يجب تمليكهم إياه .

(٢) **قوله ولا يجوز دفـعه إلى من تلزمه نفقـته** : كان ينبـغي أن يقول : إلى من تلزم من غـير هاء الضمير لأن الصحيح أنه لا يجوز دفعها إلى أجنبي تجب نفقته على قريب أو زوج .

(٣) **قوله ويكفيه في النبية أن ينوي العتق أو الصـوم أو الإطعام عن الكفارة وقيل يلزمه أن ينوي في الصوم التتـابع كل ليلة وقيل في أول الصوم والصحـيح أنه لا يلزمه ذلك** : مجرر لا حاجة إليه لأنه مصرح به في قوله ويكفيه في النية إلى آخره .

(٤) **اللعان** : والملاعنة والتلاعن : ملاعنة الرجل امرأته ويقال تـلاعنا والتعنا ولاعن القاضي بينهما وسمى لعـانًا لقوله الرجل وعليَّ لعنة الله إن كنت من الكـاذبين . قال العلماء من أصـحابنا وغيرهم واختير لفظ اللعان على الغضب وإن كان مـوجودين في لعانهما لأن اللعنة متقدمة في الآية الكريمة وفي صـورة اللعان ، ولأن جـانب الرجل منه أقوى من جـانبها لأنـه قادر على الابتداء دونهـا ، ولأنه قد ينفك لعانه عن لعـانها ، ولا ينعكس وقيل سـمى لعانًا من اللعن وهو الطرد والإبعاد لأن كلامـهما يبعد عن صـاحبه ويحرم النكاح بينهـما أبدًا بخلاف المطلق وغيره واللعان عنـد جمهور أصحابنا : يمين وقيل: شـهادة وقيل يمين فيها شـوب شهادة وقيل عكسه قال أصحابنا: وليس من الأيمان من متعدد في جانب المدعى ابتداء إلا الله إن والقسامة.

فإن عفي عن ذلك لم يلاعن ، وقيل : له أن يلاعن ، وليس بشيء ، فإن لم يطالب ولم يعف ، فقد قيل : له أن يلاعن ، وقيل : ليس له ، وهو الأصح ، فإن قذفها بالزنا ومثلها لا توطأ عُزِّرَ ، ولم يلاعن ، وإن قذفها وهي زانية عُزِّرَ ، ولم يلاعن على ظاهر المذهب ، فإن قذف امرأته ولم يلاعن فَحُدَّ ، ثم قذفها ثانيا : عُزِّرَ ولم يلاعن ، وإن قذفها وانتفى عن ولدها لاعن ، وإن قذفها وانتفى عن حملها فله أن يلاعنها ، وله أن يؤخر إلى أن تضع ، وإن انتفى عن ولدها ، وقال : وطئك فلان بشبهة عرض الولد على القافة ولم يلاعن لنفيه ، وإن قال : هو من فلان وقد زنى بك وأنت مكرة ففيه قولان : أصحهما أنه يلاعن لنفيه ، وإن قذف زوجته بزنا أضافه إلى ما قبل النكاح ، ولم يكن هناك ولد لم يلاعن ، وإن كان هناك ولد فقد قيل : لا يلاعن ، وقيل : يلاعن وهو الأصح ، وإن أبانها وقذفها بزنا أضافه إلى حال النكاح فإن لم يكن هناك ولد حُدَّ ولم يلاعن ، فإن كان هناك ولد منفصل لاعن لنفيه ،وإن كان حملاً لن ينفصل ، فقد قيل : لا يلاعن حتى ينفصل ، وقيل فيه قولان ، وإن قذف أربع نسوة لا عن أربعة مرات ، فإن كان بكلمة واحدة وتشاححن في البداية[1] ، أقرع بينهن ، فإن بدأ الحاكم بلعان واحدة من غير قرعة جاز ، فإن وطئ امرأة في نكاح فاسدة، فأتت بولد وانتفى عنه لاعن ، واللعان أن يأمره الحاكم ليقول أربع مرات : أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما رميتها به ، ويسميها إن كانت غائبة، ويشير إليها إن كانت حاضرة ، وقيل : يجمع بين الإسم والإشارة ، ويقول في الخامسة ، وعليّ لعنة الله إن كنت من الكاذبين ، فإن كان هناك نسب ذكره في كل مرة ، وإن قذفها بزنائين ذكرهما في اللعان ، فإذا لاعن سقط عنه الحد ، وانتفى عنه النسب ، ووجب عليها حد الزنا ، وبانت منه، وحرمت على التأبيد ، وإن كان قد سمى الزاني ، وذكره في اللعان سقط ما وجب عليه من حده ، وإن لم يسمه ففيه قولان : أحدهما يسقط عنه حده ، والثاني لا يسقط ، وقيل : إن كان اللعان في نكاح فاسد ، لم تحرم على التأبيد وليس بشيء ، وللمرأة أن تلاعن لدرء[2] الحد عنها فيأمرها الحاكم أن

---

(١) قوله البداية : سبق بيان فساده في مواقيت الصلاة .

(٢) الدراء : الدفع .

تقول أربع مرات : أشهد أنه لمن الكاذبين فيما رماني به ، وفي الخامسة تقول : وعليَّ غضب الله أن كان من الصادقين ، فإذا لاعنت سقط عنها الحد ، فإن أبدل لفظ الشهادة[1] بالحلف[2] أو القسم ، فقد قيل : يجوز ، وقيل : لا يجوز ، وإن أبدل لفظ الغضب باللعنة لم يجز ، وإن أبدل الزوج اللعنة بالغضب ففد قيل : يجوز ، وقيل : لا يجوز ، وإن قدم لفظ اللعنة، أو الغضب على الشهادة لم يجز ، وقيل : يجوز ، والأول أصح ، وإن لاعنت المرأة قبل الرجل لم يعتد به ، والمستحب أن يتلاعنا من قيام ، فإذا بلغ الرجل إلى اللعنة ، أو بلغت المرأة إلى الغضب إستحب أن يقول الحاكم أنها موجبة للعذاب ، وعذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، ويأمر رجلا أن يضع اليد على فمه ، ويأمر امرأة أن تضع اليد على فمها ، فإن أبيا تركهما ، ويلاعن بينهما بحضرة جماعة ، وأقلهم أربعة ، ويلاعن بينهما بعد العصر ، فإن كان بمكة لاعن بين الركن والمقام ، وإن كان في المدينة فعند منبر النبي ﷺ ، وإن كان ببيت المقدس فعند الصخرة ، وإن كان في غيرها من البلاد ففي الجوامع عند المنبر ، أو على المنبر ، وإن كان أحدهما جبنا : لاعن على باب المسجد ، وإن كان ذميين لاعن بينهما في المواضع التي يعظمونها ، وإن ترك التغليظ بالجماعة والزمان جاز ، وإن ترك التغليظ بالمكان ففيه قولان ، وإذا تلاعنا ثم قذفها أجنبي حد ، فإن قذفها الزوج عزر ، ولم يلاعن على المذهب ، وإن أكذب الزوج نفسه ، حد إن كانت محصنة ، وعزر إن كانت غير محصنة ولحقه النسب ، وإن أكذبت المرأة نفسها حدت حد الزنا .

﴿ باب ما يلحق من النسب وما لا يلحق ﴾

ومن تزوج بامرأة ، فأتت بولد يمكن أن يكون منه لحقه نسبه ، ولا ينتفي عنه إلا بلعان ، وإن لم يمكن أن يكون منه بأن يكون له دون عشر سنين، أو كان مقطوع الذكر والأنثيين جميعا ، أو أتت به امرأته لدون ستة

---

(١) قوله وإن أبدل لفظ الشهادة : هو بضم الهمزة .

(٢) الحلف : بفتح الحاء وكسر اللام ويجوز إسكان اللام وفتح الحاء وكسرها كما سبق في نظائره .

أشهر من حين العقد ، أو أتت به مع العلم أنه لم يجتمع معها[1] ، أو أتت بولد لأكثر من أربع سنين من حين اجتمع معها[2] انتفى عنه من غير لعان ، فإن وطئها ، ثم طلقها طلاقا رجعيا ، ثم أتت بولد لأكثر من أربع سنين ففيه قولان : أحدهما لا يلحقه ، والثاني يلحقه ، ولا ينتفي إلا بلعان ، وإن أبانها ، وانتقضت عدتها ، ثم تزوجت بآخر ، ثم أتت بولد لستة أشهر من حين النكاح الثاني ، فهو للزوج الثاني ، وإن وطئ امرأة بشبهة فأتت بولد يمكن أن يكون منه لحقه ، ولا ينتفي عنه إلا بلعان ، ومن لحقه نسب يعلم أنه من زنا لزمه نفيه باللعان ، وإن رأى فيه شبها[3] لغيره ، فقد قيل : له نفيه باللعان ، وقيل : ليس له ذلك ، ومن لحقه نسب فأخر نفيه من غير عذر سقط نفيه ، وفيه قول آخر أن له نفيه إلى ثلاثة أيام ، وإن ادعى أنه لم يعلم بالولادة ومثلة يجوز أن يخفى عليه ، فالقول قوله ، وإن قال : لم أعلم أن لي النفي ، أو لم أعلم أن النفي على الفور ، فإن كان قريب العهد بالإسلام قبل منه ، وإن كان يجالس العلماء لم يقبل منه ، وإن كان من العامة ، فقد قيل : يقبل ، وقيل : لا يقبل ، وإن أخر النفي لعذر من مرض ، أو حبس ، أو حفظ مال ، أو كان غائبا ، ولم يمكنه أن يسير ، فبعث إلى الحاكم وأعلمه أنه على النفي كان له نفيه وإن لم ينفه ، ولم يشهد لم يجز له نفيه ، وإن كان الولد حملا فترك نفيه ، وقال : لم أتحقق قبل قوله ، وإن قال : علمت ، ولكن قلت لعله يموت ، فأكفي اللعان لحقه ، وإن هنئ[4] بالولد ، وقيل له : بارك الله لك فيه ، أو جعله الله خلفا مباركا ، فأجاب بما يتضمن الإقرار بأن أمن على الدعاء ، وما أشبهه لزمه ، وإن أجاب بما لا يتضمن الإقرار بأن قال : بارك الله عليك ، أو رزقك الله

---

(١) **قوله لم يجتمع معها** : هذا مما أنكره الحديدي في درة الغواص قال : لا يقال اجتمع فلان مع فلان وإنما يقال : اجتمع فلان وفلان . وقد قال الجوهري : جامعه على كذا أي اجتمع معه عليه .

(٢) **قوله أو أتت بولد لأكثر من أربع سنين من حين اجتمع معها** : أي من آخر اجتماعهما ، ولو قال من حين فارقها لكان أصوب وأوضح .

(٣) **الشبه** : بفتح الشين والباء : المشابهة وجمعه مشابه على غير قياس كما قالوا محاسن ومذاكر . وأما الشبه بكسر الشين وإسكان الباء وبفتحهما جميعًا فهو المثل .

(٤) **قوله هنئ** : مهموز .

مثله ، أو أحسن الله جزاءك ، لم يلزمه ، وإن أتت امرأته بولدين بينهما دون ستة أشهر فأقر بأحدهما ، أو أخر نفيه لحقه الولدان ، وإن مات الولد قبل النفي جاز له نفيه بعد الموت ، ومن أتت أمته بولد يمكن أن يكون منه ، فإن لم يطأها لم يلحقه ، وإن وطئها لحقه ، ولا ينتفي عنه إلا أن يدعي الإستبراء ، ويحلف عليه ، وإن قال : كنت أطأ ، وأعزل لحقه ، وإن قال : كنت أطؤها دون الفرج فقيل : يلحقه ، وقيل : لا يلحق ، وإن وطئ أمته ، ثم أعتقها واستبرأت ، ثم أتت بولد لستة أشهر من حين العتق لم يلحقه ، وقيل : يلحقه ، وإن اشترك اثنان في وطء امرأة فأتت بولد ، لو انفرد به كل منهما لحقه عرض على القافة[1] ، فإن ألحقته بأحدهما لحقه ، وإن لم تكن قافة ، أو كانت وأشكل عليها ، أو ألحقته بهما ، أو نفته عنهما ترك حتى يبلغ ، فينتسب إلى من يقوى في نفسه أنه أبوه ، ولا يقبل قولة القائف إلا إن يكون ذكرا ، حرا ، عدلا ، مجربا[2] في معرفة النسب ، ويجوز أن يكون واحداً ، وقيل : لا بد من اثنين .

* * *

(١) القائف : هو متتبع الآثار والأشباه والجمع قافة كبائع وباعة .
(٢) قوله : مجربًا : بفتح الراء .

كتاب الأيمان[1]

﴿ باب من يصح يمينه وما يصح به اليمين ﴾

يصح اليمين من كل بالغ عاقل مختار قاصد إلى اليمين ، فأما الصبي فلا يصح يمينه ، ومن زال عقله بنوم ، أو مرض لا يصح يمينه ، وإن زال بمحرّم صحت يمينه ، وقيل : فيه قولان ، ومن أكره على اليمين لم يصح يمينه ، ومن لم يقصد اليمين فسبق لسانه إليها ، أو قصد اليمين على شيء فسبقت يمينه إلى غيرها لم يصح يمينه ، وذلك لغو اليمين الذي لا يؤخذ به ، ويصح اليمين على الماضي والمستقبل ، فإن حلف على ماضٍ وهو صادق فلا شيء عليه ، وإن كان كاذبًا أثم وعليه الكفارة ، وهذه اليمين هي اليمين الغموس[2] ، وإن حلف على مستقبل ، فإن كان على أمر مباح ، فقد قيل : إن الأولى أن لا يحنث ، وقيل : الأولى أن يحنث ، وإن حلف على فعل مكروه ، أو ترك مستحب ، فالأولى أن يحنث ، ويكره أن يحلف بغير الله سبحانه ، فإن حلف بغيره كالنبي والكعبة لم ينعقد يمينه ، وإن قال : إن فعلت كذا ، فأنا يهودي ، أو نصراني لم ينعقد يمينه ويستغفر الله تعالى ، ويقول : لا إله إلا الله ، فإن حلف باسم الله تعالى لا يسمي به غيره ، كقوله : والله ، والرحمن ، والقدوس[3] ، والمهيمن[4] ، وعلام الغيوب ،

---

(١) (**كتاب الأيمان**) : سبق في الطلاق أن الأيمان منع أو حث أو تصديق واللغو الصادق .

(٢) **اليمين الغموس**: بفتح الغين: لأنها تغمس صاحبها أو يستحق الغمس بها في النار وهي من الكبائر .

(٣) **القدوس** : من أسماء الله تعالى : هو الطاهر عما لا يليق به وهو صفات الحدوث .

(٤) **المهيمن** : قيل الشهيد ، وقيل الشاهد المصدق . قاله أبو عبيدة ، وقال الخليل وأبو عبيدة : هو الرقيب الحافظ ، وقيل الأمين . قال أهل العربية : الهاء بدل من الهمزة وأصله مؤيمن كما قالوا : هرقت وأرقت ، قال ابن الأنباري : وزنه مفيعل ومعناه الأمين .

وخالق الخلق ، والواحد الذي ليس كمثله شيء وما أشبهه انعقد يمينه ، وإن حلف باسم له يسمى به غيره مع التقييد ، كالرب ، والرحيم ، والقاهر ، والقادر ، ولم ينو به غيره ، انعقدت يمينه ، وإن نوى به غيره لم ينعقد يمينه ، وإن حلف بما يشترك فيه هو وغيره ، كالحي ، والموجود ، والغني ، والسميع ، والبصير لم ينعقد يمينه ، إلا أن ينوي به الله عز وجل ، وإن قال : والله لأفعلنّ كذا لم يكن يمينًا ، إلا أن ينوي به اليمين ، وإن قال : بالله لأفعلن كذا ، وأراد بالله أستعين لأفعلن كذا لم يكن يمينًا ، وإن حلف لصفة من صفات الذات لا يُحتمل غيره ، وهي عظمة الله ، وجلال الله[1] ، وعزة الله ، وكبرياء الله ، وبقاء الله ، وكلام الله ، والقرآن انعقدت يمينه ، وإن كان يستعمل في مخلوق ، وهو قوله : وعلم الله ، وقدرة الله ، وحق الله ، ونوى بالعلم المعلوم ، وبالقدرة المقدور، وبالحق العبادات لم تنعقد يمينه ، وإن لم ينو شيئا انعقدت يمينه ، وإن قال : لعمر الله[2] فهو يمين ، إلا أن ينوي به غير اليمين على ظاهر المذهب ، وقيل : ليس بيمين إلا أن ينوي اليمين ، وإن قال : أقسمت بالله، أو أقسم بالله انعقدت يمينه ، وإن قال : أردت بالأول الخبر عن ماض ، والثاني الخبر عن مستقبل قبل فيما بينه وبين الله عز وجل ، وهل يصدق في الحكم ، قيل : لا يصدق ، وقيل : إن كان في الإيلاء لا يصدق ، وإن كان في غيره صدق ، وقيل فيه قولان ، وإن قال : أشهد بالله ، فقد قيل : هو يمين إلا أن ينوي بالشهادة غير القسم ، وقيل : ليس بيمين إلا أن ينوي به القسم ، وإن قال : أعزم بالله لم يكن يمينا ، إلا أن ينوي به اليمين ، وإن قال : عليّ عهد الله ، وميثاقه ، وذمته ، وأمانته ، وكفالته[3] ، لا فلت

---

(١) قوله : **وجلال الله** : قال أهل اللغة : الجلال عظمة الله تعالى وكبرياؤه واستحقاقه صفات المدح . ويقال : جل الشيء : أي عظم وأجللته أعظمته . والجلال : اسم والجلالة مصدر . قال الأصمعي : لا يقال الجلال إلا لله تعالى . قال الواحدي : معناه لا يقال ذلك بعد الإسلام : أي لا يستحقه إلا الله تعالى .

(٢) قوله : **لعمر الله** : بفتح العين وإسكان الميم . قال أهل العربية : التزمت العرب في القسم لعمرك بالفتح مع أن في العمر ثلاث لغات تقدم بيانهن قالوا : لأن الفتح أخف فاختاروه لكثرة القسم ومعناه وحياة الله .

(٣) وله: **عليّ عهد الله وميثاقه وذمته وأمانته وكفالته** : هي متقاربة المعنى .

كـذا، فليس بيمـين ، إلا أن ينوي به اليمين ، وإن قـال : أسـألك بالله ، وأقسمت علـيك بالله لتفعلن كذا ، فليس بيـمين ، إلا أن ينوي به اليمين ، وإن حلف رجل بالله تعالى ، فقـال أخر : يميني في يمينك ، أو يلزمني مثل ما يلزمك لم يلزمه شيء ، وإن كان ذلك في الطلاق والعـتاق ونوى لزمه ما لزم الحـالف ، وإن قـال : اليمين لازمـة لي لم يلزمـه شيء ، وإن قـال : الطلاق والعتاق لازم لي ، ونواه لزمه ، وإن قـال أيمان البيعة[1] لازمة لي ، لم يلزمه ، إلا أن ينوي الطـلاق والـعتـاق فيلزمه ، وإن قـال : الحلال عليَّ حـرام ، ولـم تكـن له زوجـة ، ولا جارية لم يلزمـه شيء ، وإن كانت له زوجة فنوى طلاقها ، أو جارية فنوى عـتقها وقع الطلاق والعتق ، وإن نوى الظهـار صح الظهار في الزوجـة دون الأمة ، وإن نوى تحـريمها لزمـه بنفس اللفظ لكل واحدة منهما كفارة يمين ، وإن لم ينو شيـئا ففيه قولان : أحدهما أنه لا يلزمه شيء ، والثاني أنه يلزمه كفارة يمين .

﴿ باب جامع الأيمان ﴾

إذا قال : والله لا سكنت داراً ، وهو فـيها ، وأمكنه الخـروج منها ، ولم يخرج حنث ، وإن خرج منها بنيـة التحول لم يحنث ، وإن رجع إليها لنقل القـماش لم يحنث ، وإن حـلف لا يساكن فـلانًا ، فسكن كل واحـد منهما في بيت من دار كبـيرة ، أو خان ، وانفرد بباب وغلق[2] لم يحنث ، وإن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فـيهـا ، فلم يخرج فـفيـه قولان ، وإن حلف لا يلبس ثوبًا وهو لا بسه ، واستدام ، أو لا يركب دابة وهو راكبها ، واستدام حنث ، وإن حلف لا يتـزوج ، وهو متزوج ، أو لا يتطيب ، وهو متطيب ، أو لا يتطهر وهو متطهر ، فاستدام لم يحنث، وإن حلف لا يدخل داراً ، فصعـد سطحها لم يحنث، وقيل : إن كان مـحجراً[3]، حنث، وإن

---

(١) **أيمان البيعة** : بفتح الباء هي الأيمان التي رتبها الحجاج ابن يوسف مشتملة على الطلاق والإعتاق والنذور وصدقات وأيمان مغلظات .

(٢) **الغلق** : بفتح الغين واللام والمغلاق بكسر الميم والمغلوق بضمها بمعنى وهو ما يغلق به الباب.

(٣) **السطح المحجر** : هو الذي حوط عليه حائط .

كان فيها نهر فحصل في النهر الذي فيها ، أو صعد شجرة يحيط بها حيطان الدار حنث ، وإن حلف لا يدخل دار فلان هذه ، فباعها ، ودخلها حنث ، وإن حلف لا يدخل دار فلان ، فدخل دارًا يسكنها بكراء[1] ، أو عارية لم يحنث إلا أن ينوي ما يسكنها ، وإن حلف لا يدخل مسكن فلان فدخل ما يسكنها بإجارة أو إعارة حنث ، وإن حلف لا يدخل هذه الدار فصارت عرصة ، فدخلها لم يحنث ، وإن أعيدت بنقضها[2] فدخلها ، فقد قل يحنث، وقيل : لا يحنث ، وإن قال : لا دخلت هذه الدار من بابها ، فحول بابها إلى موضع آخر ، فقد قيل : لا يحنث ، وهو ظاهر النص ، وقيل : يحنث ، وهو الأظهر ، وإن حلف لا يدخل بيتًا فدخل بيتًا من شعر أو أدم[3] حنث على ظاهر النص ، وقيل : إن دخله حضري لم يحنث ، وإن حلف لا يدخل بيتًا ، فدخل مسجدًا لم يحنث ، وإن حلف لا يأكل هذه الحنطة ، فجعلها سويقًا ، أو دقيقًا ، أو خبزًا فأكله لم يحنث ، وإن حلف لا يأكل الخبز ، فشرب الفتيت[4] لم يحنث ، و إحلف لا يشرب السويق فاستفه لم يحنث ، وإن حلف لا يأكل سويقًا ولا يشربه فذاقه لم يحنث ، وإن حلف لا يذوق شيئًا فمضغه ولفظه[5] فقد قيل يحنث وقيل لا يحنث ، وإن حلف لا يأكل سمنًا ، فأكله في عصيدة[6] ، وهو ظاهر فيها حنث ، وإن أكله مع الخبز حنث على ظاهر المذهب ، وقيل : لا يحنث ، وإن حلف لا يشرب من هذا الكوز ، فجعل ما فيه في غيره فشربه لم يحنث ، وإن

---

(١) **الكراء** : بالمد وسبق في الإجارة .

(٢) **النقض** : بضم النون على المشهور ، ولم يذكر الليث والأزهري وصاحب المحكم غيره وذكره ابن فارس والجوهري بكسر النون وهو البناء المنقوض والمنهدم وقد أساء بعض المتأخرين الجامعين في ألفاظ المهذب حيث اقتصر على الكسر أوهم أنه لا يجوز غيره اغترارًا منه بما في صحاح الجوهري.

(٣) **الأدم** : بفتح الهمز والدال جمع الأديم كأفق وأفيق . قال الجوهري : قد يجمع على أادمة كرغيف وأرغفة .

(٤) **الفتيت** : والفتوت بفتح الفاء فيهما هو الخبز المفتوت والفت الكسر .

(٥) قوله **فلفظه** : بفتح الفاء ، يقال : لفظه يلفظه لفظًا كضربه يضربه ضربًا أي رماه من فيه وذلك الرمي يسمى لفاظة بضم اللام .

(٦) **العصيدة** : معروفة ، قال ابن قتيبة في أدب الكاتب : مما تعرف العرب من أطبخة الحضر العصيدة ، قال سميت بذلك لأنها تعصد أي تلوي ومنه يقال للاوي عنقه عاصد .

حلف لا يشرب من هذا النهر ، فشرب ماءة في كور حنث ، وإن حلف لا يأكل لحمًا ، فأكل شحمًا ، أو كليه[1] ، أو ثربا[2] ، أو كرشًا[3] ، أو كبدًا ، أو طحالاً[4] ، أو قلبًا لم يحنث ، وإن أكل من الشحم الذي على الظهر حنث ، وإن أكل الأليـة لم يحنث ، وقيل : يحنث ، وإن أكل السمك لم يحنث ، وإن حلف على الشحم ، فأكل سمين الظهر ، أو الأليـة لم يحنث ، وإن حلف لا يأكل الرءوس لم يحنث ، إلا بما يباع منفردًا ، وهي رؤوس الإبل ، والبقر ، والغنم ، فإن كان في بلد تباع رءوس الصيد فيه منفردة ، حنث بأكلها ، وإن كان في بلد لا تباع فيه فقد قيل : يحنث ، وقيل : لا يحنث ، وإن حلف لا يأكل البيض لم يحنث ، إلا بما يفارق بائضه ، فإن أكل بيض السمك ، والجراد ، لم يحنث ، وإن حلف لا يأكل إدما[5] حنث بأكل الملح ، واللحم ، وإن أكل التمر ، لم يحنث ، وقيل : يحتمل أن يحنث ، وإن حلف لا يأكل رطبًا ، أو بسرا[6] فأكل منصفًا حنث ، وإن حلف لا يأكل بسرة ، أو رطبة فأكل منصفًا[7] لم يحنث ، وإن حلف لا يأكل لبنًا فأكل شيرازًا[8] ، أو دوغا[9] حنث ، وإن أكل جبنًا ، أو لورا[10] ،

---

(١) **الكلية** : بضم الكاف ، قال الجوهري : والكلوة بضم الكاف وبالواو لغة فيها قال ابن السكيت وغيره : ولا يقال كلوة بكسرها والجمع كليات وكلى .

(٢) **الثرب** : بفتح المثلثة وإسكان الراء شحم رقيق يغشى الأمعاء والكرش .

(٣) **الكرش** : بكسر الراء ويجوز إسكانها مع فتح الكاف وكسرها كما سبق في نظائره . قال أهل اللغة : الكرش للمجتر من الحيوان كالمعدة من الإنسان وهي مؤنثة . (٤) **الطحال** : بكسر الطاء .

(٥) **الإدم** : بكسر الهمزة وإسكان الدال والإدام بكسر الهمزة وزيادة الألف لغتان بمعنى وهو اسم مفرد وهو ما يؤتدم به ، يقال : أدم الخبز يأدمه بكسر الدال كضرب يضرب ، وجمع الإدام : أدم بضم الهمزة والدال ككتاب وكتب وإهاب وأهب . (٦) **البسر** : بضم الباء .

(٧) **والمنصف** : بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة ، قال أهل اللغة : أول ثمر النخل طلع وكافور ثم خلال بفتح الخاء المعجمة واللام المخففة ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر ، فإذا بلغ الارطاب نصف البسرة قيل منصفة فإن بدأ من ذنبها ولم يبلغ النصف قيل مذنبة بكسر النون ولها أسماء أخر بين ذلك ويقال في الواحدة بسرة بإسكان السين وضمها وللكثير بسر بضم السين وبسرات وبسرات وبسرات ، وأبسر النخل : صار ثمره بسراً .

(٨) **الشيراز** : بكسر الشين المعجمة : لبن يغلي فيثخن ويصير فيه حموضة .

(٩) **الدوغ** : بضم الدال وإسكان الواو وبالغين المعجمة وهو لبن نزع زبده وذهبت مائيته وثخن .

(١٠) **اللور**: بضم اللام وإسكان الواو وهو بين الجبن واللبن الجامد نحو الذي يسمونه في هذه البلاد قريشة .

أو مصلا[1]، أو كشكًا[2]، أو أقطا لم يحنث، وإن حلف لا يأكل فاكهة، فأكل الرطب، أو العنب، أو الرمان حنث، وإن حلف لا يشم[3] الريحان[4]، فسم الضيمران[5]، حنث، وإن شم الورد، والياسمين لم يحنث، وإن حلف لا يلبس شيئا، فلبس درعًا[6]، أو جوشنًا[7]، أو خفًا، أو نعلًا[8] حنث، وقيل: لا يحنث، وإن حلف عالى رداء أنه لا يلبسه، ولم يذكر الرداء في يمينه، فقطعه قميصًا، ولبس حنث ، وقيل: لا يحنث، وإن حلف لا يلبس حليًا، فلبس خاتمًا[9]، أو مخنقة[10] لؤلؤ[11] حنث، وإن من[12] عليه رجل، فحلف لا يشرب له ماء من عطش، فأكل له خبزًا أو لبس له ثوبًا، أو شرب له ماء من غير عطش لم يحنث، وإن حلف لا يلبس له ثوبًا فوهبه منه، أو اشتراه، أو لبس ما اشترى له[13] لم يحنث، وإن حلف لا يضربها، فنتف شعرها، أو عضها لم يحنث، وإن حلف لا يهب له، فتصدق عليه حنث، وإن أعاره، أو وصى له لم يحنث، وإن وهب له فلم يقبل لم يحنث، وقيل، ولم يقبضه[14] لم

---

(١) المصل : بفتح الميم : شيء يتخذ من ماء اللبن فإذا أرادوا أقطًا وغيره جعلوا اللبن في وعاء من صوف أو خوص أو كرباس ونحوه فتترك مائيته منه فهي المصل .

(٢) الكشك : بفتح الكاف وهذه الألفاظ الأربعة عجمية غير معربة والمصل عربي .

(٣) قوله : لا يشم : هو بفتح الشين على المشهور ، وحكى أبو عبيدة وابن السكيت والجوهري وآخرون ضمها يقال على الأول شممت بكسر الميم الأولى أشم بفتح الشين وعلى الثانية : شممت بفتح الميم أشم بضم الشين .

(٤) الريحان : بفتح الراء .

(٥) الضميران : بفتح الضاد المعجمة وإسكان الياء وضم الميم وهو الريحان الفارسي المذكور في باب الإحرام .

(٦) الدرع : من الحديد ، مؤنثه عند الجمهور ، وحكى أبو عبيدة والجوهري وغيرهما فيها التأنيث والتذكير وجمعها أدرع وأدراع وجمع الكثرة دروع وتصغيرها دريع بلاهاء وأما درع المرأة فمذكر بالاتفاق ، وجمعه أدراع وأدرعت المرأة درعها لبسته ودرعتها إياه .

(٧) الجوشن : بفتح الجيم والشين .

(٨) النعل : مؤنثة .

(٩) الخاتم : بفتح التاء ، وكسرها والخاتام والخيتام أربع لغات مشهورات حكاهن ابن قتيبة والجوهري ، وخلائق. جمعه خواتم وتختمت لبسته ، وختمت زيدًا البسته خاتمًا .

(١٠) المخنقة : بكسر الميم مأخوذة من الخناق بضم الخاء وتخفيف النون والمخنق بفتح الخاء والنون المشددة وهو موضع المخنقة من العنق .

(١١) اللؤلؤة : فيه لغات سبقت في إحياء الموات .

(١٢) المن : والمنة والامتنان تعديد الصنيعة على جهة الإيذاء والتبجح الذي يكدرها . قال أهل اللغة: مشتق من المن وهو القطع والنقص ومنه سمى الموت منونًا لأنه يقطع الأعمار وينقص الأعداد فسميت المنّة لأنها تنقص النعمة وتكدرها .

(١٣) قوله : أولبس ما اشترى له : هو بفتح التاء من اشترى ومعناه اشترى الملوف عليه ثوبًا للحالف بالوكالة .

(١٤) وله : ولم يقبضه : بفتح أوله .

يحنث، وقيل: يحنث، وإن حلف لا يتكلم، فقرأ القرآن لم يحنث ، وإن حلف لا يكلمه ، فراسله ، أو كاتبه ، أو أشار إليه لم يحنث في أصح القولين ، وإن قال : لا صليت ، فأحرم بها حنث ، وقيل : لا يحنث حتى يرجع ، وإن حلف لا مال له ، وله دين ، فقد قيل : يحنث ، وقيل : لا يحنث ، وإن حلف ماله رقيق ، أو ماله عبد ، وله مكاتب لم يحنث في أظهر القولين ، ويحنث في الآخر ، وإن حلف لا تسريت[1] ، فقد قيل : لا يحنث حتى يحصن الجارية[2] ، ويطأها ، وينزل ، وقيل : يحنث بالتحصين، والوطء ، وقيل : يحنث بالوطء وحده ، وإن قال : لا رأيت منكراً إلا رفعته إلى القاضي فلان ، ولم ينو أنه يرفع إليه ، وهو قاض ، فعزل ، ثم رفع إليه ، فقد قيل : يحنث ، وقيل : لا يحنث ، وإن قال : لا رأيت منكراً إلا رفعته إلى القاضي ، حمل على قاضي ذلك البلد من كان، وإن حلف لا يكلم فلانًا حينًا ، أو دهراً ، أو زمانًا ، أو حقبا[3] بر بأدني زمان ، وإن حلف لا يستخدم فلانًا فخدمه وهو ساكت لم يحنث ، وإن حلف لا يتزوج ، ولا يطلق ، فوكل فيه غيره حتى فعل لم يحنث ، وإن حلف لا يبيع ، أو لا يضرب ، فوكل فيه غيره حتى فعل لم يحنث في أظهر القولين ، وفيه قول آخر إنه إن كان ممن لا يتولى ذلك بنفسه حنث ، وإن حلف ليضربن عبده مائة سوط ، فشد مائة سوط ، وضربه ضربة واحدة، وتحقق أن الكل أصابه بر ، وإن لم يتحقق لم يبر ، والورع أن يُكفِّر، وإن حلف ليضربنه مائة ضربة، فضربه بالمائة المشدودة دفعة واحدة، فقد قيل: يبر، وقيل : لا يبر، وإن حلف ليأكل هذه التمرة، فاختلطت بتمر، فأكله إلا تمرة ولم يعرف أنها المحلوف عليها لم يحنث، والورع أن يكفر[4] ،

---

(١) السرية : والتسري سبق بيانهما في أول النكاح .

(٢) قوله: يحصن الجارية : أي يمنعها من الخروج والتبذل والانكشاف الذي يفعله غير السرية من الإماء .

(٣) الحقب : بضم الحاء وبضم القاف وسكونها . قال أهل اللغة: هو الدهر، قالوا: وجمعه أحقاب.

(٤) قوله : وإن لم يتحقق لم تبرّ والورع أن يكفر : هذا مما يضطرب فيه النسخ والصواب فيه ما ذكرناه فهكذا ضبطناه عن نسخة المصنف وحققناه عن المتقنين وكونه لا يبر هو مذهب المزني ونص الشافعي أنه يبر وهذا سبب اضطراب النسخ ولا يضر كون المصنف اختار القول المخرج وترك المنصوص فقد يفعل الأصحاب مثل هذا . وأما قوله : والورع أن يكفر ، فمعناه : الأولى أن لا يضربه ليبر بل يكفر عن يمينه .

وإن حلف لا يأكل رغيفين ، فأكلهما إلا لقمة لم يحنث ، وإن حلف لا يأكل هذه الرمانة فأكلها إلا حبة لم يحنث ، وإن حلف لا يشرب ماء الكوز، فشربه إلا جُرعة[1] لم يحنث ، وإن حلف لا يشرب ماء النهر ، فشرب منه لم يحنث ، وقيل : يحنث بشرب بعضه ، وإن حلف لا يأكل مما اشتراه زيد ، فأكل مما اشتراه زيد وعمرو لم يحنث ، وإن اشترى كل واحد منهما شيئا فخلطاه ، فأكل منه فقد قيل : لا يحنث حتى يأكل أكثر من النصف ، وقيل : إن أكل حبة ، أو عشرين حبة لم يحنث ، وإن أكل كفا حنث ، وإن حلف لا يدخل الدار ، فدخلها ناسيًا ، أو جاهلاً ففيه قولان ، وإن أدخل على ظهر إنسان باختياره حنث ، وإن أكره حتى دخل ففيه قولان، وإن حمل مكرهًا لم يحنث ، وقيل على قولين ، وإن حلف ليأكلن هذا الرغيف غداً ، فأكله في يومه حنث ، وإن تلف في يومه ، فعلى قولين كالمكره فإن تلف من الغد وتمكن من أكله فقد قيل يحنث وقيل على قولين ، وهو الأشبه ، وإن قال : لا فارقت غريمي ، فهرب منه لم يحنث ، وإن حلف فقال : إن شاء الله متصلاً باليمين ، لم يحنث ، وإن جرى الاستثناء على لسانه على العادة ، ولم يقصد به رفع اليمين ، لم يصح الاستثناء ، وإن عقد اليمين ثم عنّ له الاستثناء[2] لم يصح الاستثناء ، وإن عن له لاستثناء في أثناء اليمين ، فقد قيل : يصح ، وقيل : لا يصح ، وإن قال : لا سلمت على فلان ، فسلم على قوم هو فيهم ، واستثناه بقلبه لا يحنث ، وإن لم ينو شيئا ففيه قولان ، وإن قال : لا دخلت على فلان ، فدخل على قوم هو فيهم ، واستثناه بقلبه ، فقد قيل: لا يحنث ، وقيل : يحنث .

﴿ باب كفارة اليمين ﴾

إذا حلف وحنث لزمه الكفارة ، فإن كان يكفر بالصوم لم يجز حتى يحنث ، وإن كان يكفر بالمال ، فالأولى أن لا يكفر ، حتى يحنث ، فإن

---

(١) الجرعة : بضم الجيم وفتحها حكاهما ابن السكيت وغيره ويقال جرعت الماء بكسر الراء على المشهور ، وحكى الجوهري أيضًا فتحها .

(٢) قوله : عنّ له الاستثناء : أي عرض له .

كفر قبل أن يحنث جاز ، وقيل : إن كان الحنث بمعصية لم يجز أن يكفر قبل الحنث ، وليس بشيء ، والكفارة أن يعتق رقبة ، أو يطعم عشرة مساكين ، أو يكسوهم ، الخير في ذلك إليه وإن أراد العتق أعتق رقبة كما ذكرناه في الظهار ، وإن أراد الإطعام أطعم كل مسكين رطلاً وثلثًا ، كما ذكرناه في الظهار، وإن أراد الكسوة[1] دفع إلى كل مسكين ما يقع عليه اسم الكسوة من قميص، أو سراويل، أو منديل[2]، أو مئزر[3] ، فإن أعطاهم قلنسوة[4]، فقد قيل : يجوز ، وقيل : لا يجوز ، ولا يجوز فهي الخلق[5]، ويجوز ما غسل دفعة أو دفعتين ، فإن كان معسراً لا يقدر على المال كفر بالصوم ، وإن كان له مال غائب لم يجز أن يكفر بالصوم ، والصوم ثلاثة أيام ، والأولى أن يكون متتابعًا ، فإن فرقها ففيه قولان : أصحهما أنه يجوز ، وإن كان الحالف كافراً لم يجز أن يكفر بالصوم ، فإن كان عبداً فأذن له المولى في التكفير بالمال، لم يجز له في أصح القولين، ويجوز في الآخر بالإطعام، والكسوة دون العتق ، وإن أراد أن يكفر بالصوم في وقت لا ضرر على مولاه فيه جاز ، وإن كان عليه فيه ضرر نظر ، فإن حلف بغير إذنه ، وحنث بغير إذنه لم يجز ، وإن حلف بإذنه ، وحنث بغير إذنه فقد قيل : يجوز ، وقيل : لا يجوز ، وهو الأصح ، فإن خالف وصام أجزأه ، وإن كان نصفه حراً ، ونصفه عبداً ، وله مال كفر بالطعام ، والكسوة ، وقيل : هو كالعبد القن ، والأول أصح .

---

(١) الكسوة : بكسر الكاف وضمها جمعها كسى وكسى وكسوته ثوبًا فاكتسى .

(٢) المنديل : بكسر الميم هو المعروف الذي يحمل في اليد . قال ابن الأعرابي ، وابن فارس وغيرهما : هو مشتق من الندل : وهو النقل لأنه ينقل من واحد إلى واحد ، وقيل هو من الندل وهو الوسخ لأنه يندل به . قال أهل العربية : يقال تندلت بالمنديل . قال الجوهري : ويقال أيضًا تمندلت، قال وأنكرها وتمدلت أيضًا .

(٣) المئزر : بكسر الميم مهموز ويجوز ترك همزه كما سبق في نظائره . قال أهل اللغة : المئزر : الإزار ، قال الجوهري : هو كقولهم ملحف ولحاف ومقرم وقرام .

(٤) القلنسوة : بفتح القاف واللام وضم السين والقلنسية بضم القاف وفتح اللام وكسر السين وبالياء وهاتان مشهورتان ويقال قلنساه حكاها في المطالع وفي تصغيرها وجمعها لغات يقال: قلاس وقلايس وقلاسيّ مشتقة من قلس إذا غطى والنون زائدة والقلنسوة هي لباس الرأس معروفة، ويقال لها: الكمة بضم الكاف. قال أبو عمرو الزاهد في شرح الفصيح يقال لها أيضًا الوسة والقبع والسر ففاته وهي البرطلة للحارس .

(٥) الخلق: بفتح الخاء واللام : الثوب البالي وجمعه خلقان، وقد خلق الثوب بضم اللام وفتحها وكسرها وأخلق أربع لغات وأخلقته .

﴿ باب العدة ﴾[1]

إذا طلق امرأته بعد الدخول ، وجبت عليها العدة ، وإن طلقها بعد الخلوة ، ففيه قولان : أصحهما أنه لا عدة عليها ، ومن وجبت عليها العدة، وهي حامل اعتدت بوضع الحمل ، وأكثره أربع سنين ، فإن وضعت بما لا يتصور فيه خلق آدمي ، وشهد القوابل أن ذلك خلق آدمي ، فقد قيل : تنقضي به العدة ، وقيل فيه قولان ، وإن كانت من ذوات الأقراء اعتدت بثلاثة أطهار ، ومتى يحكم بانقضاء العدة قيل فيه قولان : أحدهما إن كان الطلاق في طهر انقضت العدة بالطعن في الحيضة الثالثة ، وإن كان في الحيض انقضت العدة بالطعن في الحيضة الرابعة ، والقول الثاني لا تنقضي العدة حتى تحيض يومًا وليلة وقيل إن حاضت للعادة انقضت العدة بالطعن في الحيض ، وإن حاضت لغير العادة لم تنقض حتى يمضي يوم وليلة ، وإن كانت ممن لا تحيض لصغر ، أو يأس اعتدت بثلاثة أشهر ، فإن انقطع دمها لغير عارض ، وهي ممن تحيض ففيه قولان : أحدهما تقعد إلى اليأس ، ثم تعتد بالشهور ، وفي الإياس قولان : أحدهما إياس أقاربها ، والثاني إياس جميع النساء ، والقول الثاني تقعد إلى أن يعلم براءة الرحم ، ثم تعتد بالشهور ، وفي قدر ذلك قولان : أحدهما تسعة أشهر ، والثاني أربع سنين ، وإن اعتدت الصغيرة بالشهور ، فحاضت في أثنائها انتقلت إلى الأطهار ، ويحتسب بما مضى طهر ، وقيل :لا يحتسب، والأول أصح ، وإن كانت أمة فإن كانت حاملاً فعدتها بالحمل ، وإن كانت من ذوات الأقراء اعتدت بقرئين ، وإن كانت من ذوات الشهور ففيها ثلاثة أقول : أحدها ثلاثة أشهر ، والثاني شهران ، والثالث شهر ونصف ، فإن أعتقت في أثناء العدة، فإن كانت رجعية أتمت عدة حرة ، وإن كانت بائنًا[2] ففيه قولان، ومن وطئت بشبهة وجبت عليها عدة المطلقة، ومن مات عنها زوجها وهي حامل اعتدت بالحمل، وإن كانت حائلاً ، أو حاملاً بحمل، ولا يجوز

---

(١) (كتاب العدة إلى الجنايات) : قال الأزهري : عدة المرأة بوضع أو أقراء أو أشهر جمعها عدد أصلها من العد .

(٢) قوله : وإن كانت بائنة : هكذا هو في النسخ وكذا ضبطناه عن نسخة المصنف وهي لغة والفصيح بائن .

أن يكون منه اعتدت بأربعة أشهر وعشر[1] ، وإن كانت أمة اعتدت بشهرين وخمس ليال[2] ، وإن طلق امرأته طلقة رجعية ، ثم توفي عنها انتقلت إلى عدة الوفاة ، وإن طلق إحدى امرأتيه ثلاثًا بعد الدخول ، ومات قبل أن يتبين وجبت على كل واحدة منهما أطول العدتين من الأقراء ، أو الشهور ، ومن فقد زوجها ، أوانقطع عنها خبره ففيه قولان : أحدهما أنها تكون على الزوجية إلى أن تتحقق الموت ، وهو الأصح ، والثاني أنها تصبر أربع سنين ، ثم تعتد عدة الوفاة ، ثم تحل للأزواج في الظاهر ، وهل تحل في الباطن ففيه قولان ، ويجب لإحداد في عدة المتوفي ، ولا يجب في عدة الرجعية ، والموطوءة بشبهة ، وفي عدة البائن قولان : أصحهما أنه لا يجب فيها الإحداد[3] ، والإحداد أن تترك الزينة ، فلا تلبس الحلي ، ولا تتطيب ، ولا تخضب ، ولا ترجل الشعر[4] ، ولا تكتحل بالأثمد[5] ، والصبر[6] ، فإن احتاجت إليه اكتحلت بالليل ، وغسلت بالنهار ، ولا تلبس الأحمر والأزرق الصافي ، ولا يجوز للمبتوتة ولا للمتوفى عنها زوجها ، أن تخرج من المنزل لغير حاجة ، وإن أردت الخروج لحاجة ، كشراء القطن ، وبيع الغزل لم يجز ذلك بالليل ، ويجوز للمتوفى زوجها الخروج لقضاء الحاجة بالنهار ، وفي المطلقة البائن قولان : أصحهما أنه يجوز ، وإن وجب عليها حق يختص بها، وهي برزة[7] ، خرجت ، فإذا وفت رجعت[8] ، وبنت ، وتجب العدة في المنزل الذي وجبت فيه ، فإن وجبت ،وهي في مسكن لها وجب لها الأجرة ، وإن وجبت ، وهي في مسكن للزوج لم يجز أن يسكن

---

(١) قوله : **بأربعة أشهر وعشر** : أي عشرة أيام بلياليها لا عشرة ليال .

(٢) قوله : **اعتدت بشهرين وخمس ليال** : غلط وصوابه خمسة أيام بلياليها .

(٣) **الإحداد** : والحداد من الحد وهو المنع لأنها تمنع الزينة . يقال : أحدت المرأة إحدادًا وحدت تحد بضم الحاء وكسرها ، ولم يجوز الأصمعي إلا أحدت وهي حاد ولا يقال حادة .

(٤) **ترجيل الشعر** : تسريحه بالمشط بدهن أو ماء ، والمراد هنا بدهن .

(٥) **الإثمد** : بكسر الهمزة والميم .

(٦) **الصبر**: بفتح الصاد وكسر الباء ويجوز إسكان الباء مع فتح الصاد وكسرها كما سبق في نظائره.

(٧) **البرزة** : بفتح الباء: هي التي عادتها الخروج لحوائجها وملاقاة الرجال .

(٨) قوله : **فإذا وفت رجعت** : هو بتشديد الفاء : يقال أوفى فلان الحق الذي عليه ووفاه لغتان أي أعطاه وافيًا واستوفى حقه وتوفاه بمعنى .

معها ، إلا أن تكون في دار فيها ذو رحم محرم[1] لها أوله ، ولها موضع تنفرد به ، ولا يجوز نقلها من المسكن الذي وجبت فيه العدة إلا لضرورة ، أو بذاءة[2] على أحمائها[3] ، فتنتقل إلى أقرب المواضع إليها ، وإن أمرها بالانتقال إلى موضع آخر ، فانتقلت ثم طلقها قبل أن تصير إلى الثاني ، فقد قيل : تمضي ، وقيل : هي بالخيار : بين المُضيّ ، وبين العود ، فإن أذن لها في السفر ، فخرجت ، ووجبت العدة ، قبل أن تفارق البلد ، فقد قيل : عليها أن تعود ، وقيل : لها أن تمضي ، ولها أن تعود ، فإن فارقت البلد ، ثم وجبت العدة ، فلها أن تمضي في السفر ، ولها أن تعود ، وإن وصلت إلى المقصد[4] ، فإن كان السفر لقضاء حاجة لم تقم بعد قضائها ، وإن كان لتنزه أو زيارة لم تقم أكثر من ثلاثة أيام ، وإن قدر لها مقام مدة[5] ففيه قولان : أحدهما : لا تقيم أكثر من ثلاثة أيام ، والثاني : تقيم المدة التي أذن فيها ، فإن قضت الحاجة في المسئلة الأولى ، وانقضت المدة في الثانية ، وبقي من العدة ما تعلم أنه ينقضي قبل أن تعود إلى البلد ، فقد قيل: لا يلزمها العود ، وقيل : يلزمها ، وإن أذن لها في الخروج إلى منزل، أو إلى بلد لحاجة ، ثم اختلفا ،فقالت : نقلتني إلي الثاني ففيه أعتد، وقال: ما نقلتك ، فالقول قول الزوج ، وإن مات الزوج ، واختلفت هي والورثة في ذلك فالقول قولها ، وإن أحرمت بإذنه ، ثم طلقها ، فإن كان الوقت ضيقًا مضت في الحج ، وإن كان واسعًا أتمت العدة ، وإن وجبت

---

(١) قوله : فيها ذو رحم محرم : هو برفع محرم ، وهذا وإن كان ظاهرًا فقد يلحن فيه بعض المبتدئين .

(٢) البذاء : والبذاءة بفتح الباء وبالذال المعجمة والمد : هو الفحش وفلان بذي اللسان بتشديد الياء والمرأة بذية بالتشديد أيضًا . قال الجوهري : يقال بذوت على القوم وأبذيت وقد بذو الرجل يبذو بذاء ومنهم من يقول لكل بالانتقال هذا مهموز والأكثر أنه بالواو وغير مهموز .

(٣) الأحماء : أقارب زوجها . قال الأهزري : قال الأصمعي وابن الأعرابي: أختان الرجل محارم زوجته من الرجال والنساء . قالوا : والأحماء محارم زوجها من الرجال والنساء والأصهار يقع على أقارب الزوج وأقارب المرأة ، وفي واحد الأحماء من الرجال أربع لغات حما كقفا وحمو مثل أبو وحم مثل أب ، وحمء بإسكان الميم مهموز وأصله حمو بفتح الحاء والميم وحماة المرأة أم زوجها . قال الجوهري : لا لغة فيها غيرها .

(٤) المقصد : بكسر الصاد .

(٥) قوله : قدر لها مقام مدة : بضم الميم .

العدة ثم أحرمت أتمت العدة بكل حال ، وإن تزوجت في العدة ، ووطئها الزوج ، وهي غير حامل ، انقطعت العدة ، فإذا فرق بينهما ، أتمت العدة من الأول، ثم استقبلت العدة من الثاني ، وإن كانت حاملاً لم تنقطع العدة، فإن وضعت استقبلت العدة من الثاني ، وإن وطئها الثاني ، وظهر بها حمل يمكن أن يكون من كل واحد منهما اعتدت به عمن يلحقه ، ثم تستقبل العدة من الآخر ، وإن وطئها الزوج في العدة بشبهة استأنفت العدة، ودخلت فيها البقية ، وله الرجعة فيما بقي من العدة الأولى ، فإن حبلت من الوطء الثاني ، فقد قيل تدخل فيها البقية ، وله الرجعة إلى أن تضع ، وقيل : لا تدخل ، فتعتد بالحمل عن الوطء ، فإذا وضعت أكملت عدة الطلاق بالأقراء ، وله الرجعة في الأقراء ، وهل له الرجعة في الحمل ، قيل: له الرجعة ، وقيل : ليس له ، وإذا راجع المعتدة في أثناء العدة ثم طلقها قبل الدخول استأنفت العدة في أصح القولين ، وبنت في القول الثاني، فإن تزوج المختلعة في أثناء العدة ثم طلقها قبل الدخول ، فقد قيل : تبني على العدة ، وقيل فيه قولان : أحدهما تبني ، والثاني تستأنف ، وإذا اختلفا في انقضاء العدة بالاقراء ، فادعت انقضاءها في زمان يمكن انقضاء العدة فيه ، فالقول قولها ، وإن اختلفا في إسقاط جنين تنقضي به العدة ، فادعت ما يمكن انقضاء افلعدة ، فالقول قولها ، وإن اختلفا هل طلق قبل الولادة ، أو بعدها ، فالقول قوله ، وإن اختلفا هل ولدت قبل الطلاق ، أو بعده ، فالقول قولها ، وإن اختلفا هل انقضت عدتها بالحمل أم لا ، فقال الزوج : لم تنقض عدتك بوضع الحمل ، فعليك أن تعتدي بالاقراء ، فقالت : انقضت ، فالقول قول الزوج .

﴿ باب الاستبراء ﴾[1]

من ملك أمة لم يطأها حتى يستبرأها ، فإن كانت حاملاً استبرأها بوضع الحمل، وإن كانت حائلاً تحيض، استبرأها بحيضة في أصح

---

(١) (الإستبراء) : بالمد طلب براءة الرحم .

القولين، وبطهر في القول الآخر ، وإن كانت ممن لا تحيض ، استبرأها بثلاثة أشهر في أصح القولين ، وبشهر في الثاني ، فإن كانت مجوسية ، أو مرتدة لم يصح استبرأؤها حتى تسلم ، وإن كانت مزوجة ، أو معتدة لم يصح استبراؤها حتى يزول النكاح ، وتنقضي العدة ، وإن ملكها بمعاوضة لم يصح الاستبراء حتى يقبضها ، وإن ملكها وهي زوجته حلت من غير استبراء ، والأولى أن لا يطأها حتى يستبرئها ، ومن كانت أمته ، ثم رجعت إليه بالفسخ لم يطأها حتى يستبرئها ، وإن ارتد السيد ، أو ارتدت الأمة ، ثم عاد إلى الإسلام لم يطأها حتى يستبرئها ، وإن زوجا ثم طلقها الزوج ، لم يطأها حتى يستبرئها ، فإن طلقت بعد الدخول فاعتدت من الزوج فقد قيل : يدخل الاستبراء في العدة ، وقيل : لا يدخل ، بل يلزمه أن يستبرئها، ومن لا يحل وطؤها قبل الاستبراء ، لم يحل التلذذ بها قبل الاستبراء إلا المسبية ، فإنه يحل التلذذ بها في غير الجماع ، وقيل : لا يحل ، والأول أظهر ، ويحل بيع الأمة قبل الاستبراء ، وأما تزويجها فينظر فإن كان قد وطئها المالك ، أو من ملكها من جهته لم يجز تزويجها قبل الاستبراء ، وإن لم يكن قد وطئها جاز ،وإن أعتق أم ولده في حياته ، أو مات عنها لزمها الاستبراء ، فإن أعتقها أو مات عنها وهي مزوجة ، أو معتدة ، لم يلزمها الاستبراء ، فإن مات السيد ، والزوج ، أحدهما قبل الآخر ، ولم يعلم السابق منهما ، فإن كان بين موتهما شهران وخمس ليال[1] فما دونها لم يلزمها الاستبراء ، وإن كان أكثر لزمها الأكثر من عدة الوفاة ، وهذ أربعة أشهر وعشر ، أو الاستبراء ، ويعتبر من موت الثاني منهما ، ولا ترث من الزوج شيئا وإن اشترك اثنان في وطء أمة لزمها عن كل واحد منهما استبراء .

(١) قوله : شهران وخمس ليال : صوابه وخمسة أيام بلياليها .

﴿ باب الرضاع ﴾[1]

إذا ثار للمرأة لبن[2] على ولد ، فارتضع منها طفل له دون الحولين خمس رضعات متفرقات صار ولدا لها ، وأولاده أولادها ، وصارت المرأة أمًا له ، وأمهاتها جداته ، وآباؤها أجداده ، وأولادها إخوته ، وأخواته ، وإخوتها وأخواتها أخواله ، وخالاته ، وإن كان الحمل ثابت النسب من رجل صار ولد له ، وأولاده ، أولاده وصار الرجل أبا له ، وأمهاته جداته، وآباؤه أجداده ، وأولاده إخواته ، وأخواته ، وإخوته ، وأخواته أعمامه ، وعماته ، ويحرم النكاح بينهما بالرضاع كما يحرم بالنسب ، وتحل له الخلوة ، والنظر كما تحل بالنسب ، وإن ارتضع ، ثم قطع باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة ، وإن قطعت المرأة عليه لم يعتد بذلك رضعة ، وقيل يعتد به ، وإن ارتضع من ثدي[3] امرأة ، ثم انتقل إلى ثدي امرأة اخرى، فقد قيل لا يعتد بواحدة منهما ، وقيل يحتسب من كل واحدة منهما رضعة ، وإن أوجر من لبنها ، وأسعط خمس دفعات ، ثبت التحريم ، وإن حقن ففيه قولان ، وإن حلبت لبنها كثيراً في دفعة ، وفرق في خمس أوان[4] وأوجر الصبي في خمس دفعات ففيه قولان : أحدهما أنه رضعة ، والثاني أنه خمس رضعات ، وإن حلبت خمس دفعات ، وخلطت ، وأوجر الصبي في خمس دفعات ففيه قولان : أحدهما أنه رضع ، والثاني أنه خمس رضعات ، وإن حلبت خمس دفعات وخلطت وأوجر الصبي في دفعة ، فهو رضعة ، وقيل : فيه قولان : وإن حلبت في خمس دفعات ، وخلط ، وفرق

---

(١) الرضاع : بفتح الراء وكسرها وقد رضع الصبي أمه بكسر الضاد يرضعها بفتحها رضاعًا ، قال الجوهري : وأهل نجد يقولون : رضع يرضع بكسر الضاد في المضارع رضعًا كضرب يضرب ضربًا، وأرضعته أمه وامرأة مرضع أي لها ولد ترضعه فإن وصفتها بإرضاعه قلت: مرضعة .

(٢) قوله : ثار لبن : أي ظهر .

(٣) الثدي : بفتح الثاء يذكر ويؤنث والتذكير أشهر واستعمله المصنف مؤنثًا في قوله جنى على الثدي فشلت وجمعه أثد وثدي وثدى بضم الثاء وكسرها ويكون الثدي للمرأة والرجل وأكثر استعماله في المرأة ومنهم من خصه بها والصواب الأول .

(٤) قوله : خمسة أوان : كان الأجود خمسة آنية لأن الآنية جمع إناء والأواني جمع الجمع فيقتضي أن يكون أكثر من خمسة ، ويصح كلامه على قولنا أقل الجمع اثنان فيكون أقل الجمع الجمع أربعة .

في خمس أوان ، وأوجر في خمس دفعات ، فهو خمس رضعات ، وخلط، وفرق في خمس أوان ، وأوجر في خمس دفعات ، فهو خمس دفعات ، فهو خمس رضعات ، وقيل على قولين ، وإن جبن اللبن ، أو جعل في خبز ، أو ماء ، وأطعم حرم ، وإن وقعت قطرة في حب ماء[1] ، فسقي الصبي بعضه ، لم يحرم ، وإن شرب ، وتقيأ[2] قبل أن يحصل في جوفه لم يحرم ، وإن ارتضع من امرأة ميتة لم يحرم ، وإن حلب منها في حياتها ، ثم أسقى الصبي بعد موتها ، حرم ، وإن ثار لها لبن من وطء من غير حمل ففيه قولان : أحدهما يحرم ، والثاني : لا يحرم ، وإن كان لها لبن من زوج ، فتزوجت بآخر ، وحبلت منه ، وزاد لبنها ، وأرضعت صبيا ففيه قولان : أحدهما أنه ابن الأول ، والثاني أنه ابنهما ، وإن انقطع اللبن من الأول ، ثم حبلت الثاني ، ونزل اللبن ، وأرضعت صبيا ففيه ثلاثة أقوال : أحدها أنه ابن الأول ، والثاني أنه ابن الثاني أنه ابن الثاني ، والثالث أنه ابنهما ، وإن وطئ رجلان امرأة فأتت بولد ، وأرضعت طفلا بلبنها ، فمن ثبت منهما نسب المولود منه صار الصبي ولدا ، له ، فإن مات المولود ، ولم يثبت نسبه ، ففي الرضيع قولان : أحدهما أنه ابنهما ، والثاني أنه لا يكون ابن واحد منهما ، وهل للرضيع أن ينتسب إلى أحدهما ففيه قولان : أحدهما ينتسب والثاني لا ينتسب ، فإن زراد أن يتزوج ببنت أحدهما ، فقد قيل : لا يحل ، وقيل : يحل أن يتزوج ببنت كل واحد منهما على الانفراد، ولا يجمع بينهما ، وإن كان لرجل خمس أمهات أولاد، فارتضع صبي من كل واحدة منهن رضعة صار ابنا له في ظاهر المذهب ، وقيل : لا يصير ، وليس بشيء ، وإن كان له امرأتان صغيراتان ، فأرضعت امرأة أحدهما بعد الأخرى ففيه قولان : أحدهما ينفسخ نكاحهما، والثاني: ينفسخ نكاح الثانية، ومن أفسد على الزوج نكاح امرأة بالرضاع لزمه نصف مهر مثلها على المنصوص، وفيه قول آخر أنه يلزمه مهر مثلها .

---

(١) قوله : حرم ولم يحرم كله : بتشديد الراء . قوله : وقعت قطرة في حب ماء : هو بالحاء المهملة وهو لحابية وهو فارسي معرب وأما الحابية فعربية صريحة وجمعه حِباب بكسر الحاء وحبيه بفتح الحاء والباء .

(٢) قوله : تقيأ : مهموز .

كتاب النفقات

﴿ باب نفقة[1] الزوجات ﴾

ويجب على الرجل نفقة زوجته ، فإن كان موسراً ، لزمه مدان من الحب المقتات في البلد ، وإن كان معسراً لزمه مد[2] ، وإن كان متوسطًا لزمه مد ونصف ، فإن رضيت بأخذ العوض جاز على ظاهر المذهب ، وقيل لا يجوز ، ويجب الأدم بقدر ما تحتاج إليه من أدم البلد ، ومن اللحم على حسب عادة البلد ، ويجب لها ما تحتاج إليه من الدهن للرأس والسدر والمشط[3] ، ولا يجب عليه ثمن الطيب ، ولا أجرة الطبيب ، ولا شراء الأدوية ، ويجب من الكسوة ما جرت العادة به ، فيجب لامرأة الموسر ، من مرتفع[4] ما تلبس نساء البلد ، ولامرأة المعسر دون ذلك ، وأقل ما يجب قميص ، وسراويل ، ومقنعة ، ومداس للرجل[5] ، فإن كان في الشتاء ضم إليه جبة ، ويجب لامرأة الموسر ملحفة[6] ، وكساء تتغطى به ، ووسادة[7] ، ومضربة محشوة بقطن ، ليل ، وزلية[8] ، أو لبد[9] تجلس عليه بالنهار ، ولامرأة المعسر كساء ، أو قطيفة[10] ، فإن أعطاها كسوة مدة ، وبليت قبلها

---

(١) **النفقة** : من الإنفاق وهو الإخراج .

(٢) **المد** : يجمع على أمداد ومداد بكسر الميم .

(٣) **المشط** : فيه لغات : مشط ومشط بضم الميم وإسكان الشين وضمها ومشط بكسر الميم وممشط ويقال له مشقًا ومشقًا مهموز وغير مهموز ومشقاء ممدود ومكد ومرجل وقيلم بفتح القاف حكاهن أبو عمر الزاهد .

(٤) قوله : **مرتفع** : بكسر الفاء .

(٥) **المداس** : بفتح الميم وحكى كسرها .

(٦) **الملحفة** : بكسر الميم من الالتحاف .

(٧) **الوسادة** : بكسر الواو ، والإسادة لغة فيها حكاها الجوهري وغيره .

(٨) **الزلية** : بكسر الزاي وتشديد اللام والياء وجمعها الزلالي .

(٩) **اللبد** : بكسر اللام وجمعه لبود .

(١٠) **القطيفة** : بفتح القاف ، دثار محمل وجمعها قطائف وقطف كصحائف وصحف .

لم يلزمه أبـدالها ، وإن بقيت بعـد المدة لزمه التـجديد ، وقـيل لا يلزمه ، والأول أصح ، ويجب تسليم النفقة إلـيها في أول النهار ، فإن سلفهـا نفقة مدة ، فماتت قبل انقضائـها رجع فيما بقي ، ويجب تسليم الكسوة في أول الفصل فإن أعطاها الكسوة ثم ماتت قبل انقضاء الفصل ، لم يرجع ، وقيل يرجع ، والأول أصح ، وإن تصرفت فيما أخذت من الكسوة ، ببيع أو غيره جاز ، وقيل : لا يجـوز ، ويجب لها سكنى مثلهـا ، فإن كانت المرأة ممن تُخْدم وجب لها خادم واحد[1] ، فإن قال الزوج : أنا أخدمـها بنفسي ، لم يلزمها الرضى به، وإن قـالت : أنا أخدم نفسي وآخذ أجـرة الخادم لم يلزمه الرضى له ، وتجب عليـه نفقـة الخادم ، وفطرته ، فـإن كان مـوسراً لـزمه للخادم مد وثلث من قـوت البلد ، وإن كان معسراً أو متـوسطًا لزمه للخادم مد ، ويجب عليه أدمه من دون جنس أدم المرأة على المنصوص ، وقيل يلزمه من جنس أدمها ، ولا يجب للخـادم الدهن ، والسدر ، والمشط ، ويجب لخادم امرأة الموسر من الكسوة ، قميص ، ومقنعة[2] ، وخف ، ولا يجب له سراويل ، ويجب له كساء غليظ ، أو قطيفة ، ووسادة ، ولخادم المرأة المعسر عباءة[3] ، أو وفـروة[4] ، وتجب النفـقـة إذا سلمت نفـسهـا إلى الزوج ، أو عرضت نفسها عليـه ، وإن كانت صغيرة ففيه قـولان : أصحهما أنه لا تجب لها ، وإن كان الزوج صغيراً وهي كبيرة فـفيه قولان : أصحهما أنها تجب ، وإن كانت مريضـة أو رتقاء ، أو كان الرجل عنينا وجبـت النفقة ، ولا تجب النفقة إلا بالتمكين التام ، فإن كانت أمة فـسلمها السيد ليلاً ، ونهاراً وجبت نفقتها ، فـإن سلمهـا ليلا ، ولم يسلـم نهاراً لم تلزمه نفقتـها ، وقيل يلزمه نصف النفـقة ، وإن كان الزوج غائبًا وعرضت نفسها عليه ، ومضى زمان لو أراد المسيـر لكـان قد وصل وجبت النفـقـة من حينئذ ، ولا تجب النفـقة إلا

---

(١) **الخادم** : يطلق على الذكر والأنثى بغير الهاء وجاء في لغة قليلة في الأنثى خادمة .

(٢) **المقنعة** : والمقنع بكسر الميم من التقنع قال الجوهري : والقناع أوسع من المقنعة .

(٣) **العباء** : بفتح العين وبالمد والعباية بالياء لغتان مشهورتان قال ابن السكيت : الأكثر بالمد .

(٤) **الفرو** : هذا الملبوس المعروف وجمعة فراء بالمد . هذا هو المشهور في اللغة فرو بلا هاء واستعلمه امصنف فروة بالهاء وهي لغة حكاها ابن فارس في المجـمل والزبيدي في مختصر العين ، قال الزبيدي : الفرو والفروة التي تلبس فسوىّ بينهما ورأيت في العين الكتاب المنسوب إلى الخليل وإنما هو جمع الليث على الخليل قال : الفرو واحد الفراء فإذا كان كالجبّة فاسمها فروة .

يومًا بيوم ، وقال في القديم تجب بالعقد ، إلا أنه لا يجب التسليم إلا بالتمكين يومًا بيوم ، فلو ضمن عنه نفقة مدة معلومة جاز ، وإن نشزت ، أو سافرت بغير إذنه ، أو أحرمت ، أو صامت تطوعًا ، أو عن نذر في الذمة، أو نذر يتعلق بزمان بعينه نذرته بعد النكاح بغير إذنه سقطت نفقتها ، وإن سافرت بإذنه ففيه قولان ، وإن أسلم الزوج وهي في العدة لم تجب لها النفقة ، وإن أسلمت ففيه قولان : أصحهما أنه لا تستحق لما مضى ، وإن ارتدت سقطت نفقتها ، فإن أسلمت قبل انقضاء العدة ، فقد قيل لا تستحق، وقيل على قولين ، وإن طلقها طلقة رجعية وجب لها النفقة ، والسكنى ، وإن طلقها طلاقًا بائنًا وجب لها السكنى ، وأما النفقة فإن كانت حائلا لم تجب ، وإن كانت حاملا وجبت ، ولمن تجب فيه قولان : أحدهما لها ، والثاني للحمل، ولا تجب إلا على من تجب عليه نفقة الولد ، وهل تدفع إليها يوما بيوم ، أو لا يجب شيء منها حتى تضع فيه قولان : وإن لاعنها ونفى حملها وجب لها السكنى دون النفقة ، وإن وطئ امرأة بشبهة لم يجب لها السكنى ، وفي النفقة قولان : وإن توفي عنها لم تجب لها النفقة في العدة ، وفي السكنى قولان : وإن اختلف الزوجان في قبض النفقة فالقول قولها ، وإن اختلفا في تسليمها نفسها ، فالقول قوله ، وإن ترك الإنفاق عليها مدة صار دينًا في ذمته، وإن تزوجت بمعسر أو بموسر فأعسر بالنفقة فلها الخيار إن شاءت أقامت على النكاح وتجعل النفقة دينا عليه ، وإن شاءت فسخت النكاح ، وإن اختارت المقام ثم عن لها أن تفسخ جاز ، وإن اختارت الفسخ ، ففيه قولان : أحدهما الفسخ في الحال ، والثاني تفسخ بعد ثلاثة أيام ، وهو الأصح ، وإن أعسر بنفقة الموسر أو المتوسط لم تفسخ ، ولم يصر ما زاد دينًا في ذمته ، وإن أعسر بنفقة الخادم لم تفسخ ، ويصير ذلك دينا في ذمته ، وإن أعسر بالكسوة ثبت لها الفسخ ، وإن أعسر بالأدم لم تفسخ ، وإن أعسر بالسكنى احتمل أن تفسخ ، واحتمل أن لا تفسخ ، وإن كان الزوج عبدا وجبت النفقة في كسبه إن كان مكتسبا ، أو فيما في يده إن كان مأذونا له في التجارة ، وإن لم يكن مكتسبًا ولا مأذونًا له في التجارة ففيه قولان : أحدهما في ذمة السيد ، والثاني في ذمة العبد يتبع به إذا أعتق ، ولها أن تفسخ إذا شاءت .

﴿ باب نفقة الأقارب ، والرقيق ، والبهائم ﴾

يجب على الأولاد نفقة الوالدين[1] ، وإن علوا ذكوراً كانوا أو إناثًا ، وعلى الوالدين نفقة الأولاد ، وإن سفلوا ذكوراً كانوا أو إناثًا ، وأما الوالدون فلا تجب نفقتهم إلا أن يكونوا فقراء زمنى[2] ، أو فقراء مجانين ، فإن كانوا فقراء أصحاء ففيه قولان : أصحهما أنها لا تجب ، وأما الأولاد ، فلا تجب نفقتهم إلا أن يكونوا فقراء زمنى ، أو فقراء مجانين ، أو فقراء أطفالاً ، فإن كانوا أصحاء بالغين لم تجب نفقتهم ، وقيل فيه قولان : ومن وجبت نفقته وجبت نفقة زوجته ، ولاتجب نفقة الأقارب على العبد ، ولا تجب على المكاتب ، إلا أن يكون له ولد من أمته ، فيجب عليه نفقته ، ولا تجب إلا على من فضل عن نفقته ، ونفقة زوجته ، فإن كان له ما ينفق على واحد ، وله أب أو أم ، فقد قيل : الأم أحق ، وقيل : الأب أحق ، وقيل: يجعل بينهما ، وإن كان له أب ، أو ابن ، فقد قيل : الإبن أحق ، وقيل : الأب أحق ، وإن كان له ابن ، وابن ابن ، فالابن أحق ، وقيل : يجعل بينهما ، وإن احتاج وله أب وجد موسران فالنفقة على الأب ، وإن كان له أم وأم أم، فالنفقة على الأم ، وإن كان له أب وأم ، أو جد وأم فالنفقة على الأب والجد ، وإن كان له أم أب ، وأم أم فقد قيل : هما سواء، وقيل النفقة على أم الأب ، وإن مضت مدة ولم ينفق فيها على من تلزمه نفقته من الأقارب لم يصر دينًا عليه ، وإن احتاج الوالد إلى النكاح وجب على الوالد إعفافه[3] على المنصوص ، وقيل فيه قول مُخرج أنه لا يجب ، وإن احتاج الطفل إلى الرضاع وجب إرضاعه ، فإن كان أبواه على الزوجية ، فأرادت أمه أن ترضعه لم يمنعها الزوج ، وإن امتنعت من إرضاعها لم تجبر عليه ، وإن طلبت الأجرة فقد قيل : يجوز استأجارها ، وقيل لا يجوز ، وإن كانت بائنا جاز استأجارها ، فإن طلبت أجرة المثل قدمت على الأجنبية ، وقيل أن كان للأب من ترضعه من غير أجرة ففيه قولان : أصحهما أن الأم أحق به ، ولا تجب أجرة الرضاع لما زاد علي حولين ،

---

(١) قوله : **نفقة الوالدين** : بكسر الدال .

(٢) قوله : **فقراء زمنى** : هو مقصور يكتب بالياء جمع زمن .

(٣) **الإعفاف** : تزويجه من تعفه عن الفاحشة .

ومن ملك عبدا أو أمة لزمه نفقتهما ، وكسوتهما ، فإن كانت الأمة للتسري فضلت على أمة الخدمة في الكسوة ، وقيل لا تفضل ، ويستحب أن يجلس الغلام[1] الذي يلي طعامه معه ، فإن لم يفعل[2] أطعمه منه ، ولا يكلفه من الخدمة ما يضر به ، ويريحه في وقت القيلولة[3] ، وفي وقت الاستمتاع إن كان له امرأة ، وإن سافر به أركبه عقبه[4] ، ولا يسترضع الجارية إلا بما يفضل عن ولدها ، وإن مرضا أنفق عليهما ، ومن ملك بهيمة وجب عليه القيام بعلفها ، ولا يحمل عليهما ما يضر بها ، ولا يحلب من لبنها إلا ما يفضل عن ولدها ، وإن امتنع من عليه القيام بعلفها[5] ، وإن امتنع ن الإنفاق على رقيقه ، أو بهيمته أجبر على ذلك ، فإن لم يكن له مال أكري عليه إن أمكن إكراؤه ، فإن لم يمكن بيع عليه ، وإن كانت له أم ولد ، ولم يمكن إكراؤها، ولا تزويجها فيحتمل أن تعتق عليه[6] ، ويحتمل أن لا تعتق عليه .

﴿ باب الحضانة ﴾[7]

إذا تنازع النساء في حضانة الطفل قدمت الأم ثم أمهاتها الأقرب ، فالأقرب ، ثم أم الأب ، ثم أمهاتها ، ثم أم الجد ، ثم أمهاتها ، ولا حق لأم أب الأم ، ثم الأخت للأب والأم ، ثم الأخت للأب ، ثم الأخت للأم، وقيل يقدم الأخت للأم على الأخت للأب ، والأول هو المنصوص ، ثم الخالة ، ثم العمة ، وقال في القديم الأم ، ثم أمهاتها ، ثم الأخوات، ثم الخالة ، ثم أمهات الأب ، ثم أمهات الجد ، ثم العمة ، والأول أصح، وإن اجتمع مع النساء رجال قُدِمَ الأم، ثم أمهاتها، ثم الأب ثم أمهاته، ثم

---

(١) قوه : **يجلس الغلام** : هو بضم الياء .

(٢) قوله : **فإن لم يفعل** : أي فإن لم يفعل صاحب الطعام .

(٣) **القيلولة** : النوم نصف النهار .

(٤) قوله : **أركبه عقبة** : بضم العين أي وقتًا ونوبة .

(٥) قوله : **وجب عليه القيام بعلفها** : قال أهل اللغة : العلف بفتح اللام : ما تطعمه البهيمة من شعير وتبن وحشيش وغيرها وبإسكان اللام مصدر علفتها علفًا ويجوز هنا الوجهان .

(٦) قوله : **فيحتمل أن تعتق عليه** : هو بضم التاء الأولى .

(٧) (**الحضانة**) : بفتح الحاء تربية الطفل مأخوذ من الحضن بكسر الحاء وجمعه أحضان وهو الجنب كأنها تضمه إلى حضنها ، يقال : احتضنت الشيء جعلته في حضني وحضنت الصبي.

الجد ، ثم أمهاته ، ثم الأخوات ، ثم الخالة ، ثم العمة على ظاهر النص، وقيل يقدم الأخت للأب والأم ، والأخت للأم ، والخالة ، على الأب ، وهو الأظهر ، وأما الإخوة ، وبنوهم ، والأعمام ، وبنوهم ، فإنهم كالأب، والجد في الحضانة يقدم الأقرب فالأقرب منهم ، على ترتيب الميراث على ظاهر النص ، وقيل لا حق لهم في الحضانة ، وإذا بلغ الصبي سبع سنين وهو يعقل خير بين الأبوين ، وإن اختار أحدهما سلم إله ، وإن كان ابنا فاختار الأم كان عندها بالليل ، وعند أبيه بالنهار ، وإن اختار الأب كان عنده بالليل والنهار ، ولا يمنع من زيارة أمه ، ولا تمنع الأم من تمريضه إذا احتاج ، وإن كانت بنتا فاختارت الأب ، أو الأم ، كانت عنده بالليل والنهار ، ولا يمنع الآخر من زيارتها ، وعيادتها ، وإن اختارت أحدهما ، ثم اختار الآخر حول إليه ، فإن عاد واختار الأول أعيد إليه ، وإن لم يكن له أب ولا جد وله عصبة غيرهما خير بين الأم وبينهم على ظاهر المذهب ، فإن كان العصبة ابن عم لم يسلم إليه البنت ، وقيل لا حق لغير الآباء والأجداد في الحضانة ، وإن وجبت للأم الحضانة فامتنعت لم تجبر ، وتنتقل إلى أمها ، وقيل تنتقل إلى الأب ، ولا حق في الحضانة لأب الأم ، ولا لأمهاته ، ولا لرقيق ، ولا فاسق ، ولا كافر على مسلم ، وقيل للكافر حق، ولا حق للمرأة إذا نكحت حتى تطلق إلا أن يكون زوجها جد الطفل[1] ، وإن أراد الأب أو الجد الخروج إلى بلد تقصر إليه الصلاة بنية المقام ، والطريق آمن ، وأرادت الأم الإقامة كان الأب أو الجد أحق به ، والعصبة من بعده ، وإذا بلغ الغلام ولي أمر نفسه ، وإن بلغت الجارية كانت عند أحدهما حتى تزوج، ومن بلغ منهما معتوها كان عند الأم .

* * *

(١) قوله : **لا حق للمرأة إذا نكحت إلا أن يكون زوجها جد الطفل** : صورته أن يتزوج من له أب من لها أم فتأتي بولد منه فتموت الزوجة فحضانته لأمها فإذا تزوجت سقطت حضانتها إلا أن تتزوج جد الطفل وهو أبو زوج بنتها وكذا لو تزوجت من له حضانة كالعم وابنه ا.هـ.

كتاب الجنايات[1]

﴿ باب من يجب عليه القصاص ومن لا يجب ﴾

لا يجب القصاص على صبي ، ولا معتوه ، ولا مبرسم ، ويجب على من زال عقله بمحرم ، وقيل فيه قولان ، ولا يجب القصاص على المسلم بقتل الكافر ، ولا على الحر بقتل العبد ، فإن جرح[2] الكافر كافراً ثم أسلم الجارح ، أو جرح العبد عبداً ثم أعتق الجارح وجب عليه القود[3] ، وإن قتل حر عبداً ، أو مسلم ذميًا ثم قامت البينة أنه كان قد أعتق أو أسلم ففي القود قولان ، وإن جنى حر على رجل لا يعرف رقه ، وحريته فقال الجاني : هو عبد ، وقال المجني عليه : بل أنا حر ، فالقول قول المجني عليه[4] ، وقيل فيه قولان ، ولا يجب القصاص علي الأب والجد ، ولا على الأم والجدة بقتل الولد وولد الولد ، وإن وجب القصاص على رجل فورث القصاص ولده لم يستوف ، وإن قتل المرتد ذميًا ففيه قولان ، وإن قتل ذمي مرتداً فقد قيل : يجب ، وقيل : لا يجب ، وإن قطع مسلم يد مسلم ثم ارتد المجني عليه ، ورجع إلى الإسلام ومات ، ولم يمض عليه في الردة ما يسري فيه الجرح ففيه قولان : أصحهما أنه يجب القود ، وإن مات الجرح

---

(١) (**كتاب الجنايات**) : القصاص بكسر القاف . قال الأهزري : القصاص المماثلة وهو مأخوذ من القص وهو القطع ، وقال الواحدي وغيره من المحققين هو من اقتصاص الأثر وهو تتبعه لأن المقتص يتبع جناية الجاني فيأخذ مثلها يقال اقتص من غريمه وأقص السلطان فلانًا من فلان أي أخذ له قصاصه ، ويقال : استقص فلان فلانًا طلب منه قصاصه .

(٢) **القود** : بفتح القاف والواو ، مأخوذ من قود المستقيد الجاني بحبل وغيره ليقتص منه والقود والقصاص بمعنى .

(٣) **الجرح** : بفتح الجيم مصدر جرحه يجرحه جرحًا والجرح بضمها الاسم وجمعه جروح والجراحة بمعنى الجرح وجمعها جراح بالكسر ورجل جرح وامرأة جريح ونسوة جرحى .

(٤) **المجني عليه** : حيث جاء بفتح الميم وإسكان الجيم وكسر النون وتشديد الياء .

في الردة وجب القصاص في الطرف في أصح القولين ، ومن قتل من لا يقاد به في المحاربة[1] ففيه قولان : أحدهما يجب القود ، والثاني لا يجب .

﴿ باب ما يجب به القصاص من الجنايات ﴾

والجنايات ثلاثة[2] : خطأ ، وعمد ، وعمد خطأ . فالخطأ[3] : أن يرمي إلى هدف[4] ،فيصيب إنسانًا ، والعمد : أن يقصد الجناية بما يقتل غالبًا، وعمد الخطأ : أن يقصد الجناية بما لا يقتل غالبًا ، فلا يجب القود إلا في العمد ، فإن جرحه بماله مور[5] من حديد ، أو غيره ، فمات منه وجب عليه القود ، وإن غرز إبرة في غير مقتل ، فإن بقي منها ضمنا[6] حتى مات وجب عليه القود ، وإن مات في الحال ، فقد قيل : يجب ، وقيل : لا يجب ، وإن ضربه بمثقل[7] كبير ، أو بمثقل صغير في مقتل ، أو في رجل ضعيف ، أو في حر شديد ، أو في برد شديد ، أو والى به الضرب فمات منه وجب عليه القود ، وإن رماه من شاهق[8] ، أو عصر خصييه[9] عصرًا شديدًا ، أو خنقه[10] خنقًا شديدًا ، أو طرحه في ماء ، أو نار لايمكنه

---

(١) قوله : **من قتل من لا يقاد به في المحاربة**: أي بأن قتل مسلم كافرًا أو حر عبدًا أو والد والدًا .

(٢) قوله : **الجنايات ثلاثة** : أي ثلاثة أنواع فلهذا أثبت الهاء .

(٣) قوله : **فالخطأ أن يرمي إلى الهدف** : أي هذه صورة من صورة لا أنه منحصر فيه .

(٤) **الهدف** : بفتح الدال ، سبق بيانه في المسابقة . **الخطأ** : مهموز يقال أخطأ يخطئ إخطاء وخطأ إذا لم يتعمد . أما الخطء بكسر الخاء وإسكان الطاء بعدهما همز فهو الإثم يقال خطئ يخطأ خطء فهو خاطئ مهموز كله كعلم يعلم علمًا. قال الله تعالى: ﴿إن قتلهم كان خطأ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ قالوا يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا إنا كنا خاطئين ﴾ . وقد يطلق الخاطئ على المخطئ في لغة قليلة وأكثر الغزالي استعمالها .

(٥) **المور** : بفتح الميم وإسكان الواو : الغور والنفوذ والسراية ، وأصله الحركة ومنه قوله تعالى : ﴿ يوم تمور السماء ﴾ أي تموج .

(٦) **الضمن** : بفتح الضاد وكسر الميم : المتألم .

(٧) **المثقل** : بفتح القاف المشددة ، الشيء الثقيل .

(٨) **الشاهق** : المكان العالي ، وأصله الجبل المرتفع .

(٩) قوله : **خصيية** : بياء مثناه تحت مكررة وليس فيه مثناه فوق هذا هو المشهور في اللغة ، ونقل الجوهري وغيره عن أبي عمرو قال : الخصيتان: البيضتان، والخصيان: بحذف التاء الجلدتان اللتان فيهما البيضتان ، قال الجوهري: يقال خصية بضم الخاء وكسرها والمشهور الضم .

(١٠) **الخنق** : بفتح الخاء وكسر النون مصدر خنقه يخنقه بضم النون خنقًا ويجوز إسكان النون مع فتح الخاء وكسرها وحكى صاحب المطالع فتح النون وهو شاذ أو غلط .

التخلص منه وجب عليه القود ، وإن طرحه في لجة فالتقمه حوت قبل أن يصل إلى الماء ففيه قولان : أحدهما يجب القود ، والثاني لا يجب ، وإن طرحه في زبية[1] فيها سَبُع فقتله ، أو أمسك كلبًا فأنهشه فمات ، أو ألسعه حية ، أو عقربًا يقتل مثلها غالبًا فقتله وجب عليه القود ، وإن لم يقتل غالبًا ففيه قولان : أصحهما أنه لا يجب ، وإن أكره رجلا على قتله وجب عليه القود وفي المكره قولان : أصحهما أنه يجب ، وإن أمر من لا يميز فقتله وجب القود على الآمر ، ولا شيء على المأمور ، وإن أمر السلطان رجلا بقتل رجل بغير حق ، والمأمور لا يعلم وجب القود علي السلطان ، وإن علم وجب القود على المأمور ، وإن أمسك رجلا حتى قتله آخر ، وجب القود على القاتل ، وإن شهد على رجل فقتل بشهادته ثم رجع وقال تعمدت ذلك ، وجب عليه القود ، وإن أكره رجلا على أكل سم فمات وجب عليه القود ، وإن قال لم أعلم أنه سم قاتل ففيه قولان : وإن خلط السم بطعام وأطعم ، أو خلطه بطعام لرجل فأكله فمات ففيه قولان ، وإن قتل رجلا بسحر يقتل غالبًا وجب عليه القود ، وإن قطع أجنبي سلعة[2] من رجل بغير إذنه فمات وجب عليه القود ، وإن قطعها حاكم أو وصى من صغير فمات ففيه قولان : أحدهما يجب عليه القود ، والثاني تجب الدية ، وإن اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به ، وإن جرح واحد جراحة ، وجرحه آخر مائة فمات فهما قاتلان ، وإن قطع أحدهما كفه والآخر ذراعه فمات فهما قاتلان، وإن قطع أحدهما يده وحز الآخر رقبته ، أو قطع حلقومه ، ومريئه ، أو أخرج حشوته[3] فالأول جارح ، والثاني قاتل ، وإن اشترك الأب والأجنبي في قتل الابن وجب القود على الأجنبي ، وإن اشترك المخطئ والعامد في القتل ، أو ضربه أحدهما بعصا خفيفة وجرحه الآخر ،

---

(١) **الزبية** : بضم الزاي وإسكان الموحدة . قال أهل اللغة : هي حفرة تحفر للأسد ليصاد فيها وجمعها زبي بضم الزاي .

(٢) **السلعة** : بكسر السين . قال أهل اللغة : هي خراج بتخفيف الراء كهيئة الغدة ويكون في رأس الإنسان أو وجهه أو سائر جسده . قال الجوهري : قد يكون كحمصة وكبطيخة يعني وما بينهما ، وأما السلعة بالفتح فهي الشجة وليست مرادة هنا .

(٣) **الحشوة** : بكسر الحاء وضمها لغتان مشهورتان هي الأمعاء .

ومات لم يجب على واحد منهما القود ، وإن جرح نفسه وجرحه آخر ، فمات ، أو جرحه سبع وجرحه آخر فمات ففيه قولان : أحدهما يجب القود علي الجارح ، والثاني لا يجب ، وإن جرحه واحد وداوى هو جرحه بسم غير موح[1] ، ولكنه يقتل غالبًا ، أو خاط الجرح في لحم حي فمات ، فقد قيل لا يجب القود على الجارح ، وقيل على قولين ، وإن خاط الجرح من له عليه ولاية ففيه قولان : أحدهما يجب القود على الولي ، ويجب على الجارح ، والثاني لا يجب على الولي ، ولا يجب على الجارح ، ومن لا يجب عليه القصاص في النفس لا يجب في الطرف ، ومن وجب عليه القصاص في النفس وجب في الطرف ، ومن لا يقاد بغيره في النفس لا يقاد به في الطرف ، ومن أقيد بغيره في النفس ، أقيد به في الطرف ، ومن لا يجب القصاص فيه في النفس من الخطأ ، وعمد الخطأ لا يجب القصاص فيه في الطرف ، وإن اشترك جماعة في قطع طرف دفعة واحدة قطعوا ، وإن تفرقت جناياتهم لم يجب على واحد منهم القود ، ويجب القصاص في الجروح ، والأعضاء ، فأما الجروح فيجب في كل ما ينتهي إلى عظم كالموضحة ، وجرح العضد[2] ، والساق ، والفخذ ، وقيل لا يجب فيما عدا الموضحة ، وإذا أوضح رجلاً في بعض رأسه ، وقدر الموضحة يستوعب رأس الشاج[3] أوضح جميع رأسه ، وإن زاد حقه على جميع رأس الشاج ، أوضح جميع رأسه ، وأخذ الأرش فيما بقي بقدره ، وإن هشم رأسه اقتص منه في الموضحة ووجب الأرش فيما زاد ، وأما الأعضاء فيجب القصاص في كل ما يمكن القصاص فيه ، من غير حيف[4] ، فيؤخذ العين بالعين ، اليمنى

---

(١) **الموحي** : الذي يقتل في الحال .

(٢) **العضد** : مؤنثة وتذكر ، وقال الزجاجي وغيره : لا يجوز تذكيرها ، وهي المفصل من المرفق إلى الكتف وفيها لغات أشهرها عضد بفتح العين وضم الضاد . وعضد بإسكان الضاد ، وعضد بضم العين وعضد بفتح العين وكسر الضاد وعلى هذا يجوز كسر العين وإسكان الضاد فهذه خمسة أوجه .

(٣) **الشاج** : بتشديد الجيم يقال : شجه يشجه ويشجه بضم الشين وكسرها شجًا فهو مشجوج وشجيج والجارح شاج ، وهي الشجة وجمعها شجاج .

(٤) **الحيف** : الميل والظلم .

باليمنى، واليسرى باليسرى، ولا يؤخذ صحيحة بقائمة[1]، ويؤخذ القائمة بالصحيحة، وإن أوضحه فذهب ضوء عينه[2] وجب فيه القود على المنصوص، غير أنه لا يمس الحدقة[3]، وخرج فيه قول آخر، أنه لا يقتص منه، ويؤخذ الجفن بالجفن[4]، الأعلى بالأعلى، والأسفل بالأسفل ، واليمين باليمين، واليسار باليسار، ويؤخذ المارن بالمارن[5]، والمنخر بالمنخر[6]، وإن قطع بعضه قدر ذلك بالجزء، كالنصف، والثلث فيؤخذ مثله به، وإن جدعه[7] اقتص في المارن، وأخذ الأرش في القصبة، ويؤخذ الصحيح بالمجذوم[8] ، إذا لم يسقط منه شيء، ويؤخذ غير الأخشم[9] بالأخشم، ويؤخذ الأذن بالأذن[10] ، والبعض بالبعض، والصحيح بالأصم، والأصم بالصحيح، ولا تؤخذ الصحيحة بالمخرومة[11] ، ويؤخذ بالمثقوبة[12] ، ويؤخذ الأنف الصحيح والأذن الصحيحة بالأنف المستحشف[13] والأذن الشلاء[14] في أصح القولين ،

---

(١) **العين القائمة** : قال الأزهري : هي التي بياضها وسوادها صافيان لكن لا يبصر بها .

(٢) **الضوء** : مهموز مفتوح الضاد ومضمومها حكاهما الأصمعي وابن السكيت وابن قتيبة والجوهري وغيرهم وهو الضياء .

(٣) **الحدقة** : هي السواد الأعظم الذي في العين وأما الأصغر فهو الناظر وفيه إنسان العين والمقلة شحمة العين التي تجمع السواد والبياض ذكره ابن قتيبة في أدب الكاتب وجمع الحدقة حداق ويقال حدق .

(٤) **الجفن** : بفتح الجيم . **ويؤخذ الجفن بالجفن الأعلى بالأعلى واليمين باليمين** : كان ينبغي أن يقول : والأيمن بالأيمن ، ويتأول ما ذكره على أن تقديره وذوا اليمين بذي اليمين فحذف المضاف فهذا شائع معروف .

(٥) **المارن** : بكسر الراء هو ما لان من لحم الأنف، وأما القصبة فهي العظم الذي في أعلى الأنف .

(٦) **المنخر** : بفتح الميم وإسكان النون وكسر الخاء وبكسر الميم والخاء لغتان مشهورتان ومنخور لغة ثالثة حكاها الجوهري .

(٧) **الجدع** : بالجيم والدال المهملة قطع الأنف ويقال أيضًا : لقطع الأذن والشفة واليد جدعة يجدعه فهو أجدع وهي جدعاء .

(٨) **المجذوم** : بجيم وذال معجمة .

(٩) **الأخشم** : الذي لا يشم .

(١٠) قوله : **ويؤخذ الأذن بالأذن والصحيح بالأصم** : أي وأذن الصحيح بأذن الأصم فحذف المضاف وهو جائز .

(١١) قوله : **ولا تؤخذ الصحيحة بالمخرومة** : هي بالراء وهي التي سقط بعضها .

(١٢) قوله : **وتؤخذ بالمثقوبة** : يعني التي لم يسقط منها شيء .

(١٣) **المستحشف** : بكسر الشين : اليابس مأخوذ من حشف التمر ، وهو : يابسهُ

(١٤) **الشلاء** : بالمد : اليابسة .

ويؤخذ السن بالسن ، ولا يؤخذ سن بسن غيرها ، ويؤخذ اللسان[1] باللسان، فإن أمكن أخذ البعض بالبعض أخذ ، ولا يؤخذ لسان ناطق[2] بلسان أخرس ، ويؤخذ الأخرس بالناطق ، وتؤخذ الشفة بالشفة ، العليا بالعليا ، والسفلى بالسفلى ، وقيل لا قصاص فيه ، وتؤخذ اليد باليد ، والرجل بالرجل ، والأصابع بالأصابع ، والأنامل بالأنامل ، والكف بالكف ، والمرفق بالمرفق ، والمنكب بالمنكب ، إذا لم يخف من جائفة ، وإذا قطع اليد من الذراع اقتص في الكف وأخذ الأرش في الباقي ، ولا يؤخذ يمين بيسار ، ولا يسار بيمين ، ولا خنصر بإبهام ، ولا أنملة بأنملة أخرى ، ولا صحيحة بشلاء ، ويؤخذ الشلاء بالصحيحة ، ولا يؤخذ كاملة الأصابع بناقصة الأصابع ، وتؤخذ الناقصة بالكاملة ، ويؤخذ الأرش عن الأصبع الناقصة ، ولا يؤخذ أصلي بزائد ، ولا زائد بأصلي ، وإن قطع أنامله فتأكلت منه الكف لم يجب القصاص فيما تأكل ، وقيل فيه قول مخرج ، أنه يجب فيه القصاص ، ويؤخذ الفرج بالفرج ، والشفر بالشفر[3] ، والأنثيان بالأنثيين ، وإن أمكن أخذ واحدة بواحدة ، أخذ ، ويؤخذ الذكر بالذكر ، ويؤخذ ذكر الفحل بذكر الخصي ، والختون بالأغلف[4] ، ولا يؤخذ الصحيح بالأشل ، وإن اختلفا في الشلل[5] ، فإن كان ذلك في عضو ظاهر، فالقول قول الجاني ، وإن كان في عضو باطن فالقول قول المجني عليه ، وقيل فيهما قولان .

---

(١) **اللسان** : يذكر ويؤنث فمن ذكر قال جمعه ألسنة ، ومن أنث قال : ألسن كأدرع .

(٢) **قوله : لسان ناطق** : هو بتنوين لسان فهو المناسب لقوله بعده ويؤخذ الأخرس بالناطق .

(٣) **الشفر**: بضم الشين : طرف جانب الفرج وشرف كل شيء حرفه ويقال أيضًا شافر الفرج وشفيرها .

(٤) **الأقلف** : الذي لم يختن وبقيت قلفته عليه . قال الأزهري وغيره : الأقلف والأغلف والأعزل والأرغل بالغين المعجمة في الثلاثة والأعرم بالعين المهملة بمعنى والجمع قلف وغلف وعزل ورعل وعرم .

(٥) **الشلل** : والشلّ لغتان بمعنى والأشل اليابس والذكر الأشل عند أصحابنا هو الذي يلزم حالة واحدة من التشار أو انقباض ولا يتحرك أصلاً .

﴿ باب العفو عن القصاص ﴾[1]

إذا قتل من له وارث وجب القصاص للوارث ، وهو بالخيار : بين أن يقتص وبين أن يعفو ، فإن عفا على الدية ، وجبت الدية ، وإن عفا مطلقا ، ففيه قولان : أحدهما لا تجب ، والثاني تجب ، وهو الأصح ، وإن اختار القصاص ثم اختار الدية ، لم يكن له على المنصوص ، وقيل له ذلك ، وإن قطع اليدين من الجاني ثم عفا عن القصاص ، لم تجب الدية ، وإن قطع إحداهما ، ثم عفا ، وجب له نصف الدية ، وإن كان القصاص لنفسين ، فعفا أحداهما ، سقط القصاص ، ووجب للآخر حقه من الدية ، وإن أرادا القصاص ، لم يجز لأحدهما أن ينفرد به ، فإن تشاحا ، أقرع بينهما ، فإن بدر أحدهما ، فاقتص ، ففيه قولان : أصحهما أنه لا قود عليه ، والآخر أنه يجب عليه القود ، وإن عفا أحدهما ، ثم اقتص الآخر قبل العلم بالعفو ، أو بعد العلم ، وقبل الحكم ، بسقوط القود ، ففيه قولان : أصحهما أنه يجب القود ، والثاني : لا يجب ، فإن قلنا يجب ، فأقيد منه ، وجبت الدية ، وإن قلنا لا يجب ، فقد استوفى المقتص حقه ، ووجب لأخيه نصف الدية وإن قلنا لا يجب فقد استوفى المقتص حقه ووجب لأخيه نصف الدية ، وممن يأخذ فيه قولان : أحدهما من أخيه المقتص ، والثاني من تركة الجاني ، وإن كان القصاص لصبي ، أو معتوه ، حبس القاتل حتى يبلغ الصبي ، ويفيق المعتوه ، فإن كان الصبي ، أو المعتوه فقيرين ، يحتاجان إلى ما ينفق عليهما ، جاز لوليهما العفو على الدية ، وقيل لا يجوز ، وإن وثب الصبي أو المجنون فقتل الجاني[2] ، فقد قيل يصير مستوفيًا ، والمذهب أنه لا يصير مستوفيًا ، وإن قتل من لا وارث له جاز للإمام أن يقتص ، وله أن يعفو على الدية ، وإن قطع أصبع رجل ، فقال : عفوت عن هذه الجناية ، وما يحدث منها ، فسرت إلى الكف سقط الضمان في الأصبع ، ووجبت دية بقية الأصابع ، فإن سرت إلى النفس سقط القصاص ، وهل تسقط الدية ، فقد

---

(١) قوله : **باب العفو والقصاص** : ويقع في بعض النسخ والعفو عن القصاص ، والصواب الأول ، وتقديره حكم العفو وكيفية القصاص .

(٢) قوله : **وثب الصبي فقتله** : يعني قام فقتله بغير إذن الولي . قال أهل اللغة : يقال وثب يثب وثوبًا ووثبانًا أي طفر .

قيل : إن ذلك وصية للقاتل ، وفيها قولان : هو إبراء ، فيصح في أرش الأصبع ، ولا يصح في النفس ، فيجب عليه تسعة أعشار الدية ، وإن وجب القصاص في النفس على رجل ، فمات ، أو في الطرف ، فزال الطرف وجبت الدية ، ولا يجوز استيفاء القصاص ، إلا بحضرة السلطان ، وعليه أن يتفقد الآلة التي يستوفي بها ، فإن كان من له القصاص يحسن الاستيفاء مكنه منه ، وإن لم يحسن أمر بالتوكيل ، وإن لم يوجد من يتطوع استؤجر من خمس الخمس ، فإن لم يكن استؤجر من مال الجاني ، وإن وجب القصاص على حامل لم يستوف حتى تضع ، وتسقي الولد اللّبأ[1] ، ويستغني عنها بلبن غيرها ، وإن ادعت الحمل ، فقد قيل : يقبل قولها ، وقيل لا يقبل حتى تقيم بينة بالحمل ، وإن اقتص منها فتلف الجنين من القصاص وجب ضمانه ، فإن كان السلطان علم به فعليه الضمان ، وإن لم يعلم ، وعلم الولي ذلك فعليه ضمانه ، وإن لم يعلم واحد منهما ، فقد قيل على الإمام وقيل على الولي ، وإن قتل واحد جماعة ، أو قطع عضواً من جماعة أقيد بالأول ، وأخذ الدية للباقين ، فإن قتلهم ، أو قطعهم دفعة، أو أشكل الحال ، أقرع بينهم ، فإن بدر واحد منهم ، وقتله ، أو قطعه ، فقد استوفى حقه ، ووجبت الدية للباقين ، وإن قتل ، وارتد ، أو قطع ، وسرق أقيد للآدمي ، ودخل فيه حد الردة ، والسرقة ، وإن قطع يد رجل ، ثم قتله قطع ، ثم قتل ، فإن قطعه ، فمات منه قطعت يده ، فإن مات ، وإلا قتل وإن قطع يد رجل من الذراع ، أو أجافه فمات ففيه قولان : أحدهما يقتل بالسيف ، والثاني يجرح ، كما جرح ، فإن مات ، وإلا قتل، ومن قتل بالسيف ، أو السحر لم يقتل إلا بالسيف ، وإن قتل باللواط ، أو سقي الخمر، فقد قيل : يقتل بالسيف ، وقيل يعمل في اللواط مثل الذكر من الخشب فيقتل به ، وفي الخمر يسقى بالماء ، فيقتل به ، وإن غرق ، أو حرق، أو قتل بالخشب ، أو بالحجر ، فله أن يقتله بالسيف ، وله أن يفعل به مثل ما فعل ، فإن فعل ذلك فلم يمت ففيه قولان : أحدهما يقتل بالسيف، والثاني يكرر عليه مثل ما فعل ذلك إلى أن يموت إلا في الجائفة ،

---

(١) **اللبأ** : بكسر اللام مهموز مقصور هو اللبن أول النتاج .

وقطع الطرف ، ومن وجب له القصاص في الطرف استحب له أن لا يعجل في القصاص حتى يندمل ، فإن أراد العفو على الدية قبل الإندمال[1] ففيه قولان : أحدهما يجوز ، والثاني لا يجوز ، ومن اقتص في الطرف ، فسرى إلى نفس الجاني لم يجب ضمان السراية ، وإن اقتص في الطرف ثم سرى إلى نفس المجني عليه ، فقد قيل تكون السراية قصاصًا ، والمذهب : أن السراية هدر[2] ، ويجب نصف الدية في تركة القاتل ، وإن قلع سن صغير لم يثغر[3] ، لم يجز أن يقتص حتى يؤيس من نباتها ، وإن وجب له القصاص في العين بالقلع لم يمكن من الاستيفاء ، بل يؤمر بالتوكيل فيه ، ويقلع بالأصبع ، وإن كان لطمه حتى ذهب الضوء فعل به مثل ذلك ، فإن لم يذهب الضوء وأمكن أن يذهب الضوء من غير أن يمس الحدقة فعل ، وإن لم يكن أخذت الدية ، وإن وجب له القصاص في اليمين ، فقال أخرج يمينك ، فأخرج اليسار عمدًا فقطعها لم يجزئه عما عليه غير أنه لا يقتص منه في اليمين حتى تندمل المقطوعة ، فإن قال فعلت ذلك غلطًا ، أو ظنًا أنه يجزئ، أو ظننت أنه طلب مني اليسار نظر في المقتص ، فإن قطع وهو جاهل ، فلا قصاص عليه ، وتجب عليه الدية ، وقيل لا تجب ، وإن قطع وهو عالم ، فالمذهب أنه لا قصاص عليه ، وقيل : يجب ، وإن اختلفا في العلم به ، فالقول قول الجاني ، وإن تراضيا على أخذ اليسار ، فقطع لزمه دية اليسار ، وسقط قصاصه في اليمين ، وقيل لا يسقط ، وإن كان القصاص على مجنون، فقال له أخرج يمينك ، فأخرج اليسار فقطع ، فإن كان المقتص عالمًا وجب عليه القصاص ، وإن كان جاهلاً وجب عليه الدية .

---

(١) **الإندمال** : البرء .

(٢) **الهدر** : بفتح الدال والهاء المهدر الملغي الذي وجوده كعدمه .

(٣) قوله : **سن صغير لم يثغر** : هو بمثناة تحت مضمونة ثم مثلثة ساكنة ثم غين معجمة مفتوحة ومعناه : لم تسقط أسنانه التي هي رواضعه . قال أهل اللغة : إذا سقط رواضع الصبي قيل ثغر يثغر فهو مثور كضرب يضرب فهو مضروب فإذا نبتت بعد ذلك قيل أثغر بتشديد التاء المثناة فوق أصله اثتغر فقلبت الثاء تاء ثم أدغمت ، قال الجوهري : وإن شئت قلت اثغر بالمثلثة المشددة وكله مشتق من الثغر وهو مقدم الأسنان .

﴿ باب من لا تجب عليه الدية بالجناية ﴾

لا تجب الدية على الحربي ، ولا على السيد في قتل عبد ، ولا على من قتل حربيًا ، أو مرتدًا ، ، فإن أرسل سهماً على حربي ، أو مرتد ، فأسلم ووقع به السهم فقتله لزمه دية مسلم ، وقيل لا يلزمه ، ومن قتل من وجب رجمه بالبينة ، أو انحتم قتله[1] في المحاربة لم تلزمه الدية ، ومن قتل مسلمًا تترس به المشركون في دار الحرب ، فقد قيل إن علم أنه مسلم وجبت ديته ، وإن لم يعلم لم تجب ، وقيل : إن عينه بالرمي وجبت ، وإن لم يعينه لم تجب ، وقيل فيه قولان .

﴿ باب ما تجب به الدية من الجنايات ﴾

إذا أصاب رجلاً بما يجوز أن يقتل ، فمات منه وجبت الدية ، وإن ألقاه في بئر ، أو نار قد يموت فيه ، فمات فيه وجبت ديته ، وإن أمكنه أن يتخلص ، فلم يفعل حتى هلك ففيه قولان : أصحهما أنه لا تجب ديته ، وإن ألقاه على أفعى[2] ، أو ألقاها عليه ، أو على أسد ، أوألقاه عليه ، فقتله وجبت ديته ، وإن سحر رجلاً بما لا يقتل في الغالب ، وقد يقتل ، فمات منه وجبت الدية ، وإن ضرب الوالد ولده ، أو المعلم الصبي ، والزوج زوجته ، أو ضرب السلطان رجلاً في غير حدّ ، فأدى إلى الهلاك وجبت الدية ، وإن سلم الصبي إلى السابح ، فغرق في يده وجبت الدية ، وإن غرق البالغ مع السابح لم تجب ديته ، وإن صاح على صبي فوقع من سطح ، أو صاح على بالغ ، وهو غافل ، فوقع فمات وجبت الدية ، وإن صاح على صبي فزال عقله وجبت الدية ، وإن صاح على بالغ ، فزال عقله

---

(١) قوله : **انحتم قتله** : أي وجب وجوبًا لا يتطرق إليه سقوط .

(٢) **الأفعى** : الأنثى من الحيات والجمع أفاعي والذكر أفعوان بضم الهمزة والعين . قال الجوهري : الأفعى : أفعل ، يقول هذه أفعى بالتنوين وكذلك أروى وتقعى الرجل صار كالأفعى في الشر ولام الكلمة من الأفعى واو ، قال الزبيدي : الأفعى : حية رقشاء دقيقة العنق عريضة الرأس وربما كانت ذات قرنين .

لم تجب ، وإن طلب بصيراً بالسيف ، فوقع في بئر لم يضمن ، ولو طلب ضريراً ، فوقع في بئر ضمن ، وإن ضرب بطن امرأة ، فألقت جنينًا ميتًا وجب ضمانه، وإن بعث السلطان إلى امرأة ذكرت بسوء ، فأجهضت الجنين[1] وجب ضمانه ، وإن رمى إلى هدف ، فأخطأ ، فأصاب آدميًا فقتله وجبت الدية ، وإن ختن الحجام ، فأخطأ فأصاب الحشفة وجب عليه الضمان ، وإن امتنع من الختان ، فختنه الإمام في حر شديد ، أو برد شديد، فمات ، فالمنصوص أنه يجب الضمان ، وقيل : فيه قولان ، وإن حفر بئرًا في طريق المسلمين ، أو وضع فيه حجرًا ، أو طرح ماء ، أو قشر بطيخ ، فهلك به إنسان وجب الضمان ، وإن حفر بئرًا ، ووضع آخر حجرًا، فتعثر إنسان بالحجر ، ووقع في البئر ، ومات وجب الضمان على واضع الحجر ، وإن حفر البئر في طريق واسع لمصلحة المسلمين ، أو بنى مسجدًا ، أو علق قنديلاً[2] في مسجد ، أو فرش فيه حصيراً[3] ، ولم يأذن له الإمام في شيء من ذلك ، فهلك به إنسان ، فقد قيل يضمن ، وقيل لا يضمن ، وإن حفر بئرًا في ملكه ، أو في موات ليتملكها ، أو لينتفع بها ، فوقع فيها إنسان ومات لم يضمن ، وإن حفر بئرًا في ملكه ، فاستدعى رجلاً ، فوقع فيها ، فهلك ، فإن كانت ظاهرة لم يضمن ، وإن كانت مغطاة ففيه قولان ، وإن كان في داره كلب عقور ، فاستدعى إنسانًا فعقره فعلى قولين ، وإن أمر السلطان رجلاً أن ينزل إلى بئر ، أو يصعد إلى نخل لمصلحة المسلمين ، فوقع، ومات وجب ضمانه ، وإن أمره بعض الرعية ، فوقع ومات لم يجب ضمانه ، وإن بنى حائطًا في ملكه ، فمال إلى الطريق ، فلم ينقضه حتى وقع على إنسان ، فقتله لم يضمن على ظاهر المذهب ، وقيل يضمن ، وإن وضع جرة على طرف سطح ، فرماها الريح ، فمات بها إنسان لم يضمن ، وإن أخرج روشنًا[4] إلى الطريق ، فوقع على إنسان ،

---

(١) **الإجهاض** : الإسقاط .

(٢) **القنديل** : بكسر القاف ونونه أصلية وهو فعليل .

(٣) **الحصير** : معروف ولا يقال حصيرة بالهاء وهو فعيل بمعنى مفعول .

(٤) **الروشن** : بفتح الراء وهو الخارج من خشب البناء .

فمات ، ضمن نصف دية ، وإن تقصف من خشبة الخارج شيء ، فهلك به إنسان ضمن جميع الدية ، وإن نصب مئزابًا[1] ، فوقع على إنسان فأتلفه ، فهو كالروشن ، وقيل لا يضمن ، وإن كان معه دابة ، فأتلفت إنسانًا بيدها ، أو رجلها وجب عليه ضمانه ، فإن لم يكن معها ، فإن كان بالنهار لم يضمن ما تتلفه ، وإن كان بالليل ضمن ما تتلفه ، وإن انفلتت[2] بالليل ، وأتلفت ، فإن كان بتفريط منه في حفظها ضمن ، وإن لم يكن بتفريط لم يضمن ، وإن كان له كلب عقور ، ولم يحفظه ، فقتل إنسانًا ضمنه ، وإن قعد في طريق ضيق ، فعثر به إنسان ، وماتا وجب على كل واحد منهما دية الآخر ، وإن اصطدما وجب على كل واحد منهما نصف الدية للآخر ، فإن اصطدم امرأتان حاملان ، فماتتا ، ومات جنيناهما وجب على كل واحدة منهما نصف دية الأخرى ، ونصف دية جنينها ، ونصف دية جنين الأخرى ، وإذا أركب صبيين من لا ولاية له عليهما ، فاصطدم ، وماتا وجب على الذي أركبهما ضمان ما جناه كل واحد منهما على نفسه ، وعلى صاحبه ، وإن اصطدم سفينتان ، فهلكتا ، وما فيهما ، فإن كان ذلك بتفريط من القيمين فهما كرجلين إذا تصادما ، وإن كان بغير تفريط ففيه قولان : أحدهما أنهما كالرجلين . والثاني أنه لا ضمان على واحد منهما ، وقيل القولان إذا لم يكن منهما فعل[3] ، فأما إذا سير السفن ، ثم اصطدمتا وجب الضمان قولاً واحدًا ، وقيل القولان في الجميع ، وإن رمى عشرة أنفس حجرًا بالمنجنيق[4] ، فرجع الحجر عليهم ، فقتل أحدهم سقط من ديته العشر

---

(١) **المئزاب** : بكسر الميم وبعدها همزة ويجوز تخفيفها بقلبها ياء كما في نظائره فيقال ميزاب بياء ساكنة وقد غلط من منع ذلك فلا خلاف بين أهل العربية في جوازه ويقال أيضًا مرزاب براء ثم زاي وهي لغة مشهورة قالوا ولا يقال مرزاب بتقديم الزاي وجمع ميزاب مآزيب .

(٢) **قوله : أفلتت** : هكذا ضبطناه عن نسخة المصنف وهو صحيح . قال أهل اللغة : يقال أفلت الشيء وتفلت وانفلت بمعنى وأفلته أنا وفلته .

(٣) **قوله : في اصطدام السفينتين وقيل القولان إذا لم يكن منهما فعل** : الصواب حذف الواو من وقيل أو جعلها فاء وإلا فيبقى قوله وقيل القولان في الجميع تكرار بلا فائدة وقد سبق مثل هذا في الوقف ونبهت عليه .

(٤) **المنجنيق** : هي مؤنثة فارسية معربة والميم مفتوحة عند الأكثرين قال الجواليقي مفتوحة ومكسورة ، قال الجوهري : أصلها من جي نيد أي : ما أجودَني . قال : قال بعضهم مفعليل لقولهم كنا نجنق مرة ونرشق مرة والجمع منجنيقات قال : وقال سيبويه : هي فنعليل والميم أصلية لقولهم في الجمع مجانيق وفي التصغير مجينيق . هذا كلام الجوهري . وقال الجواليقي : قيل الميم=

ووجب تسعة أعشارها على الباقين ، وإن وقع رجل في بئر فجذب ثانيًا ، والثاني ثالثًا ، والثالث رابعًا ، وماتوا وجب للأول ثلث الدية على الثاني ، والثلث على الثالث ، ويهدر الثلث ، ويجب للثاني ثلث الدية على الأول، والثلث على الثالث ، ويهدر الثلث ويجب للثاني ثلث الدية على الأول والثلث على الثالث ويهدر الثلث ، ويجب للثالث نصف الدية على الثاني ، **ويهدر النصف ، وقيل يسقط ثلث الدية** ، ويجب الثلثان ، ويجب للرابع الدية على الثالث ، وقيل يجب على **الثلاثة أثلاثًا** ، وإن تجارح رجلان ، فماتا وجب على كل واحد منهما دية الآخر ، فإن ادعى كل واحد منهما أنه جرح للدفع لم يقبل .

﴿ باب الديات ﴾ (١)

ودية الحر المسلم مائة من الإبل ، فإن كان القتل عمدًا ، أو شبه عمد وجبت الدية أثلاثًا ثلاثون حقة ،وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفة(٢) ، وإن كان خطأ وجبت أخماسًا عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وإن قتل في الأشهر الحرم(٣) ، وهي ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، ورجب ، أو في

=زائدة وقيل أصلية وقيل الميم والنون في أوله زائدتان وقيل أصليتان وقيل الميم أصل والنون زائدة . قال : وحكى الفراء منجنوق بالواو وحكى غيره منجليق باللام .

(١) (**باب الديات**) : هي جمع دية وأصلها ودية مشتقة من الودي وهو دفع الدية كالعدة من الوعد والزنة من الوزن والشية من الوشي ونظائرها . تقول: وديت القتيل أديه وديًا ودية أعطيت ديته واتديت أخذت ديته ويقول في الأمر « د » فلانًا وللاثنين ديًا وللجمع دوا فلانًا .

(٢) **الخلفة** : بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام : الحامل . قال جمهور أهل اللغة : ليس لها جمع من لفظها بل جمعها مخاض كما يقال : امرأة ونساء ، وقال الجوهري : جمعها خلف بفتح الخاء وكسر اللام .

(٣) قوله : **وإن قتل في الأشهر الحرم** : وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب هذه الأربعة هي الحرم المذكورة في القرآن باتفاق العلماء . واختلفوا في الأدب في كيفية عدها . فالصحيح الذي ذهب إليه أهل المدينة والجمهور وجاءت به الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ أنه يقال ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب . كما ذكرها المصنف وحكى أبو جعفر النحاس عن الكوفيين أنه يقال : المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة . قال : والكتاب يميلون إلى هذا

الحرم، أو قتل ذا رحم محرم[1] وجبت الدية أثلاثًا[2] خطأ كان ، أو عمدًا ، وفي عمد الصبي ، والمجنون ، قولان : أحدهما أنه عمد ، فتجب به دية مغلظة، والثاني أنه خطأ ، فإن كان للقاتل ، أو العاقلة إبل وجبت الدية منها، وإن لم يكن لها إبل وجبت في إبل البلد ، فإن لم يكن ، فمن غالب إبل أقرب البلاد إليهم ، ولا يؤخذ فيها معيب ، ولا مريض ، فإن تراضوا على أخذ العوض عن الإبل جاز ، وإن أعوزت الإبل وجبت قيمتها بالغة ما بلغت في أصح القولين ، وفيه قول آخر أنه يجب ألف دينار ، أو إثنا عشر ألف درهم ، ويزاد للتغليظ قدر الثلث ، ودية اليهودي ، والنصراني ثلث دية المسلم ، ودية المجوسي ، والوثني ثلثا عشر دية المسلم ، ومن لم تبلغه الدعوة[3] فالمنصوص أنه إن كان يهوديًا ، أو نصرانيًا وجبت فيه ثلث الدية ، وإن كان مجوسيًا ، أو وثنيًا ، وجبت فيه ثلثا عشر الدية ، وقيل إن كان

قال : وأنكر قوم الأول وقالوا : جاء بها من سنتين : قال النحاس : وهذا غلط بين وجهل باللغة لأنه قد علم المراد . وأن المقصود ذكرها وأنها في كل سنة فكيف يتوهم أنها من سنتين قال : والصحيح ما قاله أهل المدينة لأن الأخبار تظاهرت عن رسول الله ﷺ كما قالوا من رواية ابن عمر وأبي هريرة ، وأبي بكرة قال : وهو قول أكثر أهل التأويل قال : وأدخلت الألف واللام في المحرم دون غيره من الشهور ، قال : وجمع المحرم محرمات ومحارم ومحاريم وسمى محرّمًا لتحريم القتال فيه ، وسبق في الحج بيان ذي القعدة وذي الحجة وما يتعلق بهما. وأما رجب فقال النحاس : جمعه رجبات وأرجاب ورجاب ورجوب وفي اشتقاقه أقوال: أحدها لتعظيمهم إياه . يقال : رجبته بالتشديد ورجبته بكسر الجيم والتخفيف إذا عظمته . قال النحاس : وقال المبرد : سمي رجبًا لأنه في وسط السنة مشتق من الرواجب وقيل لترك القتال فيه من الرجب وهو القطع . قال الجوهري : وإنما قيل رجب مضر لأنهم كانوا أشد تعظيمًا له قال : وإذا ضموا إليه شعبان قالوا : الرجبان ، ويقال : الرجب الأصم لأنهم يتركون القتال فيه فلا يسمع فيه صوت سلاح ولا استغاثة وهو استعارة وتقديره يصم الناس فيه كما قالوا : ليل نائم أي ينام فيه .

(١) قوله : **أو قتل ذا رحم محرم** : كان الأجود أن يقول محرمًا صفة لذا وقوله محرم صحيح مجرور على الجوار كما في قول الله تعالى : ﴿ إني أخاف عليكم عذاب يوم أليم ﴾ . وفي قوله : ﴿ وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ﴾ على أحد الأقوال فيه وسمع من العرب هذا جحر ضب خرب .

(٢) وله : **وجبت الدية أثلاثًا** : أي ثلاثة أقسام وإن كان أحد الأقسام أكثر .

(٣) قوله : **ومن لم تبلغه الدعوة** : هي بفتح الدال وهي دعوة الإسلام وهي رسالة نبينا محمد ﷺ .

متمسكًا بكتاب لم يبدل وجب فيه دية مسلم ، وإن كان متمسكًا بكتاب مبدل ففيه ثلث الدية ، وإن قطع يد نصراني ، فأسلم ، ثم مات وجب عليه دية مسلم، وإن قطع يد حربي ، ثم أسلم ، ومات ، فلا شيء عليه ، وإن قطع يد مرتد ، فأسلم ، ومات لم يلزمه شيء ، وقيل تلزمه الدية ، وليس بشيء، وإن أرسل سهمًا على ذمي ، فأسلم ، ثم وقع به السهم فقتله لزمه دية مسلم ، ودية المرأة على النصف من دية الرجل ، ودية الجنين غرة عبد ، أو أمة[1] قيمته نصف عشر دية الأب ، أو عشر دية الأم يدفع ذلك إلى ورثته، وإن كان أحد أبويه مسلمًا ، والآخر كافرًا ، أو أحدهما مجوسيًا ، والآخر كتابيًا اعتبر بأكثرهما بدلاً ، وإن ألقته حيًا ثم مات ، وجب فيه دية كاملة ، وإن اختلفا في حياته[2] ، فالقول قول الجاني ، وإن ألقته مضغة ، وشهدت القوابل أنه خلق آدمي ففيه قولان : أحدهما تجب فيه الغرة ، والثاني لا تجب ، ولا يقبل في الغرة ما له دون سبع سنين ، ولا كبير ضعيف، وقيل لا تقبل الجارية بعد عشرين سنة ، ولا العبد بعد الخمس عشرة سنة ، ولا يقبل خصي ، ولا معيب ، فإن عدمت الغرة ، فخمس من الإبل في أصح القولين ، وقيمة الغرة في الآخر ، والشجاج في الرأس عشر والخارصة ، والدامية ، والباضعة ، والمتلاحمة ، والسمحاق ، والموضحة ، والهاشمة ، والمنقلة ، والمأمومة ، والدامغة ، فالخارصة[3] : ما تشق الجلد ،

---

(١) قوله : **ودية الجنين غرة عبد أو أمة** : فقوله غرة منون مرفوع وقوله عبد أو أمة مرفوعًا أيضًا على البدل من غرة وسمى الجنين لاستتاره ومنه الجن ومنه ﴿ جن عليه الليل ﴾ ومنه المجن بكسر الميم ، وهو الترس وأما الغرة ، فقال أهل اللغة والغريب والفقهاء : هي النسمة من الرقيق ذكرًا كان أو أنثى . قال ابن قتيبة وغيره سميا بذلك لأنهما غرة ما يملكه الإنسان أي أفضله وأشهره ، وغرة كل شيء خياره .

(٢) قوله : **وإن اختلفا في حياته** : قال أهل العربية : تكتب حياته بالألف ولا تكتب بالواو . وقالوا : فتكتب الصلاة والزكاة والحياة بالواو ، واتباعًا للمصحف ولا يكتب شيء من نظائرها إلا بالألف كالقناة والقطاة والولاة فإن أضفت شيئًا منها إلى سكنى كتبته بالألف لا غير تقول : هذه صلاتي وزكاتي وحياتي وصلاتك وصلاته وزكاتك وزكاته وحياتك وحياته .

(٣) **الخارصة** : بالخاء والصاد المهملتين . قال صاحب المحكم : الخارصة والحريصة : أول الشجاج وهي التي تخرص الجلد أي تشقه قليلاً يقال : خرص رأسه بفتح الراء يخرصه بكسرها خرصًا بإسكانها . أي شق وقشر جلده .

والدامية: ما تشق الجلد ، وتدمي ، والباضعة : ما تقطع اللحم ، والمتلاحمة : ما تنزل في اللحم ، والسمحاق[1] : ما يبقى بينها وبين العظم جلدة رقيقة ، وتجب في هذه الخمس حكومة ، ولا يبلغ بحكومتها أرش الموضحة ، والموضحة : ما توضح العظم في الرأس ، أو الوجه ، وفيها خمس من الإبل ، فإن عمت الرأس ، ونزلت إلى الوجه ، فقد قيل يلزمه خمس ، وقيل عشر ، فإن أوضح موضحتين بينهما حاجز ، فعليه عشر من الإبل ، فإن حرق بينهما رجعت إلى خمس وإن خرق بينهما غيره وجب على الأول عشر ، وعلى الثاني خمس ، وإن أوضح موضحتين وخرق بينهما في الباطن ، فقد قيل يجب أرش موضحتين ، وقيل أرش موضحة ، وإن شج في جميع رأسه شجة دون الموضحة ، وأوضح في بعضها ، ولم ينفصل بعضها عن بعض وجب عليه أرش موضحة ، والهاشمة : ما يهشم العظم ، فيجب فيها عشر من الإبل ، فإن ضربه بمثقل فهشم العظم ولم يجرح وجب خمس من الإبل ، وقيل تلزمه حكومة ، والمنقلة[2] : مالا يبرأ إلا بنقل العظم ، فيجب فيها خمس عشرة من الإبل ، والمأمومة[3] : ما تصل إلى الجلدة التي تلي الدماغ ، وفيها ثلث الدية ، والدامغة[4] : ما وصلت إلى الدماغ ، فيجب فيها ما يجب في المأمومة ، وفي الجائفة ثلث الدية ، وهي الجناية التي تصل إلى جوف البدن من ظهر ، أو بطن ، أو صدر ، أو ثغرة نحر[5] ، فإن طعنه في بطنه ، فخرجت الطعنة في ظهره ، فهما جائفتان ، وقيل هي جائفة ، والأول أصح ، وإن أجاف جائفة ، فجاء آخر ووسعها وجب على الثاني أرش جائفة ، وإن طعن وجنته[6] ، فهشم العظم ،

---

(١) **السمحاق** : بكسر السين وبالحاء المهملتين .

(٢) **المنقلة** : بكسر القاف المشددة .

(٣) **المأمومة** : والآمة بالمد وتشديد الميم بمعنى وأمة شجه آمة .

(٤) **الدامغة** : بالغين المعجمة .

(٥) قوله : **ثغرة نحر** : بضم الثاء : هي النقرة وهي الهزمة بين الترقوتين والجماعة ثغر كقربة وقرب .

(٦) **الوجنة** : اللحم المرتفع من الخدين وفيها أربع لغات : حكاهن الجوهري وغيره : فتح الواو وضمها وكسرها وأجنة بالألف ورجل موجن وأوجن عظيم الوجنة والجمع الوجنات بفتحهما ومن كسر المفرد أسكن الجيم وفتحهما وكسرها . ومن ضمه ضم الجيم وفتحها وأسكنها .

ووصلت الجراحة إلى الفم ففيه قولان : أحدهما أنها جائفة ، والثاني أنه يلزمه أرش هاشمة ، وتجب في الأذنين إذا قطعهما من أصلهما الدية ، وفي إحداهما نصفها ، وفي بعضها بقسطه ، وإن ضرب الأذن فشلت[1] وجبت الدية في أحد القولين ، والحكومة في الآخر ، وإن قطع أذنا شلاء ، ففيه قولان : أحدهما تجب الدية ، والآخر الحكومة ، وتجب في السمع الدية ، وإن قطع الأذنين ، فذهب السمع وجبت ديتان ، وإن اختلفا في ذهاب السمع يتبع في أوقات الغفلة ، فإن ظهر منه انزعاج سقط دعواه ، وإن لم يظهر ، فالقول قوله مع يمينه ، وإن ادعى نقصان السمع ، فالقول قوله ، ويجب فيما نقص بقدره ، وفي العقل الدية ، فإن نقص ما يعرف قدره بأن يجن يومًا ، ويفيق يومًا ، وجب بقسطه ، وإن لم يعرف قدره وجبت فيه حكومة ، وإن ذهب العقل بجناية لا أرش لها مقدر دخل أرش الجناية في دية العقل ، وإن ذهب بجناية لها أرش مقدر ، كالموضحة ، وقطع الرجل ، واليد ففيه قولان : أصحهما أنه لا يدخل وتجب في العينين الدية ، وفي إحداهما نصفها ، وإن جنى عليه جناية ، فادعى منها ذهاب البصر ، وشهد بذلك شاهدان من أهل المعرفة وجبت الدية ، وإن قالا ذهب ، ولكن يرجى عوده إلى مدة انتظر إليها ، فإن مات قبل انقضائها وجبت الدية ، وإن نقص الضوء وجبت الحكومة ، وإن ادعى نقصانه فالقول قوله ، وفي العين القائمة الحكومة ، وفي الأجفان الدية ، وفي كل واحد ربعها ، وفي الأهداب الحكومة ، فإن قلع الأهداب[2] مع الأجفان لزمه دية ، وقيل يلزمه دية ، وحكومة ، وفي المارن[3] الدية ، وفي بعضه بحسابه ، وإن قطع المارن ، وبعض القصبة لزمه الدية ، وحكومة ، وإن ضرب الأنف فشل المارن ففيه قولان : كالأذن ، وإن عوجه لزمه حكومة ، وفي إحدى المنخرين نصف الدية ، وقيل ثلث الدية ، وفي الشم الدية ، فإن قطع الأنف ، وذهب الشم لزمه ديتان ، فإن ادعى ذهاب الشم تتبع في حال الغفلة الروائح

---

(١) قوله : **ضرب الأذن فشلت** : أي يبست وذهب إحساسها وهي بفتح الشين على المشهور وقد سبق بيانه مبسوطًا في أول الإيلاء .

(٢) **الأهداب** : جمع هدب بضم الهاء وهو الشعر على شفر العين .

(٣) **المارن** : والقصبة والعين القائمة ، واللسان وغيرها من الألفاظ سبقت في الباب قبله .

الطيبة، والخبيثة ، فإن لم يظهر فيه إحساس حلف ، وفي الشفتين[1] الدية ، وفي إحداهما نصفها ، وفي بعضها بقسطه ، وإن جنى عليها ، فشلت وجبت الدية ، وفي اللسان الدية ، وإن جنى عليه ، فخرس فعليه الدية ، فإن ذهب بعض الكلام وجب بقسطه يقسم على الحروف ، وإن حصلت به تمتمة[2] ، أو عجلة وجبت حكومة ، وإن قطع نصف اللسان ، وذهب نصف الكلام وجب نصف الدية ، وإن قطع الربع ، وذهب نصف الكلام ، وجب نصف الدية ، وإن قطع النصف ، وذهب ربع الكلام وجب نصف الدية ، وإن قطع اللسان فأخذ الدية ، ثم نبت رد الدية في أحد القولين ، وفي الذوق الدية ، وفي كل سن خمس من الإبل ، فإن كسر ما ظهر وجب عليه خمس من الإبل ، وفي بعضه بقسطه ، وفي السنخ[3] حكومة ، فإن قلع السن مع السنخ ذخل السنخ في السن ، وإن جنى على سنة إثنان ، فاختلفا في القدر ، فالقول قول المجني عليه[4] ، وإن قلع سن كبير ، فضمن ، ثم نبت ففيه قولان : أحدهما يرد ما أخذ ، والثاني لا يرد ، وإن قلع سن صغير لم يثغر[5] انتظر ، فإن وقع اليأس[6] منها وجب أرشها ، وإن جنى على سن فتغيرت ، أو اضطربت وجبت عليه حكومة ، وإن قلع جميع الأسنان في دفعة ، أو متواليًا ، فقد قيل تجب دية نفس ، والمذهب أنه يجب في كل سن خمس من الإبل ، وفي اللحيين[7] الدية ، وفي إحداهما نصفها، وإن قلع اللحيين مع الأسنان وجبت دية كل واحد منهما ، وفي كل أصبع عشر من الإبل ، وفي كل أنملة[8] ثلاثة أبعرة ، وثلث إلا الإبهام ،

---

(١) **الشفة** : أصلها شفهة وجمعها شفاه وقيل المحذوف منها واو . (٢) التمتمة : التردد في التاء .

(٣) **السنخ** : بسين مهملة ثم نون ساكنه ثم خاء معجمة أصل السن وهو المستتر باللحم وسنخ كل شيء أصله وسنخ في العلم سنوخًا : رسخ فيه .

(٤) قوله : **وإن جنى على سنة اثنان ثم اختلفا في القدر فالقول قول المجني عليه** : هكذا ضبطناه ثان بالثاء ومعناه : اختلف المجني عليه والجاني لثاني في القدر الباقي بعد جناية الأول فالقول قول المجني عليه لأن الأصل بقاؤه فهذا صواب المسألة وقد يغلط فيه .

(٥) قوله : **صغير لم يثغر** : سبق إيضاحه في الباب قبله .

(٦) قوله : **وقع الإياس** : سبق الكلام عليه في التمم .

(٧) **اللحيان** : بفتح اللام سبقًا في الوضوء .

(٨) **الإنملة** : سبقت لغاتها في الطهارة .

فإنه يجب في كل أنملة منها خمس من الإبل ، وفي الكفين ، والأصابع الدية ، وإن قطع ما زاد على الكف وجبت الدية في الكف ، والحكومة ، فيما زاد ، وإن جنى عليها فشلت وجبت الدية ، وفي اليد الشلاء الحكومة ، وفي اليد الزائدة ، والأصبع الزائدة الحكومة ، وقيل إن لم يحصل بها شين لم يجب في الزائدة شيء ، وفي الرجلين الدية ، وفي إحداهما نصفها ، وفي كل أصبع عشر من الإبل ، وفي الأليتين الدية ، وفي إحداهما نصفها ، وإن كسر صلبه[1] ، فلم يطق المشي لزمته الدية ، وإن نقص مشيه ، واحتاج إلى عصا لزمته حكومة ، وإن انكسر صلبه ، فعجز عن الوطء لزمته الدية ، وإن اختلفا في ذلك ، فالقول قول المجني عليه ، وإن بطل المشي ، والوطء وجبت ديتان على ظاهر المذهب ، وقيل دية واحدة ، وإن قطع اللحم الناتئ[2] على الظهر لزمته الدية، وفي إحداهما نصفها ، وفي بعضه بحسابه، وفي حلمتي المرأة الدية، وفي إحداهما نصفها ، وإن جنى على ثديها[3] ، فشلت وجبت عليه الدية ، وإن انقطع لبنها لزمه الحكومة ، وفي حلمتي الرجل حكومة ، وقيل قول آخر : أنه تجب فيهما الدية ، وفي جميع الذكر الدية ، وفي الحشفة الدية ، وإن قطع بعض الحشفة وجب بقسطه من الحشفة، في أصح القولين ، وبقسطه من جميع الذكر في الآخر ، وإن جنى عليه فشل وجبت عليه الدية، وإن قطع ذكراً ، فشل وجبت عليه الحكومة ، وفي الإنثيين الدية ، وفي أحداهما نصفها ، وفي إسكتي[4] المرأة الدية ، وفي إحداهما نصفها ، وإن جنى عليها ، فشلت وجبت الدية ، وفي الإفضاء الدية ، وهو أن يجعل سبيل الحيض ، والغائط واحداً ، وقيل أن يجعل

---

(١) **الصلب** : سلسلة الظهر وفتح الصاد واللام لغة فيه سبق بيانها في الفرائض .

(٢) قوله : **اللحم الناتئ** : بهمز آخره .

(٣) **الثدي** : سبق إيضاحه في الرضاع .

(٤) **الاسكتان** : بكسر الهمز وفتح الكاف : هما حرفاشق فرجها . قال الأزهري : ويفترق الإسكتان والشفران في أن الإسكتين ناحيتا الفرج والشفران طرفا الناحيتين وهذا الذي ذكرته من كسر الهمز متفق عليه صرح به الجوهري وغيره وضبطه الباقون في الأصول وقد رأيت في كتاب لبعض المتأخرين فتحها مضافًا إلى صحاح الجوهري . وهذا غلط من هذا المتأخر في شأن تحريفه وإضافته .

سبيل الحيض ، والبول واحداً ، وفي إذهاب العذرة[1] الحكومة ، وفي الشعور كلها حكومة ، وفي جميع الجراحات سوى ما ذكرناه الحكومة ، وفي تعويج الرقبة وتصعير الوجه وتسويده الحكومة[2] ، والحكومة أن يقوم بلا جناية ، ويقوم بعد الإندمال مع الجناية ، فما نقص من ذلك وجبت بقسطه من الدية ، وإن كانت الجناية مما لا ينقص به شيء بعد الإندمال ، ويخاف منه التلف حين الجناية ، كالأصبع الزائدة ، وذكر العبد قوم حال الجناية ، فما نقص وجب ، وإن كان مما لا يخاف منه كلحية المرأة يقوم لو كان غلامًا وله لحية ، ويقوم ولا لحية ، فيجب ما بينهما ، وما اختلف فيه الخطأ ، والعمد في النفس اختلف فيما دون النفس ، ويجب في قتل العبد والأمة قيمتهما ، بالغة ما بلغت ، وما ضمن من الحر بالدية ضمن من العبد والأمة بالقيمة ، وما ضمن من الحر بالحكومة ضمن من العبد والأمة بما نقص، ولا يختلف العمد ، والخطأ في ضمان العبد والأمة ، وإن قطع يد عبد ، ثم أعتق ، ثم مات وجبت فيه دية حر ، وللمولى منه أقل الأمرين من نصف الدية ، أو نصف القيمة ، ويجب في جنين الأمة عشر قيمة الأم حال الضرب لا حال الإسقاط ، فإن ضرب بطن أمة ، ثم ألقت جنينًا وجبت فيه دية جنين حرة[3] .

---

(١) **العذرة** : بضم العين البكارة والجمع العذارى بفتح الراء وكسرها ، والعذراوات كما سبق في الصحاري .

(٢) **تصعير الوجه** : بالعين المهملة : إمالته والأصعر المائل بوجهه ومنه قول الله تعالى : ﴿ ولا تصعر خدك للناس ﴾ . أي لا تعرض وتمله متكبراً .

(٣) : ﴿ **فصل : فيما يؤنث من الأعضاء** ﴾ : وقد جمع معظمها شيخنا الإمام أبو عبد الله بن مالك في أربعة أبيات : اليمين والشمال والكف واليد والرجل والخنصر والبنصر ، والعين والقلب وهي نقرة العين ، ونقرة الإبهام والكبد والكرش والقنب بكسر القاف : الأمعاء والأذن والفخذ والقدم والورك والكتف والعقب والساق والسنّ والرحم والستة مخففة : وهي الدبر والضلع فهذه مؤنثة لا غير ، وإما اللسان ، والذراع والعاتق والعتق والقفا والكراع والضرس والإبهام والعضد والنفس والروح والمتن والفرسن والإصبع والأمعاء والبطن والإبط والعجز والدبر والدفري وهي الموضع الذي يعرق خلف أذن البعير فتذكر وتؤنث وتختلف تراجحهما ومما بقي الثدي يذكر ويؤنث وسبق . والله أعلم .

﴿ باب العاقلة ، وما تحمله ﴾[1]

إذا جنى الحر على نفس حر خطأ ، أوجبت الدية على عاقلته ، وإن جنى على أطرافه ففيه قولان : أصحهما أنها على عاقلته ، وإن جنى على عبد ففيه قولان : أصحهما أن القيمة في ماله ، وإن جنى عبد على حر أو عبد ، وجب المال في رقبته ، ومولاه بالخيار بين أن يسلمه فيباع في الجناية ، وبين أن يفديه ، وإن أراد الفداء فداه في أحد القولين : بأقل الأمرين من قيمته ، أو أرش الجناية ، وبأرش الجناية بالغًا ما بلغ في الآخر ، وإن جنت أم ولد فداها المولى بأقل الأمرين ، وإن جنى مكاتب فإن كان على أجنبي فدى نفسه بأقل الأمرين ، وإن كان على مولاه فدى بأقل الأمرين في أحد القولين ، وبالأرش في الأخر ، فإن لم يفد بيع في الجناية ، وانفسخت الكتابة ، وما يجب من الدية بخطأ الإمام فهو في بيت المال في أحد القولين، وعلى عاقلته في الآخر ، وما يجب من الدية بالخطأ ، أو عمد الخطأ فهو مؤجل ، فإن كانت دية نفس كاملة فهو مؤجل ، فإن كانت دية نفس كاملة فهو مؤجل في ثلاث سنين ، في كل سنة ثلثها ، وابتداؤها من وقت القتل ، وإن كان أرش أطراف فإن كان قدر الدية ، فهو في ثلاث سنين، وإن كان الثلث فما دونه ففي سنة ، وإن كان الثلثان أو أقل وجب الثلث في سنة، وما زاد في السنة الثانية ، وإن كان قدر الدية أو أقل وجب الثلثان في سنتين ، وما زاد في السنة الثالثة ، وإن كان أكثر من ذلك لم يجب في كل سنة أكثر من الثلث ، وابتداؤها من وقت الإندمال ، وإن كان في دية نفس ناقصة كدية الجنين ، والمرأة ، والذمي ، فقد قيل هي كدية النفس في ثلاث سنين ، قيل هي كأرش الطرف إذا نقص عن الدية ، والعاقلة العصبات ما عدا الأب ، والجد ، والابن ، وابن الإبن ، ولا يعقل بنو أب ، وهناك من هو أقرب منه، فإن اجتمع من يدلي بالأب ، والأم ،

---

(٦٢) ﴿ باب العاقلة إلى الحدود ﴾ : قال الأزهري : العقل : الدية لأن مؤديها يعقلها بفناء أولياء المقتول . يقال : عقلت فلانًا إذا أعطيت ديته وعقلت عن فلان إذا غرمت عنه دية جنايته ويقال لدافع الدية عاقل لعقله الإبل بالعقل وهي الحبال التي تثنى بها أيدي الإبل إلى ركبها فتشد بها وعقلت البعير أعقله بكسر القاف عقلاً قال : وجمع العاقل عاقلة ثم عواقل جمع الجمع والمعاقل : الدية .

ومن يدلي بالأب ففيه قولان: أصحهما أنه يقدم من يدلي بالأب والأم ، والثاني أنهما سواء ، وإن اجتمع منهم جماعة في درجة واحدة ، وبعضهم غيب[1] ففيه قولان : أصحهما أنهم سواء ، والثاني أنه يقدم الحضر ، وإن عدم العصبات ، وهناك مولى من أسفل ففيه قولان : أصحهما أنه لا يعقل، وإن لم يكن من يعقل وجب في بيت المال ،فإن لم يكن ، فقد قيل : على الجاني وقيل : لا يجب عليه ، ولا يعقل فقير ، ولا صبي ، ولا معتوه ، ولا كافر عن مسلم ، ولا مسلم عن كافر ، وإن أرسل الكافر سهما ثم أسلم ثم وقع سهمه فقتل ، أو رمى مسلم ثم ارتد ثم وقع سهمه ، فقتل كانت الدية في ماله ، ويجب على الغني نصف دينار ، وعلى المتوسط ربع دينار في كل سنة ، وقيل لا يجب أكثر من النصف ، والربع في ثلاث سنين[2] ، ويعتبر حاله في السعة[3] ، والقلة عند الحول ، فإن قسط عليهم فبقي شيء أخذ من بيت المال ، وإن زاد عددهم على قدر الثلث ففيه قولان: أحدهما يقسط عليهم ، وينقص كل واحد عن النصف ، والربع ، والثاني يقسط الإمام على من يرى منهم ، ومن مات من العاقلة قبل محل النجم سقط ما عليه .

﴿ باب كفارة القتل ﴾

إذا قتل من يحرم قتله لحق الله تعالى[4] عمدًا ، أو خطأ ، أو فعل به شيئا مات به ، أو ضرب بطن امرأة فألقت جنينا ، وجبت عليه الكفارة ، وإن اشترك جماعة في قتل واحد وجبت على كل واحد منهم كفارة ، وقيل

---

(١) قوله : **بعضهم غيب** : يجوز بضم الغين وتشديد الياء ويجوز غيب بفتحها وتخفيف الياء . قال أهل اللغة : يقال غاب يغيب غيبة وغيبًا وغيابًا وغيبوبة ومغيبًا فهو غائب وهم غائبون وغياب وغيب وغيبته أنا .

(٢) قوله : **في الثلاث سنين** : خلاف المعروف في العربية وإن كان قد جاء على قلة ، والصواب : ثلاث السنين بإضافة المنكر إلى المعرف .

(٣) **السعة** : بفتح السين : اليسار .

(٤) قوله : **يحرم قتله لحق الله تعالى** : احتراز من نساء أهل الحرب وصبيانهم لأن تحريم قتلهم لحق الغانمين .

فيه قـول آخر أنه تجب عليهم كفـارة واحدة ، والكفارة عتق رقـبة ، فإن لم يجد فصيام ستين مسكينًا كل مسكين مدا من طعام ، والثاني لا يطعم .

﴿ باب قتال أهل البغي ﴾[1]

إذا خرج على الإمام طائفة من المسلمين ، ورامت خلعه[2] ، أو منعت الزكاة ، أو حـقا توجـه عليها ، وامـتنعوا بالحـرب بعث إليهم وسـألهم ما تنقمون[3] ، فإن ذكروا شبهة أزالها ، وإن ذكروا علة يمكن إزاحتها أزاحها[4] ، وإن أبو وعظهم ، وخوفـهم بالقتال ، فإن أبوا قاتلهـم ، وإن استنظروا مدة لينظروا أنظرهم إلا أن يخاف أنهم يقصدون الإجتماع على حربه فلا ينظرهم ، ويقاتلهم إلى أن يفيئو[5] إلي أمر الله تعالى ، ولا يتبع في الحرب مدبرهم ، ولا يذفف[6] على جريحهم ، ويتجنب قتل ذي رحمه ، وإن أسر منهم رجلا حبسه إلى أن تنقضي الحرب ، ثم خلاه ، ويأخذ عليه أن لا يعود إلى قتاله ، وإن أسـر صبـيا ، أو امـرأة خلاه على المنصـوص ، وقيل يحـبسـهم ، ولا يقـاتلهم بما يعم كـالمنجنيق ، والنـار ، إلا لضرورة ، ولا يسـتـعين عليـهم بالكفار ولا بمن يرى قـتلهم مدبرين ، وإن أتلف عليهم أهل العدل شـيئا في حال الحرب لم يضمنوا ، وإن أتلف أهل البغي على أهـل العدل ففيه قولان : أصحهـما أنهم لا يضمنون ، وإن ولوا قـاضيًا نفذ من حكمه مـا ينفذ من حكم الجماعة ، وإن أخذوا الزكاة والخراج اعتد به ، فإن ادعى من عليه زكاة أنه دفع الزكاة إليـهم قبل قوله ، مـع يمينه ، وقيل يحلف مسـتحبـا ، وقيل يحلف واجبا[7] ، وإن ادعى من عليه جزية أنه دفعها إليهم لم يقبل إلا ببينة ،

---

(١) **البغي** : الظلم والعدول عن الحق . (٢) **قوله : رامت خلعه** : أي طلبت عزله .

(٣) **قوله : تنقمون** : بكسر القاف وفتحهـا ، أي تكرهون يقال : ينقم كضرب يضرب ونقم ينقم كعلم يعلم .

(٤) **الإزاحة** : الإبعاد .

(٥) **قوله : يفيئوا** : أي يرجعوا .

(٦) **التذفيف** : بالذال المعجمة : التجهيز وتتميم القتل ويقال بالذال المهملة والأول أكثر .

(٧) **قوله : فإن ادعى من عليـه زكاة أنه دفع الزكاة إليـهم قبل قوله مع يمينه وقـيل يحلف مستـحبًا وقـيل يحلف واجبًا** : الصـواب حذف الواو من وقـيل الأولى أو جـعلها فـاء وقد سـبق في الاصطدام مثله .

وإن ادعى من عليه خراج أنه دفع إليهم فقد قيل : يقبل ، وقيل : لا يقبل ، وإن أظهر قوم رأي الخوارج ، ولم يظهر ذلك بحرب لم يتعرض لهم ، وكان حكمهم حكم الجماعة فيما لهم ، وعليهم ، وإن صرحوا بسب الإمام عزرهم ، فإن عرضوا بسبه لم يتعرض لهم ، وإن اقتتل طائفتان في طلب رئاسة ، أو نهب مال ، أو عصبية فهما ظالمتان ، وعلى كل واحدة منهما ضمان ما تتلف على الأخرى من نفس ومال ، ومن قصد قتل رجل جاز للمقصود دفعه عن نفسه ، وهل يجب ، قيل : يجب ، وقيل : لا يجب ، وإن قصد ماله فله أن يدفعه عنه وله أن يتركه ، وإن قصد حريمه وجب عليه الدفع عنه ، وإذا أمكن الدفع بأسهل الوجوه لم يعدل إلى أصعبها ، فإن لم يندفع إلا بالقتل فقتله لم يضمنه ، وإن اندفع لم يجز أن يتعرض له ، وإن طلع رجل في بيت رجل وليس بينهما محرمية جاز رمي عينيه ، ويرميه بشيء خفيف ، فإن رماه بحجر ثقيل فقتله فعليه القود ، وإن رماه بشيء خفيف فلم يرجع استغاث[1] عليه ، فإن لم يلحقه غوث ، فله أن يضربه بما يردعه ، وإن عض يد إنسان فنزعها منه فسقطت أسنانه لم يضمن ، وإن لم يقدر على تخليصها ففك لحييه لم يضمن ، وإن صال عليه بهيمة فلم تندفع إلا بقتلها لم يضمن .

﴿ باب قتل المرتد ﴾

تصح الردة[2] من كل بالغ عاقل ، مختار ، فأما الصبي ، والمعتوه فلا تصح ردتهما ، وتصح ردة السكران ، وقيل فيه قولان ، وأما المكره فلا تصح ردته ، وكذلك الأسير في يد الكافر لا تصح ردته ، ومن ارتد عن الإسلام يستحب أن يستتاب في أحد القولين ، ويجب في الآخر ، وفي مدة الاستتابة قولان : أحدهما ثلاثة أيام ، والثاني في الحال ، وهو الأصح ،

---

(١) **الغوث** : بفتح الغين والغوث والغواث بفتحها وضمها الاستغاثة . قال الفراء : ولم يأت من الأصوات شيء بالفتح غيره وإنما يأتي بالضم كالدعاء والبكاء والرغاء وجاء بالكسر الصياح والنداء قلت : والغناء .

(٢) **الردة** : قطع الإسلام بنية أو قول أو فعل كسجود لصنم واستخفاف بالمصحف والكعبة .

فإن رجع إلى الإسلام قبل منه ، وإن تكرر منه ، ثم أسلم عزر ، وإن ارتد إلى دين ، لا تأويل لأهله كفاه أن يقر بالشهادتين ، وإن ارتد إلى دين يزعم أهله أن محمد ﷺ مبعوث إلى العرب لم يصح إسلامه حتى يأتي بالشهادتين ، ويبرأ من كل دين خالف الإسلام ، وإن أقام على الردة وجب قتله ، فإن كان حراً لم يقتله إلا الإمام ، فإن قتله غيره بغير إذن الإمام عُزِّرَ ، وإن قتله إنسان ثم قامت البينة أنه كان قد راجع الإسلام ففيه قولان : أحدهما يجب عليه القود ، والثاني لا يجب إلا الدية ، فإن كان عبدا فقد قيل : يجوز للسيد قتله ، وقيل : لا يجوز ، وإن أتلف المرتد مالا ، أو نفسا على مسلم وجب عليه الضمان ، وإن امتنع بالحرب فأتلف ففيه قولان : كأهل البغي ، وإن ارتد وله مال فقد قيل فيه قولان : أحدهما أنه باق على ملكه ، والثاني أنه موقوف فإن رجع إلى الإسلام حكم بأنه له ، وإن لم يرجع حكم بأنه قد زال بالردة ، وقيل فيه قول ثالث : أنه يزول بنفس الردة ، وأما تصرفه ففيه ثلاثة أقولا : أحدهما ينفذ ، والثاني لا ينفذ، الثالث أنه موقوف ، وإذا مات أو قتل قضيت الديون من ماله ، والباقي فيء، فإن قام وارثه بينة أنه صلى بعد الردة ، فإن كانت الصلاة في دار الإسلام لم يحكم بإسلامه ، وإ كانت في دار الحرب حكم بإسلامه وورثه الوارث ، وإن علقت نمه كافرة بولد في حال الردة ، فهو كافر ، وفي استرقاق هذا الولد قولان .

﴿ باب قتال المشركين ﴾

من لا يقدر على إظهار الدين في دار الحرب ، وقدر على الهجرة[1] وجب عليه أن يهاجر ، ومن قدر على إظهار الدين استحب له أن يهاجر ، والجهاد[2] فرض على الكفاية إذا قام به من فيه الكفاية سقط الفرض عن الباقين ، ومن حضر الصف من أهل الفرض تعين عليه ، ويستحب الإكثار

---

(٧٦) **الهجرة** : الانتقال من دار الحرب إلى دار الإسلام مأخوذة من الهجر وهو الترك .

(٧٧) **الجهاد** : والمجاهدة والاجتهاد والتجاهد : بذل الوسع .

من الغزو[1] ، وأقل ما يجزيء في كل سنة مرة ، فإن دعت الحاجة إلى أكثر منه وجب ، وإن دعت الحاجة إلى تأخيره لضعف[2] المسلمين أخره ، ولا يجب الجهاد إلا على ذكر ، حر ، بالغ ، عاقل ، مستطيع ، فأما المرأة ، والعبد ، والصبي فلا جهاد عليهم ، فإن حضروا وأجاز ، ولا يجب الجهاد على معتوه ، ولا على غير مستطيع وهو الأعمى ، والأعرج ، والمريض الذي لا يقدر على القتال ، والفقير الذي لا يجد ما ينفق على نفسه ، وعياله ، ولا يجد ما يحمله ، وهو على مسافة تقصر فيها الصلاة ، ولا يجاهد من عليه دين إلا بإذن غريمه ، وقيل يجوز في الدين المؤجل أن يجاهد بغير إذنه ، ولا يجوز لمن أحد أبويه مسلم أن يغزو من غير إذنه ، فإن أذن له الغريم ثم بدا له ، قبل أن يحضر الصف ، أو أسلم أحد أبويه قبل أن يحضر الصف لم يغز بإذنهم ، وإن كان قد حضر الصف ففيه قولان ، وإن أحاط العدو بهم ، وتعين الجهاد جاز من غير إذنهم ، ولا يجاهد أحد عن أحد ، ويكره أن يغزو أحد إلا بإذن الإمام ، ويتعاهد الإمام الخيل ، والرجال ، فما لا يصح منها للحرب منع من دخول دار الحرب ، ولا يأذن لمخذل[3] ، ولا لمن يرجف[4] بالمسلمين ، ولا يستعين بمشرك إلا أن تكون في المسلمين قلة ، والذي يستعين به حسن الرأي في المسلمين ، ويبدأ بقتال من يليه من الكفار يبدأ بالأهم فالأهم ، ولا يقاتل من لم تبلغه الدعوة حتى يعرض عليه الدين ، ويقاتل أهل الكتابين ، والمجوس إلى أن يسلموا ، أو يبذلوا الجزية ، ويقاتل من سواهم إلى أن يسلموا ، ويجوز بياتهم[5] ، ونصب المنجنيق عليهم و ورميهم بالنار ، ويتجنب قتل أبيه ، أو ابنه إلا أن يسمع منه ما لا يصبر عليه من ذكر الله تعالى ، أو ذكر رسوله ﷺ ، ولا يقتل النساء والصبيان إلا أن يقاتلوا ، وفي قتل الشيوخ الذي لا رأي لهم ولا قتال فيهم ،

---

(١) **الغزو** : مصدر غزوت العدو والاسم الغزاة وهو غاز وهم غزاة وغزى كحاج وحجيج وغزا ككاتب وكتاب وأغزيته جهزته للغزو .

(٢) **الضعف** : والضعف بضم الضاد وفتحها خلاف القوة قيل الضم اسم والفتح مصدر وقيل لغتان.

(٣) **المخذل** : المفشل عن القتال .

(٤) **والمرجف** : من يشيع أقوالاً تدل على ظهور العدو أو الخوف منهم .

(٥) **البيات** : والتبيت الإغارة ليلاً .

وأصحاب الصوامع قولان : أصحهما أنهم يقتلون ، وإن تترسوا بالنساء والصبيان في القتال لم يمتنع من قتالهم ، وإن كان معهم قليل من أسارى[1] المسلمين لم يمتنع من رميهم ، وإن كان معهم كثير منهم لم يرمهم إلا إذا خاف شرهم ، فإن تترسوا بهم في حال القتال لم يمتنع من قتالهم غير أنه يتجنب أن يصيبهم ومن أمنه مسلم[2] ، بالغ عاقل مختار حرم قتله ، وإن أمنه صبي لم يقتل ، غير أنه يعرف أنه لا أمان له ليرجع إلى مأمنه ، ومن أمنه أسير قد أطلق باختياره حرم قتله ، ومن أسلم منهم في الحرب ، أو في الحصار ، أو مضيق حقن دمه[3] ، وماله ، وصان صغار أولاده عن السبي ، ومن من عرف المسلمين من نفسه بلاء في الحرب[4] جاز له أن يبارز[5] ، فإن بارز كافر استحب لمن عرف من نفسه بلاء أن يخرج إليه ، فإن شرط أن لا يقاتله غيره، وفّى له بالشرط إلا أن يثخن[6] المسلم ، وينهزم منه ، فيجوز قتاله ، فإن شرط أن لا يتعرض له حتى يرجع إلى الصف وفّى له بذلك ، وليس للمسلم أن ينصرف عن اثنين إلا متحرفًا[7] لقتال ، أو متحيزاً[8] إلى فئة[9] ، فإن خاف أن يقتل فقد قيل له أن يولي ، والمذهب أنه ليس له ذلك، وإن كان بإزائه أكثر من اثنين ، وغلب على ظنه أنه لا يهلك ، فالأولى أن يثبت، وإن غلب على ظنة أنه يهلك[10] فالأولى أن ينصرف، وقيل يجب

---

(١) **الأسارى** : بضم الهمزة وفتحها ، قال ابن فارس : وليست المفتوحة بالعالية وتجمع أيضًا على أسرى والواحد أسير ومأسور مشتق من الإسار وهو : القد وكانوا يشدون الأسير بالقد فسمي كل أخيذ أسير ، وإن لم يئد به وقد أسرت الرجل أسرًا وإسارًا .

(٢) قوله : **ومن آمنه مسلم** : هو همزة ممدودة . (٣) قوله : **حقن دمه** : أي صانه ومنعه أن يستباح .

(٤) قوله : **ومن عرف من المسلمين من نفسه بلاء في الحرب** : قال الأزهري : البلاء : ممارسة الحرب والاجتهاد فيها والقوة ، يقال لقي فلان العدو فأبلى بلاءً حسنًا ، أي جاهد جهادًا حسنًا . قال وأصله من بلوته أبلوه إذا اختبرته .

(٥) **المبارزة** : ظهور اثنين من الطائفتين بين الصفين للقتال وأصلها من البروز وهو الظهور .

(٦) **الإثخان** : إنهاؤه بالجراح إلى سقوط قيامه بحيث لا يبقى له حراك ولا امتناع .

(٧) **المتحرف** : المنتقل إلى مكان أمكن للقتال .

(٨) **المتحيز** : الذاهب بنية أن ينضم إلى طائفة ليرجع معهم إلى القتال .

(٩) **الفئة** : الجماعة . قلت أم كثرت قربت أم بعدت يفيئون أي يرجعون إلى القتال .

(١٠) قوله : **يهلك** : هو بكسر اللام يقال هلك يهلك كضرب يضرب . قال تعالى : ﴿ ليهلك من هلك عن بينة ﴾ وحكى فتحها وهو شاذ ضعيف .

عليه، وإن غـرر من له سهم بنفـسه في قـتل كافـر ممتنع في حال القـتال ، استحق سلبه[1] ، وإن كان لا سـهم له ، وله رضخ فقـد قيل : يسـتحق ، وقيل : لا يستحق ، وإن لم يغرر بنفسـه بأن رماه من الصف فقتله ، أو قتله وهو أسيـر أو مثـخن لم يستـحق ، وإن قتله وقـد ترك القتـال أو انهزم لم يستحق سلبه ، وإن اشترك اثنان في قتله اشتركا في سلبه ، وإن قطع أحدهما يديه ، ورجليه وقتله الآخر فالسلب للقاطع ، وإن قطع أحدهما إحدى يديه، وإحدى رجليه فقتله الآخر ففـيه قولان : أحدهما أن السلب للأول ، والثاني أنه للثاني ، وإن قتل امـرأة أو صبيا ، فإن كان لا يقاتل لم يسـتحق سلبه ، وإن قتله وهو على القتال استحق سلبـه ، والسلب ما تثبت يده عليه في حال القتال من ثيـابه ، وحليه، ونفقتـه ، وسلاحه ، وفرسه ، وقـيل لا يستحق الحلي ، والمنطقة[2] ، والنفقة ، والأول أصح ، وإن أسر صبيا رق ، فإن كان وحده تبع السابي[3] في الإسلام ، وإن كان معـه أحد أبويه تبعه في الدين ، وإن سبى امرأة رقت بالأسـر ، فإن كان لها زوج انفسخ نكاحـها ، وإن أسر حرًا فللإمام أن يختار فيه ما يرى المصلحة من القتل ، و الاسترقاق ، والمنّ، والمفاداة[4] بمال أو ممن أسـر من المسلمين ، فـإن استـرقـه ، وكان له زوجـة انفسخ نكاحها ، وإن أسلم في الأسر سقط قتله ، وبقي الخيار في الباقي في أحد القـولين ، ويرق في القول الآخـر ، و إن غرر بنفسـه في أسره فـقتله الإمام ، أو منّ عليه فـفي سلبه قولان : أحدهمـا أنه لمن أسره ، والثاني أنه ليس له ، وإن استـرقه أو فاداه بمال فهل يسـتحق من أسره رقبـته ، أو المال المفادي به ، فيه قـولان ، وإن حاصر قلعة[5] فنزل أهلها عـلى حكم حاكم جاز ، ويجب أن يكون الحاكم حرًا ، مسـلمًا ، ثقة ، من أهل الاجتهاد ،

---

(١) **السلب** : سمي به لأنه يسلب كالخيط بمعنى المخيوط .

(٢) **المنطقة** : بكسر الميم . جمعها مناطق .

(٣) **السبيّ** : والاستباء بالمد : الأسر وسـبي المرأة يسبها فهي سبية ومسـبية وهو ساب وهم سابون واستباها كسباها .

(٤) **الفداء** : بكسـر الفاء ممدود ومـقصور وبفتح أوله مع القـصر ويقال فداه وفـاداه إذا أعطى فداه فأنقذه .

(٥) **القلعة** : حصن على جبل . قال الأزهري : قال ابن الأعرابي : جمعها قلوع وكذا قال صاحب المحكم جمعها قلوع .

ولا يحكم الحاكم إلا بما فيه الحظ للمسلمين من القتل ، والاسترقاق ، والمن، والفداء ، وإن حكم بعقد الذمة لم يلزم وقيل يلزم وإن حكم بقتل الرجال ورأى الأمام أن أن يمن عليهم جاز ، فن انزلوا على حكم الحاكم فأسلموا قبل أن يحكم بشيء عصم دمهم ومالهم[1] ، وحرم سبيهم ، وإن أسلموا بعد الحكم سقط القتل ، وبقي الباقي، وإن مات الحاكم قبل الحكم ردوا إلى القلعة ، ويجوز لأمير الجيس أن يشترط للبداة[2] ، والرجعة ما رأى على قدر عملهم من خمس الخمس ، ويجوز أن يشرط لمن دله على قلعة جعلا ، فإن كان المجعول له كافرا جاز أن يجعل له جعلا مجهولا ، وإ قال من دلني على القلعة الفلانية فله منها جارية فدله عليها ، ولم تفتح لم يستحق شيئا ، وقيل : يرضخ له ، وليس بشيء، وإن فتحت صلحا فامتنع صاحب القلعة من تسليم الجارية وامتنع المجعول له من قبض قيمتها فسخ الصلح ، وإن فتحت عنوة[3] وقد أسلمت الجارية قبل الفتح دفع إليه قيمتها، وإن ماتت قبل الفتح ففيه قولان : أحدهما يدفع إليه قيمتها ، والثاني لا شيء له ، ويجوز قطع أشجارهم ، وتخريب ديارهم ، فإن غلب على الظن أنه يحصل لهم ، فالأولى أن لا يفعل ذلك ، ولا يجوز قتل البهائم إلا إذا قاتلوا عليها ، ويقتل الخنازير ، ويراق الخمور ، ويكسر الملاهي ، ويتلف ما في أيديهم من التوراة والإنجيل ، ويجوز أكل ما أصيب في الدار من طعام ، ويعلف منه الدواب ، ويجوز ذبح ما يؤكل للأكل من غير ضمان ، وقيل يجب ضمان ما يذبح ، وليس بشيء ، وإن خرجوا إلى دار الإسلام ومعهم شيء من الطعام ففيه قولان : أحدهما يجب رده إلى المغنم[4] ، والثاني لا يجب ، وما سوى ذلك من الأموال لا يجوز لأحد

---

(١) قوله : عصم دمهم : أي منعه .

(٢) البداءة: بفتح الباء وإسكان الدال وبعدها همزة والرجعة بفتح الراء فالبداءة السرية التي يبعثها الإمام من الجيش قبل دخوله دار الحرب مقدمة له والرجعة التي يأمرها بالرجوع بعد توجه الجيش إلى دار الإسلام وقيل البدأة السرية الأولى والرجعة الثانية، ويقال للرجعة القفول بضم القاف .

(٣) قوله : فتحت عنوة : بفتح العين : أي قهرًا .

(٤) المغنم : الموضع الذي يجمع فيه أموال الغنائم ويقال له : القبض بقاف وموحده مفتوحتين وضاد معجمة .

منهم أن يستبد[1] به ، فمن أخذ منهم شيئا وجب عليه رده إلى المغنم ، وله قول آخر إذا قال الأمير : من أخذ شيئا فهو له ، صح ، ومن أخذ شيئا ملكه ، والأول أصح ، ومن قتل من الكفار كره نقل رأسه من بلد إلى بلد، وإن غلب الكفار المسلمين على أموالهم لم يملكوها ، فإن استرجعت وجب ردها على أصحابها ، فإن لم يعلم حتى قسم عوض صاحبها[2] من خمس الخمس ، ولا تفسخ القسمة .

﴿ باب قسم الفيء[3] والغنيمة ﴾

الغنيمة ما أخذ من الكفار بالقتال، وإيجاف الخيل ، والركاب[4]، ومتى يملك ذلك ؟ ففيه قولان : أحدهما : بانقضاء الحرب ، والثاني : بانقضاء الحرب وحيازة[5] المال ، وأول ما يبدأ منه بسلب المقتول ، فيدفع إلى القاتل، ثم يقسم الباقي على خمسة ، ثم يقسم الخمس على خمسة أسهم سهم لرسول الله ﷺ يصرف في المصالح ، وأهمها سد الثغور[6] ، ثم الأهم فالأهم من أرزاق القضاة والمؤذنين وغير ذلك من المصالح وسهم لذوي القربى وهم بنو هاشم ، وبنو المطلب للذكر منهم مثل حظ الأنثيين ، يدفع إلى القاصي[7] والداني منهم ، وقيل يدفع ما يحصل منه في كل إقليم[8]

---

(١) **الاستبداد** : الانفراد والاستقلال .

(٢) قوله : **عوض صاحبها** : يعني المجاهد الذي وقعت في سهمه .

(٣) **الفيء** : مأخوذ من فاء إذا رجع والمراد بالرجوع هنا المصير أي صار للمسلمين .

(٤) **الغنيمة** : والمغنم بمعنى يقال : غنم يغنم غنمًا بالضم وأصل الغنم الربح والفضل . قوله : **الغنيمة ما أخذ من الكفار بالقتال وإيجاف الخيل والركاب** : إنما ذكر الإيجاف لأنه الغالب والمقصود الأخذ قهرًا . **الإيجاف** : الأعمال وقيل الإسراع ، والوجيف ضرب من الخيل والإبل يقال : وجف يجف بكسر الجيم وجفًا بإسكانها ووجيفًا وأوجفته أنا . **الركاب** : الإبل خاصة قال الأزهري وغيره : هي الرواحل المعدة للركوب قالوا : ولا واحد لها من لفظها بل واحدها راحلة وجمعها ركب ككتاب وكتب .

(٥) **الحيازة** : والحوز الجمع والضم حازه يحوزه واحتازه .

(٦) **الثغور** : جمع ثغر وهو موضع المخافة .

(٧) **القاصي** : بالمهملة البعيد .

(٨) **الإقليم** : جعله جماعة عربيًا وقال الجواليقي : ليس بعربي محض .

إلى من فيه منهم ، وسهم لليتامى الفقراء ، وقيل يشترك فيه الفقراء ، والأغنياء ، وليس بشيء ، وسهم للمساكين ، وسهم لابن السبيل ، فلا يعطي الكفار منه شيئا ويقسم الباقي ، وهو أربعة الأخماس بين الغانمين للراجل سهم ، وللفارس ثلاثة أسهم ، ولا يسهم إلا لفرس واحد فإن دخل راجلا ثم حصل له فرس ، فحضر به الحرب إلى أن ينقضي الحرب[1] أسهم له ، وإن أعار فرسه[2] ، فلم يجده إلا بعد انقضاء الحرب لم يسهم ، وقيل يسهم ، وليس بشيء ، وإن غصب فرسًا ، وقاتل عليه أسهم في أظهر القولين ، ولصاحب الفرس في الآخر ، وإن حضر بفرس ضعيف أو أعجف[3] ، أسهم له في أحد القولين دون الآخر ، ومن مات أو خرج عن أن يكون من أهل القتال بمرض قبل أن تقضى الحرب لم يسهم له ، ويرضخ للعبد ، والمرأة ، والصبي ، والكافر إن حضر بإذن الإمام، وفي الأجير ثلاثة أقوال : أحدها يسهم له ، والثاني : يرضخ له ، والثالث يخير فإن اختار السهم فسخت الإجارة ، وسقطت الأجرة ، وإن اختار الأجرة سقط السهم، وفي تجار العسكر قولان : أحدهما يسهم لهم ، والثاني يرضخ[4] ، وقيل : إن قاتلوا أسهم لهم ، وإن لم يقاتلوا فعلى قولين، ومن أين يكون الرضخ فيه ثلاثة أقوال : أحدها من أصل الغنيمة ، كالسلب ، والثاني من أربعة أخماسها ، والثالث من سهم المصالح ، وإن خرج سريتان إلى جهة فغنم

---

(١) قوله : حصل له فرس فحضر به الحرب إلى أن ينقضي : أما الفرس فيقع على الذكر والأنثى باتفاقهم ، فقوله حضر به كلام صحيح وأراد الذكر وأما الحرب فالمشهور أنها مؤنثة . قال الله تعالى : ﴿ حتى تضع الحرب أوزارها ﴾ .
قال الجوهري : قال المبرد : وقد ينكر فقول المصنف ينقضي صحيح على لغة التذكير وأما على التأنيث فيصح أن يقول نقضت وإن كان قد نقل قول ضعيف أنه يقال : الشمس طلع ، والمشهور طلعت ، وإنما يقال طلع وطلعت إذا قدمت الفعل أو تقدم ، وحكى سيبويه لغة شاذة في حذفها مع التقدم وأنه سمع من العرب وقال امرأة وأما إذا فصل بينهما فقال حضر القاضي امرأة فيجوز إثبات التاء وحذفها .

(٢) قوله : عار فرسه : أي انفلت من صاحبه وذهب ، يقال عار الفرس يعير فهو عائر .

(٣) الأعجف : المهزول ، يقال : عجف بفتح العين وكسر الجيم يعجف عجافًا كفرح يفرح فرحًا ، ويقال : عجف بضم الجيم والأنثى : عجفي وجمع النوعين عجاف أو عجفته : أي هزلته .

(٤) الرضخ : بضاد وخاء معجمتين أصله في اللغة : العطاء القليل ، قال الأزهري : هو مأخوذ من قولهم شيء مرضوخ أي : مرضوض مشروخ .

إحداهما شيئا قسم بين الجميع ، وإن بعث أمير الجيس سريتين إلى موضعين، فغنمت إحداهما اشتركوا فيه ، وقيل ما يغنمه الجيش مشترك بينه ، وبين السريتين ، وما يغنم كل واحد من السريتين ، ويكون بين السرية الغانمة ، وبين الجيش لا يشاركها فيه السرية[1] الأخرى ، وأما الفيء : فهو كل مال أخذ من الكفار من غير قتال ، كالمال الذي تركوه فزعًا من المسلمين ، والجزية ، والخراج ، والأموال التي يموت عنها صاحبها، ولا وارث له من أهل الذمة ، وفيها قولان : أحدهما أنه تخمس ، فيصرف خمسها إلى أهل الخمس ، والثاني لا يخمس إلا ما هوبوا عنه فزعا من المسلمين ، وفي أربعة أخماسها قولان : أحدهما أنها لأجناد المسلمين ، يقسم بينهم على قدر كفايتهم ، والثاني أنها للمصالح ، وأهما أجناد الإسلام ، فيعطون من ذلك قدر كفايتهم ، والباقي للمصالح ، ويبدأ فيه بالمهاجرين ، ويقدم الأقرب ، فالأقرب إلى رسول الله ﷺ ، ويسوي بين بني هاشم ، وبني المطلب ، فإن استوى بطنان في القرب قدم من فيه أصهار رسول الله ﷺ ، ثم بالأنصار ، ثم بسائر الناس ، ومن مات منهم دفع إلى ورثته ، وزوجته الكفاية ، وإن بلغ الصبي واختار أن يفرض له فرض له، وإن لم يختر ترك ومن خرج عن أن يكون من أهل المقاتلة سقط حقه ، وإن كان في مال الفيء أراض[2] ، وقلنا أنها للمصالح صارت وقفا يصرف غلتها فيها ، وإن قلنا للمقاتلة قسمت بينهم ، وقيل تصير وقفا ، ويقسم غلتها بينهم .

---

(١) السرية : معروفة ، وهي : قطعة من الجيش أربعمائة ونحوها ودونها ، سميت به لأنها تسري في الليل ويخفى ذهابها وهي فعيلة بمعنى فاعلة . يقال أسرى وسرى إذا ذهب ليلاً .

(٢) قوله : وإن كان في الفيء أراض : في أكثر النسخ أراضي بالياء والصحيح حذفها وتجمع الأرض أيضًا بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب والجر تقول : هذه أرضون ومررت بأرضين ، ورأيت أرضين والراء مفتوحة على المشهور . قال الجوهري وغيره : وربما سكنت قال : وتجمع أيضًا على أروض كفلس وفلوس قال أبو الخطاب : ويقولون أرض وأراض كأهل وأهال .

﴿ باب عقد الذمة[1] ، و ضرب الجزية[2] ﴾

لا يصح عقد الذمة إلا من الإمام ، أو ممن فوض إليه الإمام ، ولا يعقد الذمة لمن لا كتاب له ، ولا شبهة كتاب ، كعبدة الأوثان ، والمرتدة ، ومن دخل في دين اليهود والنصارى بعد النسخ ، والتبديل ، ويجوز أن يعقد لليهود والنصارى والمجوس ولمن دخل في دين اليهود والنصارى ولم يعلم هل دخل قبل النسخ ، والتبديل أو بعدهما ، وأما السامرة ، والصابئة فقد قيل يجوز أن يعقد لهم ، وقيل لا يجوز ، ومن تمسك بدين إبراهيم وشيث[3] وغيرهما من الأنبياء صلى الله عليهم وسلم أجمعين ، فقد قيل : يعقد لهم، وقيل : لا يعقد ، ولا يعقد لمن ولد بين وثني وكتابية ، وفيمن ولد بين كتابي ووثنية قولان : أصحهما أنه يعقد له ، ولا يصح عقد الذمة إلا بشرطين : التزام أحكام الملة ، وبذل الجزية ، والأولى أن يقسم الجزية على الطبقات[4] فيجعل على الفقير المعتمل دينار ، وعلى المتوسط ديناران ، وعلى الغني أربعة دنانير اقتداء بأمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، وأقل ما يؤخذ دينار ، وأكثر ما وقع التراضي عليه ، ويجوز أن يضرب الجزية على الرقاب ، ويجوز أن يضرب على الأرض ويجوز أن يضرب على مواشيهم كما فعل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه في نصارى العرب[5] ، ولا يجوز أن ينقص ما يؤخذ من أراضيهم ، ومواشيهم عن دينار ، ويجوز أن يشترط عليهم بعد الدينار ضيافة[6] من يمر بهم من المسلمين ، ويبين أيام الضيافة في

---

(١) **الذمة** : العهد والأمان بمعنى .

(٢) (**الجزية**) : مأخوذة من المجازاة ، والجزاء لأنها جزاء لكفنا عنهم وتمكينهم من سكنى دارنا ، وقيل من جزى يجزي إذا قضى قال الله تعالى : ﴿ واتقوا يومًا لا تجزي نفس ﴾ . أي : لا تقضي وجمعها جزى كقربة وقرب . **ضرب الجزية** : إثباتها وتقريرها ، ويسمى المأخوذ ضريبة فعيلة بمعنى مفعولة جمعها ضرائب.

(٣) **شيث** : هو ابن آدم ﷺ لصلبه والمختار الفصيح صرفه ويجوز تركه وكذا نوح ولوط وسائر الأعجمي الثلاثي ساكن الوسط . (٤) **الطبقات** : جمع طبقة وهم القوم المتشابهون .

(٥) **نصارى العرب**: قبائل من العرب تنصروا وهم تنوخ وبهراء وبنو تغلب بفتح المثناة وبالغين المعجمة .

(٦) **الضيافة** : من ضاف إذا أمال لأن الضيف يميل إلى المضيف قال أهل اللغة : يقال : أضفت الرجل وضيفته إذا أنزلته ضيفًا وضفته وتضيفته إذا نزلت عليه ضيفًا والضيف يكون واحدًا وجمعًا ويجمع أيضًا على أضياف وضيفات وضيوف والمرأة ضيف وضيفة . الزمان : والزمن=

كل سنة ، ويذكر قدر من يضاف من الفرسان ، والرجالة ، ومقدار الضيافة من يوم ، أو يومين، أو ثلاثة ، ولا يزاد على ثلاثة أيام يبين مقدار الطعام ، والأدم ، والعلف ، وأصنافها ، ويقسم ذلك على عددهم أو على قدر جزائهم ، وعليهم أن يسكنوهم في فضول مساكنهم[1] ، وكنائسهم ، ومن بلغ من أولادهم استؤنف له عقد الذمة على ظاهر النص ، وقيل يؤخذ منه جزية أبيه، وتؤخذ الجزية في آخر الحول ، ويؤخذ ذلك منهم برفق[2] كما يؤخذ سائر الديون ، ولا يؤخذ من امرأة ، ولا عبد ، ولا صبي ، ولا مجنون ، وفي الشيخ الفاني والراهب قولان ، وفي الفقير الذي لا كسب له قولان : أحدهما لا تجب عليه ، والثاني تجب ، ويطالب بها إذا أيسر ، وإن كان فيهم من يُجنّ يوما ، ويفيق يوما ، فالمنصوص أنه تؤخذ منه الجزية في آخر الحول، وقيل يلفق أيام الإفاقة ، فإذا بلغ قدرها حولا وجبت عليه الجزية ، وهو الأظهر ، ومن مات منهم ، أو أسلم بعد الحول أخذ منه جزية ما مضى، ومن مات ، أو أسلم في أثناء الحول ، فقد قيل يؤخذ منه لما مضى ، وقيل فيه قولان : أحدهما أنه لا يجب عليه شيء ،، والثاني يجب لما مضى بقسطه ، وهو الأصح ، وإن مات الإمام ، أو عزل وولي غيره ، ولم يعرف مقدار الجزية رجع إلى قولهم ، ويأخذهم الإمام بأحكام المسلمين من ضمان المال ، والنفس ، والعرض ، وإن أتوا ما يوجب الحد مما يعتقدون تحريمه كالزنا ، والسرقة أقام عليهم الحد ، وإن لم يعتقدوا تحريمه ، كشرب الخمر لم يقم عليهم الحد ويلزمهم أن يتميزوا عن المسلمين في اللباس ، فإن لبسوا قلانس ميزوها عن قلانس المسلمين ويشدون الزنانير على أوساطهم ، ويكون في رقابهم خاتم من رصاص[3] ، أو نحاس ، أو جرس[4] يدخل معهم الحمام، ولهم أن يلبسوا العمائم ، والطيلسان[5] ، وتشد المرأة الزنار

= لغتان جمعه أزمنة وأزمان وأزمن قالوا : ويقع على قليل الوقت وكثيره .

(١) فضول المنازل : جمع فضل وهو ما زاد على الحاجة .

(٢) الرفق : ضد العنف وقد رفق به يرفق بالضم ، وأرفقه وترفقت به .

(٣) قوله : ويكون في رقابهم خاتم من رصاص : يعني طوقًا. وقد سبقت لغات الخاتم في الأيمان.

(٤) الجرس : واحد الأجراس مشتق من الجرس بفتح الجيم وكسرها وهو الصوت الخفي ويقال سمعت جرس الطير إذا سمعت صوت مناقيرها على شيء تأكله .

(٥) الطيلسان : بفتح الطاء واللام وحكى صاحب المشارة كسر اللام وضمها وهما شاذان وهو=

تحت الإزار ، وقيل فوق الإزار ، ويكون في عنقها خاتم يدخل معها الحمام، ويكون أحد خفيها أسود ، والآخر أبيض ، ولا يركبون الخيل ، ويركبون البغال ، والحمير بالأكف[1] عرضا ، ولا يصدرون في المجالس ، ولا يبدءون بالسلام ، ويلجئون إلى أضيق الطرق ، ويمنعون أن يعلوا على المسلمين في البناء ، ولا يمنعون من المساواة ، وقيل يمنعون ، وإن تملكوا دار عالية أقروا عليها ، ويمنعون من إظهار المنكر ، والخمر ، والخنزير ، والناقوس ، والجهر بالتوراة والإنجيل ، ويمنعون من إحداث بيع[2] ، وكنائس في دار الإسلام ، ولا يمنعون من إعادة ما استهدم[3] منها ، وقيل يمنعون ، وإن صولحوا في بلادهم على الجزية لم يمنعوا من إظهار المنكر ، والخمر ، والخنزير ، والناقوس ، والجهر بالتوراة والإنجيل ، وإحداث البيع والكنائس، ويمنعون من المقام بالحجاز[4] ، وهي مكة والمدينة واليمامة[5] ومخاليفها[6] ، فإن أذن لهم في الدخول لتجارة ، أو رسالة لم يقيموا أكثر من ثلاثة أيام ، وقيل إن كانوا من أهل الذمة أخذ منهم لدخول الحجاز نصف العشر من تجارتهم ، وإن كانوا من أهل الحرب أخذ منهم العشر ، وليس بشيء ، ولا يمكن مشرك من دخول الحرم بحال ، فإن دخل فمات ودفن نبش وأخرج ، ولا يدخلون سائر المساجد ، إلا بالإذن ، وإن كان جنبا فقد قيل : لا يمكن من اللبث ، وقيل: يمكن ، ويجعل الإمام على كل طائفة منهم رجلا يكتب

=معرب جمعه طيالسة .

(١) **الأكف** : بضم الهمزة والكاف وتخفيف الفاء جمع إكاف ، ويقال أيضًا وكاف بكسر الهمزة والواو يقال أكفت الحمار وأوكفته شددت عليه الإكاف .

(٢) **البيع** : بكسر الباء وفتح الياء واحدتها بيعة بكسر الباء وإسكان الياء .

(٣) **قوله : استهدم** : بفتح التاء .

(٤) **الحجاز**: قال الأصمعي وغيره: سمي بذلك لأنه حجز بين تهامة ونجد ونقل الجوهري عن الأصمعي أنه سمي به لاحتجازه بالحرار الخمس. قال: احتجز الرجل بإزاره إذا شده على وسطه .

(٥) **اليمامة** : مدينة بطرف اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف قيل : سميت باسم جارية زرقاء كانت تبصر الركب من مسيرة ثلاثة أيام . يقال : هو أبصر من زرقاء اليمامة .

(٦) **المخاليف** : بفتح الميم وبالخاء المعجمة جمع مخلاف بكسر الميم وهي قرى مجتمعة .

أسماءهم وحلاهم[1]، ويستوفي عليهم ما يؤخذون به ، وعلى الإمام حفظ من كان في دار الإسلام، ودفع من قصدوهم بالأذية ، واستنقاذ من أسر منهم ، وإن لم يفعل ذلك حتى مضى الحول لم تجب الجزية ، وإن تحاكموا إلينا مع المسلمين وجب الحكم بينهم ، وإن تكاحموا بعضهم في بعض ففيه قولان : أحدهما يجب الحكم بينهم ، والثاني: لا يجب ، وإن تبايعوا بيوعا فاسدة ، وتقابضوا ، ثم تحاكموا لم ينقض ما فعلوا ، وإن لم يتقابضوا نقض عليهم ، وإن تحاكموا إلى حاكم لهم ، فألزمهم التقابض قبضوا ثم ترافعوا إلى حاكم المسلمين أمضى ذلك في أحد القولين ، ولا يمضيه في الآخر ، وإن أسلم صبي منهم مميز لم يصح إسلامه ، وقيل يصح إسلامه في الظاهر دون الباطن، وإن امتنعوا عن أداء الجزية ، أو التزام أحكام الملة انتقض عهدهم ، وإن زنى أحدهم بمسلمة ، أو أصابها بنكاح ، أو آوى عينًا[2] للكفار ، أو دل على عورة للمسلمين[3] ، أو فتن مسلمًا عن دينه ، أو قتله ، أو قطع عليه الطريق نظر ، فإن لم يكن قد شرط ذلك في عقد الذمة لم ينتقض عهده ، وإن شرط عليهم ، فقد قيل ينتقض ، وقيل لا ينتقض ، وإن ذكر الله عز وجل أو رسوله ﷺ أو دينه بما لا يجوز ، فقد قيل ينتقض عهده ، وقيل إن لم يشترط لم ينتقض وإن شرط فعلى الوجهين ، وإن فعل ما منع منه مما لا يضر فيه كترك الغيار[4] ، وإظهار الخمر ، وما أشبههما عزر عليه ، ولم ينتقض العهد ، وإن خيف منهم نقض العهد لم ينبذ إليهم عهدهم[5] ، ومتى فعل ما يوجب نقض العهد رد إلى مأمنه[6] في أحد القولين ، وقتل في الحال في القول الآخر .

---

(١) **الحلية** : الصفة . والجمع حلالهما بكسر الحاء .

(٢) **العين** : الجاسوس ونحوه .

(٣) **العورة** : هنا الخلل والعورة في اللغة كل خلل يتخوف منه في ثغر أو حرب .

(٤) **الغيار** : بكسر الغين .

(٥) قوله : **نبذ إليهم عهدهم** : أي دفعه إليهم ومعناه نقض عهدهم وأعلمهم به .

(٦) **المأمن** : بفتح الميم الثانية : موضع الأمن .

﴿ باب عقد الهدنة[1] ﴾

لا يجوز عقد الهدنة إلا الإمام ، أو لمن فوض إليه الإمام وإذا رأى في عقدها مصلحة جاز أن يعقد ، ثم ينظر فإن كان مستظهراً ، فله أن يعقد أربعة أشهر ، ولا يجوز سنة ، وفيما بينهما قولان ، وإن لم يكن مستظهراً ، أو كان مستظهراً ، ولكن يلزمه في غزوهم مشقة لبعدهم جاز أن يهادنهم عشر سنين ، وإن هادن على أن الخير إليه في الفسخ متى شاء جاز ، وعلى الإمام أن يدفع عنهم الأذية من جهة المسلمين ، ولا يلزمه دفع الأذية عنهم من جهة أهل الحرب ، وإن جاء منهم مسلم لم يجب رده إليهم ، فإن جاءت مسلمة لم يجز ردها ، وإن جاء زوجها يطلب ما دفع إليها من الصداق ففيه قولان : أحدهما يجب رده ، والثاني : لا يجب ، وأن تحاكموا إلينا لم يجب الحكم بينهم ، وإن خيف منهم نقض العهد ، جاز أن ينبذ إليهم عهدهم ، وإن دخل منهم حربي إلى دار الإسلام من غير أمان جاز قتله ، واسترقاقه ، وكان ماله فيئا ، وإن استأذن في الدخول ورأى الإمام المصلحة في الإذن بأن يدخل في تجارة ينتفع بها المسلمون ، أو في أداء رسالة ، أو يأخذ من تجارتهم شيئا جاز أن يأذن له ، فإذا دخل جاز أن يقيم اليوم ، والعشرة ، وإن طلب أن يقيم مدة جاز أن يكون له في المقام أربعة أشهر ، ولا يجوز سنة ، وفيما بينهما قولان : وإذا أقام لزمه أحكام المسلمين فيضمن المال ، والنفس ، ويجب عليه حد القذف ، ولا يجب حد الزنا ، والشرب، وفي حد السرقة ، والمحاربة قولان : ويجب دفع الأذية عنه كما يجب عن الذمي ، فإن رجع إلى دار الحرب بإذن الإمام في تجارته أو رسالة فهو باق على الأمان في نفسه وماله ، وإن رجع للاستيطان انتقص الأمان في نفسه ، وما معه من المال ، فإن أودع مالا في دار الإسلام لم ينتقص الأمان فيه ، ويجب رده إليه ، فإن قتل ، أو مات في دار الحرب ففي ماله قولان : أحدهما أنه يرد إلى ورثته ، والثاني: أنه يغنم ، ويصير فيئا ، وإن أسر ، واسترق صار ماله فيئا ، وإن قتل ، أو مات في الأسر ففي ماله قولان : وإن مات في دار الإسلام قبل أن يرجع إلى دار الحرب رد ماله إلى ورثته على المنصوص وقيل هي أيضًا على قولين .

---

(١) **الهدنة** : مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معلومة مشتقة من الهدون وهو السكون .

﴿ باب خراج[1] السواد[2] ﴾

أرض السواد ما بين حديثة الموصل إلى عبادان طولا ، وما بين القادسية إلى حلوان[3] عرضا ، وهي وقف على المسلمين علي المنصوص لا يجوز بيعها، ولا رهنها ، ولا هبتها ، وما يؤخذ منها باسم الخراج أجرة ، وقيل إنها مملوكة ، فيجوز بيعها ، ورهنها ، وهبتها ما يؤخذ منها باسم الخراج ثمن والواجب أن يؤخذ ما ضربه أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ، وهو من كل جريب[4] كرم عشرة دراهم ، ومن كل جريب نخل ثمانية دراهم ، ومن كل جريب رطبة[5] أو شجرة ستة دراهم ، ومن كل جريب حنطة أربعة دراهم ، ومن كل جريب شعير درهمان ، وقيل على الجريب من الكرم ، والشجر عشرة دراهم ، ومن النخل ثمانية ، ومن قصب السكر ستة ، ومن الرطبة خمسة ، ومن البر أربعة ، ومن الشعير درهمان .

﴿ باب حد الزنا ﴾[6]

إذا زنى[7] البالغ ، العاقل المختار وهو مسلم أو ذمي أو مرتد وجب عليه الحد فإن كان محصنًا[8] ،فحده الرجم ، والمحصن : من وطئ في نكاح صحيح ، وهو حر بالغ ، عاقل ، فإن وطئ ، وهو عبد ، ثم عتق ، أو

---

(١) **الخراج** : شيء يوظف على الأرض أو غيرها وأصله الغلة ومنه الحديث: « الخراج بالضمان » .

(٢) **السواد** : سواد العراق سمي سوادًا لسواده بالشجر والزرع .

(٣) **حلوان** : بضم الحاء .

(٤) **الجريب** : ساحة من الأرض مربعة بين كل جانبين منها ستون ذراعًا .

(٥) **الرطبة** : بفتح الراء ، سبقت في باب بيع الأصول .

(٦) ﴿ **كتاب الحدود إلى الأقضية** ﴾ : الحد أصله : المنع فسمي حد الزنا وغيره بذلك لأنه يمنع من معاودته ولأنه مقدر محدود .

(٧) **الزني** : يقصر فيكتب بالياء يمد فيكتب بالألف .

(٨) **الإحصان** : أصله المنع وله معان: أحدهما الأحصان الموجب رجم الزاني ولا ذكر له في القرآن إلا في قوله تعالى ﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ . قالوا : معناه مصيبين النكاح لا بالزنا ، الثاني : الإحصان بمعنى العفة ،وهو إحصان المقذوف وهو المراد بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ وقوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ الثالث : بمعنى الحرية وهو المراد بقوله تعالى ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ وقوله تعالى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ الرابع بمعنى التزوج ، وهو المراد بقوله=

صبي ، ثم ، بلغ ، أو مجنون ، ثم أفاق ، فليس بمحصن ، وقيل هو محصن ، والمذهب الأول ، وإن كان غير محصن نظر ، فإن كان حراً ، فحده جلد مائة ، وتغريب عام إلى مسافة تقصر فيها الصلاة ، وإن كان عبدا فحده جلد خمسين ، وفي تغريبه ثلاثة أقولا : أحدها لا يجب ، والثاني يجب تغريب عام ، والثالث يجب تغريب نصف عام ، ومن لاط[1] وهو من أهل حد الزنا ففيه قولان : أحدهما يجب عليه الرجم ، والثاني يجب عليه الرجم إن كان محصنا ، والجلد ، والتغريب إن لم يكن محصنا ، وإن أتى بهيمة ففيه قولان : كاللواط ، وقيل: فيه قول ثالث أنه يعزر ، فإن كانت البهيمة مما تؤكل ، وجب ذبحها وتؤكل ، وقيل لا تؤكل ، وإن كانت مما لا تؤكل فقد قيل: تذبح ، وقيل: لا تذبح ، وإن وطئ أجنبية ميتة ، فقد قيل يحد ، وقيل لا يحد ، وإن وطيء أجنبية بما دون الفرج عزر ، وإن استمنى بيده عزر ، وإن أتت المرأة امرأة عزرتا ، وإن وطيء جارية مشتركة بينه وبين غيره ، أو جارية ابنه عزر ، وإن وطئ أخته بملك اليمين ففيه قولان: أحدهما يحد ، والثاني: يعزر ، وهو الأصح ، وإن وطئ امرأة في نكاح مجمع على بطلانه وهو يعتقد تحريمه كنكاح ذوات المحارم ، أو استأجر امرأة للزنا فوطئها حد ، وإن وطئ امرأة في نكاح مختلف في إباحته ، كنكاح بلا ولي ، ولا شهود ، ونكاح المتعة لم يحد ، وقيل إن وطيء في النكاح بلا ولي ، وهو يعتقد تحريمه حد ، وليس بشيء ، وإن وجد امرأة في فراشه فظنها زوجته فوطئها لم يحد ، وإن زنى بامرأة وادعى أنه جهل الزنا ، فإن كان يجوز أن يخفى عليه بأن كان قريب عهد بالإسلام ، أو نشأ في بادية بعيدة[2] لم يحد ، ومن وطيء امرأته في

=تعالى : ﴿ والمُحْصَنَات منَ النِّسَاء ﴾ الخامس بمعنى الإسلام وهو المراد بقوله تعالى ﴿ فإذا أُحْصِنَّ ﴾ عند جماعة حَكَاه الواحدي عن عمر وابن مسعود والشعبي والنخعي والسدي .
قال الواحدي والجامع لأنواع الإحصان أنه المنع فالحرة تمنع نفسها ويمنعها أهلها والعفة مانعة من الزنا والإسلام مانع من الفواحش والمزوجة يمنعها زوجها وتمتنع به .

(١) **اللواط** : سمي بذلك لأن أول من عمله قوم لوط .

(٢) قوله **نشأ في بادية** : مهموز يقال نشأ ينشأ نشئًا ونشوءًا وأنشأه الله : خلقه والإسم : النشأة والنشاءة بالمد والناشىء الحدث الذي جاوز الصغر ، والجارية ناشيء أيضًا والجمع النشأة كطالب وطلبة والنشء أيضًا كصاحب وصحب .

الموضع المكروه[1] عزر ، وإن وطئها وهي حائض عزر ، وقال في القديم إن كان في إقبال الدم وجب عليه دينار، وإن كان في إدبار وجب عليه نصف دينار ، ولا يقيم الحد على الحر إلا الإمام ، أو من فوض إليه الإمام ، ويجوز للمولى أن يقيم الحد على عبده ، وأمته ، وقيل إن ثبت بالإقرار جاز، وإن ثبت بالبينة لم يجز ، والمذهب الأول ، وإن كان المولى فاسقا أو امرأة فقد قيل : لا يقيم ، وقيل : يقيم ، وهو الأصح ، وإن كان مكاتبا فقد قيل يقيم ، وقيل : لا يقيم ، وهو الأصح ، ولا يقام الحد في المسجد ، ولا يحد في حر شديد ، ولا برد شديد ، ولا في مرض يرجى برؤه حتى يبرأ ، فإن جلد في هذه الأحوال فمات فالمنصوص أنه لا يضمن ، وقيل فيه قولان : ولا تجلد المرأة في حال الحبل حتى تضع ، وتبرأ من ألم الولادة ، ولا يجلد بسوط جديد ، ولا ببال، ولا يمد ، ولا بشديده ، ولا يجرد ، بل يكون عليه قميص ، ولا يبالغ في الضرب ، فينهر الدم[2] ، ويفرق الضرب على الأعضاء ويتوقى الوجه ، والرأس ، والفرج ، والخاصرة ، والمواضع المخوفة ، وإن وضع يده على موضع ضرب غيره ، ويضرب الرجل قائما ، والمرأة جالسة في شيء يستر عليها ، تمسك عليها امرأة ثيابها ، فإن كان نضْو[3] الخَلْق ، أو مريضًا لا يرجى برؤه جلد بأطراف الثياب ، وإثكال النخل[4] ، وإن كان الحد الرجم ، فإن كان قد ثبت بالإقرار فالمستحب أن يبدأ الإمام ، وإن ثبت بالبينة ، فالمستحب أن يبدأ الشهود ، فإن وجد الرجم في الحر ، أو البرد ، أو المرض، فإن كان قد ثبت بالبينة رجم ، وإن كان قد ثبت بالإقرار فالمنصوص أنه يؤخر إلى أن يبرأ ، أو يعتدل الهواء[5] ، وقيل

---

(١) **الموضع المكروه** : أي المحرم . وهو الدبر .

(٢) قوله **فينهزم الدم** : هو بفتح الياء والهاء أي يسيل يقال : نهر وأنهرته : أي سال وأسلته ولو قرئ فينهر الدم بضم الياء وكسر الهاء ونصب الدم لكان صحيحًا على ما ذكرناه فالواجهان جائزان والأول المشهور وهومشبه يجري الماء في النهر .

(٣) **النضو** : بكسر النون . المهزول هزالاً شديداً .

(٤) **إثكال النخل** : بكسر الهمزة وإسكان المثلثة والأثكول بضم الهمزة والعثكال بكسر العين والعثكول بضمها هو : العرجون الذي في أغصان الشماريخ التي عليها البسر والرطب . قال أهل اللغة : هو بمنزلة العنقود في العنب واتفقوا على كسر همزة الإثكال وعلى أنه مفرد وجمعه أثاكيل كشمراخ وشماريخ ومفتاح ومفاتيح ونظائره . والعثكال أفصح من الإثكال . قال ابن السكيت : يقال شمراخ وشمروخ وعثكال وعثكول وأثكال وأثكول .

(٥) قوله **يعتدل الهواء** : هو ممدود يكتب بالألف وهو النفس مقصرة يكتب بالياء .

يقام عليه ، وإن وجب الرجم ، وهي حبلى لم ترجم حتى تضع ، ويستغنى الولد بلبن غيرها ، وإن ثبت الحد بالبينة استحب أن تحفر له حفرة ، وإن ثبت بالإقرار لم تحفر ، فإن رجم فهرب لم يتبع .

﴿ باب حد القاذف ﴾[1]

إذا قذف بالغ ، عاقل ، مختار ، وهو مسلم ، أو ذمي ، أو مستأمن[2] ، أو مرتد محصنا ليس بمولود له وجب عليه الحد ، فإن كان حرًا جلد ثمانين ، وإن كان عبدا جلد أربعين ، والمحصن : هو البالغ ، العاقل ، الحر ، المسلم ، العفيف[3] ، فإن قذف صغيرا ، أو مجنونًا ، أو عبدا ، أو كافرا ، أو فاجرًا[4] ، أو من وطئ وطئًا حرامًا لا شبهة فيه عزر ، وإن وطيء بشبهة فقد قيل : يحد ، وقيل : يعزر ، وإن قذف ولده ، أو ولد ولده عزر ، وإن قذف مجهولا ، فقال هو : عبد ، وقال المقذوف : أنا حر ، فالقول قول القاذف ، وقيل فيه قولان : وإن قال : زنيت وأنت نصراني ، فقال : لم أزن ولم أكن نصرانيا ، ولم يعرف حاله ففيه قولان : أحدهما يحد ، والثاني يعزر ، وإن قذفه ، فقال : قذفته وهو مجنون ، ثم قال : بل قذفني وأنا عاقل ، وعرف له حال جنون ، فالقول قول القاذف في أظهر القولين ، والقول قول المقذوف في الآخر ، وإن قذف عفيفًا فلم يحد حتى زنى ، أو وطيء وطأ حرامًا لم يحد ، ولا يجب الحد إلا أن يقذفه بصريح الزنا ، أو اللواط ، أو بالكناية مع النية ، والصريح : أن يقول : زنيت ، أو يا زاني ، أو لطت ، أو يا لوطي ، أو زنى فرجك ، وما أشبهه ، والكناية : أن يقول : يا فاجر ، يا خبيث ، أو حلال ابن الحلال ، وهما في الخصومة ، فإن نوى به القذف وجب الحد ، وإن لم ينو لم يجب ، وإن اختلفا في النية ، فالقول قول القاذف ، وإن قال زنأت في الجبل[4] ، ولم

---

(١) القذف : الرمي . والمراد هنا : الرمي بالزنا .

(٢) **المستأمن** : هو الحربي الذي دخل دار الإسلام بأمان .

(٣) **العفيف** : من لم يزن قط .

(٣) **والفاجر** : من ثبت زناه ببينة أو إقراره .

(٤) قوله **زنأت في الجبل** : مهموز ومعناه صعدت . قال أهل اللغة : يقال زنأ في الجبل يزنأ زنوءًا أي : صعد .

ينو القذف لم يحد ، وإن قال زنأت ، ولم يقل في الجبل فقد قيل يحد ، وقيل لا يحد إلا بالنية ، وهو الأصح ، وإن قال أنت أزنى الناس ، أو أزنى من فلان لم يحد من غير نية ، وإن قال فلان زان ، وأنت أزنى منه حد ، وإن قال يدك ، أو رجلك لم يحد ، وقيل : يحد ، وإن قال زنى بدنك لم يحد على ظاهر النص ، وقيل : يحد ، وهو الأظهر ، وإن قال : وطئك فلان وأنت مكرهة، فقد قيل : يعزر ، وقيل : لا يعزر ، وإن قذف جماعة لا يجوز أن يكون كلهم زناة كأهل بغداد وغيرهم عزر ، وإن قذف جماعة يجوز أن يكون كلهم زناة ، فإن كان بكلمات وجب لكل واحد منهم حد ، وإن كان لكلمة واحدة ففيه قولان : أصحهما أنه يجب لكل واحد منهم حد، وإن قال لامرأته : يا زانية بنت الزانية ، وجب حدان ، فإن حضرنا ، وطالبتا بديء بحد الأم ، وقيل : يبدأ بحد البنت ، والأول أصح ، وإن حد لأحدهما لم يحد للأخرى حتى يبرأ ظهره ، وقيل : إن كان القاذف عبداً جاز أن يوالي عليه بين الحدين ، وإن قذف رجلا مرتين بزنا واحد لزمه حد واحد ، وإن قذفه بزنيين[1] ، فالمنصوص أنه يلزمه حد واحد ، وقال في القديم : ولو قيل: يحد حدين كان مذهبا ، فجعل ذلك قولا آخر ، وإن قذفه فحد ثم قذفه ثانيا بذلك الزنا عزر ، وإن قذفه بزنا آخر ، فقد قيل : يحد ، وقيل : يعزر ، وإن قذف أجنبية ثم تزوجها ثم قذفها ثانيا ، فإن بدأت وطالبت بالقذف الأول ولم يقم البينة حد ، وإن طالبت بالثاني فلم يلاعن حد حدا آخر ، وإن بدأت ، وطالبت بالثاني ، ثم بالأول ، فلم يلاعن ولم يقم البينة فعلى قولين : أحدهما يحد حدا ، والثاني يحد حدين، ولا يستوفي حد القذف إلا بحضرة السلطان ، ولا يستوفي إلا بمطالبة المقذوف ، فإن عفا سقط ، وإن قال لرجل : اقذفني ، فقذفه ، فقد قيل : يجب الحد ، وقيل: لا يجب ، وإن وجب له الحد ، فمات انتقل الحد إلى جميع الورثة ، وقيل ينتقل إلى من يرث بالنسب دون سبب ، وقيل ينتقل إلى العصبات خاصة ، والمذهب الأول ، وإن كان للمقذوف ابنان فعفا أحدهما كان للآخر أن يستوفي بجميع الحد ، وقيل يستوفي النصف ،

---

(١) قوله قذفه بزنيين : هكذا صوابه ويقع في أكثر النسخ زنامين وهو خطأ إن قصر الزنا وجائز إن مد .

وقيل يسقط الباقي ، والمذهب الأول ، وإن قذف عبدا ثبت له التعزير ، فإن مات فقد قيل يسقط ، وقيل ينتقل إلى السيد ، وهو الأصح .

﴿ باب حد السرقة ﴾[1]

إذا سرق بالغ ، عاقل ، مختار ، وهو مسلم ، أو ذمي ، أو مرتد نصابا من المال من حرز[2] مثله ، لا شبهة له فيه وجب عليه القطع ، فإن سرق دون النصاب لم يقطع ، والنصاب ربع دينار ، أو ما قيمته ربع دينار ، فإن سرق ما يساوي نصابا ، ثم نقصت قيمته بعد ذلك لم يسقط القطع ، وإن سرق طنبور[3] ، أو مزمار[4] يساوي مفصلة نصابا ، قطع ، وقيل : لا يقطع فيه بحال ، وإن اشترك اثنان في سرقة نصاب لم يقطع واحد منهما ، وإن اشتركا في النقب وأخذ أحدهما نصابين ، ولم يأخذ الآخر قطع الآخذ وحده ، ومن سرق من غير حرز لم يقطع ، ويختلف الإحراز باختلاف الأموال ، والبلاد ، وعدل السلطان ، وجوره ، وقوته ، وضعفه ، فإن سرق الثياب والجواهر ودونها أقفال في العمران ، وجب القطع ، وإن سرق المتاع من الدكاكين[5] ، وفي السوق حارس ، أو سرق الثياب من الحمام ، وهناك حافظ ، أو الجمال من الرعي ومعها راع ، أو السفن من الشط[6] وهي مشدودة ، أو الكفن من القبر وجب القطع ، وإن كان المال محرزا ببيت في دار ، فأخرجه منه إلى الدار ، وهي مشتركة بين سكان قطع ، وإن كان الجميع لواحد وباب الدار مفتوح قطع ، وإن كان مغلقا فقد قيل يقطع ، وقيل لا يقطع ، وإن نقب رجلان فدخل أحدهما فأخرج المتاع ووضعه في وسط النقب ، وأخذه الخارج ففيه قولان : أحدهما يقطعان ، والثاني لا

---

(١) **السرقة** : بفتح السين وكسر الراء ويجوز إسكان الراء مع فتح السين وكسرها كنظائرها ويقال أيضًا السرق بكسر الراء وسرق منه مالاً وسرقه مالاً يسرقه سرقًا بفتح السين والراء .

(٢) **الحرز** : جمعه أحراز وسبق بيانه في الوديعة .

(٣) **الطنبور** : بضم الطاء وهو معرب ويقال فيه طنبار أيضًا حكاه الجوهري والجواليقي .

(٤) **المزمار** : والمزمور بمعنى وسبق في الغضب .

(٥) **الدكاكين** : جمع دكان وهو مذكر فارسي معرب .

(٦) **الشط** : جانب النهر والوادي جمعه شطوط .

يقطعان ، فإن نقب أحدهما ودخل الآخر ، فأخرج المتاع لم يقطع واحد منهما ، وقيل قولان ، كالمسئلة قبلها ، وإن نقب واحد وانصرف ، وجاء آخر فسرقه لم يقطع واحد منهما ، وإن نقب الحرز واحد ، وأخذ دون النصاب ، وانصرف ، ثم عاد ، وأخذ تمام النصاب ، فقد قيل : يقطع ، وقيل : لا يقطع ، وقيل : إن اشتهر خراب الحرز لم يقطع ، وإن لم يشتهر قطع ، وإن ترك المال على بهيمة ، ولم يسقها ، فخرجت البهيمة بالمال ، أو تركه في ماء راكد ، فتفجر ، وجرى مع الماء إلى خارج الحرز ، فقد قيل : يقطع ، وقيل : لا يقطع ، وإن نقب الحرز وقال لصغير لا يعقل : أخرج المال ، فأخرجه ، أوطر جيبه[1] فوقع منه المال وجب القطع ، وإن ابتلع جوهرة في الحرز وخرج من الحرز فقد قيل : يقطع ، وقيل : لا يقطع ، وإن سرق حراً صغيراً وعليه حلي يساوي نصاباً فقد قيل : يقطع ، وقيل : لا يقطع ، وإن سرق المعير مال المستعير من الحرز المعار ، فالمنصوص أنه يقطع ، وقيل : لا يقطع ، وإن سرق المغصوب منه مال الغاصب من الحرز المغصوب، فقد قيل : يقطع ، وقيل : لا يقطع ، وإن سرق الأجنبي المال المغصوب من الغاصب ، أو المسروق من السارق ، فقد قيل : يقطع ، وقيل: لا يقطع ، وإن سرق ماله فيه شبهة كمال بنت المال ، والعبد إذا سرق مولاه، والأب إذا سرق ابنه ، والإبن إذا سرق من أبيه ، والغازي إذا سرق من الغنيمة قبل القسمة ، والشريك إذا سرق من المال المشترك لم يقطع ، فإن سرق أحد الزوجين من الآخر ، فقد قيل : يقطع ، وقيل: فيه ثلاثة أقوال: أحدها يقطع، والثاني: لا يقطع، والثالث يقطع الزوج دون الزوجة، وإن سرق رتاج[2] الكعبة قطع ، وإن سرق تأزير[3] المسجد ، أو بابه ، قطع، وإن سرق القناديل ، أو الحصر ، فقد قيل يقطع ، وقيل: لا يقطع ، وإن سرق طعام عام السنة[4] ، والطعام مفقود لم يقطع ، وإن كان موجود

---

(١) قوله: طرجيبه: أي شقه في خفية فوقع المال وأخذه قال أهل اللغة طرَّه يطره طراً شقه وقطعه فهو طرار .

(٢) الرتاج : براء مكسورة ثم مثناة فوق وبالجيم الباب وكذلك الرتج بفتح الراء والتاء .

(٣) التأزير : بزاي ثم راء مشتق من الإزار يقال أزرته تأزيراً فتأزر وهو ما يستر به أسفل جدار المسجد وغيره من خشب وغيره .

(٤) قوله عام السنة : أي القحط ومنه قوله الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ ﴾ .

يقطع، وإن سرق شيئا موقوفا فقد قيل : يقطع ، وقيل : لا يقطع ، وإن سرق عينا ، وادعى أنها له ، أو أن مالكها أذن له في أخذها ، فالمنصوص أنه لا يقطع ، وقيل : يقطع ، وإن أقر له المسروق منه بالعين لم يقطع ، وإن وهبه منه قطع، ولا قطع على من انتهب، أو اختلس، أو خان، أو جحد[1]، ولا يقطع السارق إلا الإمام ، أو من فوض إليه إمام ، فإن كان السارق عبدا جاز للمولى أن يقطعه ، وقيل لا يقطعه ، والأول أصح ، ولا يقطع إلا بمطالبة المسروق منه بالمال ، فإن أقر أنه سرق نصابا لا شبهة له فيه من حرز مثله من غائب فقد قيل : يقطع ، والمذهب أنه لا يقطع ، وإن قامت البينة عليه من غير مطالبة ، فقد قيل يقطع ، وهو المنصوص ، وقيل لا يقطع ، وقيل فيه قولان ، وإذا وجب القطع ، قطعت يده اليمنى ، فإن عاد قطعت رجله اليسرى ، فإن عاد قطعت يده اليسرى ، فإن عاد قطعت رجله اليمنى، وإذا قطع حسم بالنار[2] ، فإن عاد بعد قطع اليدين والرجلين وسرق ، عزر، ومن سرق ، ولا يمين له ، أو كانت وهي شلاء قطعت رجله اليسرى ، وإن كانت له يمين بلا أصبع قطع الكف ، وقيل : يقطع رجله ، والمنصوص هو الأول ، ومن سرق ، وله يمين ، فلم تقطع حتى ذهبت سقط القطع وإن وجب قطع اليمين فقطع اليسار عمدا قطعت يمينه ، وأقيد من القاطع من يساره ، وإن قطع سهوا غرم الدية ، وفي يمين السارق قولان : أحدهما تقطع، والثاني لا تقطع .

---

(١) قوله ولا قطع على من انتهب أو اختلس أو خان أو جحد : المنتهب من يأخذ المال عيانًا معتمدًا قوته وغلبته والمختلس من يخطف المال من غير غلبة ويعتمد الهرب ثم قيل : يكون ذلك مع غفلة المالك وقيل مع معاينته وهذا هو الصحيح والسارق يأخذ في خفية والخائن من يخون في وديعة ونحوها يأخذ بعضها والجاحد من ينكرها .

(٢) قوله حسم بالنار :معناه كوي موضع القطع لينقطع الدم وأصل الحسم القطع .

﴿ باب حد قاطع الطريق ﴾[1]

من شهر السلاح ، وأخاف السبيل في مصر[2] ، أو غيره وجب على الإمام طلبه ، فإن وقع قبل أن يأخذ المال ويقتل ، عزر ، وإن أخذ نصابا لا شبهة له فيه وهو ممن يقطع في السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى ، وإن أخذ دون النصاب لم يقطع ، وقيل فيه قول مخرج أنه يقطع ، وليس بشيء، وإن قتل انحتم قتله ، وإن أخذ المال وقتل ، قتل ، ثم صلب[3] ، وقيل يصلب حيا ويمنع الطعام والشراب حتى يموت ، والأول أصح ، ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام ، وقيل يصلب حتى يسيل صديده[4] ، وليس بشيء ، وإن جنى قاطع الطريق جناية توجب القصاص فيما دون النفس ففيه قولان : أحدهما ينحتم القصاص ، والثاني لا ينحتم ، وإن وجب عليه الحد ، ولم يقع طلب أبدًا إلى أن يقع ، فيقام عليه فإن تاب قبل أن يقدر عليه سقط انحتام القتل ، والصلب ، وقطع الرجل ، وقيل يسقط قطع اليد ، وقيل لا يسقط .

﴿ باب حد الخمر ﴾[5]

كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وكثيره ، ومن شرب المسكر ، وهو بالغ ، عاقل ، مسلم ، مختار ، وجب عليه الحد ، فإن كان حرًا جلد أربعين ، وإن كان عبدا جلد عشرين ، وإن رأى الإمام أن يبلغ بالحد في الحر ثمانين ، وفي العبد أربعين جاز ، وإن ضرب أحدًا وأربعين فمات ففيه

---

(١) **قاطع الطريق** : سمي به لأنه يمنع الناس المرور للخوف منه وجمعه قطاع وقطع كغائبًا وغيب وحائض وحيض قال أصحابنا يشترط في قطاع الطريق الذين ترتب عليهم الأحكام المذكورة الشوكة وبعدهم عن الغوث وكونهم مسلمين مكلفين وهم طائفة يترصدون في المكامن للمارين فإذا رأوهم قصدوا أموالهم معتمدين قوة يتغلبون بها .

(٢) **المصر** : البلدة الكبيرة جمعه أمصار .

(٣) **الصلب** : والتصليب معروف معتق من الصليب وهو ودك الطعام .

(٤) **الصديد** : الدم المختلط بالقيح كذا قاله ابن فارس وقال الجوهري : هو ماء رقيق يخرج من الجرح مختلطاً بدم قبل أن تغلظ المدة . قال ابن فارس والفعل منه صدًا الجرح .

(٥) **الخمر** : سبق ذكرها في النجاسة .

قولان: أحدهما يضمن نصف الدية ، والثاني يضمن جزأ من أحد وأربعين جزأ من ديته، ويضرب في حد الشرب بالأيدي، والنعال، وأطراف الثياب، وقيل يجوز بالسوط ، والمنصوص هو الأول ، فإن ضربه بالسوط فمات ، فقيل : يضمن بقدر ما زاد على ألم النعال ، وقيل يضمن جميع الدية ، ومن زنئ دفعات ، أو سرق دفعات ، أو شرب المسكر دفعات ، ولم يحد أجزأه عن كل جنس حد واحد ، وإن زنى وهو بكر ، فلم يحد حتى زنى وهو محصن جلد ورجم ، ويحتمل أن يقتصر على رجمه ، وإن زنى وسرق وشرب الخمر وجب لكل واحد منها حد ، فيبدأ بحد الشرب ، ثم يجلد في الزنا ، ثم يقطع في السرقة ، فإن كان معها حد قذف ، فقد قيل يبدأ به قبل حد الشرب ، وقيل : يبدأ بحد الشرب ، ثم بحد القذف ، وإن اجتمع قتل قصاص ، وقتل محاربة قدم السابق منهما ، وإن اجتمع حدان ، فأقيم أحدهما لم يقم الآخر حتى يبرأ من الأول ، وإن اجتمع قطع السرقة ، وقطع المحاربة قطع يده اليمنى للسرقة ، والمحاربة ، وهل يقطع الرجل معها قيل : تقطع ، وقيل : لا تقطع ، وإن كان مع الحدود قتل في المحاربة ، فقد قيل: يوالي بين الحدود ، وقيل : لا يوالي ، ومن وجب عليه حد الزنا ، والسرقة، أو الشرب ، وناب ، وأصلح ، ومضى عليه سنة سقط عنه الحد في أحد القولين ، ولا يسقط في الآخر .

﴿ باب التعزير ﴾[1]

ومن أتى معصية لا حد فيها ، ولا كفارة كالمباشرة[1] المحرمة فيما دون الفرج ، والسرقة ما دون النصاب ، والقذف بغير الزنا ، والجناية بما لا

---

(١) **التعزير** : التأديب هذا معناه في اللغة وأما في الشرع فقال الماوردي : هنا هو تأديب على ذنب ليس فيه حد فيواق الحد في أنه زجر وتأديب للصلاح يختلف بحسب الذنب ويخالفه من ثلاثة أوجه : أحدها أن تعزير أهل الهيآت أخف من تعزير غيرهم ويستوون في الحد والثاني : تجوز الشفاعة والعفو في التعزيز دون الحد . .والثالث : لو تلف من التعزير ضمن ولوتلف من الحد فهدر .

(٢) **المباشرة** : إلتقاء البشرتين بغير جماع بين رجل وامرأة أو صبي أو رجل .

يوجب قصاص ، والشهادة بالزور ، وما أشبهه من المعاصي عزر على حسب ما يراه السلطان غير أنه لا يبلغ به أدنى الحدود ، فإن رأى ترك التعزير جاز .

﴿ باب أدب السلطان ﴾[1]

الإمامة فرض على الكفاية ، فإن لم يكن من يصلح إلا واحد تعين عليه ، ويلزمه طلبها ، وإن امتنع أجبر عليها ، ولا تنعقد الإمامة إلا بتولية الإمام قبلة ، أو بإجماع جماعة من أهل الاجتهاد على التولية ، ولا يجوز أن يعقد لاثنين في وقت واحد ، فإن عقد لاثنين ، فالإمام هو الأول ، وإن عقد لهما معا ، أو لم يعلم الأول منهما ، استؤنفت التولية ، وينبغي أن يكون الإمام ذكراً[2] ، بالغًا ، عاقلاً ، عدلاً ، عاملاً بالأحكام ، كافيًا لما تولاه من أمور الرعية ، وأعباء[3] الأمة ، وإن يكون من قريش ، فإن اختل شرط من ذلك لم تصح توليته ، وإن زال شيء من ذلك بعد التولية بطلت ولايته ، والأولى أن يكون شديدا من غير عنف[4] ، لينا من غير ضعف ، ولا يحتجب[5] عن الرعية ، ولا يتخذ بوابا ، ولا حاجبا ، فإن اضطر إلى ذلك اتخذ أمينا سلسا[6] ، ولا يكون جبارًا[7] شرسًا[8] ، ويستحب أن يشاور أهل العلم في الأحكام ، وأهل الرأى في النقض والإبرام ، ويلزمه النظر في مصالح الرعية من أمر الصلاة ، والأئمة ، وأمر الصوم ، والأهلة ، وأمر

---

(١) **السلطان** : يذكرو ويؤنث لغتان مشهورتان مشتق من السلاطة ، وهي الحد والقهر وقيل من السليط وهو : الزيت لأنه يستضاء به في دفع الظلم وتخليص الحقوق .

(٢) قوله **وينبغي أن يكون الإمام** : معناه يشترط وهذه الشروط معتبرة فيمن تعقد له الإمامة بالاختيار فأما من قهر واستولى وانقاد له الناس فتثبت ولايته وتجب طاعته وتنفذ أحكامه .

(٣) **الأعباء** : بفتح الهمزة وبالعين المهملة وبالمد : الأحمال والأثقال واحدهما : عبء كحمل وأحمال ورزًا ومعنىً .

(٤) **العنف** : خلاف الرفق وهو بضم العين على المشهور وحكى القاضي عياض في المشارق وصاحب مطالع الأنوار ضمها وفتحها وكسرها ونقلاه عن الإمام أبي مروان بن سراج .

(٥) قوله **لا يحتجب** : أي لا يتخذ حاجبًاوأصل الحجب المنع .

(٦) **السلس** : بفتح السين وكسر اللام السهل وكل سهل سلس .

(٧) **الجبار** :المتكبر

(٨) **الشرس** : سيء الخلق

الحج ، والعمرة ، وأمر القضـاء ، والحسبة ، وأمر الأجناد ، والإمرة ، ولا يولي ذلك إلا ثقة مأمـونا عرافا بما يتولاه كافيا لما يتـقلده من الأعمال ، ولا يدع السـؤال عن أخـبارهم ، والبـحث عن أحكامـهم ، وينظر في أمـوال الفيء، والخراج ، والجزية ، ويصرف ذلك في الأهم فالأهم من المصالح ، من سد ثغور ، وأرزاق الأجناد ، وسد البثوق[1] ، وحفر الأنهار ، وأرزاق القـضاة ، والمؤذنين ، وغـيـر ذلك من المصالح ، ويـنظر في الصدقـات ، ومصارفها ، ويتأمل أمر المرافق ، والمعادن ، ومن يقطعها على ما ذكرناها في مواضعها .

* * *

(١) **البثوق** : بموحدة ثم مثلثة مضمومتين جمـع بثق بفتح الباء وكسرها وهو الثلمة والفتح في النهر يقال بثق السيل موضع كذا أي خرقه يبثقه بثقًا بثقًا وانبثق : انفجر .

كتاب الأقضية[1]

﴿ باب ولاية القضاء[2] ، وآداب القاضي ﴾

ولاية القضاء فرض على الكفاية ، فلم يكن من يصلح إلا واحد تعين عليه ، ويلزمه طلبه ، فإن امتنع جبر عليه ، وإن كان هناك غيره كره أن يتعرض له ، إلا أن يكون محتاجا ، فلا يكره لطلب الكفاية ، أو خاملا[3] ، فلا يكره لنشر العلم ، ويجوز أن يكون في البلد قاضيان وأكثر ، وينظر كل واحد منهما في موضع ، ولا يصح القضاء إلا بتولية الإمام ، أو من فوض إليه الإمام ، فإن تحاكم رجلان إلى رجل يصلح للقضاء فحكماه في مال ففيه قولان : أحدهما أنه لا يلزم ذلك الحكم إلا أن يتراضيا له بعد الحكم ، والثاني يلزم بنفس الحكم ، فإن رجع فيه أحدهما قبل أن يحكم ، فقد قيل: يجوز ، وقيل : لا يجوز ، وإن تحاكما إليه في النكاح ، واللعان ، والقصاص ، وحد القذف ، فقد قيل : لا يجوز ، وقيل : على قولين ،

---

(١) (كتبا الأقضية) : قال الأزهري : القضاء في الأصل : إحكام الشيء والفراغ منه ويكون القضاء إمضاء الحكم ومنه قوله تعالى ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ وسمى الحاكم قاضيًا لأنه يمضي الأحكام ويحكمها ويكون قضى بمعنى أوجب فيجوز أن يكون سمى قاضيًا لا يجابه الحكم على من يجب عليه وسمى حاكمًا لمنعه الظالم من الظلم يقال : حكمت الرجل وأحكمته : أي منعته وحكمة الدابة سميت حكمة لمنعها الدابة من لويها رأسها ، والحكمة سميت حكمة لمنعها النفس من هواها .

(٢) القضاء : بالمد : الولاية المعروفة وجمعه أقضية كغطاء وأغطية ، واستقضى فلان : جعل قاضيًا وقضى السلطان قاضيًا أي ولاه كما يقال أمّر أمير .

(٣) الخامل : بالخاء المعجمة خلاف المشهور وخمل يخمل خمولاً كقعد يقعد قعوداً أو أخمله غيره .

وينبغي أن يكون القاضي ذكراً[1] ، حرا ، بالغا ، عـاقلا ، عدلا ، عالما ، مجتهدا ، وقيل يجوز أن يكون أميا[2] ، وقيل لا يجوز ، والأفضل أن يكون شديداً من غير عنف ، لينا من غير ضعف ، وإذا ولى الإمام رجلا كتب له العهـد ، ووصاه بتـقوى الله عـز وجل ، والعمل بما في العـهد ، وأشـهد التوليـة شاهدين ، وقيل إن كـان البلد قريبًا بحـيث يتصل الخبـر به لم يلزمه الإشهاد ، وسـأل القاضي عن حال البلد ، ومن فيه من الفـقهاء ، والأمناء قـبل دخولـه ، ويستـحب أن يدخل صـبـحة يوم الإثنين ، فـإن فـاته دخله السبت، والخميس ، وينزل في وسط البلـد ، ويجمع الناس ، ويقرأ عليهم العهد ، ويتسلم المحاضر ، والسجلات[3] من القاضي الذي كـان قبله ، وإن احتاج أن يستخلف في أعماله لكثرتها استخلف من يصلح أن يكون قاضيا ، وإن لم يحتج فقد قـيل : يجوز ، وقيل : لا يجوز إلا أن يؤذن له في ذلك ، وإن احتاج إلى كاتب استحب أن يكون مسلما ، عدلا ، عاقلا ، فقيها ، ولا يتخذ حاجبـا ، أو بوابا ، فإن احتاج اتخذ حاجبا ، عـاقلا ، أمينا بعيد من الطمع ، ويأمره أن لا يقدم خصما[4] على خصم ، ولا يخص في الإذن قوما دون قوم ، ولا يقدم أخيرا على أول ، ويوصي الوكلاء على بابه بتقوى الله تعالى ويأمرهم بطلب الحق ، ويوصي أعوانه[5] بتقوى الله[6] ، والرفق بالخصـوم ، ولا يتخـذ شهـودا مرتين لا يقبل غـيرهم ، ويتـخذ قـوما من

---

(١) **قوله ينبغي أن يكون القاضي : معناه يشترط .** (٢) **الأمي** : هنا من لا يحسن الكتابة .

(٣) **المحاضر** : جمع محضر بفتح الميم : وهو الذي يكتب فيه قـصة المتحاكمين وما جرى لهما في مجلس الحكم وحجتهما . **السجلات** : جمع سجل بكسـر السين والجيم وهو الذي يكتب في المحضر ، ويكتب معه تنفيذ الحكم وإمضاؤه .

(٤) **الخصم** : بفتح الخاء يقع على الرجل والمرأة والجماعة منهما بلفظ واحد ، قال الجوهري : ومن العرب من يثنيـه ، ويجمعه فيـقول خصمـان وخصوم والخصيم هو الخـصم وجمعه خـصماء وخاصمته خـاصمة وخصامًا فخصمتـه أخصمه بكسر الصاد . والأسم : الخصومـة واختصموا وتخاصموا والخصم بفتح الخاء وكسر الصـاد شديد الخصومة ويقال للجانب من الغرارة والخرج وكل شيء خصم بضم الخاء .

(٥) **أعوان القاضي** : هم الذين يحضرون الخصوم ويقدمونهم واحدهم عون وأصله الظهير المعاون .

(٦) **تقوى الله تعالى**: امتثال أمره واجتناب نهيه ومعناه: الوقاية من سخطه وعذابه سبحانه وتعالى .

أصحاب المسائل أمناء[1] ثقات ، برآء من الشحناء[2] بينهم ، وبين الناس ليعرف حال من يجهل عدالته من الشهود ، ويجتهد أن لا يعرف بعضهم بعضا ، ولا يحكم ، ولا يولي ، ولا يسمع البينة في غير عمله ، فإن فعل ذلك لم يعتد به ، ولا يجوز أن يرتشي[3] ، ولا يقبل هدية ممن لم يكن له عادة بالهدية قبل الولاية ، ولا ممن كانت له عادة ما دامت له خصومة ، فإن لم يكن له خصومة جاز أن يقبل ، والأفضل أن لا يقبل ، ولا يحكم لنفسه، ولا لوالده ، ولا لولده ، ولا لعبده ، وأمته ، فإن اتفق لأحد منهم خصومة حكم فيها بعض خلفائه[4] ، ومن يتعين عليه القضاء ، وهو مستغن لم يجز أن يأخذ عليه الرزق من بيت المال ، وإن كان محتاجا جاز ، ومن لم يتعين عليه جاز أن يأخذ ما يحتاج إليه لنفسه ، ولحاجبه ، ولكاتبه ، وللقرطاس[5] الذي يكتب فيه المحاضر ، وإن احتسب ، ولم يأخذ فهو

---

(١) **أصحاب المسائل**: قوم يرسلهم القاضي للبحث عن حال من جهل حاله من الشهود والسؤال عنه.

(٢) **الشحناء** : بالمد البغض والعداوة . وكذلك الشحنة بكسر الشين ذكره الجوهري والمشاحنة وهو مشاحن وتشاحنا وتشاحنوا .

(٣) **الرشوة** : والهدية متقاربتان قال القاضي أبو القاسم ابن كج : الفرق بينهما أن الرشوة عطية بشرط أن يحكم له لغير الحق أو يمتنع من الحكم عليه بحق ، والهدية عطية مطلقة . وقال الغزالي : في الإحياء : المال إن بذل لغرض آجل فهو قربة وصدقة وإن بذل لعاجل فإن كان لغرض مال في مقابلته فهو هبة بثواب مشروط أو متوقع وإن كان لغرض عمل محرم أو واجب متعين فهو رشوة وإن كان مباحًا فإجارة أو جعالة وإن كان للتقرب والتودد للمبذول له فإن كان لمجرد نفسه فهدية وإن كان ليتوسل بجاهه إلى أغراض ومقاصد فإن كان جاهه بعلم أو نسب أو صلاح فهدية وإن كان بالقضاء والعمل بولاية فهو رشوة وجمعهما أربع لغات حكاهن ابن السكيت وغيره رشوة ورشى بكسر الراء في المفرد والجمع ورشوة ورشي بالضم فيهما ورشوة بالكسر ورشى بالضم وعكسهما ورشوة بالفتح ، وقد رشاه يرشوه رشواً . وارتشى : أخذ رشوة واسترشى طلبها . . والرشوة حرام على القاضي وغيره من العمال وأما دفعها فإن توصل بها إلى تحصيل حق لم يحرم عليه الدفع وإن توصل إلى تحصيل باطل أو إبطال حق فحرام عليه وأما المتوسط بينهما فهو تابع لموكله منهما له حكمه في التحريم والتحليل فإن توكل لهما جميعًا حرم عليه لأنه وكيل الآخذ وهو حرام عليه .

(٤) **قوله فإن اتفق لأحد منهم خصومة حكم فيها بعض خلفائه** : هو بتخفيف الكاف .

(٥) **القرطاس** : والقرطاس بكسر القاف وضمها والقرطس بفتحها ثلاث لغات حكاهن الجوهري ، الثالثة عن أبي زيد .

أفضل، ويجوز أن يحضر الولائم ، ويشهد مقدم الغائب[1] ، ويسوي بين الناس في ذلك ، فإن كثرت عليه ، وقطعه عن الحكم امتنع في حق الكل ، ويعود المرضى ، ويشهد الجنائز ، فإن كثر عليه أتى من ذلك ما لا يقطعه عن الحكم ، ولا يقضي وهو غضبان ، ولا جائع ، ولا عطشان ، ولا مهموم ، ولا فرحان ، ولا يقضي والنعاس يغلبه ، ولا يحكم والمرض يقلقله ، ولا يقضي وهو حاقن[2] ، ولا حاقب ، ولا في حر مزعج ، ولا برد مؤلم ، فإن حكم في هذه الأحوال نفذ حكمه ، ويستحب أن يجلس للحكم في موضع فسيح[3] بارز يصل إليه كل أحد ، ولا يحتجب إلا لعذر ، ولا يجلس للقضاء في المسجد ، وإن اتفق جلوسه فيه ، فحضره الخصمان لم يكره أن يحكم بينهما ويستحب أن يجلس مستقبل القبلة ، ويجلس ، وعليه السكينة ، والوقار[4] من غير جبرية[5] ، ولا استكبار[6] ، ويترك بين يديه القمطر[7] مختومًا ، ويجلس الكاتب بقربه ليشاهد ما يكتبه ، ويستحب أن لا يحكم إلا بمشهد من الشهود ، وبمحضر من الفقهاء ، فإن اتفق أمر مشكل شاورهم فيه ، فإن اتضح له الحق حكم به ، وإن لم يتضح أخره إلى أن يتضح ، ولا يقلد غيره في الحكم ، وقيل إن حضره ما يفوته ، كالحكم بين المسافرين ، وهم على الخروج جاز أن يقلد غيره ، ويحكم ، وليس بشيء ، وإن حضره خصوم بدأ الأول ، فالأول ، وإن كان فيهم مسافرون قدمهم ، إلا أن يكثروا فلا يقدمهم، فإن استوى جماعة في الحضور ، أو أشكل

---

(١) قوله مقدم الغائب : بفتح الميم والدال : أي قدومه .

(٢) الحاقن : من يدافع البول ، والحاقب من يدافع الغائط .

(٣) الفسيح : والفسح بضم الفاء والسين :الواسع البارز الظاهر .

(٤) السكينة والوقار : سبقا في الحج .

(٥) الجبرية : بفتح الجيم والباء والجبروه والجبروت كالملكوت والجبورة بفتح الجيم وضم الباء المشددة : الكبر والتعظيم والارتفاع والقهر .

(٦) الاستكبار : والكبر : أصله الأنفة مما ينبغي أن لا يؤنف منه .

(٧) القمطر : بكسر القاف وفتح الميم والقمطرة بالهاء . لغتان مشهورتان : هو ما تصان فيه الكتب وجمعه قماطر .

السابق منهم أقرع بينهم، فمن خرجت عليه القرعة قدم ، ولا يقدم السابق في أكثر من حكومة، ويسوي بين الخصمين في الدخول ، والمجلس ، والإقبال عليهما ، والإنصات[1] إليهما ، فإن كان أحدهما مسلما ، والآخر كافرا قدم المسلم على الكافر في الدخول ، ورفعه عليه في المجلس ، ولا يضيف أحدهما ، ولا يساره ، ولا يلقن أحدا دعوى ، ولا حجة ، ولا يعلمه كيف يدعي ، وقيل يجوز أن يعلمه ، والأول أصح ، وله أن يزن عن أحدهما ما لزمه ، وله أن يشفع له إلى الخصم ، وأول ما ينظر فيه أمر المحبسين[2] فمن حبس بحق رده إلى الحبس ، ومن حبس بغير حق خلاه ، ومن ادعى أنه حبس بغير خصم نادى عليه ، ثم يحلفه ، ويخليه ، ثم ينظر في أمر الأيتام ، والأوصياء ، ثم في أمر أمناء القاضي ، ثم في أمر الضوال، واللقطة ، وإن كان القاضي قبله لا يصلح للقضاء نقض أحكامه كلها أصاب فيها أو أخطأ ، فإن استعداه[3] خصم على القاضي قبله لم يحضره حتى يسأله عما بينهما ، فإن ادعى عليه مالاً غصبه ، أو رشوة أخذها على حكم أحضره ، وإن قال حكم علي بشهادة فاسقين ، أو عبدين، فقد قيل يحضره ، وقيل لا يحضره حتى يقيم المدعي بينة أنه حكم عليه ، فإن حضر وقال: حكمت عليه بشهادة حرين ، عدلين فالقول قوله مع يمينه ، وقيل القول قوله من غير يمينه ، والأول أصح ، وإن قال جار عليَّ في الحكم نظر ، فإن كان في أمر لا يسوغ فيه الاجتهاد نقضه ، وإن كان يسوغ فيه الاجتهاد ووافق رأيه لم ينقضه ، وإن خالفه ففيه قولان : أحدهما ينقضه ، والثاني لا ينقضه .

---

(١) **الإنصات** : الاستماع . يقال أنصت وانتصت ونصت حكاهن الأزهري ، تقول: أنصت له قال الجوهري: وكذا أنصته وقول المصنف الإنصات إليهما عداه بالي لأنه عامله معاملة الاستماع .

(٢) **قوله ينظر في أمر المحبسين** : كان ينبغي أن يقول المحبوسين لأنه يقال حبسه مخففًا فهو محبوس.

(٣) **قوله استعداه** : معناه : طلب أن يعديه أي يقويه ويعينه في تحصيل حقه . قال أهل اللغة : يقال استعديت الأمير والقاضي على فلان وأعداني أي : استعنت به فأعانني والاسم منه العدوى .

﴿ باب صفة القضاء ﴾

إذا جلس بين يدي الحاكم خصمان فله أن يقول لهما تكلما ، وله أن يسكت حتى يبتدئا ، فإن ادعى كل واحد منهما على الآخر حقا قدم السابق منهما بالدعوى ، فإن انقضت خصومته سمع دعوى الآخر ، فإن قطع أحدهما الكلام على صاحبه أو ظهر منه لدد[1] ، أو سوء أدب[2] نهاه ، فإن عاد زبره[3] ، فإن عاد عزره، وإن ادعى دعوى غير صحيحة لم يسمعها، وإن ادعى دعوى صحيحة ، قال للآخر ما تقول فيما يدعيه عليك ، وقيل لا يقول حتى يطالبه المدعي ، وليس بشيء ، وإن أقر لم يحكم عليه حتى يطالبه المدعي ، وإن أنكر فله أن يقول : ألك بينة ، وله أن يسكت ، فإن قال : ما لي بينة ، فالقول قول المدعي عليه مع يمينه ، ولا يحلفه حتى يطالب المدعي، فإن نكل عن اليمين رد اليمين على المدعي فإن حلف استحق وإن نكل صرفهما ، وإن قال المدعى عليه بعد النكول[4] : أنا أحلف لم يسمع وإن قال المدعي بعد النكول : إذا أنا أحلفلم يسمع إلا أن يعود في مجلس آخر ويدعي فينكل المدعي عليه ، وإن قال المدعي بعد العجز عن إقامة البينة: لي بينة ، سمعت بينته ، وإن حضر البينة لم يطالب بإقامتها ، فإن شهدوا ، وكانوا فساقا قال للمدعي زدني في الشهود ، وإن كانوا عدولا، وارتاب بهم استحب أن يفرقهم فيسألهم كيف تحملوا ، أو متى تحملوا ، أو في أي موضع تحملوا ، فإن اتفقوا ، وعظهم فإن ثبت استحب أن يقول للمدعي عليه شهد عليك فلان ، وفلان ، وقد قبلت شهادتهما ،

---

(١) **اللدد** : بفتح اللام . قال الأزهري وغيره : هو الالتواء في محاكمته وأصله من لديدي الوادي وهما ناحيتاه مثاله قال استخلف خصمي فلما شرع في تحليفه قال اترك اليمين فلي بينة ولم يكن له بينة ونحو هذا .

(٢) **قوله أو سوء أدب** : كقوله للقاضي ظلمتني أو حكمت علي بغير حق ونحوه .

(٣) **قوله زبره** : أي نهره وزجره يقال : زبره يزبره بضم الباء زبراً .

(٤) **النكول** : الامتناع يقال نكل بفتح الكاف ينكل بضمها ونكل بكسرها لغة حكاها الجوهري عن أبي عبيد قال وأنكرها الأصمعي .

وقد مكنتك من جرحهما[1] ، فإن قال : لي بينة بالجرح ، وجب إمهاله ثلاثة أيام ، وللمدعي ملازمته إلى أن يثبت الجرح ، فإن لم يأت بالجرح كان للمدعي أن يطالب بالحكم ، وإن كان الشهود مجاهيل ، فإن جهل إسلامهم رجع فيه إلى قولهم ، وإن جهل حريتهم لم يقبل إلا ببينة ، وإن جهل عدالتهم سأل عن اسم كل واحد منهم، وعن كنيته[2] ، وعن صنعته ، وسوقه ، ومصلاه ، واسم المشهود له، والمشهود عليه ، وقدر الدين ، وكتب ذلك في رقاع ، ويدفعها إلى أصحاب المسائل ، ولا يعلم بعضهم ببعض ، وأقلهم اثنان ، وقيل يجوز واحد ، فإن عادوا بالتعديل أمر من عدلهم في السر أن يعدلهم علانية كما عدلهم سرا ، ويكفي في التعديل أن يقول : هو عدل ، وقيل لا يجوز حتى يقول : عدل علي ولي ، ولا يقبل التعديل إلا ممن هو من أهل المعرفة الباطنة ، وإن عادوا بالجرح سقطت شهادتهم ، فإن عاد أحدهم بالتعديل والآخر بالجرح أنفذ آخرين ، فإن عدله اثنان ، وجرحه اثنان قدم الجرح على التعديل ، ولا يقبل الجرح إلا مفسرا ، فإن سأل المدعي أن يحبسه حتى يثبت عدالتهم حبس ، وإن قال المدعي : لي بينة غائبة ، فهو بالخيار إن شاء حلف المدعي عليه ، وإن شاء صبر حتى تحضر البينة ، وإن أقام شاهدا واحدا ، وسأله أن يحبسه حتى يأتي بالثاني ففيه قولان ، وقيل إن كان في المال حبس قولا واحدا ، وإن علم الحاكم وجوب الحق فهل له أن يحكم بعلمه ، فيه ثلاثة أقوال أحدها يحكم ، والثاني لا يحكم ، والثالث يحكم في غير حدود الله عز وجل ، ولا يحكم في حدوده ، وهي حد الزنا ، والسرقة ، والمحاربة ، والشرب ، وإن سكت المدعي عليه فلم يقر ، ولم ينكر فقال له الحاكم : إن أجبت وإلا جعلتك ناكلا ، ويستحب أن يكرر عليه ذلك ثلاثا ، فإن أجاب ، وإلا جعله ناكلا،

---

(٢٢) جرح الشاهد : القدح فيه وعيبه .

(٢٣) الكنية : والكنية بضم الكاف وكسرها لغتان واكتنى فلان بأبي زيد وكنيته أبا زيد وبأبي زيد يكنيه وهو يكنى أبا زيد وزيد كنى عمرو كسميه .

وإن قال لي حساب ، وأريد أن أنظر فيه لم يلزم المدعي إنظاره ، وإن قال برئت إليه مما يدعي ، أو قضيته فقد أقر بالحق ، ولا يقبل قوله في البراءة ، والقضاء إلا ببينة ، وإن قال لي بينة قريبة بالقضاء ، والإبراء أمهل ثلاثة أيام، وللمدعي ملازمته حتى يقيم البينة ، وإن لم تكن له بينة حلف المدعي أنه ما بريء إليه ، ولا قضاه ، واستحق ، وإن ادعى على ميت ، أو غائب، أو صبي ، أو مستتر في البلد ، وله بينة سمعها الحاكم وحكم بها ، وأحلف المدعي أنه لم يرأ إليه ، ولا من شيء منه ، فإذا قدم الغائب ، أو بلغ الصبي فهو على حجته ، وإن ادعى على ظاهر في البلد غائب عن المجلس ، فقد قيل : يسمع البينة عليه ، ويحكم ، وقيل : لا يسمع ، وإن استعدى الحاكم على خصم في البلد أحضره ، فإن امتنع أشهد عليه شاهدين أنه امتنع ، ثم يتقدم إلى صاحب الشرطة[1] ليحضره ، وإن استعدى على غائب عن البلد في موضع لا حاكم فيه كتب إلى رجل من أهل الستر[2] ليتوسط بينهما ، وإن لم يكن أحد لم يحضره حتى يحقق المدعي دعواه ، فإذا حقق الدعوى أحضره ، وإن استعدى على حرة غير برزة لم تكلف الحضور بل توكل فإن وجب عليها اليمين أنفذ إليها من يحلفها ، وإذا حكم على غائب فسأله المدعي أن يكتب إلى قاضي البلد الذي فيه الخصم بما حكم به لينفذه كتب إليه ، وإن ثبت عنده ، ولم يحكم فسأله المدعي أن يكتب إلى قاضي البلد الذي فيه الخصم بما ثبت عنده ليحكم عليه نظر ، فإن كان بينهما مسافة لا تقصر فيها الصلاة لم يكتب ، وإن كان بينهما مسافة تقصر فيها الصلاة كتب، وإذا كتب الكتب أحضر شاهدين ممن يخرج إلى ذلك البلد[3] ، ويقرأ

---

(١) **صاحب الشرطة** : وإلى الحرب وهي بضم الشين وإسكان الراء والجمع شرط .
قال أصمعي وغيره : سموا بذلك لأن لهم علامات يعرفون بها والشرط في اللغة العلامة بفتح الشين والراء والجمع أشراط كقلم وأقلام ومنه أشراط الساعة .

(٢) **قوله رجل من أهل الستر** : هو بفتح السين ، مصدر ستر يستر سترًا إذا غطاه ومعناه : رجل من أهل الخبرة والمروءة والعقل .

(٣) **قوله يروح إلى ذلك البلد** :أي يذهب وقد سبق أن الرواح اسم للذهاب متى كان .

الكتاب عليهما ، أو يقرآن عليه ، وهو يسمع ، ثم يقول لهما أشهد على أني كتبت إلى فلان بن فلان بما سمعتما في هذا الكتاب، فإذا وصلا قرآ الكتاب على المكتوب إليه ، وقالا نشهد أن هذا الكتاب قرأه علينا فلان بن فلان ، وسمعناه وأشهدنا أنه كتب إليك بما فيه ، وإن قالا لا نشهد أنه كتب إليك بهذا ، ولم يقرأ لم يجز ، وإن مات القاضي الكاتب أو عزل ، أو مات المكتوب إليه أو عزل ، وولي غيره حمل الكتاب إليه ، وعمل به ، وإن فسق الكتاب ، فإن كان فيما كتب به إليه لم يحكم به بطل كتابه ، وإن كان حكم به لم يبطل ، وإذا وصل الكتاب وحضر الخصم، فقال لست فلان بن فلان ، فالقول قوله مع يمينه ، وإذا أقام المدعي البينة أنه فلان بن فلان ، فقال إلا أني غير المحكوم عليه لم يقبل قوله حتى يقيم بينة أن له من يشاركه في جميع ما وصف به في هذا الكتاب ، فإن حكم عليه ، فقال اكتب إلى الحاكم الكاتب أنك حكمت عليّ حتى لا يدعي ذلك مرة أخرى ، فقد قيل يلزمه ، وقيل لا يلزمه إلا إذا ادعى ذلك عليه مرة أخرى ، وإذا ثبت عند الحاكم حق ، فسأل صاحب الحق أن يكتب له محضراً بما جرى كتبه ووقع فيه[1] ، ودفعه إليه ، ويكتب نسخته ، ويودعها في قمطرة ، فإن لم يكن للحاكم قرطاس من بيت المال كان ذلك على صاحب الحق ، فإن أراد أن يسجل له كتب له سجلا ، وحكى في المحضر ، وأشهد على نفسه بالإنفاذ، وسلمه إليه ، وكتب نسخته ، وتركها في قمطرة ، وما يجتمع من المحاضرة في كل شهر أو في كل أسبوع[2] ، أو في كل يوم على قدر قلته وكثرته يضم بعضها إلى بعض ، ويكتب عليه محاضر وقت كذا من شهر كذا في سنة كذا، فإن لم يسجل له الحاكم جاز ، وإن ادعى رجل على رجل حقا ، وادعى أن له حجة في ديوان الحكم فوجدها كما ادعى فإن كان ذلك حكما حكم به هذا الحاكم لم يرجع إليه حتى يذكر ، وإن كان حكما حكم به غيره

---

(١) قوله ووقع فيه : بتشديد القاف أي : كتب علامته .

(٢) الأسبوع : بضم الهمزة الباء اسم للأيام السبعة .

لم يرجع إليه حتى يشهد به شاهدان ، وإن لم يعرف الحاكم لسان الخصم رجع فيه إلى من يعرف الحاكم لسان الخصم رجع فيه إلى من يعرف ، ولا يقبل فيه إلا قول من يقبل شهادته ، ولا يقبل إلا من عدد يثبت به الحق المدعي ، فإن كان الدعوى في زنا ففيه قولان : أحدهما يقبل في الترجمة اثنان ، والثاني لا يقبل إلا أربعة ، وإن حكم الحاكم بحكم ، فوجد النص، أو الإجماع ، أو القياس الجلي[1] يخالفه نقض حكمه ، وإذا اختلف رجلان فقال أحدهما : قد حكم لي الحاكم بكذا ، وأنكر الآخر ، فقال الحاكم حكمت قبل قوله وحده .

﴿ باب القسمة ﴾[2]

يجوز قسمة الأملاك ، فإن كان فيها رد فهو بيع ، فما لا يجوز في البيع لا يجوز في القسمة ، وإن لم يكن فيها رد ففيه قولان : أحدهما أنه تمييز للحقين ، فما أمكن فيه القسمة جازت قسمته ، وما لم يمكن فيه القسمة كالأرض مع البذر ، والأرض مع السنابل لا يجوز قسمته ، والقول الثاني أنه بيع ، فما جاز بيع بعضه ببعض قسمته كالأراضي ، والحبوب ، والأدهان وغيرها ، وما لايجوز بيع بعضه ببعض ، كالعسل الذي عقد أجزاؤه بالنار ، وخل التمر لا يجوز قسمته ، ويجوز للشركاء أن يتقاسموا بأنفسهم ، ويجوز أن ينصبوا من يقسم بينهم ، ويجوز أن يترافعوا إلى الحاكم لينصب من يقسم بينهم ، فإن ترافعوا إليه في قسمة ملك من غير بينة ففيه قولان : أحدهما لا يقسم بينهم ، والثاني يقسم إلا أنه يكتب أنه قسم بينهم بدعواهم ، فإن كان

---

(١) **القياس الجلي** : هو الذي يعرف به موافقة الفرع للأصل بحيث ينتفي إحتمال افتراقهما أو يبعد كقياس غير الفأرة من الميتات إذا وقعت في السمن من المائعات والجامدات عليه وقياس الغائط على البول في الماء الراكد .

(٢) **القسمة** : بكسر القاف : الاسم من قولك قسم المال قسما بالفتح وقاسمه تقاسمًا واقتسموا وتقاسموا .

في القسمة رد اعتبر التراضي في ابتداء القسمة ، وبعد الفراغ منها على المذهب ، وقيل لا يعتبر التراضي بعد خروج القرعة ، وإن لم يكن فيها رد، فإن تقاسموا بأنفسهم لزم بإخراج القرعة ، وإن نصبوا من يقسم بينهما اعتبر التراضي بعد خروج القرعة على المنصوص ، وفيه قول مخرج من التحكيم أنه لا يعتبر التراضي ، وإن ترافعوا إلى الحاكم فنصب من يقسم لزم ذلك بإخراج القرعة ، ولا يجوز للحاكم أن ينصب للقسمة إلا حرا ، بالغا ، عاقلا ، عدلا ، عاملا بالقسمة ، فإن لم يكن في القسمة تقويم جاز قاسم واحد ، وإن كان فيها تقويم لم يجز إلا قاسمان ، وإن كان فيها خرص ففيه قولان : أحدهما يجوز واحد ، والثاني لا يجوز إلا اثنان ، وأجرة القاسم في بيت المال ، وإن لم يكن فعلى الشركاء ، تقسم عليهم على قدر أملاكهم، فإن طلب القسمة أحد الشريكين وامتنع الآخر نظر ، فإن لم يكن على واحد منهما ضرر كالحبوب ، والأدهان ، والثياب الغليظة ، والأراضي، والدور أجبر الممتنع ، وإن كان عليهما ضرر كالجواهر ، والثياب المرتفعة ، والرحا ، والبئر ، والحمام الصغير لم يجبر الممتنع ، وإن كان على أحدهما ضرر ، فإن كان على الطالب لم يجبر الممتنع ، وإن كان على الممتنع ، فقد قيل : لا يجبر وهو الأصح ، وإن كان بينهم دور ، ودكاكين ، وأراض في بعضها شجر ، وفي بعضها بياض فطلب أحدهما أن يقسم بينهما أعيانًا بالقيمة ، وطلب الآخر قسمة كل عين ، قسم كل عين ، وإن كان بينهما عضائد صغار متلاصقة ، فطلب أحدهما قسمتها أعيانا ، وامتنع الآخر، فقد قيل : يجبر ، وقيل : لا يجبر ، وإن كان بينهما عبيد ، أو ماشية ، أو ثياب، أو أخشاب ، وطلب أحدهما قسمتها أعيانا ، وامتنع الآخر ، فالمذهب أنه يجبر الممتنع ، وقيل لا يجبر ، وإن كان بينهما دار وطلب أحدهما أن يقسم ، فيجعل العلو لأحدهما والسفل للآخر ، وامتنع شريكه لم يجبر الممتنع ، وإن كان بين ملكيهما عرصة حائط فأراد أحدهما أن يقسمه طولا ، فيجعل لكل واحد منهما نصف الطول في كمال العرض ،

وامتنع الآخر أجبر عليه ، وإن أراد أن يقسم عرضا ، فيجعل لكل واحد منهما نصف العرض في كمال الطول ، وامتنع الآخر فقد قيل : يجبر ، وقيل : لا يجبر ، وإن كان بينهما حائط فطلب أحدهما أن يقسم عرضًا في كمال الطول وامتنع الآخر لم يجبر ، وإن طلب أحدهما أن يقسم طولا في كمال العرض، وامتنع الآخر ، فقد قيل : يجبر ، وقيل : لا يجبر ، والأول أصح ، وإن كان بين رجلين منافع فأراد قسمتها بينهما بالمهايأة جاز ، وإن أراد أحدهما ذلك ، وامتنع الآخر لم يجبر الممتنع ، ومتى أراد القاسم أن يقسم عدل السهام ، إما بالقيمة إن كانت مختلفة ، أو بالأجزاء إن كانت غير مختلفة ، أو بالرد إن كانت القسمة تقتضي الرد ، فإن كانت الأنصباء متساوية كالأرض بين ثلاثة أنفس أثلاثا أقرع بينهم ، فإن شاء كتب أسماء الملاك في رقاع متساوية ، وجعلها في بنادق متساوية ، وجعلها في حجر رجل لم يحضر ذلك ليخرج على السهام ، وإن شاء كتب السهام ليخرجها على الأسماء ، وإن كانت الأنصباء مختلفة مثل أن يكون لواحد السدس وللثاني الثلث وللثالث النصف ، قسمها على أقل الأجزاء ، وهي ستة أسهم، وكتب أسماء الشركاء في ست رقاع لصاحب السدس رقعة ، ولصاحب الثلث رقعتان ، ولصاحب النصف ثلاث رقاع ، ويخرج على السهم ، فإن خرج اسم صاحب السدس أعطي السهم الأول ، ثم يقرع بين الآخرين ، فإن خرج اسم صاحب الثلث أعطي السهم الثاني ، والثالث بلا قرعة ، والباقي لصاحب النصف ، وإن خرج أولا اسم صاحب النصف أعطى ثلاثة أسهم ، ثم يقرع بين الآخرين على نحو ما تقدم ، ولا يخرج السهام على الأسماء في هذا القسم ، وقيل يقتصر على ثلاث رقاع لكل واحد رقعة ، وإذا تقاسموا ثم ادعى بعضهم على بعض غلطا ، فإن كان فيما تقاسموا بأنفسهم لم يقبل دعواه ، وإن قسمه قاسم من جهة الحاكم ، فالقول قول المدعي عليه مع يمينه، وعلى المدعي البينة ، وإن نصبا من يقسم بينهما ، فإن قلنا يعتبر التراضي بعد خروج القرعة لم يقبل قوله ، وإن قلنا لا

يعتبر فهو كالحاكم ، وإن كان ذلك في قسمة فيها رد ، وقلنا يعتبر التراضي بعد القرعة لم يقبل دعواه ، وإن قلنا لا يعتبر ، فهو كقسمة الحاكم ، وإن تقاسموا ، ثم استحق من حصة أحدهما شيء معين لم يستحق مثله من حصة الآخر ، بطلت القسمة ، وإن استحق مثله من حصة الآخر لم تبطل وإن استحق من الجميع جزء مشاع بطلت القسمة وقيل تبطل في المستحق ، وفي الباقي قولان ، وإن تقاسم الورثة التركة ، ثم ظهر دين يحيط بالتركة ، فإن قلنا القسمة تمييز الحقين لم تبطل القسمة ، فإن لم يقض الدين بطلت القسمة ، وإن قلنا أنها بيع ففي بيع التركة قبل قضاء الدين قولان ، وفي قسمتها قولان ، وإن كان بينهما نهر ، أو قناة ، أو عين ، فنبع فيها الماء ، فالماء بينهم على قدر ما شرطوا من التساوي ، والتفاضل ، وقيل إن الماء لا يملك ، والمذهب الأول ، فإن أرادوا سقي أراضيهم من ذلك الماء بالمهايأة جاز ، وإن أرادوا القسمة جاز، فينصب قبل أن يبلغ أراضيهم خشبة مستوية، ويفتح فيها كوى[1] على قدر حقوقهم ، ويجري فيها الماء إلى أراضيهم ، فإن أراد أحدهم أن يأخذ قدر حقه قبل أن يبلغ إلى المقسم[2] ، ويجريه في ساقية له إلى أرضه ، أو يدير به رحى لم يكن له ذلك ، وإن أراد أن يأخذ الماء ، ويسقي به أرضا ليس لها رسم شرب[3] من هذا النهر لم يكن له ذلك ، وإن كان ماء مباح في نهر غير مملوك سقى الأول أرضه حتى يبلغ الكعب ثم يرسله إلى الثاني ، فإن احتاج الأول إلى سقي أرضه دفعة أخرى ، قبل أن يسقي الثالث سقى ، ثم يرسل إلى الثالث ، فإن كان لرجل أرضا عالية ،

---

(١) قوله **يفتح فيها كوي** : هوبكسر الكاف وضمها مع التنوين فيهما وأجود منهما كواء بكسر الكاف والمد وقد سبق إيضاح الكلمة مبسوطًا في باب الصلح .

(٢) قوله **يبلغ إلى المقسم** : هو بفتح الميم وكسر السين كالمجلس وكذا سائر ظروف الزمان والمكان التي ثالث مضارعها مكسور أو أوله واو أوياء فهي بالكسر كالمجلس والمضرب والموعد والموقف.

(٣) **الشرب** : بكسر الشين : النصيب من الماء وهو المراد هنا وأما مصدر شرب فشرب بضم الشين وفتحها وكسرها ثلاث لغات

وبجنبها أرض مستفلة ، فـلا يبلغ الماء في العالية إلى الكعب ، حتى يبلغ في المستفلة إلى الوسط ، سقي المستفلة حتى يبلغ الكعب ، ثم يسدها ، ويسقي العالية ، فإن أراد بعضها أن يحيي أرضـا ، ويسقيها من هذا النهر ، فإن كان لا يضر بأهل الأراضي لم يمنع ، وإن كان يضر بهم منع .

﴿ باب الدعوى والبينات ﴾

لا تصح الدعوى إلا من مطلق التصرف فيما يدعيه ، ولا تصح دعوى مجهول إلا في الوصية ، فأما فـيما سواها فلا بد من إعلامها[1] ، فإن كان المدعي دينا ذكر الجنس ، والصنـفة ، والقدر ، وإن كان عينا يمكن تعـيينها ، كالدار ، والعين الحاضرة عـينها ، وإن لم يمكن تعيينها ذكـر صفاتها ، وإن ذكر القيمة فهو آكد ، وإن كانت تالفة ، ولـها مثل ذكر جنسها ، وصفتها ، وقدرها ، وإن ذكر القيمة فهو آكد ، وإن لم يكن لها مثل ذكر قيمتها ، وإن ادعى نكاح امرأة ، فالمذهب أنه يذكر أنه تزوجـها بولي مرشد[2] ، وشاهدي عدل ، ورضاها إن كان رضاها شرطا ، وقـيل إن ذلك مستحب ، وقيل إن كان الدعـوى لابتداء العـقد وجب ذكـرها ، وإن كان لاسـتدامتـه لم يجب ذكرها، وإن ادعى بيعا ، أو إجارة ، أو غيرهما من العقود لم يفتقر إلى ذكر الشروط ، وقيل : يفتقر ، وقيل في بيع الجارية : يفتقر وفي غيرها لا يفتقر، وإن ادعى قتلا ، ذكر القاتل ، وإنه انفرد بقتله ، أو شاركه فيه غيره ، ويذكر أنه عمـد أو خطأ ، أو شبه عمـد ، ويصف كل واحد من ذلك ، وإن ادعى أنه وارث بيّن جـهـة الإرث ، وإن لم يذكر سـأله الحـاكم عنه ، فـإن أنكر المدعي عليه ما ادعاه صح الجواب ، وإن لم يتعرض لما ادعى عليه بل قال : لا يستحق عليَّ شيئا صح الجـواب ، فإن كان المدعي دينا ، فالقول قوله مع

---

(١) **قوله فلابد من إعلامها** : بكسر الهمزة أي تعريفها ووصفها .

(٢) **قوله تزوجها بولي مرشد** : هو بكسر الشين .

يمينه ، فإن أقام المدعي بينة قضي له ، وإن كان المدعي عينا ، ولا بينة ، فإن كان في يد أحدهما فالقول قوله مع يمينه ، وإن كان في أيديهما ، أو لم يكن في يد أحدهما حلفا ، ويجعل بينهما نصفين ، وإن كان في يد ثالث رجع إليه ، فإن ادعاه لنفسه ، فالقول قوله مع يمينه ، وإن أقر به لغيره، وصدقه المقر له انتقلت الخصومة إليه ، وهل يحلف للمدعي ، فيه قولان ، وإن كذبه المقر له أخذه الحاكم ، وحفظه[1] إلى أن يجيء صاحبه ، وقيل : يسلم إلى المدعي ، فإن أقر به لغائب انتقلت الخصومة إليه ، وإن أقر لمجهول ، قيل : له إما أن تقر به لمعروف ، أو نجعلك ناكلاً ، وقيل : يقال له : إما أن تقر به لمعروف ، أو لنفسك أو نجعلك ناكلاً ، وإن تداعيا حائطا فإن كان مبنيًا على تربيع إحدى الدارين[2] أو متصلا بإحداهما اتصالا لا يمكن إحداثه، فالقول قول صاحب الدار مع يمينه ، وإن كان بين ملكيهما تحالفا ، وجعل بينهما ، وإن كان لأحدهما عليه أزج[3] ، فالقول قول صاحب الأزج، وإن كان لأحدهما عليه جذوع ، لم يقدم صاحب الجذوع ، وإن تداعيا عرصة لأحدهما ، فيها بناء أو شجر فإن كان قد ثبت له البناء والشجر بالبينة، فالقول قوله في العرصة مع يمينه ، وإن ثبت له ذلك بالإقرار ، فقد قيل : القول قوله ، وقيل : هو بينهما ، وإن كان السفل لأحدهما والعلو للآخر ، وتنازعا السقف حلفا ، وجعل بينهما ، وإن تداعيا سلما[4] منصوبا حلف صاحب العلو ، وقضي له ، وإن تداعيا درجة فإن كان تحتها مسكن حلفا ، وجعل بينهما ، وإن كان تحتها موضع حب وما أشبهه ، فهو لصاحب

---

(١)قوله **حفظه** : بكسر الفاء

(٢) قوله **فإن كان مبنيًا على تربيع إحدى الدارين** : صورة التربيع أن يكون الحائط بين دارين وإحداهما ممتدة معه والأخرى يقصر عنها وهذه صورته .

(٣) قوله **وإن كان لأحدهما عليه أزج** : هو بفتح الهمزة والزاي وبالجيم وهو سقف معروف ، قال الجوهري : جمعه أزج وآزاج .

(٤) **السلم** : معروف وهو الدرج وجمعه سلالم وسلاليم وهومذكر على المشهور قال الله تعالى ﴿ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ ﴾ وحكى أبو حاتم السجستاني وصاحب المحكم فيه التذكير والتأنيث قال الهروي : سمي سلمًا تفاؤلا بالسلامة .

العلو، وقيل هو بينهما، والأول أصح ، وإن تنازعا عرصة الدار، ولصاحب العلو ممر في بعضها دون بعض ، فالقول قولهما فيما يشتركان فيه من الممر، وما لا ممر فيه لصاحب العلو ، فالقول فيه قول صاحب السفل مع يمينه ، وقيل : يحلفان ويجعل بينهما ، وإن تنازع المكري ، والمكتري في الرفوف المنفصلة حلفا ، وجعل بينهما ، وإن ادعى رجلان مسناة[1] بين أرض أحدهما، ونهر الآخر حلفا ، وجعلت بينهما ، وإن تداعيا بعيرا ولأحدهما عليه حمل فالقول قول صاحب الحمل مع يمينه ، وإن تداعيا دابة وأحدهما راكبها والآخر سائقها فالقول قول الراكب مع يمينه ، وقيل هي بينهما مع يمينهما ، وإن كان في يدهما صبي لا يعقل ، فادعى كل واحد منهما أنه مملوكه حلفا ، وجعل بينهما ، وإن كان بالغا فالقول قوله مع يمينه ، وإن كان مميزا يعقل فهو كالصبي ، وقيل : هو كالبالغ ، وإن قطع ملفوفا فادعى الولي أنه قتله ، وادعى الضارب أنه كان ميتا ففيه قولان : أصحهما أن القول قول الضارب ، وإن تداعيا عينا ، ولأحدهما بينة قضى له ، وإن كان لكل واحد منهما بينة ، فإن كان في يد أحدهما قضى له لصاحب اليد ، وقيل لا يقضي له إلا أن يحلف ، والمنصوص هو الأول ، وإن كان في يدهما ، أو في يد غيرهما ، أو لا يد لأحد عليها ، فقد تعارضت البينتان[2] ففي أحد القولين يسقطان ، فيكونان كالمتداعيين بلا بينة ، وفي الآخر يستعمل البينتان، وفي الاستعمال ثلاثة أقوال : أحدهما يوقف ، والثاني يقسم بينهما ، والثالث يقرع بينهما ، فمن خرجت له القرعة قضي له ، وهل يحلف مع القرعة فيه قولان ، وإن كان بينة أحدهما شاهدين ، وبينة الآخر شاهداً ويميناً ففيه قولان: أحدهما يقضي به لصاحب الشاهدين ، والثاني أنهما سواء

---

(١) المسناة : بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد النون هي ضفيرة تجعل في جانب النهر لتمنعه من الأرض .

(٢) قوله في البينتين تسقطان وتستعملان وتتعارضان) : وما أشبهه من المؤنثتين الغائبتين كله بالتاء المثناه في أوله ، قال الله تعالى : ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا ﴾ وقال تعالى :﴿امرأتين تَذُودَانِ ﴾ . وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا ﴾ وقال تعالى ﴿ عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ﴾ .

فيتعارضان ، وفيهما قولان ، فإن شهدت بينة أحدهما بالملك من سنة ، وبينة الآخر بالملك من شهر ففيه قولان : أحدهما يتعارضان ، وفيها قولان ، والثاني وهو الصحيح أن الذي شهد بالملك القديم أولى ، فعلى هذا إن كان مع أحدهما بينة بملك القديم ، ومع الآخر يد فقد قيل : صاحب اليد أولى، وقيل : صاحب البينة بالملك القديم أولى ، وإن شهدت بينة أحدهما بالملك، والنتاج في ملكه ، وبينة الآخر بالملك وحده فقد قيل بينة النتاج أولى ، وقيل : على قولين كالمسئلة قبلها ، وإن ادعى رجلان كل واحد منهما أنه ابتاع هذه الدار من زيد وهي ملكه وأقام كل واحد منهما بينة على ما يدعيه ، فإن كان تاريخهما مختلفا فهي للسابق منهما ، وإن كان تاريخهما واحد ، ولم يعرف السابق منهما تعارضت البينتان ، وفيهما قولان : أحدهما تسقطان ، والثاني تستعملان إما بالقرعة ، أو بالقسمة ، ولا يجيء الوقف ، وإن ادعى أحدهما أنه اشتراها من زيد ، وهي ملكه ، وادعى الآخر أنه اشتراها من عمرو ، وهي ملكه ، وأقام كل واحد منهما على ما يدعيه بينة ، تعارضت البينتان ، وفيه قولان ، وإن كان في يد زيد دار ، وادعى كل واحد منهما أنه باعها منه بألف ، وأقام كل واحد منهما بينة على عقده ، فإن كان تاريخهما واحد تعارضت البينتان ، وفيه قولان ، وإن كان تاريخهما مختلفا لزمه الثمنان ، وإن كانتا مطلقتين ، أو إحداهما مطلقة والأخرى مؤرخة ، فقد قيل يلزمه الثمنان ، وقيل يلزمه ثمن واحدة ، وإن ادعى رجل ملك عبد وأقام عليه بينة، وادعى الآخر أنه باعه ، أو وقفه ، أو أعتقه ، وأقام عليه بينة ، قضى البيع والوقف والعتق ، وإن قال لعبده : إن قتلت فأنت حر ، فأقام لعبد بينة أنه قتل، وأقام الورثة بينة أنه مات ، ففيه قولان : أحدهما يتعارضان ، ويرق العبد ، والثاني تقدم بينة القتل ، وإن قال إن مت في رمضان فعبدي حر ، وإن مت في شوال فجاريتي حرة ، ومات فأقام العبد بينة بالموت في رمضان، والجارية بينة بالموت في شوال ففيه قولان : أحدهما يتعارضان ، ويرقان ، والثاني يقدم بينة رمضان ، وإن قال لأحدهما : إن مت من مرضي

فأنت حـر ، وقال للآخـر إن برئت من مرضـي ، فأنت حر ، ثـم مات ، وأقام كل واحد منهما بينة على ما يوجب عتقه تعارضت البينتان ، وسقطتا ، ورق العبدان ، وإن شهد شاهدان أنه أعـتق سالما ، وهو ثلث ماله ، وشهد آخران أنه أعتق غانما ، وهو ثلث ماله ، ولم يعلم الأول منهما ففيه قولان : أحدهمـا أنه يعتق من كل واحد منهـما نصفـه ، والثاني يقرع بينهـما ، وإن ادعى عينا في يد وأقام بينة بملك متقـدم ، فإن شهدت البينة أنه ملكه أمس لم يحكم به حتى تشهد البينة أنه أخذها زيد منه ، وقـيل فيه قولان : أصحهما أنه لا يحكم له ، والثـاني يحكم ، وإن ادعى مملوكا ، وأقـام بينة أنه ولدته أمته في ملكه ، أو ثمرة ، فأقام بـينة أنها أثمرتها نخلته في ملكه حكم له ، وقيل هي كـالبينة بملك مـتقدم ، وإن ادعى أن هذا العـبد كـان له فأعتـقه ، وغصـبه منه فلان ، وأقـام عليه بينة ، فقـد قيل : يقضي بهـا ، وقيل : هو كالبينة بملك مـتقدم ، وإن ادعى عينا في يد غيره ، وأقام بينـة أنه ابتاعها من رجل لم يقض له حـتى تشهـد البينة أنه ابتـاعهـا منه ، وهي في ملكه ، أو ابتاعهـا وتسلمها من يده ، وإن ادعى مملوكا فأقـام بينة أنه ولدته جارية ، أو ثمرة ، فأقام بينة أنها أثمرته نخلتـه لم يقض له حتى تشهد أنها ولدته جارية في ملكه ، أو أثمـرته في ملكه ، وإن ادعى طيـرا ، أو غزلا ، أو آجـرا ، فأقام بينة أن الطير من بيضه ، والغزل من قطنه ، والآجر من طينه قضى له، وإن مات نصراني وخلف ابنا مسلما ، وابنا نصرانيا ، فأقام المسلم بينة أن أباه مات مـسلما ، وأقام النـصراني بينة أنه مات نصـرانيا ولم يؤرخـا قدمت بينة المسلم ، وإن شهدت بينة وسلم أن آخر كلامه عند الموت الإسلام ، وشهدت بينة النصراني أن آخـر كلامه كان بالنـصرانية ، تعارضت البـينتان ، وفيهـما قولان : أحـدهما تسقطان ويحكم بأنه مـات نصرانيا ، والثـاني تستعـملان بالوقف ، أو القرعة ، أو القسمة ، وقـيل لا تجيء القسمة ، وإن كان الميت لا يعرف أصل دينه تعارضت البـينتان ، وفيهما قولان : أحـدهما تسقطان ، ويرجع إلى من في يده التركة ، والثاني تستـعملان على ما ذكرناه ، ويغسل

الميت ، ويصلى عليه في المسائل كلها ، وإن مات رجل وخلف ابنين واتفقا على إسلام الأب ، وإسلام أحدهما قبل الأب ، واختلفا في إسلام الآخر ، هل كان قبل موت الأب أو بعد موته ، فالقول قول الابن المتفق على إسلامه ، وإن اتفقا أن أحدهما أسلم في شعبان ، والآخر في رمضان ، واختلفا في موت الأب فقال أحدهما : مات قبل إسلام أخي ، وقال الآخر بل مات بعد إسلامنا ، فالقول قول الثاني ، فيشتركان وإن مات رجل وخلف أبوين كافرين ، وابنين مسلمين ، فقال الأبوان مات كافرا وقال الابنان مات مسلما ففيه قولان : أصحهما أن القول قول الابنين ، والثاني أنه يوقف حتى ينكشف ، أو يصطلحا ، وإن ماتت امرأة ، وابنها ، فقال زوجها ماتت أولا ، فورثها الابن ، ثم مات الابن فورثته ، وقال أخوها بل مات الابن أولا ، وورثته الأم ثم ماتت فورثتها ، لم يورث ميت من ميت ، بل يجعل مال الابن للزوج ، ومال المرأة للزوج ، والأخ ، وإن ادعى رجل أن أباه مات عنه ، وعن أخ له وله مال عند رجل حاضر ، وأقام بينة بذلك سلم إليه نصف المال ، وأخذ الحاكم نصيب الغائب ممن هو عنده وحفظه عليه ، وقيل إن كان دينا لم يأخذ نصيبه ، بل يتركه في ذمة الغريم حتى يقدم ، وإن مات رجل فادعى رجل أنه وارثه لا وارث له غيره ، فشهد شاهدان من أهل الخبرة بحال الميت أنه وارثه لا وارث له غيره سلم إليه الميراث ، وإن لم يقولا لا نعلم وارثا غيره ، أو قالا ذلك ولم يكونا من أهل الخبرة ، فإن كان ممن له فرض دفع إليه الفرض عائلا ، وإن كان ابنا ، أو أخا لم يدفع إليه شيء ثم سأل الحاكم عن حاله في البلاد التي سافر إليها ، فإن لم يظهر وارث آخر ، فإن كان ممن له فرض أكمل فرضه ، وإن كان ابنا سلم المال إليه ، وإن كان أخا فقد قيل : لا يسلم إليه المال ، وقيل : يسلم ، وهو الأصح ، ويستحب أن يؤخذ منه كفيل ، وقيل : يجب ، وقيل : إن كان ثقة استحب ، وإن كان غير ثقة وجب ، والأول أصح ، ومن وجب له حق على رجل ، وهو مقر لم يأخذ من ماله إلا بإذنه ، وإن كان منكرا وله بينة

فقد قيل : يؤخذ ، وقيل : لا يؤخذ ، وإن كان منكرا ولا بينة له ، فله أن يأخذ ، فإن كان من غير جنس حقه باعه بنفسه ، وقيل يواطء من يقر له بحق عند الحاكم ، وإنه ممتنع ليبيع الحاكم عليه ، والأول أصح ، فإن تلفت العين في يده تلف من ضمانه ، وقيل من ضمان الغريم .

﴿ باب اليمين في الدعاوي ﴾

إذا ادعى رجل على رجل حقا فأنكره ، ولم تكن للمدعى بينة ، فإن كان ذلك في غير الدم حلف المدعي عليه ، فإن نكل عن اليمين ، فإن كان الحق لغير معين ، كالمسلمين ، والفقراء حبس المدعي عليه حتى يحلف ، أو يدفع الحق ، وقيل يقضي عليه بالنكون ، وإن كان الحق لمعين ردت اليمين عليه ، فإن حلف استحق ، وإن أخر لعذر لم يسقط حقه من اليمين ، وإن كان الدعوى في دم ، فإن كان هناك لوث حلف المدعي خمسين يمينا ، ويقضي له بالدية ، وإن كان الدعوى في قتل عمد ففي القود قولان : أصحهما أنه لا يجب ، فإن كان المدعي جماعة ، ففيه قولان :أحدهما يحلف كل واحد خمسين يمينا ، والثاني يسقط عليهم الخمسون على قدر مواريثهم ، ويجبر السكر ، فإن نكل المدعي عن اليمين ردت اليمين على المدعى عليه ، فيحلف خمسين يمينا ، فإن كان جماعة ففيه قولان : أحدهما يحلف كل واحد خمسين يمينا ، والثاني يقسم عليهم الخمسون على عدد رؤوسهم ، وإن لم يكون لوث حلف المدعي عليه يمينا واحدة في أحد القولين، وخمسين يمينا في الآخر ، وإن كان الدعوى على اثنين ، وعلى أحدهما لوث دون الآخر حلف المدعي على صاحب اللوث ، وحلف الذي لا لوث عليه ، واللوث هو أن يوجد القتيل في محلة أعدائه ، ولا يخالطهم غيرهم ، أو تزدحم جماعة ، فيوجد بينهم قتيل ، أو تتفرق جماعة عن قتيل في دار ، أو يرى القتيل في موضع لا عين فيه ، ولا أثر ، هناك رجل مخضب بالدم ، أو يشهد عدل أنه قتله ، فلان ، أو يشهد جماعة من النساء

أو العبيد بذلك ، فإن شهد شاهد أنه قتله فلان بالسيف ، وشهد آخر أنه قتله بالعصا ، فقد قيل هو لوث ، وقيل ليس بلوث ، وإن شهد واحد إنه قتله زيد ، وشهد آخر أنه أقر بالقتل ثبت اللوث[1] ، ولو شهد اثنان أنه قتله أحد هذين الرجلين ولم يعينا ثبت اللوث على أحدهما ولو شهد شاهد على رجل أنه قتل أحد هذين الرجلين لم يثبت اللوث ، وإن ادعى أحد الوارثين القتل على واحد في موضع اللوث ، وكذبه الآخر سقط اللوث في أحد القولين ، ولم يسقط في الآخر ، فيحلف المدعي ، ويستحق نصف الدية ، وإن ادعى القتل على رجل مع اللوث ، وأقر آخر أنه قتله ، لم يسقط حق الولي من القسامة[2] ، وإن كان الدعوى في طرف ، فاليمين على المدعي عليه ، وفي التغليظ بالعدد قولان : ومن لزمه يمين في غير مال، أو في مال قدره النصاب غلظ عليه اليمين بالزمان ، والمكان ، واللفظ، فأما الزمان والمكان فقد بيناه في اللعان ، وأما اللفظ فهو أن يقول ، والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة ، هو الرحمن الرحيم عالم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، فإن كان يهوديًا حلف بالله الذي أنزل التوراة على موسى ابن عمران، ونجاه من الغرق ، وإن كان نصرانيا حلف بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى عليه السلام ، وإن كان مجوسيا أو وثنيا حلف بالله الذي خلقه وصوره ، وإن اقتصر على الاسم وحده جاز ، ومن حلف على فعل نفسه نفيا كان أو إثباتا حلف على القطع ، وإن حلف على فعل غيره ، فإن كان على إثبات حلف على القطع ، وإن كان على نفس حلف على نفي

---

(١) **اللوث** : بفتح اللام وإسكان الواو . وهو قرينة تقوى جانب المدعي ويغلب على الظن صدقه مأخوذ من اللوث وهو القوة .

(٢) **القسامة** : بفتح القاف وتخفيف السين مشتقة من القسم والإقسام وهو اليمين قال أصحابنا وابن فارس والجوهري من أهل اللغة القسامة : اسم الإيمان وقال الأزهري : القسامة إسم للأولياء الذين يحلفون على استحقاق دم القتيل ونقل الرافعي عن الأئمة أن القسامة في اللغة اسم للأولياء وفي لسان الفقهاء : اسم للإيمان النقل عن أهل اللغة اسم للأولياء ، وفي لسان الفقهاء : اسم للإيمان النقل عن أهل اللغة ليس قول كلهم بل بعضهم كماذكرنا والصحيح أنها للأيمان والله أعلم .

العلم، ومن توجه عليه اليـمين لجماعة حلف لكل واحد منهم ، فـإن اكتفوا منه بيمين واحـدة ، فقد قيل : يجوز ، وقـيل : لا يجوز ، وهو الأصح ، ومن ادعى عليه غصب ، أو بيع ، فـأجاب بأنه لا حق عليه ، لم يحلف إلا على ما أجاب ، وإن أجاب بنفي ما ادعى عـليه حلف على ما أجاب ، وقيل يحلف أنه لا حق عليـه ، ومن حلف على شيء ثم قـامت البينة على كـذبه قضى بالبينة وسقط اليمين .

* * *

كتاب الشهادات[1]

﴿ باب من تقبل شهادته ، ومن لا تقبل ﴾

تحمل الشهادة ، وأداؤها فرض على الكفاية ، فإن كان في موضع ليس فيه غيره تعين عليه ، ولا يجوز لمن تعين عليه أن يأخذ عليه أجرة ، ويجوز لمن لم يتعين ، وقيل لا يجوز ، ولا تقبل الشهادة إلا من حر ، بالغ ، متيقظ[2] ، حسن الديانة ، ظاهر المروءة[3] ، ولا تقبل من عبد ، ولا صبي ، ولا معتوه ، ولا مغفل ، ولا تقبل من صاحب كبيرة ، ولا مدمن على صغيرة ، ولا تقبل ممن لا مروءة له ، كالكناس ، والنخال ، والقمام[4] ،

---

(١) (**كتاب الشهادات إلى آخر الكتاب**) : الشهادة : الاخبار عما شوهد وعلم والشاهد: حامل الشهادة ومؤديها قال الجوهري وجمعة شهد كصاحب وصحب قال وبعضهم ينكره وجمع الشهد شهود وشهاد والشهيد الشاهد أو جمعه شهداء وأشهدته على كذا وبكذا فشهد عليه وبه أي صار شاهدا عليه وبه وشهد بفتح الشين وكسرها مع إسكان الهاء فيهما ، فهذه أربعة أوجه جائزة في شهد وكل ثلاثي مفتوح الأول مكسور الثاني وثانيه أو ثالثه حرف حلق وقد سبقت هذه القاعدة في أو الكتاب أبسط.

(٢) **المتيقظ** : خلاف المغفل . يقال متيقظ ويقظ ويقظ بكسر القاف وضمها بمعنى

(٣) **المروءة** : بالهمز قال الجوهري وغيره ويجوز تشديد الواو وترك الهمز . قال الجوهري : المروءة: الأنسانية وقال ابن فارس : الرجولية وقيل صاحب المروءة :من يصون نفسه عن الأدناس ولايشينها عند الناس وقيل هو الذي يتسير بسير أمثاله في زمانه ومكانه .
قال الجوهري : قال أبو زيد : يقال منه مرؤ الرجل : أي صار ذا مروء فهو مريء على فعيل وتمرأ الرجل تكلف المروءة .

(٤) **القمام** : الذي يجمع القمامة بضم القاف :وهي الكناسة ويحملها والفعل من قم يقم .

والقيم في الحمام ، والذي يلعب بالحمام ، والقوال[1] ، والرقاص[2] ، والمشعوذ ، ومن يأكل في الأسواق ، ويمد رجله عند الناس ، ويلعب بالشطرنج[3] على الطريق ، وأما أصحاب المكاسب الدنيئة كالحارس ، والحائك ، أو الحجام فقد قيل : تقبل شهادتهم إذا حسنت طريقتهم في الدين ، وقيل : لا تقبل ، والأول أصح ، وتقبل شهادة الأخرس ، وقيل : لا تقبل ، والأول أصح ، وتقبل شهادة الأعمى فيما تحمل فيه قبل العمى ، ولا تقبل فيما تحمل بعد العمى إلا في موضعين : أحدهما أن يقول في أذنه شيئا فتعلقه[4] ، ويحمله إلى القاضي ، ويشهد بما قاله في أذنه ، والثاني فيما يشهد فيه بالاستفاضة[5] ، ولا تقبل شهادة الوالد لولده ، وإن سفل ، ولا شهادة الولد لوالده وإن علا ، ومن شهد على أبيه أنه طلق ضرة أمه ، أو قذفها ففيه قولان : أحدهما تقبل ، والثاني لا تقبل ، ولا تقبل شهادة الجار إلى نفسه نفعا كشهادة الوارث للمورث بالجراحة قبل الاندمال ، وشهادة الغرماء للمفلس بالمال ، وشهادة الوصي لليتيم ، والوكيل للموكل ، فإن شهد الوارث للمورث في المرض ، ثم برئ لم تقبل ، وقيل : تقبل ، ولا تقبل شهادة الدافع عن نفسه ضررا ، كشهادة العاقلة على شهود القتل بالفسق، ولا شهادة العدو على عدوه ، ولا شهادة الزوج على زوجته بالزنا، وتقبل شهادة الصديق لصديقه ، وشهادة الزوج لزوجته ، ولا تقبل شهادة الإنسان على فعل نفسه ، كالمرضعة على الرضاع ، والقاسم على القسمة بعد الفراغ ، والحاكم على الحكم بعد العزل ، وقيل تقبل شهادة القاسم

---

(١) **القوال** : المغني .

(٢) **الرقاص** : الذي يعتاد الرقص يقال رقص يرقص رقصًا .

(٣) **الشطرنج** : قال الجواليقي فارسي معرب ،هو بالشين المعجمة مفتوحة ومكسورة حكاهما الجواليقي .

(٤) **قوله : فيعلقه** : هو بفتح الياء واللام أي يقبضه ويتعلق به .

(٥) **الاستفاضة** : الشيوع . قال أهل اللغة يقال فاض الأمر يفيض واستفاض يستفيض استفاضة أي شاع وهو مستفيض ومستفاض فيه .

والحاكم، ومن جمع في الشهادة بين ما يقبل ، وبين ما لا يقبل ففيه قولان ، أحدهما يرد في الجمع ، والثاني يقبل في أحدهما دون الآخر ، وإن أعتق عبدين ، ثم شهدا على المعتق أنه غصبهما لم يقبل شهادتهما ، ومن ردت شهادته بمعصية غير الكفر ، أو لنقصان مروءة فتاب لم تقبل شهادته حتى يستمر على التوبة سنة ، وإذا شهد الكافر ، أو الصبي ، أو العبد في حق فردت شهادتهم ، ثم أسلم الكافر ، وبلغ الصبي ، وعتق العبد وأعادوا تلك الشهادة قبلت ، ولو شهد الفاسق ، أو من لا مروءة له فردت شهادته، ثم تاب وحسنت طريقته ، وأعاد تلك الشهادة لم تقبل ، وإن شهد الوارث لمورثه بالجراحة قبل الاندمال ، فردت شهادته ، ثم اندمل الجرح ، وأعاد الشهادة فقد قيل : تقبل ، وقيل : لا تقبل ، وتقبل في المال ، وما يقصد به المال كالبيع ، والإجارة ، والرهن ، والإقرار ، والغصب ، وقتل الخطأ رجلان ، أو رجل وامرأتان ، أو شاهد ، ويمين المدعي ، وأما الوقف فقد قيل : تقبل فيه ما يقبل في المال ، وقيل : أن قلنا إنه ينتقل إلى الآدمي قبل، وإن قلنا ينتقل إلى الله تعالى لم يقبل ، وما لا يقصد به المال ، كالنكاح ، والطلاق ، والعتاق ، والنسب ، والولاء ، والوكالة ، والوصية إليه ، وقتل العمد ، وسائر الحدود غير حد الزنا لا يقبل فيه إلا شاهدان ذكران ، وإن شهد في قتل العمد شاهد وامرأتان لم يثبت القصاص ولا الدية ، ولو شهد في السرقة شاهد وامرأتان لم يثبت القطع ، وثبت المال ، وإن كان في يد رجل جارية لها ولد ، فادعى رجل أنها أم ولده ، وولدها منه ، وأقام شاهد ، وامرأتين أو شاهد ، أو حلف معه قضى له بها ، وفي نسب الولد وحريته قولان ، ولا يقبل في حد الزنا ، واللواط ، وإتيان البهيمة إلا أربعة من الرجال ، وقيل إن قلنا أن الواجب في إتيان البهيمة التعزير قبل فيه شاهدان ، وليس بشيء ، وإن شهد ثلاثة بالزنا وجب على الشهود حد القذف في أحد القولين ، وإن شهد أربعة أحدهم الزوج ، فقد قيل يحد الزوج قولا واحدا، وفي الثلاثة قولان ، وقيل في الجميع قولان ، وفي

الإقرار[1] بالزنا قولان : أحدهما يثبت بشاهدين ، والثاني لا يثبت إلا بأربعة، ويقبل فيما لا يطلع عليه الرجال ، كالرضاع ، والولادة ، والعيوب تحت الثياب شهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين ، أو أربع نسوة .

﴿ باب تحمل الشهادة ، وأدائها ، والشهادة على الشهادة ﴾

ولا يصح التحمل إلا بما يقع به العلم ، فإن كان فعلا كالزنا ، والغصب ، لم يصح التحمل فيه إلا بالمشاهدة ، فإن أراد أن يتعمد النظر إلى ما تحت الثياب لتحمل الشهادة جاز على ظاهر النص ، وقيل : لا يجوز ، وقيل : لا يجوز في غير الزنا ، ويجوز في الزنا ، وقيل يجوز في غير الزنا ، ولا يجوز في الزنا ، وإن كان عقدا ، أو إقرارا ، فلا بد من مشاهدة العاقد ، والمقر ، وسماع كلامهما ، وإن كان نسبا ،أو ملكا مطلقا، أو موتا جاز أن يتحمل بالاستفاضة من غير معارضة ، وأما النكاح ، والوقف ، والعتق ، والولاء ، فقد قيل يشهد فيها بالاستفاضة ، وقيل لا يشهد ، وأقل ما يثبت به الإستفاضة اثنان ، وإن رأى رجلا يتصرف في دار مدة طويلة من غير معارضة جاز أن يشهد له باليد ، والملك ، وقيل يشهد له باليد دون الملك، وهو الأصح ، ومن كانت عنده شهادة لآدمي لم يشهد بها حتى يطالب بها صاحب الحق ، ومن كانت عنده شهادة في حد من حدود الله عز وجل ، فإن رأى المصلحة في الشهادة شهد ، فإن رأى المصلحة في الستر استحب أن لا يشهد ، ومن شهد بالنكاح ذكر شروطه ، ومن شهد بالرضاع ذكر أنه ارتضع من ثديها ، أو من لبن حلب منها ، وذكر عدد الرضاع ، ووقته ، وإن شهد بالقتل ، ذكر صفة القتل ، وإن قال ضربه بالسيف فمات لم يحكم به حتى يقول مات منه ، أو يقول ضربه بالسيف فقتله ، وإن شهد بالزنا ذكر الزاني ، وكيف زنى ، وفي أي موضع زنى ،

---

(١) الإقرار : الاعتراف يقال أقر يقر إقراراً .

وإن لم يبين الشاهد ذلك سأله الحاكم ، وتجوز الشهادة على الشهادة في حقوق الآدميين ، وفي حدود الله عز وجل قولان : أصحهما أنه يجوز ، ولا يجوز أن يتحمل الشهادة على الشهادة إلا أن يسترعيه الشاهد بأن يقول : أشهد أن لفلان على فلان كذا ، فأشهد على شهادتي ، أو يسمع رجلا يشهد عند الحاكم بحق ، أو يسمع رجلا يشهد على رجل بحق مضاف إلى سبب يجب به الحق ، كالبيع ، والقرض ، ولا تجوز الشهادة على الشهادة إلا أن يتعذر حضور شهود الأصل بالموت ، أو المرض ، أو الغيبة في مسافة تقصر فيها الصلاة ، فإن أراد أن يؤدي الشهادة على الشهادة ، فإن تحمل بالاسترعاء قال أشهد أن فلان بن فلان يشهد على فلان بن فلان بكذا ، وأشهدني على شهادته بذلك، وإن رآه يشهد عند الحاكم قال : أشهد أن فلان بن فلان يشهد بكذا عند الحاكم ، وإن رآه يشهد بحق مضاف إليه سببه ذكر نحو ما ذكرناه ، ولا تقبل الشهادة على الشهادة من النساء ، ولا يثبت شهادة كل واحد من شاهدي الأصل إلا بشاهدين ، فإن شهد اثنان على أحد الشاهدين ، ثم شهد على الآخر ففيه قولان : أحدهما يجوز ، والثاني لا يجوز ، ولا يحكم بالشهادة حتى يثبت عنده عدالة شهود الأصل ، والفرع، وإن شهد شهود الفرع ، ثم حضر شهود الأصل قبل أن يحكم حتى يسمع شهود الأصل .

﴿ باب اختلاف الشهود ، والرجوع عن الشهادة ﴾

إذا شهد شاهد أنه أقر بألف ، وشهد الآخر أنه أقر بألفين وجب له ألف ، وله أن يحلف ويستحق الألف الثاني ، وإن شهد الشاهدان أنه زنى بها في زاوية ، وشهد آخران أنه زنى بها في زاوية أخرى لم يثبت الزنا ، وإن شهد اثنان أنه زنى بها وهي مطاوعة ، وشهد آخران أنه زنى بها وهي مكرهة لم يثبت الزنا ، وقيل يثبت الزنا في حق الرجل ، وليس بشيء ، وإن شهد شاهد أنه قذفه بالعجمية ، وشهد الآخر أنه قذفه بالعربية ، أو شهد

أحدهما أنه قذفه يوم السبت ، وشهد الآخر أنه قذفه يوم الأحد لم يثبت القذف ، وإن شهد أحدهما أنه أقر بالقذف بالعجمية ، وشهد الآخر أنه أقر بالقذف بالعربية ، أو شهد أحدهما أنه أقر بالقذف يوم السبت ، والآخر أنه أقر يوم الأحد وجب الحد ، وإن شهد أحدهما أنه سرق كبشا أبيض ، وشهد الآخر زنه سرق كبشا أسود لم يجب الحد ، فإن حلف المسروق منه مع الشاهد قضي له ، وإن شهد شاهدان أنه سرق ثوبا قيمته عشرة دراهم ، وشهد آخران أن قيمته عشرون درهما لزمه أقل القيمتين ، وإن شهد شاهدان على رجلين أنهما قتلا فلانا ، وشهد الآخران على الشاهدين أنهما قتلاه رجع إلى الولي ، فإن صدق الأولين حكم بشهادتهما ، وإن كذب الأولين، وصدق الآخرين ، أو صدق الجميع ، أو كذب الجميع سقطت الشهادتان ، وإن شهدوا بحق ثم رجعوا عن الشهادة ، فإن كان قبل الحكم لم يحكم ، وإن كان بعد الحكم فإن كان في حد أو قصاص لم يستوف ، وإن كان في مال أو عقد استوفى على المذهب ، وقيل : لا يستوفي ، ومتى رجع شهود المال بعد الحكم لزمهم الضمان في أصح القولين ، ولا يلزمهم في الآخر ، وإن رجع شهود العتق لزمهم الضمان ، وإن رجع شهود الطلاق بعد الحكم ، فإن كان بعد الدخول لزمهم مهر المثل للزوج ، وإن كان قبل الدخول ففيه قولان : أحدهما يلزمهم نصف مهر المثل ، والثاني يلزمهم جميعه ، وإن رجع شهود القتل بعد القتل ، فإن تعمدوا ألزمهم القصاص ، وإن أخطؤا لزمتهم الدية ، وإن شهد عليه أربعة بالزنا فرجم ثم رجع أحدهم ، وذكر أنه أخطأ في الشهادة لزمه ربع الدية ، وإن شهد ستة فرجع اثنان ، فقد قيل لا يلزمهما شيء ، وقيل : يلزمهما ثلث الدية ، وإن شهد أربعة بالزنا ، واثنان بالإحصان ثم رجعوا ، فقد قيل لا يلزم شهود الإحصان ، وقيل يلزمهم ، وقيل إن شهدوا بالإحصان قبل الزنا لم يلزمهم ، وإن شهدوا بعد الزنا لزمهم، وإذا حكم الحاكم بشهادة شاهدين ، ثم بان أنهما كانا عبدين ، أو كافرين نقض الحكم ، وإن بان أنهما فاسقين عند الحكم نقض الحكم في

أصح القولين ، ولا ينقض في الآخر ، ومتى نقض الحكم ، فإن كان المحكوم به إتلافا كالقطع ، والقتل ، ضمنه الإمام ، وإن كان مالا فإن كان باقيا رده ، وإن كان تالفا ضمنه المحكوم له فإن كان معسرا ضمنه الحاكم ، ثم يرجع به على المحكوم له إذا يسر .

﴿ باب الإقرار ﴾

من لم يحجر عليه يجوز إقراره ، ومن حجر عليه لصغر ، أو جنون لا يصح إقراره ، فإن أقر ثم ادعى أنه غير بالغ ، فالقول قوله من غير يمين، وعلى المدعي البينة أنه بالغ ، ومن حجر عليه لسفه لم يجز إقراره في المال ، ويجوز في الطلاق ، والحد ، والقصاص ، ومن حجر عليه لفلس يجوز إقراره في الحد ، والقصاص ، وفي المال قولان : أحدهما يجوز ، والثاني لا يجوز في الحال ، ومن حجر عليه لرق يجوز إقراره بالحد ، والقصاص ، والطلاق ، وإن أقر بمال اتبع به إذا عتق ، فإن أقر بسرقة مال في يده قطع ، وفي المال قولان : أحدهما يسلم ، والثاني لايسلم ، وإن تلف المال بيع منه بقدر المال في أحد القولين ، ولا يباع في الآخر ، ولا يجوز إقرار المولى عليه بما يوجب الحد ، والقصاص ، ويجوز إقراره عليه بجناية الخطأ ، ومن حجر عليه لمرض يجوز إقراره بالحد ، والقصاص ، ويجوز إقراره بالمال للأجنبي ، وفي إقراره بالمال لـلوارث قولان ، وقيل : يجوز قولا واحدا ، ويجوز الإقرار لكل من يثبت له الحق المقربة ، فإن أقر لعبد بمال ثبت المال لمولاه ، وإن أقر لبهيمة لم يثبت المال لصاحبه ، وإن أقر لحمل وعزاه إلى إرث ، أو وصية ، صح الإقرار ، وإن أطلق ففيه قولان : أصحهما أنه يصح، فإن ألقته ميتا بطل الإقرار ، وإن ألقت حيا وميتا ، جعل المال للحي، ومن أقر بحق لآدمي لم يقبل رجوعه ، وإن أقر بحد لله تعالى ، وهو حد الزنا ، والسرقة، والمحاربة ، وشرب الخمر قبل رجوعه ،

ويستحب للإمام أن يلقنه الرجوع عن ذلك ، وإن أقر العربي بالعجمية وادعى أنه لم يعرف ، قبل قوله مع اليمين وإن أقر بمال ، أو بهبة ، وإقباض ، ثم ادعى أنه أقر بالمال على وعد ، ولم يقبض ، أو وهب ولم يقبض[1] ، وطلب يمين المقر له حلف على المنصوص ، ومن وكل غيره في أن يقر عنه بمال لزمه المال ، وإن لم يقر الوكيل ، ومن أقر لرجل بمال ، وكذبه المقر له نزع المال منه وحفظ ، وقيل : يترك في يده ، ومن ادعى على رجل حقا فقال : أنا مقر ، أو أقر ، أو لا أنكر ، لم يلزمه ، وإن قال أنا مقر بما تدعيه ، أو لا أنكر ما تدعيه لزمه ، وإن قال : أنا أقر بما تدعيه لم يلزمه وإن قال : بلى أو نعم أو أجل لزمه ، وإن قال له : عليَّ ذلك إن شاء الله ، أو إن شئت ، لم يلزمه ، وإن قال إذا جاء رأس الشهر ، فله عليَّ ألف لم يلزمه ، وإن قال له : عليَّ ألف إذا جاء رأس الشهر ، فقد قيل : يلزمه ، وقيل : لا يلزمه ، وإن قال : كان له عليَّ ألف فقد قيل : يلزمه ، وقيل : لا يلزمه ، وإن قال : إن شهد شاهدان عليَّ ألف لم يلزمه ، وإن قال إن شهد شاهدان بألف عليَّ فهما صادقان لزمه في الحال ، وإن قال له عليّ شيء ، ففسره بما لا يتمول كقشر فستقة[2] ، أو جوزة لم يقبل ، وإن فسره بكلب ، أو سرجين ، أو جلد ميتة لم يدبغ فقد قيل : يقبل ، وقيل : لا يقبل ، وإن فسره بخنزير ، أو ميتة لم يقبل ، وإن فسره بحد قذف قبل ، وقيل : لا يقبل ، وإن فسره بحق شفعة قبل ، وإن قال : غصبت منه شيئا ، ثم قال : أردت نفسه ، لم يقبل ، وإن أقر بمال ، أو بمال عظيم ، أو خطير ، أو كثير قبل تفسيره بالقليل ، والكثير ، وإن أقر بدراهم ، أو بدراهم كثيرة ، لزمه ثلاثة ، وإن قاله على درهم ، ثم أعاده في وقت آخر ، لزمه

---

(١) ثم ادعي أنه أقر بالمال على وعد ولم يقبض أووهب ولميقبض : أما يقبض الأول فبفتح الياء وأما الثاني : فبضمها .

(٢) الفستق : قال الجواليقي : هو فارسي معرب قال ابن مكي : هو بفتح التاء ، قال وضمها خطأ وضبطه الجواليقي في نسخة بخطه بضم التاء في ثلاثة مواضع منها لكن لم يصرح بضمه .

درهم واحد ، وإن قال له على درهم من ثمن ثوب ، ثم قال :به علي درهم من ثمن عبد ، لزمه درهمان ، وإن قال له عليّ درهم ودرهم لزمه درهمان ، وإن قال : له علي درهم فدرهم ، لزمه درهم على المنصوص ، وقيل فيه قولان : أحدهما درهم ، والثاني درهمان، وإن قال علي درهم تحت درهم ، أو فوق درهم ، أو مع درهم ، أو قبل درهم ، أو بعد درهم، ففيه قولان : أحدهما درهم ، والثاني درهمان ، وقيل إن قال فوق درهم ، أو تحت درهم ، أو مع درهم لزمه درهم ، وإن قال : قبل درهم ، أو بعد درهم لزمه درهمان ، وإن قال له : علي درهم في دينار ، لزمه درهم إلا أن يريد مع دينار ، فيلزمه درهم ودينار ، وإن قال له : عليً درهم في عشرة ، لزمه درهم إلا أن يريد الحساب ، فيلزمه عشرة، وإن قال له : عليً درهم ، أو دينار لزمه أحدهما ، وأخذ بتعيينه ، وإن قال درهم بل درهم ، لزمه درهم ، وإن قال درهم بل درهمان لزمه درهمان ، وإن قال درهم لا بل دينار ، لزمه درهم ودينار ، وإن قال له علي درهمان بل درهم لزمه درهمان ، وإن قال له عليً ما بين درهم والعشرة ، لزمه ثمانية ، وإن قال له علي من درهم إلى عشرة ، فقد قيل : يلزمه ثمانية ، وقيل : تسعة، وقيل : عشرة ، وإن قال له عليً كذا ، فهو كما قال له على شيء ، وإن قال له عليً كذا درهما ، أو كذا كذا درهما ، لزمه درهم ، وإن قال علي كذا وكذا درهما ، فقد قيل : يلزمه درهمان ، وقيل : فيه قولان : أحدهما درهم ، والثاني درهمان ، وإن قال كذا درهم بالخفض ، لزمه دون الدرهم، وقيل : يلزمه درهم ، وإن قال له عليً ألف درهم ، أو ألف ، وثوب ، لزمه الدرهم ، والثوب ، ورجع في تفسير الألف إليه ، وإن قال: له عليً مائة وعشرة دراهم كان الجميع دراهم ، وقيل لزمه عشرة دراهم ويرجع في تفسير المائة إليه ، وإن قال له : عليً عشرة إلا عشرة لزمه العشرة، وإن قال له : عليً درهم ودرهم إلا درهما لزمه درهمان على المنصوص ، وقيل يلزمه درهم ، وإن قال له عليً ألف درهم إلا ثوبا ،

وقيمة الثوب دون الألف قبل منه ، وإن قال له عليّ ألف إلا دينار رجع في تفسير الألف إليه ، وأسقط منه دينار ، وإن قال هؤلاء العبيد العشرة إلا واحدا ، لزمه تسليم تسعة ، وإن ماتوا إلا واحدا فذكر أنه هو المستثنى قبل منه على المذهب ، وقيل لا يقبل ، وإن قال له هذه الدار إلا هذا البيت ، أو هذه الدار له ، وهذا البيت لي قبل منه ، وإن قال له هذه الدار عارية فله أن يرجع فيها متى شاء ، وإن قال له هذه الدار هبة ، فله أن يمتنع من التسليم ، وإن قال له ألف مؤجلة لزمه ما أقر به ، وقيل فيه قولان : أحدهما يلزمه ما أقر به ، والثاني يلزمه ألف حالة ، وإن قال له عليَّ ألف من ثمن خمر ، أو ألف قضيتها ، ففيه قولان : أحدهما يلزمه ، والثاني : لا يلزمه ، وإن قال له ألف من ثمن مبيع لم يلزمه حتى يقر بقبض المبيع ، وإن قال له ألف درهم نقص لزمه ناقصة الوزن ، وإن قال ألف درهم ، وهو في بلد أوزانهم ناقصة لزمه من دراهم البلد على المنصوص ، وقيل يلزمه ألف وازنة ، وإن قال له درهم صغير ، وهو في بلد أوزانهم وافية لزمه صغير وازن ، وإن قال درهم كبير ، وفي البلد دراهم كبار القدود[1] لزمه درهم وازن منها ، وإن قال له ألف درهم زيف[2] ، ففسرها بما لا فضة فيها لم يقبل ، وإن فسرها بمغشوش قبل على المذهب[3] ، وقيل لا يقبل ، إلا أن يكون متصلاً بالإقرار ، وإن قال له عليَّ دراهم ففسرها بسكة[4] غير سكة البلد قبل منه ، وإن قال له عند ألف درهم ففسرها بدين قبل منه ، وإن قال له عليَّ ألف درهم وديعة فهي وديعة ، وإن قال كان عندي أنا باقية ، فإذا هي هالكة لم يقبل ، وإذا ادعى أنها هلكت بعد الإقرار قبل منه ، وقيل : لا يقبل ، والأول أصح ،

---

(١) قوله **كبار القدود** : بضم القاف والدال جمع قدّ وهو الجسم والجرم .

(٢) قوله **ألف درهم زيف** : هوبضم الذاي وتشديد الياء المفتوحة جمع زائف . يقال درهم زائف ودرهم زيف بفتح الراي وإسكان الياء وجمعه زيوف وقد زافت دراهمه تزيف وزيفها الصانع .

(٣) **المغشوش من الدراهم** : هو الذي فيه نحاس أو غيره يقال غشه يغشه غشًا بكسر الغين .

(٤) **السكة** : هنا : الحديدة المنقوشة لتضرب عليها الدراهم .

وإن قال له : عليَّ ألـف في ذمتي[1] ثم فسرها بوديعة ، فـقد قيل : يقبل ، وقيل : لا يقـبل وهو الأصح ، وإن قال له في هذا العـبد ألف درهم ، ثم فسـرها بقرض أقرضـه في ثمنه ، أو بألف وزنها في ثمنه لنفـسه ، أو بألف وصى بها من ثمنه ، أو أرش جناية جـناها العبد قبل منه ، وإن فـسرها بأنه رهن بألف له عليه ، فـقد قيل : يقبل ، وقيل : لا يـقبل ، وإن قال له في ميراث أبي ، أو من مـيراث أبي ألف ، فهو دين على التـركة ، وإن قال في ميراثي من أبي ، أو من ميراثي من أبي ، فهو هبة من ماله ، وإن قال له في هذه الدار نصفها ، أو من هذه الدار نصـفها لزمه ، وإن قال له في داري ، أو من داري نصفها فهـو هبة ، وإن قال له من مالي ألف درهم لزمه ، وإن قال في مالي فهو هبة على المنصوص ، وقيل هذا غلط في النقل ، ولا فرق بين أن يقول في مالي ، وبين أن يقول من مالي في أن الجميع هبة ، وإن قال له عندي تمر في جراب[2] ، أو سيف في غمد[3] ، أو فص[4] في خاتم ، لم يلزمه الظرف ، وإن قال له عندي عبد عليه عمامة لزمه العبد والعمامة ، وإن قال له : دابة عليـها سرج لم يلزمه السـرج ، وإن ادعى رجلان ملكا في يد رجل بينهما نصفين ، فأقر لأحدهما بنصفه وجحد الآخر ، فإن كان قد عزيا إلى جهة واحد من إرث ، أو ابتياع ، وذكر أنهما لم يقبضا وجب على المقر

---

(١) قوله **ألف في ذمتي** : وقولهم : ثبت المال في ذمتـه وتعلق بذمته وبرئت ذمته واشتـغلت ذمته مرادهم بالذمة : الذات والنفس لأن الذمة في اللغة تكون بمعنـى العهد وبمعنى الأمان . كقول النبي ﷺ : « يسعى بذمـتهم أدناهم ، ومن صلى الصبح في في ذمـة الله » . « ولهم ذمة الله ورسوله » وبه سمى أهل الذمة . فاصطلح الفقهاء على استعمال الذمة بمعنى الذات والنفس لأنها تطلق على العهد والأمان ومحلهما الذات والنفس فسمى محلهما بإسمهما .

(٢) **الجراب** : بكسـر الجيم وفتحهـا والكسر أشهر وأفـصح ولم يذكر الأكثرون غـيره وممن حكاه القاضي عياض في المشارق وجمعة أجربه ، وجرب : وهو وعاء من جلد معروف .

(٣) **الغمد** : بكسر الغين المعجمة غـلاف السيف وجمعه أغماد وغمدت السيف أغـمده وأغمده غمداً وأغمدته أيضًا إذا جعلته في غمره فهو مغمود ومغمد وتغمده الله برحمته : غمره بها .

(٤) **الفص** : بفتح الفاء وكسرها والفتح أفصح وأشـهر وممن حكى اللغتين أبو عبيدة وابن السكيت وجمعه فصوص .

له أن يدفع نصف ما أخذ إلى شريكه ، وإن لم يعزيا إلى جهة[1] ، أو أقر بالقبض لم يلزمه أن يدفع إليه شيئا ، وإن أقر رجل فقال هذه الدار لزيد لا بل لعمرو ، أو غصبتها من زيد لا بل من عمرو لزم الإقرار الأول ، وهل يغرم للآخر فيه قولان ، وقيل إن سلمها الحاكم بإقرار ففيه قولان ، وإن سلمها المقر بنفسه لزمه الغرم قولا واحدا ، والصحيح أنه لا فرق بين المسئلتين ، وإن باع شيئا وأخذ الثمن ، ثم أقر بأن المبيع لغيره ، فقد قيل يلزمه الغرم قولا واحدا، وقيل على قولين ، وإن قال : غصبت من أحدهما أخذ بتعيينه ، فإن قال : لا أعرفه ، وصدقاه انتزع منه ، وكانا خصمين فيه ، وإن كذباه ، فالقول قوله مع يمينه ، وإن قال هو لفلان سلم إليه ، ولا يغرم للآخر شيئا وإن قال غصبت هذه الدار من زيد وملكها لعمرو ولزمه أن يسلم إلى زيد ، ولا يلزمه لعمرو شيء وإن قال هذه الدار ملكها لزيد ، وقد غصبتها من عمرو ، فقد قيل هي كالتي قبلها ، وقيل تسلم إلى الأول ، وهل يغرم للثاني على قولين ، ومن أقر بنسب صغير مجهول النسب ثبت نسبه ، فإن كان ميتا ورثه ، وإن أقر بنسب كبير لم يثبت حتى يصدقه ، فإن كان ميتا لم يثبت نسبه ، وإن أقر من عليه ولاء بأخ ، أو أب ، لم يقبل ، وإن أقر بنسب ابن فقد قيل : يقبل ، وقيل : لا يقبل ، وإن أقر الورثة بنسب فإن كان المقر به بحجبهم ثبت النسب دون الإرث ، وقيل : يثبت الإرث ، وليس بشيء ، وإن لم يحجبهم ، ثبت النسب والإرث ، وإن أقر بعضهم ، وأنكر البعض ، لم يثبت النسب ، ولا الإرث ، وإن أقر الورثة بزوجية امرأة المورث ، ثبت لها الميراث ، وإن أقر بعضهم ، وأنكر البعض فقد قيل يثبت لها الإرث بحصته ، وقيل لا يثبت ، وإن أقر الورثة بدين على موروثهم لزمه قضاؤه من التركة ، فإن أقر بعضهم بالدين ، وأنكر البعض ففيه قولان : أحدهما يلزم المقر جميعه في حصته ، والثاني يلزم بقسطه ، وإن كان

---

(١) **فإن كانا قد عزيا إلى جهة** : يعني أضافا يقال عزوته إلى كذا وعزيته وعزاوه وعزياه لغتان والواو أفصح واختار المصنف اللغة المرجوحة ولا عيب عليه فأنها لغة صحيحة والله أعلم .

لرجل أمة فأقر بولد منها ، ولم يبين لأي سبب وطئها صارت الأمة أم ولد له ، وقيل لا تصير .

تم الكتاب بحمد الله ومنه

والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وعترته

الفهرس

الموضوع	الصفحة
ترجمة المؤلف	٣
مقدمة الكتاب	١١
كتاب الطهارة	
باب المياه	١٣
باب الآنية	١٤
باب السواك	١٥
باب صفة الوضوء	١٥
باب فرض الوضوء وسننه	١٧
باب المسح على الخفين	١٧
باب ما ينقض الوضوء	١٨
باب الاستطابة	١٩
باب ما يوجب الغسل	٢٠
باب صفة الغسل	٢١
باب الغسل المسنون	٢٢
باب التيمم	٢٢

باب الحيض ٢٥
باب إزالة النجاسة ٢٧

كتاب الصلاة

باب مواقيت الصلاة ٣٠
باب الأذان ٣١
باب ستر العورة ٣٤
باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة ٣٥
باب استقبال القبلة ٣٧
باب صفة الصلاة ٣٨
باب فروض الصلاة وسننها ٤٥
باب صلاة التطوع ٤٧
باب سجود التلاوة ٤٨
باب ما يفسد الصلاة وما لا يفسدها ٤٨
باب سجود السهو ٤٩
باب الساعات التي نهي عن الصلاة فيها ٥٠
باب صلاة الجماعة ٥١
باب صفة الأئمة ٥٢
باب موقف الإمام والمأموم ٥٣
باب صلاة المريض ٥٤

باب صلاة المسافر ٥٥
باب صلاة الخوف ٥٦
باب ما يكره لبسه وما لا يكره ٥٨
باب صلاة الجمعة ٥٨
باب هيئة الجمعة ٦٠
باب صلاة العيدين ٦٢
باب صلاة الكسوف ٦٣
باب صلاة الاستسقاء ٦٤

كتاب الجنائز

باب ما يفعل بالميت ٦٧
باب غسل الميت ٦٨
باب الكفن ٦٨
باب الصلاة على الميت ٦٩
باب حمل الجنازة والدفن ٧١
باب التعزية والبكاء على الميت ٧٢

كتاب الزكاة

باب صدقة المواشي ٧٦
باب زكاة النبات ٨٠
باب زكاة الناض ٨٣

باب زكاة العروض ٨٤
باب زكاة المعادن والركاز ٨٥
باب زكاة الفطر ٨٦
باب قسم الصدقات ٨٧
باب صدقة التطوع ٩٢

كتاب الصيام

باب صوم التطوع ٩٧
باب الاعتكاف ٩٨

كتاب الحج

باب المواقيت ١٠٤
باب الاحترام وما يحرم فيه ١٠٥
باب كفارة الإحرام ١٠٨
باب صفة الحج ١١٢
باب صفة العمرة ١٢٠
باب فروض الحج والعمرة وسننهما ١٢١
باب الفوات والإحصار ١٢١
باب الأضحية ١٢٢
باب العقيقه ١٢٣

باب الصيـد والذبائح ١٢٤
باب الأطعـمـة ١٢٦
باب الـنذر ١٢٩

كتاب البيوع

باب ما يتم به البيع ١٣١
باب ما يجوز بيعه و ما لا يجوز ١٣٢
باب الـربا ١٣٦
باب بيع الأصول والثـمار ١٣٨
باي بيع المصراة ، والـرد بالعيب ١٤٠
باب بيع المرابحـة ، والنجش والبيع على بيع أخـيه وبيع الحـاضر
للبـادي وتلقي الركبـان ١٤٢
باب اختلاف المتـابيعين ١٤٤
باب السلم ١٤٥
باب القـــرض ١٤٨
باب الـرهن ١٤٩
باب التفليس ١٥١
باب الحـجر ١٥٣
باب الصـلح ١٥٥
باب الحـوالة ١٥٧

باب الضمان ١٥٨
باب الشركة ١٦٠
باب الوكالة ١٦١
باب الوديعة ١٦٤
باب العارية ١٦٦
باب الغصب ١٦٨
باب الشفعة ١٧٢
باب القراض ١٧٤
باب العبد المأذون ١٧٦
باب المساقاة ١٧٧
باب المزارعة ١٧٨
باب الإجارة ١٧٩
باب الجعالة ١٨٤
باب المسابقة ١٨٥
باب إحياء الموات وتملك المباحات ١٨٩
باب اللقطة ١٩٣
باب اللقيط ١٩٥
باب الوقف ١٩٨
باب الهبة ٢٠١
باب الوصية ٢٠٣

باب العـتق ٢٠٨
باب التـدبير ٢١٠
باب الكتـابة ٢١١
باب عـتق أم الولد ٢١٢
باب الـولاء ٢١٣

كتاب الفرائض

باب ميراث أهل الفرض ٢١٦
باب ميراث العصبة ٢١٨
باب الجـد والإخوة ٢١٩

كتاب النكاح

باب ما يحرم من النكاح ٢٢٥
باب الخيـار في النكاح ، والرد بالعيب ٢٢٨
باب نكاح المشـرك ٢٣٠
باب الـصـــداق ٢٣٢
باب المتـعة ٢٣٥
باب الوليمـة والنثر ٢٣٥
باب عشرة النساء ، والقسم ، والنشوز ٢٣٦
باب الخـلع ٢٣٨

بـاب الطـلاق ٢٤١
باب عدد الطلاق ، والاسـتثناء ٢٤٤
باب الشـرط في الطلاق ٢٤٥
باب الشك في الـطلاق وطلاق المريض ٢٥٠
باب الرجـعة ٢٥٢
باب الإيـلاء ٢٥٣
باب الظهـار ٢٥٦
باب اللعـان ٢٥٩
باب ما يلحق من الـنسب وما لا يلحق ٢٦١

كتاب الأيمان

باب من يصح يمينه ومـا يصح به اليمين ٢٦٥
باب جـامع الأيمان ٢٦٧
باب كـفارة اليـمين ٢٧٢
باب العـدة ٢٧٤
باب الاسـتبـراء ٢٧٧
باب الرضـاع ٢٧٩

كتاب النفقات

باب نفـقة الزوجـة ٢٨١
باب نفقة الأقارب ، والرقـيق ، والبهائم ٢٨٤

باب الحضـانة ٢٨٥

كتاب الجنايات

باب من يجب عليه القصاص ومن لا يجب ٢٨٧
باب ما يجب له القصاص من الجنايات ٢٨٨
باب العفو عـن القصاص ٢٩٣
باب من لا تجب عليـه الدية بالجناية ٢٩٦
باب ما تجب به الدية من الجنايات ٢٩٦
باب الـديات ٢٩٩
باب العاقلة ومـا تحمله ٣٠٧
باب كفـارة القتل ٣٠٨
باب قتـال أهل البغي ٣٠٩
باب قـتل المرتد ٣١٠
باب قتـال المشركين ٣١١
باب قسم الفيء والغنيمة ٣١٦
باب عقد الذمـة وضرب الجزية ٣١٩
باب عقد الهدنة ٣٢٣
باب خراج الـسواد ٣٢٤
باب حـد الزنا ٣٢٤
باب حد الـقذف ٣٢٧

باب حد السرقة ٣٢٩
باب حد قاطع الطريق ٣٣٢
باب حد الخمر ٣٣٢
باب التعزير ٣٣٣
باب أدب السلطان ٣٣٤

كتاب الأقضية

باب ولاية القضاء ، وآداب القاضي ٣٣٧
باب صفة القضاء ٣٤٢
باب القسمة ٣٤٦
باب الدعوى والبينات ٣٥٠
باب اليمين في الدعاوي ٣٥٦

كتاب الشهادات

باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ٣٥٩
باب تحمل الشهادة ، وأدائها ، والشهادة على الشهادة ٣٦٢
باب اختلاف الشهود ، والرجوع عن الشهادة ٣٦٣
باب الإقرار ٣٦٥
الفهرس ٣٧٣